

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بخادمه الكافيه

للمصنف الميرزا محمد باقر الخليلي

الشيخ الميرزا محمد باقر الخليلي

الشيخ الميرزا محمد باقر الخليلي
وجعلنا له من الدنيا ما يشاء

وجعلنا له من الدنيا ما يشاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة الميرزا محمد باقر الخليلي

مسرى: ر. و. ك. و. ش. ه.

ق. ن. ٢٦٦٦٦٦٦٦

١
رب يسر على هذا الكتاب وتم بالخير يا فتاح وبك نستعين

بيت

نوشتم تاج بسم الله سر + ز الشتم به ترميت حير
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد - جنس الحمد وما هيته قليلا كان او كثيرا - او جميع افراد الحمد من كل حامد ملكا كان او انسا جئا
كان او وحوشا او طيوراً من الازل الى الابد بواسطة النعمة اولا لوليه اى مختص لائق الحمد وهو الله
سجاده فان قيل الام ان كان للجنس يلزم اختصاص جنس الحمد به تعالى والمقصود اختصاص افراد الحمد
تعالى وايضا ان لم يختص الافراد لم يختص الجنس اذ الجنس لا يوجد بدونها وان كانت الاستغراق يلزم اختصاص
جميع الحمد لله تعالى وكثير من افراد الحمد يوجد في غيره تعالى كالحمد في مقابلة صاحب الحمد والعلم قلنا الام للجنس والافراد
في مقتصاص الجنس المبالة في اختصاص الافراد لان الجنس لا يقبل التجزى والافراد يقبله فلما اختص الجنس
المبالة في تخصي الافراد اقول الام استغراقى واما المدح في مقابلة صاحب الحمد والعلم راجع الى حمد تعالى لانه
يخلق اقول الخاصة بجميع الافراد بحيثية الجميع لافرد الجنس من افراد الحمد فلا بأس بان يوجد في الغير واعلم
ان في هذا المقام لابد من معرفة تعميمات الاربع وتخصيص الواحد تعميم الحمد بان كان قليلا او كثيرا ، تعميم الحامد
جما كان او انسا وغير ذلك ، وتعميم المعلن من الازل الى الابد وتعميم المتعلق اى بواسطة النعمة اولا وتخصيص
بانه مختص به تعالى فان قيل الحمد لوليه جملة واحدة كيف تسع فيها التعميمات الاربع والتخصيص الواحد قلت
كلها مستفاد من جهات مختلفة - اما تعميم الحمد مستفاد من الامم الجنسية او الاستغراقى وتعميم الحامد من عدم ذكر
الحامد الخاص ، وتعميم الزمان من الجملة الاسمية المعدلة من الفعلية لان المعدل فيها الغرض الدلالة على الدوام والاستمرار
وتعميم المتعلق من مفهوم الحمد وهو قول او فعل ينبئ عن تعظيم النعم بواسطة النعمة اولا وتخصيص الواحد من
الام الجملة الموضوع لاختصاص شئ بالمدح لوليه طرف مستقر مرفوع المحل خبر المبتدئ وليس لغوا من متعلقات
الحمد والا يلزم حذف الخبر بدين سدا المسد وجوبا وذلك لا يجوز - وانما ترك التصريح بالاسم الشريف رعاية للاب
ومحافظة للجمع اللبى وغرابة الاسلوب فان كل جديد للبدن - وكلا يذهب الذهن الى كون غير جديرا بالحمد
ولتعليق الحمد صريحا بما يشعر بعلية الحمد تفهم من لفظ الله ضمنا - فان قيل اضافة الولي الى ضمير الحمد غير صحيح
لان الولي بمعنى المتصرف الحمد هو العبد لانه قائلة يلزم تخصيص الحمد بالعبد وذلك غير جائز - قلنا الولي
بمعنى الحق اللائق واللائق بجنس الحمد هو الله تعالى فقط - اقسام كتابه اولا بالتسمية وثانيا بالتحميد اقتداء بكتابه
العزيز الرحيم - وعملا بحديث نبوته الكريم واتباعا لشيخ السلف القويم - وثالثا بالصلوة عملا بالكتاب والسنة الاول
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما - والثانى خصوص بكرامات فاذا ذكرتم فاذا ذكرتم منه تعالى والصلوة
عليه نبيته اى الرحمة من جانب الله او الفضة الخيرة الكاملة من كل جانب نازلة على نبيه فان قيل الصلوة صلوة من

اركان مخصوصة في اوقات مخصوصة فلا تكون هذه الجملة بيان الخير في حق بل بيان الزام العهد عليه والقصد منها
 دعاء الخير في حقه - قلنا الصلوة هي ما يحول على المعنى اللغوي لا العرفي فان قيل الصلوة في اللغة الرحمة من جاء
 الله تعالى والاستغفار من الملك والدعاء من النفس والتسبيح والتهليل من جانب لو حوش والطوبى فان اريد الكل
 يلزم المشترك وان لم يرد الكل يلزم اجمال اللفظ وان اريد البعض دون البعض يلزم الترجيح بلا مرجح وان
 اريد البعض بسبيل الحقيقة والبعض بسبيل المجاز يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز والكل باطل قلنا الصلوة
 هي ما معنى الرحمة من الله تعالى ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لان رحمة الله تعالى مرجح بالباقي - فان قيل فلهذا
 يلزم اخذ معنى من معاني المشترك هذه القرينة وهو غير جائز - قلنا القرينة عليه كلمة على لانها لا تستلزم شيئا
 على مدخلها ولا شك ان رحمة الله تعالى مستعلية على النبي صلى الله عليه وآله والمعاني الباقية - او نقول من اصل لامتراص اللام
 بالصلوة فهنا كل المعاني على سبيل عموم المجاز، وهو ما يراد من اللفظ المعنى الثالث الشامل للمعنى الحقيقي والمجازي
 وهو افاضة الخير الكامل على النبي - فان قيل قد تقرر ان الدعاء اذا عدى بعلى يراد به دعاء الشر وهو غير مناسب
 باللفظ قلنا تلك القاعدة في لفظ الدعاء صريحا والصلوة دعاء ضمنا لا صريحا - والنبي على وزن فاعيل والفاعل
 اما بمعنى الفاعل او المفعول فهو بمعنى الفاعل ان كان مشتقا من النبأ وهو الاخبار فاصله نبأ فاعل اعلان خطية وسمى
 به لانه مخبر باحكام الله تعالى او بمعنى المفعول ان كان مشتقا من النبوة وهي الارتفاع فاصله نبأ فاعل اعلان مرضى
 وسمى به لانه مرتفع على سائر المخلوق والعدل من التصريح باسم الشريف رعاية ومحافضة للسمع مع الولي - ولم يقل على سبيل
 رعاية للسمع وموافقة لقوله تعالى يصلون على النبي وايضا لما كان لفظا للصلوة بطريق النبوة كان لفظا للصلوة بطريق
 الرسالة بالطريق الاول لان الرسالة مرتبة فأنفة بالنبوة وانا كان الحكم على الشيء بطريق الاعم فعلى لا يخص بالطريق الاول
 فان قيل ضمير نبيه ان كان راجعا الى الحمد يلزم فساد المعنى وان كان راجعا الى الولي يلزم انتشار الضمير - قلنا الضمير
 راجع الى الولي والانتشار قيم في الكلام الواحد وههنا في الكلامين - او نقول الضمير راجع الى الحمد بطريق الاستيذان وهو ما
 يكون معنيين للفظ واحد يراد احدهما بذكر ذلك اللفظ صريحا والاخر بارجاع الضمير اليه فلفظ الحمد له معنيان
 معنى مصدرى اريد بذكر الحمد صريحا والاخر الحمد اذا كان المصدرا مجهولا اريد بارجاع ضمير نبيه فيكون المعنى المحمدي
 فان قيل لك قصود الصلوة على محمد والنبي غير مختص به قلنا اضافة النبي الى الضمير للعهد اي نبينا فلا يخل بالمقصود
 وعلى الله وانما كلمة على لم يعطف على نبيه روا لنظم الشيعة لانهم لم يؤدوا على بين النبي والم واستدلوا بقوله
 ذكر على بيني وبين الأول لم ينل شفاعة - ونحن نقول ليس المراد بعلى كلمة على حرف جر بل المراد منه العلو لثلاثي
 وبين الى فهو ليس منا - واصحابه فالاول ان كان المراد به الالنسبي فذكر الصحابة يكون في موضعه - وان كان المراد
 الالحسبي اي الاتباع في الدين فيتناول الاصحاب فذكر الاصحاب تخصيص بعد التعميم لهما شأن المخصص - ورد على
 الروافض لانهم يخصصون بعض الصحابة بالصلوة - فان قيل ان الاصحاب جمع صائب على وزن فاعل والفاعل لا يعم
 على افعال - قلنا لا نسلم بل يجمع كاشهاد جمع شاهد - او نقول انه جمع صائب كاتحاد جمع غير او صواب كاتحاد جمع
 ويقال الاصحاب لمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة حال حيوته وامن به ومات على الاسلام - وانما تابع الصلوة
 على الأول والاصحاب بعد النبي لقوله صلى الله عليه وسلم من ذكرني ولم يذكر لي فقد جفاني - وايضا البعدية لان الصلوة عليها

دائرة تبعالا استقلالاً المتأديبين بأدابه المتخلفين بخلقه وإنما وصفوا بهذه الصفة لا الطيبين الطاهرين و
 عبر ذلك إشارة إلى براعة الاستهلال وهو الإشعار بالمقصد قبل الشروع في القضاى إيراد للمصنفين اللطافى الخطبة تدل
 في ما هو المقصود من العلم فأنهم يسمون هذا العلم بعلم الأدب - فإن قيل المتأديبين جمع محله باللام وأدابه جمع محلى
 بالإضافة والجمع المحلى بهما أن لم توجد القرينة على العهد صريح في الاستغراق فيكون المعنى كل فرد من أفراد الأل والإعجاب
 متأدب بجميع أدابه فيلزم التسوية بينه وبينهم - قلنا جميع الأداب ليس بخارج من بينهم لأن أدابه شرعه وشرعه
 موجود فيهم بأن ثبت بعض الأداب في بعض الأفراد، والبعض الأخير في بعض الآخر فلا يلزم التسوية - أمّا بعد أمّا حذف
 الشرط قائم مقام اسم الغرط وهو مما بعد ظرف مقطوع بالإضافة مبنى بالضم والمضاف إليه محذوف أى بعد الجمل
 الثلاثة منسوب محلاً لإدائية متأخرة فيكون مما يمكن شئ من الأشياء فهذه فوائده وإفيه حذف مهابا وأقيم أمّا
 اختصاره وحذف فعل الشرط مع الفاعل لزوماً اختصاراً للتكرير - إذا كان لتفصيل ما أجمل والاستيناف بمحلى عليه
 والتكرير موجب الثقل فلذا حذف فعل الشرط فكان أمّا فهذه ثمرتو إلى بين حرفى الشرط والجزاء فقدم بعد
 الجمل الثلاثة الذى هو جزء من أجزاء الجزاء وجعل قائماً مقام فعل الشرط المحذوف عوضاً عنه فاصلاً بين أدوات
 الغرط والجزاء - ثم حذف المضاف إليه وعوض عنه الضم لأنه حركة قوية تصلح أن تكون جيرة للتغير الكثير وهو
 المحذف فهذه فوائده - فإن قيل إن المشار إليه بهذه أمّا النقوش، أو المعانى فإن كان النقوش فلا يصلح
 الحكم عليها بفوائد لأن القائمة فى المعانى لأن النقوش - وإن كان الثانى فالشار إليه لا بد أن يكون محسوساً والمعانى ليست
 من قبيل المحسوسات - قلنا المشار إليه بهذه النقوش وهى فوائده بواسطة من لان النقوش دالة بالالفاظ والألفاظ
 دالة بالمعانى والمعانى فوائده - أو المشار إليه هو المعانى وهى محسوسات حكماً لأنهم مدلولات الالفاظ الدالة عليها النقوش
 فإن قيل هذا إنما يحتمل لو كان الشرح موجوداً وقت الخطبة لا تكون الخطبة الحاقية - وأما أن كانت ابتدائية فلا
 يصح وجود وجود النقوش والالفاظ والمعانى - قلنا النقوش لزيادة تمكنها في الذهن كالمحسوس على تقدير كون الخطبة
 ابتدائية - فوائده جمع فائدة وهى - أن خبر كرفه شود از دانش و مال، وإفيه صفة لفوائد والتوصيف لرغبة الطلبة لا
 العجب والتكبر لأنه غير مناسب للمصنفين بحل مشكلات الكافية - فإن قيل الفوائد كما تحل المشكلات
 كذلك تحل الخفى والمجمل والكلمات - قلنا الشكل من الأشكال بمعنى الاشتباه وهو صادق على الكل - فإن قيل
 الاشتباه من الشبهة وهى ما يشبه بحق وليس بحق فعلم أن مسائل الكافية مشابهة بالحق وليست بحق - قلنا
 الحق ذ الخفى فهو بمخلة الباطل كما أن الباطل لا ينتقل إليه الذهن لبطائه كذلك لا ينتقل الذهن إلى الحق الخفى لفخامته
 فإن قيل الكافية اسم للكتاب فلا يطابق المسمى في التكبير - قلنا التاء ليست للتأنيث بل للمبالغة أو لقولها
 للتأنيث باعتبار أنها صفة للرسالة - للعلامة الجار والمجرور في محل النصب حال من الكافية أى مصنفه العلامة
 لجواز الحال منها لأن المشكلات مفعول للمصنف وهو المحل والكافية مضاف إليه للمشكلات ويجوز حذف المشكلات
 وإقامة الكافية مقامها فتكون مفعولاً للمحل أى حل الكافية - والعلامة يطلق على من كان معلماً على العلوم العقلية و
 النقلية - فإن قيل إطلاقها على المصنف غير صحيح لأنه منكر - قلنا التأنيث للمبالغة لا للتأنيث - فإن قيل فعل هذا
 ينبغي أن يجوز أنهما على الله تعالى لأنه الائق بهذه المبالغة - قلنا التأنيث وإن كانت للمبالغة لكن لا تخلو عن فائدة التأنيث

والله تعالى منزلة عن حقيقة التأنيث و شائيتهم ولا بأس في المص عن شائيتهم لانه من وُلد المؤنث المشتهر فل
 قيل ان كان المشتهر بصيغة اسم الفاعل فلا يامده للمعنى لان المعنى شمرته يافته وهذا لعنى اسم المفعول وان كان
 بصيغة اسم المفعول فهو مخالف لما قاله مولانا سمرقند انه مقروء بالكسر قلنا انه بصيغة اسم الفاعل بمعنى شمرته يافته
 لا شمرته دهنه غيرا او نقول انه بصيغة اسم المفعول وما قال السمرقندي مخالف للمشهور في المشرق والمغرب
 فان قيل العبارة لا يؤيد المعنى المذكور لان المقصود اشتهاؤها في الارض لانه سفلى والمشرق والمغرب ناحيتان
 السماء يوصف بالاشتهاؤها فيما علوى لاسفلى - قلنا انها كنايةتان عن جميع وجه الارض - فان قيل ان المشرق والمغرب
 ومغرب واحد فلا يجمع جمعتهما قلنا ان الشمس من اول الطلوع الى آخر الجدي في كل يوم مطلقا ملحقة فجبرها
 ثمانون ومائة مطلع فاجمعية باعتبار المطالع كما في قوله تعالى الله المشرق والمغرب - واما ثنيتهما باعتبار ايام الشمس
 وذهابها - كما في قوله تعالى المشرقين والمغربين - واما افرادهما باعتبار الطرف كما في قوله تعالى المشرق والمغرب
 الشيخ ابن الحجاب بدل من العلامة واطلق الشيخ عليه مع ان المشهور انه قتل شاهنا - قلنا الشيخ يطلق على
 ثلاثة اشخاص - على من اصاب الى مرتبة الكهولة وعلى من ايجي السنة وبعيت البدعة وعلى رئيس القوم - و
 ههنا بالمعنيين الآخرين فالشيخ لقبه وابن الحجاب كنيته وعثمان محضه له - تغمد الله بغفره أنه - جله دعائية
 للشيخ واغا اختار تغمد على ستر لان الستر عا والتغمد خاص لانه جعل متر السيف في الغلاف فقيته تشبيه المص
 بالسيف في حذاء الطبيعة ففي ذكر المص وترك باقي الأركان للتشبيه استعارة مكنية لانها ترك جميع اركان التشبيه
 سوى المشبه - وفي اثبات التغمد الذي هو من لوازم المشبه به للتروك للمشباه المذكور يكون محلية وقرينة بالاستعارة
 المكنية - فان قيل التغمد الغفران كلاهما ستر لذنوب فان كان المضاف الى ضمير المص مرادا اي تغمد ذنوبه فيلزم
 سببية الشيء لنفسه وان كان غير مراد فيلزم ستر ذات الغفور والمقصود ستر ذنوب المفعول لادانته - قلنا
 للمضاف مراد ولا يلزم سببية الشيء لنفسه لان التغمد ستر الذنوب مطلقا وانغلان صار خاصا بسبب اضافته الى
 ضميره تعالى اي تغمد ذنوبه بغفرانه اللائق بفضله الناشئ من محض فضله بدون وسيلة الطاعة والعبادة
 فيلزم سببية الخاص للعام - واسكنه بحبوحه جنانه - عطف على جملة دعائية - فان قيل اسكن من الاسكان
 وهو ضد الحركة فلا يكون هذه دعاء الخير في حق المص بل يلزم تقية قلنا اسكن من السكنى بمعنى اقام بحبوحه -
 فان قيل بحبوحه الغنى وسطه فيلزم تقييد المص في الوسط قلنا بحبوحه الوسط والوسط بمعنى الجاه اي خيما
 جانه والجنان جمع جنة وهو البستان كثير الانهار والكثير الاشجار - نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
 جله مستأنفة وقعت في جواب السؤال اي هذه الفوائد مجتمعة ام غير مجتمعة فاجاب نظمتها لوانما اختار نظمتها
 بجمعها لان النظم درر شديدة جواهر وكوير - ففي هذه العبارة حصول تغنيها الفوائد بالجواهر في الصفاء والغلاء
 ففي ذكر الفوائد استعارة مكنية لان الاستعارة للمكنية ترك جميع اركان التشبيه سوى المشبه وفي اثبات النظم
 الذي هو من لوازم الجواهر للتروكة استعارة تخيلية وقرينة بالمكنية لان التخليبية لاثبات لوازم المشبه به المتروك
 للمعنى المذكور وفي اضافته سلك والسمط الذين يدا سنان الجواهر الى تقرير الفوائد وتحريرها استعارة ترشيفية
 لانها لاثبات المناسب للمشبه به المتروك للمشبه المذكور واطافة السلك الى التقرير والسمط الى التحرير ولم يعكس

ان السمت طفولية بالنسبة الى السلاسلان السمت رشه جواهر والسلك عام اي رشه وللتحريم فضلية بالنسبة الى الرش
 بدين قول على رش رشه ما قرأ قرأ وما كتب قرأ فاضاف الغفيل الى الفضيل والرزيل الى الرذيل - للولد الغريزي
 ارجند وكلميا بضم الميم لقب الولد والفيامصا بمعنى اسم الفاعل اي مضي مضان الى المفعول اي
 مضي الدين ولقب به حالة الصغر والطفولية تغا ولا يكون كذلك حالة الكبر يوسف علم الولد غير منصرف
 العلمية وزن فعل - حفظه الله تعز موجبات التلief والتأسف - فان قيل لا فائدة في ذكر موجبات
 فينبغي ان يقال عن التلief الخ وايضا فيه خروج الفقرة الثانية عن سنوات الفقرة الاولى - قلنا الدعاء بحفظ الولد
 عنها مع تحقق موجباتها غير معقول فدعاه بالحفظ عن موجباتها كما لغت في دعاء الحفظ عنها - فان قيل ان
 التلief والتأسف كلاهما بمعنى واحد فذكر الثاني لغوا - قلنا انهما وان كانا بمعنى واحد لكن ايراد الالفاظ المتردفة
 في الخطبة مستحسن - وقيل التلief حزن يحصل للانسان باتيان فعل لا بد من تركه - كارتكاب المنهيات - والتأسف
 حزن يحصل للانسان بترك فعل لا بد من اتيانه كترك المأمورات فلا يكون ذكر الثاني لغوا - وسميت بجملة مستقاة
 وقعت في جواب السؤال اي هذه الفوائد مسماة لم غير مسماة وايراد سميت نظمت بلفظ الماضي لا يدل على كون
 الخطبة الخاتمة لاحتمال كون صيغة الماضي للتغاول اولها ظاهر حصول اسباب هذا التلief على وجه يصح ان يقال انه
 حصل - بالقوائد الضيائية اي لها نسبة الى ضياء الدين لان نظمها بالجله - فان قيل اذ انسب الشيء الى المركب
 لا يضاف فنسب الى الجزء الثاني لاني الكل ولا الى الاول كما يقال في ابن زبير زبير فينبغي ان يقول الشارح
 بالقوائد الدينية - قلنا - العتبر في النسبة هو الجزء المقصود وللقصود في ضياء الدين الجزء الاول وهو الضياء بقا ولا
 ولا يكون في زمان الآتي مضي الدين ولذا لم ينسب الى الاسم المحض وان كان هذه النسبة خالية عن التكليف
 لعدم وجود الضياء فيه وللقصود في ابن الزبير زبير لانه زجل رفيع القدر فيحصل بالنسبة في المنسوب ايضا
 رفعة القدر - لانه اي الولد لهذا الجمع والتأليف - فان قيل كلاهما بمعنى واحد فلا حاجة الى ذكرهما
 قلنا الجمع راجع الى سلب التقرير والتأليف الى سلب التحريم كالعلة الغائبة كما انها باعثة محركة على وجود الشيء
 كذلك الولد باعثة محركة على ايجاد التأليف - وقال كالعلة لا عين العلة لان العلة الغائبة مقدم في التصكو ومؤخر
 في الوجود كالا فطلي علة غائبة لتكوين السور والولد مقدم في التصكو والوجود جميعا على الفوائد - فنعاه الله
 بها وسائر المبتدئين - فان قيل ينبغي ان يقول انشأ الله نفع الله لان السائر بمعنى الكل متناول للولد
 قلنا السائر من السور مهموز العين بمعنى الباقي فيكون ذكر الولد في موضعه وان كان من السور اجوف
 واوى بمعنى الكل فيكون تعميها بعد تخصيص واختار ذلك ليحصل تكرار الدعاء في حق الولد - من اصحاب
 التحصيل بيان للمبتدئين فلا يتناول الدعاء للمبتدئين غير محصلين والام في التحصيل عوض عن حذف المضاف
 اليه اي تحصيل العلوم لام اصحاب الاكساب والمراد بالعلوم العلوم العربية فلا يتناول الدعاء لاصحاب تحصيل
 علوم الغير العربية بكيفية العربية فلا يتناول لسائر العلوم منها لغو وما توفيقي في هذا الجمع الابنوت بالله و
 للتوفيق جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب بالخير وضده الخذلان اي جعل اسباب العبد موافقا للمطلوب
 فان قيل الله فاعل للتوفيق والفاعل لا يذكر بالياء لانها يدخل على الآلة والوسائل بل يذكر بكلمة من كما يقال

الضرب من زيد فينبغي ان يقول الامن الله قلنا قال كذلك موافقة للآية الكريمة وما توفيقى الابالله او نقول
 (انسلم ان الباء لاتدخل على الفاعل الا ترى الى قوله **تأكفى بالله حبيباً** - وهو حسي ونعم الوكيل - فان
 قيل ونعم الوكيل اما معطوف على حسي او على هو حسي فعلى الاول يلزم عطف الجملة على المفرد وعلى الثاني يلزم
 فعل المذموم عن المخصوص بالمدح وكلاهما باطلان قلنا انه عطف على حسي فوجد المخصوص وهو قوله هو وقوله
 حسي بمعنى يحبني لان - المضارع كما يكون بمعنى المصداً كذلك يكون المصداً بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة
 على الجملة - فان قيل فعلى هذا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان فعل المذموم انشائي قلنا انما مؤول بالخبرية اى
 هو مقول في حقه نعم الوكيل فعطف الخبر على الخبر او نقول انه معطوف على هو حسي والمخصوص بحذف ف بقرينة
 العطف عليه اى هو نعم الوكيل - او نقول لانسلم ان الواو للعطف لم لا يجوز الاعتراض اى مدخولها جملة معتزلة
 فان قيل الاعتراض انما يكون بين الكلامين وههنا في الآخر - قلنا كون الاعتراض بين الكلامين ليس امراً متفقاً
 عليه بل هو مختلف فيه - واعلم ان الفرق بين الاخبار والانشاء ان الاخبار عبارة عن ما يحتمل الصدق ولكن بالانقضاء
 بخلافه وقيل الاول اظهار ما وجد والثاني ايجاد ما لم يوجد - وههنا بحث من وجهين الاول يرد على التعريف الاول و
 هو انه يلزم اجتماع المتناقضين في شئ واحد - لان الصدق والكذب متنافيان - وايضاً ينقض بقولنا لله جل الهنا و
 آدم ربونا ومحمد نبينا لانه تعين الصدق ولا يحتمل الكذب وبقولنا السماء تحتنا والارض فوقنا لانه تعين ههنا الكذب
 ولا يحتمل الصدق والثاني يرد على التعريف الثاني وهو ان اظهار ما وجد يستقيم في الماضي دون المستقبل مع انه انما
 الاخبارات - اُجيب عن الاول ان احتمال الصدق والكذب بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع وتعين احدهما في مواد
 النقص بدليل الاخر لا يفسر الخبر - وعن الثاني ان في المستقبل ايضاً حكاية عن ما وجد كما قلت يضرب زيد بهذا
 ههنا انما نقول اذا علمت بوقوع الضرب منه غداً فانك حكيت عما وجد في علمك - فان قيل ههنا يستقيم في المضارع انما
 دون المخاطب والمشكل لانهم الايجكان عن شئ - قلنا انما ايضا يجكان عما فرض في الذهن - فان قيل فعلى هذا ينبغي
 ان يكون الامر ايقن من الاخبارات لانك اذا قلت اضرب فقد اظهرت ما في ضميرك - قلنا سلمنا ذلك ان في الامر ايقن
 اظهار ما في الضمير لكن الاظهار غير مقصود في الامر بل المقصود طلب الضمير من المخاطب بخلاف المضارع لان المقصود
 فيه ليس الا اظهار ما ثبت في الضمير به فالله عليهم خير

بخدمة الكافيہ

بسم الله الرحمن الرحيم

بَابُ الْحَصَاةِ الْخَامَةِ

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روٹ، کونٹہ، (بلوچستان)

فون: ۶۶۴۴۶۴

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجد والكبرياء ما لا نهاية له لمن ليس الا له وله المن والنعماء علينا بعد انتخابنا من بين سائر
المجودات باشراف الانواع واختصاصنا من بين بني آدم بالاسلام واجتئنا من الاصحاب مائة سيد
الانبياء عليهم الصلوة والسلام واصطفائنا من بين هذه الامة بعلوم الآلات والمقاصد لاسيما
باب العلوم اللهم اجعل الآلات والمقاصد مقاصد والصلوة والسلام على من عززنا بمحمد واله
واصحابه البردة الكرام اجمعين

أَمَّا بَعْدُ : فيلتمس خادم الطلاب العلوم النافعة ابو عبد الله المولوى عبد المنان كان الله
له الاخرى قرية السواتى بياسة ان دوكر اليها السارون هذا لنبراس يهدكم بمحيثية الخادم الى
الخزائن تحت الستار ابن الحاجب لهذا سماه الله تعالى بالفوائد الخادمة الكافية عليه توكلت
واليه ائيب

رب يسر على هذا الكتاب وتم بالخير يا فتاح وبك نستعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ط

فان قيل لم يصدر المصنف رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جز من كتابه وخالف من كتاب الله وكتب السلف والحديث المشهور الوارد في شأن الحمد وهو قوله عليه الصلوة والسلام كل امرئ بال الحمد يبدأ بحمد الله فهو قطع واجزم قلنا لم يصدر رسالته بحمد الله هضمًا لنفسه. فان قيل ان الحمد عبادة بتركها يحصل حلوا النفس وقوتها لا هضمها. قلنا الترك الحمد اعتبار ان احدهما له عبادة فاذا ترك فيكون مرجعًا لعلو النظم وقوتها والثاني بما ترك الحمد باعتبار ان كتابه من حيث انه منسوب اليه لا من حيث استماله على القواعد اللطيفة والعبادات النفيسة ليس لكتب السلف وان كان كثيرهم في الواقع فيصدر بنفسها وترك الحمد بهذا الاعتبار يكون هضمًا لنفسه لان ايراد موجبات المساوات لكثيرهم في تركه عدم المساوات والاختفاض ١٠٠ او نقول من كتاب الله بان له حالتين حالة النزول وحالة الاجتماع وقد اعتبر المصنف حالة النزول وفي حالة النزول غير موصى بالحمد لان اوله قوله تعالى اقرأ باسم ربك الذي خلق والجواب عن الحديث المشهور ان المأمور به في حديث الحمد ابتداء بمطلق الحمد سواء كان باللسان أو بالاركان أو بالجنان فانتفاء الابتداء على سبيل الكتابة لا مستلزم انتفاء مطلقاً لجواز تصديده قولاً لان انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام. وايضاً تصدير الكتاب بالحمد مطلقاً من السنن والمصنفون لا يتركون السنن وايضاً يابى ليدل قوله عليه الصلوة والسلام ظنوا المؤمنين خيراً. فان قيل لما كان الابتداء في حديث الحمد امر من القول والفعل كان ينبغي ان يكتب في التسمية ايضاً بابتداء القول. قلنا بكتابة التسمية ثابتة بالحدث الآخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام الا من كتب محكم كتاباً فليكتب في اوله بسم الله الرحمن الرحيم فان قيل هضمًا في قوله الشارح منصوب وللنصب طرق كثيرة فواجه نصبه. قلنا انه منصوب على انه مفعول له لقوله لم يصدر فالتقدير ان المفعول له لا يخلو ما للنفي او للنفي فان كان للنفي فالمفعول له لا يعنى للنفي لانه علة والمعاني الحرفية لا تكون معلولة بالعلة وان كان للنفي فيكون هضمًا قيدًا في الكلام والنفي اذا دخل على الكلام المقيد بقيد فيتوجه النفي الى القيد وبقي الكلام مثبتاً فيكون معنى قوله الشارح لم يصدر رسالته هضمًا لنفسه ان التصدير منفي اذا كان لاجل هضم النفس. واما نفس التصدير فباق وليس هنا التصدير اصلاً لاجل الهضم ولا لغيره قلنا انه مفعول له للنفي المستفاد من نحو الكلام فيكون التقدير انتفى التصدير هضمًا لنفسه. فان قيل بشرط نصب المفعول له تقدير الامر وشرطه امور ثلثة احدها اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ولم يوجد ههنا لان فاعل انتفى التصدير وفاعل الهضم الشيم فلا يصح التقدير ولا يصح

بطلان القول بالانقضاء من غير ان يكون انتفاء مطلقاً من السنن والمصنفون لا يتركون السنن وايضاً يابى ليدل قوله عليه الصلوة والسلام ظنوا المؤمنين خيراً. فان قيل لما كان الابتداء في حديث الحمد امر من القول والفعل كان ينبغي ان يكتب في التسمية ايضاً بابتداء القول. قلنا بكتابة التسمية ثابتة بالحدث الآخر وهو قوله عليه الصلوة والسلام الا من كتب محكم كتاباً فليكتب في اوله بسم الله الرحمن الرحيم فان قيل هضمًا في قوله الشارح منصوب وللنصب طرق كثيرة فواجه نصبه. قلنا انه منصوب على انه مفعول له لقوله لم يصدر فالتقدير ان المفعول له لا يخلو ما للنفي او للنفي فان كان للنفي فالمفعول له لا يعنى للنفي لانه علة والمعاني الحرفية لا تكون معلولة بالعلة وان كان للنفي فيكون هضمًا قيدًا في الكلام والنفي اذا دخل على الكلام المقيد بقيد فيتوجه النفي الى القيد وبقي الكلام مثبتاً فيكون معنى قوله الشارح لم يصدر رسالته هضمًا لنفسه ان التصدير منفي اذا كان لاجل هضم النفس. واما نفس التصدير فباق وليس هنا التصدير اصلاً لاجل الهضم ولا لغيره قلنا انه مفعول له للنفي المستفاد من نحو الكلام فيكون التقدير انتفى التصدير هضمًا لنفسه. فان قيل بشرط نصب المفعول له تقدير الامر وشرطه امور ثلثة احدها اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ولم يوجد ههنا لان فاعل انتفى التصدير وفاعل الهضم الشيم فلا يصح التقدير ولا يصح

النصب فيه قلنا هضما مفعول له للفعل المثبت اللازم للنفي فيكون التقدير ترك المصدر التصدير هضما لنفسه ثبت
 اتحاد الفاعل بينهما - فان قيل مقصود المصير في هذا الكتاب يبحث عن احوال الكلمة والكلام من الاعراب
 والبناء وغيرهما فينبغي ان يبدأ بالمرنوعات والمنصوبات والمجذورات لرجوعها الى الاعراب والبناء فاشتغال المصير
 بتعريفها اشتغال بالابتنى - قلنا ان المصير في هذا الكتاب يبحث عن احوالها فحق لم يعرفها ابداً كيف يبحث عن احوالها
 لان معرفة ذات الشيء مقدم على معرفة احواله - فان قيل ان قوله لم يعرفها اما من المعرفة او من التعريف فان كان
 الاول نسلم ان المعرفة بوجه ما يتوقف عليه البحث عن احوالها لكن المعرفة بوجه ما حاصل قبل التعريف وهو انصوري
 في الذهن بوجه ما فلو اختار التعريف - وان كان الثاني فلا يصح الملازمة لان البحث لا يتوقف على التعريف بل على
 المعرفة باى وجه كان - قلنا لم يعرفها من المعرفة بالتحقيق فيصير الملازمة لكنها اختار هذا التعريف لاداء ما هو
 الواجب تحصيله في ضمن فرد كامل وهو التعريف وان كان له افراد آخر كالنصور بوجه ما وغير ذلك - او نقول
 انه من التعريف بالتشديد لكن المراد بالبحث والبحث على توجه البصيرة والبحث على وجه البصيرة متوقف على
 التعريف ثم اعلم ان كل مبتدئ اذا شرع في العلم فلا بد له من معرفة اموتلثة - تعريفه، وغرضه، وموضوعه، فالاول
 ههنا علم باصول يعرف بها احوال واخر الكلام الثلاث من حيث الاعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض
 والثاني صيانة معبر الذهن عن الخطا في اللفظ - والثالث الكلمة والكلام كما اشار اليه الشارح بقوله لانه في هذا الكتاب
 يبحث عن احوالها لان موضوع الشيء ما يبحث فيه عن احواله ذلك الشيء ولا شك ان المبحوث في هذا الكتاب البحث
 عن احوال الكلمة والكلام - فان قيل كما يبحث فيه عن احوالها كذلك يبحث فيه عن احوال باقي المركبات وهي
 ستة كما جاء في قول الناظم: **ببوء تركيب زونيان شش** - **بيادش گير گراف** - **زفوق** - **امانيان** - **ونقدادي** - **مراجمون** - **اسنادي**
 وتوضيحي وصوت - فينبغي ان يكون موضوع علم النحو الكلمة والمركبات الست - قلنا يبحث باقي المركبات راجع الى
 بحث الكلمة لان البحث عنها اما من اعراب الجزئين او بناهما او من اعراب احدها وبنائها والاخر الكلمة لا يتخلو
 عن احدها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون موضوع علم النحو الكلمة فقط - لا الكلام لان بحثها ايضا راجع
 الى بحثها لان بحث الخ قلنا يبحث باقي المركبات يرجع الى الكلمة اعراباً وبناءً ومن حيث عدم الاحتياج الى ضمير راجع
 فيها الى المبتدأ والموصوف وبحث الكلام لا يرجع جميعاً الى الكلمة فان فيه بحثاً عليحدة بان الكلام اذا وقع خبراً
 لابد من عائد وقد يجزى - فان قيل لما كان موضوع علم النحو الكلمة والكلام فينبغي ان يكون علم النحو علمين لا
 علم واحد - لان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم قلنا تعدد الموضوع مستلزم لتعدد العلم اذا لم يكن بين الموضوعين
 والجماعة مشتركة وههنا وجدت العلة الجامعة بين الموضوعين وهي كون كل واحد منهما لفظاً موضوعاً للمعنى
 كما كان موضوع علم الاصول ادلة اربعة كتاب الله والسنة والاجماع والقياس ولم يكن علم الاصول علوماً اربعة

لوجود العلة المشتركة بينهما وهي كون كلا واحد منها مثبتا لحكم شرعي - فان قيل لما كان موضوع علمنا النسخ
 الكلمة الكلام فلهذا الكلمة على الكلام مع ان الكلام مفيد لفائدة تامة والكلمة غير مفيدة . قلنا ان الكلام
 اجزاء من افراد الكلام ومفهوم الكلمة جزء من مفهوم الكلام والجزء مقدم على الكل طبعاً فلهذا وضعنا موافقه
 للوصف مع الطبع . فان قيل سلم افراد الكلمة اجزاء من افراد الكلام لكن لا نسلم ان مفهومها جزء من مفهومه لان
 مفهوم الكلمة اللفظ وضع الخ ومفهوم الكلام ما تضمن الخ والاول ليس بجزء من الثاني قلنا العبارة بجذبات المضام
 اعني مفهوما افراد الكلمة جزء من افراد الكلام . او نقول العبارة بجذبات الصفة اعني مفهوم الكلمة الجزء
 من افراد الكلام الجزئي . او نقول ان العبارة بجذبات صفة المفهوم فيكون التقدير المفهوم والاجمالى للكلمة
 جزء من المفهوم التفصيلي للكلام والمفهوم الاجمالى ما يعبر عن اشياء متعددة بشئ واحد كما يقال الكلمة في
 جواب من قال باللفظ وضع لمعنى مفرد . والمفهوم التفصيلي ما يعبر عن شئ واحد باشياء متعددة كما يقال لفظ وضع
 لمعنى مفرد في جواب من قال بالكلمة فلفظ الكلمة فلفظ الكلمة التي هو المفهوم الاجمالى للكلمة جزء من المفهوم
 التفصيلي للكلام اعني اخذ في تعريف الكلام قوله ما تضمن الكلمتين والكلمة جزء من الكلمتين . فان قيل لا نسلم ان لفظ الكلمة
 مفهوم اجمالي للكلمة لان المفهوم امر كلي يصدق بالكثير والقليل لا يثنى ولا يجمع فكيف ثنى الكلمة في تعريف الكلام
 قلنا المفهوم لا يثنى ولا يجمع اذا اريد مفهوم فقط يعني بغير ملاحظة الافراد . ويثنى ويجمع اذا اريد مفهوم مع ملاحظة
 الافراد ولا شك ان الكلمة في مفهوم الكلام ملحوظة مع فردى الكلمة لان كل كلام لابد من فردى الكلمة . الكلمة
 اي مفهوم لفظ الكلمة الخالي عن ملاحظة الوحدة والكثرة بناء على ان اللام فيها للنسب . او مفهوم لفظه الكلمة
 مع ملاحظة فرد معين بناء على ان اللام فيها للعهد الخارج والمعهود بها الكلمة التجارية على السنة النحات الواحدة
 باعتبار من الاعتبارين . اما واحدة باعتبار اللفظ والمبنى جميعاً كزيد . او واحدة باعتبار المعنى العلمى وان
 كانت مركبة باعتبار اللفظ كالتركيب الستة حين العلمية واعلم ان لفظ الكلمة والكلام مذهبين مذهب
 الجمهور ومذهب البعض فذهب الجمهور انهما ليسا بمتشقين عن الغير ولا ينتق منها غيرهما لان مدار الاشتقاق
 مبنى على ارتكاب التكاليف البعيدة . ومذهب البعض انهما مشتقان من الكل بمتساويين اللام وهو المخرج لان
 الاشتقاق مبنى على التناسب بين الكلمات والتناسب يحصل بالاشتقاق فلا يكون المشتق عربياً . فان قيل كيف
 يشتقان من الكل والاشتقاق ان تجد هين اللفظين تناسبا بين اللفظ والمعنى وهما وان وجد التناسب في
 اللفظ وهو الاشتراك في الحروف الاصلية لكنه مفقود في المعنى لان معنى الكلمة لفظ وضع الخ ومعنى الكلام
 ما تضمن الخ ومعنى الكلام المخرج . قلنا المناسبة بينهما في المعنى اعم من ان يكون في المعنى المطابق والتضمني او الاتزامي
 وهما وان لم توجد في المعنيين الاولين لكنها موجودة في المعنى الثالث وهو الاتزامي والمناسبة هو التأثير لانه معنى

لازم لمعنى الكل والكلمة والكلام لتأثير بعض معانيهما في نفوس السامعين كتأثير الجرح في المجرع ولما كان تأثير بعض معانيهما لتأثير الجرح في المجرع حيز عن بعض تأثيراتها بعض الطعراء بعين الجرح وقلاع جراحات السنان لها التيام ولا يلتمها جرح اللسان . فنسب الجرح الى اللسان وهو غير قابل للجرح فيكون المراد منه ما جرى باللسان وهو غير قابل له ايضا فيكون المراد من جرح اثر الكلمة والكلام لكن هذه المناسبة بعيدة لانهما في المعنى الاتزانى وهو معنى مجازي الاحقيقى وايضا هذه المناسبة موجودة في افراد الكلام لا الكلمة لانها غير مفيدة وايضا في بعض افراد الكلام وهي السيئة الحسننة وايضا في ق بين التأثيرين لان تأثير الجرح في المجرع من الالام وتأثير معنى الكلمة والكلام في نفس السامع الحزن فلما كان هذا الاشتقاق على هذه التكلفات فلذا قال الجمهور انهما اسمان برأسهما الاشتقان ولا مشتق منهما غيره . ثم اعلم ان لفظ الكلمة مركب من اشياء ثلاثة الالام والكلمة والتأثير لكن الكلمة معروض واللام والتأثير ماضيان والمعروض مقدم على العارض بالذات فقدم في البحث فقال الشارح اى فيه من هبان فنذهب الجمهور وهذا المذهب الذى ذهب الجمهور الكيل بكسر اللام جنس لا يصح كتموتة . فان قيل يترتب به للكلمة وتمدة لا تخلو اما منه بها للكلمة او لا فان الاول فلا يصح التشبيه لان الكلمة جنس والتمدة فرد وعلى الثاني يلزم عليك البيان . قلنا ان الهم في قول الشارح مشبهة بما شئ محذوف تقديره الكيل بكسر اللام جنس والكلمة فرد من ذلك الجنس كترجنس وتمدة فرد من ذلك الجنس وجنسية ثابتة بوجه ثلاثة اولها ان الكلمة يقع تميز العدد والا وسط نحو قرأت اثني عشر كلمة وتميز العدد الاوسط يكون مفاد او اثنا في انه يصغر بنفسه فيقال كيلر ولو كان جمعا لرد حين التصغير الى المفرد والثالث قوله **وَالْيَهُ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ** فالكلمة موصوف والطيب صفة له فلو كان الكلم جنما فيكون صفة طيبة او طيبات وهذا ذهب لبعض ان الكلم بكسر اللام جمع لا جلس لانه لا يطلق على الثلاثة وما فوقها وهذا اما الجمعية ولو كان جنما يطلق على الواحد والاثنين ايضا واما تميز العدد والاوسط فبالتاء اى كلمة واما التصغير فاذا بالتاء اى ان الكلمة واما الآية الكريمة فيتقدير بعض الى بعض الكلم الطيب . والجواب عن جانب الجمهور ان عدم اطلاقه على الواحد والاثنين عارض واستعمال المعارضة لا تعتبر الا الاصل في الاجناس الاطلاق على القليل والكثير ولما اقول بالتميز في التفرع التاء فجود تحكم وهذا بلا دليل واما التاويل في الآية فخلا في الاصل لا يرتكب اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة كلمة ههنا فالصحيح ان الكلم جنس لا جمع لانه ليس من اوزان الجمع . واما بحث اللام فالحق في اللغة كلمة الاولى الاصطلاح كلمة تحلى بها كلمة اخرى وهي على قسمين اسمى وخرى فالاسمى ما دخلت على اسمى الفاعل والمفعول والخرى يقال لاسم اللام اسمية لانها تلحق بالذى في اسم الفاعل واسم المفعول المذكورين وبالحق فيها مؤنثين والذى واللقى من الموصولات والموصولات من الاسماء ما يخص الاسمى باسمى الفاعل والمفعول لان الاسمى مشابهة بالحرفية في الصفة يقتضيه ان يكون مدخولا في الحرف لا يكون الامفدا في المعنى موصولى يقتضيان يكون مدخولا في الامة الموصولة

لا تكون الاجملة ولا تكون الكلمة مفردة صورة وجلة معنى غير اسمي الفاعل والمفعول فحصوله للام للشيئين وانما كان مفردين صورة وجهين معنى لانها ذات شيئين، شبه الجوامد في عدم اختلافها حالة القلبية والكطاب والتكلم نحوهم قائم وانت قائم وانما قائم بدن الاختلاف كما يقال في الجوامد بدن الاختلاف نحو هذا زيد وانت زيد وانني زيد ولو كانا كالفعل لاختلفا مثله نحى هو ضرب وانت ضربت وانما ضربت، وشبهها بالفعل في انهما حاملين للضمير كالفعل والحرفي ما يدخل على غير اسمي الفاعل والمفعول وهي على قسمين زاييد وغير زاييد والزائد ما لا يختل المعنى الاصل بسقوطها كما جاء في قول علي كرم الله وجهه - ولقد امر على النسيم يسبني : فضيت ثم روتك لا يعنيني - فالامر في النسيم نائدة لان جملة يسبني صفة لعموالمصلة تقع صفة للنكرة لا للمعرفة وهذه الزيادة على تقدير جعل يسبني صفة للنسيم غير نائدة لوجوب يسبني حالاً منه لوجوب تعريف ذي الحال اذ كونه نكرة مخصوصة - ثم الزائد على قسمين لا زمر وغير لا زمر وكل واحد منهما اما عرضي او غير عرضي فمثال اللام الزائدة العوضية ثابتة في لفظ الله تعالى فاللام نائدة لحصول التعريف بالعلية ولازمة لاحاطة العلية بها وعوضية لانها في الالهة تخذت الهمة الثانية وعوضت عنها اللام عرضاً جلياً وهو جعل الكلمة موضع الاخرى لان خارج الكلمة ثم ادخلت اللام في اللام - ومثال الزائدة اللانزعة الغير العرضي كاللام في البحر والمصقوف والظربا فاللام فيها نائدة لحصول التعريف بالعلية ولازمة لاحاطة العلية بها وغير عوضي لانه ليس عرضاً عن شيء. ومثال اللام الزائدة الغير الانزعة العرضية فمثله بالناس فاللام نائدة لحصول التعريف بحرف النداء وغير لازمة لعدم العلية واللام العرضية لانه في الاصل اناس حذف الهمة وعوض عنها اللام واخر اللام في النون لقرب محزهما. ومثال اللام الزائدة الغير الانزعة الغير العرضية ثابت في قول الشاعر في الغلامان الذان فزاة ايلك ان تكسبا شرا - فاللام في في الضلعان زائدة لان التعريف قد حصل بحرف النداء وغير لازمة لعدم العلية وغير عرضية لعدم كونها عوضاً عن شيء، ثم غير الزائد ما يختل المعنى المراد في مدخلها وهي على اربعة انواع جنسي واستفراق والعهد الخارجي والعهد الذاتي - ووجه الحصول انها لا تتخلل احوال وتشاير بها الى مفهوم مدخلها مع ملاحظة افراد مدخلها الذين ملاحظة الافراد فالتا في جنسي والاول لا يتخللوا اما فيه ملاحظة كل الافراد وبعضها فالاول استفراق والتا في لا يتخللوا اما فيه ملاحظة بعض المعين او غير المعين فالاول العهد الخارجي والتا في العهد الذاتي - فالجنسي ما يشاير بها الى مفهوم مدخلها بغير ملاحظة الافراد لا كلاً ولا بعضاً بخلاف العهد خير من المردة فاللام في الرجل يشاير بها الى المفهوم الرجل وهو من كون اولاد بني آدم يتجاوز عن حد الصغير الى حد الكبير بغير ملاحظة للفرد والافراد ولا يجوز ان تكون استفراقاً لانه جيلهم المحكوم على خيرية كل فرد من افرادهم على كل فرد من افرادهم الامر ليس كذلك اذ كثير من افراد المردة خير من افراد الرجل كعائشة وفاطمة والواحدة البصرة بغير ملاحظة تعالي عنهم

لقد انزل الله فيهم فطرته فطرتهم لا تارة وفي علف الجوز على الجوز كيك البارها بخلاف علف الفرد على الفرد في راب فيه فطرته الى الجوزات في حانية الجاه في نسخة العصا من عبد الحكيم كبريتان على قول اول لا الخ الافراد اللام من الحكاية لان الحكم عن المعنى احد الزايف كما يقال جاز في الرجل فالحكم على رجله لا يعلج اللام فلا بد لا عرضاً بل زمر الجمع بين العرض والعرض عنه مولاة عند الحكيم من ستاتي

ولا يجوز ان تكون خارجية او ذهنية لان المقصود بهذا القول المدح الجنس الرجل لا لفرد معين معلوم في خارج او ذهن وايضا على تقدير كونها ذهنية يلزم تنكير المبتدأ لان الذهنية في قوة التنكير واللام الاستغرافية ما يشار بها الى مفهوم من خولها مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى **اِنَّ الْاِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ** الا الذين آمنوا فاللام في الانسان استغرافية اشير بها الى مفهوم مدخولها والحيوان الناطق مع ملاحظة جميع افراد الانسان ولا يجوز ان تكون اللام فيه الجنس لانه يلزم الحكم على حصران ماهية الانسان والحصران يصدر من الافراد لا من الماهية ولا يجوز ان تكون خارجية او ذهنية لانه يلزم استثناء التعدد من الواحد والامر يكون بالعكس وايضا على تقدير كونها ذهنية يلزم تنكير اسمان وهو باطل واللام للعهد الخارجى ما يشار بها الى ماهية المدخول مع ملاحظة فرد معين معلوم بين المتكلم والمخاطب في الخارج نحو قوله تعالى **فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** فاللام في الرسول خارجية اشير بها الى ماهية الرسول وهو فرستاده منه، مع ملاحظة فرد معين معلوم وهو موسى على نبينا عليه السلام فيما بين المتكلم وهو الله تعالى والمخاطب هو الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان تكون اللام في الرسل استغرافية لان عصيان فرعون من موسى عليه السلام لا من جميع افراد الرسل لانهم غير موجودين في زمانه بل الموجود في زمانه هو الافراد الخاص ولا يجوز ان تكون جنسية لان عصيانه من فرد الرسل ان ماهية الرسول ولا يجوز ان تكون ذهنية لان عصيانه من فرد خارج لا متصور في ذهنه، واللام الذهنية ما يشار بها الى ماهية المدخول مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم نحو قوله **وَآخِافٌ اَنْ يَأْكُلَ الذِّبْيُ** فاللام في الذئب ذهنية يشار بها الى ماهية الذئب وهو الحيوان المفترس مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم وهو عقود عليه السلام ولا يجوز ان تكون اللام في الذئب جنسى لانه محكوم عليه للاكل والاكل يصدر من الفرد لا من الماهية ولا يجوز ان تكون استغرافية لان اجتماع جميع افراد الذئب ياكل شخص واحد محال، ولا يجوز ان تكون خارجية لعدم وجود فرد من افراد الذئب في الخارج قادر على اكله عليه الصلوة والسلام لان لحم الانبياء حرام على كل شئ فان قيل اللام في الكلمة لا تخلو اما اسمى او حرفي فالاول يدخل على ما هي الفاعل والمفعول والكلمة ليست بواحدة منها والثاني اما زائدة او غير هان على الاول يلزم تنكير المبتدأ وعلى الثاني اما جنسية او استغرافية او عهد خارجية او ذهنية فعلى الاول يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام للجنسية يشار بها الى الماهية بغير ملاحظة الوحدة والكنزة والتا للوحدة وعلى الثاني ايضا يلزم اجتماع المتنافيين لان المحفوظ في الاستغرافية جميع الافراد والتا تدل على الوحدة وفي الثالث لا بد من معهود سابق ولا معهود ههنا وفي الرابع يلزم تنكير المبتدأ وهو باطل وايضا على تقدير

له قوله فرد معين الخ المراد بالتعين تعيين الوحدة لا تعيين الشخص لانه غير متغير في الداني وايضا لا يكون معلوما يعقوب عليه السلام بل معناه ترسم كريك كرك مخور داودا عبد الجيم كورستان

له لفظ ولم يوضع للمنوى لفظ **فان قيل** قد وضع المنوى في زيد ضرب لفظ هو وفي اخرب لفظ انت فيصدق عليه
تعريف المعنى قلنا لا نسلم ان ذلك المنفصل موضوع لذلك المنوى بل استعير ذلك المنفصل لتعبير ذلك
المنوى يعبرى التعليم والتعلم في النويات ولا وضع في الاستعارات **فان قيل** لما لم يكن المنوى لفظا حقيقيا ولا
المعنى فما الدليل على كونه لفظا حكيميا قلنا الدليل على كونه لفظا حكيميا جريان احكام اللفظ الحقيقي عليه
وهو كونه مسند اليه ومؤكد او معطوف عليه وبذلك لما في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فالمنوى
في اسكن مسند اليه لا سكن مؤكدا لانت ومعطوف عليه لقوله وزوجك فلذا اسم المنوى لفظا حكيميا. و
اعلم ان في المعنى للفرى للفظ استعمال ثلثة قديجي بمعنى الرى مطلقا سواء كان من الفر وغيره
وقد يجي بمعنى الرى من الفر. وقد يجي بمعنى التكلم لكن الشارح قد انتصار معنى الرى مطلقا ومغله بقوله
اكت التمرة ولغظت النواة **فان قيل** المثال غير مطابق للمثل لانه رى مطلقا والمثال يدل على الرى من
الفر لان قوله لغظت معطوف على اكلت والاكل مختص بالفر فكذلك لفظ مختص بالفر فاجاب الشارح
بقوله اى ريتها يعنى انه رى مطلقا ولو كان مقيدا بالفر لقال اى لغظتها والاكل لا يكون قربة الاختصاص
بالفر لان العرب يستعملون هذا المثال فيما اذا خرجوا النواة باليد قبل ادخال التمرة في الفر. **فان قيل**
لما كان اللفظ باعتبار معنى الفرى على ثلثة معان فلم يختار الشارح الرى المطلق. قلنا لو كان موضوعا
لأحد الاخيرين يكون استعماله في الرى المطلق على سبيل الاشتراك او الجواز وكلاهما خلاف الاصل
واذا كان موضوعا للرى مطلقا فاستعماله في احدهما استعمال المطلق في الافراد. **فان قيل** استعمال
المطلق في الافراد استعمال المطلق في المقيد وهو ايضا مجاز قلنا هذا من ذهب البعض واما على مذهب
الاكثرين فيسمى هذا حقيقة قاصرة. **فان قيل** تعريف اللفظ غير جامع لافراد لانه خرج عن المحدث
لعدم اللفظ به وايضا هو كالمنى في عدم التلفظ والثبوت في النية فلم يصح المحدث لفظا حقيقيا و
المنوى حكيميا. قلنا ان المحدث وان لم يكن ملفوظا في جميع الاحيان لكنه يتلفظ به في بعض الاحيان
بخلاف المنوى فانه لا يتلفظ به اصلا. **فان قيل** الجواب مستقيم في المحدث ويجوز الجواب في ما المحدث
بالجواب الواجب فلا يتلفظ به في وقت من الاوقات. قلنا كان لا يطلق اللفظ عليه التلفظ بلا تقدير
وجوده في الخارج بخلاف المنوى فليس له لفظ موضوع فلا يمكن التلفظ عليه ولا يوجد في الخارج ففرض
وجود المحدث في الخارج فرض الممتنع بالاضافة وهو جائز وفرض وجود المنوى في الخارج فرض متع
بالتوصيف وهو غير جائز. **فان قيل** تعريف اللفظ لا يكون جامعاً لافراد لانه خرج عن كلمات الله تعالى لان
الانسان غير مصدر لها وايضا كلمات الملكة كقول جبريل عليه السلام في مدح رسول النبيين ١٠

في الجنة نهر من اللبن : لبنى وعلى وحسين حسن وايضا كلمات الجن كقول الجن - قبح حرب
 مكان قفر : ليس يقرب قبر حرب قبر . قلنا الصدر من الانسان ليس بشرط في كون اللفظ ملفوظ
 الانسان بل الشرط تلفظه بالفعل او بالقوة فالكلمات المنزلة اليها ملفوظ الانسان بالفعل والكلمات
 الغير المنزلة اليها ملفوظة الانسان بالقوة اذ من شأنها التلفظ على تقدير النزول اليها فان قيل
 لا بد في تعريف الكلمة من قيد زائد ... لاخراج الدوال الاربع لانها وضعت لمعنى مفرد وليست بكلمات
 وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات - فاجاب الشارح الهندى انها خارجة بقيد لفظ فلا
 حاجة الى قيد زائد لاجرائها - فان قيل لفظ في تعريف الكلمة جنس والخروج بالاجناس غير مسلم لانها
 وضعت للعموم والشمول فاجيب عن الشارح الهندى انه اذا كان بين الجنس والفصل عموم وخصوص
 من وجه فيجوز ان يجعل الجنس فصلا والفصل جنسا وهذا كذلك فاللفظ جنس شامل للمهمات والموضوعات
 والوضع فصل لخروج المركبات والوضع جنس شامل للفظ وغيره كالادوال واللفظ فصل لخروج الدوال لكن
 هذا الجواب ضعيف اذا طلاق الفصل والقيد بالجزء الاول من التعريف غير جائز والجواب عن
 الاعتراض ان اللفظ في تعريف الكلمة جزء اول والدال الاربع غير داخله فيه بلا قيد ولا فصل فلا حاجة
 الى اعتبار قيد زائد لاجرائها كما قال المعترض لان الخروج يكون بعد الدخول وايضا لا يكون قبله شئ
 متقبل عليها حتى يخرج بلفظه ويكون فصلا كما قال الشارح الهندى فان قيل ان الكافية ما خوذة
 من المفصل فلم يخالف عن المفصل حيث قال فيه لفظه وقال المصنف لفظ قلنا هذه المخالفة للتكثير حيث
 ان صاحب المفصل قصد الوحدة في اللفظ لكونه كلمة والمصنف لم يقصد الوحدة في اللفظ كما قصدت
 المعنى فقرة الخلاف تظهر في التراكيب الساتحين العلمية فعبد الله كلمة عند المصنف لوجود
 وحدة المعنى وليست بكلمة عند صاحب المفصل لعدم وجود وحدة اللفظ - فان قيل فعلى هذا لا
 يمتح المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتثنية . قلنا ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشرط
 ستة الاول ان الخبر لا بد ان يكون مشتقيا فلا يرد الاعتراض بقوله الكلمة لفظ لعدم الاشتقاق . والثاني ان
 يكون حاملا لظهير المبتدأ فلا يرد بقوله زينب وسقروماة وجور متمتع . والثالث ان يكون المبتدأ والخبر اسمين
 ظاهرين فلا يرد بقوله هو اسم وفعل وحرف . والرابع ان لا يكون الخبر فعلا بمعنى المفعول فلا يرد بقول
 المودة جرح وقيل والخامس ان لا يكون الخبر اسم التفضيل المستعمل من فلا يرد بقوله الصلوة خير من
 النوم . والسادس ان لا يكون الخبر صفة خاصة للمؤنث فلا يرد بقوله المرأة حائض طالق فان قيل
 على وجود هذه القرائن يجب المطابقة عند عدمها وان لم تكن واجبة لكنها مستحسن فينبى ان يقول

لفظة . قلنا لم يقل لفظة لان الاختصار اولى ولفظ اخصر من لفظة واما قال الشارح بصيغة اسم التفضيل لان المخذوف هو التاءات الثلاثة من لفظة ووضع ومفرد على تقدير الرفع لانه لو قال لفظة لقال وضعت مفردة بالتاء في الكل ولا شك في طولته **وضع الوضع** تخصيص شئ بشئ لفظا كان او غيره كالمد وال الاربع بحيث متى اطلق واحس الشئ الاول اى اللفظ في الاطلاق او غيره في الاحساس ففهم منه الشئ الثاني وهو المعنى . فان قيل ان المراد بالتخصيص لا يتخلو اما تخصيص اللفظ باللفظ فعلى الاول يخرج من تعريف الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها بمعنى واحد كالعين وعلى الثاني يخرج الالفاظ المترادفة كالقعود والجلوس فان ذلك المعنى غير مختص باحد هما كما يفهم من القعود كذلك يفهم من الجلوس قلنا المراد كلاهما لكن الخاصة مجردة عن الجزء السلبى فيكون المعنى الوضع وجد ان لفظ لمعنى او معنى في لفظ سواء كان يوجد اللفظ لمعنى آخر او لا او يوجد المعنى في اللفظ آخر او لا . فان قيل خرج عن تعريف الوضع الالفاظ القرآنية لانها لا يفهم منها معناه بالاطلاق عند الجاهل وايضا يخرج الالفاظ الغير المسبوقة للمخاطب لعدم فهم المخاطب معناها لعدم السمع . قلنا قيد علم بوضع الالفاظ وقيد سمع مراد ان في التعريف . فان قيل يخرج عنه الاطلاق الثاني والثالث لانه لا يفهم منه معنى الثاني والثالث والا يلزم تحصيل الحاصل قلنا المراد بالفهم الالتفات فيكون المعنى التفت الى الشئ الثاني . فان قيل فعلى هذا يلزم تحصيل الحاصل قلنا ان المراد بالالتفات الالتفات الجديدة فان قيل يعني ان يراد بالفهم الفهم الجديد لتلايلهم تحصيل المعنى قلنا الالتفات امر بادی النظر غير قرار الذات فحصوله ثانيا مع بقائه الالتفات السابق لا يعد تحصيل الحاصل والفهم امر دقيق النظر وقرارات فحصوله ثانيا مع بقاء الفهم السابق تحصيل الحاصل فان قيل خرج عن تعريف الوضع الحرف لا يفهم من اطلاقه معناه بدون ضم ضمنية . قلنا المراد بالاطلاق في تعريف الوضع الاطلاق الصحيح والاطلاق بالحرف بغير ضم ضمنية غير صحيح لكن هذا الجواب ضعيف اذ يلزم فيه تقيد اطلاق المطلق بقيد الصحة بغير الضرورة . فالاولى في الجواب ان يقال المراد بالاطلاق استعمال اهل اللسان الالفاظ في معانيهم ومحاوراتهم وبيان مقاصدهم وهم لا يستعملون الحروف بلا ضمنية فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد وهو الصحة فان قيل هذا الجواب ايضا مشتمل على القعود الزائد وهي في محاوراتهم وبيان مقاصدهم والاستعمال في المعاني قلنا هذا المعنى الاطلاق والمعاني لا يسمى قيودا . لمعنى واعلم ان في المعنى الاصطلاحى للمعنى مذاهب ثلاثة الاول ان المعنى المقصود فقط والثاني المقصود بالشئ والثالث المقصود باللفظ فالاول اعم مطلقا . والثالث اخص مطلقا والثاني متوسط بينهما وخير الامور اوسطها

بجاءة
الكافية

بجاءة
الكافية

فلذا اتى الشارح المعنى ما يقصد بشئ لفظا كان او مجزاة فالتمسوا انوال ذهنية قبل التعبير
 معنى على المذهب الاول لا الاخيرين وبعد التعبير بشئ معنى على الاولين لا الاخيرين وبعد التعبير
 باللفظ معنى على المذاهب كلها. فان قيل المعنى لا يخلوا اما صيغة اسم مفعول فلا يوافق
 لفظه وان كان صيغة مصدر او ظرف فلا يوافقها العبارة اذ المعنى المقصود في هذه العبارة
 الكلمة لفظ وضع لمقصود المتكلم لانه وضعت لنفس القصد او مكان القصد او زمان القصد
 قلنا انه صيغة اسم مفعول لكنه مخفف عن معنوى بان يعمل فيه اعلال مرعى ثم حذف الياء المدغمة
 وايدلت كسرت النون بالفتحة وايدلت الياء المدغمة فيها الظا لتحركها وما قبلها ثم حذفت وفتتاح
 الالف لا لتقلد الساكنين مع التنوين. او نقول ان المعنى صيغة ظرف او مصدر مبني لكن لما تغذر
 معناها لا لان باسم المفعول كما يقال هذا ضروب الاميراي مضروب الامير وهذا مركب فارة اى
 مركوب ومشروب عذب اى معذوب والعلاقة بين المصدر واسم المفعول الكلية والحزمية وبين الظرف
 واسم المفعول الفضلية. فان قيل ذكر المعنى بعد الوضع مستدارك لانه ماخوذ في مفهوم الوضع
 لان المراد بالشئ الثانى المعنى. قلنا ذكر المعنى بعد الوضع مبنى على تجريد الوضع عن المعنى فالوضع
 تخصيص شئ فقط لان تجريد الالفاظ عن بعض الموضوع له عند تعدد مثل الموضوع له واجب
 مجيء متى اتى على الكل فيتعدى كما ههنا يتعدى من حيث الاستدراك كما فى قوله تعالى سبحانه
 الذى اسرى بعبدة ليله فاسرى هو السير فى الليل فلما ذكر الليل جده جرد عن معنى الليل واستعمل
 فى السير فقط فان قيل ذكر الوضع معنى عن ذكر اللفظ اذ هو ماخوذ فى مفهوم الوضع اذ المراد بالشئ
 الاول هو اللفظ قلنا ان الوضع مجرد عن الشئ الاول ايضا فيكون المعنى الوضع تخصيص فقط
 فان قيل ما لباعث على المصاح حيث ذكر المعنى بعد الوضع قبله ولم يكتف بالمعنى واللفظ الماخوذ في
 ضمن الوضع واستعمل لفظ الوضع فى جزء الموضوع له مجازا مع ان عدم الاكتفاء غير مناسب لمنصب
 الاختصاص والمجاز غير مناسب لمقام التعريف قلنا اللفظ فى التعريف جنس والاصل فى الاجناس
 التصريح ولم يكتف بالضمنى والمعنى فى التعريف قيد خرج والاصل فى القيود المخرجة التصريح ولم
 يكتف بالضمنى فبقيد الوضع خرج المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص
 لم يذكر الشارح هذا الاعتراض فى بحث الوضع واخر الى بحث المعنى مع انه فائدة الوضع لئلا يتوهم
 الوضع التجريدى فيها قلنا اخر علم انه ليس فيها وضع غير تجريدى لان التجريد يكون بعد ذكر المعنى
 وبقيد المعنى خرج المحروف بالجملة لانه موضوع لغرض التركيب لا بازاله المعنى. فان قيل لم

لا يجوز ان يكون غرض التركيب معناها قلنا المعنى ما يفهم من اطلاق اللفظ وغرض التركيب لا يفهم من اطلاق حروف اليجاء فان قيل يخرج عن تعريف الكلمة بعض الالفاظ الموضوعية بازاء بعض اخرو له يوضع لمعنى كلفظ الاسم في مقابلة زيد عر ضارب مضروب ولفظ الفعل موضوع في مقابلة ضرب دحرج ولفظ الحرف في مقابلة من والى . قلنا المعنى ما يتعلق به القصد اى قصد المتكلم وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره . فان قيل قد وضع بعض الكلمات المفردة بانزاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والقضية والكلام بانزاء زيد قائم ضرب نريد . قلنا هذه الالفاظ بالنسبة الى معانيها مركبة لان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى لكنها بالقياس الى الالفاظ الموضوعية بانزائها مفردة وانما اورد هذا الاعتراض في بحث المعنى مع انه يرد على قيد الافراد لانه شريك مع الاعتراض الاول في الجواب الثانى والاعتراض الاول وارد على بحث المعنى فاورده في بحث المعنى . او اجيب عن الاشكالين ليس هنا لفظ موضوع للفظ آخر مفردا كان او مركبا بل اللفظ موضوع بانزائه مفهوم كل والالفاظ افراد المفهوم الكلى لانها موضوعة لها الالفاظ كما ان الاسم موضوع لمفهوم كل وهو مادل على معنى الخ زيد وعمرا افراد ولفظ الفعل موضوع لمفهوم كل وهو مادل على معنى الخ وضرب ودحرج افراد ولفظ الحرف موضوع لمفهوم كل وهو مادل على معنى الخ ومن والى افراد ولفظ الكلام والجملة موضوعان لما تضمن كلمتين بالاسناد وزيد قائم وضرب نريد افراد . فان قيل هذه القاعدة ان كل لفظ موضوع للمعنى لا اللفظ الحرف تنقضى بامثال الضمائر الراجعة الى الالفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فالوضع فيها عام لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كل هو الموضوع له في الحقيقة . قلنا ان في امثال الضمائر مذ هب المتأخرين ومذ هب المتقدمين وجواب السارح مبنى على مذ هب المتقدمين فذهب المتأخرين انهما موضوعة للجزئيات بواسطة المفهوم الكلى اما وضعها للجزئيات ... فلان المراد بها الجزئيات فوضعها ايض للجزئيات . واما واسطة المفهوم الكلى فلان الجزئيات غير متناهية بعضها موجود وكو بعضها معدومة وبعضها حاضر وبعضها غائب والشرط في الموضوع له ان يكون معلوما عند الوضع فلا يمكن الوضع بازائها فتعلم بواسطة المفهوم الكلى كاللزوم للجزئيات فيكون التعبير عند هم كل شئ مفردا كمحسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى جزئى من ذلك المفهوم الكلى فذهب المتقدمين ان امثال الضمائر موضوعة للمفهوم الكلى بشرط استعمالها في الجزئيات ذلك المفهوم الكلى . اما وصفها للمفهوم الكلى فلان الشرط في الموضوع له ان يكون منضبطا وهو المفهوم الكلى والجزئيات غير منضبطة واما استعمالها في الجزئيات فلان المفهوم الكلى لا وجود له الا في ضمن الجزئيات

ط
ح
ح

فيكون التعبير عند كل شئ مفرد مذكر محسوس بحسن البصر فلفظ هذا امثلا موضوع لذلك المضموم
الكل بشرط استعمالها في الجزئيات فالخاص ان المفهوم الكل هو الموضوع له لامثال الضمائر والجزئيات
مستعجلة فيها عند المتقدمين وعند المتأخرين الجزئيات هي الموضوع لها والمفهوم الكل واسطة لمعلومية
الجزئيات لكن مذهب المتقدمين ضعيف لان استعمال امثال الضمائر في الجزئيات يكون ممنقبيل مجازي
المتروك للقيقة دائما والله اعلم بالصواب - مفرد - صورته مع قطع النظر من جريان احد الاعراب
الثلاثة تصح ان تكون مرفوعة ومنصوبة او مجرورة فالجزم على ان يكون صفة لمعنى لا يبدل جزء لفظ
على جزئها اما لا يكون له جزءا صلا كما والحرف العاطفة وهزة الاستفهام او يكون له جزء لكن لا يبدل على
جزء المعنى كزيد او يكون له جزء دال على جزء المعنى لكن لا يبدل على جزء المعنى المقصود كعبدا الله حين
العلمية فالحيوان يدل على جزء المعنى المقصود لكن الدلالة على ذلك المعنى المقصود غيره مقصودة
كحيوان ناطق حين العلمية فالحيوان يدل على الحيوان والناطق يدل على الناطق لكن تلك الدلالة
على ذينك غير مقصودة اذ المقصود هو دلالة مجموع الحيوان الناطق على مجموع الحيوان الناطق مع هذا
التشخص للدلالة الحيوان بالحيوان والناطق بالناطق فان قيل توصيف المعنى بالمفرد فيصح اذ فيه توهم توصيف
المعنى بالمفرد قبل الوضع والامر ليس كذلك اذ الافراد والتركيب بعد الوضع لا قبل الوضع. وهذا الاعتراض
مبني على القاعدة وهي انه اذا نسب الفعل او شبهه الى الشئ بالوقوع ويكون ذلك الشئ مقيدا بيقيد فيكون
ذلك الشئ مقيدا بذلك القيد قبل نسبة الفعل وشبهه ايضا كما يقال ضربت زيد اقاما فالضرب منسوب
الى زيد بالوقوع وهو مقيد بقيد القيام فلا بد ان يكون مقيدا بيقيد القيام قبل نسبة الضرب اليه فها انتبه
الوضع الى المعنى بالوقوع والمعنى موصوف بصفة الافراد فعلم انه موصوف بصفة الافراد في الوضع ايضا
والامر ليس كذلك اذ الافراد والتركيب بعد الوضع لا قبل الوضع قلنا ان المم اختار هنا مجازا بالمشافهة
بانه سيوضع اللفظ للمعنى المفرد او المركب فيصفا بهما بعد الوضع فوصف بذلك الوصفين قبل الوضع
باعتبار ما يؤول اليه او مرفوع على انه صفة اللفظ واللفظ المفرد لا يبدل جزء على جزء معناه كما مر
فان قيل بالنكتة في ايراد المم احد وصفى لللفظ جملة وهو الوضع والاخر مفردا وهو المفرد قلنا كانت
النكتة فيه تقدم الوضع نسبة على الافراد ولذا اتى في الوضع بصفة الماضي الدال على التقدم الزمان
فيستعمل التقدم الزمان للدلالة على تقدم الرتبة للوضع ولم يأت في الافراد بصفة الماضي فلم
يقبل افراد ايضا لم يقل كلاهما باسم المفعول اي موضوع مفرد ولم يقل كلاهما بالمضارع اي يوضع
ويفرد دلالة على تقدم الوضع على الافراد وذلك يعلم من طريق المعنى لا من طريق آخر او منصوب على

انه حال من الضمير المستكن في وضع او من المعنى فان قيل نصبه غير صحيح لعدم موافقة قاعدة
 رسم الخط معه لان قاعدة رسم الخط ان يكتب بعد المنصوب المنون الالف الالف ههنا غير مكتوب
 قلنا كتابة الالف مشروط بشروط ستة الاول ان الاسم منصوباً يقيتنا وههنا غير يقيني لاحتمال الرفع بالجر
 فيه كما عرفت فلا يكتب الالف لين هب الذهن الى كل اعراب ممكن فيه والثاني ان لا يكون الاسم
 متلبساً باللام فلا يكتب في ضربت الرجل ولا غير منصرف فلا يكتب في ضربت احمد ولا مضافاً فلا يكتب
 في ضربت غلام رجل ولا متلبساً بثناء التانيث فلا يكتب في ضربت جارية ولا مقصور الفه منقلبة عن اياء
 فانه يكتب بالياء ذلالة على الاصل كما في قوله وجدت رضى فان قيل نصبه على الحالية عن المعنى
 غير صحيح بوجوه الاول ان الحال مبين هيئة الفاعل والمفعول والمعنى ليس بفاعل ولا مفعول والثاني ان
 عامل الحال وذى الحال متحد وعامل ذى الحال ههنا اللام الجارزة وعامل الحال وضع والثالث ان ذى الحال
 اذا كان نكرة فتقديم الحال عليه واجب فينبغي ان يقول مفرد المعنى قلنا ان المعنى مفعول به لوضع بواسطة
 حرف الجر والحال من المفعول به المنصوب محلاً بوضع فالمتحد العامل ايضاً لا يرد الثالث لان تقديم الحال
 على ذى الحال اذ لم يكن مجروراً وههنا مجرور فان قيل نصب مفرداً على الحالية غير جائز لانه لا بد ان يكون
 زمان الحال وعامل ذى الحال متحد وههنا ليس كذلك لان الوضع مقدم على الافراد كما عرفت قلنا
 الوضع وان كان مقدماً على الافراد بالذات لكنه مقارن له بحسب الزمان بان يوضع اللفظ للمعنى فذلك
 المعنى بلا فاصل اما يجئ له الافراد والتركيب وذلك المقارنة الرومانية كافية لصحة الحالية فقيدهم
 الافراد لاخراج المركبات كلامية او غير كلامية فان قيل تعريف الكلمة غير جامع لافرادها وغير
 مانع عن دخول غيرها اما الاول فمخرج مثل الرجل وقائمة وبصرى وكذلك التثنية والجمع لان كلاهما من
 افراد الكلمة بدليل توحيد اعرابها وتوحيد الاعراب يدل على توحيد الكلمة مع ان جزئها يدل على جزء
 معانيها فيخرج بقيد الافراد واما الثاني فلدخول مثل عبد الله عليها لانه ليس من افراد الكلمة بدليل
 تعدد الاعراب وتعدد الاعراب يدل على تعدد الكلمة مع انه لفظ وضع لمعنى مفرد لان
 جزئها لا يدل على جزء معناه فينبغي ان يترك قيد الافراد قلنا لا بأس بخروج امثال الرجل لانها مركبات
 لان جزئها يدل على جزء معانيها وتوحيد اعرابها لا يدل على توحيدها لان احداً اجزائها حرف والحرف
 شديد الاتصال والامتزاج مع الكلمة المتصل بما ذلك الحرف فلشدة الاتصال والامتزاج يعد امثال الرجل
 كلمة واحدة واعربت باعراب واحد والجواب عن الثاني انه لا بأس بدخول عبد الله لانه كلمة لان جزئها
 لا يدل على جزء معناه وتعدد اعرابه لا يدل على تركيبه لانه علم والمعتبر في الاعلام الوضع السابق وفي الوضع

السابق يعنى قبل العلمية مثل عبد الله معرب بالاعرابين فبعد الوضع السابق ايضاً يعرب بالاعرابين فان قيل ان المقصود في النحوى غاية الالفاظ وتعيينها فبالباعث على المعاني حيث اهل جانب اللفظ بدخول ما هو لائق بالخروج وهو عبد الله لتركيبه في اللفظ وبخروج ما هو لائق الدخول وهو امثال الرجل لتوحد ما في اللفظ ومثال الى جانب المعنى بعكس ذلك الامر وذلك المذكور يلزم من ذكر قيد الافراد - قلنا فعل ذلك الامر وذكر قيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية في النحوى غير متروكة بالكلية لانه يبحث فيه عن الالفاظ المفوض للمعنى لا مطلق الالفاظ - فان قيل ان الكافية ما خوزة من المفصل وفي الكافية خلل باعتبار
الوجهين في عبارة ذلك العبدية غير لائق - قلنا في عبارة المفصل خلل باعتبار الوجه الواحد وهو الخروج لائق الدخول بتكرير القيد الافراد واما الخلل بدخول لائق الخروج غير موجود لانه عرف الكلمة بانها لفظة دالة على معنى مفرد بالوضع فبذكر لفظة خرج عبد الله لانه ليس بلفظة واحدة واخرج امثال الرجل بقيد الافراد فيكون الخلل في عبارته من حيث الخروج لا من حيث الدخول ولولم يخرج ذلك بان ترك الافراد كان نسب الغرض علم النحوى واجيب عنه بكيد القيد الافراد اشارة الى ان الرعاية المعنوية في علم النحوى ليست متروكة بالكلية والرعاية المعنوية مقتضية لخروج الامثال - فان قيل ينبغي ان يقول المصنف لفظة فخرج عن التعريف بعبد الله فيكون الخلل في عبارة المصنف ايضاً بوجه واحد هو خروج لائق الدخول - قلنا عبارة المفصل غير مستحسن في نفسه لانه ان اريد من الوحدة المفهومة من التالوحد الحقيقية فيدخل فيه الكلمة التي كانت مخوف احد مثل حبرة الاستفهام وغيرها ويخرج ما سواها وانما الوحدة النوعية وهي ما يكون واحداً باعتبار من الاعتبارات ولا شك ان عبد الله ايضاً واحداً باعتبار معناه العلمى فدخل فيه ايضاً فان قيل ان الدلالة لا تخلو اما معتبرة في مفهوم الكلمة او غير معتبرة فان كانت معتبرة فيكون تعريف المصنف قاصر لعدم ذكر الدلالة فيه وان كانت غير معتبرة فنذكر الدلالة في تعريف المفصل مستلزم - قلنا الدلالة معتبرة وتعرف المصنف غير قاصر لانه ذكر الوضع والوضع يستلزم الدلالة لان الوضع خاص الدلالة عام فتحقق الوضع الخاص بتحقيق الدلالة العامة فلا حاجة الى ذكر الدلالة بعد الوضع - فان قيل كما ان الوضع مستلزم للدلالة كذلك الدلالة مستلزمة للوضع فنذكر الوضع بعد الدلالة في تعريف المفصل مستلزم قلنا الوضع مستلزم للدلالة لا بالعكس لان العلم يوجد في ضمن الخاص ووجود العلم غير مستلزم لوجود الخاص لا مكان العلم انه موجود في ضمن خاص آخر - واعلم ان الدلالة على ثلاثة اقسام عقلية، وطبيعية، ووضعية وكل واحد منها ما لفظي او غير لفظي - فمثال العقلي اللفظي، كدلالة ديز المسحوق من وراء الجدار على وجود الالفاظ - ومثال الدلالة العقلية الغير اللفظية كدلالة الدخان على وجود النار، ومثال الدلالة الطبيعية اللفظية كدلالة آخ آخ على وجع الصدر - ومثال الدلالة الطبيعية

الوجهين من حيث الدخول والخروج يقع المفصل ايضاً خلل باعتبار الوجهين والتالوحد باعتبار الوجهين عبارة

الغير اللفظية كدلالة العرق الضارب على ضعف المزاج أو قوته. ومثال الدلالة الوضعية اللفظية كدلالة
الإنسان على الحيوان الناطق. ومثال الدلالة الوضعية الغير اللفظية كدلالة الدوال الأربع على معانيها ثم
الدلالة الوضعية على ثلاثة أقسام: دلالة مطابقة، ودلالة تضمنية، ودلالة التزامية. فالاول دلالة كل معنى
الموضوع له كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق والثالث دلالة اللفظ على خارج المعنى الموضوع له اللازم لذلك
الموضوع له كدلالة الإنسان على قابل العلم وصناعة الكتابة والمقصود للمتعلم في العلوم تلك الدلالة الوضعية
اللفظية، والله اعلم بالصواب. لما فرغ المصنف من تعريف الكلمة شرع في تقسيمها لان لكل شئ وجودين
وجود ذهني ووجود خارجي فالاول يعلم بالتعريف والثاني بالتقسيم فجمع المصنف بين التعريف والتقسيم لتعلم الكلمة
ذهنا وخارجا فقال. وهي ١- الكلمة باعتبار المفهوم منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة: اسم وفعل وحرف
حرف. فان قيل ضمير هي لا تخلوا ما راجع الى الكلمة او الى مفهومها فان كان راجعا الى الكلمة فيصح
حمل الاسم عليه لانها اسم بقرينة دخول اللام عليها والحقا التام بها وكونها مبتدأ ولا يصح حمل الفعل والحرف
عليه وايضا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره، وايضا يلزم تقسيم الالفاظ والتقسيم يجري في المفومات
والمعاني وان كان راجعا الى مفهومها فلا يطابق الراجع مع المرجع في التذكير والتانيث قلنا الضمير راجع الى الكلمة
والمحمل والتقسيم باعتبار المفهوم فان قيل هي مبتدأ واسم وفعل وحرف خبره فان كان الربط مقدا على
العطف يلزم حمل الخاص على العام وهذا لا يجوز لان المبتدأ منحصري الخبر وانحصار العام في الخاص غير صحيح. و
ان كان العطف مقدا على الربط يلزم حمل الاخبار المتعددة على شئ واحد وهذا غير جائز، وايضا ينبغي ان يجري
الاعراب على جزء واحد لا اتحاد الحكم واقتضاء الاعراب واحد وهو الخبرية وايضا هذا مقام المحصر لابد من
ادوات المحصر فينبغي ان يقال وما هي الاسم وفعل وحرف وايضا ان الضمير اذا ما بين المرجع والخبر فعاية
الخبر او الى من رعاية المرجع لان الخبر داخل في كلام الضمير والمرجع خارج عنه لان رعاية الداخل او الى من
رعاية الخارج فينبغي ان يقول المصنف هو اسم الخ وايضا الجمع يحرف الجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموع
الاسم والفعل والحرف كلمة لا كل واحد منها والامر ليس كذلك اذ كل واحد منها كلمة علىحدة فاجاب الشارح
المهندي ان هي مبتدأ وخبره محذوف فيكون التقدير وهي منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة وقوله اسم
وحرف مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف اے احد هاء اسم وثانيها فعل وثالثها حرف لكن هذا الجواب ضعيف
لا نه يلزم فيه حذف اركان الكلام فالاول في الجواب ان هي مبتدأ واسم وفعل وحرف خبره والعطف مقدم
على الربط والعطف اذا كان مقدا على الربط يكون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ويعبر عنها اے
عن الاخبار بلفظ واحد وهو منقسمة وفيه حكم واحد وضمير واحد فلذا عبر الشارح عنها بمنقسمة الى

لعمري انك لا تأخذ في المسائل في التقسيم التي تخصص المحققات المسائل ١٢ مولانا عبد الحليم كرههنا

هذه الاقسام الثلاثة - وحمل الاخبار المتعددة على شئ واحد جائز اذا صلح الواحد لذلك وهذه كذلك و
 الجواب عن الثاني ان اجري الاعراب على جزوا واحد يلزم الترجيم بلا مرجح لصلاحيته كل جزء للاعراب والجواب
 عن الثالث ان تقدم العطف على الربط من ابدوات الحصر وان كان معنوياً فادوات الحصر لفظية ومعنوية
 والثاني موجود ههنا. والجواب عن الرابع انه يجوز الاتيان بأمر جائز وان لم يوجد المانع من مقابلة الاولى
 والجواب عن الخامس ان هذا الحكم فيما اذا كان التقسيم من قبيل الكل الى الجزء فالكل يصدق على مجموع الاجزاء
 لا على كل جزء مثل سكبجين ما وعل وخذ وتقسيم الكلمة الى الاقسام من قبيل تقسيم الكل الى الجزئيات
 والكل كما يطلق على مجموع الجزئيات كذلك يطلق على كل واحد منها فان قيل دليل المصداق دليل الحصر يقتضى
 دعوى الحصر وهو غير موجود قلنا دعوى الحصر مقدر تقديره منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة ومنحصرة
 فيها. لانها اما ان تدل - فان قيل الماخوذ في الدليل الدلالة وهي غير مذكورة في التعريف ولا في
 التقسيم فيلزم مخالفة الدليل عن المدعى قلنا المذكور في التعريف الوضع والوضع يستلزم الدلالة و
 كانت الدلالة ماخوذة في التعريف - فان قيل الضمير في قوله لانها اسمان وقوله اما ان تدل في تاويل
 دلالتها خبرها والخبر محمول على المبتدأ وهما لا يصح الحمل لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات
 فاجاب بعض الشراح بتقدير المضاف في جانب الاسم تقديره لان حالها اما ان تدل لكن هذا الجواب
 محذور لان فيه تقدير قبل الحاجة واجاب بعض الشارحين بتقدير المضاف في جانب الخبر تقديره
 لانها اسمان تدل لكن هذا الجواب محذور لانه مخالف عن مقتضى ان لان ان لرفع الذات وتقدير
 ذواتها الذات فاجاب بعض الشارحين ان قوله ان تدل بتاويل الدلالة مصداق مبنى للفا على تقديره
 لانها اما دالة. لكن هذا الجواب ضعيف لانه يلزم المجاز في جانب الجواب الشارح بقوله اما من صفتها
 ان تدل فان تدل الى آخره بتاويل دلالتها مبتدأ ومن صفتها مع متعلقها خبرها والمبتدأ مع الخبر خبران
 لكن يرد على هذا الجواب انه يلزم حمل المصدرين ان تدل والصفة على الذات قلنا حمل صرف الوصف
 على الذات غير جائز اذا كان المصدران جملة ففي الجملة الخبرية لا بد من عائد لانه محمولة متحدة
 الذات مع المبتدأ. على معنى كائن في نفسها ففي تقدير كائن، دعوى بعض الشارحين لانهم قالوا ان في
 نفسها ظرف لغو متعلق بان تدل لان الاصل في الظرف ظرف لغو لعدم الاحتياج الى تقديره المتعلق ووجه
 الردان في لا تقع صلة الدلالة بل صلة الدلالة كلمة على او انباء فان قيل ينبغي ان يكون كلمة في معنى
 على او الباء بجواز استعمال بعض الحروف الجارة موضع البعض قلنا فعلى هذا يلزم المجاز في التعريف
 فان قيل التقدير ايضا خلاف الاصل قلنا التقدير شائع كثير وفي خبر كائن رد على بعض الشارحين

لا يفي الغرض من كلمة ان تدل لان المصدرين ان تدل والصفة على الذات قلنا حمل صرف الوصف على الذات

الآخرين لانهم قالوا ان في نفسها ظرف مستقر باعتبارها متعلق حال من المعنى ووجه الرد ان
الحال قيد للعامل ذي الحال وهو ان تدل وهو خبر لقوله لانها والمبتدأ والخبر شئ واحد وهذا
القول بمعنى الجنس في التعريف فلا يوجد ويلزم الخروج الى خروج الحرف بالجنس فان قيل مدخول
في ظرف لما قبلها ظرفية الكلمة للمعنى غير صحيح لان الظرف اما زمان او مكان والكلمة ليست
بواحدة منهما قلنا الظرف على قسمين حقيقي وتشبيهي والكلمة وان لم يكن ظرفا حقيقيا لكنها ظرف
تشبيهي كما ان الظرف مشتمل على المظروف غير محتاج في استقرار المظرف فيه الى شئ آخر كذلك الكلمة
الاسمية والفعلية مشتملة على معناها غير محتاجة في الدلالة على معناها الى انضمام كلمة أخرى
مثل الحرف فالحاصل ان معنى الاسم والفعل معنى مستقل بالمفهومية يفهم من اللفظ الموضوع
له بدون انضمام كلمة أخرى ومعنى الحرف غير مستقل بالمفهومية بل يفهم مضموما مع معنيين آخرين
فلا بد ان يضم مع دالين آخرين عليهما او لا اعم من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل تدل على معنى
في غيرها فان قيل قوله ولا يشتمل على قسمين احدهما ان لا يدل على معنى اصلا والثاني ان لا يدل على معنى
في نفسها بل يدل على معنى في غيرها فقول المصنف الثاني الحرف يصدق على المممل والحال ان المممل ليس من اقسام
الكلمة قلنا المنفى بقوله او لا الدلالة بنفسها لا مطلق الدلالة بقريضة قوله اما ان تدل على معنى في نفسها
الثاني فان قيل الثاني صفة الكلمة فينبغي ان يقول الثانية قلنا الثاني صفة المحذوف اعم القسم الثاني
الحرف. كمن والى فانما دالان على معيبيهما اعنى الابتداء والانتها لكنهما لا يفهمان استقلالاً بل يفهمان
مع متعلقيهما اعنى المبتدأ منه والمبتدأ به والمنتهى والمنتهى به فلا بد ان يضم مع دالين آخرين
على متعلقيهما نحو سرت من البصرة الى الكوفة وسمى الحرف بالحرف لانه في اللغة الطرف كما يقال
جلست حرف الواو اعم طرفها ثم نقل سمة به الكلمة المقابلة للاسم والفعل لانها ايضا في الطرف اعم في
الكلام فان قيل المحرف كما يقع في اول الكلام نحو ان نريدا قائم كذلك يقع في وسطه نحو زيد في الدار قلنا
المراد بالطرف الجانب المقابل للاسم والفعل لا ذكره في اول او آخره فان قيل الحرف غير مستقل فهما مستقلان
كيف يقابل غير المستقل مع المستقلين قلنا المراد بالمقابلة كونهما عمدة في الكلام يقعان مسندا ومسندا
اليه وكونه غير عمدة في الكلام حيث لا يقع مسندا ولا مسندا اليه في الكلام بل يكون الجوز الفضلة
الكلام والاول اعم القسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اها من صفتها ان يفترون ذلك المعنى
المدلول عليها بنفسها في الفهم عنها فان قيل ضمير يفترون اما راجع الى الاول او الى الاول فهو عبارة عن
الكلمة والا فتقران صفة المعاني وان رجع الى المعنى فهو غير مذكور يلزم الاضمار قبل الذكر وايضا يلزم خلو

جملة خبرية من عائد المبتدأ قلنا انه راجع الى المعنى وهو ان لم يذكر صريحاً لكنه ذكر معنى لانه يفهم من القسم الاول من الكلمة والجواب عن الثاني ان ارجاع الضمير الى المدلول كارجاع الضمير الى الدال فلا تكون الجملة الخبرية خالية عن العائد فان قيل ضمير يقترب اما راجع الى المعنى المطابق فلا يصح توصيفه بالوصفين يعنى الكائن بنفسها والمقترب لان المعنى المطابق للفعل غير كائن في نفس الكلمة الفعلية لان النسبة فيها غير مستقلة لان المركب من المستقل غير مستقل وايضاً غير مقترب لان احدا جزائه الزمان وهو لا يقترب بالزمان وان كان راجعاً الى التضمني فلا يخلو اما الزمان فلا يصح توصيفه بالاقترب لانه يلزم اقتران الزمان بالزمان واما النسبة فلا يصح توصيفه بكائن في نفسه لانه غير مستقل واما الحديث فيصح توصيفه بالوصفين لكنه يلزم الترجيح بلا مرجح قلنا الضمير راجع الى المعنى المدلول عليه بنفسها وهو الحدث لتعذر ارادة باقي المعاني فلا يلزم ترجيح بلا مرجح فان قيل تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لان معنى المصادر وهو الحدث مقترب به لوجود الحدث فيه قلنا المراد بالاقترب الاقتران في الفهم واقترب معنى المصادر بالزمان في الوجود لا في الفهم اذ المصادر موضوع للحدث بلا زمان فقط لا للحدث مع الزمان بخلاف الفعل فانه موضوع للحدث مع الزمان فيكونان مقتربين في مفهوم الكلمة الفعلية صاحبين في فان قيل ان تعريف الفعل غير مانع عن دخول الغير لدخول اسم الفاعل فيه في هذا التركيب مخوفاً من غير ضارب ابوه عمر الآن او غداً او امس فعنى الحدث الذي يفهم منه مقترب بالزمان في الفهم قلنا المراد بالاقترب الاقتران في الفهم عن لفظ دال بالحدث وهذا اقتران في الفهم عن كلمة أخرى وهو الآن او غداً او امس فان قيل التعريف غير مانع لدخول الآن او امس او غداً والماضي والاستقبال لاقتربان معانيها باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن هذه الكلمات قلنا المراد بالاقترب يدل بمادته على الحدث وبالهئية على الزمان وهذه الكلمات تدل بمادتهما على الزمان فعنى الفعل الحدث المقترب بالزمان ومعنى هذه الالفاظ عين زمان فقط لا الحدث مع الزمان باحد الازمنة الثلاثة وضعا والواحد اعم من ان يكون صريحاً كما في الماضي والامرا وضماً كالمضارع والاولا من صفها عدم الاقتران بالزمان في فهم معناها القسم الثاني وهو الدال على المعنى المستقل الضمير المقترب بالزمان الاسم فلا بد هنا من بيان صيغته ومعناه اللغوي ووجه تسميته بالاسم ففي هذه الثلاثة اختلاف بين البصريين والكوفيين فعند البصريين اصله شموراً قص وادى حذف الواو ونقل سكون الميم الى السين واجتلبت الهمزة فصارت اسماً ومعناه اللغوي فالاستعلام ثم نقل منه جعل اسماً للكلمة مقابلة للفعل والحرف واما وجه التسمية بالاسم فلا ستعلامه على اخويه حيث يتركب من نوعه الكلام بغير احتياج الى الفعل والحرف وهما محتاجان في جزئيهما للكلام الى الاسم وعند

الكوفيين اصله وسم مثال واوى حذف الواو واجتلبت الهمزة وأما معناه اللغوي فالعلامة واما وجه تسميته بالاسم لانه علامة على معناه فان قيل الفعل والحرف ايضاً علامتان على معناها فلم لم يسمياه بالاسم قلنا الاطراد في وجه الاسامي غير شرط ومنه ذهب البصريين اولى من الكوفيين لامتثلة الاشتقاق كلها تدل على كون الاسم ناقصاً واوياً لان ماضيه سمي ومضارعُه يسمي والجمع اسماً وتصفيره سُمي وان كان مثالا فماضيه وسم ومضارعُه يسم ويجمع اسماً وتصفيره ويسم وليس فليس والقسم الاول الدال على المعنى المستقل المقترن باحد الانمئة الثلاثة الفعل سمي الفعل الاصطلاحي بالاسم والاصطلاحى بالفعل لان الفعل في اللغة اسم للمحدث ثم نقل منه ووضع للفعل الاصطلاحى المقابل للاسم والحرف فيكون تسمية الكل باسم الجزء وتسمية المشغل باسم المشغل وتسمية الدال باسم المدلول وقد علم بذلك الى بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة هذه جملة مستأنفة اوردت في مدح الدليل لترغيب الطلبة في حفظه لاشتماله على الفائتين انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة ومعلومية حد ردها او الواو للعطف على ^{مخصوص} الخصوص فيها المفهوم من سكوت المفعول قبل دليل الحصر والعطف على العلم بالانحصار الذي يفيد الدليل بعد دليل الحصر على علم انحصار الكلمة به وقد علم بذلك الخ وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال بخلاف الاحتمال الاول لصحة الحالية على هذا التقدير لاتحاد الزمان بين الحال والعامل لان زمان العلم بالحدث ومقارن بزمان العلم بالانحصار بخلاف التقدير الاول وهو تقدير نفس الانحصار لان زمان العلم بالحدث ^{الوقت الثاني} وهو مخرج عن نفس الانحصار ووجه الحصر وكم يقل وقد عرف لان العلم يستعمل في ادراك الامر الكلي والمركب والمعرفة تستعمل في ادراك الجزئي والبيسط وههنا ادراك المركب من الجنى والفصل فان قيل ان الاشارة يكون الى المحسوس ووجه الحصر ليس من المحسوس وايضاً الاشارة بذلك لا يكون الا الى البعيد ووجه الحصر قريب فينبغي ان يقول بهذا موضع ذلك - اجيب عن الاول ان وجه الحصر لما انضم بكمال الوضع فكانه المحسوس وعن الثاني انه لعظمة شأنه كانه بعيد لان اللانزم مع العظيمة البعد ونقول ان دليل الحصر وان كان قريباً بالنظر الى الانتهاء لكنه بعيد بالنظر الى الابتداء كقوله تعالى ذلك الكتاب اشارة الى القرآن فان قيل العلم يقتضى المفعولين فامفعولان قلنا احدهما بذلك والاخر قول كلوا احد متهاً فان قيل انه يتعدى اليها بنفسه فلا يصح ازدياد الباء قلنا انها زيدة لتقوية العمل فان قيل زيادة حرف الجر لتقوية العمل في معمول شبه الفعل جائز لا في معمول الفعل لانه قوى العمل بنفسه قلنا عن اصل الاعتراض ان قوله بذلك متعلق بعلم وقوله حد كلوا احد منه ياراد به انه علم ان الاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا وان مع الاسم والخبر قائم مقام

مفعولي علم ثم اقيم حد كل واحد منهما مقام ان مع اسمها وخبرها فان قيل اضافة الكل الى واحد لا يخلو
اما الامية او بيانية او ظرفية ولا يجوز الاول لانه يقتضي المغايرة ولا مغايرة ههنا لان الكل لاحاطة افراد واحد
وايضا انه يقتضي اظهار اللام لا يصح ههنا لان الكل لازم الاضافة فلو ظهرت اللام انفك عن الاضافة ولا
سبيل الى الثاني لانه يقتضي صحة الحمل ولا يصح الحمل لان الواحد جزء الكل ولا يصح حمل الجزء على الكل ولا
الى الثالث لانه يقتضي الظرف ولا ظرف ههنا لان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا قلنا ان الامية لان الكل بمعنى
الافراد اى افراد واحد منها فيكون الواحد كلياً لانه صادق على الاسم والفعل والحرف ولا شك في التغاير بين
الكل والجزء وايضا يصح اظهار اللام ههنا لان الافراد ليست بلازمة الاضافة او اجيب بانه لا يجب صحة اظهار
اللام في الامية بل يكفي ثبوت الاختصاص الذي هو معنى اللام ولذا قال المص رحمه الله تعالى لا يقتضيه
اللام لان المقدور قد يذكر والمعنى لا يذكر ومعلومية حدودها ثابت لانه علم به ان الاسم يدل على معنى
مستقل غير مقترن بالزمان والفعل يدل على معنى مستقل مقترن بالحرف يدل على معنى غير مستقل فان قيل
كيف يفهم الحد ومن الدليل لانه لا بد في الحد من الجنس والفصل والدليل غير مختل عليهما قلنا ان الضمير في قوله
لانها راجع الى الكلمة وهي امر مشترك بين الاقسام الثلاثة فيكون بمنزلة الجنس والحرف ههنا عن الاخيرين بعدم
الاستقلال المعلوم من اول الاول والاسم ههنا عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران المفهوم
من اول الثاني والفعل ههنا عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران فقد علم بذلك حد كل واحد
منها فان قيل اطلاق الحد على هذه المقهورات غير جائز لان الحد مشتمل على ذاتيات المحدود وذاتيات المحدود
عبارة عن الامور اليجابية والدليل مشتمل على اليجابية كما في الفعل والسلبية كما في الاسم والحرف قلنا
ان المراد بالحد ههنا مصطلح اهل النحاة لا مصطلح اهل المعقول والحد عند النحاة عبارة عن المعروف
الجامع للمانع سواء كان بالامور اليجابية او سلبية او نقول بعدم المحض لا يقع ذاتيات الشئ واما عدم المضاف
يصير ذاتيات الشئ وهو ههنا مضاف الى عدم الدلالة وعدم الاقتران فان قيل ما الوجه للمع حيث اتى بامور
ثلاثة الاشارة الى حد كل واحد منها في ضمن دليل المحصر والتنبيه على حد كل واحد منها بقوله وقد علم واتصم
فيما بعد بتعريف كل واحد منها ولم يكتف باحد الامور الثلاثة قلنا لله در المص حيث نظر الى تفاوت مراتب طبائع
الناس فاشارة الى حد ههنا في دليل المحصر بالنسبة الى الذكر ونبيه بحدودها بقوله قد علم بالنسبة الى المتوسط وصرح
فيما بعد بتعريف كل واحد منها بالنسبة الى الغبي والدر في الاصل اللين ولزومه خير كثير ثم استعمل في مطلق الخير
الكثير مجازا ونسب ذلك الخير الكثير الى الله لان العرب اذا ذكرن شيئا وحصل منه الحيرة والتعجب ينسبون
ذلك الشئ الى الله تعالى اذ لا يقدر عليه غيره ثم اذ هو منشأ ومظهر للعجائب فلا يراد ان اللين بمعنى اللين

فلا يصح اضافته الى المصطلح لان اللين للثبوت لا للمذكور **الكلام** ولم يعطف على ما سبق لثلاثي توهم تبعية الكلمة بل هو موضوع النحو استقلالاً وهو في اللغة اعم من الاصطلاح اي ما يكلم به فيصدق على الممثل والموضوع والمفرد والمركب اسنادياً كان او غيره ولم يرد كمعنى اللغوي للكلمة لانها مشتركان في هذا المعنى فذكر ههنا ولم يرد ذكر ههنا لان الشيعين او اكثرهما اذا احتاج الى بيان واحد فدأب الشارح ان يذكر في السابق واكتفى باللاحق او ان واكتفى عن السابق فان قيل هذا التعريف لا يصدق على كلام الله تعالى يطلق على ما بين الدفتين وما بين الدفتين متضمن للجمل والسور لانه متضمن للكلمتين قلنا المراد بالكلام مصطلح النجاة اطلاق الكلام على كلام الله تعالى مصطلح العوام ما لم يلفظ لضم الكلام واحداً واحداً من اجزائه كلمتين حقيقة او حكماً فالكلمة الحقيقية ما يكون الوضع والافراد والتلفظ فيها حقيقة والحكمي ما ينتفى فيه احد هذه الاشياء بل كان حكماً فان قيل كلمة ما لا يتخلو ما عبارة عن الشيء او الكلام او الكلمة او اللفظ فقل الاول يصدق على القرطاس المنقوش فيه زيد قائم فانه متضمن للكلمتين ولا يسمى الكلام وعلى الثاني يلزم اخذ المحدث في الحد وعلى الثالث يلزم تعريف الكلام بجزءه وعلى الرابع يصدق على نعم واقعا في جواب من قال اقام زيد فانه متضمن للكلمتين اى قام زيد وليس بكلام بل هو حرف قلنا كلمة ما عبارة عن اللفظ بقريئة ان الكلمة والكلام نوعان من اللفظ والمأخوذ في تعريف النوع مقسمة ولا يصدق التعريف على نعم لانه محمول بالكلمتين لانه متضمن لقام زيد تضمن الكل للاجزاء لان نعم ليس بكل وليس قام زيد جزئيه فان قيل ضمير تضمن راجع الى ما وهو الكلام فيكون متضمناً وكلمتين ليس الا الكلام فيكون متضمناً فيلزم كون الشيء الواحد متضمناً وذلك غير جائز قلنا المتضمن بصيغة اسم الفاعل هو مجموع اللفظ والمتضمن بصيغة اسم المفعول كواحد من الكلمتين والكل مغاير عن الاجزاء فيكون المعنى تضمن في تلك اللفظ المجموع كل واحد من الكلمتين فلا يلزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن فان قيل لا يصدق التعريف على قولك زيد ابو قائم لانه كلام وليس بمتضمن للكلمتين بل للكلمة والجملة قلنا الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة كزيد قائم او حكماً كما في المثال المذكور لان الخبر محمول بتاويل المفرد اى قائم الاب فان قائم المضاف خبر والمضاف اليه اعنى الاب خارج عنه ولان النسبة في تلك المركبات جملة فيجوز التعبير عنها بما يفيد الاجمال وهو المفرد فان قيل لا يصدق التعريف على جسق جملة لانه كلام وليس متضمناً كلمتين لان المستند اليه فيه محمول ليس بكلمة قلنا ان الكلمتين اعم حقيقة او حكماً والمستند اليه ههنا وان كان محمولاً لكنه محمول بهذا اللفظ ففي الاول الافراد حكماً وفي الثاني الوضع حكماً فان قيل لا يصدق التعريف على اضرب ولا تضرب فانها جملتان معاً هما ليسا متضمنين للكلمتين بل الموجود فيما الفعل فقط قلنا الكلمتان اعم من ان يكون حقيقة او

حكماً و ههنا الفعل كلية حقيقة والفاعل ضمير مستكن فيه والضمير المستتر ملفوظ حكماً ففي الضمير المستكن
التلفظ حكماً بالاسناد اء تضمنا حاصل بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى فان قيل الجار و
المجرور اذ وقع في كلام القوم لا بد فيه من الاعراب المحلى فما هو قلنا الاعراب المحلى فيها نصب بناءً على انه
مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اء تضمنا فان قيل صفة الجار والمجرور باعتبار المتعلق
فالمتعلق اما تضمن المذكور او تضمننا المحذوف فعلى الاول يلزم تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثاني
يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف قلنا متعلقه ليس كلاهما بل متعلقه امر آخر صفة الموصوف
المحذوف اء تضمنا حاصل بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى ثم حذف الموصوف واقيم
الصفة مقامه ثم حذف الصفة التي هو متعلق الظرف مقامه فاغرب باعراب المفعول المطلق ثم
باسمه لنياً بنه مناب المفعول المطلق فبقى العبارة بسبب اسناد الخ ثم حذف السبب لان البناء
للسببية تدل عليها فلا حاجة له ثم حذف احدى الكلمتين الذي هو مضاف اليه للاسناد وعوض عنه
اللام في الاسناد والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث تفيد مخاطب فائدة تامة ففي كل
تعريف لا بد من الجنس والفصل فقوله ما يتناول المهملات والموضوعات والمفردات والمركبات كلامية
او غير كلامية وبقيت تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيت الاسناد خرجت المركبات الغير
الكلامية وبقي المركبات الكلامية خبرية وانشائية فان قيل لم خالف المص^٢ عن صاحب المفصل حيث
يعلم من تعريف المص^٢ ان ضربت زيد اقاماً مجموع كلامه اذ هو متضمن للكلمتين ولم يقيد التعريف بقيد
فقط فزيداً اقاماً ايضاً من اجزاء ذلك الكلام ويعلم من تعريف صاحب المفصل ان ضربت كلامه والمتعلقات
خارجة عنه حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احدى هما الى الاخرى ويسمى جملة ايضاً فالمتد^٢
والخبر اذا كانا معرفتين وبينهما ضمير فصل يفيد وجه المسند اليه في المسند قلنا قيد فقط مراد في تعريف
المص^٢ فيكون زيد اقاماً ايضاً خارجاً عن المص^٢ او نقول ان الفعل مع المتعلقات بمنزلة كلمة واحدة والفاعل
كلمة اخرى او نقول المحصول المستفاد من تعريف المفصل بالنسبة الى اقل من كلمتين لا بالنسبة الى الاكثر
فان قيل كما يبحث في هذا الكتاب من الكلام ركز لك يبحث فيه من الجملة فينبغي ان يعرف الجملة ايضاً
قلنا ان صاحب المفصل واللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وتعريف احد الترادفين تعريف الآخر
قال صاحب المفصل الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدى هما الى الاخرى ويسمى جملة ايضاً وقال صاحب
اللباب في تعريف الكلام تركيب الكلمتين او ما يجري مجريهما بحيث يفيد السامع شيئاً كلاماً وجملة وكلاماً المص^٢
ايضاً ناظر الى الترادف لان من جعل الكلام اخص من الجملة قيد الاسناد بكونه مقصود الذات ما لنفسه

وصاحب التسهيل خص الكلام من الجملة حيث عرفه الكلام ما تضمن الكلام اسنادا مفيدا مقصودا
لذا ته فعلى هذا يكون بين الكلام والجملة عموم وخصوص فكل كلام جملة لا العكس فالجملة الواحدة
خبراً أو صفة أو حالاً جملة لا كلاماً ان الاسناد فيها غير مقصودة لذاته بل لبيان حال المبتدأ والموصوف
وذى الحال وذكر في حواشي الهندية ان المراد بالاسناد في كلام المصنف ايضاً اسناد مقصود لذاته لكن فيه تقيد
المطلق بغير ضرورة وتما فرغ المصنف من تعريف الكلام شرع في تقسيمه فقال ولا يتأتى اسم لا يحصل
ذلك اسم الكلام فان قيل لا يصح نسبة الايتان الى الكلام لانه من صفات ذى الروح والكلام من
قبيل الالفاظ وهي الاعراض قلنا ان الايتان بمعنى لا يحصل من قبيل ذكر المذموم واهم اداة الازد
فان قيل لم يكف بارجاع الضمير في لا يتأتى الى الكلام مع ان الشئ اذا ذكر مرة اظهر اريد كرتانيا
اضماراً تخفيفاً قلنا لم يكف بالضمير لثلاثي هو ارجاع الضمير الى التضمن والاسناد فيلزم تقسيم الحد
وتقسيم المحدود اولى من تقسيم المحدود وهذا هو ثابت في الضمير لان ارجاع الضمير الى القريب
اولى ولا يثبت في ذلك لانه يشار بها الى البعيد وهو الكلام وهوها قديان الا في اسمين فان قيل كلمة في
ظرف لما قبله وهو الكلام والا سمين ايضاً كلام فيلزم ظرفية التثنية لنفسه قلنا الكلام عام من الاسمين
فيكون ظرفية الخاص للعام فالمعنى لا يحصل ذلك الكلام العام الا في ضمن هذا النوع الخاص وهو
اسمين فان قيل ينقض بغيره انه اسمين وليس بكلام قلنا المراد بالاسمين الذين احدهما اسناد او
الاخر مسند اليه وغلام زيد ليس كذلك اولى ضمن اسم وفعل فان قيل ينقض بضميرك فانه اسم وفعل
مع انه ليس بكلام قلنا المراد بالاسم هو المسند اليه والمراد بالفعل هو المسند والفعل ههنا ليس بمسند والكاف
ليس بمسند اليه وقال في بعض النسخ الكافية او في فعل واسم فتقدير الاسم باعتبار الاصل لتوقف الفعل بالفاعل
وتقدير الفعل باعتبار الواقع لان الفعل في الجملة الفعلية مقدم على الاسم فان قيل ما الوجه للمصنف حيث
اتي بادوات المحصر في تقسيم الكلام لا الكلمة قلنا حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة عقلية (لان الشئ اذا دار
بين التثنية والاثبات والعقل مجوز لقسم آخر يتي حصر استقرائياً اذ العقل غير مجوز للقسم فلا حاجة الى
ادوات المحصر وحصر الكلام في القسمين استقرائياً والعقل مجوز لاقسام آخر فليس الحاجة الى ادوات المحصر وانما
يكون العقل مجوز للاقسام الستة في الكلام فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة
اقسام ثلثة منها موافق الجنس وثلثة منها مخالف الجنس كما يجتمع في قول الناظم اسم اسم فعل حرف حرف
اسم فعل اسم حرف فعل حرف لكن الكلام لا يحصل بذن الاسناد ولا بد للاسناد من المسند والمسند اليه وهو لا يرجع
الا في الاسمين او اسم وفعل كما في الحرف والحرف والمسند اليه كلاهما مققودان وفي الفعل والفعل والعقل

والحرف المستند موجود والمستند اليه مفقود وفي الاسماء الحرف ان فرض الاسم مستند اليه فالمستند مفقود
وان فرض مستند ان المستند اليه مفقود ففي الكلام منحصراً في القسمين فان قيل حصر الكلام في القسمين باطل
لان الكلام يتركب من الاسم والحرف كما في يازيد قلنا يا زيدا مثول بتاويل ادعوزيد ان الكلام مركب من الفعل والاسم
الذي هو المنادي في ادعوزيد قلنا ياء حرف غير مستقل وادعوزيد مستقلة فكيف تقوم غير المستقل قلنا هذا
الامر سمعي لا دخل للقياس فيه او نقول ان الجملة اعتبارين احدهما مفهومي وهي الكلام ما تضمن الخ والاخر
مصدقي وهي زيد قائم لانه فرد الكلام فاعتبار الاول غير مستقل لان مفهومه مركب من المستقل وهو لفظ
تضمن كلمتين وغير المستقل وهو الاسناد والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل لان النتيجة تابع
للاخص الا ردل وهي سمعي وباعتبار الثاني مستقل لان النتيجة نصير شرطاً وقيداً والشرط والقيد يكون
خارجين فاقامت ياء مقام ادعوزيا اعتبار الاول لا الثاني فيكون اقامة غير المستقل مقام غير المستقل
فان قيل لما كان ياء وادعوزيا غير مستقلين فلم لا تقوم ياء مقام ادعوزيا مع انه مع الا تكون اقامة ياء
انضمام زيد قلنا لا كذلك كما قال لكن ياء حرف النداء وزيد امندى وبين حرف النداء والمندى شدة الاتصال
لهذا لا تقوم وحدها مقام ادعوزيا انضمام زيد والله اعلم بالصواب ولما فرغ من بيان موضع النحو وهي
الكلمة والكلام شرع في بيان انقسام الموضوع الاول وهي الكلمة فقال الاسم ما دل اي كلمة دلت فان
قيل كلمة ما ان كان عبارة عن الشئ فيصدق التعريف على الدوال الاربع فانها شئ دل الة وليس باسم وان كان
عن اللفظ فيصدق التعريف على زيد قائم فانه لفظ دل على معنى آه وليس باسم بل هو جملة وان كان
عبارة عن الاسم فيلزم اخذ المحدد في الحذف وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الرابع مع المرجع لان ضمير دل
مذكروما عبارة عن الكلمة قلنا انه عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما فان قيل فعلى هذا يلزم
اخذ معنى من معاني لفظ مشترك بغير القرينة قلنا القرينة موجودة وهي ان الاسم قسم من الكلمة والجنس في
تعريف الكلمة مقسمه وايضاً لما خوذ في التعريف الجنس القريب للمحدد وهو الكلمة واما الشئ واللفظ فما من
الاجناس البعيدة على معنى كاش في نفسه وفي تقدير كاش وجرة رد على النجاة فكما مر فان قيل ضمير في نفسه
ضمير غائب يرجع الى ما تقدم ذكره وما تقدم ذكره امور ثلاثة. الاسم والكلمة والمعنى فان كان باجاء الى الاسم يلزم
اخذ المحدد في الحذف وايضاً لا يطابق التفصيل مع الاجمال لان الضمير في نفسها في دليل الحصر راجع الى الكلمة لا
الاسم وايضاً يلزم المخالفة بين صاحب الكافية وصاحب المفصل لانه راجع الضمير الى المعنى لا الالاء
وايتم يلزم ظرفية الاسم للمعنى والظرف اما انما ان كان الاسم ليس بواحد منهما وايضاً لا يصح تعريف الحرف
لانه لما رجع الضمير هنا الى المحدد ففي تعريف الحرف ايضاً الى المحدد فيكون المعنى الحرف كلمة دلت على معنى كاش

في غيرها اي غير الحرف وهو لا يدل على معناه فكيف يدل على معنى في غيرها وان كان راجعا الى الكلمة فلا يطابق
الراجع مع المرجع في التذكير والتانيث وايضا يلزم المخالفة عن صاحب الفصل لانه رجع الى المعنى وايضا يلزم
ظرفية الكلمة للمعنى والظرف زمان او مكان والكلمة ليست بواحدة منهما وايضا لا يصح تعريف الحرف
لان المعنى يكون هكذا الحرف مادل على معنى في غير الكلمة والدلالة على معنى في غير الكلمة الموضوعة
له محال وان كان راجعا الى المعنى فيلزم المخالفة عن النجاشي السابق وظرفية الشيء لنفسه وتعريف
الحرف لا يصح لان كينونة المعنى في غير المعنى لا معنا له قلنا ان الضمير راجع الى الكلمة اى الى مادل
وهو عبارة عن الكلمة واما تذكير الضمير فبناء على لفظ الموصول كما قاله الشارح وما كما واحد واما
ظرفية الكلمة للمعنى فالظرف على قسمين حقيقي وتشبيهي فالكلمة وان لم يكن ظرفا حقيقيا للكلمة مشا
للظرف الحقيقي كما ان الظرف مشتمل بالمظروف ولم يحتج الى شئ آخر كذلك الكلمة دالة على معناها و
لم تحتج الى انضمام كلمة اخرى وصح تعريف الحرف لانه لما كان المراد بالمعنى هنا المعنى المستقل
فكان المراد في تعريف الحرف المعنى الغير المستقل فيكون المعنى الحرف مادل على معنى في غيرها اى
على معنى غير المستقل ولا شك ان الحرف يدل وضا على المعنى الغير المستقل او نقول الضمير راجع
الى المعنى ولا يلزم المخالفة عن النجاشي السابق لان ما ل الارجاعين واحد وهو الاستقلال بالمفهومية ولا
يلزم ظرفية الشيء لنفسه اذ كلمة في معنى النظر والاعتبار يعنى في ظرف للاعتبار المقدر فيكون المعنى الاسم
مادل على معنى كائن باعباره في نفسه ونظرة في نفسه لانه يصلح ان يكون محكوما ومحكوما عليه وصح تعريف الحرف
ايضا لان معناه الحرف مادل على معنى كائن باعباره في غيره ونظرة في غيره اى يحصل بغير غيره ولا يصلح
ان يكون محكوما ومحكوما عليه فان قيل لما قدر الاعتبار فعلى هذا يلزم التقدير في التعريف وهو غير جائز قلنا
اذا نسب الشيء الى النفس بكلمة في تقدير الاعتبار فيه شائع كما في قولك الدار في نفسها حكمها كذا اى الدار
باعبارها في نفسها اى ذاتها مع قطع النظر عن قرنها الى المسجد والسوق وفي وسط البلد او طرفها حكمها اى
قيمتها كذا اى عشرين دينارا مثلا فان قيل تشبيه المعنى بالدار غير صحيح لان قوله على معنى في نفسه في
مقابلة قوله على معنى في غيره اى ذلك تابع للغير ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا اذ الدار لا يتبع الغير
تابع لها قلنا التشبيه لا يقتضى الاشتراك في جميع الوجوه بل في بعضها وهو موجود بانه كما كان في الحاج
موجود قائم بذاته كالجوهر وموجود قائم في غيره كالعرض كذلك المعقول في الذهن على قسمين مذك
قصده او مدرك طبعا وآلة لملاحظة غيره فالاول معنى الاسم والفعل والثاني معنى الحرف ثم القصد على
قسمين المقصود للغير كالوضع للصلوة والمقصود لنفسه كالصلوة والمراد هنا الثاني كما قال الشارح طوطا

ولا يلزم المخالفة عن صاحب الفصل لان كينونة المعنى في نفس الكلمة على تقدير ارجاع الضمير الى الكلمة وكينونة المعنى
في نفس المعنى على تقدير ارجاع الضمير الى المعنى عبارة عن استقلال المعنى بالمفهومية كما قال الشارح الخ

في حد ذاته مقصودا للحصول نفسه لا آلة لتعرف احوال الغير فان قيل تعريف الاسم لا يكون
 جامعاً لخروج اسماء اللانها الاضافة والموصولات لان معنى الكل باعتبار ضم الغير وهو المضاف
 اليه والصلة قلنا المراد بقوله ملحوظا في حد ذاته ان لا يكون آلة لتعرف احوال الغير ولا شك ان
 الاسماء اللازمة للاضافة والموصولات ليست بآلة لتعرف احوال المضاف اليه والصلة وايضا هو المقصود
 لصلاحيته محكوما ومحكوما عليه ومدرك تبعا وهو على قسمين احدهما ان لا يكون ملائما بالقصد اصلا
 والثاني ان يقصد لشيء آخر والمراد ههنا الثاني بان يكون آلة لملاحظة احوال الغير ولا يصح ان يحكم عليه اوجه
 لان الشرط في المحكوم عليه والمحكوم به ان يكونا مقصودين ملحوظين في ذاتهما والمعنى المحرف ليس كذلك و
 لما فرغ الشارح من بيان معنى الاسم والمحرف في بطريق الكل شرع في بيان معناهما في مثال جزئي فقال فلا ابتداء
 اذا لاحظ العقل قصد غير تابع للغير - اي غا ذكر ان كان معنى الاسم مصدا مستقلا بالمفهومية ملحوظا
 في حد ذاته واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى غير مستقل
 بالمفهومية بل يفهم مع هذا المعنى معينين اخرين وهما المبتدئ منه والمبتدئ به الخاصين فلا يصلح ان يكون محكوما
 عليه وبه فان قيل لا فرق بين الابتداء مصدا وبين الابتداء الذي هو مدلول من اذ كل واحد منهما محتاج
 الى المبتدئ منه والمبتدئ به وتوقف تصورهما اليهما قلنا توقف الابتداء الى متعلقه على قسمين - احدهما
 تصورات المتعلقة مع الابتداء اجبالا وتبعوا ثنائيهما تفصيلا فالاول غير مضر في الاستقلال والثاني مضر فيه
 ففي الابتداء الاسمي الاول وفي المحرف الثاني لان الاسم موضوع لمعنى كلي عام الى الابتداء بشئ ما في شئ ما و
 يلزم معه تصوري متعلقاته وافراة المخصوصة اجبالا من غير حاجة الى ذكرها مفصلا لافادة اصل المعنى
 وانما يذكر لافادة معنى التركيبي والابتداء الذي هو مدلول من معنى خاص جزئي من ذلك المعنى
 العام الى ابتداء من شئ معين في شئ معين وخصوصية ذلك المعنى الخاص لا يحصل الا بضم ذكر
 المتعلقات المخصوصة تفصيلا لافادة اصل معنى من فان قيل اذا لاحظ الابتداء بهيتيك الملاحظين
 يكون مستقلا وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان يكون الشئ الواحد مستقلا وغير مستقل وبيانهما
 منافات وايضا اذا كان الابتداء مستقلا فينبغي ان يكون كلمة من ايضا مستقلا بسبب الابتداء لان معناه
 الابتداء فاجاب الشارح بقوله وحاصل الجواب ان الاستقلال من جهة وعدم الاستقلال من جهة اخرى
 لان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي وهو غا ذكر ان مع قطع النظر من هذا المكان وهذا الفعل ولقطة من
 موضوعة لكل واحد من جزئيات ذلك المعنى الكلي وجزئيات المفهوم الكلي غا ذكر ان في فعل خاص من
 مكان خاص فالاستقلال من جهة الاول وعدم الاستقلال من جهة الثاني فلا منافات فان قيل ان صاحب

المفصل رجع الضمير في قوله في نفسه الى المعنى والمصدر الى الكلمة وما هذا الاختلاف عنه وايضا ان المعنى قريب فينبغي ان يرجع اليه فاجاب الشارح واذا عرفت حاصل الجواب لا مخالفة بينهما اذ مرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية فان قيل لما كان مرجعها الى امر واحد فلم يجرم المصدر في الايضاح شرح المفصل بالارجاع الى المعنى واعلم المصدر في هذا الكتاب من المعنى والكلمة قلنا راعى المصدر في الكافية مطابقة تعريف الصريح للاسم وهو قوله الاسم ما دل الإبتناء^{يف} الضمى المستفاد من وجه المحصر في ان الضمير فيه راجع الى الكلمة كذلك فيه وجاز ان يرجع الى المعنى لقربه وتأكده وجرم بالارجاع الى المعنى في المفصل لعدم وجود دليل المحصر فيه حتى يطابق الضمير في التعريف معه فان قيل تعريف الاسم غير جامع وتعريف الحرف غير مانع اذ دخل فيه الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو ولا يتم معناه بدون الحال وفوق لا يتم معناه الا بانضمام ما تحت وبهذا القياس تحت وقدام وخلف قلنا لا نسلم ان معنى ذو صاحب مال وكذا غيره بل معاني الاسماء اللازمة الاضافة مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذو صاحب شئ لا صاحب مال ومعنى تحت شئ لا تحت شجرة ويلزم منها تصور المتعلقات اجمالا وتبعاً وذلك غير مضر في الاستقلال فان قيل لا نسلم ان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية والالم يلزم اضافتها الى متعلقات مخصوصة قلنا لزوم اضافتها الى متعلقات مخصوصة عادة واستعمالها لا وضعا وانما اختير واستعمل في المتعلقات المحصورة لا في العامة لتعين المضاف اليه لا لاجل فهم اصل المعنى وهي المدلولات الكلية اذ الغرض من وضع تعيين المضاف اليه فان قيل ان المعنى في تعريف الاسم لا يخلو اما ان يراد به المعنى المطابق او التضمني او الالتزامي او عام من الكل والكل باطل اما بطلان الاول فموجبين احد هما خروج الاسماء المشتقة مثل الضارب اذ المعنى المطابق له الذات والحدث والنسبة وكان مركبا من المستقل وغيره والمركب من المستقل وغير المستقل قلنا النسبة في الاسماء المشتقة مستقلة لانها لذاتها داخلية في مفهوم الاسماء المشتقة واما في الفعل فغير مستقل لانها لذاتها خارجة من مفهوم الفعل وثانيها خروج الفعل عن تعريف الاسم بقوله في نفسه لانه لا يدل على المعنى بنفسه باعتبار المعنى المطابق لانه غير مستقل فيلزم اخراج المخرج بقوله غير مقترون واما الثاني فمخرج الاسماء البسيطة عن تعريف الاسماء التي الاجزاء لمعانيها كالمصادر مثل قتل وضرب واما الثالث فمبجورة في التعريفات واما الرابع فلزوم ما ورد بالخاص والا وجود للعامة بل ان الخاص قلنا ان المواد بالمعنى المذكور في التعريف مطلق المعنى من المطابق والتضمني لا الالتزامي لانه مجبور في التعريف لكن الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني وهو الحدث لا الزمان والا يلزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج بقوله بنفسه فاخرج بقوله غير مقترون بحسب اصل الوضع في الفهم عن لفظ الدال عليه فان قيل ما

الها عث في عدم استقلال معنى الافعال المطابق واستقلال معنى الصفات المطابق مع ان علت عدم الاستقلال
موجود في كليهما وهي النسبة قلنا ان في النسبة مذهبين احدهما مذهب الميزان والاخر مذهب النجاة فذهب الميزان
ان استقلال النسبة وعدم الاستقلال باعتبار المعترفان اعتبر مستقلين في استقلالهما في الصفات وان لم يعتبر
استقلالها في غير المستقل كما في الافعال وذهب النجاة ان عدم استقلال النسبة في الافعال بالوجوه الاول انها رضى في
الافعال وعارض في الصفات والثاني انها تفصيل في الفعل هي معنى حرفي وفي الصفات اجمالي هي معنى اسمي والثالث هي
معتبرة الى ذات داخل في مفهوم الصفات وإلى ذات خارج في الافعال لان المنسوب اليه خارج عن مفهوم الافعال فان
قبل ان الشرط والجزاء كبتد لو وخبر فعلى هذا لا يصلح ان يكونا محكومين به وعليه قلنا هذا عند علماء الميزان اما عند
النجاة فالشرط كبتد للجزء بل هو قيد للحكم في الجزء وان كانا كبتد وخبر كما هو من ذهب الميزان فاستقلال النسبة
فيها باعتبار المعترف غير صفتان بحسب اصل الوضع في الفهم عن لفظ الدال فان قيل تعريف الاسم غير
جامع لافراد لا يخرج اسماء الافعال منه لانها مقترنة بعضها بالماضي وبعضها بالاستقبال فغير
مانع عن دخول الغير فيه لدخول الافعال المنسلخة فيه مثل افعال للمقاربة وافعال المدح والندم وافعال التعجب
قلنا المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران بحسب الوضع الاول غير مقترنة لان بعضها منقولة عن المصادر الاصلية
بنقل الصريح او غير الصريح فالاول ما استعمل مصدر اكر ويد فانه استعمل مصدر او مقول لا مطلقا في قوله تعالى ...
ام لهم رويدا والثاني ما لم يستعمل مصدر ان نفسه لكنه استعمل مصدر لا ما يوزنه كيهيات فانه لم يستعمل بنفسه
مصدرا لكنه على وزن فوعات مصدر فوق وبعضها منقولة عن المصادر الغير الاصلية مخصوصه فانه في الاصل صوت
وبعضها منقولة عن الظروف نحو امامك تريد او بعضها منقولة عن البحار والجور ونحو عليك تريد افليس بشئ منها
الدلالة على احد الازمنة الثلاثة واقترانها باحدا باعتبار الوضع الثاني وكذا اخرج الافعال المنسلخة عن الزمان
لاقتران معانيها بالزمان بحسب اصل الوضع كما يدل عليه تسميتها بالافعال المنسلخة الزمان لان الانسلاخ
من الزمان بعد التلبس بالزمان باحدا الازمنة الثلاثة المخصوصة الى الماضي والحال والاستقبال والواحد
اعمر صريحا كان او ضمنا فان قيل التركيب التوصيفي لاسماء العدد بمنزلة التركيب الاضافي لاسماء العدد وفي
التركيب الاضافي استعمال العدد بمعنى القياس بان يذكر العدد للمعدود والمؤنث ويؤنث للمعدود والمذكر
فيبقى ان يقول الازمنة الثلاث بتد كبير العدد ولتايث المعدود وهو الازمنة قلنا تن كبير العدد وتايثه
باعتبار مفرد المعدود ومفرد المعدود داعي الزمان مذكروا فانش العدد فان قيل تعريف الاسم غير جامع لخروج
صريح وغيبوق لا فتراق معنيهما بالزمان الصباح في الاول والمساء في الثاني قلنا المراد بالازمنة الازمنة
المخصوصة وهي الحال والاستقبال لا مطلق الزمان فان قيل خرج عن التعريف لفظ الماضي والحال والاستقبال

لاقتراحاً باحد الازمنة الثلاثة المخصوصة فيكون كالفعل قلنا ان معانيها نفس الزمان لا المعاني المقترن
 بالزمان ومعنى الفعل الحدث المقترن بالزمان فان قيل تعريف الاسم غير مانع عن دخول الغير لدخول
 المضارع فيه لان معناه المحدث غير مقترن باحد الازمنة بل بالزمانين وهما الحال والاستقبال قلنا لانهم
 ان معناه مقترن بالزمانين بل مقترن باحد هاتين المضارع موضوع للحال حقيقة واستعماله في الاستقبال
 مجازاً وعلى العكس بناء على المنهيين وان سلم الاشتراك في الزمانين كما هو مذهب البعض فاذا دل المضارع
 بالزمانين دل على واحد في ضمنهما فعلى الاولين خروج المضارع بلا شك وعلى الثالث يخرج ايضاً الواحد في زمان
 الاثنين فان قيل الذهن بسيط فاذا دل المضارع على زمان في الذهن فكيف يدل على زمان آخر في فضاء
 الحالة قلنا لا يقدح في الدلالة على المعين الدلالة على آخرها لا يطلت المشتراك كالعين مثلاً فان قيل فعلى
 هذا ينبغي ان لا يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه قلنا بين الالادة والدلالة بعد لان الدلالة صفة اللفظ و
 اللفظ يدل على الكثير والارادة صفة الذهن وهو بسيط وايضاً الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان مراداً ولا يتجلى
 الارادة فانها تقتيد بكون المعنى مراداً ومقتضى دار الارادة والقصد لا يكون الا بالذهن وهو بسيط وكما فرغ المصنف
 من بيان حد الاسماء ان يبين كرم بعض خواصه ليقيد زيادة معرفة الاسمية لان للاسم وجودين وجود ذهني
 ووجود خارجي فالاول يعرف بالتعريف والثاني يعرف بذكر الخواص ومن خواصه اى خواص الاسم فان
 قيل ذكر المصنف خواص الخمس فلا يصح عليها اطلاق صيغة جمع الكثرة والخواص جمع الكثرة قلنا ذكر المصنف صيغة
 جمع الكثرة اشارة الى كثرة الخواص غير منحصرة في الخمس المذكورة لان تمام المتحركة للتأنيث وبقاء النسبة وبطلان
 التصغير وغير ذلك ايضاً من خواصه ولم يذكر الكل لان المقصود ايضاح التعريف وهو يحصل بعدد الخمس
 وخص هذه الخمس بالذكر لشرورها وان بنى التبعيض اشارة الى ان ما ذكره المصنف بعضها والخواص جمع خاصة
 وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فان قيل ان قوله ولا يوجد في غيره مستدرك لان معنى الاختصاص
 هو ما لا يوجد في غيره قلنا انه لتفسير لجزء سلبى او تصريح بما علم ضمناً او محمول على تجريد الاختصاص من اجزاء
 السلبى واستعماله في الجزء الايجابى فان قيل تعريف الخاصة دورى لانها من الخصوص ومعرفة الحد ديتوقف
 على معرفة جميع اجزاء الحد وبعضها يختص وهو من الاختصاص فيكون الخصوص في جانب الحد وموقوفاً
 على الاختصاص الذى في جانب الحد والاختصاص الذى في جانب الحد موقوفاً على الخصوص الحد ود قلنا
 لا دور لان الحد وموقوف على الاختصاص في بيان المعنى الاصطلاحي لانه وقع في التعريف والحد يعنى الاختصاص
 موقوف على الحد ويعنى الخصوص في المعنى اللغوى والاشتقاق فان قيل تعريف الخاصة لغير مانع لصدر

به المراد بالخص الاصطلاحى واللغوى معنى الخصوص والحدود بالجملة ان الحد بالخص الاصطلاحى موقوف والمعنى اللغوى الموقوف عليه الحد
 بهذا التحريم على منه ٢٢

على الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وعلى لانهم الشئ كالكتابة والضحك انه ليس بشئ
 منها خاصة لانها عبارة عن الخارج المحمول والفصل ليس بخارج والكتابة ليست بمحمولة قلنا اصطلاح
 النحوى في الخاصة غير اصطلاح المنطقى او نقول المراد من كلمة ما هو الخارج المحمول فان قيل لما
 كان كلمة ما عبارة عن الخارج المحمول لا يصح عد دخول اللام من خواص لانه غير محمول على الاسم
 قلنا انه مسامحة مشهورة وهى ذكر المبتدأ اعنى الدخول والارادة المشتق اعنى المدخول ثم الخاصة
 على قسمين شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكتابة بالقوة للانسان واما شاملة بجميع افراد ما
 هى خاصة له كالكتابة بالفعل للانسان والمراد ههنا الخاصة الغير الشاملة لجميع افراد الاسم لامتناع
 دخول اللام على الاعلام والمضاف بالاضافة المعنوية واسماء الاشارة والضمائر والموصولات وكذا البحر
 والتنوين لا يدخلان على غير المنصرف والمبني وكذا الاضافة لا تنص في جميع الاسماء كما لا توجد في الاعلام
 وباقي المعارف وكذا الاسناد اليه لا توجد الى اسماء الافعال. دخول اللام لانه لا تعريف فلا يرد بلام
 الامر ولا بتدارفان قيل ينبغي ان يقول المصريح حرف التعريف يشمل قوله عليه السلام في جواب رجل
 من قبيلة حميرية اذ قال له صلى الله عليه وسلم **اَمِنْ اَمِيرٍ مُؤَيَّبٍ** امر في امسفو فقال ليس من امير افعي
 وهذا من اظهر معجزاته صلى الله عليه وسلم حيث اقدرة الله تعالى في مطابقة جوابه صلى الله عليه
 وسلم لسؤال السائل في الخفاء والمعاني كما قيل له صلى الله عليه وسلم **كَمْ فِي كَمْ** من كَمْ على كَمْ فقال صلى الله
 عليه وسلم موافقا لسؤاله **اثنين** فرض وواجب في اثنين اى في الليل والنهار من اثنين اى الله ورسوله
 على اثنين اى الجن والانس قلنا لم يتعرف المصطلم تعريف لعدم شهرته او هو بدل من اللام فان قيل ينبغي
 ان يقول الالف واللام لانهما آلة التعريف باجتماعهما قلنا ههنا ثلاثة مذهب مذهب سيبويه. والتحليل
 والمبرد فذهب السيبويه ان اللام وحدها اداة التعريف لانه ضد التثنية واداته حرف واحد وهو التنوين
 فاداة التعريف ايضا حرف واحد وهو اللام وزيدت الهمزة على اللام لرفع الابداء بها الساكن ولم تتحرك
 بحركة الكسرة لئلا يلتبس باللام الجارية ولا بالفحة لئلا يلتبس بلام الابداء ولا بالضم لئلا يلتبس بالجر
 فلا تناسب مع امر لا كثيرا لا استعمال ومذهب الخليل ان ادات التعريف اَل مجموعة لانه ضد التشكيك و
 اداته هل مجموعة فكذلك اداته اَل مجموعة واما سقوط الهمزة لنيابة الجزء مقام الكل ومذهب المبرد ان ادات
 التعريف هى الهمزة فقط لان التعريف ضد التشكيك واداته الهمزة فاذا تم ايظهر حرف واحد وزيدت اللام
 للفرق بين ههنا الاستفهام والتعريف ولم يعكس لان الاستفهام مناسب للاختصار لان المستفهم يسرع في الكلام
 ليصل الى سماع الجواب سريعا واما كانت اللام خاصة للاسم لان حرف التعريف موضوع لتعين معنى مستقل

بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والجواب لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه لكن تضمننا لامطابقة
والجواز من خواصه دخول الجواز هو اثر حرف الجر في المجرور به سواء كان حرف الجر لفظا نحو مرت بزيد
او تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر في المجرور لفظا او تقديرا مختص بالاسم وكذا اثره ايضاً
مختص به لئلا يلزم مخالفة الاثر عن المؤثر الكسبي وانما قيل الكسبي لانه جاز المخالفة عن المؤثر الطبيعي كخالف
الضوء عن الشمس اذ هي في السماء وهو في الارض وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لانه وضع لا فضاء
معنى الفعل الى الاسم فلا يدخل الاعليه فان قيل الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى اختصاص ...
مطلقا بالجر سواء كان اثر حرف الجر اولاً والمعلوم من الدليل اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر بفني الجر
الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية لانهم غير قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية قلنا الاضافة
اللفظية فرع للاضافة المعنوية والمعنوية مختص بالاسم فكذلك اللفظية مختص بالاسم اذ لو عمت
الاضافة اللفظية بان توجد في الاسم والفعل او خص بالفعل لخرق الفرع عن الاصل والتثنية اي من
خواصه دخول التنوين بجميع اقسامه وهو ما قال الناظم تنوين بنوع قسم است اء يار من بغيره اول تكن است
عوض ثالث تنكير - دگر مقابلة ترنم برارم - اين پنج ياد كن كه شوى شاه بينظير - التنوين التثنية اما تنوين التمكن
فيدل على كون مدخولها باقيا على حالة اصلية في الاسم وهو الانصراف وهو صفة خاصة للاسم والفعل والحرف
لا يقعان منصرفين فلا يجتا جان الى علامة الانصراف وهون تنوين التمكن واما تنوين التنكير فعلاقة
التنكير فيلحق بالاسم فرقا بين تعريفه وتنكيره والفعل والحرف لا يقعان لامعرفة ولا ككرة فلا حاجة لذلك
الى علامة التنكير مثاله صة بالسكون معناه اسكت سكوت الآن وصيه بالتنوين معناه اسكت سكوتاً
في وقت ما واما تنوين العوض فانه عوض عن المضاف اليه كالتنوين في يومئذ اى يومئذ كان كذا او انضم
والجرور لا يضافان الى شئ لم يحدف عنهما الاسم الذي يضافان اليه حتى عوض عنه التنوين فهما واما تنوين
المقابلة فانها تدخل على جمع المؤنث السالم عوضاً عن النون الذي في جمع المذكر السالم ولما لم يجمع الفعل والحرف
فلم يبدخله تنوين المقابلة واما تنوين التثنية فليس مخصوصاً بالاسم بل يدخل على الاسم كما في غنا يا ولفعل
كما في اصأباً والحرف كما في قد الأثر لأن في قول الشاعر ع: اقل اللوم عاذل والعتاباً وقولى ان اصب لقتاً اصأباً
والثالث في قوله الشاعر ع: اقد الترحل غير ان ركبنا، لما تزل برحلتنا وجان قد، ويدخل على اقسم الكلمة
كلها لتحسين الانشاء ومنها الاسناد اليه اى كون الشئ مسند اليه فان قيل الاسناد اليه والاضافة
معطوفان على اللام فيكون المعنى دخول الاسناد والاضافة والدخول ذكر الشئ في الاول واللاحق في
الاخر وهما امران معنيان غير قابلين لذكر الشئ في الاول والاخر قلنا انهما مرفوعان معطوفان

على الدخول لا انها مجروران معطوفان على مدخول الدخول فان قيل ضمير اليه راجع الى الاسم فالاسناد
القائم بالاسم لا يخلو ان يقوم بالفعل والحرف فالحكم عليه بقوله ومن خواصه لغو لانه يفيد ما يفيد المبتدأ
قلنا ان الاسم ملحوظ بالمحافظين لمحافظ العام بانه شئ ولحافظ الخاص بانه اسم فالحكم عليه وان لم يصح بالمحافظ
الخاص لكنه صحيح بالمحافظ العام كون الشئ مسند اليه كالا انسان فالحكم عليه بالحيوانية غير مفيد ان كان
ملحوظا بانه حيوان ناطق ومفيد ان كان ملحوظا بانه جسم فان قيل الاسناد نسبة بين المسند و
المسند اليه يوجد في ضمهما فان كان المسند من خواصه بالفعل ايضا يكون مسندا وان كان المسند اليه
من خواصه فينقض بقوله تم واذا قيل لهم ائتمروا مسندا اليه لقليل قلنا المراد به المسند اليه وامنا
مؤل بتاويل اللفظ اي واذا قيل لهم لفظ امنا فان قيل كيف يصح عن المسند اليه من الخواص لانها
من الاوصاف والمسند اليه ذات قلنا المراد به كون الشئ مسندا اليه كما هو رأى النحوية وانما كان مسندا
اليه من خواص الاسم لان الفعل قد وضع مسندا اليه لزم خلاف وضعه وايضا يلزم قيام العرض بالعرض
ومنها الاضافة اى كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف والمضاف
اليه فلا يوجد بينهما فان كان المضاف من خواصه ينقض بقوله مرت بزيد فانه فعل مضاف الى الاسم
وان كان المضاف اليه من خواصه فينقض بقوله يوم ينفع الصادقين صدقهم فينفع فعل وقع مضاف اليه
قلنا المراد منها المضاف لكنه بتقدير حرف الجر واما بظهور حرف الجر فليس من خواصه كما في مرت بزيد
او نقول المضاف والمضاف كلاهما من خواصه ويوم ينفع الصادقين مؤل بتاويل نفع الصادقين فان قيل
لما كان المراد منها المضاف فلا يصح عده من الخواص على مذاهب النحوي لانها من الاوصاف والمضاف ذات قلنا
المراد به كون الشئ مضافا وانما اختص الاضافة بالاضافة بالاسم لان اللازم مع الاضافة تعريف وتخصيص
وتخصيص وكلها لازمة مع الاسم فكذلك الاضافة لتلا يلزم مخالفة اللازم من الملزوم وهو اى الاسم
فكان معرب ومبني وجه الحصران الاسم لا يخلو اما مركب مع الغير او لا فالثاني مبني كالاسماء المعدودة
المفردة مثل زيد وعمر بالوقف والاول اما مع تحقق العامل او لا فالثاني مبني ايم كالاسماء المعدودة
المضافة مثل غلام زيد يسكن المضاف والاول لا يخلو اما مشابه لمبنى الاصل او لا فالاول مبني ايضا و
الثاني معرب فان قيل قوله هو مبتدأ وقوله معرب ومبني خبره فان
قدم الربط على العطف يلزم حمل الخاص على العام وذلك غير جائز لان المبتدأ منحصري الخبر وانحصرا
العام في الخاص غير جائز وان قدم العطف على الربط يلزم حمل الخبرين المتعدين على المتباعدين على

له ان المبتدأ الخ فان قيل ادخل المبتدأ في الخبر لا يكون الا ان المحصورة الكلمة لا في المصلا كقولنا الحيوان انسان ولا سرر الكنية هابل جملة في حكم
الجزئية فيكون اكتفى بعض الاسماء معرب وبعضه مبني ولا مضائق في ذلك لان المبتدأ على تقدير صحة الجوارات ومبني العلوم والمساائل فالاول في خبر الخبر

شئ واحد وهو باطل وايضا ان قدم العطف فيكون ان خبرا واحدا فينبغي ان يجري الاعراب على جزء واحد لان مقتضى الاعراب واحد وهو الخبر تروا ايضا هذا مقام الحصر فينبغي ان يورد ادوات الحصر في ما هو الاعراب ومنى وايضا الجمع يحرف الجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك بل كل واحد منهما اسم على الوحدة فاجاب الشارح الهندي ان قوله هو مبتدأ وخبره محذوف اى قسما ولورد عليه انه لا يجئ المطابقة بين المبتدأ والخبر في الافراد والتثنية فاجاب الشارح الهندي ان قسما تثنية وكل تثنية مؤل بتاويل المفردة المكرراى قسم وقسم لكنه محذوف اذ التثنية موضوعة لمجموع الاثنين لا لمفردو لمفرد وقوله معرب ومنى مرفوعان على انهما خبر لمبتدأ محذوف اى احدهما معرب وثانيهما منى لكن هذا الجواب ضعيف اذ فيه حذف اركان الكلام فالاولى في الجواب ان قوله هو مبتدأ ومعرب ومنى خبرا والعطف مقدم على الربط والعطف اذا كان مقدما على الربط في مجموع الاخبار بمنزلة خبر واحد وفيه ضمير واحد وحكم واحد ويعبر عنه بلفظ واحد ولذا عبر عنه ايقساما وانقلت يلزم حمل الاخبار المتعددة المتباعدة على شئ واحد قلنا التباين فيما بينهما لا بالنسبة الى المبتدأ لانها انواعا منه وان قيل ينبغي ان يجري الاعراب على جزء واحد لا قضاء واحدة جهة الاعراب وهى الجزئية قلنا الواجى على جزء واحد يلزم الترجيح بلا مرجح وانقلت ينبغي ان يورد ادوات الحصر قلنا انها اعم لفظا كان او معنى وهى معنى لان تقديم العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنى وانقلت ان مجموعهما اسم لا كل واحد منهما والامر ليس كذلك قلنا هذا انما يرد لو كان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الاجزاء فالكل يطلق ويصدق على مجموع الاجزاء لا على كل جزء جزء مثل السكجيين ملء وعسل وخل بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الجزئيات والكل يطلق ويصدق على مجموع الجزئيات كذلك يصح على كل جزئى جزئى كما يصح اطلاق الحيوان بالانسان فالعرب الفاء للتفصيل بعد الاجمال فان قيل قسم الشئ اخص منه والمعرب اعم من الاسم لانه يتناول المضارع ايضا فلا يصح كون المعرب قسما من الاسم قلنا المراد بالمعرب الذى هو قسم من الاسم ولا شك ان المعرب الاسمى قسم من مطلق الاسم المركب اى الاسم المركب ولم يورد ضمير الفصل مع تعريف الخبر لعدم التباس الخبر بالصفة لان المعرب في جانب المحدود والمركب في جانب المحد والمحدد والمحد لا يكونان موصوفا وصفة بل مبتدأ وخبر فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعا من دخول الغير لدخول الامر فيه نحو ضرب لانه مركب مع المنوى ولم يشبهه منى الاصل لانه يلزم تشبيه الشئ لنفسه قلنا المحدود والمحد كلاهما صفتان للاسم لا مطلق المعرب ولا مطلق المركب بقدرية

على قوله بل مبتدأ اى لان التعريف عبارة عما يحمل على المعروف تصويرا كما هو معتبر في محله ١٣ على الحكيم عنى عنه

بحث الاسم فان قيل كيف يعبر تعريف الاسم المعرب وتوصيفه بالمركب لانه قسم من الكلمة والمأخوذ
 في تعريفها الافراد فالاسم ايضاً يكون مفرداً قلنا ان للمركب معنيين المعنى اللغوي اى المضموم مع الغير
 والاصطلاحى وهو المركب من الكلمتين والمنافى للاسم الثانى لا الاول والمراد هنا الاول لا الثانى بقريته
 وقوعه في تعريف الاسم وبقرينة وقوع مع صلت له لان صلة المركب الاصطلاحى كلمة من فان قيل فلي
 هذا لم يتناول التعريف لبعليك فانه معرب غير منصرف باعتبار الجزء الثانى مع انه مركب بالمعنى الاصطلاحى
 قلنا انه مركب بالمعنى الاصطلاحى قبل العلمية وبعد العلمية صار كلمة واحدة فيركب مع العامل اى
 يضم مع العامل بالمعنى اللغوي فان قيل التعريف لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه غلام
 في غلام زيد لانه مركب مع المضاف اليه وغير مشابه بالمبنى الاصل مع انه مبنى فاجاب عنه الشارح الهندى
 ان المراد بالغير هو العامل وزيد ليس بعامل في الغلام لكن هذا الجواب ضعيف لانه خرج عنه المبتدأ والخبر
 لان كلا واحد منهما مركب مع صاحبه وليس احدهما عاملاً في الاخر على مذهب الجمهور ولا مركب مع العامل
 المعنوى اذ تركب اللفظي مع المعنوى محال فاجاب الشارح بان المراد بالتركيب تركيباً يتحقق معه عاملة و
 المراد بالغير اعم من العامل وغيره فدخل فيه المبتدأ والخبر لتركيب كل منهما مع الاخر ويتحقق العامل المعنوى
 مع ذلك التركيب وخرج منه غلام في غلام زيد لانه مركب مع زيد لكنه لم يتحقق معه عاملة اذ هو من
 الاسماء المعدودة المضافة والاسماء المعدودة مبنية مضافة كانت او مفردة عند المصدر الذى لم
 يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب فان قيل تعريف المعرب لا يكون مانعاً عن
 دخول الغير لدخول سائر المبنيات فيه سوى الاسماء الاشارة والمضمرات والموصولات اذ المشابهة
 لمبنى الاصل موجودة في هذه الثلاثة وهى الاحتياج لا في الباقية فتكون غير مشابهة ولم تعرب بل
 هى مبنية قلنا المراد بالمشابهة المناسبة من قبيل ذكر الخاص واردة العام بقريته ذكر المناسبة في
 مقابل المعرب وهو المبنى بقوله المبنى ما تناسب مبنى الخ والمناسبة تحصل باحد الامور الستة وكل
 المبنيات لا تخلو عن تلك المناسبة فان قيل تعريف المعرب لا يكون جامعاً لافراد الخروج غير المنصرف
 عنه اذ هو مشابه بالفعل الماضى في كون كل منهما فرعاً مع انه معرب وايضاً المراد بالمناسبة اما خاصة
 او مناسبة ما فالاول غير معلوم وعلى الثانى ينبغي ان يكون الاسم المعرب ايضاً مبنياً بالمشابهة مبنى الاصل
 في كون كل منهما كلمة قلنا المراد بالمناسبة المؤثرة في منع الاعراب ومناسبة غير المنصرف لمبنى الاصل غير
 مؤثرة في منع الاعراب بل مؤثرة في منع الجرو والتوين وعن الثانى ان المراد بالمناسبة المؤثرة المناسبة
 الخاصة وهى ما ذكر صاحب المفصل في بحث المبنيات من انها احد الامور الستة فاطلب هناك

ومناسبة الاسم للعرب للاسم المبني في اشتراك الجنبى ليست من تلك الامور مبنى الاصل اء المبني
الذى هو الاصل في البناء فان قيل تعريف العرب لا يكون جامعاً لافرادة لخروج اسم الفاعل
لانه مشابه بالمضارع وهو مبنى الاصل لان اصله مبنى وهو الماضى او الاصل في الافعال البناء وهذا
بناء على ان المبني اسم مفعول مضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله فيكون المعنى معنى اصله او مضاف
الى الظرف فيكون المعنى في الاصل قلنا هذا انما يريد لو كان اضافة المبني الى الاصل لامية وليست
كذلك بل هي بيانية وبين المبني والاصل عموم وخصوص من وجه فوجد شرط اضافة البيانية واما
اتخاذ المضاف من المضاف اليه فليس بكيفية بل هو بطريق التقلب والمبني الاصل امور ثلاثة اتفاقاً
وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف والجملة عند صاحب المفصل فالاسم جنس شامل لكل من
الاسماء وقوله المركب فصل خرج به الاسماء المعددة المفردة ويقول تركيباً يتحقق معه ما مله
خرج اسماء المعددة المضافة كغلام زيد ويقول لم يشبه مبنى الاصل خرج الاسماء المركبة مع تحقق
العامل فيها التى تناسب باحد المناسبات الستة مع المبني الاصل فان قيل الكافية ما خوذة من
المفصل فلم ذكر المصم قيد التركيب ولم يذكر صاحب المفصل قلنا صاحب المفصل قد اعتبر
في كون الاسم عربياً اصطلاحاً مجرد صلاحية الاسم للاعراب وذلك يحصل بانتفاء المشابهة وان
كان الاسم غير مركب والمصم قد اعتبر مع ذلك الصلاحية حصول استحقاق الاعراب بالفعل وذلك
لا يحصل الا بالتركيب فلذا اخذ المصم قيد التركيب في تعريفه فان قيل لم عدل المصم عن تعريف
الجمهور حيث قالوا هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل قلنا في تعريفهم تقليد الشئ على نفسه لان
الاختلاف لما كان غرضاً من العرب كان موضوعاً آخر للعرب وانما كان تعريفه كان موضعاً مقدماً
العرب فيلزم تقديم ما اختلف آخره الخ بما اختلف آخره الخ وذلك غير جائز وايضاً تعريفهم غير
جامع لافرادة لانه لا يتناول الاسماء المعدودة اذا ما كتبت مع عواملها ابتداء اذ هي معرفة ولم
يوجد الاختلاف فيها بل فيها حدوث الاعراب وانما اختار الجمهور ذلك التعريف لانه رسمى علامة
له لا حسيته له وحكمته اى من جعله احكاماً للعرب واتاه المرتبة عليه من حيث هو عرب فان
قيل اضافة الحكم الى ضمير العرب استغرافية او جنسية فيلزم الكذب انه يكون بعض الاسماء
العرب بغير حكم للاختلاف كالاسماء المعدودة اذا كتبت مع عواملها ابتداء فحكمها حدوث الاعراب
لا الاختلاف قلنا اضافة الحكم الى ضمير العرب عهد يتولد اعراب الشارح عنه بكلمة من التبعية فيكون
المعنى من حكمه فان قيل من التبعية تدخل على الجمع والحكم مفرد قلنا هذا المفرد بمعنى الجمع

فلذا قال الشارح من جملة احكامه اى بعض احكامه وزاد قوله جملة لتكون العبارة على وجه التفصيل
بعد الاجمال ولا شك ان الاختلاف بعض احكامه واختار بيان حكم الاختلاف من بين سائر الاحكام
اشارة الى وجه العدد من تعريف الجمهور للمعرب فان قيل الحكم بمعنى نسبة احدى الكلمتين الى الأخرى
ايجابا وسلبا فيكون التقدير للمعرب الاختلاف فيلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا الحكم عند النحوي
بمعنى الاثر والمعنى المذكور عند المنطقيين ولذا قال الشارح وآثاره فان قيل اضافة الحكم بمعنى
الاثر الى ضمير المعرب غير صحيح لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ فيضاف الى مؤثر والاختلاف صادر
عن العامل لا عن المعرب قلنا تلك الاضافة لادنى مناسبة وشي من هذا الاثر وان كان اثر العامل لكنه
واقع ومرتب على المعرب فيكون ^{من مبدأ} اضافة اثر المؤثر الى المؤثر فيه فان قيل لا نسلم ان حكم الاختلاف
لان الاختلاف غير موجود في فرد من اقواد المعرب لان الفاعل معرب وحكمه رفع والمفعول معرب
وحكمه نصب والمضاف اليه معرب وحكمه جر لا الاختلاف في الكل قلنا الاختلاف حكمه بقيد جينية اى
هو معرب من حيث هو معرب لا من حيث هو فاعل او مفعول او مضاف اية ان يختلف اخره اى الحرف
الذى هو آخر المعرب فان قيل التنئية والجمع معربان مع ان آخرهما وهو النون لم يختلف باختلاف
العوامل بل مكسورة دائما في التنئية ومفتوحة في الجمع قلنا المراد بالآخر آخر حرف المعرب والنون فيهما ليست
باخرهما بل هي كلمة مستقلة فان قيل ينقض هذا الحكم بقولك جاء في زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فانه معرب
ولم يختلف اخره وهو الدال قلنا الاختلاف في الأخرام من ان يكون ذاتا او صفة وهما وان لم يحصل ذاتا
لكنه حصل صفة والاختلاف الذاتي تبدل حرف بحرف في الاسم الذى اعرب به بالحرف والاختلاف الصفى
تبدل حركة بحركة في الاسم الذى اعرب به بالحركة فان قيل الاختلاف الذاتى منقوض بالتنئية والجمع في حالتي
النصب والجر لا نهما معربان ولم يختلف آخرهما وهو الياء والاختلاف الصفى منقوض بغير المنصرف لانه معرب
ولم يختلف آخره في حالتي النصب والجر بل هو بحالة واحدة وهي الفتحة وايضا يجمع المؤنث السالم فانه مكسور
في الحالتين قلنا الاختلاف الذاتى والصفى كلاهما اعم من ان يكونا حقيقة او حكما وهما وان لم يوجد حقيقة لكنه
وجد حكما لان اياء بعد العامل الجار علامة الجرح حقيقة وبعد العامل الناصب علامة النصب حكما والفتحة في
غير المنصرف بعد العامل الناصب علامة النصب حقيقة وبعد العامل الجار علامة الجرح حكما والكسرة في جمع المذكرات

يكون التقدير اه فان قيل لو كان الحكم بمعنى النسبة يكون التعليق لنسبة المعرب اختلاف قلنا عبارات الاستاذ العامة مجتذبة لمضاف الى نسبة
المعرب الاختلاف فان قيل فعلى لا يصح التعرّيع بقوله فيلزم الجواب لان النسبة ليست بذات قلنا مراد الاسماء بالذات ليس مقابل العرض
بل المراد بالذات باللام به المبيد الذى هو الاختلاف المبيد وحمل المبيد على ما فاعله لا يصح الا بالمواطاة اعني بدان واسطة ذوقه وفيه

السالم بعد العامل الناصب علامة النصب حكماً فالحقوقي ما يكون الاعراب في الاحوال الثلاثة مختلفاً ولا يكون بعض الاحوال تابعاً للبعض والحكمى ما لا يكون الاعراب في الاحوال الثلاثة مختلفاً بل بعضها تابع للبعض باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل قلنا لانسلم ان الاختلاف حكم المعرب لانه يوجد في المبني ايضاً كما اذا قال السائل اجاز نريد فقال المجيب من بضم النون متابعة لضم زيد وهكذا في حالتي النصب والجرفان من مبني واختلف آخره باختلاف العوامل اى المؤثرات وهى حركات دال زيد قلنا المراد بالعوامل العوامل الداخلية عليه والحركات الدالة غير داخلة على من لان نريد امدكور في قول السائل ومن مذكور في قول المجيب فان قيل ينقض بقولنا ان زيد مضروب وانى ضربت نريد ادا فى ضارب نريد فان عامل نريد مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخر زيد قلنا المراد بالاختلاف الاختلاف في العمل والاختلاف في العمل غير موجود في هذه الصور بل الاختلاف فيها في الذات فان قيل الاختلاف في العمل ايضاً موجود لان عمل الحرف والاسم لثابته الفعل لا بالذات وعمل الفعل بالذات قلنا المراد باختلاف العمل ان يعمل بعض منها خلاف الآخر من الرفع والنصب فان قيل العوامل جمع عامل لا يجمع على فاعل قلنا لانسلم ان العوامل جمع عامل بل جمع عاملة لان موصوفها الكلمة لان العامل اما الاسم او الفعل والحرف وكلها كلمة او نقول ان فاعل الصفة لا يجمع على فواعل والعامل جعل اسماً عند النحوي لمائة اشياء كما قال ناظم العوامل لفظاً او تقديرًا فان قيل انهما منصوبان فبأى وجه نصبهما قلنا نصبهما على التمييز عن نسبة يختلف الى آخره او منصوبان على المصدرية فان قيل كيف يجمع النصب على المصدرية والفعل غير مشتمل عليهما قلنا انهما محذوف المضاف اى اختلاف لفظاً واختلاف تقدير شرح حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واعطى له اعراب المضاف واسم المضاف ولم يتعرض الشارح الى النصب على الصفة بانه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى اختلاف اللفظاً وتقدير الالته يحتاج الى خلاف الاصلين حذف وهما الموصوف وجعل اللفظ بمعنى الملفوظ او المصدر فان قيل النصب على المصدرية ايضاً يحتاج الى خلاف الاصل وحذف المضاف قلنا في الحال محذور آخر وهو لزوم الفصل بين الحال وصاحبه بقوله باختلاف العوامل وجواز الفصل مختلف فيه فان قيل لانسلم ان حكم المعرب الاختلاف لعدم وجود الاختلاف لافى العوامل ولا في الاخر اذ اركب الاسماء مع عاملها ابتداء بل حكمها حدوث الاعراب باختلاف قلنا ان المعرب احكاماً كثيرة احدها الاختلاف والحدوث حكم اخر من الاحكام التى لم تذكر فالجواب ان الاختلاف خاصة غير شاملة بجميع الاسماء المعربة ثم اعلم ان الاختلاف في آخر الاسم اما ذاتا او صفة وكل واحد منهما الحقيقة او حكماً وكلوا حد منهما اما اللفظاً او تقديرًا فثالث الاختلاف الذاتى الحقيقي كما في قولك جامى ابوك

٢٠ لانها مؤثرات في حركات اسم الاستفهام حركاته موافقة لحركات المستفهم عنه ١٢

ورأيت اباك ومررت بابيك ومثال الذاتي المحكى اللفظي كما في التثنية والجمع ومثال الصفتي اللفظي الحقيقي
كقولك جاءني زيد الخ ومثال الصفتي اللفظي المحكى جلدني احد ورأيت احد ومررت باحد ومثال الذاتي
الحقيقي التقديري جلدني بالقوم الخ ومثال الذاتي المحكى التقديري جاءني مسلما القوم الخ ومثال الصفتي
الحقيقي التقديري كما في جلدني فتي الخ ومثال الصفتي المحكى التقديري كما في جاءني موسى ورأيت موسى و
مررت بموسى الاعراب ما حركه او حرف علة ساكنة وهو حرف ماني بقريته شهرة الاعراب انه حرف او
حركة | اختلف آخره به من حيث هو معرب ذاتا او صفة لفظا او تقديرا حقيقة او حكما فان قيل
تعريف الاعراب غير مانع عن دخول الغير فيه لصدقه على العامل والمعنى المقتضى فان كلا منهما سبب
لاختلاف آخر المعرب وليس بالاعراب قلنا كلمة ما عبارة عن حرف او حركة لا عن مطلق التثنية فخرج العامل
والمعنى المقتضى اذ هما ليسا بحرف او حركة فان قيل دخل فيه الحرف العامل لانه حرف يختلف آخر
المعرب به مع انه ليس باعراب قلنا المراد بالحرف الحرف العلة الساكنة او الحرف المباني لا المعاني و
الحروف العاملة حروف معانية لامبانية لكن هذا الجواب ضعيف لان كلمة ما في التعريف جنس والمقصود
في الاجناس العموم والشمول فالخروج بها غير مسلم فالاولى في الجواب ان كلمة ما باقية على عمومها بمعنى
شئ ولا يدخل العامل والمقتضى في التعريف اذ الباء في قوله به سببية للاختلاف والمتبادر من السبب السبب
القريب والسبب القريب لا يختلف آخر المعرب اعراب لان العامل سبب لا يختلف آخر المعرب بالواسطتين
وهما المعنى المقتضى والاعراب والمعنى المقتضى سبب للاختلاف بواسطة واحدة وهو الاعراب والآخر
سبب لا يختلف آخر المعرب بغير الواسطة فان قيل دخل في تعريف الاعراب حركة غلامى لانه حركة
اختلف بها آخر المعرب لان اصله غلام مع انها ليست اعرابا قلنا قيد الجيشية مراد في التعريف فيكون
التقدير اختلف آخره من حيث هو معرب واختلف الغلام بهذه الكسرة ليس من حيث هو انه معرب بل من
حيث انه قبل ياء المتكلم اذ الياء يقتضى الكسرة ما قبلها ولذلك صار الاعراب تقديريا فان قيل تعريف
الاعراب غير جامع لافراد الخروج الاعراب بالحركة لانه اعراب ولا يختلف به آخر المعرب وهو محل الاعراب
كما في جلدني زيد قلنا الاختلاف آخر المعرب اعراب اعم من ان يكون ذاتا كما في الاعراب بالحرف او صفة كما في
الاعراب بالحركة وهما وان لم يكن ذاتا لكنه صفة فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لخروج الاعراب
التقديري اذ لا يختلف به آخر المعرب قلنا الاختلاف في آخره اعم من ان يكون لفظا كما في الاعراب اللفظي او
تقديرا كما في الاعراب التقديري فان قيل تعريف الاعراب غير جامع لافراد الخروج اعراب غير المنصرف
والتثنية وجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم اذ لا يختلف به آخرها في حالتها النصب والجر قلنا الاختلاف

لانه قبله ما في قوله في الجواب عنه التعريف مانع لان المعنى الحقيقي والعامل وان بقيهما اختلف آخره به على تقدير بقوله كلمة ما على عمومها

في آخر المعرب اعترض ان يكون حقيقه وهو ما يكون في الاحوال الثلاثة وبعضها ليس بتابع للبعض او حكما
وهو ما لا يكون في الاحوال الثلاثة بل يكون بعضها تابعا للبعض كما في هذه الاسماء وانما هذه يختلف
اخرها اخلافا حكما لان الفتحه بعد العامل الناصب في غير المنصوف علامة النصب حقيقة وبعد الجار
علامة لجر حكما والكسرة في جمع المؤنث السالم والياء في التنبيه وجمع المذكر السالم بعد العامل الجار علامة
الجر حقيقة وبعد العامل الناصب علامة النصب حكما المناسبة بين النصب والجر في الدلالة بالفضلة فان
قيل قوله ليدل لا يخلو اما داخل في التعريف اولا فان كان داخل فلا بد من بيان شئ محتمر عنه به لان القيد
الماخوذة في التعريفات للاحتراز وان كان غير اصل فذكره ههنا مستندنا قلنا انه غير داخل بدليل قول المصنف
ان امالي الكافية ليس هذا من تمام المحدث وقوله ليدل ظرف مستقر متعلق بوضع المقدر المفهوم من نحوى
الكلام يعنى وضع الاعراب ليدل الخ فهذا جملة مستأنفة لا تتعلق لها بالتعريف لكن هذا الجواب ضعيف
لانه متصل بالتعريف وايضا الاصل في الظرف ظرف لغو فالحق في الجواب انه داخل في التعريف والقيود
الماخوذة في التعريفات لا يلزم ان يكون للاحتراز بل كثيرا ما تكون لفائدة اخرى والفائدة في ذكره التنبيه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فكان السائل سئل ما الفائدة في اختلاف وضع الاعراب فقال
المصنف ليدل الخ لانه خارج عن المحدث متعلق بما خارج عن المحدث وهو وضع المقدر اذ خروجه عن المحدث
امر بعيد اذ هو متصل به وتعلقه بما خارج عن المحدث بعيد اذ الاصل في الظروف الظرف اللغوي واذ
اجتمع البعدان يسمى بغاية البعد ليدل الاختلاف اذ ما به الاختلاف ففي تعدد المرجع اشارة الى اختلاف
المذهبين مذهب المتقدم ومذهب المتأخر مذهب المتقدمان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف
لان الاعراب ضد البناء والبناء عبارة عن عدم الاختلاف فيكون الاعراب عبارة عن الاختلاف ومذهب
المؤخران الاعراب عبارة عن ما به الاختلاف اذ الاعراب علامة والاصل في العلامة ان تكون محققة
موجودة والمحقق الموجود ما به الاختلاف لاختلاف لكن المذهب الثاني اولى من الاول لانه ان
كان الاعراب نفس الاختلاف فيلزم وجود بعض الاسماء المعربة بدون الاعراب كما ان الاسماء
المعدودة اذا كتبت مع عاملها ابتداء في معربة والاختلاف فيها لان الاختلاف عبارة عن
تبدل حركة بحركة ولم يوجد فيها على المعاني وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ففي تفسير
المعاني بالفاعلية الخ رد على الشارح الرضوي حيث قال ان المعاني عبارة عن كون الاسم معدة وكون الاسم
فضلة بلا واسطة او بالواسطة ووجه الرد ان المعاني لو كانت عبارة عن كونين المذكورين يلزم التنازع
في كلامي المصنف لان المفهوم من علم ما يمتد في كونه كونه في كونه والمفهوم من قوله فالرفع علم الفاعلية ان العلم

عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة عليه فان قيل الاعتوار اخذ جماعة شيئاً
واحد ابعد الواحد لا بالاجتماع والاخذ متعد بنفسه فينبغي ان يقول المص المعتبرة اية بغير على فاجاب
الشاح الهندي انه على صيغة اسم المفعول والقاعدة ان الفعل المتعدي وبشبهه اذا اخذ منه الجمول
او اسم المفعول يصير لازماً فيصح تعديته بعلى لكن هذا الجواب ضعيف لان الاصل اسناد الفعل
وبشبهه الى الفاعل واذا كان المعتورة بصيغة اسم المفعول يلزم الاسناد الى المفعول وذا خلاف
الاصل فالحق في الجواب ان يقال انه بصيغة اسم الفاعل واما تعديته بعلى لتضمنه معنى الورد
والاستيلاء وهما يتعديان بعلى كما يقال ماء وورد على النجس نجس واستيلاء المؤمنين على الكفار
فكذا يتعدى الاعتوار بعلى والتضمين ما ذكر الفعل وبشبهه ويراد منه معنى الفعل الآخر وبشبهه بقرينة
صلة الفعل الآخر ويوضع المنضم موضع المتضمن ويكون المنضم من متعلقات المتضمن
فيكون التقدير على المعاني الواردة او المستولية على اسم المعرب اعتوار اي سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع فان قيل لموضع الاعراب مختلف ولم يجعل له علامة واحدة كالرفع في الاعراب
الثلاثة او النصب او الجر قلنا الاعراب علامة على المعاني المعتورة وهي متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لاختلاف
بعضها مع بعض فينبغي ان يكون علاماتها ايضاً متعاقبة متناوبة غير مجتمعة في العلامة الواحدة فوضع
نفس الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضعه مختلف لاختلاف تلك المعاني وبسبب ذلك الاختلاف
وقع الاختلاف في اخر المعرب فان قيل للاسم محملة ثلاثة اوله وآوسطه وآخره فلم خص الاعراب
بالآخر قلنا الاسم دال بالمسئى والاعراب دال على صفة المسئى وهي الفاعلية الخ والصفة متأخرة
عن الموصوف فالدال بالصفة ينبغي ان يكون مؤخر عن الدال بالموصوف فان قيل لم اعل في
المعتورة مع وجود قاعدة الاعلال قلنا انه محمول على المتعاور ولم يوجد فيه قاعدة الاعلال فنصح
في المعتورة ايضاً ووجه الحمل ان في المعتورة فعل من الجانبين والموضوع لهذا المعنى باب التفاعل
والاعراب في اللغة مأخوذ من اعرابه اذا اوضحه فيكون الاعراب بمعنى الايضاح او مأخوذ من عزبت
معدته اذا فسدت فان قيل تسمية الاعراب الاصطلاحى بالاعراب بمعنى الاول صحيح لوجود
النسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى فان الاعراب الاصطلاحى ايضاً موضع للمعاني المقترضة
للاعراب وبالمعنى الثاني غير صحيح لان الاعراب الاصطلاحى مصحح لا مفسد قلنا الهزة في الاعراب
بالمعنى الثاني للسلب فيكون الاعراب بمعنى الثاني سلب الفساد ولا شك ان الاعراب الاصطلاحى
مزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض والهزة للسلب كما جاء في قول رسول الله صلى الله عليه

وسلم من بعضه فهو مؤمن ومن اجنبي فهو كاف والنواع اى انواع الاعراب الاسم ثلثة: رفع ونصب
وجرفان قيل حصر انواع الاعراب في هذه الانواع الثلاثة غير صحيح لوجود نوع رابع للاعراب
وهو الجزم قلنا اضافة الانواع الى الاعراب عهدية والمعهود بها انواع الاعراب الاسم والجزم نوع
من اعراب الفعل فان قيل الواو منه مبتدأ وقوله رفع ونصب وجرح خبره فان كان العطف مقدما
على الربط فيكون المجموع خبرا واحدا فينبغي ان يجرى الاعراب على جزء واحد لان مقتضى الاعراب
واحد وهو الخبرية وايضا هذا مقام الحصر لا بد من ادوات الحصر وان كان الربط مقدما على العطف
يلزم حمل الواحد على المتعدد وذلك غير جائز فاجاب الشارح الهندي ان انواعه مبتدأ والخبر
محدد وهو ثلاثة وقوله رفع ونصب وجزم فروع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره احدها
رفع وثانيها الخ لكن هذا الجواب ضعيف اذ فيه يلزم حذف اركان الكلام فالاولى في الجواب ان
يقال ان انواعه مبتدأ ورفع الخ خبره والعطف مقدما على الربط والعطف اذا قدم على الربط
يكون الاخبار المتعددة بمنزلة خبر واحد ويعبر عنها بلفظ واحد ولهذا قدر الشارح لفظ ثلثة
واما اجزاء الاعرابات الثلاثة على كل جزء فلان كل جزء صالح للاعراب فلما جرى على جزء واحد يلزم
الترجيح بلامرجح وايضا تقدير العطف على الربط من ادوات الحصر وان كان معنوبا وانما انحصر
الاعراب في الانواع الثلاثة لان الاعراب دال على المعاني المعنوية وهي ثلاثة فالدال ايضا ثلثة
وتختص هذه الاسماء بالحركات والحروف الاعرابية ويطلق الضمة والفتحة والكسرة على الحركات
الاعرابية والبنائية الاولى على الفتحة والثاني على الكسرة والضم والفتح والكسر يدون التاء مختص
بالحركات البنائية فيكون بين الرفع والنصب والجرح وبين الضم والفتح والكسرتين وبين الرفع الخ و
بين الضمة الخ بالتاء عموم وخصوص من وجه يقتضي ثلثة ماديات فمادة الاجتماع الحركات الاعرابية
ومادة الافتراق من جانب الرفع الخ الحروف الاعرابية ومادة الافتراق من جانب الضمة الخ الحركات
البنائية وبين الضمة بالتاء الخ والضم بغير التاء الخ عموم وخصوص مطلق يقتضي ماديتين فمادة
الاجتماع الحركات البنائية ومادة الافتراق من جانب الضمة بالتاء الخ الحركات الاعرابية وسمى الرفع به
لارتفاع الشقين حين التلفظ به اولانه علامة الرفع والعداة وسمى النصب به لانخفاض الشقين
حين التلفظ به اولانه علامة لما ينتصب عن الكلام بل هو فضلة وسمى الجرحه لانجوار الفك السفلي
حين التلفظ به اولانه علامة ليجر الفعل وشبه الى مدخوله لما فرغ المصنف من بيان تقسيم الاعراب الى
الانواع شرع في تقسيم الانواع الى مدلولاتها فقال في الرفع حركة كان او حرفا فالفاء للتفصيل و

التعميم لدفع التوهم ارادة المحركات من الرفع لانها المتبادر منه علم الفاعلية اى علامة كون
 الشئ فاعلا حقيقة او حكما فان قيل العلم يحى على معان ثلاثة بمعنى المكان المرتفع كما في قوله تعالى في
 البحر كالاعلام وهذا المعنى غير مستقيم في هذا المقام وبمعنى ما وضع لشيء معين غير متناول غيره بوضع
 واحد وهذا المعنى غير صحيح لان علم الشئ يحمل عليه كما يقال هذا الرجل زيد ولا يصح الحمل ههنا فلا يقال
 الفاعل رفع لان الفاعل اسم والرفع حرف او حركة فلا يحى الاتحاد في الوجود بين المحمول عليه وهو شرط
 بينهما وايضا لا يصح حمل على الرفع لانه من قبيل اطلاق النقيض بالنقيض لان العلم اسم والرفع حركة او حرف
 وايضا العلم قد يتناول الى غير مسمى باوضاع متعددة والرفع لا يتناول غير الفاعل اصلا وبمعنى العلامة ولا يصح
 المرادة هذا المعنى لانه يلزم اخذ معنى من معاني المشترك بدون القرينة وهو غير جائز قلنا المرادة العلامة
 والقرينة عليه تغذر المعنيين الآخرين فان قيل المتبادر من الياء في الفاعلية الياء النسبية وهى ما
 تؤل بالمنسوب والمنسوب يقتضى الموصوف والمنسوب اليه فالمنسوب موصوفه والمنسوب
 اليه ما يكون ملحقا به الياء فيكون التقدير علامة كون الشئ المنسوب الى الفاعل والشئ المنسوب الى الفاعل فعل
 او شبهة فالرفع علامة لهما والامر ليس كذلك قلنا الياء والتاء مصدرين وان هو ما يجعل للمحوقها خبرا
 للكون المحذوف فيكون التقدير علامة كون الشئ فاعلا فان قيل لما كان الرفع علامة الفاعل فلا يصح
 ايراده في باقى الاسماء المرفوعة قلنا الفاعل اعم من الحقيقي والحكمى والاول ما يكون مسندا اليه وجزءا
 ثانيا من الكلام والثاني ما يكون احدهما كالمبتدأ والخبر واسم ما ولا فان قيل معنى التسمي بالاختصار فينبغي ان يقول
 فالرفع علم الفاعل بدون الياء والتاء قلنا المتبادر من الفاعل ذاته وذاته في جاءنى زيد موجود في رأيت
 زيد الياء والرفع غير موجود فعلم ان الرفع علامته وصف الفاعلية وهذا الوصف لا يحصل الا بالحق الياء
 والتاء المصدرية والنصب حرف او حركة علم المفعولية علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما الاول
 كالمفاعيل الخمسة والثاني الملحقات بمآلى الفضلية اى عدم كونها مسندا او مسندا اليه كالحال والتميز
 والجور حركة او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافا فان قيل الاضافة نسبة بين المضاف و
 المضاف اليه وهى امر معنوى والجور مجرى على امر لفظى فكيف يكون الجور علم الاضافة قلنا الاضافة مصدر
 مبنى للمفعول فالمراد به المضاف اليه وهو امر لفظى فان قيل المضاف اليه ذات وذاته في غلام زيد كائن
 في جاءنى زيد والجور فيه غير موجود قلنا المضاف اليه كون الشئ مضافا اليه فالمراد بالاضافة كون الشئ مضافا
 اليه لا صرف الوصف ولا صرف الذات ولا يراد منه كون الشئ مضافا لان الجور مقابل للرفع والنصب فمحله
 ايضا مقابل لهما والمقابل لهما هو المضاف اليه لا المضاف اذا المضاف يقع فاعلا ومفعولا ومضافا اليه فان

قيل التغير اذ وقع في عبارة العمد لا يخلو عن نكتة فمالنكتة في الحاق الياء المصدر به بالفاعل و
 المفعول لا بالاضافة قلنا ان الاضافة مصدر بنفسها فلم تنجح الى الحاق الياء والفاعل والمفعول ليسا
 بمصدرين فمصدر يتبعهما لا يحصل الا بالحاق الياء والتاء وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
 والجريا لمضاف اليه لان الرفع ثقیل والفاعل قليل باعتبار الانواع لانه نوع واحد والنصب خفيف و
 المفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الثقیل للقليل والخفيف للكثير رعاية للتعاقل ولما لم يبق للمضاف
 اليه علامة سوى الجر فجعل علامة له **والعامل** اسم عامل الاسم لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم
 المقضى للاعراب اسم شئ بسببه يحصل معنى من المعتورة على العرب المقضية للاعراب كما في جاء في
 زيد جاء عامل حصل به معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا عامل حصل
 به معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها. وفي مررت بزيد الياء عامل حصل به معنى الاضافة
 في زيد فجعل الجر علامة لها. **فان قيل** تعريف العامل غير جامع لافرادة الخروج عامل المضارع
 عنه اذ لم يحصل به في المضارع معنى من المعاني قلنا اللام في العامل عهدية والمعهود بها عامل الاسم بقويته
 البحث فان قيل تعريف العامل غير جامع لخروج عامل المبتدأ والخبر لانه معنوي والمراد من العامل لفظي لانه
 قوي قلنا العامل اعم لفظيا كان او معنويا اذ حصل به كون الشئ مسندا او الاخر مسندا اليه وهذا المعنى
 هو المقضى لرفع الشئين فان قيل مالنكتة في تقدير الجار والمجرور على الفعل المتعلق في تعريف العامل
 وفي التأخير من الفعل في تعريف الاعراب قلنا حصول المعنى المقضى يختص بالعامل فقد مر الجار والمجرور
 المجرور ليدل التقدير على الحصر والاختصاص لان تقدير ما حقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص
 واختلاف آخر المعرب غير منحصر في الاعراب اذ يحصل بالعامل والمعنى المقضى ايضاً فلم يتقدم الجار والمجرور
 على الفعل كيلا يدل على حصر الاختلاف في الاعراب **فان قيل** يتقوم من القيام ونسبة القيام تكون
 الى ذوات الاجسام والمعنى ليس من ذوات الاجسام قلنا يتقوم بمعنى من قيل ذكر الملزوم وارهاده
 اللازم فان قيل تعريف العامل غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه حرف المضارعة اذ هو شئ
 حصل به معنى في المضارع وهو مشابهة باسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات وهذه
 المشابهة مقتضى لاعراب المضارع وليس بعامل قلنا اللام في المعنى للعهد الذهنى والمعهود بها معنى من
 المعاني المعتورة وذلك المشابهة ليس منها لما فرغ المصريح من بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة
 الى انواع الاسم المطلق شرع في بيان تقسيم انواع الاعراب المطلقة الى **الانواع المقيدة** بالحركة او بالحرف
 او بالحقيقة او بالالحكى باعتبار مواضع مختلفة من الاسم فقال **فالاسم المفضل** وفالهاء لتفصيل

المحل الذي لم تكن مثني ولا مجموعا لالفاظ ولا معنى المنصرف لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه فان قيل
المقدّم مقابل للمضاف فينقض به اذ المضاف ايضاً معرب بهذا الاعراب كما في جاءني عبد الله الخ قلنا ان المقدّم
مقابل للاُمور الاربعة مقابل لمطلق المركبات كما في تعريف الكلمة ومقابل للمضاف وشبهه كما
في بحث المنادى ومقابل للجملة كما في بحث التميز ومقابل للتثنية والجمع وهرهنا مقابل لهما بقرينة
قوله فيما بعد المثني الخ فان قيل ينقض هذه القاعدة بالاسماء الستة لانها مقادير بهذا
المعنى بانها لم تكن مثني ولا مجموعة ولم تكن بهذا الاعراب قلنا المراد من المفرد المفرد لفظاً ومعنى
والاسماء الستة وان كانت مفردة لفظاً لكنها مشتاة معنى لكون معانيها منبثقة عن التعدد كالتثنية
والجمع والجمع المكسر بناء واحدة احتوز به عن الجمع السالم لان اعرابه ليس كذلك المنصرف
لا غير المنصرف لانه سيجئ اعرابه فان قيل توصيف الجمع المكسر غير صحيح لان التفسير في المفرد
لا في الجمع قلنا هذا نعت بحال متعلق الموصوف لا بالموصوف والنعت بحال المتعلق بما يكون المنيغ
النعت ثابتاً في متعلق الموصوف ولا شك ان التفسير ثابت في بناء واحد والجمع والواحد من متعلقاً
الجمع فان قيل مبني المتون على الاختصار فينبغي ان يقول المصنف فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان
قلنا لم يقل كذلك لئلا يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو المعطوف يعربان بالضمّة
رافعاً الى حالة رفع والفتحة نصباً الى حالة نصب والكسرة جرّاً الى حالة جراً واعراب رفع واعراب
نصب واعراب جراً وحال كونهما مرفوعين منصوبين مجرورين فان قيل مبني المتون بالاختصار فينبغي
ان يكتفى بالمص بالضمّة والفتحة والكسرة قلنا لم يكتف بذلك لئلا يتوهم بناءً كنهما تستعمل في الحركات
البنائية ايضاً فضم قوله رافعاً الخ لدفع التوهم فان قيل ينبغي ان يقول بالرفع والنصب والجر قلنا
لم يقل كذلك لئلا يتوهم اعرابها بالحروف لانها تستعمل في الحروف الاعرابية ايضاً فان قيل ان قوله
رفعاً ونصباً منصوب وللنصب طرق كثيرة فبأن وجه نصب قلنا نصبها على الظرفية فان قيل القول
على الظرفية غير صحيح لان الظرف امان مان او مكان والرفع الخ ليس منها قلنا نصبها على الظرفية على
تقدير مضاف الى حالة رفع الخ ثم حذف المضاف واقير المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه
او نقول نصبها على المصدرية فان قيل نصبها على المصدرية غير صحيح لان الشرط في المصدر ان
يشتمل المعنى المذكور عليها من قبيل اشتمال الكل على الجزء وهرهنا الفعل المذكور مشتمل بالاعراب لا
بالرفع الخ قلنا نصبها على المصدرية باعتبار المضاف المحذوف الى اعراب نفع الخ ثم حذف المضاف
واقير المضاف اليه مقامه فاخذ اعرابه واسمه ونقول نصبها على الحالية فان قيل نصب على الحالية

غير صحيح لان الحال محمول على ذى الحال ولا يصح الحمل ههنا لانها اسمان والرفع والنصب والجر الحروف الاعرابية والحركات الاعرابية وايضاً لا تحصل المطابقة بين الحال وذى الحال في التنثية والافراد قلنا انها حالة من الضمير المستكن في الظرف الراجع اليهما لكن المصدر بتاويل اسم المفعول فيكون التقدير حال كونها مرفوعين منصوبين مجرورين وانما خص هذا النوع من الاعراب بهذين النوعين من الاسم لمناسبة هذا الاعراب بهذين الاسمين في الاصاله لان المفرد اصل بالنسبة الى التنثية والجمع والمنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف والجمع المكسر اصل بالنسبة الى الجمع السالم لان الاصل ان يوجد التغير بين المفردات والجمع والتغير التام موجود في المجموع المكسرة والمفردات لا بين المفردات والجمع السالمه لصحة بناء واحدتها وهذا الاعراب ايضاً اصل من وجهين الاول ان هذا الاعراب بالحركة والاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف لان الاعراب علامة والاصل في العلامات ان تكون خارجة عارضة والاعراب بالحركة خارج وعارض والحرف والثاني ان هذا النوع من الاعراب مختلف في الاحوال الثلاثة وليس البعض تابعاً للبعض والاصل في الاعراب ان تكون كذلك فاعطى اصل الاعراب للاصل من الاسم **جمع المثنى** السالم بناء واحدة المصطلح في اصطلاح النحاة منصرفاً او غير منصرف لان اعرابه هو المذكور في المتن حين الانصاف كما في مسلمات جمع مسلمة او عدم الانصاف كما سمي بمسلمات امرأة واحدة **فان قيل** ان المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ليست بجمع المثنى لتذكير مفرداتها مع انها معرفة بهذا النوع من الاعراب وسنون وارضون وقلون وثنون كل واحد منها جمع المثنى السالم لتأنيث مفرداتها مع انها ليست بمعرفة بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بجمع المثنى السالم ما هو في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بالالف والتاء سواء كان مفردة مذكراً او مؤنثاً فدخل المرفوعات الخ وخرج سنون الخ يعرب بالضمه فاعا والكسرة نصباً وجرّاً وانما اعرب جمع المثنى السالم بهذا النوع من الاعراب لانه فرع جمع المذكر السالم والنصب فيه تابع للجر فكذا في جمع المثنى السالم ليجرى الفرع على وتيرة الاصل فان قيل لما اعرب جمع المذكر السالم من الحروف والمثنى السالم من الحركات فيلزم مزية الفرع على الاصل لان الاعراب بالحركة اصل من الاعراب بالحرف قلنا اعرب بالحركة في جمع المثنى السالم للضرورة وعدم وجدان حرف صالح للاعراب في آخره وفي اجتناب حروف آخر في آخره للاعراب بزيادة التكليف او نقول الاعراب بالحركة اصل في المفردات وفي المجموع الاعراب بالحرف اصل فيكون المذكور معرباً باصل الاعراب والمثنى بفرعه غير المنصرف بالضمه فاعا والفتحة نصباً وجرّاً فاجزئيه تابع للنصب

لانه مشابه للفعل في وجود الفرعيتين كما وجد في الفعل فرعيتان افتقاراً الى الفاعل واشتقاقه من المصدر كذلك في غير المنصرف اذا وجد العلتان وجد في الفرعيتين لان لكل علة فرعيتين فيشبه الفعل في وجود الفرعيتين لما فرغ المص من بيان الاعراب بالحركة حقيقة او حكماً شرع في بيان الاعراب بالحرف وقدم الاسماء الستة على سائر مواضع الاعراب بالحرف لان الاعراب فيها حقيقي والباقي حكمي والحقيقي اول بالتقدير من الحكمي فقال **أخوك وأبوك حموك** فان قيل التغير اذا وقع في عبارة العمد لا يخلو عن النكتة فما النكتة في اضافة **حوك** الى **الكاف** المكسورة الباقي الى المفتوح قلنا **الحكم** قريب المرأة من جانب الزوج فلا يضاف الا الى المرأة وضمير المرأة مكسور وهنوك والهن عبارة عن العورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القيمة تخوفلان ويسع الدبر وطويل الذكروا القاعية والمفعولية والزنى والسرقة وغير ذلك وقولك **أجوف** داوى اصله قوة بدليل جمعه بالافوا فحذف الهاء حذفاً غير قياس فبقى الكلمة المعربة بالبحر في آخرها واو ضعيف ابدلت بالميم لمناسبة بينهما في الشفوية لانه لو لم تبدل بالميم لا بدلت بالالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وت حذف لا لتقاء الساكنين وهو التنوين فبقى كلمة معربة بالحرف الواحد وذلك غير جائز فلما اضيف حذف التنوين ورد الميم الى الاصل وهو الواو والواو ابدل بالميم وهي خوف الحذف كما عرفت فصارت الواو اعراباً وضم ما قبل الواو لمناسبة **وَدُو** و **مال** وهو ليف مقرون اصله **ذُو** وعلى وزن فرس حذف الواو الاخيرة تخفيفاً فصارت **وَدُو** ثم اسكت الواو للحنفية لكثرة الاستعمال ثم عوض عن التغير الكثير في الحركة القوية وهي الضمة وانما اضيف ذوا الى الاسم الظاهر دون الكاف لان ذو وضع وسيلة لتوصيف شئ باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم الجنس مضافة الى غير الباء المتكلم فان قيل ان قوله مضافة منصوب وللنصب طرق كثيرة فباي وجه نصبت قلنا نصبها على الحالية عن الاسماء الستة فان قيل الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول والاسماء وقعت في التركيب مبتدأ قلنا انه حال عن الضمير المستكن في الظرف الراجع الى المبتدأ فان قيل فعل هذا يلزم تقدير الحال على العامل المعنوي لان الظرف عامل معنوي لان الظرف عامل معنوي لان الظرف عامل معنوي ما لا يكون مصرحاً ولا مقدراً في نظير الكلام بل هو مفهوم من فحوى الكلام ومتعلقات الظروف من المقدرات فيكون الظرف عاملاً لفظياً والتقدير غير جائز كما هو من هب الشارح الجاهل وان سلم انه عامل معنوي كما هو من هب المم لان العامل المعنوي عنده لا يكون له حصّة في اللفظ ولا شك ان المتعلق ليس له حصّة في اللفظ فنقول العامل المعنوي على قمين ظرف وغير ظرف فالحال لا تتقدم على العامل المعنوي

غير الظرف بالاتفاق فلا يقال قائما هذا زيد وفي الظرف اختلاف بين سيبويه واخفش فسيبويه لا يجوز اطلاق العامل المعنوي ضعيف فلا يتقدم معموله عليه وايض يلزم الاضمار قبل الذكر ويجوز الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال لانه لا يلزم الاضمار قبل الذكر وايض حصل له قوة بالاعتماد على المبتدأ فعبارة المصنف محمولة على مذهب الاخفش او نقول عبارة المصنف محمولة على التقديم والتأخير ولذا اخرنا شارح الحال عن الظرف وانما قيد اعرابها على الاضافة لان مفرداتها تعرب على الحركات الثلاث في الاحوال الثلاث وقيد الاضافة الى غير اعراب المتكلم لانها لو اضيفت الى اعراب المتكلم لكان اعرابها بالحركات التقديمية بالواو ورفعا والالف نصبا والياء جرا فان قيل ينقض هذه القاعدة بمصغراتها وتثنياتها ومجموعها بالجمع السلامة لانها من الاسماء الستة ولم تعرب بهذا النوع من الاعراب قلنا اعرابها كما كان مقيدا بقيد الاضافة كذلك مقيدا بقيد صوحدة او مكية لان اعراب المثني والمجموع منها كاعراب باقي التثنيات والمجموع واعراب المصغرات منها بالحركات لان ما بعده ياء التصغير يكون متحركا وجوبا لاتمام وزن فاعيل وحرف الاعراب ساكن وجوبا فان قيل لما كان هذا ان القيدان مرادان في العبارة فلم لم يصرح بها قلنا لم يصرح بهذين القيدين الكفاء بالامثلة ولم يكف في قيد الاضافة بالمثال لسلا يتوهم اشتراط اعرابها بهذا الاعراب بالاضافة الى الكاف والامر ليس كذلك كما في ابوزيد وابوه قلنا لما جعلوا اعراب المثني وجمع المذكور السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايض بالحروف لئلا يلزم بين الاحاد وبينها منافرة ووحشة تامة مع ان بينهما مناسبة في الاشتقاق وانما اختاروا دفع الوحشة الاسماء الستة لازمنة منها ولا ناقصة لان لكل من التثنية والجمع احوالا ثلثا فجعل في مقابلة كل حال اسما على حدة وانما اختص بهذا دفع هذه الاسماء الستة دون غيرها لمشابهتها بالمثنى والمجموع في معانيها منبهة عن التعدد ولو وجد حرف صالح للاعراب في اخرها فان قيل كما وجد الحرف الصالح للاعراب في اخرها كذلك وجد في آخر سائر الاسماء المخدوفة الاعجاز كيد ودمع انها ليست بمعربة بهذا الاعراب بل هي معربة بالحركات قلنا اعادة المخدوف مسموع عن العرب عند الاعراب فيها لا في غيرها فان قيل عبارة المصنف مشتمل على اللغو والاستحالة فلان قوله اخوك الخ ذكر بالواو والحكم عليها بالواو لغو وبالالف والياء محال قلنا الاسماء الستة معربة بهذا الاعراب مع قطع النظر عن خصوصية الواو والكاف اذ ربما يحكم على فرد معين ويراد به الحكم على نوعه كما نقول زيد ضاحك بالطبع اى الانسان ضاحك بالطبع المثني اى ما صدق عليه لفظ المثني او بالحق بالمثنى وهو كلا وكلتا مضافا الى مضمرا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمرا فان قيل المراد من المثني اى لفظه او ما صدق عليه لفظه فالاول معرب بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث

لكن حركاته تقديرية في آخره الف مقصورة غير قابل للحركة وان كان الثاني فذكر كلا واثنان مستدرك
 اذ هما ايضا ما صدق عليه لفظ المثني قلنا المراد به ما صدق عليه لفظ المثني وكلا لا يحل ليس من افراد المثني لان
 معناها وان كانت مع التثنية لكن لهما مفرد من لفظها وللمثنى مفرد من لفظه بل هما من ملحقاته فان
 قيل مضافا حال والحال اذ وقع بعد المعطوف والمعطوف تكون حالا منها فلا تجزئ المطابقة بين
 الحال وذى الحال في الافراد والتثنية وايضا يفهم منه ان اعراب المثني بهذا النوع من الاعراب مقيد
 بقيد الاضافة والامر ليس كذلك قلنا انه حال من كلا فقط فان قيل الحال ما بين هيئة الفاعل او
 المفعول به وكلا مبتدأ لانه معطوف على المبتدأ قلنا ان كلا في اللفظ وان وقع مبتدأ لكنه مفعول مالم يسم
 فاعله في المعنى لفعل معنوي يفهم من فحوى الكلام فيكون التقدير ويعرب المثني وكلا او حال عن الظرف
 قدم على مذهب الاخفش ويلى الى متعلقه لئلا يلزم الالتباس والاشتباه كما يلزم في صورة التأخير وانما
 قيد اعراب كلا بقيد الاضافة لان لكلا اعتبارين اعتبار لفظه واعتبار معناه فباعتبار الاول مفرد اذ ليس
 له مفرد بها اعتبارا لثاني مثني اذ معناه مثني فلفظه يقتضى الاعراب بالحركة ومعناه يقتضى الاعراب
 بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل فروعى فيه جانب اللفظ الذى
 هو الاصل واعراب بالحركات التى هي الاصل لكن حركاته تقديرية اذ في آخره الف ساكن غير قابل للحركة
 سقطت لا لتقاء الساكنين نحو جوى كلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع فروعى جانب معناه
 الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هي الفرع واثنان واثنان بالف رفعاً والياء المفتوح ما قبلها
 نصباً وجراً جمع المذكر السالم بناء واحدة المصطلح في اصطلاحهم وملحقاته وهى اولو جمع ذوات عن
 لفظه وعشرون واحوايتها نظائر السبع بالواو وفعوا والياء المكسور ما قبلها نصباً وجراً
 فان قيل اعراب جمع المذكور غير متناول لافراد جمع المذكور اذ خرج المرفوعات والمنصوبات والمجوزات
 اذ هي جموع مذكورة لتذكير مفرداتها مع انها ليست بمعربة بهذا النوع من الاعراب ومتناول لافراد جمع
 المؤنث لتأنيث مفرداتها مع انها معربة بهذا النوع من الاعراب قلنا المراد بالجمع المذكور السالم هو
 المصطلح وهو ما جمع بالواو والنون سواء كان مفردة مذكر نحو مسلمين جمع مسلم او مؤنثا نحو
 سنين جمع سنة فان قيل المراد بالجمع المذكور افراد لا لفظه فذكر اولو وعشرون مستدرك لانها ايضا
 من المجموع قلنا لا سلم انهما من المجموع بل هي من ملحقات المجموع اذ لا مفرد لها من لفظها فان قيل لا سلم
 انه لا مفرد لها اذ عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلثة قلنا لا سلم ان عشريين جمع عشرة والا يصح اطلاق
 عشريين على ثلثين لانه ثلثة مقادير من المفرد وليس ثلاثون جمع ثلثة والا يصح اطلاق ثلثين على

التسعة اذهى ثلاثة مقادير من المفرد وايضاً هذه الالفاظ تدل على عدد معين وليس تعيين العدد في المجموع فان قيل لهما عرب التنثية والجمع بالحروف مع ان الاصل في الاعراب بالحركة قلنا انهما فرعان لواحد والاعراب بالحرف فرع للاعراب بالحركة فاعطى الاصل للاصل والفرع للفرع رعاية للتناسب وايضاً في آخرها حرف صالح للاعراب وهو علامة التنثية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعزاً بهما فان قيل اعراب التنثية والجمع خلاف الاصل لان رفع التنثية بالالف والقياس يقتضي الواو ونصبها بالياء والقياس يقتضي الالف قلنا لما كان الحروف ثلاثة ولكل واحد من التنثية والجمع احوال ثلاثة فيكون المجموع ستة احوال فلواعطى كل الحروف للتنثية فبقى الجمع بلا اعراب ولواعطى لهما موقع الالتباس بينهما فقسمت الحروف عليهما بان اعطوا الالف للتنثية حالة الرفع لانه الضمير المرفوع في تنثية الافعال مخوضر بايضربان واعطوا الواو للجمع حالة الرفع لان الضمير المرفوع في جمع الافعال مخوضرون وضربوا واعطوا الياء لهما حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بحركة ما قبل في التنثية لحقة الفتحة وكثرة استعمال التنثية وكسروا ما قبل الياء في الجمع لتقل الكثرة وقلة الجمع وحلوا حالة نصبهما على حالة جرهما للمناسبة بين النصب والجر في الدلالة على فضلة في الكلام لما فرغ المصنف من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع اللفظي والتقديرى الذين اشير في تقسيمه اليهما بقوله لفظاً او تقديرأ فيما سبق وقدم التقديرى لانه اقل مواضع تميز بين اللفظي بقوله واللفظي فيما عداه اختصاصاً في الكلام فقال التقديرى اى تقدير الاعراب فيما اى كائن في الاسم المعرب الذى تغدرا الاعراب فيه وامتنع ظهوره في لفظه فان قيل ان التقدير موجود في قوله تعالى **وَأَسْأَلُوا الْقُرْيَةَ** اى اهل القرية مع ان تغدرا الاعراب غير موجود وايضاً البحث عن مطلق التقدير مستلزم للخروج عن البحث قلنا اللام منها والمهود بها تقدير الاعراب لا غيرا وعوض عن حذف المضاف اليه اى تقدير الاعراب وانما جعل الشارح عبارة المصنف من حذف المضاف اليه لا من قبيل حذف الموصوف اى الاعراب التقديرى كما فقه بعض الشارحين لان في تقدير الشارح حذف المضاف اليه فقط وفي تقديره حذف الموصوف ويا بالنسبة والقلة في الحذف اولى من الكثرة فان قيل كلمة ما عامه بمعنى شئ فيتناول مبنى الاصل فان الاعراب فيه متعذر وليس بمقدر قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم المعرب بقريئة البحث ومبنى الاصل ليس باسم معرب فان قيل ضمير تغدرا لا يخلو اما راجع الى ما الموصولة او الاعراب فعلى الاول يلزم فساد المعنى وعلى الثانى بقاء الصلة بلا عائد الى الموصول قلنا الضمير راجع الى الاعراب والعائد الى الموصول محذوف تقديره تغدرا الاعراب فيه فان قيل التغدرا ما يكون الوصول اليه بكلفة ومشقة فالمثال لا يطابق المثال

لان في مثل عصا وعلا في الايمن الوصول الى الاعراب مطلقا وايضا ذكر الاستئصال بعد التعذر مستل
 لانها بمعنى التعذر قلنا المراد بالتعذر الامتناع فحصل المطابقة بين المثال والممثل وايضا لم الامتناع في
 الاستئصال فان قيل لما امتنع الاعراب فيهما فينبغي ان يكونا مبنيين قلنا الامتناع فيها ظهور الاعراب في
 لفظها لا تقديره والمبنى امتنع فيه كلاهما كعصا والمراد به كل اسم كان في آخره الف مقصوره ...
 موجودة كالعصى او محذوفة لا لتقاء الساكنين كعصا وانها قد راء الاعراب فيه لان الف ساكن وضعا لا قبل
 الاعراب في صورتين وعلا والمراد به كل اسم سوى جمع المذكور السالم مضافا الى ياء المتكلم فقيه
 مذاهب ثلثة الاول انه معرب بالاعراب التقديرى حالة الرفع والنصب واللفظ حالة الجر والثاني
 انه مبنى والمختار عند المصم بالاعراب التقديرى في الاحوال كلها ولذا قال مطلقا في الاحوال
 الثلث لانه لما اشتغل آخر المضاف بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه
 حركة اخرى لتعذر دخول العامل عليه موافقة للكسرة او مخالفة لها لا يلزم اجتماع حركتين مختلفتين
 ذاتا ووصفا على واحد وهو غير جائز او استئصل اي تقدير الاعراب في الاسم الذي استئصل ظهور
 الاعراب في لفظه وذلك الاستئصال في الاسم المعرب الذي كان في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء
 كانت الياء محذوفة بالتقاء الساكنين كقاص او غير محذوفة كالقاضي رفعا و جرا في حالتى الرفع
 والجر فالنصب على الظرفية لا في حالة النصب لان الضمة والكسرة تثقلان على الياء دون الفتحة
 لانها خفيفة فان قيل تعذر الاعراب في مثل عصا واستئصاله في مثل قاص لا يخلوا اما قبل الاعلال
 او بعد الاعلال الاول يبغي ان يكون الاعراب في كليهما مستثقلين اذ في آخر عصا هو الواو قبل الاعلال وهو
 يقبل الحركة الا ان الاعراب ثقيل عليه وعلى الثاني يلزم ان يكون في كليهما متعذرا لان الياء غير
 ملفوظة في قاص فلا فرق بين عصا وقاص فالحكم بالتعذر في عصا وبالاستئصال في قاص تحكم قلنا
 ان التقدير للتعذر في مثل عصا قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال في قبل الحذف فالاي غير
 قابل للحركة فيكون متعذرا واما بعد الاعلال فالمحذوف كالملفوظ والتقدير بالاستئصال في قاص ايضا
 قبل الاعلال وبعده اما قبل الاعلال فلا الرفع والجر ثقيل على الياء واما بعد الحذف فلا الحذف
 كالملفوظ ونحو مسلبي فان قيل ان قوله مسلبي معطوف على قاص فيدخل تحت الكاف فيكون
 كلمة نحو مستدرك الاتحاد معناها قلنا انه معطوف على مجموع قوله كقاص فلا يكون تحت الكاف

مع قوله ان التقدير الخ اقول ان المراد بالتعذر والاستئصال وقت دخول العامل يعنى حين توجه الاعراب ودخول العامل على
 عصا بعد الاعلال وعلى قاص قبل الاعلال لان موجب الاعلال في عصا مطلق الحركة وهي لا توقف على العامل بل هي
 مقدمة على العامل وموجب الاعلال في قاص خصصة بالحركة اعني الضمة والكسرة وخصوص الحركة مختص على اخص ...

فلا يلزم الاستدراك فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغي ان يعطف مسلمي على قاض بدون نحو موافقا لقوله كعصا وغلامي قلنا في انزياد نحو اشارة الى ان هذا النوع من الاعراب التقديري من جهة الاستثقال مغاير عما قبلها لان قاض من قبيل الاعراب بالحركة وهذا من قبيل الاعراب بالحرف فتقدير الاعراب للثقل على قسمين قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف واما تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولذا لم يجد فيه لفظ التنبيه والمراد بمسلمي كل جمع مذكر سالما ضيفا الى ياء المتكلم رفعا بالتقدير فيه في حالة الرفع دون النصب والجر فلان في حالة الرفع اصله مسلمي اجتمع الواو والياء والاول منهما ساكن فانقلبت الواو ياء او ادغمت الياء في الياء والقلب يخرج الشيء عن حقيقته وفي حالة النصب والجر ادغمت الياء في الياء والادغام لا يخرج الشيء عن حقيقته لان الياء المدغمة تسمى ياء بعد الادغام ولم يذكروا مصداق تقدير الاعراب بالحرف في الاحوال الثلاث كما في جاء في ابوالقوم الخ لقلته واللفظي اى الاعراب المتلفظ به كائن فيما اى في الاسم الذي عداة اى سوى المذكور من مواضع التعذر والاستثقال فان قيل تخصيص الاعراب اللفظي بما عد المذكور غير صحيح لان الاعراب اللفظي كما يكون في غير المذكور كذلك يكون في المذكور لان الاعراب اللفظي اعم من ان يكون حقيقة كما في غير المذكور او حكما في المذكور لان الضمة والفتحة والكسرة المفروضة في المذكور لفظا حكما لدلائلها على الفاعلية الخ قلنا ان الاعراب اللفظي يطلق على الحقيقي والحكمي اذا لم يؤل باسم المفعول واذا اول باسم المفعول يراد منه الحقيقي لاصطلاحهم فلذا قال شارح المتلفظ به واول باسم المفعول المؤيد لبيان الواقع لان اللفظ بمعنى ما يتلفظ به الانسان كما بين تعريفه فان قيل ضمير ما عداه البارز راجع الى التعذر والاستثقال لا الى كلمة ما تعريهما فلا يحصل المطابقة بين الراجع والمرجع قلنا انهما صاويل بتاويل ما ذكر وهو مفرد لما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفة غير المنصرف يعرف المنصرف لان الاشياء تعرف باصداقها فاكفى بتعريف غير المنصرف فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علنان مؤثرتان باجتماعهما مع اجتماع شرائطهما فيه اثرا فان قيل كلمة ما عامة بمعنى شئ فدخل في التعريف ضربت لوجود العلتين فيه وهما التانيث والوصف وهو الضرب وليس غير منصرف قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم وضربت فعل فان قيل التعريف غير مانع لدخول حضار وتمازرا لاسمين لوجود العلتين اى التانيث والعلمية فيهما مع انهما ليسا غير منصرتين قلنا ان المراد من الاسم الاسم المعرب وهما مبنيان فان قيل تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول المنصرف لانه دخل فيه قائمة لوجود العلتين فيهما وهو التانيث

والوصفية مع انها منصرف لا غير منصرف قلنا المراد بالعلتان العلتان المؤثرتان والتاثير بدون
العلية غير مؤثرة فان قيل لما وجد في الاسم العلتان المؤثرتان فتوصيفهما بالمؤثرتان يدل على
ان كل واحد منهما مؤثر في منع الصرف فينبغي ان يكتفى بوجود واحد منهما قلنا المراد بالمؤثرتان باجتماعهما
لا بانفرادهما فان قيل تعريف غير المنصرف غير مانع عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه نوح ولوط
لانه اجتمع فيهما علتان مؤثرتان بالاجتماع وهما العجمة والعلية مع انهما منصرفان قلنا المراد
بالعلتان المؤثرتان مع استجماع شرائطهما والشرط للعجمة تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة
وهو غير موجود فيها فان قيل لا نسلم ان تحرك الاوسط او الزيادة على الثلاثة شرط للعجمة لانها
توجد بدونها كما في نوح ولوط ووجود المشروط بدون الشرط محال قلنا ان هذين الشرطين
شرطان لتاثير العجمة في منع الصرف لالذات العجمة من تسع اء من علل تسع قدر الشارح رحمه
الموصوف لتسع اشارة الى ان هذه العبارة من قبيل التركيب التوصيفي وهو قوله او علة واحدة
ورده على الشارح الرضى فانه جعله من قبيل التركيب الاضافي اى تسع علل ووجه الرد مخالف...
العبارتين او علة واحدة منها اء من تسع علل تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما
بان تؤثر احداهما تأثيرها فان قيل نسبة تقوم الى العلة الواحدة غير صحيح لان القيام ينسب
الى ذى الاجسام والعلة من قبيل الاعراض قلنا المراد بالقيام التاثير لا المكث بالتقدمين المستعمل
فى ذى الاجسام وهى اء العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين فان قيل ضميرها راجع الى
العلل التسع مبتدأ وعدل الى آخره خبره فان كان العطف مقدما على الربط يلزم حمل اخبار
المتعددة على الواحد من حيث اللفظ وذلك غير جائز وايضا المقام مقام الحصر فلا بد من ادوات
الحصر وايضا ينبغى ان يجرى الاعراب على جزء واحد لا اتحاد مقتضى الاعراب وهو الجزئية
وان كان الربط مقدما على العطف يلزم حمل الواحد على المتعدد من حيث المفهوم
قلنا الخبر محذوف وهو قوله مجموع ما فى هذين البيتين وقوله عدل الخ خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير
وذلك المجموع ع:

عدل ووصف وتاثير ومعرفة
والتنوع زائدة من قبلها ألف
واولهما موانع الضرب تسع كلما اجتمعت

وعجمة ثم جمع ثم تزداد
ووزن فعل وهذا القول تقرير
ثلاثان مثاقيل للضرب تصويبا

فان قيل كلمة ثمر للتراخي فيعلم منه ان عليه الجمع والتزيب بعد العلل السابقة وليس كذلك قلنا
العدول في هاتين العليتين من الواو الى ثمر لمجرد محا فظة الوزن لا للتراخي لان بتقدير الواو يلزم ما نقصية
المصرع الثاني عن الاول فان قيل ان زائدة اما بالرفع صفة النون او بالنصب حال منه لاسبيل
الى كل واحد منهما اما الى الاول فلعدم المطابقة بينهما في التعريف والتكثير واما الى الثاني فلان الحال
اما عن الفاعل او المفعول والنون لا فاعل ولا مفعول فاجاب الشارح الهندي انه مرفوع على انه
صفة النون واللام زائدة بقرينة تكثير اخوانه لكن هذا الجواب ضعيف لان القول بزيادة
اللام خلاف الظاهر لانه خلاف وضع اللام فالاولى في الجواب انه منصوب حال من النون و
هو في اللفظ خبر لكنه فاعل معنى لفعل معنوي وهو تمنع يفهم من البيت السابق مواعيد الصرف الخ
فيكون التقدير تمنع النون الصرف حال كونها زائدة قال صاحب غاية التحقيق ان قوله الف
مرفوع على انه فاعل ظرفي او مبتدأ خبره الظرف المقدم والفعلية او الاسمية حال من النون
او من ضمير زائدة فرد الشارح بانه على التوجيه يفهم زيادة النون فقط لا الالف والحال
انهما زائدتان ولذا يعبر عنهما بالالف والنون الذاتيتين فالاولى ان يجعل الالف فاعلا
لذاتة والظرف متعلق بذاتة واما زيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف
الزيادة وتقدير الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما حسا لان القاعدة اذا ذكر في موضع
اسم مشتق يجري على الغير ثم ذكر الظرف وما بعده اسما فاعله اريد به اشتراك ما بعد الظرف
لما قبل الظرف وتقدم ما بعد الظرف لما قبل الظرف في وصفه المشتق كما في قولك جاء في زيد
راكبا من قبله اخوة فان هذا المثال يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه على زيد
في هذا الوصف وانما اريد هذا المعنى لان قبل تقتضي المجانسة بين الشيئين كما في قولهم زيد قبل عمر
وعلم زيد قبل علم عمر ففي الاول المجانسة في الذات وفي الثاني المجانسة في الوصف ولا مجانسة
بين زيادة الالف والنون فنلاحظ مع النون وصف الزيادة ايضا ليحصل المجانسة وقوله وهذا
القول تقريب او مراد لفظة ثلثة الاول ترغيب الطلبة في حفظ البيتين فيكون المعنى ذكر العلل بالنظم
تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل من حفظ النثر والثاني جواب سؤال ان المؤثر في منع
الصرف اما مجموع البيتين او كل واحد منهما فان كان الاول فينبغي ان لا يصح اطلاق العلة على كل واحد
منهما لان العلة هو المؤثر والمؤثر هو المجموع لا كل واحد منهما وان كان الثاني فالمؤثر اذا كان احدهما
فلا حاجة الى الآخر فاجاب ان هذا القول بان كل واحد من الامور السبعة علة قول تقريبي

اطلاق اسم الكل على الجزء لا تحقيقى. يعنى المؤثر فى منع الصرف هو المجموع والقول على كل واحد
منهما قول مجازى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان والثالث للرد على بعض النحآت فان بعضهم
جعلوا الاسباب تسعة كما فى المتن وبعضهم اثنتين الحكاية والتركيب اما الحكاية فهو النقل من الفعلية
الى الاسمية مخوضرب وشمر لا نهما الحكاية من وزن الفعل والتركيب فيما عداه وبعضهم جعلوها
احد عشر التسعة هى المذكور فى المتن والعاشر مشابهة الف التانيث كالف اشياء واه على فالاول
مشابهة الف حمراء فى امتداد الصوت والثانى مشابهة الف جعلى فى القصر ولم يكونا عين علامة التانيث
لان الاشياء جمع شئ فيكون الهمزة اصلية لا علامة التانيث لان العلامة تكون نائضة واما ارطى
مؤنثه ارطاة بالتاء فلو كان الالف للتانيث لم تدخل التاء عليه والحادى عشر اعتبار الاصل فى مثل
احمر علما بعد التذكير عنه سيبويه فالاثنان فى غاية القلة واحد عشر فى الكثرة والتسعة متوسطة
بينهما فقال والقول بانها تسع تقرب لها الى الصواب والرد على القائل بالاثنين ينبغى ان يكون السبب
التركيب فقط لا الحكاية لان وزن الفعل ليس مؤثرا لا بعد التركيب بالعلمية والوصفية وعلى
القائل باحد عشر ان مشابهة الالفين داخل فى الالفين ورعاية الاصل داخل فى الوصفية الاصلية
ثم ذكر امثلة العلل على ترتيب ذكر ما فى البتين فقال مثل شمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف
وطلمة مثال للتانيث وزينب فان قيل كما تصلم طلمة مثلا للتانيث كذا لك تصلم ان تكون
مثالا للمعرفة فذكر زينب بعد ما مستندك قلنا فى ايراد زينب بعد طلمة اشارة الى قسئ التانيث
اللفظى والمعنوى و ابراهيم مثال للجمعة ومساجد للجم ومعد يكرب مثال للتركيب وعمران
مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمة اى اثر المرتب على غير المنصرف الذى
ليس بجمع المؤنث السالم من حيث اشتماله على علمتين او واحدة تقوم مقامهما فان قيل الحكم
عبارة عن استناد الخبر الى المبتدأ فيكون المعنى غير المنصرفان لا كسرة ولا تنوين وهذا الحمل غير صحيح
لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات قلنا ان الحكم ههنا بمعنى الاثر بقريئة اصطلاح النحويين
لان الحكم عندهم بمعنى الاثر فان قيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير غير المنصرف لا يصح لان
اثر الشئ يصدر عنه وعدم دخول الكسرة والتنوين اثر العلمتين فى غير المنصرف لا اثر غير المنصرف قلنا
اضافة الحكم الى ضميره لا دنى مناسبة وهى ان غير المنصرف مشتمل على علمتين فيكون من قبيل اضافة اثر

عدوله فيكون المعنى غير المنصرف الخ العبارة بخلاف المضان الى استناد غير المنصرف الى المراد بالذات ما قام به
الوصف المبدأ كما تقدم ١٢ مولانا عبد الحلليم عفى عنه كوهستانى ١٢

المشتمل الى المشتمل وايضا وقع عليه ومرتب عليه ان لا كسرة فيه ولا تنوين تمكن واما
جمع المؤنث السالم وان كان غير منصرف بسبب العلمية كعرفات يدخل عليه الكسرة والتنوين
لان المنوع في غير المنصرف تنوين التمكن وتنوينه للمقابلة لا للتمكن وانما لم يدخل عليه الكسرة والتنوين
لان لكل علة فرعية فاذا وجد في الاسم العلتان حصل فيه الفرعتان فيشبه الفعل في وجود
الفرعتين كما في الفعل فرعتان بالنسبة الى الاسماء فتقاربه الى الاسم وهو الفاعل واشتقاق
من المصدر فنع منه الاعراب الذي منع من الفعل وهو الجرو والتنوين وانما كان لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف
فرع التثنية والعجمة في كلام العرب فرع العبرية اذ الاصل في كل كلام ان يكون مخلوط بلسان آخر
واذا خلط بلسان آخر فيكون المخلوط فرعاً لغير المخلوط والتراكيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتين فرع ما يزيدا عليه وزن الفعل فرع وزن الاسماء لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه
الوصف المختص بنوع آخر واذا وجد في نوع الوزن المختص بغيره يكون فرعاً لوزنه الاصلية
فان قيل ان الفرعتين تجدان في غير المنصرف عند البصريين لا عند الكوفيين لان عندهم المصدر
مشتق من الفعل مع ان عدم الانصراف في بعض اسماء المعربة ثابت بوجود الفرعتين عندهم ايضاً
فكيف تجد الفرعتان فيه لعدم اشتقاق الفعل من المصدر بل المصدر مشتق من الفعل عندهم
قلنا لا نسلم انهم قائلون باشتقاق المصدر من الفعل بالحقيقة بل بطريق المناظرة مع البصريين
ومناظرهم لا يخرج الفعل عن الاشتقاق من المصدر في الواقع او نقول ان سلم ان المصدر مشتق
من الفعل عندهم في الواقع لكن لا نسلم ان الفرعتين ليستا في الفعل بل ثابتا فيهما لاعتقادهما
الى الفاعل ظاهر والآخرا علل فيه لان الاعلال فيه مرض وكل مرض تكون علة على المريض
واعل في المصدر باعلاله فتجد الفرعتان في الفعل ايضاً عند الكوفيين ولهذا اتفقوا مع البصريين
بعد ما انصرف بعض الاسماء المعربة بوجود الفرعتين فيهما فرغ المصنف من بيان اسباب منع الصرف
وهي خمسة الضرورة الشعرية الداعية الى صرفه والتناسب كذلك وتكثير العلمية للضرورة ودخول اللام
الاضافة فقال ويجوز صرفه اى غير المنصرف فان قيل صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللتناسب
جائز كيف يشتمل لما قول المصنف ويجوز صرفه مع ان الجواز والامكان عبارتان عن شئ غير واجب ولا ممتنع
قلنا المراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيكون المعنى ان منعه من الصرف ليس
بضروري وصرفه اما ضروري كما في ضرورة الشعر واما غير ضروري كما في التناسب فيكون الجواز شاملاً

لما ثمر علم ان الامكان على قسمين امكان خاص وامكان عام فالاول ما فيه سلب الضرورة من
 الجانبين مثل الممكنات موجودة بالامكان الخاص بسلب الضرورة عن الجانبين فوجودها وعدمها سواء
 والثاني ما فيه سلب الضرورة من جانب واحد وهو على قسمين احدهما امكان العام المقيّد بجانب الوجود
 فتسلب الضرورة عن جانب العدم واما وجودة اما ضروري كما في الواجب وغير ضروري كما في الممكن
 وثانيهما امكان العام المقيّد بجانب العدم فتسلب الضرورة عن جانب الوجود واما عدمه اما ضروري
 كما في الممتنع واما غير ضروري كما في الممكن وانما سمي هذا القسم بالعام لانه يتناول الوجوب وغيره
 بخلاف القسم الاول لانه يتناول عدم الوجوب فقط فان قيل غير المنصرف عند المصنف ما فيه العلتان
 او واحدة تقوم مقامهما وبالضرورة والتناسب لا يزول العلتان فكيف يجوز الصرف المتناهي للعلتين قلنا
 المراد بالصرف جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين لاجعله منصرفا حقيقة او نقول
 ان المراد بالصرف معناه اللغوي وهو التغير لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه فيكون
 المعنى ويجوز تغير حكمه والاول اول من الجواب الثاني لان البحث في اسباب منع الصرف لا في حكمه
 فلا بد ان يرجع الضمير الى غير المنصرف ولذا ورد الشارح هذا الجواب بلفظ قيل لانه يفيد
 الضعف للضرورة والضرورة على قسمين الضرورة لوزن الشعر وهو موافقة احد المصراعين
 للآخر في عدد الحروف والضرورة لرعاية القافية وهو موافقة الحرف الأخير من احد
 المصراعين الى الآخر في الحركة ثم الضرورة لوزن الشعر على قسمين احدهما الاحتراز عن
 الانكسار وثانيهما عن الانزحاف فان غير المنصرف اذا وقع في الشعر بما يلزم من منع صرفه
 انكسار في الشعر يخرج من الوزن وانزحاف يخرج من السلامة مثال الاول قول فاطمة
 رضي الله تعالى عنها في مراثية رسول الله صلى الله عليه وسلم - ع

ماذا عجل من شمر تربة احمد : ان لا يشمر مدى الزمان غواليا : صبت على مصائب
 لو انها : صبت على الايام صرن لياليا : فمصائب صبغة متتهلى الجموع غير منصرفة فلولم تدخل
 التنوين عليها يلزم الانكسار في الشعر وهو قلة حروف هذا المصراع من الثاني يخرج عن الوزن
 ومثال الثاني قوله الشافعي رحمه الله في مدح الامام الاعظم رحمه الله تعالى اعد ذكر
 نعمان لنا ان ذكره : هو المسك ما كورته يتضوع فانه لو فتح نعمان من غير تنوين يستقيم
 الوزن ولكن يقع فيه انزحاف يخرج من السلامة فان قيل الاحتراز عن الزحاف ليس
 بضروري فكيف يشمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن الزحافات الممكنة الاحتراز عنها

امر ضروري عند الشعراء لرعاية القافية في قوله . شعر

سلام على خير الانام وسيد
بشير نذيرها شمي مكرم
حبیب الہ العلمین محمد
عطوف رؤوف من یسمی باحمد

فانه لو فتح دال احمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى في سائر الحروف الدال المكسورة او للتناسب اے ويجوز صرفه لحصول التناسب بينه وبين المنصرف اذا التناسب بين الكلمات امر اهم عند النحاة وان لم يصل الى حد الضرورة كمثل سلا سلا واغلا لا فالسلاسل صرف لمناسبة الاغلاال المنصرف الذي يليه وقد يصرف لتناسب المنصرف الذي لم يليه كقوله تعالى قواريراً على قرأة التنوين فانه صرف لتناسب آخر الآي فانها كالقوافي يعتبر تواضعها وتجانسها فان قيل المقصود بالمثال صرف سلاسل فينبغي ان يذكر بدون اغلاال قلنا هذا امثال مجموع غير المنصرف الذي والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم اے العلة الواحدة التي تقوم مقامهما اے مقام العلتين من العلل التسع علتان مكرراتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين احداهما بالجمع البائع الى صيغة متنى المجموع فلا يرد برجال وانما يقوم الجمع مقامهما لتكرار الجمعية فيه حقيقة او حكماً اما حقيقة فلانه قد جمع في بعض الصور كرتين كاليب جمع الكلب والكلب جمع كلب واساوما جمع اسورة جمع سوار وانما عجم جمع انعام والانعام جمع نعيم واما حكماً في المجموع التي تواضعها في عدد الحروف والسكنات لمساجد ومصايح وثانيهما الف التانيث المقصودة والمدودة فان قيل اضافة الالف المدودة الى التانيث غير صحيح لان الف المدودة في حمراء لمدا الصوت للتانيث و علامة التانيث الهمزة المنقلبة عن الالف قلنا الالف لما لم يفارق من الهمزة فيصح اضافة الالف الى التانيث او نقول الالف قد يطلق على المتحرك وقد يطلق على الساكن وانما تقوم مقام العلتين لا تخالازمتان للكلمة فلا يقال في جبل جبل وفي حمراء حمراء فيكون لزومها للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصارت التانيث مكرراً فان قيل التاء اذا وقعت في العلم تكون لازمة لا تفارق عنه مع انها لا تقوم مقام العلتين كما في طلحة قلنا لزوم الالفين للكلمة وضعا ولزوم التاء بعارض العلمية واللزوم العارض لم يقو قوة اللزوم الوضعي لما فرغ المصنف من بيان الاسباب على وجه الاجمال شرع في تفصيلها فالفاء للتفسير في قوله فالعدل اے كون الاسم معدولا لاخر وجه اى كون مادة الاسم المعدول مخرجا عن صيغته اى عن صورة الاسم المعدول عنه الاصلية اى التي تقتضى

الاصل والقاعدة بقاء الاسم على تلك الصيغة لكن خرج عنها بخروج غير قياسية الى صيغة اخرى مغايرة عن الاولى بان تكون الاولى داخلية تحت القاعدة والثاني غير داخلية تحت الاصل والقاعدة مع بقاء المادة الاصلية في المعدول ومع اتحاد معنى المعدول والمعدول عنه ذلك الخروج على قسمين تحقيقاً في خروج كائناً عن اصل محقق أو تقديرأى خروج كائناً عن اصل مقدّم مقروض واعلم ان العدل في اللغة جلد على خمسة معان بمعنى الميلان ان وقعت صلته الى مخوفلان عدل اليه اى مال اليه وبمعنى الاعراض ان وقعت صلته عن مخوفلان عدل عنه وبمعنى الصرف ان كان صلته كلمة في مخوفلان عدل فيه اى صرف فيه وبمعنى البعد ان كان صلته كلمة من مخوف عدل الجمل من البعيرأى بعد الجمل من البعير وبمعنى الاستواء ان كان صلته بين مخوف عدل الامر بين ذاوكة اى استوى الامر ذاوكة والمراد ههنا الصرف اى التغيير لانه مناسب بالمعنى الاصطلاحي لان فيه تغير الاسم عن الصيغة الاصلية فان قيل عد العدل من اسباب منع الصرف غير جائز لانه وزن الفعل من اوزان المجهلة اى الصفة المشبهة فيكون ذاتاً مع الوصف واسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف وايضاً لا يصح حمل الخروج عليه قلنا ان وزن الفعل مفترق بين صفة المشبهة والمصدر ههنا بمعنى المصدر فيكون صرف الوصف فمع هذه من اسباب منع الصرف وحمل الخروج عليه لان كلاهما مصدر فان قيل العدل صفة المتكلم لانه بمعنى بيروآوردن والخروج صفة اللفظ لانه بمعنى بيرون آسن فكيف يصح حمل الخروج عليه لانه يلزم حمل احد المتبائنين على صفة متبائن آخر قلنا العدل مصدر مبني للفعل اى المعدول فيصح الحمل لان المعدول ايضاً من صفات اللفظ فان قيل فعل هذا لا يصح عد العدل من اسباب منع الصرف لان المعدول ذات مع الوصف واسباب منع من قبيل صرف الاوصاف وايضاً يلزم حمل المصدر اللازمى على المتكلم وايضاً يلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف قلنا المراد بالمعدول كون الاسم معدولاً والكون مصدر لازمى فيلزم حمل المصدر اللازمى على المصدر اللازمى فان قيل ضمير خروجه اما راجع الى الاسم او الى العدل فعلى الاول يلزم الاضمار قبل الذكرو على الثانى يلزم اخذ المحدود فى الحد قلنا الضمير راجع الى الاسم بقويته ان البحث فى الاسماء فان قيل الخروج

عنه قوله فكيف الخ اقول وايضاً كيف يصح هذه من اسباب منع الصرف لانه صفة المتكلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب عنه العدل ... مصدر مجهول والاعتراض مبني على المصدر المعلوم فيكون المعنى بيرون آوردنه شتان وهو صفة اللفظ فان قيل على هذا يلزم حمل صفة المعلوم اللازمى على المصدر المجهول المتكلم اى العدل وايضاً المصدر المجهول غير قار بالذات واسباب منع الصرف من الامور القارة فلا يصح عنها ايضاً قلنا المراد بالمصدر المجهول هو الحاصل المجهول وهو الامور القارة فيصح عنه منها فيكون المعنى بيرون آوردن ويستلزم والمطلوب بالخروج الكائن الى الخارج بمعنى الحاصل بالمصدر المجهول فيصح تفسير العدل بالخروج، ولان لا نأخذ بهذا الجهم على عنه ١٢

مصدر والعدل حاصل بالمصدر لانه اذا عبر عن الشيء بالكون فالمراد منه الحاصل بالمصدر فيلزم حمل المصدر على الحاصل بالمصدر وهو غير جائز لعدم الاتحاد في ما صدق عليه قلنا الخروج مؤول بكون الاسم مخرجا فان قيل في تفسير الخروج بالمخرج نظرا لان الخروج لازمي والمخرج متعد وايضا الخروج مصدر المجرد والمخرج اسم المفعول من المزيد فكيف يصح تفسير الخروج بالمخرج قلنا فسر عن مصدر المجرد وباسم المفعول من المزيد فعلا اعتراض الشيخ الرضائي ان تعريف العدل بالخروج غير جائز لان العدل متعد لا بد فيه من اعتبار اخراج المتكلم فالعدل الاخراج لا الخروج فاجاب الشارح الخروج على قسمين خروج في نفسه وخروج في ضمن الاخراج والاول لازمي والثاني متعد والمراد ههنا الثاني فالمصدران مبنيان للمفعول صفتان للفظ مؤولان بحال المصدر وهو الكون فان قيل الاسم عبارة عن المادة والصورة والصفة ايضا عبارة عنها فيلزم خروج الكل عن الكل وهو غير جائز لان الخروج يقتضي سبق الدخول والكل غير داخل في الكل فكيف يخرج عنه قلنا المراد بالصفة هي الصورة فقط فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الكل عن الجزء وهو باطل قلنا عبارة المصدر محمول على حذف المضاف الى خروج الاسم فان قيل فعلى هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو باطل قلنا خروج الجزء عن ^{الجزء} بماطل اذا لم يكن احدا الجزئين مشتملا على الآخر ههنا الصيغة مشتملة على المادة كما ان مادة غير الكائنة في عامر مخرجة عن صورة عامر ولياسه وتلك الصورة واللباس مشتمل على تلك المادة فكما يجوز نسبة الخروج الى الجزء عن الكل فكذلك يجوز نسبة الخروج الى الجزء عن المشتمل فان قيل لا بد في كل التعريف ان يكون جامعا لافراد ما نعا عن دخول الغير وتعريف العدل لا يكون مانعا لدخول المشتقات فيه لانها ايضا مخرجة عن الاصل وهو المصدر ولا يقال لها المعدولات قلنا صيغة المعدول مغايرة عن صيغة المعدول عنه مغايرة لفظية مع اتحاد المعنى وصيغة المشتقات مغايرة من صيغة المصدر مغايرة لفظية ومعنوية فان قيل تعريف العدل لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه لدخول الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودملانها مخرجان عن الصيغة الاصلية وهي يدي ودمومع اتحاد المعنى ولا يسميان معدولين قلنا العدل تغير صورة مع بقاء المادة والمادة غير باقية فان قيل تعريف العدل لا يكون جامعا لافراد الخروج ثلث ومثلث المعدولان عن ثلاثة لثلاثة لعدم بقاء المادة فيها لحذف التاء قلنا المراد بالمادة المادة الاصلية والتاء زائدة كما ان سحر بوزن فعل معدول عن السحر باللام فالمادة باقية واللام زائدة فان قيل كيف يصدق الحد عليه لان المعدول فرع مخروج عن الاسم والسحر فرع وسحر فرع سحر لان التعريف فرع التكثير فيكون المعدول

اصلا والمعدول عنه فرعاً قلنا الصورة الاصلية اعم حقيقة او حكمية والصورة المعروفة باللام اصلية
 حكماً لان اللام كالجزء من الكلمة فان قيل تعريف العدل لا يكون مانعاً عن دخول الغير لدخول المغايرة
 القياسية فيه كمدعو ومري لانهما مخرجان عن اصلهما وهو مدعو ومرصو مع بقاء المادة واتحاد المعنى
 ولا يسميان معدولين قلنا العدل خروج الاسم عن الصيغة اخرى مغايرة عن الاولى يكون الاولى داخلية
 تحت الاصل والقاعدة دون الاخرى وفي المغايرة القياسية كلتا الصيغتين داخلتان تحت اصل وفقاً
 اما الاولى فلان اسم المفعول من المجرد على وزن مفعول واما الثانية فلان الواو والواو والواو والواو
 اجتماعاً لا تذغم الاولى منها في الثانية منهما فان قيل ان تعريف العدل غير مانع لدخول المغايرات
 الشاذة فيه مثل المجموع الشاذة كاقوس واييب لان الاقوس جمع قوس واييب جمع ناب اصله نيب
 والقياس في وزن فعل وفعل من الاجوف واوياً كان او يائياً ان يجمع على افعال كالثوب على
 الثوب ولما لم يجمع القوس والناب على اقواس وناياب بل على اقوس واييب فعلم انهما معدولان
 من الاقواس والناياب ولا يسميان معدولين والاولى داخلية تحت القاعدة لا الثانية مع بقاء
 المادة واتحاد المعنى بل يسميان بالمجموع الشاذة قلنا لا نسلم ان اقوساً ونايباً مخرجان عما هو
 القياس فيهما بل جمع القوس والناب ابتداءً على اقوس واييب على خلاف القياس ولذا يسمى بالمجموع
 الشاذة وهذه الاجوبة كلها من الشارح اورد هالدهم الاعتراضات وقد قال بعض الشارحين في اجوبة
 لاحاجة في تجميع تعريف العدل الى هذه التكاليف لانه قد جوز بعض المنطقيين تعريف الشيء بما هو
 اعم منه اذا كان المقصود تمييز ذلك الشيء عن بعض ما عداه لا عن جميع ما عداه كتعريف الانسان بالحيوان اذا
 قصد تمييز الانسان عن بعض ما عداه وهو النبات والجمادى عن جميع ما عداه فلا بأس في كون تعريف
 الانسان عاماً منه فكذا المقصود في تعريف العدل تمييز العدل عن باقي الاسباب بانه ليس فيها الخروج
 وقد حصل ذلك بذلك التعريف فلا بأس في كون تعريف العدل عاماً منه ودخول المذكورات
 فيه وذلك الجواب ضعيف اذ لو كان المقصود تمييز العدل عن باقي العلل فلا حاجة الى ذكر قيد الاصلية
 لحصول ذلك المقصود بدونه وايضاً المقصود في بيان العدل وباقي الاسباب تمييز المنصرف وغير منصرف
 وذا لا يحصل الا بخروج كل ما عداه اذ لو بقي المشتقات والمغايرات القياسية ينبغي ان يكون الصفات غير
 منصرفة للعدل والوصفية والمغايرة الشاذة والاسماء المحذوفة الاعجاز ينبغي ان يكون غير منصرفة
 حين العلمية للعدل والعلمية ولم يقل بذلك احد تحقيقاً او تقدير منصوباً على المصدر بزيادة اعتبار
 الموصوف المحذوف وهو مفعول مطلق للخروج في قوله خروجه لان المصدر حين العمل في قوة ان مع

الفعل فيكون التقدير فالعدل ان يخرج خروجاً تحقيقاً او تقديرًا وفيه اشارة الى تقييم العدل
 الى التحقيق والتقديرى في تفسيرهما خلاف بين العامة والمحققين فذهب العامة ان العدل التحقيقى
 خروج محقق عن اصل محقق والخروج المحقق ما يكون العلم بالعدل متدلى على العلم بمنع الصرف والنجات
 اخروجين منع الصرف عن العدل السابق المحقق كما في امثلة العدل العدل التحقيقى وليس من اعتبار انهم
 فرضاً فتمروا العدل التقديرى خروج مقدرة عن اصل مقدرة مفروض والخروج المقدرة ما يكون العلم بمنع
 الصرف مقدراً على العلم بالعدل ولا يكون العدل سابقاً كما في امثلة العدل التقديرى بل يكون من اعتباراتهم
 وفرضياتهم لضرورة بسبب منع الصرف بوجود ثلثة الاول ان قوله تحقيقاً او تقديرًا صفة الخروج وهذا انما
 يستقيم اذا كان الخروج فى الاول تحقيقى وفى الثانى اعتبارياً والثانى ان الخروج فى الثانى كان اعتبارياً فلو
 كان فى الاول ايضاً اعتبارياً يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وهو باطل والثالث ان العدل التحقيقى ما
 وجد فيه دليل على وجود الاصل غير منع الصرف والدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع
 ووجود الدليل على وجود الفرع بعينه على وجود الخروج فعلم ان العدل والخروج فى الاول تحقيقى وفى
 الثانى اعتبارى وذهب المحققين ان العدل التحقيقى خروج اعتبارى عن اصل محقق والتقديرى خروج
 اعتبارى عن اصل اعتبارى فالاصل ان الخروج فيما اعتبارى لكن الفرق باعتبار الاصل فان كان
 اصله محققاً فهو عدل تحقيقى وان كان اصله مقدراً فهو عدل تقديرى لان العدل من الاسباب
 الضرورية الاعتبارية بحيث يكون العلم بالعلة عقيباً عن العلم بالحكم فلو كان الخروج فى العدل
 التحقيقى تحقيقياً لا يكون العدل من الاسباب الاعتبارية الضرورية والجواب عن الدليل الاول ان
 قوله تحقيقياً او تقديرياً صفة الخروج بحال متعلقه لا بحاله وكذا تقسيم العدل التحقيقى والتقديرى
 بحال متعلقه هو الاصل لا بحاله وعن الثالث نعم ان العدل التحقيقى ما وجد الدليل على وجود
 الاصل من غير منع الصرف ووجود الدليل على وجود الاصل بعينه دليل على وجود الفرع لكن لا
 نسلم ان وجود الدليل على وجود الفرع بعينه دليل على وجود الخروج اذ يجوز ان يكون الاصل
موجوداً والفرع موجوداً من غير اعتبار خروج الفرع عن ذلك الاسم كما فى القوس وايب كثلث
 ومثلث مثالان للعدل التحقيقى لوجود الدليل على اصلهما غير منع الصرف ومنع الصرف ايضاً
 دليل داع لئلا يكون الاصل لانهما وجد فى كلام العرب غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر غير
 الوصف والسبب الواحد لا يكفي فى منع الصرف اضطرراً الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار
 سبب آخر غير العدل فاعتبر فيهما العدل التحقيقى لان العدل التحقيقى ما وجد فيه دليل على وجود الاصل

غير منع الصرف ولا شك ان الدليل فيها أيضاً وجد على وجود الاصل غير منع الصرف وهو معناها
مكرر وتكرار المعنى يدل على تكرار اللفظ ولفظهما غير مكرر، فعلم انها معدولان عن لفظ مكرر وهو
ثلاثة ثلثة فان قيل معنى الثنية والجمع ايضا مكرر، فينبغي ان يكونا معدولين عن لفظ مكرر، والامر
ليس كذلك قلنا لا تكرار في معنى الثنية والجمع لان مفهوم الثنية مجموع المركب من المقدر
ومثله ومفهوم الجمع مجموع المركب من المفرد والاكثرا لها ثل له فيكون معانيها تعدد الاجزاء
لان معناهما مكرر وكذا يجرى العدل التحقيقي في احاد وموحد وتثاء ومثنى الى رباع ومربع
بلا خلاف لوجود السمع كما في قوله تعالى مثنى وثلث ورباع وفي ما رواه انما الى عشار ومعشر
خلاف فعند البعض ما فوقها قياس على ما تحتها لجامع ان كلا منهما من اصول الاعداد وعند
البعض لا يقاس ما فوقها على ما تحتها لعدم السماع والصواب مجيئها فان قيل لانسلان مثنى
وثلاث ورباع معدولة عن لفظ مكرر بل عن مفرد وهاتين وثلاثة واربعة والالزام اباحة نكاح
ثانية عشر امرأة قلنا التكرار لا يستلزم التعدد لجواز كون الثاني بدلاً عن الاول او تأكيد له
فان قيل نعم لكن يلزم اباحة نكاح تسعة نسوة على ان الواو للجمع المطلق قلنا لا يلزم منه
اباحة ما فوق الاربع لان جميع اسماء الاعداد اذا قوبل بجمع الناس يكون المقصود من المقابلة ثبوت
الخبرة للناس بين تلك الاعداد لا الجمعية كما في قولهم خذوا من مالي درهمين وثلاثة ثلثة واربعة
اربعة فان قيل ان المعتر في سببية منع الصرف الوصفية الاصلية لاصالتها لا العارضية لعروضها
والوصفية في ثلثة عارضية لانها اسولرتبة معينة من العدد وهي ما فوق الاثنين وما تحت الاربعة
فاذا جرى على المعدود بان وقع صفة عنه لا يراد منه نفس العدد بل يراد منه الذات المتصفة
بصفة ذلك العدد اذ لا بد بين الموصوف والصفة من الاتحاد في الوجود لا اتحاد بين العدد
والمعدود فلذا يراد منه الذات المتصفة بالعدد ليتحد في الوجود فكانت عارضية والمعتبر هو الوصف
الاصل لا العارضي قلنا الوصفية في ثلثة ثلثة وان كانت عارضية لكنها اصلية في المعدول
وهو ثلث لا اعتبار في الموضوع له لان العدل بمنزلة الوضع الثاني فان قيل لما صار الوصف
في المعدول عنه عارضاً في المعدول اصلياً فلا يتحد معناها والشرط في العدل اتحاد المعنى

عنه قوله لا يلزم الخ اقول هي المعدول والمعدول عنه واحد تكون تلك الالفاظ بمنزلة اثنين اثنين وثلاثة ثلثة واربعة اربعة لكن
العدد المذكور وقع في القرآن بعد المفسر اعني النكر والعدد المذكور اذا وقع بعد المفسر في كلام العرب يكون المقصود
منه تعيين مقدار سهماء ذلك المفسر كما اذا قيل خذوا من تلك الدار اثنان اثنين يكون لكل واحد اخذ الاثنان ودليل
ولو قيل خذوا منها اثنين لا يجوز ان يأخذ كل واحد منهم اثنين بل يجمع هاتين هاتين او لا ناعب الحليم كوهستاني عن

بين المعدول والمعدول عنه قلنا المعبر الاتحادي بين المعدول والمعدول عنه في اصل معناهما و
وهو الوصفية مع قطع النظر عن كونهما اصلية وعارضية واخر هذا مثال آخر للمعدل التحقيق
لوجود الدليل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف ومنع الصرف ايضا دليل عليه
لانه لما وجد في كلام العرب الخ والدليل الاخران اخرج جمع اخرى والاخرى مؤنث
آخرا سماء التفضيل والقاعدة في اسم التفضيل ان يستعمل باحد الامور الثلاثة اللام
او الاضافة او كلمة من فلما لم يستعمل اخر في قولهم جاء في شوة اخربوا احد من تلك الامور
فعلم انه معدول من احدها فعند البعض معدول عن الاخر وعند البعض معدول عن
آخر من ولم يذهب احد الى انه معدول عن الاضافة لان المضاف اذا قطع عن المضاف
اليه فيجب في المضاف التنوين والبناء والاضافة مثل اضافة الاولى نحو حيثئذ وقبل ويا تيمر
تيمر عدى وليس في اخر شيء من ذلك فتعين كونه معدولا عن احد الاخرين فان قيل لان سلم
ان اخر اسم التفضيل لانه بمعنى غير كما يقال جاء في اخر نبيد اى غير نبيد قلنا انه
في الاصل اسم التفضيل لانه بمعنى اشد تاخيرا في الاصل ثم نقل منه الى معنى غير يعارض الاستعمال
والعوارض لا تعتبر فان قيل العدل كما يكون في اخر كذلك يكون في سائر المجموع المؤنثة مثل
نصر وضرب جمع نصرى وضربى فلا وجه لتخصيص اخر بالذكر وايضا العدل كما يكون في جمع المؤنث
كذا في المؤنث الواحدة كما في قولك جاءني امرأة اخرى وكذا في مذكورها مثل جاءني رجل اخر
لان الكلام معدول عن اللام ومن الاضافة فلا وجه لتخصيص بجمع المؤنث قلنا سلمنا ان العدل
ثابت في الكل لكن تخصيص اخر لدفع وهو وهو ان معنى التفضيل زال عنه لانه يستعمل في معنى
غير فلا يشترط فيه خواص اسم التفضيل وهو الاستعمال باللام او كلمة من او الاضافة واما نصر و
ضرب فباقية على معنى التفضيل فلا شبهة فيها وعن الثاني انما خص الجمع لان المفرد لا حاجة الى
العدل لان في اخرى وجرد الالف المقصورة واما في الآخر فلو جرد السبين غير العدل وهما وزن الفعل
والاخر الوصف الاصل فان قيل في عدل اخر عن احد الامور نظر اما في كونه معدولا من الآخر
باللام فهن وجهين الاول ان اخر لو كان معدولا منه يجب ان يكون مبنيا لتضمنه معنى الحرف وهو
اللام لان المعدول يكون متضمنا لمعنى المعدول عنه لان العدل هو التغير في اللفظ فقط دون المعنى
والثاني انه لو كان معدولا عنه لوجب ان يكون اخر معرفة فلو تقع صفة للنكرة والحال انه يقع
صفة للنكرة واما لنظر في كونه معدولا عن اخر من فبالوجهين المذكورين بينهما وايضا يجب

المطابقة بين المعدول والمعدول عنه في الافراد والتثنية والجمع ولا مطابقة ههنا لان آخر
من مفرد والاخر جمع فيكون ههنا خسر اعتراضات والجواب عن الرابع الاول ان الشرط في
المعدول ان يكون متضمنا لمعنى المعدول عنه الاصل لا معناه العرضي الذي ثبت بالعارض
كالتعريف باعتبار دخول الامر عليه وكمعنى من باعتبار عروضة فاخر متضمن لمعناه
الاصل وهو الوصف فقط فلا يكون مبنيا ولا معرفة والجواب عن الخامس المطابقة
بين اخر واخر من موجودة لان اسم التفضيل المستعمل بمن يستوى فيه المذكور والمثوث و
الافراد والتثنية والجمع وجمع هذا مثال للعدل الحقيقي لوجود الدليلين على الاصل المعدول
عنه منع الصرف لان ما وجد غير منصرفا في كلام العرب الخ والدليل الاخر ان جمع جمع جمل
وهو مثنى اجمع والقياس في فعلاء فاعل ان تجمع على فعل ان كانت صفة كعمراء على حمراء
وان تجمع على فعلى وفعلاوات ان كانت اسما كعمراء على صمري او صحراوات وجمع ليس
بواحد منها فعلم انها معدولة عن جمع ان كانت باقية بمعنى الصفة او عن جماعى او جمعا
وان كانت اسما بمعنى الكل للتاكيد فان قيل عدما نصرا فيه مسلم لو كان معدولا عن جمع
لوجود السببين فيه العدل والوصفية وان كان معدولا عن جماعى او جمعواوات فهذا انصراف
غير مسلم لعدم تحقق السببين لانها اسمان قلنا ان افعلى الاسم محمول على الصفق بناء
على الوضع لان وزن افعلى موضع للصفة واستعمالها في الاسمية باعتبار التاكيد عارض ولا
اعتبار له فان قيل لما وجد جمع في كلاهما جمع على خلاف القياس فلم يحكموا بان معدول عنهما هو
القياس ولم لا يجوز ان يكون جمعا شاذا كاقوس وانيب قلنا الداعى لا اعتبار العدل منع
صرف الاسم وهو موجود في جمع فاعتبروا فيها العدل عما هو القياس وغير موجود في اقوس و
انيب فلم يعتبروا فيها العدل عما هو القياس بل جمع صفاتها علميا ابتداء اولذا سميت بالجمع
الشاذ والمعدول لا يسمى شاذا فان قيل لم لا يجوز ان يكون الجمع الشاذ معدولا عما هو القياس
لكن سمي بالجمع الشاذ لمخالفته عن قاعدة الاسم المعدول قلنا ليس للاسم المعدول قاعدة حتى يلزم
لمخالفته عنها تسمية الجمع بالجمع الشاذ فعلم ان تسميتها بالشاذ لجمعيتها على خلاف القياس او
تقدير الـ خرجا كائنا عن اصل مقدر والاصل المقدر ما يكون الداعى الى تقديره منع
الصرف لا غير فان قيل ان الداعى الى التقدير امور ثلاثة احدها منع الصرف و
الثاني عدم وجود العلة الاخرى والثالث عدم صلاحية الاخرى غير العدل قلنا ان

المراد بالداعى الوجودى وهو منع الصرف لاداعى العدمى ولا خزان عدميان فان قيل
الداعى الوجودى ايضا غير منحصر في منع الصرف اذ الداعى قد يكون الحمل على النظائر كقطام
وغلاب وحضار وتماز قلنا المراد بالداعى الوجودى الذى يكون سببا لمنع الصرف لالسبب
البناء والحمل على النظائر كحمر وزفر فانه لما وجد في كلام العرب غير منصرفين ولا بد
لغير المنصرف من العلتين ولم يوجد فيهما علتين غير العلمية والسبب الواحد لا يكفي في منع الصرف
فاضطروا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار غير العدل فاعتبروا فيها العدل التقديرى لان
العدل التقديرى ما لم يوجد الدليل فيه على وجود الاصل غير منع الصرف ولا شك ان ههنا
ايضا لم يوجد الدليل على وجود الاصل غير منع الصرف ففرضوا ان عمر معدول عن عامر وزفر من
ناظر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة وانما زاد المثل مع انه معطوف على عمر وهو تحت
الكاف فيفيد مثل ما يفيد الكاف اشارة الى ان اعتبار العدل في عمر مغاير عن قطام لان العدل
في عمر لتحصيل سبب منع الصرف وفي قطام للحمل على النظائر وانما زاد الباب مع ان لفظ مثل
يفيد ما يفيد الباب اشارة الى ان لفظ مثل مجرد اشتراك قطام مع عمر في كون العدل
التقديرى فيها ولفظ الباب لافادة الصومر من المضاف اليه وغيره فان قيل المراد بباب قطام
كل ما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الرأ فالعدل كما يوجد في هذا
النوع من الفعال كذلك يوجد في فعال الامرى كنزال وفي فعال الصفقى كفساق وفي فعال
المصدرى كنجار وفي فعال العلمى من ذوات الرأ كحضار وتماز فلم خص ذكر فعال
العلمى من غير ذوات الرأ قلنا مقصود المصريح بتقدير العدل في المعرب الغير المنصرف بقربينة
قوله في تميم فان المعرب غير المنصرف عند هم فعال العلمى من غير ذوات الرأ واما فعال
الامرى والصفقى والمصدرى فبنية اتفاقا واما العلمى من ذوات الرأ فبنية عند المجازيين
واكثر بنى تميم فلذا خص ذكر فعال العلمى من غير ذوات الرأ فان قيل لا حاجة الى اعتبار
العدل في هذا النوع عند بنى تميم لوجود السببين فيها غير العدل العلمية والتائيت قلنا اعتبر
بنو تميم فيها العدل حملا على ذوات الرأ مثل حضار وتماز وانما اعتبروا في ذوات الرأ فانه
لما وجدوها مبنية وليس فيها الاسباب العلمية والتائيت والسببان لا يوجبان البناء
فاعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو المشابهة بفعال الامرى في وجود العدل فلما
اعتبروا العدل في ذوات الرأ المبينة فاعتبروا في غير ذوات الرأ المعربة حملا على ذوات

الرائوان لم يجمع فيما الى العدل لتحقيق البين فيها غير العدل فان قيل ذكر باب قطم ليس
 محله لان الكلام فيما قد فيه العدل التحصيل سبب منع الصرف وهنالك قد حمل بالنظار
 قلنا لا نسلم ان الكلام في العدل الذي يكون سببا لمنع الصرف بل في العدل الذي اعتبر في غير
 المنصرف سواء كان لمنع الصرف والحمل على النظائر فان قيل لما اعتبر العدل في باب قطم
 لتحقيق فيه ثلاثة اسباب فينبغي ان يكون مبنيا كذوات الرائ قلنا البناء في ذوات الرائ
 ليس من الاسباب الثلاثة عند هـ بل الرائ حرف ثقیل مكرر في المخرج فاسبب التحقيف
 والبناء اخف لان السلوك على طريق واحد اسهل من السلوك على طريقين مختلفين
 الوصف فان قيل لم يعرف المصريح الاسباب التسعة غير العدل قلنا انها مبنية
 في مواضعها بخلاف العدل فانه ليس لبنيا نه موضع معين في هذا العلم وقد مره على سائر
 العلل لانه غير مشروطة بخلاف البواق وانما سببها على ترتيب المذكور لرعاية الاجمال
 واورد الاجمال على ذلك الترتيب لرعاية الوزن فان قيل عد الوصف من اسباب
 منع الصرف غير صحيح لانها من قبيل الاوصاف في الاسم والوصف اسم بنفسه لانه
 وصف فيه لانه عبارة عن اسودال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها قلنا
 الوصف عبارة عن كون الاسم والاعلى ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها فان قيل
 تعريف الوصف لا يكون جامعا لافراة لانه خرج منه الرحمان والرحيم لانهما لا يدان
 على ذات معينة ماخوذة مع بعض صفاتها وهو الرحمة قلنا المراد بالدلالة الدلالة
 بحسب اصل الوضع ولا شك انهما لا يدان على ذات مبهمة بحسب اصل الوضع ثم
 استعمل في ذات المعينة لغلبة الاسمية على الوصفية كما في اسود وارقم ثم اعلم ان الوصف
 على قسمين اصلي بان وضع للمعنى الوصفى كاحمر موضوع لما فيه الحمرة وعارضى بان
 وضع للمعنى اسمي ثم عرض له المعنى الوصفى في الاستعمال مثل اربع موضوع لمربية معينة
 من مراتب العدد وهى ما فوق الثلاث تحت الخمسة وهذا معنى اسمي لا وصفية فيه و
 قد تعرض له المعنى الوصفى اذا وقع صفة للمعد كما في المثال المذكور ياد منه الذات
 المتصفة بصفة ذلك العدد فيكون المعنى مررت بنسوة موصوفة بصفة الاربعية والعنبر
 في سبب منع الصرف الاصل لا صالقه لا العارضى لعروضه ولذلك قال المصريح وشرطه
 انه شرط الوصف في سببية منع الصرف لا شرط ذات الوصف لانه موجود بدون كونه في

الاصل كما في اربع ان يكون اء كون الوصف وصفا في الاصل اى في الوضع لا في الاستعمال
 سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت عنه فان قيل الاصل اذا ذكر في مقابلة الوصف يراد
 به الموصوف فيكون المعنى وشرطه ان يكون في الموصوف وهذا المعنى موجود في الوصف
 العارضى ايضا فينبغي ان يكون سببا لمنع الصرف وايضا الاصل عبارة عن قاعدة وقانون والوصف
 العارضى ايضا بقاعدة وقانون لان العدد اذا جرى على المعدود لا يراد منه نفس العدد بل
 يراد منه الذات المتصفة بصفة ذلك العدد فينبغي ان يكون سببا لمنع الصرف قلنا المراد
 بالاصل الوضع لان الاصل ما يتنى عليه الشئ والدلالات الثلاث متفرعة على الوضع لا اعتبار
 الوضع في مفهومهما تما فان قيل ظرفية الوضع للوصف غير صحيح لان الظرف على قسمين زمان
 ومكان والوضع ليس منهما قلنا ان كلمة في بمعنى عنداى شرط لنا ثبوت الوصف في سببية منع الصرف
 ان يكون عندا الوضع سواء وجد عندا الاستعمال او لا فلا تنزه الغلبة اى غلبة الاسمية على
 الوصفية غير مضرة بان تخرجه عن سببية منع الصرف لا عدم الضرر مطلقا لانه يزول عن
 العموم ويختص اطلاقه ببعض الافراد فان قيل لا نسلم ان الغلبة غير مضرة الا ترى
 انه لو سمي بالاسود الرجل الابيض كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للوصفية قلنا المراد
 بالغلبة اختصاص الوصف ببعض افراده والرجل الابيض ليس من افراد الاسود فان قيل
 فعلى هذا لو سمي بالاسود الرجل الاسود فينبغي ان يكون غير منصرف للوصفية ووزن
 الفعل لا اختصاص الوصف ببعض افراده مع انه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قلنا
 المراد بالاختصاص الاختصاص بالنوع لا بالشخص وايضا المراد بالغلبة اختصاص الوصف
 ببعض افراد ولا يحتاج ذلك الوصف في الدلالة على ذلك البعض الى قرينة كالا سرد موضوع
 لكل ما فيه السواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء ويراد منه الحية السوداء ولا يحتاج الى
 ذكر قرينة واذا سمي به غير الحية يحتاج الى قرينة وهو الموصوف بنحو عنداى رجل اسود او
 غيره نحو اسود من الرجال فلذلك اء المذكور من اشتراط امالة الوصفية وعدم مضرة
 الغلبة فان قيل ذلك من اسماء الاشارة يشار به الى مفرد المذكر والمذكور ههنا شيان
 اشتراط امالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة فلا تطابق بين اسم الاشارة والمشار اليه قلنا
 الامر ان المذكور ان بتاويل المذكور مفرد صرف اربع في قوله مررت بنسوة اربع
 لعدم وجود شرط تاثير الوصفية وهو الاصاله في الوصفية وامتنع اسود وارقم من

الصوف لوجود الشرط فيها وهو الاصاله في الوصفية وعدم مضرة غلبة الاسمية على الوصفية
 اذا صار اسمين للحيية الاول للحيية السوداء والثاني للحيية التي فيها سودا وبياض وادهم
 اذا صار اسما للقييد من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السوداء فان هذه الاسماء وان
 خرجت من الوصفية الاصلية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع واصاف
 فان قيل الوصف الاصل غير كاف لمنع الصرف كما ان الوصف اذا صار علما للشخص كما تم
 لا يكون سببا لمنع الصرف قلنا لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية بالكلية لاختصاصها
 بافرادها فاختصت بالنوع والحادث بالاشخص والوصف يزول بالعلمية للشخص ولا يزول بالعلمية
 للنوع وان استعملت هذه الاسماء في معانيها الوصفية الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن
 الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحيية فان قيل هذه الاسماء
 منصرف عند المص لا محالة فينبغي ان يقول وامتنع منع افعى لان الضعف لا ينافي الجواز قلنا هذا الاعتراض
 انما يرد لو كان الضعف مسندا الى المص بل الضعف مسندا الى غيره فيكون التقدير ووضعت منع
 من منع افعى لا منع المص واد المنع عند امتنع لان الشرط في الوصف هو القطع بكونها وصفا عند
 المص ولا قطع بكونها اوصافا في الاصل فان قيل كما لا قطع بكونها اوصافا لا قطع بكونها غير او
 صاف في الاصل فلم يختار الصرف على عدم الصرف قلنا انما اختار الصرف على منع
 الصرف لان الاصل في الاسماء الانصراف واما وجه منع افعى على عدم وصفية لنتوهم
 الاشتقاق من الفعوة وهي الخبث فيكون معنى افعى ذات من له الخبث وايضا ضعف منع
 اجل اسما للمصقر بناء على عدم وصفية لنتوهم اشتقاقه من الجدل وهو القوة
 فيكون معنى اجل ذات من له القوة وايضا ضعف اجل اسما للطاوذي خيلا بناء
 على زعم وصفية لنتوهم اشتقاقه من الخال وهي النقطة السوداء فيكون معنى اجل ذات
 من له الخال التانيث اللفظي الحاصل بالتاء فان قيل التانيث المعنوي ايضا بالتاء المقدمة
 فكيف يكون مقابلا للتانيث بالتاء قلنا المراد بالتانيث بالتاء التانيث اللفظي الحاصل بالتاء
 والمعنوي مقابل للفظي وانما قيد بالتاء لان الفى التانيث قائم مقام السيين لا شرط له
 شرطه اى التانيث في سببية منع الصرف العلمية اى علمية الاسماء المؤنث لا علمية التانيث
 لانه وصف محض معنى لا يكون علما لانه من قبيل الالفاظ وانما شرط العلمية للتانيث و
 لا يجمع مع سبب آخر ليصير التانيث لازما للكلمة لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان و

أيضاً ان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والثاني
المعنوي كذلك اعم كالثاني اللفظي بالتاء فان قيل تشبيه المعنوي باللفظي غير صحيح
لان علامة الثاني في اللفظي ظاهر ملفوظ وفي المعنوي مقدس مفروض قلنا التشبيه في
اشتراط العلمية فيهما فان قيل لما كان المعنوي مشابهاً باللفظي فذكره منفصلاً غير مناسب
ينبغي ان يقال الثاني لفظياً كان او معنوياً بشرطه العلمية قلنا بينهما فرق بان العلمية في
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي لجواز منع الصرف واما شرط وجوبه احد
الامور الثلاثة كما اشار اليه المهم بقوله وشرط تختم تاثيره اعم وجوب تاثير الثاني
المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة الزيادة على الثلاثة اعم زيادة حروف الكلمة
على ثلاثة مثل زينا ومخروك الحرف الاوسط مثل سقرا والعجمة مثل ماء وجور واما
شرط لتاثير المعنوي وجوباً احد الامور الثلاثة لان الاسم لو لم يكن كذلك لكان الاسم
ثلاثياً ساكن الاوسط عربياً والثلاثي خفيف بالنسبة الى الثالث عليه وساكن الاوسط
خفيف بالنسبة الى متحرك الاوسط والعربي خفيف بالنسبة الى العجمة فحصل فيه غاية الخفة
فتعارض الخفة ثقل احد السبيين فتزاحمتاثيره وبسبب منع الصرف لا بد ان يكون مصوراً
من المعارض واذا كان في الاسم احد الامور الثلاثة فيكون ثقلها معيناً لثقل احد السبيين
فان قيل المفهوم من هذا الكلام ان اسباب منع الصرف لا يتخلو عن الثقل والغفل غير
ظاهر في العدل والوصف والعلم قلنا الثقل اعم من ان يكون بالقلب او باللسان وفي
الفعل الاصطلاحي موجود بالقلب لتوقف تصوره بالامور الثلاثة وفي وزن الفعل مثلاً كلمة
الفعل الاصطلاحي وفي العدل ايضاً بالقلب لتوقف تصوره الى المصدر عنه والاعلى في الوصف
والعلم ان يكونا اشد اعلى الثلاثة كالمشتقات ونقول ان الحكم على الاسباب بالثقل تعظيماً
فان قيل منع الجرو والتنوين لاجل ان غير المنصرف مشابه للفعل في وجود
الفرعيتين ولا دخل في منع الصرف للثقل والمفهوم من هذا الكلام ان الثقل مؤثر في منع
صرفه قلنا لا سلم ان الثقل غير مؤثر في منع الصرف لان المشابهة بالفعل من وجهين
احدهما في الفرعيتين والثاني في الثقل كما ان الفعل ثقيل في المعنى فاذا وجد في الاسم علتان
فوجد فيه ثقلان لان لكل علة ثقل فيشبه الفعل في الثقل فهذا يجوز صرفه بالامكان
الخاص فتسلب الضرورة عن الجانبيين اما الصرف فنظر الى انتقال شرط تختم تاثير الثاني

المعنى وهو احد الامور الثلاثة المذكورة واما عدم الصرف فنظر الى وجود السببين فيه
وزينب وسقرو علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور عليين للبلدين ممتنع
صرفها لوجوب السببين فيها مع شروط الوجوب الزيادة في الاصل وتحوك الاوسط في الثاني
والعجبة في الثالث والرابع فان سمي به مذكرا اى بالموثوث المعنوى مذكر فشرطه
في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث الذائل
بالعلمية للمذكور قائم مقام تاء التانيث فان قيل ان مثل كلاب ورباب موثوث معنوى
اذا سمي بهما المذكور منصرف مع وجود الزيادة فيها قلنا المراد بالتانيث المعنوى ما لم يكن
منقولا عن المذكور فخرج نحو كلاب لان تانيثه بتاويل الجماعة وذلك غير لازم لجواز تاويله بالجمع
لا تانيثه لنفس اللفظ فلا يعتبر كذا يخرج بخور باب لانه منقول عن المذكور لانه في الاصل اسم
للمذكور وهو السحاب ثم جعله علما لامرأة فقد مر وهو موثوث معنوى سماعى باعتبار معناه
الجنسى اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصل زال بالعلمية للمذكور من غير اقامة
حرف الرابع مقامه وعقرب موثوث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمي به رجل
ممتنع صرفها للعلمية والتانيث المحكى لان التانيث المعنوى وان زال بالعلمية للمذكور
لكن الحرف الرابع قائم مقام التانيث لان الحرف الرابع في الرباعى والحرف الخامس في
الخامسى والسادس في السداسى سادس التاء في الاسماء الموثثة المعنوية السماعية
لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة يدل على عدم ظهور التاء في تصغيراتها فلا يقال عقيرة
لانه الجمع بين العوض والمعووض عنه المقررة فان قيل عدم المعرفة من اسباب منع الصرف غير
جائز لان اسباب منع الصرف من قبيل الاوصاف في الاسم الغير المنصرف والمعرفة ذات
غير المنصرف لانها ووصف فيه قلنا المراد من المعرفة التعريف حقيقة على ان المعرفة مصدرة
مبني او مجاز اذا كان اسما من قبيل ذكر المحل واردة الحال منه فان قيل لها كان المراد
منه التعريف فلم لم يقل التعريف قلنا لم يقل التعريف توافقا للاجمال ولم يقل في الاجمال

له قوله المعرفة لئلا يرد ان المعرفة مصدرة المتكلم والاسباب من صفات اللفظ والجواب انها مصدرة مجرولة وهو صفة اللفظ و
يرد عليه المصدر المجهول غير تارة والاسباب من الامور القادرة والجواب عنها انها حاصل بالمصدر وهو من القائمة يرد
عليه يعلم منه ان كون الاسم معروفا سبب منع الصرف مع ان العلم المشتمل على التانيث غير منصرف وان لم يكن معلوما
لاحد والجواب عنه المراد بالمعرفة المعنى الاصطلاحي دون اللفظي يرد عليه انها بالمعنى الاصطلاحي ذات بغيضة واضع لشي
يعيد وهو اللفظ نفسه لاصفه والاسباب من اوصاف اللفظ والجواب المراد بالاصطلاحى الحاصل بالمصدر المجهول الا

الاصطلاحى دون المعنى الاصطلاحي وهو كون الاسم معرفة اصطلاحية تاخيرها والفكر واستغفر الله عني

لضرورة الشر شرطاً أى شرط تأثيرها في منع الصرف أن تكون علمية أى كون هذا
 لنوع من جنس التعريف أن كان الياء مصدرية أو منسوبة إلى العلم أن كان الياء للنسبة
 فإن قيل الياء في العلمية مصدرية وهى ما تجعل الشئ المحققة به خبر الكون مخذوف
 وأن المصدرية أيضاً تفيد الكون فيكون التقدير شرطاً كونها كونها علماً فيلزم تكرار الكون
 في العبارة وهو شنيع قلنا العلمية مؤولة بتأويل هذا النوع من جنس التعريف وهى
 التعريف العلمى أو نقول الياء نسبتية أى شرطها منسوبة إلى العلم بأن تكون حاصلة في
 ضمن العلم من قبيل حصول العام في ضمن الخاص وإنما جعلت مشروطة بالعلمية
 لأن التعريف الحاصل في الأسماء الاشارات والمضمرات والموصولات لا يكون سبباً
 لمنع صرفها لأنها من قبيل المبنيات ومنع الصرف من قبيل احكام المعربات وبينهما
 منافات وأما التعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منعرفاً فكيف يكون سبباً لمنع
 الصرف فلم يبق من المعارف سبباً لمنع الصرف إلا التعريف العلمى فإن قيل لم يجعل المنصرف
 المعرفة سبباً والعلمية شرطاً ولم يجعل العلمية سبباً ابتداءً قصر المسافة كما فطر كشاف
 قلنا بسببية الأسباب لفرعيتها و فرعوية المعرفة للنكرة اظهر من فرعوية العلمية للنكرة
 لأن المعرفة مقابلة بالذات والعلم مقابل للنكرة بواسطة أن العلم نوع من المعرفة فإن
 قيل هذا الحكم منقوض بما بعد في قوله وما فيه علمية مؤثرة فيعلم منه أن السبب العلم قلنا
 أن هناك جرى على اصطلاح الغير وهو محمول على الجازبان يراد بالعلم التعريف العلمى
 العجمة فإن قيل عد العجمة من أسباب منع الصرف غير جائز لأن الأسباب من قبيل
 الاوصاف والعجمة ذات لانه لفظ هو غير المنصرف قلنا المراد بالعجمة كون اللفظ موضوعاً
 من غير العرب لا عين اللفظ ولتاثيرها في سببية منع الصرف شرطان شرطها الاول أن
 تكون علمية أى كونها منسوبة إلى العلم ولم يجعل الياء مصدرية لأن العلمية ليست
 نوع العجمة كالمعرفة في اللغة العجمة بأن تكون محققة في ضمن العلم في العجم فإن قيل
 العجمة مؤثرة في قانون مع انه لم يكن علماً في العجمة بل اسم جنس لمطلق الجيد في لغة العجم
 ثم نقل إلى لغة العرب وسمى به احداً رواية القراء السبع لجودة قرأته قلنا العلم في كلام العجم
 اعلم من أن يكون حقيقياً كإبراهيم وحكما كقانون لانه لما نقل من العجم إلى العرب بلا تغيير من
 ادخال اللام والتأنيث فكانه علم في العجم لأن الغرض من العلمية عدم تغيير اللفظ العجمى وقد

حصل فيه وانما جعلت مشروطة بالعلية لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فتضعف فيها
العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف كما في لجام ان سمي به لا يصير غير منصرف لعدم العلية في العجم
لا حقيقة لانه اسم جنس في العجم ولا حكما لتصرفهم مثل تصرفاتهم بابدال الكاف بالجيم و
الشرط الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط والزيادة على الثلاثة لانها
لو لم تكن كذلك لكانت ساكن الاوسط ثلاثية فحصلت فيها الخفة التي تعارض ثقل
احد السبيين فلا يصلح لسببية منع الصرف فان قيل الكلام في الالفاظ العجمية
وهو ثقيلة على لسان العرب فكيف يحصل الخفة المعارضة لثقل احد السبيين قلنا ان
الاسم العجمي بمجرد كونه ثلثيا ساكن الاوسط مشابهة لكلام العرب ويصير كانه خارج
عن كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب
لان اكثر كلامهم على قصر ويراعون الاوزان الخفيفة فنوح منصرف لان العجمة سبب
ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط فان قيل حال العجمة
كحال التانيث المعنوي في عدمية العلامة وفي التانيث المعنوي جواز الامرين
الا نصرف وعدمه فينبغي ان يجوز الامر ان في العجمة ايضا قلنا التانيث المعنوي
وان كان امر معنويا لكن التاء تظهر في بعض تصرفاتهم كما في التصغير فله نوع قوة فيجوز
اعتبارها وعدم اعتبارها اما العجمة فليس لها العلامة اصلا فلا يعتبر اصلا مع سكون
الاوسط فان قيل قد اعتبرت العجمة فيما سبق في ما ه وجوز مع سكون الاوسط فلم لم
يعتبر ههنا قلنا اعتبارها في ما سبق لتقوية السبيين الاخيرين التانيث والعلية لئلا
يقاوم سكون الاوسط ثقل احد ههنا فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارا بسببيتها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن في ديار بكر و ابراهيم صفت منع صرفها لوجود تاثير العجمة
وهو تحرك الاوسط وشتر والزيادة على الثلاثة في ابراهيم فان قيل لم خص التفريع على
انتفاء الشرط الثاني بقوله فنوح منصرف ولم يتفرع على انتفاء الشرط الاول بقوله فلجام
منصرف كما في الشارح قلنا انما خص التفريع بانتفاء الشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما
هو الحق عنده من انصرف نوح للاختلاف فيه ولذا قدم انصرافه مع انه تفريع على الانتفاء
والاولى تقديم تفريع الوجودي وهو شتر و ابراهيم على العدمي وهو نوح لانه المقصود بال
لاظهار المقصود مقدم على غير المقصود واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة

والسلام ممنوع من الصرف الا ستة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح و شعيب و هو دم لكونها
عربية ونوح عليه السلام ولوط عليه السلام لخفتهما كما قال الناطم نظره :

گر بمی خواهی که یابی نام هر پیمبر	تا کدام است نزد نحوی منصرف
صالح و هود و محمد و اشعيب و لوط	این همه دان منصرف دیگرهم لایمنرف

الجمع فان قيل عد الجمع من اسباب منع الصرف غير صحيح لانها من اوصاف غير المنصرف
والجمع عينه لا وصفه قلنا المراد بالجمع جمعية الجمع وهي وصفة شرطها في شرط الجمع في
قيامه مقام السببين لا شرط ذاته لوجود الجمع بدون صيغة المنتهى المجموع كرجال صيغة
منتهى المجموع - والمنتهى مصدر ميمي بمعنى المضارع والمراد بالمجموع ما فوق الواحد
فيكون المعنى صيغة ينتهى اليها ما فوق الواحد وهي الصيغة التي كان اولها وثانيها مفتوحا
وثالثها الف وبعد الالف حرفان متحركان اولهما مكسور كساجد او ثلثة احرف او سطها
ساكن كصايح وسميت هذه الصيغة بصيغة منتهى المجموع لانها لا تجمع جمع التكثير مرة اخرى
لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة ويجوز جمعيتها بجمع
السلامة فانه غير مغير للصيغة كايام من جمع الين يجمع على ايامين وصواحب جمع صاحبة
على صواحيب وانما شرطت صيغة منتهى المجموع للسببية لتكون صيغتها مصنونة من
التغير فتوثر فان قيل تعريف صيغة منتهى المجموع لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه
دخل فيه كمالات وصحارى لان اولهما وثانيهما مفتوحان وفي المواضع الثالث الف مع انهما
ليسا من افرادة قلنا صيغة منتهى المجموع هي التي بعد الالف حرفان اولهما مكسور فخرجان
حدة فان قيل ينقض برجال لانه لا يجمع جمع التكثير مرة اخرى ولا يسمى بصيغة منتهى
المجموع قلنا انه وان لم يجمع بنفسه لكنه على وزن فعال وهو يجمع كمار على حمر وكتاب على
كتب واما صيغة منتهى المجموع فليس لها وزن مفرد قد جمع فان قيل تسمية هذه الصيغة
منتهى المجموع غير صحيح لانها تقتضى عدم جمعيتها وهي كجمع بجمع السلامة كايام بايامين و

عليه قوله الجمع المراد به الحاصل بالمصدر المجهول الاصطلاحى بمثل تقدير السابق في المعرفة اى كون

ايضا المجموع جمع يقتضى تكرار الجمعية الى مرات ثلثة والحال ان الجمعية فيها غير مكررة
الى مرات ثلثة قلنا المراد بانتهاء الجمع انتهاء جمع التكسير وهي لا تجمع بجمع التكسير مرة
اخرى وعن الثاني المراد بالمجموع ما فوق الواحد بمعنى اللغوى لا الاصطلاحي بغيرها
اى كون صيغة منتهى الجموع متلبسة بغيرها اى بلا هاء فان قيل ينبغى ان يكون
فواره منصرفة لانه مع الهاء وفرازنه غير منصرفة لعدم كونها بالهاء والامر بالعكس
قلنا المراد بالهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والهاء فى فواره اصلية و
فرازنه مع الهاء المنقلبة حال الوقف والمراد بالهاء تاء التانيث واطلاق الهاء عليها مجازا
باعتبار ما يتوول اليها فخرج به فرازنة لكونها بالتاء ودخل فواره لعدم كونها بالتاء وانا اشترط
كونها بغيرها لانها لو كانت مع هاء كفرازنة كانت على زنة المفردات كطواغية وكراهيمية فيدخل
فى قوة الجمعية فتور وخلل فلا تكون سببا لمنع الصرف فان قيل ينبغى ان يقول المص
بغيرها ولا ياء النسبة لثلاث ينقض بخومد اثني فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى
المجموع بغيرها قلنا لا حاجة الى اخراجه فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى
الاصل لان ياء النسبة لا تلحق بالمجموع بل رادت الى المفردات حين الالتحاق فعلم انها مفرد
الجمع مدائن وهو لفظ آخر فان قيل كلمة اما فى قوله اما فرازنة لا تخلو اما للتفصيل او
للاستيناف فالاول يقتضى الاجمال فيما سبق ولا اجمال ههنا واما الثانى فيقع فى اوائل الكتب
وههنا فى الوسط قلنا كلمة اما للتفصيل والاجمال وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه
مفهوم مما سبق من قوله بغيرها ان الجمع على قسمين احدهما بغير الهاء فمتنع صرفه لوجود
شروط تأثيرها كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصايح مثال لما بعد الالف
حروف ثلثة اوسطها ساكن وثانيهما مع الهاء فنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو
كونها بلا هاء كما اشار اليه المصريح بقوله اما فرازنة مما هي على صيغة منتهى المجموع
مع الهاء فمنصرف فان قيل مطابقة الخبر المشتق مع المبتدأ لازم فى التذكير و
التأنيث فينبغى ان يقول المص اما فرازنة فمنصرف قلنا ان المنصرف صارا اسماء الذى
ليس فيه علتان فيجوز اعتبار الاسمية او نقول المراد بفرازنه لفظه فان قيل فعلى هذا
ينبغى ان يكون غير منصرفا للعلنية والتانيث فكيف يصح تنوينه قلنا تنوينه للمناسبة
ومشاكله للسبى وحضا جر جواب سوال تقديره ان حضا جر علم لجنس الضم ويطلق

على الواحد والكثير فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست بسبب بل هي شرط للجمعية والشرط غير مؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون منصرفا فاجاب المصنف بقوله وحضا جر علما للضبع فان قيل علما منصوب على الحالية والحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول وحضا جر مبتدأ لا فاعل ولا مفعول قلنا انه حال عن ضمير منصرف في قوله غير منصرف الراجع الى حضا جر فان قيل فعلى هذا يلزم تقدير معمول المضاف اليه على المضاف وهو غير جائز لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف فعموله ايضا لا يتقدم على المضاف بالطريق الاول قلنا ان غير ليس بمضاف في الحقيقة لانه بمعنى لا والحرف لا يصلح للاضافة او نقول انه حال عن المبتدأ على مذهب ابن مالك فان قيل الحال قيد لعامل ذي الحال وعدم انصراف حضا جر ليس مقيدا بالعلمية لانه بعد التنكير ايضا غير منصرف قلنا الحال على قسمين مقيدة وموكدة والاول قيد للعامل والثاني ليس قيد للعامل والمراد هنا الثاني لا الاول غير منصرف لكن الجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع لانه كان في الاصل جمع حضا جر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع صالغة في عظمة بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس اى من جنس عظيم البطن فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قيل لاحاجة في منع صرفه الى اعتبار جمعية الاصلية لوجود السبين غير العلمية والتأنيث لان الضبع على انثى الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم للجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا فان قيل لما كانت الجمعية اعم من الحالية والاصلية فلم اكتفى في اعتبار الجمعية الاصلية بقوله لانه منقول عن الجمع شرطه ان تكون في الاصل كما قال في الوصف قلنا لم يقل كذلك لئلا يتوهم المتوهم ان الجمع كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عامرية غير معتبرة وليس الا مرسا كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية فان قيل قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضا جر بتعميم الجمعية من الحال والاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب المصنف وسراويل الحاصل انه مختلف في صرفه ومنعه فاذا صرف فلا اشكال واذا منع من الصرف فقد اجيب بجوابين كما قال المصنف فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في مراسم والاستعمال فيرد به الاشكال فقد قيل في التفصي عن هذا الاشكال انه اسمي مجمعي ليس بجمع لا في الحال

لا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه من المجموع العربية كانا عيم ومصايح
 فان قيل فعلى هذا لا يصح حصر الاسباب في التسع بل صارت عشرة احدهما الحمل على التظاير
 قلنا بناء هذا الجواب على تعميم الجمعية من الحقيقي والحكمي من حيث الوزن لا على زيادة سبب
 آخر على التسعة وهو الحمل بالموازن وانما حمل على الموازن لانه اعجمي غير متوطن وغير
 الموطن يتبع المتوطن وقيل هو اسرجنس عربي يطلق على الواحد والكثير فليس بتحقيقا ولكنه
 جمع سر والة تقديرا فرضا فانه لما وجد في كلاهما غير منصرف والوزن بدون
 الجمعية لم يمنع الصرف قدسوا انه جمع سر والة حفظا لقا عدتهم وسر والة ايضا مفروضة
 فكان كل قطعة من السراويل تسمى بالسروالة ثم جمعت سر والة على سراويل وانما
 فرضوا جمعيتها ولم يحمل على موازنه من المجموع العربية كما في الجواب الاول لانه اذا كان
 عربيا كان مثل المجموع في العربية ومتوطنا والمثل لا يتبع المثل ففرضوا الجمعية واذا
 صرف فلا اشكال لعدم تحقق الجمعية بتحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فان قيل
 عدم صرف سراويل غالب وصرفه مغلوب فينبغي ان يقول المصنوعان صرف لان كلمة اذا
 تستعمل في الشرط المقطوع الكثير وان تستعمل في الشرط المشكوك القليل قلنا كلمة اذا في
 موضع الاول على ما هو الاصل لانه الغالب وفي الثاني واقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل في مشكوك
 الوجود والمغلوب لتدرك مشكوك الوجود فان قيل وان نفى اشكال منع الصرف سراويل
 حين صرفه لعدم الجمعية لكن ورد اشكال آخر وهو انه اذا كان منصرفا ينبغي ان يكون انا عيم
 ومصايح ايضاً منصرفين لان الجمع اذا صار على وزن المفردات لا يكون سببا لمنع الصرف كما ان
 فرانزة خرجت عن سببية منع الصرف بسبب موازنة المفردات وهي الطواغية والكراهية
 قلنا ان الجمع انما يخرج عن سببية منع الصرف بسبب موازنة مفردات العربية وسراويل
 مفرد عجمي والجواب على هذا من قال انه عربي ان الجمع يخرج عن سببية منع الصرف بسبب
 موازنة المفرد العربي اذا لم يكن المفرد على ذلك الوزن نادرا والمفرد على وزن سراويل
 نادرا لما ذاع المصنف عن بيان حكم الوزن بدون الجمعية في حضا جرو وسراويل شرع
 في بيان حكم الجمع بدون الوزن الذي في الاصل على صيغة منتهى الجمع ثم خرج عن
 وزن فقال ونحو جوار والمرا د بها كل جمع منقوض على فواعل واويا كاللدواعي
 اويا ثيا كالجوارى والمعاني رافعا وجرا منصوبان على الظرفية باعتبار المضاف

المحذوف تقديره في حالتي الرفع والجروا قيم المضاف اليه مقام المضاف فيكون
منصوبين مثله والعامل فيه المماثلة المستفادة من الكاف في قوله كقاض فيكون
التقدير ونحو جوار يشبه في حالة الرفع والجرب قاض فان قيل تشبيه جوار بقاض
غير صحيح لان جوار جمع وقاض مفرد ولا مشاهة بين المفرد والجمع قلنا تشبيه
جوار بقاض في الحكم فيكون المعنى حكمه كحكم قاض فان قيل تشبيه جوار بقاض
ايضا غير صحيح لان حكم قاض الا نضراف اتفاقا وحكم جوار الا نضراف على مذهب
وعدم الانضراف على آخر قلنا التشبيه بينهما في الحكم بحسب الصورة لا في الصرف و
منع الصرف فان قيل التشبيه بينهما في الحكم بحسب الصورة ايضا غير صحيح لان
صورة جوار على وزن فواع وصورة قاض على فاع قلنا صورة جوار مثل صورة قاض
في حذف الياء وادخال التنوين عليه اعلم ان مثل جوار في حالة النصب غير منصرف
بالاتفاق لبقاء صيغة منتهى الجموع بحالها لعدم الاعلال فيها واما في حالة الرفع
والجرف فيه ثلثة مذاهب فذهب بعضهم الى انه منصرف مطلقا سواء كان قبل
الاعلال او بعد الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف
لان هو من احوال الكلمة فان قيل كما ان الاعلال مقدم على منع الصرف كذلك يكون
مقدما على الصرف لانه ايضا من احوال الكلمة فكيف يصح الحكم على كون الاسم منصرفا
قبل الاعلال قلنا صلاحية الصرف مقدم على الاعلال كيلا يخلوا الاسم قبل الاعلال عن
الصرف وعدم الصرف والالزام ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين
فعدم الصرف على الاعلال لا منع الصرف ليبين الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة على حالة
اصلية للكلمة وهي الصرف لا على حالة غير اصلية ان قدم منع الصرف على الاعلال واما
بعد الاعلال لان الشرط في الجمع ان يكون على صيغة منتهى الجموع وهي غير باقية بعد
الاعلال وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا قبل الاعلال او بعد الاعلال اما قبل
الاعلال لبقاء صيغة منتهى الجموع واما بعد الاعلال فلان المحذوف كالمفوظ فان قيل
لما كان غير منصرف فينبغي ان يمنع التنوين عليه قلنا الممنوع من غير الصرف التنوين
الصرف لا العوض وهو العوضي وذهب بعضهم الى انه منصرف قبل الاعلال وبعد
الصرف بعد الاعلال اما الصرف قبل الاعلال لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة المقدم

على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة واما منع الصرف قبل الاعلال فلان المحذوف
 كالملفوظ فان قيل الصيغة قبل الاعلال باقية حقيقة وبعد الاعلال باقية مجازا باعتبار
 ما كان فلم تتركوا الحقيقة مع قوتها واعتبروا المجاز مع ضعفه قلنا صيغة منتهى الجموع وان
 كانت قبل الاعلال باقية حقيقة لكنها مع مانع الاعلال وبعد الاعلال وان كانت باقية
 مجازا لكنها بلا مانع والدليل القوي مع وجود المانع ضعيف من الدليل الضعيف
 مع عدم وجود المانع التركيب فان قيل التركيب صفة يوجد في اللفظ المركب فكيف
يكون سببا لمنع الصرف الذي يوجد في الاسم المعرب الغير المنصرف الذي هو من
قبيل المفردات قلنا التركيب صيرورة الكلمتين او اكثر كلمة واحدة بسبب العلمية
فهو يوجد بعد العلمية في المفردات واطلاق التركيب عليه باعتبار الاصل فان
قيل تعريف التركيب غير جامع لا فرادة لخروج التركيب الاسنادي والاضافي والنزفي
لعدم كون الكلمتين فيها كلمة واحدة قلنا لا ضمير في خروجهما لعدم كونها من افراد المحدود
وهو التركيب الذي يوجد في الاسماء لا مطلق التركيب فان قيل لما كان المحدود هو
التركيب الذي يوجد في الاسماء لا حاجة الى اشتراط العلمية لان المركب الذي جعل كلمة
واحدة لا يكون الاعلا قلنا المحصر ممنوع لجواز ان ينتقل اولا الى المعنى الجنسي او ينتقل
اولا الى المعنى العلى ثم ينتقل الى المعنى الجنسي ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحقيقه وثبوته
فلا يوجد التركيب الا بهلالان العلمية قيد له حتى يقتضى وجوده بداونها فان قيل تعريف
التركيب لا يكون مانعا من دخول الغير فيه لانه دخل فيه النحرو بصرى لانها كلمة واحدة مع انه
ليس بموثر في منع الصرف قلنا المراد بالكلمتين ان لا يكون احدهما حرفا لان الحرف يكن
كالجزء من الكلمة الاخرى لشدة اتصال الحرف بالكلمة لعدم استقلاله في التلفظ به بغير الكلمة
فلا تاثير لتركيبه بشرطه في سببية منع الصرف العلمية ان كونه الاسم المركب علما
ليا من من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون متلبسا باضافة
لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ضد
الصرف اعني منع الصرف ولا مشتقلا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من
قبيل المبنيات فانها في حال العلمية باقية على الحركة التي كانت عليها قبل العلمية فان
التسمية بها انما هي للدلالة على قصة غربية فلو طرق اليها التغيرات ففوت تلك الدلالة

فالحاصل أن الجملة إنما تكون علماً لشخص إذا كان معنى الجملة موجوداً فيه مثلاً لو كان لشخص عادة ضرب الناس فجعل اسمه ضرب زيد صار آخر زيد مبنياً ليدل على أنه ضارب ولو كان معرباً بديل الضم بالفتح بسبب العامل فيدل على أنه مضروب وهو خلاف الواقع وإذا كان التركيب الاسنادي من قبيل المبنيات ويوجد في الأسماء المبنية فكيف يوجد في الأسماء المعربة المنصرف فإن قيل كما أن الشرط في التركيب أن لا يكون اسنادياً كذلك الشرط أن لا يكون تعدادياً ولا صوتياً نحو خمسة عشر وسيبويه لبنائهما فلم لم يتعرض لنفيهما قلنا لم يتعرض لنفيهما اكتفاء بما ذكر في بحث المبنيات انهما من قبيل المبنيات ولم يذكري بناء الأعلام المشتملة على الاسناد فلا بد من إخراجها فإن قيل لم يذكري التركيب التوصيفي مع أنه أيضاً مبنى حين العلمية قلنا أنه داخل في الإضافي لأن الصفة قيد للموصوف والمضاف إليه قيد للمضاف وأدخل في الاسنادي لأن الأوصاف قبل العلم أخبار والأخبار بعد العلم أوصاف مثل يعطيك فإنه علم بلدة مركب من فعل اسم صم وبك اسم صاحب صم فجعلنا علماً للبلدة تسمية للمبنى باسم الباني الحقيقي أو الزعمي العياد بالله وليس بينهما نسبة أصلاً ويسمى التركيب الذي هو سبب لمنع الصرف بالتركيب الامتزاجي الألف والنون فإن قيل عد الألف والنون من الأسباب غير صحيح لأنها من الأوصاف وهما من الذوات قلنا عدهما من الأسباب بسبب زيادتهما ومشابكتهما بالفي التانيث والزيادة والمشاكلة من الأوصاف لأن في سببتهما خلاف فذهب بعض النحاة إلى أنهما سبب لمنع الصرف لكونهما مزيدتين وذهب بعضهم إلى أنهما سبب لمشاكتهما بالفي التانيث في عدم قبول التناو والراجح هو القول الثاني لوجود الزيادة في ندمان مع أنه منصرف لقبول التناو أن كانتا في اسم جامد فإن قيل عطف قوله أوصفة على اسم غير صحيح لأنها أيضاً اسم والعطف يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وأيضاً يلزم التناقض لأنه يكون المعنى أن كانتا في اسم فشروطه العلمية وإن

صه قوله فالحاصل أن الجملة الخ خلاصة الكلام على وجه ينكشف المرام أن الجملة تصير علماً للشخص المشابه لمن حكيت عنه بتلك الجملة أولاً فتكون تلك الجملة من باب الاستعارة المصروفة كسمية الرجل الشجاع بالأسد لا يجوز التغير في اللفظ المستعار والألفا تبقى الاستعارة لأنها استعمال

قيل أن الأعلام المشتملة على الاستناد من باب الأمثال لأن الأمثال جميع مثل وهو عبارة عن القول المفهر بين الناس المشابه ما استعمل فيه لما أورد ذلك الكلام فيه أولاً في إخراجهم مولانا عبد الحلیم علی عنه

كانتا في اسم فشرطه انتفاء فعلا نة قلنا المراد بالاسم الاسم الجامد المقابل الوصف
المشقة لا الاسم المقابل الفعل والحرف المتناول للجامد والمشتقي قشرطه اسم شرط
الالف والنون وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية اي علمية ما فيه
الالف والنون ليلزم زيادتهما مع الكلمة او ليمتنع دخول التاء عليهما فيتحقق مشابهما بالفي التانيث
في منع دخول التاء فان قيل ضمير شرطه راجع الى الالف والنون وهما احران فلا يحصل المطابقة
بين الراجع والمرجع قلنا افراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فان قيل فعلى هذا ينبغي ان
يفرد الضمير في قوله فان كانتا في اسم قلنا ان للالف والنون اعتبارين باعتبار الذات امر
ان وباعتبار السببية الواحد فتشنية الضمير في ان كانتا باعتبار الذات واخراد الضمير في
شرطه باعتبار السببية او نقول ان الضمير راجع الى الاسم المشتقل على الالف والنون لكن
هذا الجواب ضعيف لان الشروط السابقة شروط الاسباب لا شروط الاسماء المشتقة على
الاسباب كعمر ان او كانتا في صفة فشرطه انتفاء فعلا نة يعنى امتناع دخول
التاء عليه ليعنى مشابهما بالفي التانيث فان قيل ان كان المراد انتفاء فعلا نة بفتح الفاء
ينبغي ان لا ينصرف عريان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء فتح الفاء وان كان المراد انتفاء فعلا نة
بضم الفاء ينبغي ان لا ينصرف ندمان لوجود الشرط فيه وهو انتفاء الضمير قلنا المراد بانتفاء
فعلا نة انتفاء التاء سواء كان بفتح التاء او ضمها او عريان وندمان قابلان التاء فينصرفان
وقيل شرطه وجود فعلى وجود فعلى في المؤنث ليس مقصودا بالذات بل مقصود
هذا القائل ايضا انتفاء التاء لانه متى كان مؤنثه فعلى بالالف لا يكون فعلا نة فيبقى
مشابهما بالفي التانيث فان قيل لما كان مقصود هذا القائل انتفاء التاء فلم يكن يفق بقله
فشرطه انتفاء فعلا نة وايض ينبغي ان يكون رحمان غير منصرف بالاتفاق لان انتفاء فعلا نة فيه قلنا
مقصود القائل الاول انتفاء التاء مطلقا سواء كان الانتفاء مؤكدا بامر لفظي او لا ومقصود
القائل الثاني بانتفاء التاء ايضا لكن مؤكدا بوجود امر لفظي وهو الالف لان التانيث الالفى مستلزم
انتفاء التاء فيكون رحمان منصرفا عند هذا القائل لعدم انتفاء المؤكد فيه بامر لفظي لعدم وجوب
مؤنثه فعلى بالالف ومن ثمراته ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في انصراف رحمان
وعدم انصرافه لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى ليس له مؤنث لا بالتاء ولا بالالف
فعلى المذهب الاول غير منصرف لوجود الشرط وهو انتفاء التاء ومنصرف على الثاني لعدم

وجود الشرط وهو الالف دون سكران وليس الاختلاف في منع صرف سكران بل هو غير منصرف اتفاقا لوجود الشرطين على المذهبين لان مؤنثه سكرى بالالف ووجود الالف مستلزم لا انتفاء التاء ودون ندمان اے ليس الخلاف في صرف ندمان بل هو منصرف اتفاقا لعدم وجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة بالتاء ووجود المؤنث بالتاء مستلزم لا انتفاء الالف وهذا الحكم اذا كان ندمان بمعنى النديم مشتقا من النادمة واما اذا كان بمعنى النادم مشتقا من الندم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندى لاندمانة كما قال الناظم : نظم :

ندمان منصرف كه بود انر منادمت ورازندم بود بالف دان مؤنثش	تانيث اوبتا بود معيش نديم قابل با نصرف شدن نيست مستقيم

وزن الفعل فان قيل عدوزن الفعل من اسباب منع الصرف لا يصح لان وزن الفعل يوجد في الفعل فكيف يكون سببا لمنع الصرف الاسم وايضا اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام يقيد اختصاص الوزن بالفعل فلا حاجة الى ذكر قوله فشرطه ان يختص به قلنا المراد به كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل لانه يختص به فالاضافة محمول على اصل النسبة بالفعل لا على زيادة الاختصاص بالفعل شرطه في سببية منع الصرف احد الامرين اما ان يختص ذلك اے وزن الفعل في اللغة العربية به اے بالفعل غير موجود في الاسم العربي ابتداءً الا منقولا عن الفعل فان قيل ان وزن الفعل لا يخلو اما موجود في الاسم فلا يكون مختصا بالفعل لان خاصية الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره واما غير موجود في الاسم فكيف يكون سببا لمنع الصرف في الاسماء قلنا انه موجود في الاسم لكن لا ابتداءً بل نقلا عن الفعل فالخصوصية بالنسبة الى الابتداء والوجود في الاسم بالنسبة الى النقل والبقاء فان قيل ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انها موجودان في الاسم ابتداءً لان بقم اسم صريح معروف وهو العندم ليس منقولا عن الفعل وشلم اسم موضع في الشام غير منقول عن الفعل قلنا المراد بالاختصاص هو الاختصاص في اللغة العربية وهما من الاسماء الجمعية كشم بصيغة الماضي المعلوم من التشير بمعنى دامن يحمي دن ثم نقل من الفعل و

وجعل علما الفرس حجاج بن يوسف لما سبته بينهما في المعنى الاتزامي وهو السرعة في السير وضرب
على صيغة الماضي المجهول من المجرد اذا جعل علما الشخص يكون غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل وانما اختص المثال بالماضي المعلوم من المزيد والمجهول من المجرد لان المعلوم من المجرد لو
جعل علما لا يكون غير منصرف لعدم اختصاصه بالفعل لانه كما يوجد في الفعل كذلك يوجد في
الاسم نحو سحر شجر ثم حجر مدر بقرا ويكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل فان قيل ضمير اوله راجع الى وزن الفعل وهو معنى مصدرى لا
يصلح ان يكون ظرفا للزيادة وايضا لا يصح اضافته الاول اليه لان الاول يكون للفظ لا للمعنى قلنا
الضمير الى وزن الفعل لكن يراد منه ما كان على وزن الفعل بطريق الاستحدا امر لانه يذكر وزن
الفعل ويراد منه كون الاسم نحو وباء راجع الضمير اليه يراد منه ما كان على وزن الفعل او
نقول الضمير راجع الى ما كان على وزن الفعل فان قيل مدخول في يكون ظرفا للغير والاول
لا يصلح ان يكون ظرفا للزيادة اذ الاول هو الحرف الزائد فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا
مدخول في محذوف مضاف الى الاول اى في جانب الاول فيكون ظرفية العام للخاص نريادة
اى زيادة حرف على ان يكون الضمير راجعا الى وزن الفعل بمعنى المصدرى او حرف
زائد من حروف اتين على ان يكون الضمير راجعا الى ما كان على وزن الفعل كزيادته
اى مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء القياسية بالا اعتبار الذى امتنع عن الصرف ذلك الوزن للفعل لاجل
ذلك الا اعتبار لان التاء المتحركة مختصة بالاسم فيخرج الوزن بلحوقها عن وزن الفعل فان
قيل ينتقض باسرها لانه غير منصرف اذ اصاب علما للعلمية ووزن الفعل مع انه قابل للتاء
للمعدود المذكور كما يقال اربعة رجال قلنا المراد بالتاء القياسية وهى ما تلحق للمعدود
والتاء فى اربعة غير قياسية لانها تلحق فى العدد للمعدود المذكور ولم يقيدها المصنف بالتاء بقيد
القياسية لظهور هذا القيد لان الشئ اذا ذكر مطلقا يصرف الى الكامل والكامل فى التاء هى
القياسية فان قيل ينتقض باسود فانه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل مع انه
قابل للتاء القياسية لا نرى يقال اسودة للحية السوداء قلنا المراد بعدم قبول التاء بالا اعتبار
الذى امتنع وزن الفعل من الصرف بذلك الاعتبار ومنع اسود من الصرف باعتبار الوصفية
الاصلية ومؤنته بذلك الاعتبار يكون بالالف مثل سوداء لا بالتاء واما قبول التاء فبا اعتبار

غلبة الاسمية العارضية ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع
 احمر عن الصرف لوجود الشرطين فيه الزيادة فى الاول وعدم قبول التاء لان مؤثرته
 حمراء بالالف لا بالتاء فان قيل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط كالطهارة
 بالنسبة الى الصلوة فجاز ان يكون احمر منصرفا مع وجود الشرط قلنا الشرط ههنا
 بمعنى العلة والوضوء شرط محض والصرف يعمل لقبوله التاء لميحى يعمله للناقة القوية
 فى العمل وليس كما يقال ناقة يعمله جمل يعمل لما فرغ المصراع من اسباب منع الصرف شرع
 فى بيان اسباب الصرف بعد المنع فقال وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف
 تكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية بسبب آخر واحترز
 بالعلمية عن الاسم الذى ليس فيه العلمية لمخولث ومثلث فانه غير منصرف البتة لعدم
 العلمية فيها حتى اذا نكر صرف واحترز بالمؤثرة عن العلمية بتجامع الفى التانيث او صيغة منتهى
 الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية فان قيل ان قوله ما فيه
 علمية مؤثرة قضية مهمة وهى فى قوة الجزئية فتفيد ان بعض الاسم غير المنصرف اذا نكر
 صرف والامر ليس كذلك قلنا المهمة على قسمين مهمة العلوم ومهمة المحاورات والمجالس فالتانيث
 فى قوة الجزئية والاولى فى قوة الكلية لان قواعد الفن كلية والمراد ههنا الاولى لا الثانية اذا
 نكر صرف ثم العلم اذا كان علم الجنس فطريق التنكير ان يؤول العلم بواحد من الجماعة
 المسماة بذلك العلم كما يراد من نريد فرد واحد من المسمى بزيد واذا كان علم شخص فطريق
 التنكير فيه ان يراد من العلم الوصف المشتمل صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل
 مبطل محقق لما تبين اى دليل التزايي ظهريين بيان اسباب منع الصرف من انها اى
 العلمية لا بتجامع مؤثرة سببا اى السبب الذى هى اى العلمية بشرط
 فيه والسبب المشروط بالعلمية احد الامور الاربعة التانيث بالتاء لفظا ومعنى والعجمة والالف
 والنون المزيديتان فى الاسماء الا العدل ووزن الفعل فان قيل فى كلام المصنف
 استثناء شيئين من امر واحد بلا عطف وذال يجوز لانه يلزم الفصل بين المستثنى منه و
 المستثنى الثانى بالمستثنى الاول بخلاف ما اذا كان بعاطف فالمعطوف يقوم مقام المعطوف
 عليه فلا يلزم الفصل قلنا المستثنى منه امران مطلق السبب والمقيد فالاستثناء الاول من المطلق
 والثانى من المقيد وهو ما بقى من الاستثناء الاول فالتقدير لا بتجامع العلمية سببا غير ما هى شرط

فيه وهو ايضاً احد الامور الاربعة الوصف والعدل والجحم ووزن الفعل والعدل ووزن الفعل
 فان العلميه تجامعها كمال في عمرو واحد لكن ليست بشرط كما في ثلث واحمر فان قيل ينبغي ان
 يعطف العدل ووزن الفعل على ما هي شرط فيه بان قال لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه والعدل
 ووزن الفعل فيدخل في الاستثناءين تحت حرف الاستثناء الواحد ويحصل الاختصاص اي قلنا
 النكتة في الفصل وتكرار حرف الاستثناء اختلاف تاثير العلميه في المعطوف والمعطوف عليه اذا تاثير
 العلميه في المعطوف عليه بالسببيه مع الشرطيه وفي المعطوف بالسببيه المغضيه وهي متضادان
 جواب سوال ان العلميه اذا اجتمعت مع العدل ووزن الفعل فاذا انكر بقى سبيان وهما العدل
 ووزن الفعل فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السبين فاجاب المص بقوله وهما متضادان فلا
 يجتمعان مع العلميه في اسم واحد لان الاسماء المعدوله بحسب الاستقراء محصورة في الاوزان الستة
 ليس وزن من اوزان الفعل المعتبرة في سببيه منع الصرف بذلك الاوزان الستة وهي تاجع
 في قول الناظم اوزان عدل لا يتامى توشش شمر: مَفْعَلُ فَعْلٌ مثالهما مثلث وعمرو
فعل است هم جواس فعال است چون ثلث: ديگر فعال دان تو قال فعل سحر

فلا يكون اى لا يوجد شئ من الاموال اثريين مجموع هذين السبين وبين احد هما فقط
 صعباً اى العلميه الا احدهما فقط لا مجموعهما فان قيل الضمير في قوله لا يكون لا يخلوا
 اما راجع الى مطلق السبب او الى كليهما او الى احدهما فعلى الاول يلزم الكذب حسالان العلميه
 تجتمع مع التانيث والتجمة والتزيك والالف والنون ايضاً وعلى الثاني لا يطابق الراجع مع المرجع
 في الافراد والتثنيه وعلى الثالث يلزم استثناء الشئ عن نفسه قلنا ان الضمير لا يرجع الى
 المذكورات بل يرجع الى امر داثريين مجموع الامرين وبين احدهما فقط فيكون المستثنى منه اعم
 من المستثنى ويعبر عن هذا الامر الداثري بما يتصف بالضديه ولا شك ان هذا المفهوم
 يصدق على احدهما ويصدق على مجموعهما ايضاً فان قيل ان استثناء الكل من الكل با
 من حيث المعنى لان المنفى بقوله لا يكون ليس الا احدهما لان النفي يتوجه الى ما يتصور اثباته و
 الاثبات مع العلميه ليس الا احدهما لا مجموعهما للضديه والمثبت بقوله الا احدهما ايضاً قلنا
 الاستثناء تصرف لفظي يعتبر به التغيير بين المستثنى والمستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم
 وان لم يغيرا من حيث المعنى المصدق الا ترى ان راجلا اذا كان له اسم بشيئ فقول نسائي
 طوالق الارنب وهند وفاطمة وجيلة ولا يكون له نسوة غير هذه الاسماء فمهما ثبت

استثناء الكل من الكل ومن نفسه ايضا من حيث المصداق المعنى لكن المغايرة بين المستثنى و
المستثنى منه ثابت من حيث اللفظ لان لفظ النساء عام يتناول مفهومه الى الاربع وغيره
لانه جمع يطلق على الثلث وما فوقه ولفظ المستثنى خاص بالاربعة فعلى هذه القاعدة لا يرد
الا عراض على كلمة التي جيد ان النفي في قوله لا اله الا الله لا يخلو اما من الحق او من الباطل
او من كليهما فعلى الاول يلزم استثناء الثنى عن نفسه وعلى الثاني يلزم الكذب حاصل وجود
الالهة الباطلة والالهة الباطلة
الباطلة باق في النفي والحال انه موجود قلنا ان النفي يتوجه الى الاله الحق والاستثناء ايضاً من الحق
للاله الحق ويلزم استثناء الثنى من نفسه من حيث المصداق واما من حيث اللفظ فلا يلزم فلان
لفظ الاله عام لانه نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم ولفظ الله خاص لانه علم الواجب
الوجود والتغير بحسب المفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ماصداً عليه واحد وهو المعبود فقط
فاذا نكر غير المنصوف الذي احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب فيما هي شرط فيه فان قيل
فواة العلمية لا يستلزم فواة سبب آخر الا ترى ان التائب في طلحة لا يزول بتكثيره قلنا العلمية
نالت بالتكثير بذاتها والسبب الاخر المشروط بالعلمية فيفوت من السبب الاخر وصف السببية لفوات
شرط تاثيره لاذات السبب او على سبب واحد فيما هي ليت شرطاً فيه فان قيل لانسلم بينهما
تضاد لان اصمت بكسرتين علم للمفاضة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه لانه امر من صمت فقيماً
ان يجئ بضميتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول من اصمت بضميتين قلنا هذا الامر غير متحقق
لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر او نقول ان مجرد وجود الاصل المحقق لا يكفي في اعتبار
العدل التحقيق بدون اقتضاء منع الصرف اياه وههنا لا يقتضى المنع العدل لوجود السببين في اصمت
وراء العدل وهما العلمية والتائيد ثم انه اشهر الى استثناء بعض افراد العلم التي سمي في الاصل
اوصاف عن هذه القاعدة فان في انصرافه خلاف كما قال المصرح وخالف سيبويه الاخفش
المشهور الذي هو تلميذه فان قيل سيبويه استاد الاخفش فاسناد المخالفة الى الاستاذ غير مستحسن
قلنا لما كان قول التلميذ اظهر من الاستاذ وموافقاً للقاعدة سابقاً جعل المصرح قوله اصلاً واستند
المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيهاً على ذلك فان قيل لم لا يجوز ان يكون الاخفش فاعلاً لمخالفة
وسيبويه مفعولاً وقدم على الفاعل لتعظيم الاستاذ فلا يلزم اسناد المخالفة الى الاستاذ قلنا لا يجوز
هذا الاحتمال لان اعتبار مفعول له لمخالفة وشرط نصبه تقدير الامر وشرط تقدير الامر وثلاثة

احد هان يكون فاعل الفعل والمفعول له متحد او فاعل الاعتبار سيبويه فاعلم ان فاعل خالف
 ايضاً سيبويه وايضاً يلزم ما صالة قول سيبويه وهو يخالف عن القاعدة الحققة عندهم في انصاف
 مثل احمر علماً اذا نكر فان قيل المتبادر من احمر كل ما على وزن افعال فخرج سكران
 ودخل فيه افعال التاكيد كاجمع واسم التفضيل الغير المستعمل بمن فان الخلاف ثابت في الاول
 دون الاخرين فانهما منصرفان بالاتفاق قلنا المراد باحمر كل ما كان معنى الوصفية فيه قيل
 العلمية ظاهراً غير خفي فدخل في مثل احمر سكران لقوة الوصفية فيه قبل العلمية وخرج افعال
 والتاكيد نحو اجمع لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل في التاكيد لا ذات يتصف
 بالكل وكذلك افعال التفضيل المجرد عن من التفضيلة فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف
 معنى الوصفية فيه قبل العلمية لان معنى الوصفية فيه على تقدير استعماله في معنى التفضيل و
 هو لا يحصل الابلية من فصام كفاعل اسما في عدم الاستعمال بمن وان كان مع من فهو غير
 منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتباراً في خالف سيبويه
 الاخفش لاجل اعتباره للصفة الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
 لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية الاصلية فان قيل كما لا مانع منه لا باعث على اعتبار
 الوصفية الاصلية فينبغي ان ينصرف لان الاصل في الاسماء الانصاف قلنا الباعث على اعتبار
 امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنها فان قيل لا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية في اسود
 وارقم اعتبارها في احمر لان الوصفية في اسود وارقم لم تنزل بالكلية بل فيها غلبة الاسمية على
 الوصفية والغلبة غير مزيلة للوصفية بالكلية وفي احمر زالت بالكلية لانه صار علماً والعلم
 يزول عنه الوصفية بالكلية قلنا لا نسلم ان الوصفية في احمر زالت بالكلية لجواز ان يسمى بالاحمر
 ذات من له المحمرة لكن هذا الجواب ضعيف لان المقصود الا هم في الاعلام المنقولة غير ما وضع له
 لغة ولذلك نرى ها مجردة عن المعنى الاصل وهو الزيادة في العبارة في نريد وعبر وذهب الاخفش
 الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية زالت بالتنكير والزائل لا يعود فان
 قيل لما اعتبر سيبويه الوصف الاصل في احمر بعد التنكير فينبغي ان يعتبر في حاتم حال العلمية
 لا سواء هما في الوصفية الزائلة فيتم حاتم للوصف والعلمية فاجاب المصنف عن جانب
 سيبويه بقوله ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في
 مثل احمر علماً اعتبار الوصفية الاصلية في باب حاتم وللرادي باب حاتم كل علم كان

وصفا في الاصل مع بقاء العلمية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف فما عتبا
لمنضا دين الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف الوصفية في احمر واسود وارقم مع سبب آخر فان
قبل التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الزائلة والعلمية قلنا تقدير احد
الضدين بعد زواله مع ضدا آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين حقيقة
لكنه شبه به فاعتبارهما غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف لما فرغ المصنف
عن بيان انصراف بعض الاسماء الغير المنصرفة وهي ما فيه علمية مؤثرة ومن بيان مؤثر واحد
في الصرف وهو التكرير شرع في بيان انصراف جميع اسماء الغير المنصرفة سواء كان احدا سابها
العلمية او لا وفي بيان مؤثرين في الصرف وهما اللام والاضافة باللام اي بدخول لام التعريف
او بالاضافة الى اضافة غير منصرف الى غيره ينجوا يصير مجرورا بالكسرة
اي بصورة الكسرة لفظا او تقديرا فان قيل الباء في قوله باللام سببية ومدخول اليها
السببية من الاوصاف واللام ذات فكيف يكون لا مجرورا بالكسرة قلنا مدخول الباء محذوف
تقديره بدخول اللام والدخول من الاوصاف فان قيل احمد في قوله المال لا حمد
مدخول اللام ولا ينجو بالكسرة قلنا اللام عوض عن المحذوف تقديره بدخول لام التعريف
فان قيل احمد في غلام احمد مضاف اليه مع انه لا ينجو بالكسر قلنا المراد بالاضافة
اضافة غير المنصرف الى الغير لا اضافة الغير اليه فان قيل الجرم منع بغير المنصرف فكيف
يصح قوله ينجو لان منع الجرم جريان الجر تضادا قلنا ينجو متضمن لمعنى يصير وهو الانتقال
من حال الى حال فيكون المعنى ينتقل غير المنصرف بواسطة اللام والاضافة من حال منع
الجر الى دخول الكسر لانه مجرور حال منع الجر فان قيل الكسر يدون التاء من القاب الحركات
البنائية فكيف يثبت الا بجرار بالكسر قلنا المراد بالكسرة صورته وذاته لاصفة البنائية
فان قيل مروت بالحبل وبحبل كرم معرف باللام والاضافة مع انه لا ينجو بالكسرة قلنا الكسر اعم
من ان يكون تقييلا او تقديرا فان قيل مبنى المتون بالاختصار فينبغي ان يكتفى بقوله ينجو قلنا انجوار
غير المنصرف يكون بالفهم والفتح غير ممنوع عنه حتى جاز له بواسطة اللام والاضافة فان قيل
ينبغي ان يكتفى بقوله ينكسر قلنا الكسر يطلق على الحركات البنائية والمراد بالحركات الاعرابية فان
قيل ينبغي ان يقول ينصرف فلا يحتاج الى تلك التكلفات قلنا في انصراف غير المنصرف باللام والاضافة

خلاف النخاة وفي انجواره بالكسراتفاق النخاة وايراد العبارة على وجه متفق عليه اولى من مختلف فيه
وبيان الخلاف ان بعض النخاة ذهب الى انصرفه مطلقا بقى العلنان اولا فان زالت العلنان فانصرفا
ظاهرا وان بقى العلنان فعند انصرفه لمشابهة الفعل ولما ضعفت المشابهة بدخول اللام والاضافة
قويت الاسمية فراجع الى اصله وهو الصرف في الاسماء قد دخله الكسردون التنوين لانه لا يجمع
مع اللام والاضافة وذهب بعضهم الى انه غير منصرف مطلقا بقى العلنان اولا فان بقى العلنان فظاهر
وان زالتا فردا لهما عارض فان قيل لما كان غير منصرف ينبغي ان لا يدخله الكسر قلنا الممنوع
من الغير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر بتبعية التنوين فلما ضعفت مشابهة للفعل
لم تنوثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر وانما منع من غير المنصرف بالاصالة التنوين
لان بين الفعل والتنوين تنافر كالملا لالتنوين لقطع الكلمة والفعل موصل مع الفاعل ثم التنوين
يتبع حركة حرف آخر الكلمة فاذا سقط التنوين الذي هو الاصل في المنع سقط معه تابعه وهو الحركة
تبعوا وانما اختار الكسر لانهما اوسطا وايضا ان الكسر لازم للتنوين لان في كل موضع يدخل التنوين
يدخل الكسر كالاسم وذهب بعضهم الى ان العلتين ان كانتا بايتين مع اللام والاضافة كان الاسم
غير منصرف وان زالتا معا وا حديهما كان منصرفا وبيان زوال العلتين ان العلمية تزول باللام و
الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في العجوة وان لم تكن شرطا زالتا حديهما
كما في احمد وان لم تكن العلمية هناك كما في احريقت العلنان وهذا للذهب موافق لتعريف غير
المنصرف والله اعلم بالصواب **المرفوعات** يجوز فيه وجوه اربعة البناء بالسكون على
انها كلمة تورد لجود الفصل لما بعدها مما قبلها لا محل لها من الاعراب كالاسماء المعدودة
او رفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اى المرفوعات هذه او على انه خبر مبتدأ محذوف
الى هذه المرفوعات او على انه مبتدأ ما بعده خبره فان قيل المرفوعات لا تخلو اما جمع مرفوع
او مرفوعة وكلاهما غير صحيح اما الاول فلان المرفوعات جمع المؤنث السالم ومفردة مؤنث واما
الثاني فلان المرفوعات والمنصوبات صفات الاسماء والا سماء مذكورة وصفة المذكور مذكور قلنا
ان المرفوعات جتم المرفوع لا المرفوعة لكن المرفوع صفة الاسم والاسم مذكور غير عاقل وصفة
المذكور الغير العاقل يجمع قياسا بالالف والتاء كما يام معدودات ومعدودات جمع معدود وهو صفة

عه قوله واما الثاني الخ وايضا لا يمكن ان تجمع مرفوعة بذلك الجمع لان الشرط فيه جمع المذكور بالواو والنون ولا يمكن ان يجمع مرفوع بالواو والنون لان
الشرط فيه العلم عه قوله المرفوعات جمع المرفوع الخ فان قيل كيف يصح هذا الجمع مع ان المرفوع لا يمكن له الشرط لان هذا الجمع ان يجمع المذكور
وانزل قلنا هذا الشرط في المؤنث نفسه وهذا مشابهة المؤنث فلا شرط فيه ملانا عبد الحليم عفر

اليوم وهو مذكور غير عاقل وصفة المذكر الغير العاقل تجتمع قياسا على الالف والتاء هو المرفوع
 الدال عليه المرفوعات من قبيل دلالة الجمع على الجنس لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فان
 قيل هو لا يخلو اما يرجع الى المرفوعات او الى المرفوع فعلى الاول لا يطابق الراجع مع المرجع
 في الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وعلى الثاني يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الضمير راجع
 الى المرفوع وهو وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن المرفوعات ويجوز ان يجمع
 الضمير الى المرجع الضمني كما في قوله تعالى إِذْ لَوْ أَتَوْا قُرْبُ لِلتَّقْوَى فضمير هو راجع الى العدل
 الذي ذكر في ضمن اعدلوا لان العدل جزء مدلول اعدلوا فان قيل لما كان الضمير راجعا الى
 المرفوع وهو مفرد المرفوعات فيلزم تعريف الفرد وهو غير جائز قلنا المرفوعات كما بدل
 على الفرد كذا يدل على الجنس فالمراد بالمرفوع الذي دل عليه الجمع من قبيل دلالة الجمع على الجنس
 لا من قبيل دلالة الجمع على الفرد فالمحوظ جنس المرفوع اى شئ له رفع لا فرد المرفوع فان قيل
 لم لا يجوز ان يرجع الضمير المذكور الى المرفوعات بتأويل المذكور او لرعاية الخبر قلنا ان يرجع
 الضمير الى المرفوعات بمحدثين الوجهين يلزم تعريف الافراد لان المحفوظ في المجموع الافراد
 والتعريف للجنس وبما للجنس لا للافراد وبالافراد لا بعضها موجود وبعضها معدوم وبعضها حاضر
 وبعضها غائب لا يمكن التعريف بمقابلتها فان قيل لما كان المحدود جنس المرفوع والمحد ايضا جنس
 لم ذكر المرفوعات بصيغة الجمع قلنا لما قال المصنف فالرفع علم الفاعلية سابقا وقال ههنا ما
اشتمل على علم الفاعلية توهم المتوهم انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فاورد...
 صيغة الجمع دلالة على كثرة الانواع ودفعنا للتوهم المذكور ما اسم اشتمل ذلك الاسم اشتمال
 الموصوف بالصفة على علم الفاعلية اسم علامة كون الاسم والفاعل امر حقيقة او حكما
 والعلامة على كون الاسم فاعلا امور ثلاثة الضمة في المفردات والالف في التثنيات والواو في الاسماء
 الستة والجمع المذكور الساكن فان قيل كلمة ما في ما اشتمل اما موصولة او موصوفة فان كانت مو
 صولة فلا بد من الضمير الفصل لان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فهو موضع ضمير الفصل وايضا يلزم
 انقاص المحدلان الموصول مع الصلة شئ واحد ان فرض الجنس فقد الفصل وان فرض الفصل
 فقد الجنس وايضا يفوت الاصاله لان الاصل في الخبر التذكير وان كانت موصوفة بمعنى شئ فالتعريف

للمع لان التعريف للافراد لا يكون ما نعا وبالافراد لا يكون جامعا به لان بين الصلة والموصول مساواة لان الصلة بيان
 الموصول وبين الجنس والفصل لا بد من التوهم والخصوص والصفة المنتصفة اخص من الموصوف عبد الحليم عن

غير مانع لدخول الحرف الآخر من المعرب كدال غايد لانه شئ اشتمل على الرفع ولا يقال له مرفوع
لانه صفة الاسم وايضا دخل فيه المضارع لاشتماله على الرفع وليس بمرفوع قلنا كلمة ماموصوفة
عبارة عن اسم منكر فخرج الحرف الاخير والمضارع لانها ليسا باسم فان قيل كلمة ماموصوفة لتغير
ذوى العقول مشتركة بين الموصولية والموصوفية وبين اسم وشئ آخر فإرادة الموصوفية منها والاسم
منها يكون اخذاً لحد معاني المشترك وهو لا يجوز بدون القينة قلنا القرينة بالموصوفية وقوعها
في موضع الخبر والاصل في الخبر التنكير والقرينة بالاسم وقوعها في تعريف المرفوع لانه قسم من
الاسم والمعتبر في تعريف **القسم المقتسم** لان المعتبر في التعريفات الجنس القريب والجنس القريب
ان القسم مقسمه فان قيل المتبادر من الاشتمال الكل على الجزء او اشتمال الظروف على المظروف
والاسم لا يكون كلاً للعلاقة ولا ظرفاً لها قلنا المراد بالاشتمال الموصوف بالصفة فان قيل الاسم
ليس بموصوف والعلامة ليست بصفة لان الصفة تحمل على الموصوف والعلامة لا تحمل على
الاسم لعدم الاتحاد في المصداق قلنا الاسم كالموصوف والعلامة كالصفة في التبعية لا عينها
فكما ان الصفة قائمة بالموصوف كذلك العلامة قائمة بالاسم لا توجد بدونه فان قيل
التعريف غير جامع لافراده فانه خرج منه موسى في جاء في موسى لانه ليس بموصوف بالعلامة
قلنا العلامة اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً وهما تقديرية فان قيل خرج منه هذا
في جاء في هذا لانه مرفوع وليس يشتمل على العلامة لا لفظاً ولا تقديراً فاجاب الشارح الرضى
والهندي المراد بالموصوفية موصوفية الاعمرب بالرفع اللفظي والتقديرى لا المحلى لانه يوجد
في المبنيات لكنه ضعيف اذا المصير بحث عن احوال الفاعل اذا كان ضميراً متصلاً وهي مبنى فالتحق
في الجواب العلامة اعم من ان تكون لفظاً او تقديراً او محلاً ولا شك ان الاسم يوصف بالرفع
المحلى اذ معنى الرفع المحلى ان يكون الاسم في محل لو كان ثم معد بالكان مرفوعاً لفظاً او تقديراً
فمنه الفاء لتفصيل انواع المرفوعات والمعنى المجزى الاول من جنس المرفوع المتصل بجنس
المرفوع الفاعل فان قيل كلمة من لا تخلو اما ابتدائية فلا بد في مقابقتها كلمة الى نحو
سرت من البصرة الى الكوفة واما تبعيضية فهي تدخل على الجسم نحو اخذت من الدراهم
الى بعض الدراهم وايضا يقتضى ان يكون الشئ الآخر جزء من مدخوله والفاعل ههنا
ليس جزء المرفوع بل جزى واما بيانية وهي بمعنى الذى بتقدير هو فيكون المعنى والذى هو
المرفوع الفاعل فيلزم فساد المعنى قلنا كلمة من ابتدائية لكنهما على قسمين القصالية وغير

اتصالية فمن الابدائية الاتصالية ما يقصد بها كون مدخولها امرا كليا ينتزع منه المجزئيات لا كون مدخولها مبداً منه لشيء وعلامتها ان تدخل باهر كل واحد ما بعده امرا — جزئى ومن الابدائية الغير الاتصالية ما يقصد بها كون مدخولها مبداً منه وكلمة الى ضرورية في مقابلة الثانية لا الاولى والمراد ههنا الاولى لا الثانية والضمير اما راجع الى جنس المرفوع او الى ما في ما اشتمل وفي كل من الارجاعين الحسنان والقبحان اما الحسنان في الاول فارجاع الضمير الى المقصود بالذات وموافقة الضميرين اعنى هو ومنه والقبحان فيه ارجاع الضمير الى المرجع الضمنى والآخرا راجع الضمير الى المرجع بعيد اما الحسنان في الثانى فارجاع الضمير الى المرجع الصريح والآخرا الى القريب واما القبحان فيه وارجاع الضمير الى غير المقصود والآخرا انتشار الضميرين لان الضمير المرفوع الى المرفوع والجور الى كلمة ما والا انتشار غير مستحسن لانه يخل الى الفهم وقد مر لكم الفاعل على سائر انواع المرفوع لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لوجهين لانه جزء الجملة الفعلية التى هي اصل الجمل لان الاصل في اجزاء الجملة الامر تباط والفعل للفعلية مقتضى للامر تباط من اول الامر ولان عامله قوى وقوة العامل تدل على قوة المعول وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لوجهين لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق والفاعل يحكم عليه بالمتشقى فقط والجواب عن الجمهور ان الاصل في الفاعل ايضا التقديم لكنه اخذ فعلا لا لباس بينه وبين المبتدأ ولم يعكس لان عامل الفاعل قوى يعمل في معمله سواء وقع في مرتبة اول او عامل المبتدأ ضعيف يعمل في معمله اذا وقع بالترتيب وعن الثانى ان الفاعل ايضا يقع محكوما عليه لكل حكم جامد بخلاف الرجل ومشتق بخلاف زيد وهو الفاعل صا الى اسم حقيقة او حكما اسندا اليه الى سب اليه الفعل بالاصالة الى الفعل الاصطلاحي صورة والفعل اللغوي معنى مثبتا كان او منفيا محققا او مقدرا اخباريا او انشائيا مع بقاء الرفع عبر عن كلمة بالاسم لان المعتبر في تعريف القسم المقسم ومقسم الفاعل اسم وضرب النكرة اشارة الى موصوفيته لوقوعه موقع الخبر والاصل في الخبر التكثير فان قيل ينقض بقولهم اعجبى ان ضربت زيدا قلنا الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما ومنها حكما لان ان ضربت مؤول بضربك زيدا فان قيل التعريف غير جامع لخروج فاعل شبه الفعل والا فعال الناقصة لعدم الاسناد اليهما لان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى الخ ولا فائدة في هذا الاسناد قلنا المراد من الاسناد النسبة فذكرنا الاخص وامريد الاعمر فان قيل التعريف غير مانع لدخول عمرو في قامر زيد وعمرو لانه اسند اليه الفعل

ولم يقل له فاعل قلنا ان المراد بالاسناد هو الاسناد بالاصالة لا بالتميم وعمر ومسند اليه بالتميم
 فان قيل قد ذكر الاسناد مطلقا فارادة الاسناد المفيد بالاصالة تقييد المطلق بلا قرينة
 قلنا القرينة بالتقييد ذكر التابع لان نواع المرفوعات والمنصوبات والمجذورات لو كانت داخله
 فيها فذكر ما بعد ما انفوقان قيل المراد بالفعل لا يخلو اما اللغوي المحدث او الاصطلاحى وهى
 النسبة والمحدث والزمان فان كان الاول فذكر شبه الفعل مستدرك لانه ايضاً فعل لغوي وايضاً
 لا يصح امر جامع الضمير في شبهه اليه لان شبه الفعل متشابه للفعل الاصطلاحى لا اللغوي
 وان كان الثانى فهو كذب حسالان الصادر من الفاعل هو اللغوي لا الاصطلاحى قلنا المسند
 الى الفاعل فعل اصطلاحى صورة واللغوي معنى فلا يرد أو نقول عبارة المصمحمول على الاستخذاء
 وهو ما كان للفظ معنيان يراد احدهما بذكر لفظه صريحاً والاخر يراد به امر جامع الضمير اليه
 فهنا للفعل معنيان لغوي واصطلاحى فاللغوي امر يد من ذكر الفعل والثاني امر يد به امر جامع
 ضمير شبهه اليه مثاله ثابت في قول الشاعر

اذا نزل السمل به امرض قوم : عيناه ولو كانوا اعضابا

فللسما ومعنيان مجازيان المطر والمنبت فاريد الاول بلفظه بقرينة نزل والثاني به امر جامع
 ضمير وعينه اليه بقرينة وعينه او تشبيهه والفاعل ما اسند اليه ما يشبهه في العمل كاسم
 الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقيل لم الفعل او
 شبهه تقديماً وجوباً نوعياً الواو للحال والماضى المبتدأ اذا وقع حالاً لا بد فيه من قد ظاهرة
 او مقدرة وههنا مقدرة ولم يظهر لئلا يلزم تكرار النقش وافرد ضمير قدم لجواز ارجاع ضمير
 الواحد الى ما هو متعدياً وعليه امر على ذلك الاسم فان قيل تعريف الفاعل لا يكون وانما
 عن دخول الغير فيه لانه دخل فيه المبتدأ في هذا التركيب كريم من يكرمك فان كرم
 مسند الى كلمة من لانه مسند الى ضمير راجع الى من والاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه حقيقة
 ومقدم على من مع انه مبتدأ لفاعل قلنا المواد بالتقديم الوجوب وتقدم كريم على من
 تقديم جوازي لجواز من يكرمك كريم ايضاً فان قيل تعريف الفاعل لا يكون مانعاً عن
 دخول الغير لانه دخل فيه المبتدأ في قولك في الدار رجل لان الطرف مسند الى المبتدأ
 وهو رجل لانه مسند الى ضميره والاسناد الى ذلك الشئ حقيقة والظرف مقدم عليه

وجوب بالان المبتدأ اذا كان نكرة يجب عليه تقديم الخبر الظرفي للتخصيص مع انه ليس
بفاعل بل هو مبتدأ قلنا المراد بالتقديم التقديم الوجوبى النوعى وهذا التقديم الوجوبى
الضرورى يعنى نوع ما اسند الى الفاعل واجب التقديم عليه ونوع ما اسند الى المبتدأ
غير واجب التقديم عليه بل يجب التقديم فى بعض الافراد كما كان المبتدأ نكرة على جهة
قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه بالفاعل بان يكون على صيغة
الفعل المعلوم او على حكم صيغة المعلوم كما سمر الفاعل او الصفة المشبهة فان قيل
ان قوله على جهة قيامه به جار ومجرور وكل جار ومجرور اذا وقع فى محل لا بد فيه
من الاعراب المحلى فما الاعراب المحلى فيه قلنا الاعراب المحلى فيه النصب على المصدئية
فان قيل النصب على المصدرية غير صحيح لان الفعل غير مشتمل عليه قلنا النصب فيه
على المصدرية باعتبار الموصوف المحذوف اى اسنادا فان قيل صفتية الجار والمجرور
باعتبار المتعلق فمتعلقه لا يخلو اما اسند المذكور او اسند المحذوف فعلى الاول يلزم
تقديم الصفة على الموصوف وعلى الثانى يلزم الاتحاد بين الصفة والموصوف وكلاهما
غير جائزين قلنا متعلق على جهة ليس الامر ان المذكور ان بل امر آخر فيكون التقديم
اسنادا واقعا على جهة قيامه به فان قيل تعريف الفاعل لا يكون جامعا لفراده لانه
خرج منه الفاعل فى مثل مات زيد وطال عمر لان المتبادر من القيام القيام بمعنى الحدوث
والعوت والطول ليسا بمحاذئين صادريين من الفاعل قلنا المراد بقيام الفعل كونه على
صيغة المعلوم او على حكمها سواء كان حادثا من الفاعل او قائما به بدون الصدور منه
فان قيل عمدة هذا الفن المفصل وهو لم يذكروا هذا القيد اعنى على جهة فام ذكر
المص هذا القيد قلنا الاحتياج الى هذا القيد على مذهب من لم يجعل المفعول ما لم يسم
فاعله داخل فى الفاعل كما المص لا خواجه عن تعريف الفاعل واما على مذهب من جعله
داخل فى الفاعل كصاحب المفصل فلا بد من ترك هذا القيد ليدخل فيه مثل زيد
فى قام زيد مثال لما اسند اليه الفعل و مثل ابوة فى نريد قائم ابوة مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل اى الاولى وما ينبغي فى الفاعل عند عدم المانع ان
يلى الفعل المسند اليه بان يكون بعد الفعل متصلا به ولا يكون شئ آخر من معمولات
الفعل مقدما عليه لانه كالجزء من الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فبندليل اسكان اللام فى

في ضربت لثلاثا يلزم لقوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلولم يكن كالكلمة الواحدة مع الفعل لا يسكن اللام كما في اتصال المفعول به نحو ضربك، واما معنى فلان الفعل لا يوجد بدون الفاعل وجزء الشئ بل الشئ فان قيل ان الاصل بمعنى القاعدة والتخلف عن القاعدة غير جائز فينبغي ان يكون ضربك زيدا مستغنا قلنا الاصل ههنا بمعنى الواجج والاولى لا بمعنى القاعدة فان قيل ينقض بضربك زيدا لانه ليس ايلاء الفاعل فيه اصلا بل ممتنع قلنا الاصل في الفاعل ايلائه الى الفعل عند عدم مانع الايلاء وههنا وجد المانع الايلاء وهو اتصال ضمير المفعول بالفعل فقدّم المفعول عليه لثلاثا يلزم انفصال الضمير وهو خلا المفروض فان قيل كما ان الاصل في الفاعل ايلائه الى الفعل كذلك الى شبهه قلنا المراد بالفعل المستند الى الفاعل وهو اعم من ان يكون فعلا او شبهه من قبيل ذكر الخاص وادارة العالم لكن لم يذكر شبه الفعل اكتفاء بالاصل فان قيل الايلاء بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الفعل او بعد الفعل والحال ان قبليّة الفاعل على الفعل ممتنع كما فهم من التعريف قلنا المراد بالايلاء ان يكون بعده فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون ضربك عمرا زيدا على الاصل لبعديته عن الفعل قلنا المراد بالبعديّة البعديّة مع الاتصال والفاعل ههنا ليس متصلا بالفعل فليس على الاصل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يكون قام الرجل على الاصل لتقدم اللام على الفاعل قلنا معنى الايلاء ان لا يقع بين الفعل والفاعل شئ من معبولات الفعل مقدما على الفاعل واللام ليس من معبولات الفعل فلذلك الاصل الذي يقتضى تقدم الفاعل على سائر معبولات الفعل جائز الحاق الضمير بالمفعول الراجع الى الفاعل المتأخر نحو ضرب غلامه زيد التقدم مرجع الضمير رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع الحاق الضمير بالفاعل الراجع الى المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيد التأخير مرجع الضمير لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جني فانهما يجوزان ذلك كما جاء في قول الشاعر ع

جزى ربّه عنى عدى ابن حاتم : جزاء الكلاب العاويات وقد فعل :

فربه فاعل الفعل وضميره راجع الى المفعول المتأخر وهو العدى فلولم يجزى لما وقع في الشعر قلنا هذا الاضمار قبل الذكر لضرورة الشعر فلا يقاس عليه حال سعة الكلام او نقول ان الضمير راجع الى مصدر فعل المذكور فيكون التقدير جزى رب الجزاء لما فرغ المصدر عن بيان

اصالة تقديم الفاعل وجواز تاخيره شرع في بيان مواضع وجوب تقديمه بعارض فقال
واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظاً
منصوب على التمييز عن نسبة انتفى الى الاعراب فيهما أي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً
وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقريضة الى الامر الدال
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لا بالوضع فهنا امر بهم صوراً أحديهما انتفائهما
فيهما نحو ضرب موسى عيسى وثانيتهما وجودهما فيهما نحو ضربت زيدا هندا وثالثتهما وجود
الاعراب فقط نحو ضرب زيد عمرو رابعتهما وجود القريضة فقط لفظية نحو ضربت
موسى جلي او معنوية نحو اكل الكثرى يحیی ففي الصورة الاولى وجب تقديم الفاعل
على المفعول د فعلا للبس ولا يجب في الصورة الثلاثة الاخيرة لعدم الالتباس فان قيل
ينبغي ان يكتب في المصريح بذكر القريضة بدون الاعراب اذ القريضة شاملة للاعراب اذ
كل واحد منهما دال على الفاعل والمفعول قلنا لا نسلم انها متناولة للاعراب امر دال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع والقريضة بعكسه لان الموضوع لا يسمى انه قريضة
على الموضوع له فان قيل ضمير فيهما ارجع الى الفاعل والمفعول والفاعل مذكور لكن المفعول
غير مذكور فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا الفاعل مذكور صراحة وفي ضمن الامثلة ايضاً
والمفعول مذكور في ضمن الامثلة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر او كان الفاعل مضمراً
متصلاً بالفعل بارزاً كان او مستكناً الاول ضربت زيدا والثاني زيد ضرب غلامه
بشرط تاخير المفعول عن الفعل فلا يرد بمثل زيداً ضربت ان الفاعل ضمير متصل بالفعل
ولم يجب تقديم الفاعل لان المفعول اذا قدم على الفعل قدم على الفاعل بالطريق الاول
او وقع مفعوله الى مفعول الفاعل بعد الا فان قيل هذا منقوض بقوله ما ضرب الامر
زيد فان المفعول فيه وقع بعد الاول ولم يجب تقديم الفاعل عليه قلنا ههنا صور ثلاث فتقديم
الفاعل واجب بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول في صورتى التقديم والتأخير فمثال وجوب
تقديم الفاعل نحو ما ضرب زيد الامراء ومثال وجوب تاخير الفاعل نحو ما ضرب عمراً لا زيد
اما اذا قدم المفعول مع الا فلا يلزم تقديم الفاعل لعدم انقلاب حصراً المطلوب في هذه الصورة
او بعد معناها نحو ما ضرب زيد عمراً **وجب تقديمه** الى تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصورة اما في الاولى فللحترز عن الالتباس واما في الثانية فللمنافاة الاتصال

والانفصال واما في الثالثة فثلاثا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا
 عمرا انحصار ضاربية نريد في عمر مع جواز كون عمر مضروب بالشخص آخر فلو قدم المفعول بشرط
 الاوسط الا ويقال ما ضرب عمرا الا نريد في فهم منه انحصار مضروبية عمر في زيد مع جواز كون
 نريد ضار بالشخص آخر لان الحصر في مدخل الا واما في الصورة الرابعة فالحصر في الجزء الاخير
 فلو اخر الفاعل لا ينقلب الحصر المطلوب قطعا لما كان الاصل في الفاعل التقديم وقد يجب تأخير
 بعارض فاشار المص الى مواضع وجوب تأخير فقال واذا اتصل به اء بالفاعل ضمير
مفعول مخوضر ب زيد اغلامه او وقع الفاعل بعد الا فان قيل ينقض هذه القاعدة
بمخوضر ب الا زيد عمرا فان الفاعل قد وقع بعد الا ولم يجب تأخير قلنا تأخير الفاعل لازم
بشرط توسط الا بين الفاعل والمفعول في صورة التقديم والتأخير وههنا قدم مع الا فلا يجب
التأخير لعدم انقلاب الحصر المطلوب اذ الحصر في مدخل الا هو نريد قدما واخرا ووقع
معناها مخوضر ب عمرا زيدا واتصل مفعوله به اء بالفعل بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل فان قيل ينقض بمخوضر بك لان المفعول ضمير متصل بالفعل ولم يجب
تأخر الفاعل فاجاب المص وهو اء الفاعل غير متصل بالفعل مخوضر بك زيد
وجب تأخير اء تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في الاول فثلاثا يلزم
 قبل الذكر لفظا ورتبة واما في الثانية والثالثة فثلاثا ينقلب الحصر المطلوب واما في الرابعة
 فلتنافات الاتصال لما كان الاصل في العامل المذكور لان الابقاء على الاصل اصل وقد يحذف
 على القلة اشار المص الى قلة الحذف بايراد قد المفيدة للتقليل في المضارع فقال وقد
يحذف الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة اء وقت حصول قرينة دالة
على تعيين المحذوف فان قيل حذف الفعل بحث عن الفعل فينبغي ان يذكر في
بحث الفعل وذكره ههنا خروج عن البحث وايضا كما يحذف الفعل كذلك شبه الفعل قلنا المراد
بالفعل الرفع للفاعل اء من ان يكون فعلا او شبهه من قبيل ذكر الاخص واردة الا عم
 مع قوله مع جواز كون عمر الخ فان قيل هذه منقوض بقولنا ما خلق الله تعالى على احسن الصورة الا يوسف لا متناع كون
 يوسف مخوضر بالشخص آخر قلنا ان الا تدل على انحصار شيء آخر في مدخله المتصل ولا تدل على انحصار مدخله
 المتصل في شيء آخر وليس المراد الا تدل على عدم انحصار مدخله المتصل في شيء آخر فلو ان الا ساد بجواز كون عمر
 مضروب بالشخص آخر الجواز بالنسبة الى كلمة الا يعني ان الا لا يمنع الجواز بان الا لا تدل على الانحصار ولا تدل على
 عدم الانحصار سواء كان في نفس الامر مخصصا ولا ١٢ مولانا عبد الحليم كره ههنا في معنى عنه

وذكر الفعل للاتصال لا للحصر به وايضا هو رافع للفاعل فيكون من متعلقات الفاعل والبحث عن
متعلقات الشيء بحث عنه فلا يلزم الخروج عن البحث فان قيل الامر في قوله لقيام عليه ومدخلها
علة لما قبلها فعند وجود العلة وهي القرينة وجود المعلول وهو الحذف ضروري والامر ليس كذلك
اذ القرينة مجوزة للحذف لا موجبة له وايضا يلزم التناقض في كلام المصدر لان جواز يدل
على عدم الوجوب قلنا الامر بمعنى الوقت كما جاء في قوله تعالى اقيم الصلوة لِدُلُوكِ الشَّمْسِ اِمْ
وقت دُلُوكِ الشَّمْسِ او تقول الامر علتية لكن العلة على قسمين مجوزة مصححة للمعلول وموجبة
مستلزمة للمعلول والمراد ههنا الاول ولا شك ان القرينة علة مجوزة مصححة للحذف فحينئذ
لا يلزم التناقض فان قيل نسبة القيام الى القرينة غير جائز لان القيام ينسب الى الاجسام
والقرينة من الاعراض قلنا القيام بمعنى الحصول من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم فان قيل
الرفع في الفاعل قرينة على حذف الفعل لانه اثر لا بد له من المؤثر فلما لم يكن المؤثر مفعولا علم انه
محذوف قلنا المراد بالقرينة القرينة الدالة على تعيين المحذوف والرفع قرينة على مطلق المحذوف
لا على تعيين المحذوف جواز اى حذفه فاجازا فان قيل ان قوله جواز منصوب وللنصب طرق
كثيرة فما وجه النصب قلنا انه منصوب على انه مفعول مطلق فان قيل شرط المفعول المطلق ان
يكون معنى الفعل المذكور مشتملا عليه من قبيل اشتمال الكل على الجزء وههنا يحذف مشتمل على
حذف لا على جواز قلنا انه مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف فيكون التقدير حذف فاجازا
فان قيل لا يصح حذفه فاجازا غير صحيح لانه يلزم حمل المبتدأ المغاير على الآخر لان الحذف عبارة
عن الاسقاط من اللفظ والجواز عبارة عن الامكان متسوى الطرفين قلنا ان جواز مصدر صهي للفاعل
فيكون التقدير حذف فاجازا فان قيل ان حذفه صرف الوصف وجائز ذات مع الوصف فيلزم حمل
ذات مع الوصف على صرف الوصف وذلك غير جائز لعدم الاتحاد بينهما في ما صدق عليه قلنا حمل ذات
مع الوصف على صرف الوصف غير جائز اذا لم يكن صرفا الوصف من افراد ذات مع الوصف وهي
الحذف من افراد الجائز اذا الجائز قد يكون حذفا في مثل نريد متعلق بحذف
فان قيل الحذف في مثل نريد كذب حسا قلنا الدار بمثل نريد كلما كان جوابا لسؤال محقق لمن
قال من قام والحذف فيه موجود فان قيل جاز ان يكون قام علما به مرادف له فيكون معنى
من قام من نريد فلا يوجد الفعل في السؤال قلنا ليس المراد من قام كونه علما بل المراد منه الماضي
المشتق من القيام فيجوز في جواب هذا السؤال نريد بحذف قام بقرينة السؤال لان المذكور في السؤال

كالعاء في الجواب للمطابقة بينما ويجوز قارئه بذكره لان القرينة ليست موجبة للحذف فان قيل
ما الوجه ان هذا التركيب من باب حذف الفعل والباقي فاعل ولم يكن من باب حذف الخبر والباقي
مبتدأ قلنا لو كان من باب حذف الخبر يلزم حذف كل الجملة والتقليل في الحذف اولى من التكثير
فان قيل فعلى هذا لا يطابق الجواب السؤال لان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية قلنا ان السؤال
وان كان اسمية صورة ولكنه فعلية حقيقة لان من قام في الاصل قام زيد امره امره بكونه لما نغذر
السؤال من كل فرد او ما في ضمن امره كلى وهو كلمة من وكذلك يحذف الفعل جوازا فيما كان جواباً
لسؤال مقدس كما في قول الشاعر في مرتبة يزيد ابن نهشل ع :

ليبيك يزيد ضارع لخصومة :

ومختبة مما تطيح الطوا عثج :

فان قيل المثال لا يطابق الممثل لان الممثل حذف الفعل وليس حذف الفعل لانه محتمل
ان يكون ليبيك على صيغة المعلوم ويزيد بالنصب مفعوله وضارع فاعل ليبيك فلا يكون مما نحن
فيه قلنا في البيت احتمالات ست الاول ان قوله ليبيك على صيغة المجهول ويزيد صرفع على انه
مفعول ما لمريم فاعله وضارع فاعل فعل محذوف والثاني ان يزيد منادى حذف حرف تاء
وضارع مفعول ما لمريم فاعله ليبيك والثالث ان يزيد مفعول ما لمريم فاعله وضارع بدل منه
بدل الغلط والرابع ان ضارع منادى حذف حرف تاء والخاص ان ضارع خبر مبتدأ محذوف
اى الباكي ضارع والسادس ان ليبيك مبنى للفاعل ويزيد بالنصب مفعول به وضارع فاعل
ليبيك والمثال بناء على الاحتمال الاول لا على الخمسة الأخيرة فقوله ضارع بمعنى عاجز دليل
فاعل فعل محذوف وهو يبيكه والقرينة عليه السؤال المقدر وهو من يبيكه لان ليبيك صيغة
مجهولة والصيغة المجهولة منشأ التردد والابهام والتردد والابهام منشأ السؤال فيكون التقدير
ليبيك يزيد فكان السائل سال من يبيكه فاجاب ضارع اى يبيكه ضارع ثم حذف يبيكه بقرينة
السؤال فان قيل الامر في قوله لخصومة لا يخلو اما متعلق ليبيك المقدر واما متعلق
بضارع فان كان الاول فالامر في قوله لخصومة اجلية وهى ما تجعل المدخول علة لما قبلها

مع قوله ما يليها فان قيل الفاعل والمفعول ما لمريم فاعله ما لم يعلم متعلق الفعل صدودا وادفعه به قبل الذكر من نفس
الفعل والطواح قد علمت متعلق تطيح به قبل الذكر من نفس الفعل فيكون من قبل ذكر ضرب ضارب وهو لا يجوز قلنا المراد بالمراد
البيات التي من شأنها ليس الا الا هلاك ويكون الا هلاك من لوازمها ولم يعلم متعلق تطيح بالمهلكات الكفائية بل
المعلوم هو التعلق بنفس المهلكات والجواب بان الامر موصول هو فاعل لا يجزى نفعاً لان بيان الموصول لا
يكون الا بالمهلكة ١٢ مولانا عبد المحسن عفي عنه

والخصوصة ليست علة للبكاء بل علة البكاء فوث يزيد وان كان الثاني يلزم عمل اسم فاعل بلا اعتماد
قلنا انه متعلق بضارع وهو صفة للموصوف المحذوف اى شخص ضارع فان قيل الاعتماد بالموصوف
المحذوف لا يكتفى للعمل قلنا للظرف كافية اذنى راحة من الفعل او نقول اللام متعلق بليبت و
اللام وقتية وقوله مختبط معطوف على ضارع وكلمة من اجلية وما مصدرية اولت تطيح
بتاويل الاطاحة وهو الاهلاك والطوايح جمع مطيحة من غير القياس كلوا فتح جمع ملقحه فاعل
الفعل والمفعول محذوف فيكون المعنى ويكيه مختبطا اى سائل بلا وسيلة من اجل اهلاك
المهلكات امواله وما يتوسل به الى تحصيل الاموال لانه كان المعطى للسائلين بلا واسيلة و
قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفوا واجبا في مثل
قوله تعالى وان احدا من المشركين استجارك والمراد به كل موضع حذف الفعل
فيه ثم فسلم فاعل الابهام الناشى من المحذف سواء كان هذه الآية الكريمة او غيره بخلاف واحد
من الضاربين ضربك فاحد فاعل لفعل محذوف وجوبا لوجود القرينة وساد مسدا اما القرينة
فهي دخول حرف الشرط على الاسم لان حرف الشرط لا يدخل على الفعل وجوبا وليس ههنا
الفعل لفظا فعلم انه مقدس واباساد المسد فهو اقامة المفسر مقام المفسر فيكون التقدير وان استجار
احد من المشركين استجارك ثم حذف المفسر وقيم المفسر مقامه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
فان قيل الجمع بينهما جائز كما في قولك جاءنى رجل اى تريد قلنا الجمع ممتنع اذا كان الابهام
ناشيا من المحذف والابهام ههنا لنكارة رجل فان قيل لم لا يجوز ان يكون احدا مرفوعا با
لابتداء قلنا لا يجوز رفعه بالابتداء لئلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم وقد يحذف
الى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده لان النسبة في مفهوم الفعل مأخوذ الى الفاعل
فان حذف الفاعل وحده يلزم وجود النسبة في الفعل بدون الطرفين وهو غير جائز واذا
حذف الفعل حذف النسبة فيه ايضا فلا يلزم وجود النسبة بدون الطرفين في مثل نعم
جوابا لمن قال **اقام تريد** فحذف الجملة الفعلية وهى قام تريد لوجود قرينة السؤال
وليس بواجب لعدم وجود سد المسد فان قيل ينبغي ان يكون هذا المحذف واجبا لقيام نعم
في مقام جملة قلنا ان نعم حذف لا يصلح ان يكون قائما مقام الجملة اذا غير المستقل لا يقوم مقام
المستقل واما اقامة يامقام ادعوا سماعى لا يقاس عليه غيره **فان قيل** لما كان هذا التركيب
من باب حذف الفعلية لم لا يجوز ان يكون الجواب مطابقا للسؤال ولو كان من باب حذف الاسمية

لا يجئ المطابقة بينهما والمطابقة اولى من عدم المطابقة واذا تنازع فان قيل البحث
عن التنازع خروج عن البحث لان البحث في احوال الفاعل والتنازع صفة الفاعلين قلنا
فروع المصهر عن احوال الفاعل الذي لا تنازع فيها شرع في الفاعل الذي فيه التنازع
فلا يكون الا من احوال الفاعل فان قيل فعلى هذا لا يصح بحث التنازع في المفعول قلنا
التنازع فيه لا طراد الباب واذا تنازع اى توجه بحسب المعنى بشرط صحة وقوع الاسم
الظاهر موقعا يصح ان يقع فيه الاسم معمول لا لكل واحد منهما على سبيل البدلية الفعلان
اى العاملين او اكثر منهما فان قيل ان نسبة التنازع الى الفاعلين غير صحيح لانه في اللغة
جنگ کردن بايک دیگر وهذا المعنى يتصور في ذوى الارواح لا في غيرة والفعلان غير ذى الروح
قلنا المراد بالتنازع ههنا التوجه فان قيل توجه العاملين لا يكون الا بعد التركيب وبعده
لا يكون الاسم معمول لا للاحد ههنا فكيف يتصور التنازع فيه وايظ التوجه لا يكون الا في ذى الروح
قلنا المراد بالتوجه التوجه بحسب المعنى والتصور في القلب قبل التركيب ويعبر عنه بالمعارضة
فيكون المعنى اذا تعارض الفعلان فان قيل لما كان المراد من التوجه بحسب المعنى ينبغي ان يجرى
التنازع في الضمير المتصل ايضاً لوجود توحيما اليه بحسب المعنى قلنا المراد انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه بشرط ان يصح وقوع اسم الظاهر معمول لكل واحد منهما والضمير المتصل غير واقع في موقع
يصلح فيه معمولية لكل واحد منهما لانه اما متصل بالاول فهو معمول للاول واما متصل بالتانى
فهو معمول للتانى فلا يتصور التنازع فيه فان قيل لما كان الاسم الظاهر معمول لكل واحد منهما
فيلزم توارد المؤثرين على اثر واحد قلنا ان الاسم بحسب التصور قبل التركيب يصلح معموليتهما
على سبيل البدلية لا على سبيل الاجتماع فان قيل التنازع كما يجرى في الفعل كذلك يجرى في شبه
الفعل نحو زيد كريم شريف في الفاعلية وزيد معطى ومكرم عمر في تنازع شبه الفعل في
مفعولية الاسم فتحصيص التنازع بالفعل باطل قلنا المراد بالفعلان العاملين من قبل ذكر
الخاص واردة العام فان قيل لما كان المراد منهما العاملين فلم ليريدوا العاملين قلنا اقتصر على ذكر
الفعل لاصلته في العمل فان قيل تحصيل التنازع بالعاملين غير مستقيم اذ التنازع كما يجرى
في العاملين كذلك يجرى في اكثر منهما كما في قولهم كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترجت
لهذه الافعال الخمس تقتضى مفعولية قولهم على ابراهيم قلنا ذكر العاملين ليس لاجل المحصر
بهما بل اكتفى المصهر على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان فان قيل التنازع اذا كان في اكثر

من الفعلين بآى طريق يقطع فأجاب مولانا عبد الغفور الاول كالأول والبواقي كالثاني أو
الآخر كالثاني والبواقي كالأول **ظاهرا** اسم الظاهر أو اقعا **بعدهما** أى بعد الفعلين
إذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحق للعمل قبل ذكر الثاني
واحتراز بالظاهر عن الضمير اما الضمير المتصل كالجزم مما يتصل به فجزء الكلمة لا يصلح ان
يكون معمولاً لكلمة اخرى واما الضمير المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه ثلثة مذاهب
فعلى الكسائي يقطع بالحدف وعلى من ذهب الفراء يعملان معا وعلى من ذهب الجهمي وروان
لتصور فيه التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو الاضمار فى الاول
عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لان الاضمار اما بدون الاو مع الا فعلى الثانى يلزم
اضمار الحرف والحرف لا يصلح والاستتار وعلى الاول يلزم فساد المقصود اثبات الفعل وهذا
يفيد نفى الفعل فان قيل ظاهرا منصوب وطرقى النصب كثيرة فواجه النصب قلنا نصبه
على المفعولية لقوله تنازع فان قيل تنازع باب تفاعل وهو لازمى فكيف ينصب منه ظاهرا
قلنا باب التفاعل على قسمين احدهما ما يكون منقولا عن المفاعلة التى تنعدي الى مفعول واحد
فيصير لازما لا نه يقتضى فاعلين ففاعل المفاعلة ومفعولها فاعلين للتفاعل فبقي لازم كضارب
زيد عمر او منقول من ضارب المتعدي الى الواحد والثاني ما يكون منقولا عن المفاعلة التى تنعدي
الى الاثنين فاذا اخذ منه التفاعل ففاعل المفاعلة ومفعولها الاول يكونان فاعلين للتفاعل لانه
يقتضى الفاعلين كجاء بنا الثوب فيكون التقدير نازع فعلى فعلا ظاهرا فاذا نقل الى تنازع فصا رفع
فعلا فاعلا لتنازع فصا التقدير تنازع الفعلان وبقي ظاهرا منصوبا على المفعولية وانما قدس
الشارح متعلق بعدهما واقعا ولم يجعله ظرفا لظاهر لانه نقل عن معنى الوصفية المقابل للنفى
الى اسم الظاهر المقابل للضمير فيكون جامدا غير صالح للتعلق والعلة ولوا بقى على الوصفية يلزم
الفساد فى المعنى اذ هذا القيد اورد للاحتراز عن الضمير وذا لا يحصل بالظاهر المقابل للنفى لان ظهور
الضمير يكون بعدهما يلزم كما فى ما ضرب واكرم الا انا فقد يكون تنازع الفعلين فى الفاعلية
بان يكونا متفقين فى اقتضاء الفاعلية الاسم الظاهر سواء كان الفاعل حقيقة او حكما مثل مفعول
ما لم يسم فاعله مثل ضربت واكرمى نريد وقد يكون تنازعا فى المفعولية بان
يكونا متفقين فى اقتضاء المفعولية الاسم الظاهر والمفعول اعم حقيقة او حكما فيشمل المفعول
به بواسطة حرف الجر مثل ضربت واكرمته نريد او قد يكون تنازعا فى الفاعلية و

المفعولية فان قيل التنازع اذا وقع في الفاعلية والمفعولية يحصل الاختلاف فلا
 حاجة الى قوله **مختلفين قلنا** التنازع في الفاعلية والمفعولية يتصور على وجهين احدهما ان
 يقتضى كل منهما فاعلية الاسم ومفعولية الاسم الآخر بان يكون التنازع فيه امرين فهذه
 الصورة ليس معها ثالثا من التنازع مقابلا للاولين بل هي اجتماع القسمين الاولين اذا ثالث
 ما يكون الفعلان فيه مختلفين في الاقتضاء وهما متوافقان في الاقتضاء نحو ضرب واهان
 زيد عمرا وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية ذلك
 الاسم الظاهر بعينه بان يكون التنازع فيه امر واحد وهذا هو القسم الثالث المتقابل
 للاولين فذكر المصنوع قوله **مختلفين** اى حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء لتخصيص
 هذه الصورة بالارادة فان قيل ان قوله مختلفين حال وهو يقتضى العامل وذى الحال
 فاما قلنا العامل فيه **معنى** الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه
 الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان فاعل يكون نفس الضمير
 ويسدد منه **معنى** الفعل لا اعتبار بالمرجع ولا يكون عامل مختلفين التنازع المذكور بقوله
 واذا تنازع لبعده والفصل الكثير فلا يسبق الذهن الى كون تنازع عاملا في مختلفين و
 اما ذوالحال فهو الفعلان المفهومان من ارجاع ضمير يكون الى مصدر تنازع اى تنازع
 الفعلين ويجوز الحال من المضاف اليه لانه فاعل المصدر ولم يكن العامل قوله يكون لعدم
 اتحاد عامل ذى الحال والحال فان قيل ما الوجه للمع حيث اورد المثاليين للقسمين الاولين
 ولم يورد مثال القسم الثالث قلنا انما لم يورد له مثالا لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول
 وفعل من المثال الثانى حصل مثال للقسم الثالث فلا حاجة الى ايراد مثال للقسم الثالث و
 ايضا مثال القسم الثالث يتصور بوجوه كثيرة فاجمله المصنف الى الكلى ولئلا يلزم
 ترجيح باختيار بعض الصور وهذا يتصور على ستة عشر صورة ثمانية على مذهب البصريين
 وثمانية على مذهب الكوفيين فصرح الشارح بالاربعة بتقديم رافعتهما وتأخير ناصبهما
 والاسم الظاهر منصوب وأشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر
 مرفوعا بان يتقدم الناصب على الرفع فيختار النحاة البصريين اعمال الفعل الثانى
 فانه اقرب الطالبين الى المعمول والحق للقريب ثم للبعيد مع تجويزهم اعمال الاول وتغلب
 النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول لانه سبق الطالبين والسبقية من

اسباب الترجيح وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان عملت الثاني كما هو مذهب
 البصريين وبدأ بهم لانه هو المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل
 في الفعل الاول اذا يقتضى الاول الفاعل لانه اذا عمل الثاني فلقطع التنازع في الاول
 طرق ثلاثة الحذف في الاول او الاظهار للاول او الاضمار في الاول فان حذف الفاعل
 للاول يلزم حذف الفاعل وان اظهر يلزم التكرار فاذا لم يجد الحذف والاظهار وجب
 الاضمار ويجوز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير في ما بعد فيكون الاسم
 الظاهر معمولاً للثاني وتفسيراً للضمير الاول على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد
 الفعلين اى على موافقة الاسم الظاهر في الافراد والثنائية والجمعية والتذكير والتانيث
 لانه مرجع الضمير والضمير موافق للمرجع في هذه الامور فان قيل قد علم من قوله
اضمرت ان الجمهور ليسوا بقائلين على الحذف فلا حاجة الى قوله دون الحذف قلنا
 صرح بقوله دون الحذف ولم يكتف بهما علم ضمنا ليترب عليه خلافا للكسائي لانه لو لم
 يقل دون الحذف فعلم ان خلافا للكسائي عن الجمهور في الاضمار لكن لا يعلم انه يحذف
 او يظهر وانما لا يحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل فان قيل ينقض باضربت واضرب
وضرب زيد قلنا لا يجوز حذف الفاعل بيون سد المسد وههنا وجد سد المسد وهو
 الضمة والكسرة ومفعول ما لم يسم فاعله خلافا للكسائي فانه يحذف لانه لقطع التنازع
 طرق ثلاثة الحذف والاضمار والاظهار فان اظهر يلزم التكرار وان اضمر يلزم الاضمار
 قبل الذكر واذا لم يجوز الاضمار والاظهار وجب الحذف وجاز اعمال الثاني مع اقتضاء الفاعل
 الاول الفاعل كما هو مذهب الجمهور وانما قال قوله وجاز مع انه يعلم من قوله فان
 عملت الثاني ليترب عليه قوله خلافا للفرع فان عندنا لا يجوز اعمال الثاني عندنا
 الفعل الاول الفاعل لانه لو عمل الثاني والاوّل يقتضى الفاعل فلقطع تنازعه طرق ثلاثة
 الاضمار كما هو مذهب الجمهور وهو الشنيع او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي و
 هو الاشنع فيجب عندنا اعمال الفعل الاول ليغلو عن الاشنع والشنيع وعنه روايتان
 آخرتان احدهما تشريك الراقعين فعلى هذا يلزم توارد العاملين على معمول واحد و
 الثاني اعمال الثاني واهتمام الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظاهر في صورة تأخير الناصب
 عنه في صورة اضعهما كما في صورة التماثل الاول للاول والثاني للثاني في العبارة ١٢

فخو ضربني واكرمني زيد وضربني واكرمت زيدا هو وجواب الجمهور الى الكسائي والفراء
ما عرفت وحذفت المفعول ان اقتضى الاول المفعول اذ قطع التنازع طرق ثلثة
الحذف والاضمار والاظهار فان اضمير يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان ذكر يلزم
التكرار واذا لم يجز الاضمار والاظهار وجب الحذف وحذف المفعول جائز ان استغنى
عنه والاستغناء في ما عدا افعال القلوب والا وان لم يستغنى عنه أظهرت بان يكون
الفعلان المتنازعان من افعال القلوب نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لو اضمير
في الاول يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان حذف عنه يلزم حذف احد مفعولي
افعال القلوب وذلك غير جائز وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
أضمرت الفاعل في الفعل الثاني ان اقتضاء نحو ضربني واكرمني زيد فزيد مفعول
لضرب واضمر في اكرمني ضمير راجعا الى زيد لتقدمه رتبة وان اخر لفظا واضمر المفعول
في الفعل الثاني ان اقتضاء على المذهب المختار ولا تحذفه وان جاز حذفه لثلاثيهم ان
مفعول الفعل الثاني مغاير الاسم المذكور وليس الفعلان من باب التنازع فلا يكون
المتكلم الملفوظ مطابقا المقصود المتكلم اذ مقصود المتكلم بيان مكارم الاخلاق بانى مكرم
للذى ضربني فمكرم للذى اكرمني بالطريق الاولى وذلك المقصود لا يحصل الا اذا كان
المتنازع فيه اسما واحدا الا ان يمتنع مانع الاستثناء متعلق بكلا الامرين فيكون المعنى
اضمرت على المختار وحذفت على غير المختار الا ان يمتنع مانع من الاضمار والحذف فتظهر
المفعول وذلك المانع فيما اذا كان الفعلان من افعال القلوب نحو حسبني وحسبتها منطلقين
الزيدان منطلقا فلما عمل حسبني بفعل الزيدان فاعلاله ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول
الاول في حسبتها قطعيا لاول التنازع واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع من
الاضمار والحذف اما الحذف فلعدم جواز حذف احد المفعولين للافعال القلوب اما المانع
من الاضمار فانه لو اضمير مفردا ويقال حسبني وحسبتها اياها الزيدان منطلقا خالف المفعول
عه قوله في الفضلة الخ لعل مراد الاستاد بلزوم الاضمار قبل الذكر في الفضلة بدون التفسير المحض فيما بعد والا
فاضمار قبل الذكر في الفضلة ليس يمتنع مطلقا بل يجوز بشرط التفسير المحض بحيث لم يذكر التفسير بدون لحاظ
التفسير كما في دبه وجلاد قوله تعالى فقضاهن سبع سموات وبالجملة الاضمار قبل الذكر يجوز في النهاية مطلق التفسير
وفي الفضلة بالتفسير المحض ١٢ عبد الجليل عفى عنه

الاول وان اضمرت مثني ويقال حسبي وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا خالف المرجع فلما لم
يجز الحذف والاضمار وجب الاظهار فان قيل لا تنازع في المثال المذكور لان الفعل
الاول يقتضيه المفعول الثاني مفرد الافراد الاول والثاني مثني لتثنية الاول فلا يتوجهان
الى امر واحد فانها ان التنازع بين الفعلين باعتبار ان كلا منهما يقتضيه كون المفعول الثاني
ذاتا ما متصلا بالانطلاق من غير ملاحظة التثنية والافراد ولما استدل الكوفيون على
اعمال الفعل الاول بقول امر القيس ه

ولو انما اسع لادني معيشة : كفاني ولم اطلب قليل من المال

فان كلا واحد من كفاني ولم اطلب متوجه الى قليل والاول يقتضيه الرفع بالفاعلية والثاني
النصب بالمفعولية وامر القيس افصح شعراء العرب اعلم الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختار قان قليل لم لا يجوز ان يكون الاعمالان متساويين فلا يلزم من اعمال
احد المتساويين اختياري قلنا يلزم كذلك اذ لا قائل من النخاعة يتساوى الاعمالين فاجاب
المص عن طرف البصريين وقال : وقول امر القيس كفاني ولم اطلب قليل من
المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه الفعلين الى
قليل لان البيت على تقدير التنازع يستلزم عدم اسع الى قليل وانتفاء كفاية قليل من المال
وثبوت طلبه المتاني لكل منهما لان القاعدة في كلمة لوان تفعل مدخوله المثبت شرطا كان او

عنه قوله من غير ملاحظة الخ لان التنازع في المرتبة الاولى من الذهن والقطع في المرتبة الثانية منه والافراد
والتثنية والجمع في المرتبة الثالثة من التلفظ ١٢ عبد الجليل عفى عنه

عنه قوله على تقدير توجه الخ حاصله ان قوله ولم اطلب على تقدير التنازع لا تخلوا ما معطوف على الشرط
اما حال من ضمير كفاني المنصوب واما حال من ضمير اسع المرفوع واما مرفوع معطوف على مجموع الشرطية واما
استيناف والكل باطل لان على الاول يلزم الحكم باستلزام اسع بعدم الطلب وهو نقيضه وعلى الثاني والثالث
والرابع يلزم تقييد الكفاية بالنقيض اعنى اسع وعدم الطلب لان كل واحد من الشرط والحال قيد وعلى الرابع
عدم الطلب قيد للـسـع وهو قيد لكفاية قيد قيد الشئ قيد ذلك الشئ وعلى الرابع يلزم تقييد اسع بنقيضه
ايضا وعلى الخامس والسادس يلزم الاستدراك لان مضمونه مال الشئ طية بقانون للمنافات مع البيت الثاني
الثاني ١٣ مولانا عبد الجليل عفى عنه المدرس بمدارس دارالعلوم حقايقه اسكورة ختمت من مضافات فساد :

وليس من باب التنازع كما يدل عليه البيت الثاني عه

ولكن ما اسع لجد مؤنثل * وقد يدرك الجدل مؤنثل امثال *

مفعول ما لم يسم فاعله مفعول فعل او شبهه لم يذكر فاعله فان قيل عدم التسمية الفاعل يدل على عدم وجود الفاعل والفعل لا يوجد بدون الفاعل وايضا باب سمي يسمى متعد الى مفعولين والقاعدة في الفعل المتعدي الى المفعولين اذا اخذ منه المجهول فالمفعول الاول يقوم مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا وليس ههنا المفعول المنصوب قلنا المراد من عدم تسمية الفاعل عدم ذكر الفاعل يدل على وجوده في الاصل ثم الحذف ولما كان لم يسم بمعنى لم يذكر فلا يقضى المفعولين لانه بهذا المعنى متعد الى مفعول واحد فان قيل ان مفعول ما لم يسم فاعله نوع عليحدة من المرفوعات فلم لم يفصله عن الفاعل بقوله و منه كما فصل المبتدأ بقوله ومنها المبتدأ قلنا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول فان قيل الشرط في التعريف ان يكون صادقا على جميع افراد المحدود وعلى تقدير كلمة كل لا يصدق على فرد من افراد المحدود لان زيد في ضرب زيد مفعول ما لم يسم فاعله وليس كل مفعول حذف فاعله بل واحد وايضا التعريف للجنس وبالجنس وعلى تقدير كلمة كل يكون للجنس بالافراد لان كلمة بل لاحاطة افراد المضاف اليه قلنا كلمة كل خارجة عن المحدود والمدخول الكل واردها لظهور انطباق الحد مع المحدود فان قيل ضمير فاعله لا يخلوا اما راجع الى الفعل فيلزم خلوا الجملة الصفتية عائد الموصوف وهو المفعول وان كان راجعا الى المفعول فلا يصح اضافة الفاعل اليه لان الفاعل للفعل لا للمفعول قلنا الضمير راجع الى المفعول و اضافة الفاعل اليه لادنى ملازمة وهوانه فاعل فعل متعلق بالمفعول اقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل وشبهه اليه و انفصال الضمير لغرض تأكيد المتصل المستتر في

عه كما يدل عليه ان فان قيل كلمة لكن تقع بين الكلامين المتخالفين الغير المتتابعين والكلام السابق ههنا لا يخلوا ما مبتدأ بالخطف على مدخول لودا منقطة بالخطف على مجموع الشرطية او الاستيناف فعلى الاول لا تغاير وعلى الثاني يلزم المناقاة قلنا لكن غير محله بل محله لم يطلب وهو عطف على الخبر لادنى توهيم كون عدم المسح لادنى مشقة للصبر والزهدي الدنيا والاستراق يقال ربنا عبد الحليم في غير عه قوله واردها انما حاصله ان كلمة كل داخل على مجموع التعريف لا على مفعول وحده فيكون المعنى مفعول ما لم يسم فاعله كل غرض من افراد هذا التعريف ولان يغفره على افراد هذا التعريف خارجا عن الموقوف حتى لا يكون التعريف مانعا من دخول ضمير فيكون كل دال على الكلية التعريف ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه كونه ساقى ١٢ -

لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لا بد له من وزن غريب ليدل غرابة الوزن على غرابة
المعنى والوزن الغريب الخروج من الضمة الى الكسرة او من الكسرة الى الضمة لكن الخروج من الضمة
الى الكسرة ثقيل والخروج من الكسرة الى الضمة اثقل والمقصود وهو دلالة غرابة اللفظ على
غرابة المعنى يحصل بالثقل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وانما كان فعل وزنا غريبا لا يوجد
في كلامهم على هذا الوزن الاوغل ودئل وهما شاذان وانما كان يفعل على وزن غريب
لانه لم يوجد في كلامهم اسم على هذا الوزن الا برفع وجذب وهما شاذان فان قيل لا
تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل لا يصح في شبه الفعل قلنا هذا الشرط فيها اذا كان عامله
فعلا واذا كان عامله شبه الفعل فشرطه تغيير صيغة اسم الفاعل الى اسم المفعول وذكر
الفعل للاصالة فان قيل لا يتناول هذا الشرط لمفعول ما لم يسم فاعله للافعال المزبلة
فحواقفل واستفعل ويستفعل ويفعل لعدم تغيير صيغة الفعل الى فعل او يفعل قلنا المراد
بفعل او يفعل فعل ماضى المجهول والمضارع المجهول سواء كان من الجرد او من المزيدين
ذكر الخاص واردة العام او من قبيل ذكر العلم لان فعل ويفعل علمان للموزون و
ارادة الوصف المشتهر منه وهو الخاص المجهول والمضارع المجهول ولا يقع موقع الفاعل
المفعول الثاني من مفعولى باب علمت لانه مسند الى الاول اسنادا تاما فلواستند
اليه الفعل لزم كون الثاني مسندا ومسندا اليه وذلك غير جائز واما اسناد المصدر الى
فاعله فغير تام فلا يلزم كون الضرب في اعجبني ضرب زيد عمر مسندا ومسندا اليه بالاسناد
التام ولا المفعول الثالث من مقابيل باب علمت لانه مسند الى الثاني اسنادا تاما
فلواستند اليه الفعل واسناد الفعل الى المفعول ما لم يسم فاعله ايضا تام لزم كون الشي
الواحد مسندا ومسندا اليه باسناد تام وذلك غير جائز والمفعول له بلا لام والمفعول
معه كذا لك اى مثل المفعول الثاني والثالث في عدم وقوعهما موقع الفاعل اما المفعول
له فلان النصب فيه مشعربا بالعلية فلواستند اليه الفعل لفات النصب والاشعار فان قيل
ينقض يضرب للتاديب فان قوله للتاديب مفعول له ووقع موقع الفاعل قلنا المراد
بالمفعول بلا لام واما مع اللام فوقعه جائز موقع الفاعل لان المشعربا بالعلية هو اللام
لا النصب فان قيل النصب في المفعول فيه مشعربا بالظرفية فينبغي ان لا يقع موقع الفاعل
قلنا الظرفية تفهم من ذات المفعول فيه لانه زمان او مكان فلا يفوت الاشعار بالظرفية

بفوات النصب فان قيل النصب في المفعول به مشعر بايقاع الفعل عليه مع انه يقع موقع
 الفاعل قلنا صيغة المجهول وضعت لا يوقع الفعل عليه فلا حاجة الى النصب واما المفعول
 فلانه المذكور بعد الواو فلو اقيم مقام الفاعل بلا واو فلا يعلم كونه مفعولا معه ولو اقيم
 مع الواو فالواو دليل الانفصال والفاعل كالجذر من الفعل واذا وجد المفعول به في
 الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها مع الفاعل تعيين المفعول به له اي لوقوعه
 موقع الفاعل لشدة مشابهة المفعول بالفاعل في توقف تصور الفعل عليهما فكما ان الضرب
 لا يتصور بدون المضروب اذ لا يتصور الحال بدون المحل كما لا يتصور بدون من صدر
 عنه بخلاف ظرف الزمان والمكان فان وجود الفعل يتوقف عليهما لا تعقله فالاختياج اليهما
 ليس كالاختياج اليه لقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
 ظرف زمان امام الامر ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
 والفائدة في وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص
 اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه وكذا الفائدة في تعريف الطرفين وتعيين الجار والمجرور
 حيث لم يقع واحد منها نكرة لدلالة الفعل عليهما في داسر جار ومجرور تشبيه بالمفاعيل اقيم
 مقام الفاعل مثلها فتعين للاقامة موقع الفاعل من بين المفاعيل زيد وان لم يكن
 اي ان لم يوجد في الكلام المفعول به فاجمع اي جميع ما سوى المفعول به سواء عرف في جاز ووقوعها
 موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اولى في اقامته مقام الفاعل من المفعول
 الثاني لان في الاول معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه آخذ والثاني ما خوذ فجعل ما فيه معنى الفاعل
 قائما مقام الفاعل اولى من جعل غيره قائما مقامه فان قيل كما ان اقامة الاول من باب اعطيت
 اولى مقام الفاعل كذلك في باب كسوت زيد اثوبا نحو كسى زيد ثوبا لم يخص باب اعطيت قلنا المراد
 باب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول واولوية اقامة الاول مقام الفاعل
 عند الامن من الالتباس بان يصلح الاول للاخذية لا الثاني واما عند عدم الامن من اللبس
 بان يصلح كل واحد للاخذية فيجب اقامة الاول مقام الفاعل نحو اعطى زيد عمر والله اعلم
 بالصواب ومنها المبتدأ او الخبر في بعض النسخ ومنه اما الاول وهو ارجاع الضمير الى المرفوعا
 فلانه لما طال العهد وطرا الغفلة للسامع من الضميات وهو المرفوع فلم يرخص بارجاع الضمير
 الى الضميات بل رجع الى الصريح وهو المرفوعات واما الثاني فلموافقة قوله فانه الفاعل فان قيل

كلمة من ههنا تبعية لعدم صحة ابتدائها وتبعيضيةها مسلمة على النسخة الاولى لدخولها على التعدد
وغير مسلمة على الثانية لعدم دخولها على التعدد قلنا العبارة بمخالف المضاف فيكون التقدير و
من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع فتكون داخلة على التعدد فان قيل الاحتياج الى تقدير
المضاف لصحة من التبعية في النسخة الثانية والتبعيضية صحيحة في الاولى بدون التقدير فما
الحاجة الى تقدير الجملة في الاولى قلنا قدر المضاف في الاولى موافقة للثانية او يشمل العبارة على
التفصيل بعد الاجمال فان قيل فلهذا لا يحصل المطابقة بين المرجع والمرجع في النسخة
الثانية قلنا تذكر الضمير باعتبار ما اصنف اليه المرجع وانما ذكر كلمة منه في نوعي المرفوع
اعني الفاعل والمبتدأ ولم يكف بذكرها في نوع واحد كما في المنصوبات لان دأبه ان يذكرها
في النوع الذي هو الاصل من البواقي والنوع الاعلى في المنصوبات واحد وهو المفعول المطلق و
النوع الاصل في المرفوعات مختلف فيه الفاعل عند الجمهور والمبتدأ عند البعض فلذا ذكر في المنصوبات
في نوع واحد وفي المرفوعات في النوعين فالمبتدأ الفاء للتفصيل دخلت على التفصيل بعد الاجمال
هو الاسم جامدا كان او مشتقا نحو الضارب صيغة اسم فاعل صريحا كان او تاويا نحو وان تصوموا
غيركم المجرى عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى اى الخالى عن جنس العامل اللفظي
المؤثر في المعنى فان قيل التبريد يقتضى تلبس الاسم بالعوامل اللفظية ولا وذلك غير لازم في
كونه مبتدأ كما اذا تحقق الاسناد بين زيدا وقائم قبل دخول العوامل بل يكونان من الاسماء
المعدودة قلنا المجردة بمعنى عدم وجدان العوامل وخلوها سواء كان بالتبريد او بدونه كما
في الاسماء المعدودة فان قيل التعريف غير ما نع لدخول اسم ان فيه نحو ان زيد اقائم لانه
قال عن العوامل وليس بمبتدأ قلنا اللازم في العوامل جنسى واللام الجنسى اذا دخل على الجمع
تبطل معنى الجمعية ويراد منه الجنس لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لان اللام الجنسية تدل على
مفهوم المدخول والملاحظ في الجمع الافراد مع المفهوم وذلك اجتماع المتنافيين وزيد ليس بخال
عن جنس العامل فان قيل التعريف غير جامع لافراد لان بحسبك في قولك بحسبك درهم
مبتدأ وليس بخال عن العوامل اللفظية قلنا المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى كما يكون
في اللفظ والباء وان كانت مؤثرة في اللفظ غير مؤثرة في المعنى لانها زائدة ليس لها متعلق تنفسيه
الى مدخولها مستند اليه حال من الضمير المرفوع في المجرى فنقوله الاسم جنس شامل لكل
الاسماء وقوله المجرد الخ فصل خرج به اسم كان وان وغيرها وقوله مست اليه احتراز عن الخبر والقسم

الثاني من المبتدأ فانهما لا يكونان الامسدين او الصفة فان قيل اقرشى في اقرشى زيد
 مبتدأ مسند به وليس بصفة قلنا الصفة اعم ان تكون مشتقة كضارب او جارية مجرهما كالنحو
 والقرشى منسوب الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام و نحوه كهل و
 انها اشترط وقوعها بعدها لان الاسم الذي وقع بعدها فاعل لها فان لم تقع بعدها يلزم
 عملها بدون الاعتماد ولم يشترط اعتمادها على المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذي الحال انما
 حين اعتمادها عليها تكون خبرا و صفة او صلة او حالا فلا تكون القسم الثاني من المبتدأ لكن
 اشترط وقوعها بعدها ليس بامرا تفاتي بل جازا ابتدايتها عند سبويه بغير وقوعها بعدها مع
 فتح ومع حسن عند الاخفش كما في قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير صيغة اسم
 تفضيل وقعت مبتدأ ونحن فاعله بدون حرف النفي والاستفهام فان قيل لم لا يجوز ان
 يكون نحن مبتدأ وخبر خبرا مقدا فلا يلزم اعمال اسم التفضيل بدون الاعتماد ولا يصلح
 استدلال الاخفش عليه قلنا لو كان كذلك يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعهوله وهو
 منكم باجنبي وهو المبتدأ وهو غير جائز لان اسم التفضيل ضعيف في العمل فلا يعمل مع وجود
 الفصل فان قيل لو كان نحن فاعلا يلزم الفصل ايضا بين اسم التفضيل ومعهوله بنحن
 قلنا ان الفاعل كالجزم من المسند فلا يلزم الفصل بالاجنبى والجواب عن الاخفش يتصور ههنا
 بارج صور كون الصفة مبتدأ ونحن فاعلها كما هو مذهب الاخفش لكنه ضعيفا مثبت لانه يلزم
 اعمال الصفة بدون الاعتماد وكون خير خبر مقدا ونحن مبتدأ مؤخر لكنها لم تثبت للزوم
 الفصل بين اسم التفضيل ومعهوله بالاجنبى لان المبتدأ اجنبى من الخبر من حيث العمالية و
 العمولية على الاصح فتعين كون الصفة اما خبرا عن نحن المحذوف والمذكور تأكيد للضمير المستكن
 في الخبر الراجع الى نحن اى المبتدأ او تأكيد الفاعل بمنزلة الفاعل فلا يلزم الفصل بالاجنبى
 واما خبرا عن نحن المذكور لكن معهول اسم التفضيل وهو منكم محذوف ومنكم المذكور
 مفسر له فيكون التقدير على الاول نحن خير نحن عند الناس منكم وعلى الثاني فخير منكم نحن
 عند الناس منكم رافعة لظاهر فان قيل ان راعب في قوله تعالى اَرَأَيْتَ اَنْتَ عَنْ
 اَلْفَتَى يَا بُرَّاءِ هِيَ مُبْتَدَأٌ مَسْنَدٌ بِهِ وَلَيْسَ بِرَافِعٍ لِلظَّاهِرِ بَلِ الضَّمِيرُ وَهِيَ اَنْتَ قُلْنَا الاسم الظاهر
 اعم حقيقة او جار مجرى الاسم الظاهر وانت جار مجر اه لان الضمير المتعمل كالظاهر في الاستقلال
 في التلطف فقوله او الصفة جنس شامل لكل الصفات خبرا كانت او غيره وقوله الرافعة عن ما لم

تقع بعدها نحو قائم زيد او زيد قائم وقوله رافعة احتراز عن الصفة التي وقعت بعدها لكن تكون رافعة للضمير نحو قائمان الزيدان لان اقاثنان رافع للضمير العائد الى الزيدان ولو كان رافعا للزيدان لم يجز تشبيها لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر وحدا ابدا مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام فان قيل ضمير طابقت لا يخلو اما راجع الى الصفة المذكورة المحوطة مع القيدان او بدا بينهما فلي الثاني ينبغي ان يجري مسرا في قائم زيد وليس كذلك بل تعين فيه كون الاسم الظاهر مبتدأ مسندا اليه وقائم خبرا ولا يجوز ان يكون قائم مبتدأ مسندا به وما بعده فاعله لئلا يلزم اعمال شبهه بالفعل بلا اعتماد وعلى الاول يتناول قوله رافعة للظاهر واذا كانت الصفة رافعة للظاهر فيكون الظاهر معمولاً للصفة فتعين كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها ولم يجز كون ما بعدها مبتدأ لان المبتدأ يكون مجردا عن العوامل اللفظية قلنا للضمير راجع الى الصفة التي وقعت بعد حرف النفي والالف الاستفهام مع قطع النظر عن الرافعية مفرد اى اسما مفردا مذكورا بعدها واحتراز به عن الصفة التي طابقت مثنى او مجموعا نحو قائمان الزيدان فانه تعين فيه خبرية الصفة وكون الاسم الظاهر مبتدأ مسندا اليه ولا يجوز كون الصفة مبتدأ مسندا ابدا لانها ليست برافعة للظاهر لانها لو كانت مسندة الى الظاهر لم يجز تشبيها جازا لامر ان كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعده فاعل مسند الخبر وكون ما بعدها مبتدأ مسندا اليه والصفة خبرا مقدما عليه واعلم ان ههنا اربع صور لان الصفة اما مطابقة لما بعدها او لا فان كانت مطابقة لما بعدها في الافراد فيجوز فيها الوجهان لعدم المانع منهما واما مطابقة في التثنية والجمعية فتعين فيها كون ما بعدها مبتدأ او الصفة خبرا مقدما عليه ولا يجوز كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها لانه لو كان فاعلا لهما لم يجز تشبيها الصفة وان كانت غير مطابقة لما بعدها فاما ان تكون الصفة مفردة وما بعدها مثنى نحو قائم الزيدان او مجموعا نحو قائم الزيدون فتعين فيها كون الصفة مبتدأ مسندا به وما بعدها فاعلها ولا يجوز ان يكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم تطابق الراجع في الصفة مع المرجع واما ان تكون الصفة تشبيهية وما بعدها مفردا وهذا مجرد احتمال عقلي ليس له وجود في الخارج والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية فان قيل تعريف الخبر لا يكون مانعا عن دخول الغير لدخول المضارع فيه نحو يضرب زيد فانه

المجرد المسند به المغاثر من الصفة المذكورة مع انه ليس بخبر قلنا ان المراد بالمجرم هو الاسم المجرد
ويضرب فعل لان الكلام في مرفوعات الاسم المسند به فان قيل المسند متعد بنفسه المتك
فيه راجع الى المجرم مفعول مالم يسم فاعله فلا حاجة الى تعديته بالباء قلنا ان المسند متضمن
للتوقع وهو لازم فتعديته باعتبار المتضمن فيكون التقدير اى ما يوقع به الاسناد المغاير للصفة
المذكورة في تعريف المبتدأ المسند اليه فقوله المجرم جنس شامل للمبتدأ بقسميه والخبر وقوله
المسند به احتراز عن القسم الاول من المبتدأ وقوله المغاثر احتراز عن القسم الثانى من المبتدأ
ويحوز ان مراد بالمسند به المسند به الى المبتدأ مقدر اى نظم الكلام او تجعل الباء في به بمعنى الى
والضمير يرجع الى المبتدأ فيخرج القسم الثانى من المبتدأ بقوله المسند به ويكون قوله المغاير
تأكيد للخروج لان الاصل في القيود المخرجة التصريح فلم يكف بالخروج الضمى واعلم ان في
عامل المبتدأ والخبر مذهب ثلاثة فذهب الجمهور ان عاملها هو الابتداء فان قيل ان عاملها
اما لفظ الابتداء ومعناه فان كان لفظه عاملا فهو كذب لعدم لفظ الابتداء كما ترى في
الامثلة وان كان معناه فهو موجود في المبتدأ فلا يصح عاملية في الخبر لانه ليس في اول
الكلام ومبدئه قلنا المراد به تجريد الاسم عن العوامل اللفظية والتجريد موجود في كليهما فان
قيل التجريد هو الخلو عن العوامل اللفظية وهو امر عدمى غير موجود بنفسه فكيف يؤثر في غيره
الرفع قلنا العامل في الحقيقة هو المتكلم اما العوامل النحوية اوردها المتكلم علامة على تأثره والغدى
يصح ان يكون علامة على وجود شئ آخر كخلو المصر من السلطان امر عدمى لكنه علامة على صلب
السلطان فان قيل التجريد موجود في الاسماء المعدودة نحو زيد قائم بوقفهما وليس بعامل
فيهما قلنا التجريد على قسمين احدهما للاسناد بان يكون احد الاسمين مسند اليه والاخر مسند او
الثاني للعد لا لتحقيق الاسناد والمراد ههنا هو الاول لا الثانى واما مذهب غير الجمهور فقد قال
بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ لا في الخبر والمبتدأ اى الخبر لانه عدمى يعتبر عاملية في المبتدأ
للضرورة والضرورة موجودة في المبتدأ لعدم وجود شئ آخر غير موجودة في الخبر لوجود امر
لفظى وهو المبتدأ وان جعل الخبر عاملا فيه لزم الدور فليس في الحقيقة لان المؤثر في الحقيقة
المتكلم وهما علامتان ولا شك ان كل واحد منهما علامة لرفع الآخر وعند الجمهور المتكلم عامل
حقيقته والابتداء علامة لرفعهما كما عرفت واصل المبتدأ اى الاولى وما ينبغى في المبتدأ
عند عدم المانع التقدير اى تقدير المبتدأ على الخبر لفظا لان المبتدأ اذا ت من الذوات

غالباً والخبر حال من الاحوال غالباً والذوات مقدم على الحال طبعاً فقد مر عليها وضعا وذكرا
ليطابق الوضع الطبع فان قيل الاصل بمعنى القاعدة والتخلف عنها غير جائز فينبغي ان لا يجوز
في الدار زيد قلنا الاصل ههنا بمعنى الاولى والراجح فان قيل يتقضى هذه القاعدة بقوله في الدار
رجل اذ ليس فيه تقدير مبتدأ اولى بل امتنع تقديرية فلنا اتصال التقدير عند عدم المانع وههنا
المانع موجود من التقدير وهو تنكير المبتدأ اعضاً ومن ثم اى من اجل ان الاصل هو التقدير
لفظاً جاز الحاق الضمير بالخبر ارجع الى المبتدأ المؤخر نحو في دار فلنا تقدير مرجع الضمير رتبة
وان تاخر لفظاً وامتنع الحاق الضمير بالمبتدأ الراجع الى ما في خبر الخبر مخصوصاً حياً في الدار
لتاخر المرجع الضمير لفظاً ورتبة وذلك غير جائز لما كان الاصل في المبتدأ التعريف وقد
جاز تنكيره على القلة فاشار المص الى الجواز القليل بايراد لفظ قد في المضارع المفيد للتقليل فيه
فقال وقد يكون المبتدأ أنكرة وان كان الاصل فيه التعريف لان للمعرفة معنى معيناً والمطلوب
الكثير الوقوع في كلام العرب الحكم بالامور المعينة وذلك اى وقوع المبتدأ أنكرة لا يكون مطلقاً
بل اذا تخصصت بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب الى
المعرفة في قلة الشركاء لقرب الشئ حكم بين الشئ فيعلم وقوعها مبتدأ كصفة وقوع المعرفة مبتدأ
مثل قوله ولعبد هو من خير من شرك فبعد أنكرة وقعت مبتدأ امتناولة للمؤمن والكافر
فلما وصفت بالهوى خرج الكافر فقلت شركاً فصح وقوعها مبتدأ ومثل الآخر للأنكرة المخصصة
وقعت مبتدأ كرجل وامرأة في قولهم ارجل في الدار امرأته فافها نكرتان وقعتا مبتدأ
وتخصصنا بعلم التكلم فان التكلم بهذا الكلام عالم يكون احدهما في الدار لكن يسأل المخاطب عن
تعيينه لان السؤال بالهزة وامر عن التعيين بعد العلم بمحصل احدهما في الدار فان قيل علم التكلم
على قوله لعدم الفائدة في الاخبار عن المجهول ١٢ على قوله مثل الخ اى كل تركيب وقع فيه أنكرة مبتدأ قد خصصت
بالصفة المذكورة عبد في هذا التركيب أنكرة وقعت مبتدأ اخصصت بالصفة المذكورة عبد الحليم على عنه
على قوله ارجل الخ اى كل تركيب وقعت أنكرة فيه مبتدأ قد تخصصت بالصفة المستفادة من جبل امر عبد لا هزة لاستقرار
رجل واسم في هذا التركيب نكرتان وقعتا مبتدأتين قد تخصصنا بالصفة المستفادة من جعل امر عبد لا هزة لاستقرارها
لان ام المتصلة مع الهزة موضوع لتعيين احد الامرين بعد علم السائل بالتكلم على احدهما لا على التعيين فكان التكلم
قال اى من رجل وامرأة معلوم لى كون احدهما في الدار لا على التعيين المستقر في الدار لى استقيدت تلك الصفة
من عبارة التكلم فلا يوربان المقبر هو اخصيص عند المخاطب دون التكلم

امر ذهني قائله والابتداء امر لفظي فكيف يحصل التخصيص لامر لفظي بامر ذهني لدار قلنا ذلك الامر الذهني مؤول باللفظي كانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكان التخصيص في الحقيقة التخصيص بالوصف فخرج به غير المعلوم في الدار ومثال الآخر للثمرة المخصصة وقعت مبتدأ كاحد في قولهم ما احدا خير منك فاحد فيه نكرة وقعت مبتدأ على مذهب التمييز وتخصصت بوقوعها في حيز النفي لان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تفيد عموم الافراد وشمولها اياها فنفي الجزئية عن جميع الافراد لاحد سوى المخاطب فان قيل التخصيص عبارة عن قلة الشركاء فكيف يحصل التخصيص بالعموم لكان التنا في بينهما قلنا التخصيص هنا بمعنى رفع الاشتباه لا بالمعنى المصطلم والمنافات بينهما بالمعنى المصطلم فان قيل التمرة في قول امير المؤمنين ع ردا لا يجاب كعب الاحبار في جناية الجرمين على جرادة درهما حين سئلوا عنه ارى دلوهم كثيرة يا اهل حمص قررة خير من جرادة فالتمرة وقعت فيه مبتدأ بلا محض من حرف النفي وغير ذلك قلنا النكرة اذا وقعت في حيز النفي تصح ابتدائها قصد بها العموم ولا واذا وقعت في الاثبات وقصد بها العموم تصح ابتدائها فيكون المعنى تصدق بكل فرد من افراد التمرة خير من جرادة ويبدل عن جنابيتها ومثال الآخر للثمرة المخصصة اذا وقعت مبتدأ مثل شرفي قولهم شرا هردا ناب فشر نكرة وقعت مبتدأ تخصصت بما يخص به الفاعل فليس فيه تخصيصه بنفسه بل باعتبار الفاعل فان قيل تخصيص الفاعل بتقدير الفعل ولا تقدم ههنا قلنا وان لم يوجد التقدير ههنا لكنه وجد في المشبه به فالتخصيص باعتبار المشبه به فان قيل في اى شئ شبه الفاعل قلنا هذه الاسمية تستعمل في موضع الفعلية وهى تفيد تخصيص الفاعل فكذا هذا مثل ما اهرذا ناب شرفا يستكن في اهر راجع الى غائب ما

على قوله تفيد العموم الخ لان النكرة موضوعة عند البعض للماهية وعند البعض للفرق المنتشر بوجود وجود فرد ما وينتفى بالتقاء جميع الافراد فعلم انها تفيد العموم في سياق النفي دون الاثبات وايضا قبل النفي تحتل الماهية وبعض الافراد جميع الافراد وبعد تعيين الجهم فقط فيكون التخصيص بمعناه ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه

س قوله شرا هرا الخ اى كل تركيب وقعت النكرة صبتا اقد تخصصت بالصفة الاستفادة من التقطيم او من تقدير الحكم باعتبار الاصل شر في هذا التركيب نكرة وقعت مبتدأ اقد تخصصت بالصفة الاستفادة من التوزيع التقطيم او من تقدير الحكم باعتبار الاصل لان معناه ما اهرذا ناب الاشرا ولا اروات للحصر سوى تقدير ما حقه التأخير فعلم انه في الاصل اهرذا ناب شر بانه بدل من ضمير اهر شر قد مر للحصر وحصل مبتدأ ١٣

فاعل مبدل منه وشر بده وبدال الفاعل في حكم عين الفاعل والفاعل يخص بتقدير الحكم فكذا
بداله ثم انتزع البديل عن معنى البدلية وقد مر المحصر والاختصاص لان تقدير ما حقه التأخير يعيد
المحصر والاختصاص فحصل التشبيه بين الاسمية والفعلية وليس شر فاعلا لاهر لان تقدير الفاعل
على الفعل غير معهود فان قيل تقدير البديل ايضا غير جائز على المبدل منه والعامل قلنا انه
انتزع عن معنى البدلية ولا يجوز انتزاع الفاعل عن معنى الفاعلية فان قيل ان المهر للكلاب لا
يجلو اما بنباح معتاد فهو على قسمين اما الجبئي الحبيب فهو خير واما الجبئي العدو فهو شر واما
بنباح غير معتاد وهو ما يتشاور به الناس فيكون شرا فقط لا خير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير ولا يصح القصر في الثاني لان القصر والمحصر بشئ لاخراج شئ آخر وليس شئ آخر
ههنا قلنا المحصر ههنا بوصف مقدراى شر عظيم لاحقيرا ههنا بانه فيكون الشر على قسمين فيصح
المحصر لاخراج الحقيق ومثال الاخر للنكرة المخصصة كرجل في قولهم في الدار رجل فرجل نكرة
وقعت مبتدأ وتخصصت بتقدير الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصيغة
الاستقرار في الدار وخرج غير المستقر فيها فان قيل ينبغي ان يقع رجل في قائم رجل لان
قائم ايضا بديل على ان ما يذكر شئ موصوف بصفة القيام قلنا لا يجوز ان يحصل التخصيص بتقدير
الخبر غير الظرف لان فيه احتمال الابتدائية على مذهب الاخفش كما في قائم زيد وليس
الاحتمال في الخبر الظرف لانه لا يقع مبتدأ مستدا اليه لانه غير خال عن العوامل اللفظية و
المبتدأ المسند به خال عنها فتقدير الخبر الظرف يعين كون ما بعده مبتدأ والظرف خبرا بخلاف
غير الظرف فانه لا يعين كونه خبرا وما بعده مبتدأ ومثال الاخر للنكرة المخصصة مثل سلام في
قولهم سلام عليك فسلام نكرة تخص بالنسبة الى المتكلم اذ هذه الاسمية معدولة عن الفعلية
اذا صله سلمت سلاما عليك فخذ الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار لاقتان
الفعلية باحد الازمنة الثلاثة والاسمية غير مقترنة فلما كان السلام في الاصل منصوبا الى المتكلم
لا اتحاد فاعل الفعل ومصدرا ففى الاسمية ايضا منسوب الى المتكلم فاعتبر في حالة الرفع تقيدا اعتبر
في حالة النصب فكانه قيل سلامى عليك فان قيل هذا عين المعرفة بالاضافة فكيف يصح تمثيل
النكرة المخصصة قلنا انه في قوة قولنا سلام من قبلى عليك واعلم ان التخصيص اما ينقل اشتراك

علا ولا يجوز الخ لا استحالة بقاء الفعل بلا فاعل بخلاف بقاء الشئ بلا بديل ١٢ مولانا عبد الحليم عفى عنه ١٢ بتقدير
الخبر الخ اى بالصفة المستفادة من تقدير الخبر ١٣ على قوله تخصيص الخ اى بالصفة المستفادة من نسبة الى المتكلم ١٤

الافراد ويقطع الاشتراك فالاول فيما اذا حصل بالصفة حقيقة كما في المثال الاول ادحكما كما في
 الامثلة الاربعة والثاني فيما اذا وقعت النكرة في حيز النفي فالكلمة شئت امثلة خمسة بالاول وواحد
 بالثاني واعترض ابن الدهني بالمصان مد ارا صحة الاخبار عن النكرة موقوفة بالفائدة لا بالتخصيص
 المذكورة التي تحتاج في توجيهاتها الى التكاليف المذكورة اما التكلف في الاول فلان المعتبر هو التخصيص
 الفردي بالصفة وهذا نوعي واما في الثاني فلان التخصيص المعتبر بالنسبة الى المخاطب وهذا بالنسبة
 الى التكلم واما في الثالث فلانه فيه صرف تخصيص المصطلح وهو قلة الشركاء الى غير المصطلح و
 هو العموم ورفع الاشتباه واما الرابع فلان التخصيص بالفاعل باعتبار تقدم الحكم وليس ههنا
 تقدم واما في الخامس فالتخصيص فيه باعتبار تقدم ما هو غير الاصل واما في السادس ففيه
 اعادة معنى ثابت في حال الرفع على ما كان في حال النصب فالأخبار عن النكرة موقوفة بالفائدة
 فان كان فيه فائدة يصح نحو كوكب انقضى الساعة والا فلا نحو رجل قاتل لعدو الفائدة لعلم
 المخاطب بقيام رجل ما قلنا نعم لكن كان مواد المفاد غير متماز عن غير المفاد فاعتبروا هذه
 التخصيصات لفهم المبتدئ بان كان فيه هذا التخصيصات ففيه فائدة والا فلا ولما كان الخبر
 المعروف في ما سبق مختصا بالمفرد لكونه تسما من الاسم ولم يكن الجملة داخله فيه اراد المصنف
 الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون وفي ايراد على المضارع اشار
 الى ان كون الخبر جملة لعدو موافقة ركني الكلام فيه بخلاف المفرد فان فيه موافقة ركني الكلام
 في الافراد وهو خلاف الاصل جملة اسمية مثل زيد ابوة قاتل او فعلية مثل زيد قاتل ابوة
 ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى خبر الفعلية وانما كان جملة لان المقصود من الخبر بيان
 الحكم وهو كما يحصل بالمفرد كك يحصل بالجملة ولما كانت الخبر الجملة مستقلة بنفسها غير مرتبطة
 بغيرها والخبر يكون مربوطا بالمبتدأ قليلا بل في الجملة الواقعة خبرا من عائذ للربط بالمبتدأ
 والعوائد اربعة اما ضمير كما في المثالين المذكورين او اللام في نحو نعم الرجل زيد اذا كان
 المخصوص مبتدأ او الفعلية خبرا مقدا ما عليه او وضع المظهر موضع المضمي في نحو الحاجة والحاجة
 او كون الخبر تفسير للمبتدأ الواقع ضمير شأن نحو قل هو الله احد او عين الضمير في جملة وقعت
 صفة لانها ليست من ضروريات الموصوف فلا يحصل الارتباط بالموصوف الاربعة قوى وهو
 الضمير والخبر من ضروريات المبتدأ فيكون فيه عائذ ما وان كان ضعيفا وجعلت عائذ الجملة
 المعالية الواو والضمير لان الحال من الفضلات فلا بد من عائذ قوي مؤيد بالواو وجعل عائذ الجملة

الصلة ضمير اذ انت من ضروريات الموصول تقتض مطلق العائد لا القوى لكنها مثل الصفة في التقييد وقد يحذف العائد عند وجود القرينة على المحذف اذا كان ضمير الاخير لعدم اسباق الذهن الى حذف غير الضمير نحو البر الكريستين دهما والسمن منوان عنه بدرهم الكرمه ومنوان عنه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع اى الخبر الذى وقع ظرفا زمانا او مكانا او جارا ومجرورا فان قيل الظرف حقيقة في الزمان والمكان ومجاز في الجار والمجرور فان اريد به كلاهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احدهما فتخصيص الحكم باحدهما باطل قلنا اريد به كلاهما على سبيل عموم المجاز وهو ان يراد من اللفظ معنى ثالث يكون المعنى الحقيقي والمجازى من افراد ذلك المعنى فيكون المعنى وما وقع الخبر محتاجا الى المتعلق وهو متناول للحقيقي والمجازى فالأكثر وهم البصريون على انه اى الخبر الظرف فقد راي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه فان قيل حمل التقدير على الظرف غير صحيح لانه مذکور غير مقدر وايضا يعلم من تقدير الجملة ان المحذوف هو الجملة وليس كذلك بل المحذوف الفعل وفاعله مستتر في الظرف قلنا ليس المراد بالمقدّر ههنا مقابل المذكور بل المراد منه خلاف الظاهر من قيل الذكر الاخص واردة العام لان المؤول عبارة عن خلاف الظاهر وهو اعم من المقدرو غيره والقرينة عليه الباء لانها تقع صلة للتأويل لا للتقدير فان قيل الظرف مفرد فكيف يقال له الجملة قلنا بسبب تقدير الفعل فيه بصير جملة وذلك الفعل المقدرا ما من الافعال العامة وهى افعال عموم نردار باب عقول به كون است وجود است ثبوت است حصول به عند عدم القرينة بفعل خاص وعند وجود القرينة به يقدر بحسب اقتضاء المقام واختار الكوفيون تقدير شبه الفعل ووجه البصريين ان متعلق الظرف عامل فيه فاذا وجب التقدير فتقدير الاصل العامل وهو الفعل أولى ووجه الكوفيين ان الظرف وقع موقع الخبر والاصل في الخبر الافراد ليوافق ركنا الكلام في الافراد فاذا وجب التقدير فتقدير شبه الفعل أولى ليحصل الافراد لها كان الاصل في المبتدأ التقدير وتاخيرها ايضا جائز وقد يجب ذلك التقدير بعراض اشار الى ذلك العارض واذا كان المبتدأ مشتقلا على ما اى معنى وجب له صدر الكلام كالا ستفهام فان قيل المثال لا يطابق المثال من فان من في المثال بنفسه مبتدأ الا انه مشتمل على لفظ له صدر الكلام قلنا هذا لا بأس انما يرد لو كان كلمة ما عبارة عن اللفظ وليس كذلك بل هو عبارة عن المعنى ولا شك ان من مشتمل

على معنى الاستفهام وله صدر الكلام مثل من ابوك فان قيل المثال غير مطابق للمثمل لان ابوك مبتدأ ومن خبره ووجب تقديمه لاستحقاق الصدارة فيكون هذا المثال داخلا في ضابطة وجوب تقديم الخبر قلنا هذا المثال بناء على مذهب سيبويه وعندنا من مبتدأ الواجب التقديم وابوك خبره واما على مذهب غيره فابوك مبتدأ ومن خبره واجب التقديم ووجه غير ان ابوك معرفة ومن نكرة فجعل النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة غير جائز ووجه سيبويه ان من وان كان نكرة صورة لكنه معرفة بعد التاويل لانه موول بهذا ابوك ام ذلك لكنه لما تقدم السؤال من كل فرد اورد في ضمن امر كل وهو من والجواب عن جانب الجمهور ان جعل المعرفة الصورية مبتدأ اولى من جعل المعرفة التاويلية مبتدأ والجواب عن جانب سيبويه ان من مستحق للصدارة وجعل مستحق الصدارة مبتدأ اولى من جعل غير مستحق الصدارة مبتدأ او كانا معرفتين متساويين في التعريف او لا فان قيل لو اكتفى بقوله او كانا متساويين لكان شاملا للمعرفتين والنكرتين مع الاختصار قلنا لو اكتفى بالمتساويين لم يخص حكم وجوب التقديم بالمتساويين والامر ليس كذلك بل التقديم واجب في نفس المعرفتين فحوزيد المنطلق فان قيل هذه القاعدة منتقضة بابو حنيفة ابو يوسف فانها معرفتان ولم يجب تقديم المبتدأ وهو ابو يوسف وايضا في قولهم بنونا بنوا بنا ثانيا قلنا وجوب التقديم عند عدم القرينة والقرينة على الابتدائية الجزء الثاني في كلا المثالين موجودة وعدم صحة الحكم على تقدير الجزء الاول مبتدأ كليهما او كانا متساويين فان قيل التقديم واجب في مثل غلام رجل صالح خير منك مع انها ليسا بهتساويين لان المبتدأ تخصص بالاضافة والصفة والخبر تخصص بامر واحد وهو منك قلنا المراد بالمساوات في نفس التخصيص لاني المقدار مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له واحترزه عما اذا لم يكن الخبر فعلا للمبتدأ فحوزيد قائم ابوه فانه لا يجب تقديم المبتدأ لعدم الالتباس لوجود الفاعل غير زيد مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في جميع هذه الصور اما في الصورة الاولى حفظا للصدارة واما في الصورة الثانية والثالثة فعلا للالتباس واما في الرابع فثلا يلبس المبتدأ بالفاعل في صورة افراد الفعل مثل زيد قام او ببدل في صورة تشنية الفعل وجمعه نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا او بعين الفاعل على مذهب من يجوز كون الالف والواو حرفان دالان على تشنية الفاعل وجمعه وليسا بضميرين فاعلين للفعل كالتاء في ضربت هندا واذا تضمن لكان الاصل

في الخبر التأخير وقد يجب تقديمه بعرض فاراد المصان بشير الى ذلك فقال الخبر المفرد صورة
 فان قيل المثال لا يطابق المثل لان المثل هو الخبر المفرد واين في المثال ظرف والظرف مقدّم
 بجملة قلنا المراد بالخبر المفرد صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير ما هاله اى معنى
 وجب له صدر الكلام مثل ابن زيد فاين اسم منتظم للاستفهام خبر عن زيد مفرد
 صورة وان كان جملة بحسب الحقيقة عند البصريين واحترز بخبر المفرد عن الخبر الجملة المتضمنة
 لهاله صدر الكلام مثل زيد ابن ابوه فلا يجب تقديم الخبر اذ لا يبطل بتأخيره عن المبتدأ
 صدارة ماله صدر الكلام لتصدرة في الجملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له لى للمبتدأ
 من حيث انه موقوف في صحة الابتدائية الى تقديم الخبر فان قيل ان قام زيد قام مصحح
 للمبتدأ لكونه خبرا عنه مع انه وجب تأخيره لا تقديمه قلنا المراد بالمصحح ما هو مصحح له
 بالتقديم مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بالتقديم فلو اخبر بقى المبتدأ
 نكرة غير مخصوصة للمبتدأ بالتأخير او كان لمتعلق الخبر فان قيل المتعلق بفهم اللام ومتعلق
 الخبر مبتدأ فكان المعنى او كان للمبتدأ ضمير في المبتدأ فيلزم فساد المعنى قلنا المتعلق بكر
 اللام اى تجزء الخبر كالتمر في المثال او المتعلق بفهم اللام بناء ان الخبر هو الفعل المقدر والفعل
 متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر فان قيل ينقض بقوله على الله عبدة متوكل فان في
 جانب المبتدأ وهو عبدة ضمير الى متعلق الخبر وهو على الله ولم يجب تقديم الخبر وهو متوكل
 قلنا ان المراد بالمتعلق هو التابع للخبر تبعية يمتنع معها تقديم الخبر على التابع مثل على التمرة
 مثلها زيد افضمير مثلها راجع الى التمرة هو متعلق الخبر اى جزء الخبر وهو المجموع وتابع الخبر
 تبعية يمتنع معها تقديم الخبر وهو المجموع على ذلك التابع الجزئى لان الكل لا يتصور ان يتقدم
 على الجزء لان المتقدم والمتقدم عليه مغاير في الذات وذات الجزء داخل في الكل وليس
 بمغاير عنه بخلاف وعلى الله لانه متعلق بالخبر وهو متوكل لكن جاز تقديم ذلك المتعلق لانه
 جاز تقديم ذلك المتعلق لانه ظرف والظروف تتقدم على متعلقاتها او كان خبرا عن ان
 المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ فان قيل ان المراد بالخبر عن
 ان لا يخلوا اما عن لفظ ان ادعن اسم ان فالاول غير صحيح لانه حرف لا يصلح الابتدائية و
 على الثاني يلزم الخروج عن البحث لان البحث في خبر المبتدأ واسم ان ليس مبتدأ قلنا
 المراد بالخبر ليس خبرا عن ان ولا عن اسمها بل من مجموعها المؤول بالمفرد مبتدأ ولذا شئب الخبر

الى ان فانه مصحح للجملة مبتدأ والخبر خبر اولوله فلا يصح ابتدائية الجملة فكيف يصح خبرية
 الخبر مثل عندى انك قاتم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه
 الصور اما فى صورة الاول فليفتوت صدارة ماله صدارة الكلام بالتاخير واما فى الثانية
 فليلا يبقى النكرة بلا تخصيص بالتاخير واما فى الثالثة فليلا يلزم الاضمار قبل الذكرة بتاخير الخبر
 واما فى الرابعة فليلا تلتبس ان المفتوحة بالمكسورة فى اللفظ لا مكان الناهول عن الفتحة
 لختفائها فى الاداء او فى الكتابة على التأخير وقد يتعدا الخبر لانه حال من احوال المبتدأ و
 ربما يكون شئ واحد احوال كثيرة وذلك التعدد قد يكون جائزا وقد يكون واجبا فالاول
 فيما يتم معناه باحدا هادون الخبر الآخر مثل زيد عالم عاقل والثانى مالم يتم معناه بـ
 الآخر نحو الابلق اسود وبيض فان قيل كلمة اذا دخلت على المضارع تفيد التقييد والحال
 ان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير غير قليل مثل زيد قاتم وعمرا قاعد قلنا قلنا تعدد الخبر
 بالنسبة الى عدم التعدد بالخبر عنه وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى ويستعمل ذلك
 على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
 اللفظ فقط فهو هذا حلوحامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى من مقصود المتكلم اثبات
 الكيفية المتوسطة بين المحلولة والحموضة لاثبات انفسها فى هذه الصور ترك العطف
 اولى لعدم التعدد فى الحقيقة وجواز العطف عند البعض نظر الى صورة التعدد فان قيل
 لما كان التعدد متنوعا الى العطف وغيره فلم يخص المص المثل بالتعدد بغير العاطف قلنا
 ان مراد المص بقوله وقد يتعدا الخبر بغير العاطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعاطف لوجود
 الواسطة وايضا التعدد بالعاطف ليس خبرا بل هو من توابعه او نقول ان المراد بالتعدد
 اعم لكن الاقتصاد بمثل غير عاطف لعدم الحقائقية اولانه ليس خبرا بل من التوابع وقد
 يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهوبينية الاول للثانى فان قيل قد دخل الفاء بالخبر فى قوله
 تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول وهو لصوق النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثانى
 وهو الصدور من الله بل الامر بالعكس قلنا معنى الشرط اما سببية الاول للثانى والحكم بالثانى
 ولا شك ان حصول النعمة للمخاطبين سبب لان يحكم انها صادرة من الله فلما كان المبتدأ
 متضمنا لهذا المعنى فيكون مشابها للشرط فى سببية الخبر كسببية الشرط للجزء فيصم دخول
 الفاء فى الخبر فان قيل المتكلم لا يخلو اما ان يقصد هذا المعنى او لا فان قصد دلالة اللفظ

على هذا المعنى يكون دخول الفاء في الخبر واجبا وان لم يقصد فعدم دخولها واجب فكيف يصح
قوله فيصح لعدم شبهوله للواجب وغير الواجب قلنا قول المصنف بالنظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى
الشرط من غير النظر الى قصد الدلالة واما عند القصد وعدمه فكما قلت يحصل ههنا ثلث
صور وذللك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف فان قيل
صلة الموصول جملة والفعل بدون الفاعل والظرف بدون المتعلق مفردان فكيف يصح قوله
الموصول بفعل او ظرف قلنا المراد بالفعل مع الفاعل والظرف مع المتعلق من قبيل ذكر
الجزء وارادة الكل لكن الظرف اذا وقع صلة فهو مؤل بالفعل اتفاقا لان صلة الموصول لا
تكون الا جملة واشترط في الصلة كونها فعلية او ظرفية لا اسمية ليتأكد مشابهة الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا فان قيل قد دخل الفاء في الخبر في قوله تعالى ان الموت
الذي تفرون منه فانه ملاقبكم مع ان المبتدأ ليس باسم موصول قلنا وفي حكم الموصول
الموصوف بالموصول المذكور والنكرة الموصوفة بهما باحدهما فان قيل قد دخل
الفاء في الخبر في قولهم كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم مع ان المبتدأ ليس
بنكرة موصوفة باحدهما قلنا وفي حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف الى هذه
النكرة مثل الذي ياتيني مثال الموصول بالفعل او كل رجل في الدار مثل الاسم بالظرف
فله درهم وكل رجل ياتيني مثال الاسم الموصوف بالفعل او كل رجل في الدار
مثال الاسم الموصوف بالظرف فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل
على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء في خبره ما منع عن دخول الفاء في الخبر لان صحة الدخول
باعتبار مشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وهما مزيلان لتلك المشابهة لانهما تحجزان الكلام
من الاخبار الى الانشاء والشرط والجزاء من قبيل الاخبارات وذللك المنع بالاتفاق
من النجاة فان قيل كما انهما مانعان كذلك باب علمت وكان ايضا مانعان فارجع تخصيصها
بيان مانع الاتفاق قلنا التخصيص بالنسبة الى باقي الحروف المشبهة بالفعل وانها غير مانعة
بطريق الاتفاق الا بالنسبة الى جميع ما عداها والحق بعضهم في المنع عن دخول الفاء والخبر
ان مكسوتة بهما وجه البعض ان كلمة ان للتحقيق والشرط والجزاء للترديد فينا فيان فلا
يجتمعان لكنه غير صحيح عقلا ونقلا اما عقلا فلانه لا يخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية
واما نقلا فكما في قوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقبكم وقوله تعالى ان الذين كفروا

وما تووهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق البعض ان المفتوحة ايضا ولكن هما فاجبه
 تخصيص المكسورة بالاحاق قلنا ان ملحق المكسورة سيبويه فاعتبر بقوله واورده من ذهبه للردي بقوله
 بعضهم لانه للضعف وملحق المفتوحة ولكن غير سيبويه فلم يعتد بقوله ولم يورد مع ان كلا القو
 لين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء اما في المكسورة فما عرفت من الآيتين واما المفتوحة
 فكقوله فعلت واعلموا انها غنمتم من شئ فان لله خمسة واما في لكن فكما في قوله الشاعر ع
 فوالله ما قارتكم قالبا لكم ٥ ولكن ما يقفه فسوف يكون

وقد يحدف المبتدأ القيام قرينة لفظية او عقلية جواز اى حد فاجازوا ولم يذكروا
 المبتدأ المحذوف بالحدف الواجب لغاية قلة وهو في موضعين احدهما في الخصوص لفعل المدح
 او الذم على قول من قال انه خبر مبتدأ محذوف والثاني فيما اذا قطع النعت عن المنعوت بالجرور
 بالرفع فيكون النعت خبر المبتدأ المحذوف وجوبا نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد وانه واجب
 حذف هذا المبتدأ ايعلم انه في الاصل صفة قطع لقصد المدح او الذم اذ تلك المعلوماتية تحصل
 بصورة الافراد لانه لو ذكر المبتدأ لا يعلم انه في الاصل صفة لان الجملة لا تقضى الارتباط بغيرى
 فان قيل ينبغي ان لا يقطع عن المنعوت حتى يعلم انه صفة قلنا ان في القطع تغير المألوف وهو للثبوت
 والثبوت فيه زيادة المدح او الذم وفي الصفة نفس المدح او الذم لا لزيادة كقول المستهل اى
 المبتدأ المحذوف في قول المستهل الرفع صوتة عند الابصار للهلل فان قيل المثال لا يوافق المثل
 لانه حذف المبتدأ وليس في قول المستهل حذف قلنا ان الكاف بمعنى المثل بتقدير المضاف اليه و
 هو لفظ المبتدأ القول بمعنى المقول بتقدير حرف البحر وهو كلمة في ثم هذا المجموع خبر مبتدأ محذوف
 فيكون تقديره المبتدأ المحذوف جواز امثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل الهلال والله
 فان قيل الهلال والله مقولة الراى للهلال لا مقولة المستهل لانه اسم للصبي رفع صوتة
 عند الولادة قلنا نعم المستهل بحسب الوضع مختص به ثم اتسع استعماله في كل رافع صوتة ولا
 شك ان راى الهلال يرفع صوتة عند رؤيته الهلال فيكون التقدير هذا الهلال والله ثم حذف
 هذا القرينة الحالية وهى اجتماع الناس لرؤية الهلال فان قيل لم لا يجوز ان يكون هذا
 لتكوين من باب حذف الخبر لا من باب حذف المبتدأ اى الهلال هذا قلنا على تقدير حذف

حذفه قلنا الجواز ان المقصود من القطع تنبيه على ان تلك الصفة صفة ما وخر او زامة او ترميز او المحضلة والموضحة والمركدة في الامم فان قلت كيف
 يحصل هذا التنبيه قلنا لان الصفة الموضحة والمركدة لا يركز عليها لتمام الوصف فحينما بعد القطع فانما قطع يعلم انها مادة او زامة او ترميز
 ودرهم المراد بالرفع والنصب المدح والذم والرم ١٢ مولانا عبد الحلليم عفى عنه

الخبر يفوت مقصود المتكلم لان مقصود تعيين الشئ اولا بالاشارة ثم الحكم على ذلك الشئ بالهلال
 فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال لانه تعين الهلال بالاشارة فان قيل المقصود بالمثل
 الهلال فقط فلم ذكر الله قلنا انما اتى المصباح بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا لان عاداتهم
 القسم لثلاثينكر القوم ولثلاثيتوهم نصب الهلال عند الوقف بفعل محذوف اى رابت الهلال
 فلا يكون المثال نصا في حذف البتة اوجين اتيان القسم لا يجوز الوقف فيعلم الرفع فيكون
 مما نحن فيه وقد يحذف الخبر جواز اى حذف فاجاز القيام قرينة بغير اقامة شئ مقامه
 مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان قيل المثال غير مطابق
 للمثل لان الخبر هو اذ الاله مكان يعلم للخبرية عن السبع قدم للاقتناع في الظروف قلنا
 المثال بناء على المذهب الصحيح وهو مذهب صاحب الباب هذه اذا نظرت زمان لا يصلح للخبرية
 عن السبع لان السبع ليس بزمان بل هو ظرف للخبر المحذوف فيكون التقدير خرجت فاذا السبع واقف
 فان قيل فينبغي ان يكون هذا الحذف واجبا لوجود القرينة وهو الافراد واذا للمفاجات
 يدخل على الجملة الاسمية وعدم صحة الحمل وسد المسد وهو اذا قلنا ان المتقدم لا يقوم
 مقام المتأخر وقد يحذف الخبر عند وجود القرينة وجوبا اى حذف واجبا فيما التزم في
 موضعه اى موضع الخبر غير اى غير الخبر فان قيل كلمة ما ان كانت عبارة عن الخبر
 فيلزم الشئ لنفسه وان كانت عبارة عن غيره فالجملة خالية عن العائد اليه قلنا كلمة ما عبارة
 عن تركيب فيكون ظرفية الكل للجزء والعائد محذوف اى فيما التزم فيه في موضعه غيره وذلك
 يحى في اربعة ابواب اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد كان كذا اى لولا زيد
 موجود لقرينة وسد المسد اما القرينة لان لولا لا تمنع الشئ الثانى لوجود الاول فيدل على الوجو
 واما سد المسد فجواب لولا قائم مقامه وهذا عند البصريين وعند الكسائى الاسم الواقع بعدها
 مرفوع بالفاء عليه لفعل محذوف اى لولا وجد زيد وعند القراء لولا اسم فعل رافعة له بنفسها
 فلا يكون مما نحن فيه فان قيل ينقض بقول الشافعى

ع لولا الشعر بالعلماء يذرى يذرى لكنك اليوم اشعر من لبيدى

فان يذرى خبر وقع بعد لولا ولم يحذف قلنا وجوب المحذف عند كون الخبر عاما ويذرى من
 الافعال الخاصة لان لولا تدل على الوجود وهو من العامة ولا تدل على فعل من الافعال الخاصة
 وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا وشرط في المبتدأ مصدرية لان الاحوال الآتية لا تجرى في غير المصدر

بعد ذلك المصدل الانكزة ولو كان خبر السمة تعريفه مرة ايضا واما وقوع الحال المنسوب مقام الخبر المرفوع وان لم يوجد غير هذا المقام لكن مع المناسبة العالمية والمعمولية والثاني مذهب الكوفيين فالتقدير عندهم ضربي زيد اقا ئما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ودليلهم ان قلة الحذف اول من الكثرة وفي هذا التقدير قلة الحذف وايضا على هذا التقدير يكون الحال من معمولات المذكور والمعد ومر لا يزا حم الموجود لكن من هههم ضعيف اذ على هذا يلزم حذف الخبر بغير سد مسد وايضا يلزم تقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال لان اسم الجنس المعروف باللام او الاضافة اذا استعمل ولم يوجد قرينة التخصيص بالبعض يكون نصا في الاستغراق اذ في التخصيص بالبعض يلزم الترجيح بلا مرجح والثالث مذهب الاخفش فمذهبه ان الخبر محذوف هو مصدر مضاف الى صاحب الحال فيكون التقدير ضربي زيد اضر به قائما ودليله ان في هذا الصورة قلة الحذف وقلة الحذف اول من الكثرة وايضا الاصل ان يكون المحذوف من جنس الملقوط واشترط كون المصد مضافا الى ذي الحال ليتحد عامل الحال وصاحبها لكن مذهبه ضعيف اذ المصدر ضعيف العمل لا يعمل اذا كان محذوفا وايضا ان المصدر حين العمل في قوة ان مع الفعل وكلمة ان موصول حرفي فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع حذف بعض اجزاء الصلة وبقاء بعضها وذلك غير جائز والرابع مذهب ابن درستويه وابن ياشان هذا المبتدأ بمعنى الفعل والفعل لا يحتاج الى الخبر وانما كان بمعنى الفعل اذ معنى ضربي زيد اقا ئما ما اضر به زيد الاقا ئما اذ المحصر في ضربي زيد اقا ئما مستفاد من الاستغراق وفي ما اضر به زيد الاقا ئما باووات المحصر قلنا قياس هذا المبتدأ على القسم الثاني من المبتدأ غير صحيح لان المبتدأ ههنا مضاف الى ياء المتكلم والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلا يفيد فائدة تامة واما القسم الثاني من المبتدأ وان كان شبه الجملة لكنه يفيد فائدة تامة واما كونه بمعنى الفعل فهو تاويل الاسمية بالفعلية وتاويل نوع بنوع لا يخرج الشيء عن حقيقته وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبرة على معنى المقارنة بان يكون الخبر لفظ مقرون وعطف على ضمير مقرون بتقدير المنفصل راجع الى المبتدأ شئ بالواو التي كانت بمعنى مع واشترط في الواو كونها بمعنى مع ليوصل القرينة على الخبر المحذوف لان متعلق مع لا يكون الا مقرونا وهو كل واو يحصل به بين المعطوف والمعطوف عليه اجتماع الزمان والمكان فهو العمل والحكم بجزائه اى العمل مقرون بمعنى الحكم بجزائه فلو لم يكن الواو بمعنى مع لم يجب حذف الخبر كقول امير المؤمنين انتم والساعة في قرن فان ههنا لا يدل على الاقتران مثل كل رجل وضعته اى كل رجل مقرون مع ضعيفته فحذف الخبر وجوبه بالوجود

القرينة وسد المسد اما الاول فلان الواو مجيء مع فيدل على المقرون لان صلة المقرون ^{كلمة مع قائم} والمقام فلهو المعطوف قائم مقام الخبر المحذوف فان قيل المعطوف لا يخلو اما معطوف على المبتدأ او على ضمير مقرون المحذوف فعلى الاول يكون المعطوف مقدا ما على الخبر فكيف يقوم مقام الخبر المتأخر وعلى الثاني يلزم عطف الاسم على الضمير المرفوع بلا تأكيد بالمنفصل وذلك غير جائز قلنا المعطوف قد عطف على الضمير الراجع الى المبتدأ فيكونان متحدين بالذات قلنا قال الشارح وعطف على المبتدأ او يكون مؤخرا عن الخبر باعتبار عطفه على الضمير وقد اكده بالضمير المنفصل المقد فيكون التقدير مقرون هو وضيعته ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره فعل القسم يعني يكون المبتدأ معيناً للقسم بحيث ينتقل الذهن من سماعه الى كونه مقسما به فيكون قرينة على حذف الخبر وقوله قسى اما نه الله لا ضلن كذا لا يجب حذف الخبر لعدم شهرته في القسم وذلك مثل قولك لعمر ك لا فعلن كذا اي بقاءك قسى اما اقسام به فان قيل ان عمر اما هو يد كرفي مقابلة الزيد فيكون علما لشخص والقسم به غير جائز فكيف يكون مثالا لمبتدأ مقسم به قلنا المراد به ما هو مرادف للبقاء فان قيل مرادف البقاء العمر بضم العين وهو بضم العين قلنا العمر والعمر كلاهما بمعنى واحد ولا يستعمل باللام المفتوحة التأكيدية الا المفتوح لان القسم موضع تخفيف لكثرة استعماله يقتضى التثنية بفتح العين فان قيل لعمر ك بمعنى بقائك مبتدأ وقوله قسى خبره والتخريج محمول على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لان عمر ك صفة مخاطب وقسى المتكلم فيلزم حمل صفة المتكلم على صفة مخاطب وذلك غير جائز قلنا قسى مؤول بمعنى ما اقسام به ثم حذف الخبر وهو قوله قسى حذف فاجوب بالوجود القرينة وسد المسد اما الاول فلان عمر غالبا يستعمل في القسم فيدل على ان خبره لفظ القسم واما الثاني فجواب القسم قائم مقام الخبر المحذوف خبران واخواتها اي من المرفوعات خبران واشباهها من الحروف الخمس الباقية وفي مرفوعة خبرها مذهب ان مذهب الكوفيين انه مرفوع بالعامل المعنوي كما كان مرفوعا به لانها حروف ضعيف عن العليين ومذهب البصريين انه مرفوع بتلك الحروف لانها شابهت بالفعل مطلقا لفظا ومعنى اما لفظا ففي الثلاثية والرابعة والخامسة والادغام لوجود نون الوقاية باواخرها كالفعل واما معنى فلان معنى هذه الحروف ملزومات لمعاني الإفعال مثل معنى ان وان التحقيق الجزئي ويلزم له التحقيق الكلي وهو حقيقت وقس عليه الباقي وايضا تشبه بالفعل المتعدي خاصة في إقتضاء الشيئين الاسم والخبر كالفعل المتعدي يقتضى الفاعل والفعل فعلت فيها نصبا ورضا مثل الفعل المتعدي هو اي خبران واخواتها الشئ المستند

الى شئ آخر فالموصوف للمسند الشئ لا الاسم لئلا يخرج الخبر الذي وقع جملة والمراد بالمسند المسند
الى شئ لان ان اريد به المسند الى اسمها يلزم الاستدراك في قوله بعد دخولها لانه ذكر لاخراج يقوم
في ان زيدا يقوم ابوة وهو يخرج بقوله المسند الى اسمها لانه مسند الى الفاعل لا الى اسم ان بعد دخول
احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وغيرهما وقوله بعد دخول
هذه الحروف يخرج جميع ما عداها عنه فان قيل التعريف غير مانع عن دخول ما ليس بخبر ان
فيه كالمضارع في قوله ان زيدا يقوم ابوة لانه المسند بعد دخول ان وليس بخبر بل الخبر مجموع
الجملة فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى الاسم وهو مسند الى الفاعل لكنه ضعيف
اذ يلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف لانه اورد دخروج يقوم وباقي المسند في ذلك
التركيب وهو قد خرج بقوله المسند فلا حاجة الى قوله بعد دخول هذه الحروف واجاب الشارحين
ان المراد بالمسند الاسم المسند وهو الفعل لكنه ضعيف اذ يلزم منه الاحتياج الى تاويل الجملة بالمفرد
حيث وقعت خبرا وذلك غير لازم فاجاب الشارح ان المراد بدخول هذه الحروف ايرادها على الاسم
والخبر لا يراث الاثر فيهما لفظا ومعنى واثرها فيهما لفظا بان تجعل الاسم منصوبا لفظا وتقدير او
محلا والخبر مرفوعا لفظا وتقدير او محلا ومعنى بان تجعل مدلول الخبر ثابتا لمدلول المسند اليه و
ذلك التأثير ثابت في مجموع الجملة لا في يقوم فقط لان الجملة مرفوعة المحل على الخبرية لا يقوم وحده
مثل قائم في قوله ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول احد هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه عند عدم المانع اما الاقسام فكونه
مفردا وجملة ونكرة ومعروفة واما الاحكام فكونه واحدا او متعددا ومثبتا ومخذا وفا واما الشرائط
فاجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من عائذ وقد يحذف عند العلم بالمخذوف فان قيل لا نسلم ان امر
كأمر المبتدأ لان كلمات الاستفهام تصلح وقوعها خبر المبتدأ فيقال من زيدا واين ابوك ولا تصلح وقوعها
خبر اباب ان فلا يقال ان من زيدا وان من اباك قلنا امر خبر ان كأمر خبر المبتدأ عند عدم المانع
وهنا وجد المانع من خبرية كلمات الاستفهام هذه الحروف لان كلمات الاستفهام للشك وهذه
الحروف للتحقيق وبينهما تناف فلا تدخل عليها وايضا كل منهما هو المقضى للصدارة فتقديرها
يفوت صدرة الآخر الا في تقديره استثناء من وجوه التشبيه والجار والمجرور في المتشئ المشئ
منه متعلق بالمأثلة المعنوية المستفادة من الكاف في قوله كأمر خبر المبتدأ فيكون التقدير وامره كأمر خبر
طوله يلزم الخ لان المسند الى اسماء الحروف لا يكون الا بعد دخول الحرف فذكره اوله بعد دخول هذا الحرف مستلزم من قوله

المبتدأ في الاقسام والاحكام والشرائط الا في تقديم الخبر على الاسم فانه لا يجوز وقد جاز تقديم الخبر
 على المبتدأ لانه اعطى لهذا الحروف العمل الفرعي للفعل فلو تصرف في معيوليها بتقديم ثانيهما يلزم
 بطلان العمل الفرعي والمساوات مع الفعل في تصرف المعولين فان قيل الضمير في تقديمه اما راجع
 الى المبتدأ او الى خبر ان فعلى الاول يلزم انتشار الضميرين وعلى الثاني لا يصح اضافة التقديم اليه فان
 حكم التقديم غير متحقق في خبر ان قلنا الضمير راجع الى خبر ان لكن المراد بالحكم اعم من ان يكون
 ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فيه الا ان يكون الخبر ظرفا مستثنا مفرقا
 والمستثنى منه محذوف فيكون التقديم ليس امرا كما مر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الاوقات الا وقت
 كون الخبر ظرفا فان حكم خبر ان حكم خبر المبتدأ في التقديم جوازا فيما اذا كان الاسم معرفة نحو قوله
 تعالى ان البنايا بهم وجوبا فيما اذا كان الاسم نكرة فحوان من البيان لسمي وان من الشعر لحكمة وذلك
 التقديم للتوسع في الظروف لا في غيرها خبر لا التي والصلة محذوفة يكون التقديم التي استعمالها
 في محذوراتهم والموصول مع الصلة الصفة الاولى للكلمة لا والظرف اى قوله لنفى الجحش باعتبار
 المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية لها والعبارة محذوف المضاف اى النفى صفته الجحش فلا يروان المنفى في
 لا رجل قائم هو القيام لا الرجل بنفسه ولم يقل النفى صفة الجحش اذا لاكثر في خبر لا هو الفعل العام
 نحو لا رجل موجود ونفى الوجود من الرجل مستلزم لنفى الرجل بذاته هو الشئ المسند الى شئ آخر
 شامل لخبر المبتدأ أو غيره وقوله بعد دخولها يخرج ما عدا خبر لا نحو لا غلام رجل طريف و
 انما عدل من المثال المشهور في جانب الاسم والخبر الى غير المشهور في جانبه فان المشهور الاسم
 هو النكرة المفردة وفي الخبر الظرف نحو لا رجل في الدار قلنا هذا العدول لنكتة ان في المثال لبيان
 يكون صريحا في المثل وفي الدار كما في يصلح الخبرية كذلك يصلح الصفتية على ان الخبر محذوف لعدم ظهور
 الاعراب في الدار وجواز وجه الثلاثة في صفة اسم لا المبني المفعول ومثال المتن صريح في المثل لان
 ظرفا مفعولا لفظا وغلما رجل معرب منصوب فلا يجوز ارتفاع الصفة على الظاهر لان جواز ارتفاع
 الصفة في اسم لا المبني لا المعرب فيها اى في الدار فان قيل الجار والمجرور اما متعلق بطريف
 او بحال من ضميرة والظرف لا تنقيد بالظرف ولا بحال دون حال قلنا قوله فيها خبر بعد خبر
 لا ظرف طريف ولا حال من ضميرة فان قيل المقصود بيان مثال خبر لا وهو حاصل بقوله طريف
 فما الحاجة الى قوله فيها قلنا انما اتي به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل لان النكرة في
 سياق النفي تفيد العموم وايضا اتي بالمثاليين لان خبر لا على قسمين ظرف وغير ظرف فالاول لغير

الظرف والثاني للظرف بِحذف كثير اى خبر لا هذا حذا كثيرا اذ كان من الافعال العامة لدلالة
 النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وانما دل النفي على العام لان النفي يقتضى النفي
 فاذا لم يوجد القرينة على خصوص النفي حمل على عمومها ازعم القرينة على الخاص بعينة قرينة
 على العام اذ في اختيار واحد من الخاص دون الآخر ترجيح بلا مرجح وبنو تهيم لا يشبثونه اى لا
 يظهرون خبر لا في اللفظ لان الحذف عندهم واجب لان عل لا المشابهة الفرع وهوان فلا بد ان
 يكون عمله ضعيفا ومعنى قوله لا يشبثونه لا يشبثونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فان قيل اذا لم
 يشبثوه فكيف يصح قولهم لا اهل ولا مال اذا الحكم يفهم من التركيب وليس ههنا تركيب قلنا ان
 معنى لا اهل ولا مال اتقى الاهل واتقى المال على ان لا اسم فعل بمعنى اتقى فالكلام من اسم
 الفعل والفاعل فان قيل اسم الفعل اذا كان بمعنى الماضى فيكون لازما فلا يصح النصب فيما بعده
 قلنا الفاعل في لاضمير مبهم والاسم المنصوب بعدها تمييز عن الضمير فان قيل لا نسلم انهم لا
 يشبثونه الا يرى انهم يقولون لا رجل قائم قلنا على التقديرين يعنى ان كانوا لا يشبثون بمعنى
 لا يظهرون او بمعنى التحقيق وهو عدم الاثبات اصلا يحملون ما يرى خبرا على الصفة محمولا
 على المحل دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس فان قيل تشبيه ما ولا بالفاعل
 غير صحيح لانها حرفان وليس فعل قلنا التشبيه في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر لا في
 الذات ولهذا اتحلان على ليس هو المسند اليه جنس شامل للمبتدأ او لكل مسند اليه وقوله
 بعد دخولها يخرج ما سوى اسمها ولا مثل ما زيد ولا رجل افضل منك
 فان قيل التغير اذا وقع في العبارة لا يخلو عن تكتة فالتكتة في دخول ما على المعرفة
 ولا على النكرة قلنا عل ما ولا لاجل مشابهة ليس ومشابهة ما بليس قوى عن مشابهة
 لا بليس اذ ليس للنفي الحال وما ايضا له ولا للنفي مطلقا فلما قل مشابهة لا قل عملها
 بان تعمل في النكرة فقط وما تعمل في النكرة والمعرفة كليهما وعملية ما ولا من ذهب الجواز
 واما بنو تهيم فلا يعملون لهما اصلا ولهم دليل عقلى ونقل اما العقلى فلفوات الشرط للعمل
 فيهما الاختصاص بنوع واحد وهما لا يختصان بنوع فكما يدخلان على الاسماء كذلك تدخلان
 على الافعال نحو لا يضرب ما يضرب واما النقل فيقول الشاعر ع

ومفهم كالعصن قلت له انتب به فاجاب ما قتل المحب حرام

اى برفع حرام وهو خبر ما لكن مذهب الجازيين اولى من مذهب بنو تهيم لان التنزيل

ورد على لغتهم قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا اَنْصَبَ بِشْرًا وَمَا هُنَّ اُمَّهَاتُهُمْ بِكِرْتَاءِ الْاُمَمِ لَا نَهَا
 جِمْمُ الْمَوْنُثِ السَّالِمِ نَصْبِهِ بِالْكَسْرِ هُوَ اِىْ عَمَلٌ لَيْسَ فِى لَادُونَ مَا شَأْذِ اِىْ قَلِيلٍ لِنَقْصَانِ
 مُشَابَهَةِ لَا بَلِيسَ لِنَقْيِ الْحَالِ وَلَا لِنَقْيِ مُطْلَقًا فَاذَا قَلْتُ لِلْمُشَابَهَةِ قُلِ الْعَمَلُ بَانَ يَخْتَصُّ عَمَلَهُ بِأَحَدٍ
 نَوْعِ الْاِسْمِ وَهُوَ النُّكْرَةُ وَلَمْ يَخْتَصَّ بِالْمَعْرِفَةِ وَانْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ وَهُوَ قَوْلَةُ الْعَمَلِ لِأَنَّهُ مَمْرُوعٌ فِي
 النُّكْرَةِ فَاقْتَصَرَ عَلَى مُورِدِ السَّمَاعِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ

وَمَنْ صَدَّ عَنْ شِيرَانِهَا ۖ فَاَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بِرَاحِ

وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ اِىْ لَا بِرَاحِ لِي وَلَا يَجُوزُ اَنْ تَكُونَ لَا فِى هَذَا الْبَيْتِ لِنَقْيِ الْجِنْسِ لِعَدَمِ جَوَازِ الِرْفَعِ فِى
 اِسْمِ لَا لِنَقْيِ الْجِنْسِ مَا لَمْ يَتَكَوَّرْ نَحْوَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَلَا تَكَرَّرَ فِى الْبَيْتِ لَهَا فِرْعٌ مِنَ الْبَرْفُوعَاتِ شَرَعَ
 فِى الْمَنْصُوبَاتِ وَقَدْ اَمَّ الْمَنْصُوبَاتِ عَلَى الْمَجْرُورَاتِ لِكَثْرَتِهَا وَخَفَتِهَا فَقَالَ الْمَنْصُوبَاتِ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ
 خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ اِىْ هَذِهِ الْمَنْصُوبَاتِ اَوْ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ اِىْ الْمَنْصُوبَاتِ هَذِهِ اَوِ الْخَبَرُ
 قَوْلُهُ مَا اشْتَمَلَ اِلَى آخِرِهِ اَوْ مَبْنًى عَلَى السَّكُونِ عَلَى اَنْ الْمَنْصُوبَاتِ وَقَعَ غَيْرُ مُرَكَّبٍ مَعَ غَيْرِهِ بَلْ اَوْ رَدُّ لِمَجْرُودِ
 الْفَصْلِ بَيْنَ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدُهَا لَا يَحِلُّ لَهَا مِنْ الْاَعْرَابِ وَهِيَ جَمْعُ الْمَنْصُوبِ لَا الْمَنْصُوبَةُ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ
 صِفَةٌ اَلْاِسْمِ وَهُوَ مَذْكُورٌ غَيْرُ عَاقِلٍ وَيَجْمَعُ صِفَةُ الْمَذْكُورِ الْغَيْرِ الْعَاقِلَ بِالْاَلِفِ وَالتَّاءِ قِيَاسًا كَايَّامٍ مَعْدُودَاتٍ
 فَلَا يَرِدَانِ الْمَنْصُوبُ اِنْ كَانَ جَمْعُ الْمَنْصُوبِ فَالْمَذْكُورُ لَا يَجْمَعُ بِهِذِهِ الْجَمْعُ وَانْ كَانَ جَمْعُ الْمَنْصُوبَةِ فَالْمَنْصُوبَةُ صِفَةٌ
 الْاِسْمِ فَلَا يَطَابِقُ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ هُوَ اِىْ الْمَنْصُوبُ فِى ضَمْنِ الْمَنْصُوبَاتِ فَلَا يَرِدَانِ الضَّمِيرَانِ
 كَانَ رَاجِعًا اِلَى الْمَنْصُوبَاتِ فَلَا يَطَابِقُ الرَّاجِعُ مَعَ الرَّاجِعِ فِى الْاَفْرَادِ وَالْجَمْعِيَّةِ وَالتَّكْوِينِ وَالتَّائِيثِ وَانْ
 كَانَ رَاجِعًا اِلَى مُفْرَدَةٍ وَهُوَ الْمَنْصُوبُ يَلْزَمُ الْاَضْمَارُ قَبْلَ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَذْكُورٍ فَقِيلَ فِى الْجَوَابِ أَنَّهُ رَاجِعٌ
 اِلَى مُفْرَدَةٍ وَالْمَذْكُورُ اَعْمٌ صَرِيحًا كَانَ اَوْ ضَمْنًا فَانْ قِيلَ لَهَا كَانَ الضَّمِيرُ اِلَى الْمَنْصُوبِ فَيَلْزَمُ تَعْرِيفُ الْفَرْدِ
 وَالتَّعْرِيفُ اَنَّهُ يَكُونُ الْجِنْسُ بِالْجِنْسِ قُلْنَا الضَّمِيرُ رَاجِعٌ اِلَى الْمَنْصُوبِ الْحَيْثُ بِحَيْثِيَّةِ الْجِنْسِ لَا بِحَيْثِيَّةِ
 الْاَفْرَادِ فَالْجَمْعُ دَالٌ عَلَيْهِ مِنْ قَبِيلِ دَلَالَةِ الْجَمْعِ بِالْجِنْسِ

لَا مِنْ قَبِيلِ
 دَلَالَةِ الْجَمْعِ عَلَى الْفَرْدِ فَانْ قِيلَ يَنْبَغِي اَنْ يَرْجِعَ اِلَى الْمَنْصُوبَاتِ بِتَاوِيلِ الْمَذْكُورِ وَالتَّكْوِينِ لِرِعَايَةِ الْخَبَرِ
 فَمَا الْبَاعِثُ عَلَى اِرْجَاعِهِ اِلَى الرَّجْعِ الضَّمْنِ قُلْنَا اِنْ رَجَعَ اِلَى مَا بِهِذَيْنِ التَّوَابِلَيْنِ يَلْزَمُ تَعْرِيفُ الْاَفْرَادِ
 لِأَنَّ الْمَلْفُوظَ فِى الْجَمْعِ الْاَفْرَادُ فَانْ قِيلَ لَهَا كَانَ الْمُرَادُ هُوَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَعْرُوفُ اَيْضًا هُوَ الْمَنْصُوبُ فَلَمْ
 قَالَ الْمَنْصُوبَاتِ وَلَمْ يَقُلْ الْمَنْصُوبُ قُلْنَا ذَكَرْ صِغَةَ الْجَمْعِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْاَنْوَاعِ وَالْاَفْرَادِ لِتَوْهْمِ بَكْوَرِ الْمَنْصُوبِ
 نَوْعًا وَاحِدًا مَا اِىْ عَنْ اِسْمٍ عِبْرَةٍ عَنْ كَلِمَةٍ مَا بِالْاِسْمِ لِيُخْرِجَ حُرُوفُ الْاَخْرَ اَلْاِسْمِ عَنِ الْمَنْصُوبِ لِأَنَّهُ اَدَانُ

اشتملت على علم المفعولية لكنها لا تعد من المنصوبات لانها من صفات الاسماء لا الحروف اشتمل
ذلك الاسم من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا من قبيل اشتمال الكل بالجزء كيلا يخرج المنصوب
الذي كان نصيبه بالحركة لان الحركة ليست بجزء من الاسم فان قيل اطلاق الموصوف بالاسم والصفة
بالحركة غير جائز لان الصفة محمولة على الموصوف والحركة لا تحمل على الاسم فلا يقال الاسم حركة قلنا
اطلاق الموصوف والصفة عليهما باعتبار قيام الحركة على الاسم ولا توجد بدونها لا بمعنى الحمل على علمي
العلامة لا بمعنى المكان المرتفع ولا بمعنى العلم المصطلح لفساد المعنى المفعولية على علاقة كون الاسم
مفعولا فالياء مصدرية لا نسبتية كما مرفى المرفوعات سواه وجوابه ولم يقل على علامة لوصف المفعولية
لذات المفعول ولا يوجد وصف المفعولية بدون الحاق الياء والتاء المصدرتيان والمفعول اعم
من ان يكون حقيقة كالمفاعيل الخمس او حكما كالمحققات بها وعلامة المفعول امواربعة الفتحه
في المفردات وجموع التكثير لفظا وتقديرا او محلا التي لا يعتبر قيامها مقام الكسرة فلا ينقض
بفتح غير المنصرف حالة الجواز هي قائمة مقام الكسرة والكسرة في جمع المؤنث السالم التي اعتبرت
قيامها مقام الفتحه فلا ينقض بكسرة جمع المؤنث السالم حالة الجواز والالف لفظا او تقديرا والاسماء
الستة التي اعتبرت قيامها مقام الفتحه والضمه فخرجت الالف في ثنية الاسماء الستة اذ هي قائمة
مقام الضمة والياء في الثنية وجمع المذكر السالم التي اقيمت مقام الكسرة فهذه اى الجزئى الاول من
جنس المنصوب والمتصل به على ان الضمير راجع الى المحدود وهو المنصوب والجزئى الاول من جنس
ما اشتمل على علم المفعولية على ان الضمير راجع الى كلمة ما فى الحد وقد مر سواه وجوابه فى المرفوعات
المفعول المطلق قدمه على سائر المنصوبات لانه اصلها اذا الفاعل الذى هو اول مقتضيات الفعل
صار فاعلا بايجاده واحدا ثم سمي مفعولا مطلقا لانه يصح اطلاق لفظ المفعول عليه بمعنى اللغوى وهو
كررة شدة بغير تقييد بقوله به اوله او معه اوفيه لانه كرهه شدة بذاته لفاعل الفعل بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق لفظ المفعول بمعنى اللغوى وهو كرهه شدة عليها بدون التقييد باحدا
فلا يقال زيد اى ضربت زيدا مفعول اى كرهه شدة للمتكلم بل يقال مفعول به لان ذاته ليس بفعل للتكلم
بل فعل به فعل الضرب وقس عليه المفاعيل الباقية واما اطلاق المفعول الاصطلاحي فيصح على الكل
من غير تقييد وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل واما اطلاق المفعول لامطلاحي
على مفعول ما لم يسم فاعله مع اسناد الفعل اليه باعتبار ما كان ولا بالفعل وهو اى المفعول
المطلق اسم ما اى حدث فعله فاعل فعل اى قام ذلك المعنى الحد فى بفاعل فعل ويعم اسناد

ذلك المعنى الحد في الفاعل ذلك الفعل فان قيل مبني المتون بالاختصار فينبغي ان يقول وهو ما
 بترك لفظ الاسم قلنا انما ذكر لفظ الاسم ليكون التعريف جا معا وما تعاو لو لم يذكر الاسم لدخل فيه
 الحدث الذي ليس بمفعول مطلق لانه من قبيل الالفاظ والحدث من قبيل المعاني وخرج اسم ذلك
 الحدث المسمى بالمصدر والمفعول المطلق لانه ليس مما فعله فاعل فعل فان قيل ان التعريف غير
 جامع لا فردا لانه خرج عنه مات موتا وجسم جسامته وشرف شرافته لان المفعول المطلق فيها اي
 في تلك الامثلة ليس مما فعله فاعل فعل المذكور قلنا المراد بفعل الفاعل اياها قيام معنى ذلك المصدر
 به سواء كان ذلك المعنى الحد في صادر من الفاعل كالضرب والمشي في ضربت ضربا ومشيت مشيا
 او لم يبد ركا لامثلة المذكورة فان قيل التعريف غير جامع لا فردا لانه خرج عنه المفعول المطلق في قوله
 ما ضربت ضربا او ضرب زيد ضربا بصيغة المجهول لان الاول منفى فعله والثاني ليس بطريق القيام
 بالفاعل بل بطريق الوقوع بالمفعول قلنا المراد بقيام الحدث به ان يكون مسند الى الفاعل اعو حقيقيا
 كان او حكما سواء كان الاسناد بطريق الايجاب والسلب او بطريق القيام بالفاعل الحقيقي او الوقوع
 بالحكمي هذا كور صفة للفعل اي الفعل المذكور قبل ذلك الحدث ذكر حقيقة فيما كان الفعل مذكورا بعينه
 نحو ضرب ضربا او حكما فيما كان الفعل مقدر ان نحو فضررب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب واسما فيه
 معنى الفعل نحو انا ضارب بمعنى صفة ثانية للفعل فان قيل الجار والمجرور يتعلق بكائن او كون الفعل
 بمعنى المفعول المطلق محال لان معنى الفعل كل ومعنى المفعول المطلق جزء منه فكيف يكون الكل بمعنى الجزء
 قلنا هذا الاعتراض انما يرد لو كان الجار والمجرور متعلقا بالافعال العامة وليس كذلك بل هو متعلق بفعل
 خاص وهو المشتل فيكون المعنى مشتل ذلك الفعل بمعنى المفعول المطلق من قبيل اشتال الكل بالجزء قوله
 فعله فاعل فعل جنس شامل لكل المصادر اذ لا تخلو عن احداثها وقيامها واستادها الى الفاعل وقوله المذكور
 خرج المصدر الذي لم يذكر فعله معه نحو الضرب واقع على زيد وقوله بمعنى يخرج تاديبا في قوله ضربته
 تاديبا فان تاديبا وان كان مما فعله فاعل فعل المذكور لكن معنى الفعل المذكور ليس بمشتل على معناه
 فان قيل تعريف المفعول المطلق غير مانع عن دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به في قوله كرهته
 كراهق لان كراهق اسم حدث فعل فاعل الفعل المذكور وهو متكلم والفعل المذكور قبله مشتل عليه
 من قبيل اشتال الكل على الجزء مع انه مفعول به قلنا لكراهة اعتبارين اذا ذكر باعتبار انه اسم حدث
 قائم بالفاعل والفعل المذكور المشتق منه يكون مفعولا مطلقا واذا ذكر باعتبار انه وقع عليه فعل
 المذكور فيكون الكراهة اسما لفعل السوء وليس بمصدر مشتق منه الفعل فعل هذا الاعتبار لا يكون مفعولا

مطلقا وقد يكون المفعول مطلق للتأكيد اذ لم يكن في مفهومه زيادة على الحدث المفهوم من الفعل والنوع ان دخل على بعض انواع الحدث ونوعية الحدث قد يكون بالوزن الخاص او بالاضافة او بالصفة والعدد ان دل على عدد الفعل مثل جلست جلوسا للتأكيد وجلست بكسر الجيم للنوع بالوزن الخاص وجلس القارى للنوع بالاضافة وجلسا طويلا للنوع بالصفة وجلست بفتح الجيم للعدد فالاول اى الذى للتأكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة بالعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد بخلاف اخويه حال كون المفعول المطلق متلبسا بخالفة اخويه فانهما يثنان ويجمعان وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه فان قيل ضمير لفظه اما راجع الى الفعل او المفعول المطلق فان كان الثانى فكون المفعول المطلق بدون لفظه محال وان كان راجعا الى الفعل فالمفعول المطلق بدون لفظه الفعل ايضا محال لاشتراط ذكر الفعل معه كما مر في التعريف قلنا ضمير لفظه راجع الى الفعل وغير صفة بمعنى مغائر لا بمعنى النفي فيكون المعنى وتكون المفعول المطلق مغايرا عن لفظ فعله مغايرة ماوية نحو قعدت جلوسا او بآية نحو انبته الله نباتا فان قيل لم يخالف المصنف مذهب سيبويه فانه لا يجوز متغيرة المفعول المطلق من الفعل وان وقع المغايرة في اللفظ فسيبويه يقدر له عامل من جنس المفعول نحو قعدت وجلست جلوسا وانبته الله انبت نباتا قلنا مذهب سيبويه في هذا المقام غير مستحسن لانه منقوض بقوله تعالى لا يضره نه شيئا فشيئا مفعول مطلق لقوله لا يضره ولا يقدر له عامل من جنسه لعدم وجود الفعل من هذا الجنس واجاب سيبويه بانه صفة بمعنى القليل لموصوف محذوف اى لا يضره نه ضرا شيئا اى ضرا قليلا لكنه منقوض بقوله حلفت يميننا فانه مصدر لحلفت و ليس من جنسه فعل حتى يقدر لها فلذا قال وقد يكون بغير لفظه مع اتحاد المعنى وقد يحذف الفعل اى الناصب للمفعول المطلق لما كان الاصل في الاشياء الذكروا المحذوف يبيى بعارض القرينة قليلا فلذا اورد كلمة قد المفيدة للتقليل في دخولها على المضارع وقال وقد يحذف الفعل فان قيل حذف الفعل بحث عنه فلزم خروج البحث لانه في مفعول المطلق وايضا تخصيص المحذوف بالفعل غير صحيح لانه يحذف شبه الفعل ايضا قلنا المراد بالفعل الناصب من قبيل ذكر الخاص و ارادة العام وذكر الخاص لاصالة في العمل وايضا هو عامل في المفعول المطلق والبحث عن متعلقا الشىء بحث عن ذلك الشىء لقيام قرينة جوارا اللام بمعنى الوقت طرف ليحذف لا للتقليل اى يحذف وقت قيام قرينة لانه لو كان للتقليل لوجب المحذوف لان وجود العلول عند وجود

المعول عند وجود العلة ضروري والحذف غير واجب عند وجود القرينة فعلم ان اللام ببعض الوقت ظرف
 ليحذف او اللام للتعليل لكن العلة على قسمين مجوزة مصححة وموجبة مستلزمة ووجود القرينة مجوزة
 للحذف وان لم يكن موجبة مستلزمة ونسبة القيام الى القرينة لا يعم اذا كان بمعناه لانه يستعمل في
 ذوات الاجسام والقرينة من الاعراض لكنه بمعنى الحصول من ذكر الملزوم واردة اللازم وجواز اتصاله
 على المصدرية ليحذف باعتبار الموصوف المحذوف اى حذف جواز او المصدر بمعنى اسم الفاعل لثلا
 يلزم حمل المبدأ على المبدأ حذف جواز كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم فخير مفعول مطلق
 وناصبه محذوف اى قدمت قدوماً وخير مقدم ثم حذف قدمت بقرينة حال القادم فان قيل اطلاق
 المفعول على خير صحيح اذ خير اسم التفضيل والمفعول المطلق لا يكون الا مصدراً قلنا اطلاق المفعول المطلق
 على خيراً ما باعتبار الموصوف او باعتبار المضاف اليه ان اسم التفضيل له حكم المضاف اليه لانه جزء من المضاف
 اليه كافضل جزء من الناس في زيد افضل الناس وقدوم الخير ايضا فرد من مطلق القدوم ووجوباً
 اى يحذف ناصبه حذفاً وجوباً سماه اى سماه ما يكون موقوفاً على السماع ولا يكون له قابلاً حتى
 يقاس عليه غير موضع السمع نحو سقياً اى سقائك الله سقياً ورعياً اى دعائك الله رعيّاً يستعملان في موضع
 الدماء وخيبة اى خاب الرجل خيبة اى خاب الرجل خيبة اذ المرئيل ما طلب وجد عاى جدد
 جدد عاى وهو قطع الانف والاذن او الشفة اذ اليد وحمد اى حمدت حمداً وشكراً اى شكوت شكراً
 وعجباى اى عجبت عجباً وانما وجب حذف العامل اذ لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في
 هذه المصادر وهذا معنى وجوب حذف الفعل سماعاً فان قيل ينقض بقولهم حدثت الله حمداً
 وشكوت شكراً وعجبت عجباً قلنا هذا من كلام المولدين وليس من قصحاء او نقول وجوب الحذف فيما
 اذا كان المصدر مستعمل باللام نحو حمد اله وشكر اله وعجب اله فان قيل فعل هذا ينبغي ان يأتى المص
 باللام بان يقول حمد اله قلنا امثلة المص ايضاً باللام لكن ترك اللام للاختصار قال شارح الرضى كل مصد
 نسب الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظاً وتقديراً ولم يقصده ببيان النوع فيحذف عامل
 ذلك المصدر رسواً كان هذه المصادر وغيرها لان الجار والمجرور متعلق بذلك المصدر فيكون قائماً
 مقام الفعل في العمل فحذف الفعل وجوباً لقيام قرينة وهو نصب المفعول وسد المسد المصدر بمعرفة
 حرف الجر فان قيل فعل هذا لا يصح مدهاً من المواضع مما عتية بل صارت قياسية قلنا واضع هذه
 القاعدة الشارح الرضى والمص مقدم على زمانه فعد هذه الامثلة من اسماءى في زمان المص وقياسية في

زمن الرضى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً جباراً قياساً أى قياساً وهو ما
 يكون مسموعاً من العرب ويكون له قاعدة يقاس عند وجودها امثلة اخرى ولا يكون منحصر بمواضع
 السم في مواضع فان قيل ينبغي ان يذكر المصيبة جمع القلة لان ما ذكر المصيبة مواضع
 قلنا ذكر صيغة جمع الكثرة لان الحذف غير منحصر في المواضع المذكورة الا ترى انه يحذف العامل في المصدر
 التوبيخى نحو التاسل قيا ما وانت قعود وليس من المواضع المذكورة منها أى من مواضع وجوب حذف
 العامل ما وقع أى موضع مفعول مطلق وقع ذلك المفعول فان قيل ان كلمة ما لا تغلوا ما عاباً
 عن المفعول المطلق او عن المواضع فان كان عبارة عن المفعول المطلق يلزم حمل غير الموضع على الموضع
 وان كان عبارة عن الموضع فالصلة خالية عن عائد الموصول لان ضمير وقم راجع الى المفعول المطلق قلنا
 كلمة ما عبارة عن المفعول المطلق لكن العبارة بحذف المضاف أى موضع ما وقع فحصل حمل الموضع
 بالوضع مثبتاً فان قيل المثال غير مطابق للمثلى لانه مصدر بالنفى قلنا المثبت على قسمين مثبت
 بنفسه او ارباب اثباته بالا التى هى ناقضة للنفي وهو المراد ههنا احتراز بقوله مثبتاً عن نحو ما زيد يسيراً
 فانه لا يجب حذف ناصبه لان الباعث على الحذف عدم صحة الحمل وهو فى الموجبة واما فى السالبة فيصح
 الحمل فلا يوجد القرينة على حذف الفعل بعد نفي او معنى نفي لانه لو لم يكن بعد النفي نحو زيد
 سيراً لا يجب حذف الفوات سد المسد وهو ما ولا داخل ذلك النفي او معنى النفي على اسم طالب الخبر
 واما اشتراط دخولهما على الاسم لانه لو دخل على الفعل نحو ما سرت الاسير او ما سرت سيراً فلا يكون
 من باب حذف الفعل بل هو مذکور لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لان الاسم لو كان بحيث
 يكون المفعول المطلق خبراً عنه بان لا يكون ذاتاً نحو ما سيرى الاسير شديد فلاحاجة الى حذف
 الى الناصب بل هو مرفوع على الخبرية لان خبر ما ولا مرفوع اذا انتقض النفي بالا واما وصف السير
 بالشدّة لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه وحمل الشئ على نفسه او وقع المفعول المطلق مكرراً
 فان قيل ينقض بقوله تعالى دكت الارض دكا دكا فانه مفعول مطلق وقع مكرراً ولم يحذف
 ناصبه قلنا المراد بوقوع المفعول المطلق مكرراً فى موضع الخبر عن الاسم الطالب للخبر ولا يكون المفعول
 المطلق خبراً عنه ودكا دكا غير واقع عن الاسم المذكور واما هذه الضابطة مع الاول فى منها واحد
 لا شتر اكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه نحو ما انت الاسير أى تسير سيراً
 وما انت الاسير البريد أى تسير سيراً فسيراً مفعول مطلق وقع مثبتاً بعد نفي وهو ما داخل

على قوله أى قياساً الخ السامع بالكون مندرجات القاعدة ويكون منضبطاً بالسامع من العرب والقياسى ما يكون مندرجات القاعدة
 ولا يمكن انضباطه بالسامع نحو قوله الفاعل ونصب المفعول ١٢

على اسم وهو انت الذي يطلب الخبر والمفعول المطلق لا يكون خبراً عنه لانه لا يقع خبراً عن الجثث والاحيان
فيحكم العقل في ذلك الموضع بحذف الخبر الصحيح الحمل لكن الاصل في المحذوف ان يكون من جنس المفعول
فعلم ان المحذوف من باب ساريسير سيرا ولم يحذف سائر اسم الفاعل لان الاصل في العمل الفعل فلما س
الحاجة الى تقدير العامل فتقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل فيكون التقدير تسير سيرا ثم حذف الفعل
وجوب الوجود القرينة وهو نصب المفعول وسد المسد هو المفعول بمعونة الاو انما اورد مثالين لما وقع مشبها
بعد نفى لان المفعول المطلق اما مفرد كالاول او مضاف كالثاني او نكرة كالاول او معرفة كالثاني او فعل
للمبتدأ كالاول او فعل لمن يشبه بفعله فعل المبتدأ كالثاني فان قيل سير البريد لا يعلم ان يكون
مفعولاً مطلقاً لانه فعل لفاعل فعل وسير البريد فعل البريد لا مخاطب قلنا هو مفعول مطلق مجازاً
باعتبار انه مضاف اليه لصفة المفعول المطلق الحقيقي فيكون التقدير ما انت الا تسير سيرا مثل سير
البريد وانما انت سيراً مثال لما وقع بعد معنى نفى وزيد سيراً سيراً مثال لما وقع مكرراً اي زيد
يسير سيراً سيراً ثم حذف بقرينة النصب واقامة المفعول بمعونة التكرار وشرط التكرار للمعونة ومنها
اي من المواضع التي وجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق ما وقع اي موضع مطلق وقع تفصيلاً
لا ثم مضمون جملة متقدمة وفي تقييد تفصيله لاثرة احتراز ما يقيم تفصيلاً لمضمون جملة لا لا ثم مضموناً
مخوزيد ييا فرسفر القريب او لبعيد وفي تقييد الجملة احتراز عن ما اذا وقع تفصيلاً لا ثم مفرد نحو لزيد
ضرب اما يتادب تادياً او يهلك هلاكاً فهذا تفصيل لا ثم الضرب فقط وفي تقييد المتقدم احتراز عن المؤخرة
نحو اما متاً او فداً فشد والوثاق فان هذه الصور لا يجب المحذف لانها وقعت في كلامهم قليلاً فلو حذف
الفعل لم يبق الذهن اليه والمراد بمضمون الجملة مصدر الجملة المضاف الى الفاعل او المفعول والمراد بآثرة
عرضه المطلوب من مضمون الجملة والمراد بتفصيل الاثر انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشد والوثاق
فاما مناً بعد واما قد او فشد والوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق
اما من او القداً وهما محتملان في الجملة غير معمولين ففصل الله هذا الغرض المطلوب بقوله فاما مناً
بعد واما قداء اي فاما تمون منا بعد واما تفدون فداً ثم حذف الفعل لزوماً لوجود قرينة هي نصب المفعول
واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لان العامل محتمل او متولد من الجملة
المتقدمة والمراد به كل تركيب ان يطلب الفعل عن الفاعل المخاطب بصيغة الا مرثميد كرفانة ذلك
الفعل بصيغة المصدر على سبيل الترويد فالعقل يحكم بكون المصدر مفعولاً مطلقاً للفعل المحذوف
كما في قوله كل الطعام فاما نوماً بعد واما كسباً بعد تقديرة فاما تنوم نوماً بعد الاكل واما تكسب كسباً ثم حذف

حذف الفعل لزوما لوجود القرينة هو نصب المفعول واقامة المفعول المطلق مقام العامل المحذوف
بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانها محتملة بين العاملين المحذوفين ومنها ما
وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه فان قيل كيف يقع المفعول المطلق للتشبيه
لان المفعول المطلق امر لفظي والتشبيه امر معنوي نسبة بين المشبه والمشبه به قلنا التشبيه مصدق
مبنى للمفعول وصلته محذوف اى به فيكون التقدير لان يشبه به امر آخر وانما اشترط كون المفعول المطلق
مشبهاً به ليدل على المحذوف وهو يصوت لان التشبيه لا بد من المشبه والمشبه به وهما الصوتان فيدل على
المحذوف لان المحذوف من جنس الملفوظ ما امكن واحترز به عن كزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع
للتشبيه فان قيل صوت حسن ليس مفعولاً مطلقاً بل هو بدل عن صوت اوصفة له باعتبار صفة الحسن
فلا حاجة الى اخراجه بقيد التشبيه قلنا فيه مذهبان مذهب سيبويه انه بدل اوصفة كما ذكرنا
ومذهب الخليل انه بالنصب على انه مفعول مطلق لكنه لم يحذف فعله وجواب بل جوازاً علاجاً حال عن
ضمير في وقع راجع الى المفعول المطلق اى حال كون المفعول المطلق دالاً على فعل من افعال الجوارح فان قيل
علاجاً نسبة بين الطبيب والمريض فلا يصح حمله على المفعول المطلق قلنا المراد بالعلاج فعل من افعال
الجوارح لا المعنى المذكور فالجاء على الافعال على قسمين احدهما الذي يتوقف حصوله الى تحريك عضو ظاهر
يسمى بافعال الجوارح والثاني ما لا يتوقف حصوله الى تحريك عضو اهرى يسمى بافعال القلب كالحبة والارادة و
الرغبة وغير ذلك مما يصدر من القلب لا دخل فيه الجوارح واحترز عن نحو كزيد زهد زهد الصلحاء فزهد الصلحاء
وان كان مفعولاً مطلقاً عند الخليل ووقع للتشبيه لكن ليس بفعل من افعال الجوارح بل الزهد بمعنى ترك الرغبة
في امور الدنيا وهو فعل انقلب وان كان اثره يظهر في الجوارح وانما اشترط كون المفعول المطلق فعلاً من افعال
الجوارح لقوة ظهور التشبيه لانه في افعال الجوارح ظاهر من غير الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد
صوت سماد وان كان مفعولاً مطلقاً عند الخليل ووقع للتشبيه وفعل من افعال الجوارح لكنه ليس بعد
الجملة واشترط كون المفعول المطلق بعد الجملة لتلايق المقدر مقام الجملة المحذوفة مشتملة تلك الجملة
على اسم كائن بمعنى اه واحترز به عن نحو مرتب بزيد فاذا له ضرب صوت حمار فانه وان كان مفعولاً مطلقاً
للتشبيه علاجاً بعد جملة لكن الجملة غير مشتملة على اسم بمعنى اه وانما اشترط اشتمالها على ذلك الاسم كائن بمعنى اه
ليدل على الفعل المحذوف لانه ايضا بمعنى اه فيكون المحذوف من جنس الملفوظ وعلى صاحبه الذي قام به معناه
واحترز به عن نحو مرتب بالبلد فاذا له صوت صوت حمار فانه وان كان مفعولاً مطلقاً عند الخليل ووقع للتشبيه
علاجاً بعد جملة مشتملة على صاحبه ولكن الجملة غير مشتملة على صاحبه وانما اشترط اشتمالها على صاحب الاسم

تكون مناسبة في الاشتغال على من قام به معنى الحدث مع الجملة المحذوفة نحو صررت به فاذا
له صوت صوت حمار فان قيل اطلاق المفعول المطلق على صوت حمار غير صحيح لان
المفعول المطلق مصدر والمصدر ما يكون في آخره في الفارسية دَنْ يا تَنْ ومعنى الصوت بانك قلنا
الجرد مستعمل بمعنى المزيد اى صوت يصوت تصويتا ومرتت به فاذا له صراخ صراخ
التكلى وانما اورد مثالين لان المفعول المطلق ينقسم الى النكرة كالاول والى المعرفة كالثاني اوالى انه
اعم من ان يكون مصدرا كالثاني اولا بل يستعمل استعمال المصدر كالاول اوالى انه من افعال
ذوى العقول كالثاني او غيره كالاول ومنها اى من تلك المواضع ما موضع مفعول مطلق وقع
مضمون جملة اى مضمونها الالتزامى لامضمونها التضمنى كما فى الضابطة السابقة احترز به عن
هو قهقريا فى قولهم رجعت قهقريا فانه مفعول مطلق وقع مضمون مفرد وهو الرجوع وانما اشترط وقوعه
مضمون جملة لتكون النية مع المناسبة لا محتمل لها غير محوله على الف درهم اعترافا
فان اعترافا مفعول مطلق وقع مضمونا التزاميا للجملة وليس لها احتمال غير الاعتراف لان كلمة
على فى تلك الجملة للزوم المقربة على النفس فلا يحتمل الانكار وليسمى هذا النوع من المفعول
المطلق تأكيد لنفسه اى بالتاكيد لنفس المفعول المطلق وزاته لا امر مغاير من المفعول المطلق
فان قيل ان الاعتراف فى المثال المذكور يؤكد الاعتراف الذى يفهم من الجملة فيكون مغايرا لان
الاعتراف الذى هو المصدر هو صريح والاعتراف المفهوم من الجملة ضمنى والضمنى مغاير من الصريح
قلنا المراد بالمغايرة التى تكون فى الضابطة الثانية لا المغايرة فى الصراحة والضمنية بان لا يكون
معه احتمال شئ آخر فيكون التقدير على الف درهم اعترفت اعترافا فحذف اعترفت لوجود
القرينة وهو نصب المفعول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل
المحذوف ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير اى غير المفعول المطلق نحو زيد
قائم حقا اى حق حقا بمعنى ثبت ثبوتا او وجب وجوبا ثم حذف الفعل لوجود قرينة وه نصب
المفعول واقامة المفعول المطلق بمعونة الجملة المناسبة للعامل لانها محتمل له وبغيره مقام العامل المحذوف
وانما احتمل لغيره لانه جملة خبرية تفعل الصدق والكذب والحق والباطل وليسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تأكيد لغيره فان قيل اللام اذا وقعت صلة التاكيد يكون مدخول اللام مؤكدا
فيكون الغير المؤكد والتاكيد للغير محال لان المؤكد والمؤكد متعديان فى الذات لا مغايران قلنا الحقان
احدهما صريح والاخر ضمنى يفهم من الجملة متعديان بالذات فيصم تأكيد احدهما الصريح للاخر الضمنى

ومتغایران بالا اعتبار لان الحق الذی یفہم من الجملة باعتبار مقارنتہ مع الباطل لان کلہما محتملان
للجملة ویغایر الحق لعدم مقارنتہ مع الباطل لان الجملة محتملة لہما وحقائیس بجملة قلنا کانا
مغایرین فیصو قولہ تاکید الغیرۃ ونقول ان اللام لیست صلة للتکید بل هو علة للتکید والموحد
محذوف فیکون المعنی ویسمی تاکید النفس وهو الحق الضمئی لاجل دفع غیرہ وهو باطل اے
الباعث علی التکید دفع الغیر لاجل الغیر فان قیل لما کان معنی قولہ لغیرہ لدفع غیرہ فیکون
معنی قولہ لنفسہ لدفع نفسه ولا معنی لہ قلنا لیس معناه دفع النفس بل معناه تاکید لنفسہ اے
الباعث علی التکید لنفسہ تکریرہ وتکثیرہ ومنها ما وقع مثنی فان قیل المثال لا یطابق المثل
لانہ التثنیة والمثال لبیک فانه للتکریر والتکثیر لا التثنیة قلنا المراد بالتثنیة صورتها لا معناها و
اشترط صورتها لتکون اقامة المعول مقام العامل بمعونة صورة التثنیة وتکرار المعنی فان قیل
القاعدة منتقضة بقولہ تعالیٰ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ کَرَّتَیْنِ فان کر تین مفعول مطلق لارجع لاتحاد معناها
ولم یحذف فعلہ مع انه بصورة التثنیة قلنا قید الاضافة مراد فی الضابطۃ ای مثنی مضافا وکر تین غیر
مضاف فان قیل لا بد ان یقید بقید الاضافة لافراج کر تین فاجاب الشارح الہندی ان قید الاضافة
مراد المص لکن لم ین ذکرہ اکتفاء بالمثال لان لبیک مضاف لکن هذا الجواب ضعیف لان المثال
یذکر لتوضیح المثل بعد تمام المثل بالقیود ففی جعل المثال من متممات القاعدة تکلفات فان
قیل فعل الشارح الجأ می هذا لتکلف فی قولہ ابواء واخوک الخ حیث قال الشارح ولم یقل المص
مکبرۃ موحدة اکتفاء بالمثال فکیف امتنع ہننا فالجواب عن الشارح المثال علی نوعین احدهما
ما کان علی صورة المثال بان یکون مدخول مثل او نحو والکاف والثانی ما لا یکون بصورة المثال فهو
یکون من بیان نفس القاعدة وما یکون بصورة المثال فجعلہ من متممات القاعدة تکلف وهننا
من قبیلہ والجواب عن جانب الشارح الہندی مثل لبیک وان کان بصورة المثال لکنہ داخل فی القاعدة
لانہ منصوب صفة للثنی ولیس بمرفوع خبر المبتدأ محذوف فاخذ قید الاضافة منه لیس بتکلف
مثل لبیک ای الب لبک البابین ای اقیم بعد متک اقامة طويلة کثیرتہ متوالیة غیر منقطعة
ولت بالمكان ای قام بالمكان فان قیل لبیک لا یخلوا ما من الجود والمزید فان کان الثانی فاللفظ
لا یساعدہ لانہ خال من الزوائد وان کان الاول فالمعنی لا یساعدہ لان المعنی التکثیر وهو معنی
المزید لا الجود قلنا انه مصدر المزید اصلہ الب لبک البابین ثم حذف الفعل بقرینة وسد المسد
وحذف لام الجر للاختصار واتصل ضمیر الجرور بالمضاف وحذف النون من المضاف ورد المصدر

الى الثلاثي المجرد الزوائد وادغم الباء في الباء فصلاً ليلك او نقول انه مصدر المجرد لكن معناه معنى
 المزيد وسعدك اي اسعدك السعادين اي اعينك اعانة كثيرة ثم حذف الفعل واقيم المفعول
 مقام العامل بمعونة التكرار والتكثير واذيف المصدر الى الضمير وسقط النون بالاضافة ورد المصدر
 الى الثلاثي بحذف الزوائد المفعول به اي منها المفعول به هو اسم ما وقع عليه اي تعلق به
 بلا واسطة حرف الجر فعل الفاعل اي فعل اعتبر اسناداً اولاً الى فاعل حقيقي او حكيم فان
 قيل التعريف غير جامع لمخرج لفظ زيد في ضربت زيدا فانه لم يقع عليه فعل الفاعل بل وقع
 على مدلوله مع انه مفعول به وغير مانع لدخول المدلول فيه لانه وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس
 بمفعول به لانه من قبيل الالفاظ والمدلولات من قبيل المعاني قلنا العبارة بحذف المضاف الى
 كلمة ما اي المفعول به اسم ما والباء على تقدير كالا اسم شيان كون المفعول به من قبيل الالفاظ وايضاً
 النحاة يجرون صفات المدلولات المطابقة على ذواتها وانما لم يصرح بالاسم اكتفاء بما سبق في تعريف
 المفعول المطلق فان قيل التعريف غير جامع لمخرج اياك في اياك فبعد لانه مفعول به مع انه غير واقع
 فعل العباد عليه لانه لم يقع فعل العباد على الله قلنا المراد بالوقع التعلق من قبيل ذكر الخاص واردة
 العام فان قيل فعله هذا دخل فيه زيد في مررت بزيد لانه تعلق به فعل المرور وليس بمفعول به في
 الاصطلاح بل يسمى جاراً ومجروراً قلنا المراد بالتعلق التعلق بلا واسطة حرف الجر وما بواسطة الجر
 فيسمى جاراً ومجروراً فان قيل التعريف غير مانع لدخول مفعول مالمريم فاعله فيه نحو ضرب
 زيدا فانه وقع عليه فعل الفاعل مع انه ليس مفعولاً به قلنا المراد بالفعل ما اسند اولاً الى الفاعل ثم
 وقع على المفعول وضرب غير مسند الى الفاعل فان قيل فعله هذا اخرج من التعريف درهما لان اعطى
 بهيمة المجهول لم يسند الى الفاعل مع ان درهما يسمى مفعولاً به قلنا الفاعل اعم من ان يكون حقيقياً
 او حكيمياً واعطى مسند الى الفاعل الحكمي وهو مفعول مالمريم فاعله فان قيل مبنى المتون بالاختصاص
 فينبغي ان يقول المصنف ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل قلنا المراد بفعل الفاعل المعتبر اسناداً الى
 الفاعل لاخراج مفعول مالمريم فاعله وذلك المعنى لا يفهم الا باضافة الفعل او الفاعل فذكر
 ضروري فقلوه اسم ما جنس وقوله وقع عليه خرج جميع الاسماء وقوله الفاعل خرج به مفعول مالم
 يسم فاعله نحو ضربت زيدا فان قيل المثال لا يكون الا مدخول نحو وهو جملة لا مفعول به قلنا
 العبارة محمول بالمساحة اي من قبيل ذكر الكل واردة الجزء اي زيد في المثال المذكور وقد يتقدم
 المفعول به جواب سوال ان المفعول به من معمولات الفعل كالفاعل والفاعل لا يتقدم عليه فكذا المفعول

به فاجاب المصنف قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل واسم الفاعل واسم المفعول لقوتها في الفعل
 فيعمل متقدماً ومتأخراً وذلك التقدير ما جازاً فيما يتضمن معنى الاستفهام والشرط نحو زيد ضربت
 واما وجوباً فيما اذا تضمن المفعول به معنى الشرط والاستفهام نحو من رأيت ومن تكرم فأكرم فان قيل
 ينقض بقولهم من البران تكلف لسانك فلسانك مفعول به لتكف ولهم يجوز تقديمه عليه قلنا جواز التقديم
 فيما لم يوجد مانع من التقديم وههنا وجد المانع لان ان موصول حرفي والصلة لا يتقدم على الموصول
 فمفعول الصلة لا يتقدم على الموصول بالطريق الاولى وايضاً الفعل مفعول بتاويل المصدر فلسانك في
 الواقع معمول المصدر ومعموله لا يتقدم عليه لضعف عمله فلا يعمل في معمول المتقدم وقد يحذف
 الفعل العامل في المفعول به فلا يرد انه كما يحذف الفعل كذلك شبهه فاجاب ان المراد بالفعل العامل
 من قبيل ذكر الخاص والارادة العام وذكر الخاص للاصالة لا للمحصر لقيام قرينة مقالية او حالية جوازاً
 مثال الاولى فحوزيد المن قال من اضرب فزيد مفعول به عامله محذوف وهو اضرب بقرينة المقام
 وهي سوال السائل لان المذكور في السؤال كالمعاد في الجواب ليطابق الجواب السؤال ومثال الثاني
 مكة للمبتوجه الى مكة اي اتريد مكة فحذف الفعل بقرينة الحال لانه توجبه اليها ووجوباً في
 اربعة مواضع فان قيل تخصيص الحذف في اربعة مواضع باطل لانه يحذف وجوباً في المنصوب
 بالمدح والذم والتعظيم والاغراء ايضاً مثال المنصوب بالمدح الحمد لله الحميد اي اعني الحميد والاغراء
 اخاك اخاك اي الزم اخاك قلنا تخصيصهما بالذكر ليس للمحصر بل لكثرة ما احتجاً بالنسبة الى هذه الابواب
 الاول من تلك المواضع سماعى وهو ما يقصر بمواضع مسموعة لا يجاوز عنها وليس له قياس وقاعدة
 يقاس عليه امثلة اخرى نحو امراً ونفسه اي اترك امراً ونفسه فان قيل امراً مفعول لا تترك ونفسه
 فان قيل امراً مفعول لا تترك ونفسه لا يظنوا اما معطوف على امراً فيلزم عطف الشئ على نفسه وان
 كان تأكيد يلزم الفصل بين التأكيد والمؤكد بحرف العطف قلنا انه معطوف ولا يلزم عطف الشئ على
 على نفسه لانه عبارة عن المال ويسمى بالنفس لان المال وقاية للنفس او تأكيد والفصل بحرف
 العطف بين المؤكد والمؤكد جائز نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو قوله تعالى وانتهوا خير لكم
 فان قيل المثال غير مطابق للمثلى لان المثل ما كان عامله محذوفاً وهو مذكور وهو انتهوا قلنا
 انتهوا ليس بعامل في خير او الا يلزم فساد المعنى لان الله لا يهدي العباد عن الخير فعلم ان معمول انتهوا
 محذوف وعامل خيراً محذوف تقديره انتهوا عن التثليث واقتصد وخيركم واهللاً وسهلاً اي اتيت
 فان قيل اهللاً مصدر بمعنى عارت كردن فلا يهم مفعوليتها لا تيت لانه فعل حسي يقتضى المفعول المحسوس عارة

كردن من الحائ قلنا اهلا مصداً بمعنى اسم المفعول وهو الماهول وهو وصف يقتضى الموصوف يكون
 المعنى اتيت مكاناً ماهولاً ثم فر من غير المشهور بالشهور اى معبور الاخراباً او نقول اهلاً بمعنى اقارب
 لا اجانب وسمي اهلاً وطيت سهلاً من البلاد لاحتوائها والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة التى
 يجب فيها حذف العامل الناصب للمفعول به حذفاً وجوباً قياساً الذى وقع المنادى فى اللغة صيغة
 اسم المفعول بمعنى نذكره شدة اذراً و فى الاصطلاح هو المطلوب اقباله اى توجهه اليك بوجهه
 حقيقة او حكماً او بقلبه فان قيل التعريف غير مأمور لانه دخل فيه مدلول زيد فى يا زيد فانه شئ طلب
 اقباله ولا يقال له منادى وغير جامع لخروج لفظ زيد فى يا زيد فانه منادى ولم يطلب منه الاقبال
 لعدم وجود اقباله قلنا العبارة بحذف الموصوف او المضاف تقديراً هو الاسم المطلوب اقبال مدلوله
 فان قيل الاقبال ضد الادبار فطلب الاقبال لا يكون الا من المنادى المدبر فلا يتناول التعريف المنادى
 المقبل لانه ليس مطلوب الاقبال للزوم تحصيل الحاصل فيه قلنا المراد بطلب الاقبال طلب التوجه
 وهو اعم من ان يكون بوجهه كما فى المنادى المدبر او بقلبه كما فى المنادى المقبل فان قيل تعريف
 المنادى غير جامع لافرادة الخروج يا سماء ويا نجبال ويا ارض لانها من افراد المنادى وليست مطلوبة
 الاقبال لا بوجهه ولا بقلبه لعدم قبول اثر النداء فيهن قلنا التوجه اعم من ان يكون حقيقة كيا زيد
 او حكماً كما فى الامثلة المذكورة لانها اولاً منزل من له صلاحية النداء ثم دخل عليها حرف النداء
 فتكون مطلوبة الاقبال حكماً فان قيل لما كان الاقبال اعم من الحقيقي والحكى فينبغى ان يدخل
 المندوب فى المنادى الحكى فلم لم يدخل فى تعريفه بل ذكر تعريفه وبمجه فيما بعد قلنا ان المندوب
 ليس من افراد المنادى الحكى اذ دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجيم لا لقصد النداء وفى الامثلة
 المذكورة لقصد النداء لا لتفجيم عليها فلم يكن حرف النداء فيها للنداء الحكى يكون لغواً فلذا
 ذكر فى بعض النسخة فان قيل دخول الامثلة فى المنادى الحكى وخروج المندوب منه مجرد
 تعكم اذ المندوب ايضاً منادى مطلوب اقباله حكماً على التفجيم والشرح كما اذا قلت يا محمد فذاك
 تناديه وتقول له فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى وايضاً يفهم من قول سيبويه قوله
 تحت المنادى حيث قال وانتصاب المنادى محلاً اذا كان مفرداً معرفة يا زيد او مندوباً نحو يا زيد اى
 قلنا لما كان المندوب كثير الدوران فى كلام العرب فالاولى جعله فى باب عليحدة واما امثلة المذكورة
 فقليلة فلا بد ان يدخلها فى المنادى الحكى بحرف من الحروف الخمسة الندائية فائى فائى مناب
 ادعوا واحترز به عن شئ ليقبل زيد فان زيداً مطلوب اقباله باللام اى لام الامر لفظاً وتقديراً

فان قيل لفظا او تقديرا منصوبان وللنصب طرق كثيرة فما طريق نصبهما قلنا انهما مفعولان مطلقان
 للمطلوب باعتبار الموصوف المحذوف اى طلبا لفظا او تقديرا يحذف ياء النسبة لفظيا او تقديرا بالصحة
 الحمل فان قيل توصيف الطلب باللفظي والتقدير يرى غير صحيح لان الطلب امر معنوي نسبة بين الطالب
 والمطلوب وهما صفتان للفظ قلنا انهما صفتان للطلب باعتبار حال متعلقة وهو آلة الطلب فيكون المعنى
 طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية فهو يا زيد او تقديرا بان تكون آلة الطلب محذوفة فهو يوسف
 اعرض عن هذا ومفعول مطلق لئلا يحذف ياء النسبة ويحذف الموصوف اى نيابة لفظية او تقديرية
 بان يكون ناصبه ملفوظا او مقدرا كما في المثالين المذكورين او منصوب على انه كل واحد حال من الضمير
 في اقباله الراجع الى المنادى فان قيل الحال محمول على ذى الحال ولا يعلم الحمل ههنا لانه يلزم حمل
 صرف الوصف على الذات قلنا المصدران مبنيان للمفعول فيكون المعنى حال كون المنادى ملفوظا
 او مقدرا الاول يا زيد والثاني الا يا اسهدوا فان قيل الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به
 به والضمير مضاف اليه فلا يصح الحال منه قلنا جازا الحال من المضاف اليه اذا كان مضافه فاعلا او
 مفعولا يميز حذفه واقامة المضاف اليه مقامه وههنا الاقبال مفعول ما لرسم فاعله للمطلوب وجان
 حذفه واستتار الضمير المضاف اليه في المطلوب فيكون مفعول ما لرسم فاعله فيكون حكمه كحكمه فان
 قيل عد المنادى من المواضع المذكورة غير صحيح اذ عامله هو حرف النداء مذكور معه قلنا في عامل
 المنادى مذاهب ثلاثة الاول مذهب سيبويه انه منصوب على انه مفعول به للفعل المحذوف اذا صل
 يا زيد او عوايذ المحذوف الفعل حذف لئلا يكثر استعماله ولا فائدة لحرف النداء فائدته وهو الطلب
 وهذا هو المذهب المختار عند المصنف والثاني مذهب المبرد فعند المنادى منصوب بحرف النداء
 لقيامه مقام الفعل والثالث مذهب ابى علي فعند حرف النداء من اسماء الافعال الناصبة
 للمنادى فله هذين المذهبين لا يكون المنادى من باب حذف العامل وعلى المذهب كلها
 يا زيد جملة مجازا عند سيبويه والمبرد وحقيقة عند ابى علي فجزاء الجملة اى الفعل والفاعل مقداران
 وليس المنادى احد جزأى الجملة على المذهب كلها وحرف النداء قائم مقام اد هو الفعل والفاعل
 مقدرا عند المبرد وكلاهما مذكوران اذ حرف النداء اسم فعل والفاعل فيه الضمير المستتر عند ابى علي و
 يبني المنادى فان قيل المنادى من المنصوبات والبناء بالضممة والفتحة عليه بعارض فينبغي ان
 يقدم بيان النصب عليهما قلنا قدم بيان البناء على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
 في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما فان قيل علة الاختصار لتقدير البناء والتحفص والفتح مسلم

لكن علة قلتها من النصب غير مسلم لانه واحد وهذا الاشياء امور ثلاثة فكيف يكون الامور قليلة من
 امر واحد قلنا كل واحد من الامور الثلاثة واحد باعتبار الذات والمحل لان بيانه واحد واما لنصب فواحد
 باعتبار الذات ومتعدد باعتبار المحل لانه اما مضاف او مشبه به او مفرد غير معرفة او مضاف غير معرفة
 على ما يرفع به اى يبنى المنادى على حرف وهو الالف والواو او على حركة وهى الضمة التى يرفع بها فان
 فان قيل ضمير يبنى ويرفع راجع الى المنادى فيلزم اجتماع البناء والاعراب فى المنادى المفيد للمعرفة
 وذلك غير جائز لانه يلزم اجتماع النقيضين فى محل واحد فى حالة واحدة قلنا ضمير يبنى راجع
 الى المنادى وضمير يرفع الى الاسم فيكون المعنى على الحذف او الحركة التى يرفع الاسم باحدها لكنه
 ضعيف اذ يلزم خروج البحث اذ البحث فى المنادى لا فى مطلق الاسم فالاولى فى الجواب ان
 ضمير يبنى ويرفع راجع الى المنادى لكن الرفع فى غير صورة النداء والبناء فى صورة النداء ووقت
 دخول حرف النداء او نقول ان يرفع مسند الى الجار والمجرور لا ضمير فيه ان كان المنادى مقفولاً
 فان قيل المثال لا يطابق المثل لانه مفرد والمثال بالثنائية والجمع قلنا المراد بالمفرد ما لا يكون مضافاً
 ولا مشبهاً به فالمفرد مقابل للمضاف وشبهه ههنا بالثنائية والجمع داخلان فى المفرد معرفة فان قيل
 المثال لا يطابق المثل لانه معرفة والمثال يارجل نكرة قلنا المعرفة اعم سواء كان قبل النداء كيازيد
 او بعد النداء مثل يارجل فههنا اربع صوران وجد القيد ان يكون مبنياً وان فقد القيد ان نحو يا حسن
 الوجه والافراد فهو يا عبد الله او التعريف فهو يارجل فيكون منصوباً فان قيل يبنى ان يكون المنادى
 المفرد المعرفة معرباً منصوباً لانه مفعول به وهو من المنصوبات قلنا بناء لوجهين احدهما وقوعه موقع
 الكاف الاسمية المشابه للكاف الحرفية الخطابية فى ذلك لفظاً ومعنى وثانيهما كونه مثل كاف الاسمية
 فى الافراد والتعريف فيكون مشابهة المنادى كاملة للضمير فى ادعوا فيكون مبنياً مثله بخلاف باقى
 الانواع فاذا لم تكمل مشابهته به لم يكن مثله فى البناء وبنى على ما يرفع به لانه لو بنى على الفتم يلزم
 الالتباس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وابدل الياء بالالف وحذف الالف واكتفى بفتح ما قبلها
 نحو يا غلام ولو بنى على الكسر لا التباس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وحذف الياء واكتفى بكسر ما قبلها
 نحو يا غلام مثل يا زيد مثال للمعرفة قبل النداء ويا رجل مثال للمعرفة بعد النداء مبنياً بالفتحة
 ويا زيد ون مثال لما بنى على الواو ويخفف اى نحو المنادى بالحركة نحو يا يزيد او بالحرف نحو يا زيدا
 فان قيل ان التخص متعدد صفة التماثل يكون المعنى ويخفف التماثل المنادى فيلزم الخروج من البحث
 والثانى ان التخص يستعمل فى الحركة فلا يتناول المستغاث مجروراً بالحرف نحو يا زيدا قلنا المراد بالتخص

الانجرار وهو لازم صفة المنادى فلا يلزم الخروج عن البحث وهو اعم من ان يكون بالحرف او بالحركة بلام
 الاستغاثه فان قيل اللام حرف من حروف المعاني والحروف لا يضاف الا الى معناه والاستغاثه
 ليست من معاني اللام قلنا ان الاضافة لادنى ملاية اى لا مرتد خل المنادى وقت الاستغاثه اليه
 فالاستغاثه صفة المدخول قسمي الداخل بصفة المدخول واضيف الداخل الى صفة المدخول فان قيل
 اللام تسمى لمعان كثيرة فاقى المعنى مراد ههنا وايضا ما لوجه في تعيين اللام للاستغاثه من سائر الحروف
 الجارة قلنا اللام للاختصاص دخلت على المنادى لان مقصود المنادى اختصاص المنادى المستغاث
 بالعام وهذا المعنى لا يحتمل من باقى الحروف الجارة مثل يا زويد فان قيل لام الاستغاثه لام جارة
 وهي مكسورة موافقة لحركة المؤثر مع اثره فلم تفتح قلنا انما تفتح لتلايل تيس المنادى المستغاث له
 وقت حذف المستغاث لان اللام الداخلة على المستغاث له مكسورة فان جاءت الكسرة في المستغاث
 ايض يلزم الالتباس ولم يفرق بينهما بالعكس لان المستغاث واقع موقع الضمير والمستغاث له غير واقع
 واللام تفتح اذا دخلت بالضم اثر لان وضع الضم اثر للاختصاص والخفة تحققوا اللام الداخلة عليها بالفتحة
 او فتحت لتلايل خروج من الكسرة الى الضمة في الضم اثر الغائبة والباقية محمولة عليها طرد الباب فان
 قيل ينقض بقوله يا زويد وعمران عمرا مستغاث ولم يفتح فيه اللام بل هي مكسورة قلنا الفتحة للفرق
 بين المستغاث والمستغاث منه وقد حصل الفرق بينهما بالعطف لان المعطوف بالمستغاث لا يكون الا
 مستغاثا فكسرت بالاصل فان قيل لو كان العطف على المستغاث موجبا للكسرة فيبقى ان يكسر في يا
 زويد والعمرو مع ان اللام فيه مفتوح قلنا العطف على المستغاث موجب للكسرة بدون ياء وان كان بالياء
 فلا بد من فتح اللام اذ هو مستغاث مستقل لانه معطوف بالمستغاث اذ العطف للجموع من الياء
 والمنادى بالجموع منهما وانما اعربت لان بناء المنادى للمشابهة بالحرف واللام الجارة من خواص الاسم
 قويب الاسم وتضعف مشابته بالحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه فان قيل كما يخفض المنادى بلام
 الاستغاثه كذلك يخفض بلاى التعجب والتهديد الاول ياء الماء ويا للدواهي والثاني يا زويد لاقتلاك
 فلم تركها الماء وكيف يعمر قوله فيما بعد وينصب ما سواها على وجه الكلية قلنا ان هاتين اللامين لام
 الاستغاثه لوجود خاصية لام الاستغاثه فيهما كانت المهد واسم فاعل يستغاث بالمهد وان يحضر ويصلم
 معى بالدية حتى استريح من المالحزن وطعن الطاعنين وكان المتعجب منه ليحضر معا حتى يقضى منه
 العجب ويخلص من الحيرة او نقول ان المنادى في قولهم يا للدواهي محذوف تقديره يا قوم اعجبوا
 للماء والدواهي لكن القول بجذف المنادى بتقدير الكسر ظاهر بتقدير فتح اللام مشكل لان الفتحة بلام

المنادى لا بغيره قلنا لما حذف التعادى نسما منسيا فاقم المستغاث له مقامه فاعطى له حكم المنادى
 وهو فتح اللام ويفتح المنادى فان قيل مقابلة الفتح بالنصب غير صحيح لانه ايضا بالفتح قلنا المراد
 بالفتح البناء فيكون المعنى ويبني المنادى بالفتح لا الحاق الفها اى وقت الحاق الالف للاستغاثة
 على ان اللام بمعنى الوقت وليس علة للبناء لان علة البناء وقوع المنادى موقع الضمير ولا اجل الحاق الف
 الاستغاثة بأخوة على ان تكون اللام للعلة ولا شك ان الاحاق وان لم يكن علة لنفس البناء لكنه علة
 لمقصود البناء بالفتح لان الالف تقتضى فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضى الجرح في المنادى
 والالف تقتضى الفتح بالفتحة البناءية تبين اثرهما تناف فلا يجوز الجمع بين مؤثريهما ايضا ولا يكون
 الجرح تقديرى والفتحة لفظية لعدم القائل بتقدير الاعراب في هذه الصورة لان تقدير الاعراب في الاسم
 الذى كانت في آخره الف من نفس الكلمة ووضعها وهذه الالف ليست وضعية بل عارضية لاجل
 الاستغاثة مثل يا زيد اى بالحاق الياء بأخوة للوقف اذ لو وقف على الالف فيكون مدا قصرا والمقصود
 في الاستغاثة امتداد الصوت فلا يحصل الا بكون بعد الالف وخص الهاء لاصطلاحهم بذلك و
 ينصب بالمفعولية ما المنادى سواء هما ثبت سواء المنادى المعرفة والمنادى المستغاث باللام والالف
 لفظا وتقديرا ان كان معربا قبل دخول حروف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما
 غيره مغير عن حاله حتى يبنى كما فى المفرد المعرفة والمستغاث فانتقلت فام المطابقة بين
 الراجع والمرجع لان المرجع امور ثلثة المنادى المفرد المعرفة والمستغاث باللام وبالالف وضمير
 سواءها ثنائية قلت الضمير راجع الى القسمين الاولين من التقسيم الاول وهما المفرد
 المعرفة والمستغاث باللام وبالالف لانه راجع الى الاقسام الثلاثة الحاصلة من التقسيم الاول
 والثانى فان قيل المراد بالنصب لا يخلو اما لفظا فقط فينبغى ان لا ينصب لفظ فى فى يافى القوم
 لانه ليس منصوبا لفظا بل تقديرى وان كان المراد بالنصب لفظا او تقديرى فينقض بمثل يا يومينفع
 الصادقين صدقهم لانه ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث لانه مضاف مع ان اليوم ليس معربا لا
 لفظا ولا تقديرى بل مبنى لان الظروف المضافة الى الجملة تكون مبنية بالفتح وان كان المراد
 بالنصب لفظا او تقديرى او محلا فعلى هذا ادخل فيه المنادى المفرد المعرفة لانه ايضا منصوب محلا فلا
 يصح قوله وينصب ما سواءها قلنا المراد بالنصب النصب اللفظى او التقديرى لا المحلى فخرج المنادى
 المفرد المعرفة والمستغاث لعدم النصب اللفظى او التقديرى فيهما وخرج يا يومينفع الصادقين الخ
 لان النصب فيما سواءها مقيد بقيد وهو ما اذا كان معربا قبل النداء واليوم مبنى قبل النداء

لاضافة الى الجملة فان قيل يذكر المثال لتوضيح الممثل فالواحد كاف فلا حاجة الى تعدد الا مثله قلنا
تعدد المثال باعتبار تعدد الممثل لان ماسوى المنادى المفرد المعرفة اما بانتقاء القيد من مثل يا حسنا
وجهه واما بانتقاء القيد فهو لا يخلو اما ان يكون مضافا مثل يا عبد الله او مشبها بالمضاف والمشبّه
بالمضاف ما لا يتم معناه بدون انضمام شئ اخر كما ان طالعا لا يتم بدون انضمام الجبل او غيره مثل
يا طالعا جبلا واما بانتقاء القيد الثاني مثل يا رجلا مقولا لغير معين ولم يذكر المم مثلا
للقسم الاول صريحا كالتقاء بالضمي لانه في ضمن المثال الثاني لانه ان اريد منه معين فيكون مثالا لانضمام
القيد الاول وان اريد به غير معين يكون مثالا لانتهاء القيد من فان قيل ان يورخ الامثلة ماسوى المستغنى
ايضا كما اورخ الامثلة لما سكر المفرد المعرفة قلنا لا حاجة الى ايراد امثلة اخرى لان هذه الامثلة ماسوى المستغنى
ايضا فان قيل ان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف يعمل طالعا في جبلا مع انه غير معتمد على شئ
قلنا المثال مبني على مذهب الاخفش والكوفيين واعتماد الصفة عند هوليس بشرط عملها ونقول انه
معتمد على حرف النداء وهو من المعتدات كما قال صاحب الالفية شعر كقطعه اسر فاعل في العمل يذ
ان كان عن مضميه بمعزل أَوْوَلِي استغما او حرف نداء يَا او جاء صفة او مستند يا ونقول انه معتمد
على موصوف مقدر فان قيل الموصوف المقدر لا يخلو اما نكرة مثل يا رجلا طالعا جبلا فلا يطابق الصفة
بالموصوف لان طالعا معرفة بدليل توصيفه بالمعرفة نحو يا طالعا جبلا التعريف وايضا لا يطابق المثال
مع الممثل لانه شبه مضاف والمثال مفرد وان قدرا الموصوف معرفة نحو يا رجل طالعا جبلا فلا يطابق المثال
مع الممثل لانه مفرد والممثل شبه مضاف قلنا انه معتمد على موصوف مقدر معروف مشبه بالمضاف فيكون
التقدير يا ايها الطالع جبلا واي شبه مضاف لان معناه لا يقيم بدون انضمام الصفة ثم حذف الموصوف
للاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع اللفظ التعريف بلا فاصلة ثم ينصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف
فان قيل ان رجلا بالنصب لا يحمل التبيين فيكون قيد لغير المعين مستند كما قلنا لغير معين اي لفظ
غير معين باعتبار المتعلق وهو مقولا توقيت لنصب رجل لا تقيد له اي لا صفة فيكون حاصل
المعنى نصبه وقت مقولية لغير معين وتوابع المنادى فان قيل يَا افراد المصنف توابع
المنادى وتوابع اسم لا لفظي المجلس بالذكر ولم يدخل في التوابع الا تية قلنا لما كان توابع
الاسماء اليا تية تابعة للفظها او محلها ولم تكن ذوات جهتين وتوابعها ذوات الوجهين الرفع
والنصب كما استعرف فلذا قال وتوابع المنادى ففي اضافة التوابع الى المنادى احتراز
عن توابع غير المنادى فانها لا يجري الحكم الا في فيها وهو ترقيم وتنصب بل هي تابعة لمصنوع

للفظ او محله المبني على ما يرفع به وفي توصيف النادى بالمبنى احتراز عن تواج النادى المعرب
 فانها تابعة للفظه وفي تقييد البناء على ما يرفع به احتراز عن تواج النادى المستغاث بالالف
 لانها تنصب فقط لان لفظ المتبوع ومحله كليهما يقتضيان نصب التواج المفردة حقيقة
 او حكما وفي توصيف التواج بالمفردة احتراز عن تواج النادى المبني المضافة لانها منصوبة
 فقط وفي تعيين المفردة عن الحقيقي والحكى اشارة الى دخول تواج المضافة بالاضافة اللفظية
 او المشبهة بالمضاف لانها كالتواج المفردة في جواز الوجهين فانقلبت ما الوجه ان المضاف
 باضافة اللفظي والمشبه بالمضاف اذا وقع عين النادى لهما حكم المضاف بالاضافة المعنوية
 وهو النصب واذا وقع تواج النادى فلهما حكم التواج المفردة وهو جواز الوجهين قلنا
 لهما شبهين شبه بالمفرد في انتفاء التعريف كما لا يوجد التعريف في المفرد بدون الادوات
 كذلك لا يوجد فيهما اد في انتفاء الاضافة المعنوية كما لا توجد في المفرد كذلك لا توجد
 فيهما وشبه بالمضاف بالاضافة المعنوية في عدم الالتزام فكما لا يمتزج المضاف بثن المضاف
 اليه كذلك لا يمتزجان بدون انضمام شئ آخر فيعمل بشبهيهما فاذا وقع عين النادى فاعتبر
 شبه الاضافة فكانا منصوبين مثل المضاف بالاضافة المعنوية واذا وقع تايعين للنادى
 فاعتبر شبه المفرد فيكونان مرفوعين ومنصوبين مثله ولم يعكس الامر لانه لو اعتبر
 شبه المفرد حين وقوعها منادى فيصيران مبنيين بالضمه مثله فيخرج الاسر عن الامل
 وهو الاعراب ولو اعتبر شبه المفرد حين وقوعهما تايعين فلا يبتنيان لان التواج معرفة
 مفردة او مضافة فانقلبت التواج خمسة فلم ذكر المصنف البعض وترك البعض وقيد البعض
 بالقيد قلنا لما لم يجر الحكم الآتي وهو ترفع وتنصب في التواج كلها بل بعضها ولم يجر
 على الاطلاق فيما هو جار فيه بل في بعضها لا بد من التقيدين التواج الجاري فيها هذا الحكم و
 ترك البعض وصرح بالقيد في التواج التي هو محتاجة الى القيد فقال من التاكيد المعنوي
 فان التاكيد اللفظي فيه مذهبان ان يكون مبنيا مثل المتبوع نحو يا زيد زيد وان
 يكون مرفوعا ومنصوبا مثل يا زيد زيد زيد ا فانقلبت لما لم يجر جواز الوجهين
 في اللفظي فلم لم يقيد بالمعنوي قلنا المختار عند المصنف المذهب الثاني فيكون
 التاكيد مطلق جائز الوجهين والصفة مطلقة عطوف البيان ايضا والمعطوف
 بالحرف الممتنع دخول يا عليه بان يكون معرفا باللام فيبقى البدل والمعطوف لا يكون

معرفاً باللام فحكهما سيأتي حملاً على لفظه الظاهر او المقدركما في يافق العاقل فأن
 قيل كيف يجوز الرفع في تابع المنادى المبني لان تابع المبني تابع لمحلّه فينبغي ان ينصب
 فقط وايضاً اذا كان التابع محمولاً على بناء لفظه فيسبني ان يبنى بالضم مثل المتبوع
 وايضاً ينبغي ان يكون مكسوراً في مثل يا هؤلاء الكرام ولان لفظ المتبوع مكسور
 قلنا تابع المبني تابع لمحلّه اذا كان بناء المبني اصلياً وبناء المنادى عارضياً يوجد وقت دخول
 حرف النداء ولا يوجد عند عدمه فلما كان البناء عارضياً فيشبهه العرب وتابع العرب
 تابع للفظه ولم يبنى بالضم مثل المتبوع لبعده عن حرف النداء ولعدم وقوعه موقع الضمير
 بل تلك الضمة مثل الرفع في الحصول بالعامل فصارت رفعا في التابع فان قيل لم اعتبر
 شبهه بالرفع في حصوله بالعامل ولم يعتبر حقيقة تها وهي ضمة البناء قلنا ان
 اعتبرت فيلزم البناء في التابع فيلزم خروج الاسم عن الاصل وهو الاعراب و
 أما هؤلاء الكرام فستثنى عن هذه القاعدة لان صفات الاسماء المبهمة يجوز حكما
 وتنصب حملاً على محله لان الحق في تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحلّه
 والمنادى ههنا منصوب المحل على المفعولية مثل يا تميم اجمعون اجمعين في التاكيد
 ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر المصنف على مثال الصفة ردا على
 الاصححي حيث قال لا يجوز كون المنادى موصوفاً لانه واقع موضع الضمير والضمير
 لا يوصف ولا يوصف به فكذا الواقع موقعه ووجه الردان وقوع الشيء موقع الغير لا
 يقتضى الموافقة بينهما في سائر الاحكام ويا غلام بشر بشرا في عطف البيان ويا
 زيد والحارث والحارث في المعطوف المعرف باللام والتحليل استاذ سيبويه في
 المعطوف المذكور يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف في الحقيقة منادى
 مستقل مغاير عن المعطوف عليه بالذات ومقصود بالدعاء لان النداء الى المعطوف
 والمعطوف عليه كليهما واستقلاله ومقصودية لا يعلم من النصب اذ هو في سائر التوابع
 بل ينبغي ان يكون المعطوف بحركة كانت في المنادى المستقل وهي الضمة لكن الضمة فيه
 اثر حرف النداء وهو متمنع بالمعطوف بواسطة اللام فصارت رفعا وابو عمرو بن علام
 الفوى القارئ البصرة يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع لان المعطوف لما امتنع عليه
 حرف النداء بواسطة اللام فلا يكون منادى مستقلاً بل يكون تابعا وتابع المبني تابع

لمحله وعمله النصب **وابوالعباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالخسن**
 اى كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه **فان قيل** المعطوف المذكور هو المحارث وهو مفترق
 عن مدلول الحسن قلنا المراد به اسم الحسن لا مدلوله **فان قيل** ليس اسمه كاسم
 الحسن لانه على صيغة اسم الفاعل والحسن صيغة صفة مسببة قلنا المراد بمشلية
 له في جواز نزع اللام لا في المدلول والذات والصيغة **فكا لخليل** اى فابوالعباس
 مثل الخليل في اختيار رفعه **فان قيل** فكا لخليل جزاء الشرط والجزاء لا يكون الاجلة
 وهو جار ومجرور مفرد قلنا الكاف اسمى بمعنى المثل خبر لمبتدأ محذوف
 وهو فابوالعباس **فان قيل** لا تسلم انه مثل الخليل لانه لم يسبق مثل
 الخليل احد قلنا وجه التشبيه اختيار الرفع لا علمه وانما اختار الرفع
 لا مكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه **والا فكا بى عمر فان قيل**
 الفاء جزائية يقتضى الشرط والجزاء وهما لا يكونان الا جملةتين والا حرف لا
 يصلح للشرطية والكاف لا يصلح للجزائية قلنا والا في الاصل وان لم يكن المعطوف
 المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق ثم حذف
 فعل الشرط مع المتعلقات بقريضة قوله ان كان وادغم النون في لم وغيّر
 لم بابدال ميمه بالالف لان لم عامل لا يحذف معموله و يحذف عن لانه
 غير عامل واما كابي عمر فالكاف اسمى بمعنى المثل خبر لمبتدأ اى فابوالعباس
 مثل ابي عمر في اختيار النصب لا متناع جعله منادى مستقلا لانه يلزم اجتماع
 آلتى التعريف بلا فاصلة و **اعلم** ان الاعلام بالنسبة الى دخول اللام على ثلاثة
 اقسام جائز الدخول و **آجب** الدخول مستتم الدخول **فالثالث** الاعلام بالجوامد
 شخصية او جنسية كزيد واسامة والثانى ما صار علما مع اللام مثل الله جل جلاله
 والنجم والصعق والشرى والاول ما كان في الاصل مصدرا او اسما مشتقا فيجوز
 الدخول نظرا الى الوضع الاصلى وعدم دخوله نظر الى التعريف الطارى مثل المحارث
والمضافة اى وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة المعنوية
تنصب لانها اذا وقعت منادى تكون منصوبة لان المنادى المضاف منصوب
 فاذا وقعت توابع تكون منصوبة بالطريق الاول لبعده عن حرف النداء

موضع الضمير مثل ياتيم كلهم في التأكيد ويازيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان واما المعطوف المعروف باللام لا يحى مضافا بالاضافة المعنوية لوجوب تجريد المضاف عن التعريف والبدال والمعطوف غير ما ذكر فان قيل غير صفة عن المعطوف وهو معرفة وغير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغله في الابهام لانه لا يختص بذات دون ذات فلا يطابق الصفة الموصوف قلنا هذا اذا لم يكن للاسم الذي اضيف اليه غير ضد واحد واذا كان له ضد واحد فيتعرف غير بالاضافة اليه وههنا المضاف اليه ما ذكر اى المعطوف المذكور وهو المعروف باللام فضده غير المعروف باللام فيكون معرفة مطابق للموصوف حكمه فان قيل الضمير راجع الى البديل والمعطوف فلا يطابق الراجع مع الهرج قلنا الهرج مأول بتاويل كل واحد منهما اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل بدخول حرف النداء فان قيل البديل والمعطوف ايضا منادى فيلزم تشبيهه بشئ بنفسه قلنا المراد بالاستقل ما دخله حرف النداء فيكون تشبيهه احد النوعين بالآخر لا تشبيهه بشئ بنفسه لان البديل هو المقصود بالذكر في الكلام والبديل منه كالطوطية لذكره فكأن حرف النداء داخل على البديل والمعطوف منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه فلذا لهما حكم المستقل مطلقا اى زمانا مطلقا او حال كون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بزمان افرادهما او اضافتهما او شبه اضافتهما او نكارتهما فان قيل مطلقا منصوب وللنصب طرق كثيرة فبأى وجه منصوب قلنا انه منصوب على الظرفية باعتبار موصوف محذوف اى زمانا مطلقا او منصوب على الحالية من الضمير المحرور في حكمه لانه فاعل للبصير وهو الحكم العامل في الحال فالبديل مثل يازيد عمرو يازيد اخا عمرو يازيد طالعا جبلا يازيد رجلا صالحا وذلك امثلة المعطوف ايضا بزيادة الواو فالتقيل قد تقرر فيما سبق ان المنادى المفرد المعرفة مبنى على ما يرفع به فينتفض بيازيد ابن عمر فان فيه جواز الضمة وأو كويكة الفتحة فاجاب المم بقوله والعلم الخ حاصل الجواب ان وجوب ما يرفع به فيما عدا هذه الصورة لان المص اذا ذكر قاعدة كلية ثم ذكر بعض افرادها مخالفا عنها ذكر ذلك البعض بمثالة

الاستثناء منها وايضاً العام اذا قوبل بالخاص فالمراد بالعام ما سوى افراد الخاص
 والعلم اى العلم المنادى المبني على الضم فيقيد الاول احتراز عن نحو ياربجل ابن
 عمر لان فيه تعين الضم وبقيد الثاني الخ احتراز عن جائى زيد ابن عمر لانه فيه
 تعين الرفع لكونه غير منادى وبالثالث عن يا عبد الله ابن عمر لتعين النصب فيه
 لان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف يا بن مجرد عن التاء
 او ملحوق بها بلا تخلل واسطة بين الابن و موصوفه احتراز عن يا زيد الظريف
 ابن عمر لتعين الضمة فيه لكون الواسطة بينهما مضافاً اى حال كون
 ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فيقيد الاضافة احتراز عن يا زيد الابن الظريف
 لتعين الضمة فيه لكونه غير مضاف وبقيد العلم احتراز عن يا زيد ابن الرجل
 فان قيل لاحاجة الى قيد آخر لاختيار الفتحة في مثل يا زيد ابن زيد مع انه
 ليس مغائراً عن الاول قلنا انهما وان اتحد في اللفظ لكن مسمى كل واحد منهما
 مغائر عن الآخر ونقول هذا الاعتراض انها يرد لو كان صفة للعلم مقروئاً
 بالتثنية واما اذا كان مضافاً اليه للعلم بلا تثنية اى الى علم شخص آخر فلا يرد
 الاعتراض فعلم المنادى اذا كان جامعاً لهذه الصفات يجوز بناءه على ما يرفع به
 بناء على القاعدة لكن يختار فتحه لان كل منادى جامع لهذه الصفات كثير
 الوقوع وكثرة الوقوع تقتضى التخفيف فحذفوا بالفتحة ولم يخفف بالسكون
 لكون الفتحة الحركة الاصلية لكونه مفعولاً به فان قيل قد تقر فيهما سبق
 ان نداء المعرف باللام متمنع فينتقض بيايها الرجل فانه فيه نوذى المعرف
 باللام فاجاب المصداق ان نوذى فالحاصل نداء المعرف باللام متمنع بلا فصل
 وههنا مع الفصل وايضا قوله واذا لم اشارة الى وسيلة جواز النداء الى المعرف
 باللام واذا نوذى اى اذا اردت نداء المعرف باللام فان قيل الجزاء مرتب
 بمعنى الشرط يعنى مؤخر عن وجود الشرط وههنا الجزاء لفظ قيل والقول عين النداء
 لانه مؤخر عن النداء قلنا ان الشرط في الواقع اريد المتضمن لنوذى وهو
 متضمن لان النداء فعل اختياري للانسان وكل فعل اختياري للانسان يكون
 مسبوقاً بالارادة قيل مثلاً يا ايها الرجل بتوسط أى مع هاء التنبيه بين حرف

النداء والمنادى المعروف باللام لئلا يلزم اجتماع آلى التعريف بلا فاصلة ويا هذا
الرجل بتوسط هذا ويا اى هذا الرجل بتوسط الامرين وانما تعينت هذه الاسماء
 المبهمه للزيادة لان قصد المتكلم النداء الى المعرف باللام وذلك القصد يعلم من زيادة
 اسم مبهم لان النداء لا يقع الا على معلوم لا على مبهم ولو زيد اسم معلوم فيوهم
 السامع انه منادى لا المعرف باللام المؤخر وزيدت هاء التنبيه لجبر النقصان
 الحاصل من بعد حرف النداء من المنادى وعينت الهاء للجبرية لانها
 مشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فان قيل لما كان
 الاسم المبهم منادى فالمعرف باللام يكون صفة له وفي الصفة المنادى المقدر
 المعرفة جواز الرفع والنصب فينبغي ان يكون المعرف باللام ايضا جواز الوجهين
 فاجاب المصنف والتزموا اى العرب رفع الرجل مثلاً وان كان حقه كذلك
 لانه المقصود بالنداء فالتزم رفعه لانه موافق للحركة البنائية التى علامة
 المنادى فتدل على كونه مقصودا بالنداء فان قيل فعلى هذا يلزم التناقض والتدافع
 قلنا هذا بمنزلة الاستثناء عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبهم
 يعنى جاز الوجهان في صفة المنادى الا اذا كان المنادى اسما مبهما ففي صفة تعيين
 الرفع فان قيل لما كان المعرف باللام مقصودا بالنداء فينبغي ان يحوى في
 توابعه الوجهان فاجاب المصنف وتوابعه نحو يا ايها الرجل الطريف ويا ايها
 الرجل ذو المال لانها توابع المنادى المعرب وجواز الوجهين في توابع المنادى
 المبني فان قيل نداء المعرف باللام ممتنع بدون التوسط فينتقض بقولهم يا
 الله فاجاب المصنف وقالوا يا الله بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع
 اللام وهى اجتماع امركون اللام عوضاً عن محذوف لزومها للكلمة لان اللام
 بهذين الامرين تصير من اجزاء الكلمة وذلك الامرين غير موجود بدون
 لفظ الله لانه في الاصل أزله حذفت الهمزة الثانية وعوض عنها اللام ولزمت
 الكلمة بالعلية ولهذا قال خص خاصة واما النجم وان كانت فيه
 لازمة لكنها غير عوضية واما الناس وان كان اللام فيه عوضية لكنها غير لازمة
 واما دخول حرف النداء بالمعرف باللام في قوله ومن اجلك يا التى تيمت قلبي

وانت بنيلة بالوصل عنى مع كونها غير عوضية شاذ وفي قول الشاعر في الغلامان
 اللذان قرا : اياكما تكسبان شرا : مع كونهما غير لازمة غير عوضية اشد شذوذا
 فانقيلا قد قلتم ان المنادى المضاف منصوب فينتقض ذلك القول بياتيم تيم
 عدى لانه مضاف الى عدى المذكور او المحذوف ولم يعين فيه النصب فاجاب
 بقوله ولك اى و جاز لك فى مثل ياتيم تيم عدى فانقيلا اضافة المثل
 الى ياتيم اكان بيانىه يخرج يا حى حى عدى لان المضاف والمضاف اليه فى
 البائية متحدان فى الذات ويا حى حى عدى ليس عين ياتيم ياتيم عدى وان
 كان لامية فيخرج ياتيم تيم عدى لان المضاف مراد فى الامة والمضاف اليه غير
 مراد ودخل يا حى حى عدى وان كانت ظرفية فالمضاف اليه غير ظرف قلنا
 المراد بالمثل القاعدة الكلية تتناوى المضاف والمضاف اليه جميعا وهى كل تركيب
 كور فيه المنادى المفرد المعروفة صورة واولى الثانى اسم مجرور بالاضافة وهذا
 التركيب متناول لكليهما فانقيلا لانسلمان المنادى مفرد اذ هو مضاف الى العدى
 المذكور او المحذوف قلنا المراد بالمفرد صورة وافراد الاول يعلم من الفصل وافراد الثانى
 يعلم من الاول لانه تأكيد لفظى للاول والتأكيد اللفظى بعينه لتكرار الاول الضم
 والنصب فى الاول فقوله الضم والنصب فاعل الظرف المقدم او مبتداء خبره
 الظرف المقدم اما الضم فلانه منادى مفرد معرفة كما يعلم من الفصل واما
 النصب فلانه اما مضاف الى عدى المذكور كما هو مذهب سيبويه اولى عدى
 المحذوف كما هو مذهب المبرد والمنادى المضاف يكون منصوبا فانقيلا كيف
 يضاف الى عدى المذكور لوجود الفصل بين المضاف والمضاف اليه قلنا تيم الثانى
 تأكيد لفظى للاول وهو عين الاول فالفصل به كلا فصل واعلم ان اصل هذا
 التركيب ياتيم عدى تيم عدى بالتكرار فعند سيبويه حذف عدى الثانى دفعا للتكرار
 فبقى ياتيم عدى تيم فقطع تيم الثانى عن الاضافة والمضاف اذا قطع عن الاضافة
 فيجب فيه احد الامور الثلاثة اما البناء بالضم كما فى قبل وبعد او التنوين
 عوضا عن المحذوف كما فى يومئذ او اضافة مثل الاضافة الاولى فقدم سيبويه
 التيم المقطوع عن العدى بالعدى الاول يحصل له صورة الاضافة وجعل تأكيد الاول

وعند المبرد يحذف عدى الاول لدفع التكرار لان في حذف الثاني تكليف التقدم و
 التأخر وتكليف الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما في التيمم الثاني فتعين
 النصب لانه اما تابع مضاف كما هو مذهب سيبويه او تابع مضاف كما هو
 مذهب المبرد وعلى كل التقديرين يقتضى النصب وتبام البيت يا تيمم تيمم عدا
 لا بالكم لا يلقينكم في سوئة عمره والمنادى المضاف الى ياء المتكلم
 افردة بالذكر بعد دخوله في المذكور الجريان وجوه فيه ما ليس بجار في غيره
يجوز فيه فان قيل يجوز فعل يقتضى الفاعل وهو مفرد وقوله يا غلامى
 جملة لا تصلح ان تكون فاعلا وايضا ان قوله يا غلامى تفصيل يقتضى الاجمال
 ولا اجمال ههنا وايضا المصنف في بيان القواعد الكلية ويا غلامى جزئى من الجزيات
قلنا قوله يا غلامى مضاف اليه لمثل محذوف والمثل بيان لمبتين محذوف وهو
 وجوه فاعل يجوز فيكون التقدير يجوز فيه وجوه اربعة مثل يا غلامى الخ
 فوجه فاعل للفعل واربعة اجمال للتفصيل ومثل بيان العموم والكلية ثم حذف
 المبتين اختصارا وهو وجوه اربعة واقيم المبتين مقامه وهو مثل ثم حذف
 المثل المضاف واقيم مضاف اليه مقامه احدها فتح الياء مثل يا غلامى
 وهو الاصل وثانيها سكون الياء مثل يا غلامى لانه الاخف وثالثها اسقاط
 الياء واكتفاء بكسرة ما قبلها نحو يا غلام وهذا الوجه اذا كان قبل الياء
 كسرة فلا يرد انه لا يجوز في يافتى لانتفاء الكسرة فيما قبلها ورابعها قلب
 الياء الفا والكسرة فتحة نحو يا غلاما فان قيل ينقض بقولنا يا عدوى
 فانه مضاف الى الياء ولا يجوز فيه الوجهان الاخيران بل يجوز فيه الاول فقط
قلنا جواز الوجهين الآخرين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم المشتهر بكلاضافة
 الى ياء المتكلم لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب لا في المطلق فان قيل
 حصر الوجوه في الاربعة غير مستقيم لوجود الخامس وهو حذف الالف واكتفاء
 بالفتحة عن الالف قلنا لم يذكر المصنف هذا الوجه لشذوذه ويكون المنادى المضاف
 الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا على حالة الوقف فرقابين
 الوقف والوصل لانه لو وقف على الياء المفتوحة سكنت للوقف فلا يعلم انها سكنت

للوقف او ساكنة في حالة الوصل اذ هي وجه من وجوه الاربعة وهكذا في باقي
 الوجوه وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي بالوجوه الاربعة المذكورة
 مع زيادة وجوه آخر عليها لان نداء اُلهما كثير فاختلفوا فيهما كثرة الوجوه للتخفيف
 كما اشار اليها بقوله ويا ابيت ويا اميت ببدال الياء بالتاء لمناسبة بينهما لان
 تاء التانيث وياء الاضافة كلمتان مستقلتان تلحقان في آخر الاسم وجاز الحاق
 تاء التانيث بالمذكر نحو طلحة وقولك حمامة ذكر ورجل ربعة و غلام ربعة
 ونحو علامة وشاة للمذكر والمؤنث فتحاً وكسراً اي حال كون التاء مفتوحة فان
 الياء المفتوحة قلبت بالتاء المفتوحة للموافقة او مكسورة لتبقى في العوض شائبة
 للمعوض عنه فالمدردان مبنيان للمفعول لصحة الحمل ومنصوبان على الحالية
 من التاء اذ هو جزء المفعول لقالوا وعاملهما قالوا فان قيل كما يجوز الفتحة والكسرة
 كذلك يجوز ضم التاء لانه جار مجرى المفرد المعرفة فلم يذكرها قلنا لو ذكرها
 لقلة هذا الوجه ويا لالف اي وقالوا يالف بعد التاء يا ابت يا امنا جمعاً بين
 العوضين دون الياء بعد التاء فلا يقال يا ابتي لانه جمع بين العوض والمعوض
 عنه وهو غير جائز ويا ابن امرويا ابن عمر خاصة مثل باب يا غلامي
 في جريان الوجوه الاربعة المذكورة فيقال يا ابن اُمِّي يا ابن عَمِّي يا ابن اُمِّي يا ابن
 عَمِّي ويا ابن اُمِّي يا ابن عَمِّي يا ابن اُمِّي يا ابن عَمِّي هذا الاختصاص اما
 بالنظر الى المضاف وهو الابن او بالنظر الى المضاف اليه وهو الامر والعمر فعلى
 الاول يخرج البنت معها ايضاً كك ويدخل يا ابن خال يا ابن اخ مع انه لا يجري
 فيه هذا الحكم وعلى الثاني يدخل فيه يا غلام امرويا غلام عم مع انه لا يجري
 فيهما هذا الحكم قلنا الاختصاص بالنظر الى المضاف والمضاف كليهما لكن
 الاختصاص بالنظر الى المضاف اضافي الى ما سوى البنت والنظر الى المضاف اليه
 حقيقي اي بالنسبة الى جميع ما عدى الامر والعمر وقالوا يا ابن ام يا ابن
عم بزيادة وجه آخر الذي هو شاذ في المنادى المضاف الى ياء وهو حذف
 الالف المنقلبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة وغير شاذ ههنا لكثرة الاستعمال
 وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان الترخيم من خصائص النداء فشرع

فشرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائزاً واقعاً فان قيل ان الجواز
 بمعنى امكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين يعني وجودة وعدمه غير
 ضروري مع ان المنادى اذا وقع في الشعر فالترخيم فيه ضروري فلا يتناول الجواز
 له قلنا انه بمعنى واقع والوقوع عام من الجواز والوجوب فالجواز في النشر والوجوب
 في ضرورة الشعر والحاصل ان الجواز ههنا بمعنى امكان العام المقيد بجانب الوجود
 فيسلب الضرورة عن جانب عدم اى عدم الترخيم ليس بضروري واما وجود
 الترخيم فهو اما ضروري كما في الضرورة الشعر او غير ضروري كما في الضرورة فان قيل
 ان قوله جائز حكوم من احكام الترخيم تقديم التعريف على الحكم حكم تقديم
 الحكم على التعريف قلنا تقديم التعريف اذا كان مقصودا بالبحث
 ههنا الترخيم مقصودا لان المقصود بالبحث المنادى والبحث عن الترخيم ضمنى و
 هو في غير اى غير المنادى واقع ضرورة فان قيل قوله وفي غير معطوف على
 المنادى لان اضافة الترخيم الى المنادى ظرفية فيكون التقدير والترخيم في غير
 المنادى ضرورة فلا يصح الحمل اذ الضرورة ليست بترخيم قلنا قوله في غير ظرف
 مستقر متعلق بمحذوف وهو واقع خبر لمبتدأ وهو قول الشارح وهو قوله ضرورة
 منصوب على انه مفعول له لواقع محذوف فيكون التقدير وهو في غير واقع ضرورة
 لضرورة الشعر فان قيل شرط نصب المفعول له تقدير اللام وشرط تقدير اللام ان
 يكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا وههنا لم يتحد اذ فاعل الواقع الترخيم و
 فاعل الضرورة المتكلم قلنا ضرورة مفعول له لعين الترخيم لا لوقوع الترخيم وفاعل
 الترخيم المتكلم فعامله لفظ الترخيم والمصدر العامل حين العمل في قوة الفعل
 فيكون التقدير وان يرغم الشاعر في غير ضرورة وهو اى الترخيم مطلقا حذف
 في آخره اى آخر الاسماء وترخيم المنادى حذف في آخره اى المنادى والترخيم
 في اللغة التلين يقال رخم الكلام اى لان وسهل وسمى به لانه بعد المحذف بالترخيم
 يلين وسهل وفي الاصطلاح ما قاله المصنف فان قيل ضمير هو لا يخلو اما الى الترخيم
 المطلق فيلزم الخروج عن البحث لانه في ترخيم المنادى واما الى ترخيم المنادى فيبقى
 ترخيم غير المنادى بلا تعريف قلنا الضمير الى ترخيم مطلق والبحث عنه باعتبار بعض

الافراد وهو ترخيم المنادى او الى ترخيم المنادى ويعلم تعريف ترخيم غير المنادى
 بالمقارنة تخفيفاً الى مجرد التخفيف لاللة صرفية اعلاية مفضية الى الحذف
 المستلزم للتخفيف فلا يرد ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لان الحذف
 للتخفيف موجود في آخر الاسماء المنقوصات كما في دا ع ورام ولم يسمى ترخيماً
 اذ هو بالاعلال والترخيم بغير الاعلال وشرطه الى شرط ترخيم المنادى على
 التقدير الاول بان الضمير المرفوع الى مطلق الترخيم اذا كان واقعاً في المنادى
 فان قيل ضمير شرطه ان كان راجعاً الى ترخيم المنادى فشروط الآتية
 مسلمة وان كان راجعاً الى مطلق الترخيم فشروط الآتية غير مسلمة اذ الشروط
 الآتية مشروط ترخيم المنادى اذ شرط ترخيم غير المنادى هو الضرورة فقط
 لان لا يكون مضافاً الى قلنا الضمير المجرور اما راجع الى ترخيم المنادى او الى
 مطلق الترخيم لكن شرطه باعتبار بعض الافراد وهو ترخيم المنادى امور اربعة
 ثلثة منها عدمية واحداها وجودي قدر الشارح امور اربعة في جانب الخبر وهو
 قول المص ان لا يكون مضافاً لثلاث يلزم حمل الاخص على الاعم وقد قوله وثلثة
 منها عدمية دفعا للوه ان الشروط بعضها عدمي وبعضها وجودي فلم قدم
 عدمي مع ان الوجودي اشرف من عدمي فاجاب انه ثلثة اكثر والعزة للتكاثر
 وهي ان لا يكون مضافاً لا حقيقة ولا حكماً فان قيل ينقض بقولنا يا طالما
 جبلاً فانه ليس بمضاف مع انه لا يجوز الترخيم فيه قلنا ان المضاف اعم من ان
 يكون مضافاً حقيقياً كما في الاضافتين او حكماً كما في المشبه به وهو ما لا يتم
 معناه بدون انضمام شيء آخر في المثال المذكور ولم يقل مفرداً مكان الا يكون
 مضافاً ليعبر عن شروط عدمية بامر عدمي وانما اشترط عدم الاضافة اذ لا يمكن
 الحذف من المضاف لانه ليس بآخر جزء من جزء المنادى نظر الى المعنى ولا يمكن
 الحذف من المضاف اليه لانه ليس بآخر جزء من اجزاء المنادى نظر الى اللفظ لترخيم
 لا يكون الا في الآخر وان لا يكون مستغاثاً لا باللام ولا بالالف اما الاول
 لعدم ظهور اثر النداء فيه وهو النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو
 من خصائص النداء واما الثاني فلان زيادة الالف في آخره لم الصوت والحذف

ينفيه فان قيل شروط العدمية اربعة احدها ان لا يكون مندوبا فلم لم يذكر
المص قلنا البحث في ترخيم المنادى والمندوب خارج عنه عند المص وان دخل
فيه فانه زيادة في آخره لم الصوت اظهارا للتفجع والحذف مناف للزيادة و ان
لا يكون جملة لان المسمى بالجملة المنقولة الى العلم تبقى صورة الجملة فيها بحالها
لان الغرض الاكثرى من التسمية بها افهام اتصاف المسمى بما يعنى منها واذ لا
يفهم الا اذا كانت اجزائه باقية ولو تغير لم يفهم منها معناها الاصلى المقصود
في العلم والشروط الاربعة الوجودى احد الامرين وهو اما كون المنادى علما
زائدا على ثلاثة احرف اما اشتراط العلم لكثرة ندائه فيقتضى التخفيف
الترخيم وايضا العلم مشهور بحروفه فيكون فيها حروف البقى منه دليل على
ما حروف البقى منه واما اشتراط الزيادة لانه لو كان ثلاثيا لم يرخم فيه لثلا
يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلاعلة موجبة فان قيل ينبغي لا يرخم
العلم ولو كان زائدا اذ الاعلام لا تتغير قلنا عدم تغيرها في غير صورة ترخيم المنادى
واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا لان وضع التاء على
الزوال فيكفى فيه ادنى مقتضى للسقوط وكيف لا يسقط حيث وقع موقعا يكثر فيه
سقوط الحروف الاصلية فان قيل لم لم يشترط المص الزيادة في المؤنث مثل العلم لثلا
يبقى مثل شبة وشاة على اقل ابنية المعرب بعد سقوط التاء بالترخيم قلنا لم يشترط
المص الزيادة لان التاء ليست داخلية في حروف اصلية اسم المؤنث لانها كلمة برأسها
كما اشار الشارح اليه بقوله ولم يبالوا ببقاء نحو شبة وشاة فان قيل قد يقال في يا
صاحب يا صاح مع انه ليس بعلم ولا متلبسا بتاء التانيث قلنا هذا الترخيم شاذ
ووجه اختيار الشذوذ كثرة نداء الصاحب والكثرة مقتضية للتخفيف ولما فرغ
المص من شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بالترخيم فقال ان كان
في آخره اى آخر المنادى زيادتان فان قيل مدخول في ظرف وآخر المنادى
زيادتان والزيادتان ليس شئ الا آخرتان فيلزم الاتحاد بين الطرفين والمظروف
قلنا لا نسلم انه ظرفية الشئ لنفسه بل هو ظرفية العام للخاص اذ آخر المنادى
قد يكون فيه زائدتان او غير زائدتين كائنتان في حكم الزيادة الواحدة بانها

زيداً تاءاً وان زيد احدهما اولاً ثم زيد الآخر ثانياً لم يحذف منه الاخير مثل
 ثمانية و مرجانة كاسماء و مروان فان قيل المثال الاول غير مطابق للمثل
 اذ ليس في آخر اسماء زيادتان لانه جمع اسم على وزن افعال فالهمزة اصبى بدل من
 الواو قلنا الاسماء حين الترخيم علم لبنت ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنهما ففيه
 مذهبان مذهب سيبويه انه علم منقول من الصفة على وزن فعلاء مشتقة من الوساة
 بمعنى الحسن ومذهب غير سيبويه انه على وزن أفعال جمع اسم والختارة عند المصن
 مذهب سيبويه فيكون مثلاً للزائدتين في الآخر اذ التسمية بالصفات اظهر من
 التسمية بالجموع او كان في آخره حرف صحيح اصبى حقيقة كان الصحيح او حكماً
 فان قيل ينقض بنحو سعلات فان آخره صحيح قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير
 قلنا البراد بالصحيح الاصل والتاء زائدة فان قيل ينقض بنحو مدعو و مرمي
 اذ ليس آخرهما صحيحاً مع ان المحذوف فيهما حرفان قلنا الصحيح اعم من ان
 يكون حقيقياً او حكماً وههنا وان لم يكن حقيقياً لكنه حكماً اذ حرف العلة
 اذا وقع في مقابلة الفاء والعين واللام فيكون له حكم الصحيح اذ الغالب في
 الحرف الصحيح الاصلة قبله مدة زائدة فان قيل ينقض بنحو مختار فان في
 آخره صحيحاً قبله مدة ولم يحذف منه الا الاخير قلنا المراد بالمدة المدة الزائدة
 والالف في مختار منقلبة عن الحرف الاصل الحكى وهو اكثر من اربعة احرف
 كمنصور و عمار و مسكين واحترن به عن سعيد و شمود و عهاد و شرط الاكثرية من
 الاربعة لئلا يلزم من حذف المحرفين في الرباعي عدم بقاءه على ان اقل ابنية
 المعرب حذف فتاى الحرفان الاخيران في كلا القسمين أما في الاول فلانه لما
 زيد تاءاً حذفاً معاً ليوافق الرفع الوضع وأما في الثاني فلانه لما حذف الصحيح
 حذف المدة ايضاً لئلا يرد المثل المشهور صُلَّتْ على الاسد و بُلَّتْ عن النقد وأن
 كان مركباً غير اضافي والاسنادى حذف الاسم الاخير مثل يابعل في يا
 بعلبك لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة عليصة صارت
 بمنزلة الجزم عن كلمة اخرى وان كان غير ذلك فان قيل ان ذلك
 من الاسماء الاشارة المفردة والمذكور امور ثلاثة فلا يطابق الاشارة مع المشار اليه

فينبغي ان يقول غير هؤلاء قلنا الامور الثلاثة مؤولة بتاويل المذكور من الاقسام
 الثلاثة **فحرف واحد فانقيل** فحرف واحد جزاء الشرط والجزء لا يكون الاجلة
 وهو موصوف وصفة قلنا انه مفعول ما لم يسمى فاعله لفعل محذوف وهو يحذف
 فيكون جملة ولم يقل الشارح يحذف المبتداء ليكون اسمية اى المحذوف حرف واحد
 ليوافق سائر الجزاءات في الفعلية ولم يقل الشارح حذف بصيغة الماضى اى حذف حرف
 واحد لان الفاء لا تدخل على الماضى وانما حذف حرف واحد لعدم موجب حذف
 الاكثر نحوياً حار وهو اى المنادى المرخم **في حكم المنادى الثابت** بجميع اجزاء
فانقيل لا تسلم ان المرخم في حكم المنادى الثابت بل عينه فلا تغاثر بينهما
 قلنا المراد بالثابت الثابت بجميع اجزائه والمرخم ليس بثابت بجميع اجزائه
فحصل التغاثر على الاستعمال الاكثر فيقال يا حار بكسر الراء في يا حارث
 ويا ثمو بواو متطرفة بعد الضمة في يا ثمود ويا كرو بواو متحركة بعد فتحة في
 كروان لان المرخم لما كان في حكم الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار
 آخر الكلمة بعد الترخيم على الحالة التى قبل الترخيم وهى الكسرة فى الاول وصحة
 الواو فى الثانى والثالث لعدم موجب الاعلال قبل الترخيم **فانقيل المحذوف**
 كالمفوظ فيما اذا كان المحذف لعللة موجبة والترخيم ليس بعللة موجبة **قلنا**
 الترخيم علة قياسية مطردة فالمحذوف به كان كالمحذوف لعللة موجبة وقد يجعل
 المنادى المرخم اسماً برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيقال **يا حار بالضم**
ويا ثمى بالاعلال ويا كرا لان المرخم لما كان اسماً برأسه فله حكم نفسه
 لاحكام اصله فيكون مضموماً فى الاول لان المنادى المفرد المعرفة مبنى بالضم و
 يتبدل الواو بالياء فى الثانى لوقوعها فى طرف بعد ضمة ويتبدل الواو بالالف
 فى الثالث لتحركها وانفتاح ما قبلها لرفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو
 وقد استعملوا صيغة النداء يعنى خاصة **فانقيل** صيغة النداء حروف
 النداء ولا يستعمل فى المندوب غير الياء قلنا صيغة النداء مطلق ينصرف الى الياء
 خاصة لشهرته ولا يدخل عليه غير الياء لانها اشهر صيغ النداء فكانت اولى بالتعظيم
 فى المندوب **فانقيل** لما كان الياء من صيغ النداء فينبغى ان لا تستعمل فى المندوب

لثلا يلتبس احدهما بالأخر قلنا لا التباس لان المنادى مطلوب الاقبال والسندوب
المتفجع عليه فيفهم المراد بقريئة المقام ثم السندوب على المعنى اللغوي ميت يبكي
عليه احد ويعبد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروا في البكاء وشاركوه
في التفجع عليه وفي اصطلاح النحاث هو المتفجع عليه وجودا وادما فالمتفجع
عليه عدما ما يفتجع على عدمه كالبيت الذي يبكي عليه النادب والفتجع عليه
وجودا ما يفتجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالصبيبة والحسرة و
الويل اللاحقة للنادب لفقد البيت بيا او وا فان قيل التعريف لا يكون جامعا
لافرادة لخروج المتفجع عليه وجودا نحو الصبيبة والحسرة اذ التفجع منه لا عليه
قلنا المراد كلاهما اذ كلمة على ليست صلة التفجع بل بنائية فيكون المعنى
هو الذي تفجع بناء على وجوده وعدمه او نقول ان كلمة على بمعنى
اللام الاجلية اى المتفجع لاجله فيشملها جميعا واختص بواجاب سوال
لما استعمل الياء في السندوب فاين الفرق بينهما وايضا يلزم الالتباس بينهما فاجاب
المع بقوله واختص بوا فان قيل لا لسلمانه مختص بوالانه كما استعمل بوا يستعمل
ايضا بيا قلنا الاختصاص متضمن لمعنى الامتياز فيكون المعنى ممتازا عن المنادى
بوا اما الياء فهي مشتركة بين السندوب والمنادى وحكمه في الاعراب و
البناء حكم المنادى اى مثل حكمه لا عين حكمه فلا يرد انه يبقى المنادى بلا
حكم وايضا الحكم من الاعراض لا يقبل النقل من المنادى الى السندوب اذا وقع السندوب
على صورة قسم من اقسام المنادى فان قيل لا لسلمانه حكمه حكم المنادى لان المنادى
اذا كان نكرة غير معينة يكون منصوبا ولا يقع السندوب نكرة لانه لا يتدب الا المعروف
قلنا حكمه حكم المنادى اذا وقع في صورة قسم من اقسام المنادى كما اذا كان مفردا
معرفة يضم واذا كان مضافا او مشبها به ينصب واذا لم يقع في صورة قسم من اقسامه
كالنكرة فلا يأخذ حكم ذلك القسم وجاز لك زيادة الالف في آخره لظاهر
التدابة على الكمال بمد الصوت وخص الالف من بين اختيها وان حصل مد الصوت
بهما ايضا لانها اخف وزيادتها اكثر منهما فان خفت اللبس اى التباس ذلك
اللفظ الخاص عند زيادة الالف بغيره عدلت من الالف الى حرف مد بحال حركة

آخر المندوب كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامك لاداغلامك
 لا لتباسه بندبة غلام مخاطب وقلت واغلامك في ندبة غلام جمع مخاطبين لا
 واغلامك لئلا يلتبس بندبة غلام مخاطبين فان قيل الجزء لازم للشرط والقول
 بواغلامك غير لازم لخوف الالتباس يجوز ان يقال في ندبة امة مخاطبة وامتكية لا
 امتكاه لا لتباسه بندبة امة مخاطبة قلنا ان الجزء محذوف وهو عدلت واما قلت
 فجزء شرط محذوف كما قال اشار اذا اردت الخ لان المراد بهذا القول العدول الى
 حرف مد سواء كان هذا القول او غيره و جاز لك الهاء اى الحاق الهاء في حال
الوقف لظاهر هذه المدات فان قيل اسناد الجواز الى الهاء غير صحيح لان الجواز
 يسند الى مقدور المتكلم وحدثه والهاء ليس من مقدورة وحدثه قلنا العبارة بخذ
 المضاف اى الحاق الهاء والالحاق من احداثه ولا يندب الا الاسم المعروف
 المشهور وان لم يكن علما ليعذر النادب في ندبة فان قيل ينقض بقولنا وامصبتاه
 لانه نكرة قلنا شهرة المندوب شرط في المتفجع عليه عدم ما لا الوجودى وقولنا
 وامصبتاه وجودى فلا يقال وارجلا لعدم شهرة هذا اللفظ في مندوب
 خاص وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب والاعتراض والجواب كما مر
وازي الطويلة لان جواز الحاق الالف باخر المندوب واخر المضاف اليه للمندوب
 آخر المندوب واخر صفة المندوب ليس آخر المندوب لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة
 كلمة واحدة ولذا يحذف من المضاف علامة الاتهام والموصوف والصفة ليسا
 بكلمة واحدة ولذا الميحذف من بينهما علامة الاتهام خلافا لليونس فان عنده
 يجوز الحاق المدات باخر الصفة وله دليلان عقلى ونقلى اما العقلى لان اتصال
 الصفة بالموصوف انقص لفظا اكمل معنى من اتصال المضاف مع المضاف اليه
 لاتحاد الذاتى فى الاول لا الثانى فلما جاز الحاق الثانى جاز فى الاول واما
 النقلى فان رجلا ضاع له قد حان فقال واجمعتى الشا ميتة والجواب عنه
 ان منظور النحويين اتصال اللفظى لا المعنوى وهو موجود فى التركيب الاضافى
 لافى التوصيفى وعن النقلى انه شاذ او نقول هذا مثال الصفة لو كان جمعتى
 بتشديد الياء اصله جمعتين اضعف الى ياء المتكلم سقطت النون بالاضافة فالمضاف

والمضاف اليه موصوف والشا متيناه صفة ولو كان بتخفيف الياء لكان مثالا للمضاف
والمضاف اليه اصله جسمتين سقطت النون بالاضافة الى الشا متيناه فيكون اللاحق
في آخر المضاف اليه ويجوز حذف النداء عند قيام قرينة في جميع الاوقات
الا مع اسم الجنس اى الوقت كونه مقارنا مع نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل اولم تعرف كيا رجلا لان نداء النكرة لم يكسر مثل نداء العلم
فلو حذف منها حرف النداء لم يسبق الذهن الى كونها منادى والاشارة فلم يحذف
منه لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والندوب لان المطلوب فيهما
مد الصوت وتطويل الكلام والحذف يتنافى لهما فحذف حرف النداء من العلم
مع الابدال كلفظ اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
بقريئة مقام الخطاب لان الخطاب يكون بالضمائر لا بالظواهر لان الظواهر كلها غائب
ويكون بالغائب بواسطة حرف النداء ولما لم يوجد فعلم انه محذوف وايضا لولولول يكن
يوسف منادى يكون مبتدأ و اعرض خبره والجملة الانشائية لا تقع خبرا لابتاويل
بعيد ويحذف من لفظة ائى لان هذه الصورة مختص بالمنادى اذا كان موصوفا بذى
اللام او موصوفا بموصوف ذى اللام فالاول نحو ايها الرجل والثاني نحو
ايها الرجل ويحذف من المضاف الى المعرفة نحو غلام زيد اقل كذا و من
الموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى بقريئة مقام الخطاب او بعدم
صلاحية الانشاء للخبير واما نداء المضمرات فتشاذ فلا يقال اياك لاجتماع الخطابين
في الضمير الخطاب والباقي محمول عليه فان قيل قد قلتم ان حرف النداء لا يجذف
من اسم الجنس فينتقض بليل و مخنوق وكرا في قول امرأة امرئ القيس اصبر ليلى
وفي قول رجل واقع في الليل على نائم مستلق فحنقه وقال اقتد مخنوق وفي
رقية الصائدين الكروان اطرق كرا فان الليل والمخنوق والكروان اسم اجناس
وحذف منها حرف النداء فاجاب المص بقوله وشن حذف حرف النداء
من اسم الجنس في قولهم اصبر ليلى اى مرصبا يا ليلى وفي قولهم اقتد
مخنوق اى يا مخنوق وفي قولهم اطرق كرا اى يا كرا وهى رقية يصيدون بها
الكروان وتنامه اطرق كرا اطرق كرا النعام في القرى وفيه شن وذات ثلثه

حذف حرف النداء من اسم الجنس وتزجيم غير العلم وجعل المرخم اسماً برأسه وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو **ألا يا سجدوا** **فأنقيل** المثال لا يطابق المثال لعدم حذف حرف النداء والمنادى في الآية لان إلا بالتشديد مركب من ان المصدرية ولا النافية وادغم النون في اللام والياء حرف مضارعة والمضارع منصوب بسقوط النون بان المصدرية قلنا في الآية قرأتان قروية بتشديد آلا وقرأة بتحقيق آلا فالمثال بناء على قرأة التحفيف على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء والمنادى محذوف اى يا قوموا سجدوا مقصود بالنداء والقرينة بالحذف امتناع دخول حرف الفعل **الثالث** من المواضع التى وجب فيها حذف ناصب المفعول به فيها ما اضمراً عامله اى مفعول به قدّر عامله **فأنقيل** ان اريد من كلمة ما مفعول به يلزم حمل غير الموضع على الموضع لان الثالث صفة للموضع وان اريد بها الموضع فيصح الحمل لكن يلزم خلو الصلة عن عائذ الموصول لان الضمير في قوله قدّر عامله راجع الى المفعول به لا الى الموضع قلنا كلمة ما عبارة عن المفعول به والمضاف محذوف اى موضع ما اى موضع مفعول به **فأنقيل** ان اريد من كلمة ما المفعول به فيلزم تعريف الاخص بالاعم وهو قوله كل اسم الخ فلا يكون مانعاً عن دخول الغير لصدق التعريف على المفعول في قولك يوم الجمعة صمت فيه لانه اسم عدة فعل الخ مع انه ليس مفعولاً به وان اريد بكلمة ما المفعول مطلق يلزم الخروج عن البحث لانه في المفعول به لا في مطلق المفعول وايضاً لا يصح عدة من المواضع التى يجب فيها حذف ناصب المفعول به قلنا انها عبارة عن المفعول به والمراد بالاسم المفعول به من قبيل ذكر الاعم واردة الخاص فيكون مانعاً عن دخول يوم الجمعة صمت فيه أو نقول انها عبارة عن المفعول مطلقاً والبحث عنه وعدة من المواضع التى يجب فيها حذف الناصب للمفعول باعتبار بعض الافراد على شرطية التفسير **فأنقيل** الشرطية وزن فاعيل وهو أما بمعنى فاعل او مفعول فللاول يكون شارطة وهو غير موجود والثاني يكون مشروطة فيلزم فساد المعنى اذ كلمة على بنائية فيكون المعنى تقدير العامل بناء على المشروط بل هو بناء على الشرط اذ الشرط ههنا هو التقدير فيلزم

الاتحاد بين المبني والمبني عليه قلنا الشريطة ههنا بمعنى الشرط بقريئة قول الخوئين
 في هذا المقام اضمر عامله على شرط التفسير **فانقيل** فنع هذا اضافة الشريطة
 الى التفسير لعدم المغايرة بينهما وبين المضاف والمضاف اليه لا بد من المغايرة
 قلنا المغايرة لازمة بينهما في الاضافة اللامية وههنا بياينة فالمضاف اليه هو التفسير
 بيان للمضاف وهو الشرط فيكون المعنى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره بما بعده نحو
 زيد اضرية وانما لم يقل ابتداء ضربت زيدا مع انه اصل غير محتاج الى الحذف ولا
 الى التفسير قلنا اختار المتكلم الحذف اولا ثم التفسير ثانيا ليحصل في الكلام
 التفصيل بعد الاجمال لان ذكر الشيء اولا اجمالا ثم التفسير ثانيا اوقع في الذهن من
 ذكره اولا تفسيراً وانما لم يقل ضربت زيدا اضرية بابقاء العامل الاول احترازاً عن
 الجمع بين المفسر والمفسر لان المفسر يقال لما رفع الابهام ولا ايهام بدون الحذف
فانقيل ينقض بقولنا جائئ رجل اي زيد فقيه جمع بين المفسر والمفسر قلنا
 الجمع بينهما ممتنع اذا كان الابهام حاصل من الحذف وفي مادة النقص حاصل
 من ذكر رجل وهو غير ممتنع **فانقيل** ينقض بقوله تعالى ان رأيت احد عشر
 كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فانه في الآية الكريمة جمع بينهما
 فعلم انه غير ممتنع قلنا الجمع ممتنع بينهما اذا كان المفسر مفسراً محضاً وهو
 الذي اوتي بعد تمام الجملة الاولى كضربة في قولك زيد اضرية وههنا اتي
 بالفعل الثاني قبل اتمام الجملة الاولى لان لي ساجدين من متعلقات الجملة
 الاولى بانه مفعول ثان لرأيت الاولى وهو ما اضمر عامله على شريطة التفسير
 كل اسم بعد فعل او شبهه سواء كالتبعية الفعل مع الاتصال بالاسم
 نحو زيد اضرية او غير متصل به بل كان جزءاً الكلام الذي وقع بعده فلا
 يخرج عن التعريف فهو زيد اضرية وزيانت ضاربه مشتغل ولم يقل
 مشتغل مع تشبيه الموصوف وهو الفعل او شبهه لان المراد بالمتعد با واحد الاثرين
 لا مجموع الامرين فيعلم افراد الصفة وافراد الضمير عنه ان العمل في ذلك
 الاسم بضمير اء بعمل الفعل في ضمير ذلك الاسم او في تعلقه الاسم
فانقلت ان للمشتغل معنيين حقيقي ومجازي فان اريد منه المعنى الحقيقي

وهو التسليط فيصح تعديته بالباء لا بعن لان الباء صلة التسلط عن وان اريد
منه المعنى المجازى وهو الاغراض والفراغ ففعل العكس واريد منه كلاهما فيلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز قلت الجمع بين الحقيقة المجاز متمم بدون القرينة
وجائز مع القرينة وههنا وجد القرينة عليهما وهي صلها بمحيث لوسط عليه
اي على عمل ذلك الاسم مجرد رفع ذلك الاشتغال فانقلت التعريف غير مانع ليدخل المبتدأ
فيه في مثل زيد ضربته لصديق التعريف عليه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولو
سلط عليه لنصبه لانه فعل متعد مع انه مبتداء قلت المراد بالتسليط مجرد رفع ذلك
اشتغال بان المانع من العمل في ذلك الاسم ذلك التسلط لا غير والمانع عن العمل ضربته
في زيد امور ثلاثة التسلط بالضمير وعمل عامل المعنوي ورفع اي فلا يكون ما اضر
عامله هو اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او والتأكيد بالمنفصل ولم يكتف
بالضمير المستتر في سلط ليصم عطف او مناسبة المستتر او مناسبة سواء كان بالتزادف
او اللزوم لنصبه اي لنصبه هذين الامرين ذلك الاسم على المفعولية فقول المصطلح
اسم جنس شامل للمحدود وغيره وقوله بعده فعل او شبهه خرج به نحو زيد ابوك قوله
مشتغل بضميره احتراز عن نحو زيد اضررت فانه مفعول مقدم ولا يكون ما اضررت له لعدم
الاشتغال بالضمير وبقيده مجرد ذلك الاشتغال خرج زيد ضربته المانع فيه امور ثلاثة كما
عرفت وبقيده لوسط خرج نحو زيد ذهب به اذ لوسط عليه ذهب او مناسبة لا ينصب كما
ستعرف وبقيده المفعولية لما فرغ من التعريف شرع في الامثلة فقال نحو زيد اضررت
فانقلت المثال لتوضيح المثل والتوضيح يحصل بمثال واحد فلا حاجة الى تعدد المثال
قلت التعدد باعتبار تعدد المثل لان الفعل الواقع بعد الاسم لا يخلو اما ان يكون مشتغلا
بالضمير او المتعلق فان كان مشتغلا بالضمير فاما ان يكون مع تقدير تسليط الفعل بعينه
او مناسبة بالتزادف او اللزوم وان كان مشتغلا بالمتعلق فاما مع تقدير تسليط الفعل
بعينه او مرادفه او لازمه فالجموع ستة امثلة لكن اورد للمشتغل بالضمير ثلاثة امثلة
ولما لم يتصور في المشتغل بالمتعلق الا تسليط الفعل المناسب باللزوم فالجموع اربعة
فانقلت المشتغل بالمتعلق موخر في الاجمال عن الضمير فينبغي ان يؤخر مثاله عن
امثلة الضمير في التفصيل قلت قد مر زيد اضررت غلامه على زيد احببت عليه

ليقع الافعال المعلومة مقدمة على المجهول فحوزيد اضربت مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تسليط الفعل بعينه لان الاصل في المحذوف ان يكون من جنس المفعول ولا يلزم خلاف المفروض وزيد مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالتزادف وهو جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت ولم يسلط بنفسه لان مررت لازم لا يعمل النصب ولم يتعد بالباء ايضاً لانه يعمل الجرا لا النصب ولم يسلط مناسبة بالزوم وهو مشبته لانه لازم ايضاً لا يعمل النصب وزيد اضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالزوم وهو آهنت لان ضرب الغلام يستلزم اهانة السيد ولم يسلط بعينه مع ان الاصل في المحذوف ان يكون من جنس المفعول ولم يسلط المرادف وهو آلمت أو وجعت زيد الشلا يلزم خلاف المفروض وزيد احببت عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط الفعل المناسب بالزوم وهو لا يست لان حبس الشيء على الشيء يستلزم ملابسة المحبوس مع المحبوس عليه ولم يسلط بنفسه ولا المرادف وهو قيدت وسكنت لانه مجهول لا يعمل النصب ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمير يفسره ما بعده اي ضربت تفسير لضمير المفعول لا للفاعل وهو كلمة ما يعنى ان الفعل المفسر الناصب لزيد في زيد اضربة ضربت المقدار وجاوزت يعنى ان الفعل المفسر الناصب لزيد في زيد اضربت غلامه آهنت المقدار ولا يست يعنى لفعل المفسر الناصب لزيد في زيد احببت عليه لا يست المقدار فانقلت ان ما اضر عامله من المنصوبات وجوباً فلا يعهم فيه الصور الخمس ما سوى وجوب النصب قلت هذه الصور الخمس جار في الاسم الذى وقع في مظان الاضمار على شرطية التفسير لا في ما اضر عامله على اليقين وهو ما وقع بعد حرف الشرط او التحفيض والواضع الاخر تفهم ان يكون الاسم مبتدأ او ما اضر عامله فالاسم الذى وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير امّا واجب الرفع او واجب النصب او مختار الرفع او مختار النصب او مستوى الامرين والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار الرفع في الاسم الذى وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير بالابتداء فانقلت الباء للاستعانة والابتداء عبارة عن العامل المعنوى وهو عامل في المبتداء

والخبر كلاهما فيكون الرفع في الاسم المذكور على الخبرية والامرئة لك لان الاسم المذكور اما منصوب على انه ما اضرع امله او مرفوع على انه مبتداء قَلَّتِ الباء للسببية والابتداء مصدر مبنى للمفعول اى بسبب كونه مبتداء عند عدم قرينة خلافه اى الرفع وهو النصب مثل زيد ضربة فَا نَقَلْتُ لا يطابق المثال المثل لانه ما يكون عديم قرينة النصب وفي المثال المذكور وجدت قرينة النصب والرفع كلاهما اما قرينة الرفع في زيد تجردة عن العوامل اللفظية واما قرينة النصب وجود ماله صلاحية التفسير قَلَّتِ المراد بعدم القرينة عدم قرينة مرجحة للنصب واما قرينتي الصحة فموجود وهو التجرد للرفع ووجود ماله صلاحية التفسير للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامة من الحذف او يختار الرفع عند وجود القرينة الصحيحة والمرجحة من الجانبين لكن القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من قرينة مرجحة للنصب كما اذا دخلت على الاسم المظاني مقارنته مع فعل غير الطلب بان لا يكون الفعل المشتغل عنه انشائيا لانه لو كان انشائيا فيختار النصب نحو اما زيد افا ضربه لانه لو كان مرفوعا فما بعده خبره والانشاء لا يقيم خبرا الا بتاويل بعيد اى مقول في حقه اضر به فحولت القوم واما زيد فاكرمه فالقرينتان المصححتان التجرد ووجود ماله صلاحية التفسير والقرينتان المرجحتان عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب ودخول اما قرينة مرجحة للرفع وهذه القرينة اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع ودخول اما على الفعل قليل نادر لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ واذا اى مثل اما اذا دخلت على الاسم المظاني الكائنة للمفاجآت في كونها اقوى قرائن الرفع من النصب والمفاجآت ملاقات الشئ بالشئ بدون شعور احد هما بالآخر مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمر فعطف الفعلية على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجآتية قرينة مرجحة للرفع وهو اقوى من قرينة النصب لان عطف الاسمية على الفعلية كثير شائع على تقدير الرفع ودخول اذا المفاجآتية على الفعلية على التقدير النصب قليل نادر فان قلت انحيا الرفع بعداذا يقتضى جواز النصب بعدا والنصب بعدا غير جائز لعدم صحة وقوع

الفعل بعدة بدليل قول المصنف في بحث الظروف وتلزم بعد اذ المفاجات الاسمية قلت المراد باللزوم غلبة الاسمية بعدها كَأَنَّ لغلبة الاسمية بعدها اطلاق اللزوم عليها فلاينا في معها النصب ولما فرغ المص من بيان مواضع اختيار الرفع في الاسم المظاني شرع في بيان مواضع اختيار النصب وهي ثمانية فقال ويختار النصب في الاسم المظاني بالعطف الباء للسببية اي بسبب عطف جملة التي وقع الاسم المظاني فيها على جملة فعليه مقدمة للتناسب مفعول له بظهور الامر من القسم الاول اي لحصول رعاية التناسب بين الجملتين المعطوفية والمعطوفة عليها في كونهما فعليتين لان التناسب بين الجملتين امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة والوجوب نحو خرجت فزيد القية فان قلت قد وجدت قرينتي صحة الرفع وهو التجريد وصحة النصب وهو وجود ماله صلاحية التفسير وايضا وجدت القريتين المرجحتان لهما عطف الفعلية على الفعلية مرجحة للنصب والسلامة عن المحذف مرجحة للرفع والمتساويتان اذا تعادلتا فتساقتا فلا يكون هذا المثال من مواضع اختيار النصب قلت نعم بوجود القرائن لكن القرينة المرجحة للنصب اقوى من الرفع لان المحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير غير مكروه والمخالفة بين الجملتين في الاسمية والفعلية مكروه وان كان جائز او بعد حرف النفي اي ويختار النصب في الاسم المظاني اذا وقع بعد حرف النفي فهو ما زيد اضربه ولا زيد اضربه ولا عمرا وان زيد اضربه الاتاديا فان قلت لم ولما وكن من حروف النفي ولا يصح اختيار النصب فيما بعدها قلت المراد من حروف النفي ما ولا وان وليس المراد لم ولما ولن لانها من العوامل المضاع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فيعمل في احد معمولين وهو المذكور الاصل وبعد حرف الاستفهام همزة كانت بلا استقباح او هل بلا استقباح مثال الهمزة ازيد اضربه ومثال هل مثل هل زيد اضربه وانما كان دخول الهمزة بالاسم وان كان بعد الاسم فعل غير مستقيم لان الهمزة قوى في الاستفهام لا يراد منها معنى غير الاستفهام فهي اعم من هل فيدخل في ما يدخل هل ولا يدخل هل وآما هل فليس قويا في الاستفهام لانها قد يراد

منها معنى قد للتحقيق نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى وقد ان خواص
 الفعل فهل ايض من عواشق الفعل فلا يدخل على اسم بعده فعل لان هل يقتضى
 تغايق الفعل فلا يتسلى بالاسم وان دخل بالاسم فيقيم وبعد اذا الشرطية
 الدالة على المجازاة في الزمان اى الشرط والجزاء نحو اذا عبد الله تلقى فأكرمه
 وفي ما قبل الامر والنهى وانما قدر كلمة ما مع قبل لان النصب انما يكون في
 الاسم المظاني لا في الامر والنهى لكن يرد على هذا التقدير حذف الموصول مع
 بعض اجزاء الصلة وهو قبل وبقاء البعض وهو الامر والنهى وهو غير جائز
 لان الصلة موصلة للموصول ولا يجوز حذف بعض الموصوفين وايضا يبق المضاف
 اليه بعد حذف المضاف على اعراب المضاف واعراب المضاف وهو النصب
 في قبل لم يجز في الامر والنهى بل بقی على جره قلنا ان كلمة ما موصوفة
 صفة قبل المضاف اليها لما منع وهو انجرار في نحو زيد اضربه زيد الا تضربه
 اذ هي اى المواضع المذكورة من قوله بعد حرف النفي الى آخره مواقع الفعل
 هذا علة لاختيار النصب فانقلبت لما كانت المواضع المذكورة مواقع الفعل
 فينبغي ان يجب النصب ليقع الفعل فيها قلنا ان المراد ان وقوع الفعل فيها
 اكثر واغلب فلا ينافى الرفع على القلة ليقع الاسم فيها اما حرف النفي فموضع
 الفعل لانه ينفي الفعل لا الذات فدخوله بالفعل اولى من الاسم سواء كان الفعل
 لفظا او تقديرا اما حرف الاستفهام والشرط يدلان على التردد والتشكك وهما
 في الافعال لا في الاسماء واما قبل الامر والنهى لانه لو لم يقدر الفعل في زيد
 اضربه فبقى مرفوعا على الابتدائية وما بعده خبره والانشاء لا يقع خبرا الا
 بتاويل بعيد وكذلك يختار النصب في الاسم المظاني عند خوف لبس
 المفسر بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر فانقلبت لا يلزم
 الالتباس لان المفسر وهو خلقناه في حال نصب الاسم فلا يحتمل الصفة لكل شئ
 وصفية خلقناه في حال الرفع فلا يحتمل المفسر والتوكيد لا يحتملها معا فكيف يلزم
 الالتباس قلنا المراد بالمفسر الخبر اى يلزم الالتباس بين الخبر والصفة حال رفع
 الاسم لان كل شئ اذا كان مرفوعا يحتمل ان يكون خلقناه خبر الكل شئ فيكون معنى

الآية كل شئ مخلوق لله وهذا المعنى المقصود ويحتمل ان يكون خلقناه صفة لكل شئ
 وبقدر باعتبار المتعلق خبره فيكون المعنى كل شئ مخلوق لنا كاش بقدر قفى هذا التوسيف
 توهم بعض الاشياء غير مخلوق لله كما هو المذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
 للعباد كالصوم والصلوة في الخير والربوا والسرقه والزنى في الشر فانهم يقولون ان العبد
 خالق لها لثلا يلزم نسبة القبح الى الله تعالى في افعال قبيحتهم والله تعالى منزلة عن نسبة
 القبح قلنا على مذهبه يلزم تعدد الخالقين والخالق واحد للخير والشر ولا يلزم القبح
 لله تعالى في تخليق الشر لان القبح في الكسب لا في التخليق والكاسب للشر هو العبد
 فلما كان في رفع كل شئ احتمال معنى الصحيح بتقدير خبرية خلقناه واحتمال المعنى
 الفاسد بتقدير صفتية خلقناه والنصب خال عن احتمال معنى الفاسد لان في النصب
 الحكم على مخلوقية كل شئ لله فيكون النصب ادق من الرفع فانقلبت لما كان المراد
 من المفسر الخبر لم اطلق المفسر على الخبر قلت لان المفسر مبحوث بالبحث والخبر
 خير مبحوث بالبحث والعلاقة ان ذات خلقناه خبر في حال الرفع يكون مفسرا في
 حال النصب فانقلبت ينبغى ان يكون النصب واجبا اذا احتراز من الالتباس
 واجب قلنا ههنا خوف اللبس لاعين اللبس اذا الخبر يوافق المقصود والصفة لا يوافق
 فلا تكون مساوية مع الخبر ويستوى الامر ان اى الرفع والنصب فانقلبت
 فعلى هذا يلزم توارد الحركتين المختلفتين على محل واحد وهو الاسم المظاني قلت
 الاستواء في الاختيار لا في الوجود فللتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل
 زيد قام وعمر اكرمته فانقلبت اضافة مثل الى الجملة اما الامة واما بانية
 واما ظرفية فعلى الاول يدخل مثله وهو قوله تعالى والشمس تجري لمستقر لها والقر
 قدرناه ويخرج المضاف اليه وان كان الثاني فعلى العكس لان المضاف داخل في الامة
 دون المضاف اليه وعلى العكس في الثاني وان كان الثالث فيقتضى الظرفية وهى
 معدومة قلنا المراد بهذا التركيب ما وقع الاسم المظاني فيه وعطف ذلك التركيب
 الواقع الاسم المظاني فيه على جملة ذات وجهين اسمية خبرها فعل اى اسمية
 باعتبار الكبرى وفعلية باعتبار الصغرى فيتناول هذه القاعدة للمضاف والمضاف
 اليه كليهما في الرفع تكون الجملة معطوفة على الكبرى فيحصل التناسب بين المجلتين

في الفعلية فأنقلبت النصب غير صحيح اذ بتقدير النصب يعطف على الصغرى والصغرى
 مشتمل على ضمير راجع الى المبتدأ وليس في المعطوفة ضمير يرجع الى المبتدأ قلنا بتقدير
 العطف على الصغرى العائد محذوف في المعطوفة تقديره وعمرا اكرمة عنده اوفى دارة
 فان قلت السلامة من المحذف مريحة للرفع فينبغي ان يكون هذا التركيب من
 صور اختيار الرفع قلنا ان النصب يرجع به قرب المعطوف عليه على تقدير النصب
 فيكونان مستويان اذ القريبتان المتساويتان اذا تعارضا فتساوتا فأنقلبت
 لا تفاوت في القرب والبعد بين الصغرى والكبرى لانهما كل منهما بميم قام
 قلنا عدم تناولتهما باعتبار المنتهى لان منتهيهما الميم واما باعتبار المبتدأ فالصغرى
 اقرب من الكبرى لان مبتداء الكبرى الزاء في زيد ومبتداء الصغرى القاف في
 قام والقاف اقرب من الزاء الى المعطوفة ولما فرغ من مواضع اختيار النصب شرع
 في مواضع وجوب النصب فقال ويوجب النصب في الاسم المضاف بعد حرف
 الشرط والمراد به ان ولو كان اما ايضا من حروف الشرط لكنه حكمه ما سبق من
 اختيار الرفع مع غير الطلب والنصب مع الطلب وبعد حرف التحضيض وجوب
 دخولهما على الفعل تحقيقا او تقديرا نحو ان زيد اضربه ضربه والازيد
 ضربه ولما فرغ من مواضع اختيار الرفع والنصب وجوب النصب شرع
 في مواضع وجوب الرفع فقال وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب
 الاضمار على شريطة التفسير لانه وان صدق عليه جزء الاول من التعريف
 بانه اسم بعدة فعل مشتمل بالضمير وايضا وقع بعد حروف الاستفهام فيكون
 مختار النصب لكنه لا يصدق عليه جزء الثاني من التعريف وهو بحيث لو سلب
 الخ يعنى شرط الاضمار ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط وذهب
 به لانه لا يعمل النصب وان سلب مع الباء لا يعمل النصب ايضا بل يصير
 مجرورا فأنقلبت ذهب بعد تعديته بالباء بمعنى همزة الإفعال فينبغي ان يسلب
 اذهب فيكون التقدير اذهب زيد ذهب به قلنا مرادف ذهب به مع الباء
 اذهب بصيغة المجهول وهو لا يعمل النصب ايضا فان قلت فليقد رمت
 ذهب به بالزوم وهو اذهب بصيغة المعلوم فيكون التقدير اذهب احد زيد

لان المعلوم لازم للمجهول او يقدر بيلابس تقديرة بيلابس زيديا احدى بالذهب
 به او بيلابس زيديا بالذهب به و بيلابس لازم للذهب به لان اذهب المذهب بالذهب
 يستلزم ملازمة اذهب المذهب مع المذهب فلما صح هذان الازمان فلا ي
 وجه جعل هذا التركيب من مواضع وجوب الوقع قلنا الشرط في المفسر المفسر
 اتحاد المسند اليه لذهب به الجار والمجرور والمسند اليه للمفسر احد او الذهب
 به فالرفع الفاء جزاء للشرط المحذوف اى واذا لم يكن من باب الاضمار فرفع
 زيد واجب على الابتداءية ونصبه غير جائز بالمفعولية فلا يكون مختار النصب
 لوقوعه بعد الاستفهام وكن اى مثل ازيد ذهب به في عدم كونه من باب
 الاضمار على شريطة التفسير قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبر اى في
 صحائف اعمالهم فلا يريد ان الزبور اسم للكتاب المنزل على داود عليه السلام
 وهو كتاب واحد فلا يصح جمعية فاجاب الشارح ان الزبور ههنا جمع باعتبار
 معنى الصحائف لا علم للكتاب وليس كل شئ من باب الاضمار لان الشرط
 فيما اضمر عامله ان يكون الفعل بعد الاسم ممكن التسليط عليه ولا يمكن التسليط
 ههنا لانه صار التقدير فعلوا كل شئ في الزبور فقوله في الزبور لا يخلو اما متعلق
 بفعلوا فسد المعنى قطعاً لان صحائف اعمالهم ليست محلاً لفعلهم بل هي
 محلاً لفعل كرام الكاتبين او وقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ فيلزم
 المحذوران الفصل بين الموصوف والصفة بالمفتقر وفوت المعنى المقصود اذا
 المقصود ان كان كل شئ مفعول لهم كائن في الزبور وهذا المعنى يحصل اذا
 كان كل شئ مبتداء مرفوع والجملة الفعلية بعده صفة والجار والمجرور في
 محل الرفع خبره وهذا المعنى موافق لقوله تعالى لا يعادرك صغيرة ولا كبيرة
 الا احصيا وقوله تعالى كل صغير وكبير مستطردان نصب لغات المعنى
 المقصود اذ يصير المعنى ان كل شئ كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم
 لانه جازان يكون في صحائف اعمالهم شئ ليس مفعولاً لهم بكتب بسم الله في راس
 الصحيفة كزمننا كتب بسم الله الرحمن في راس كتبنا فان قلت قد تقرر فيما
 سبق ان الاسم المظاني اذا وقع قبل الامر يختار النصب فيه فالظاهر ان قوله

تعالى الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما من هذا القبيل اذ الزانية والزاني
وقع في مظان الاضمار والفعل الواقع بعده مشتغل بالمتعلق وهو كل واحد منهما
ولو سلب عليهما ويقال اجلدوا الزانية والزاني لنصبهما على المفعولية مع ان القراء
اتفقوا على دفعهما قلنا هذه الآية قد خرجت من قاعدة الاضمار بحيلة النجات
اذ لم تحلوا للاخراج من الاضمار يلزم اتفاق القراء على وجه غير

مختار وهو الرفع فقال في بيان الجملة ونحو الزانية والزاني فأجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط فأنقل ان قوله
ونحو مبتدأ الفاء مبتدأ ثان وقوله بمعنى الشرط باعتبار المتعلق وهو مرتبطة
خبر المبتدأ ثان والجملة خبر المبتدأ الاول وليس فيه عائد فاجاب ان العائد
محذوف وهو فيه ومعنى الربط ان تجعل الفاء مدخولها مربوطا معلقا
بالشرط القبلي ان وجد يوجد فمبتدأ ثم فَعِدَمَ واطافة المعنى الى الشرط
بيانية فالمعنى ان وجد الزاني فوجد الجلد وان لم يوجد الزاني وهو السبب فلم
يوجد الجلد وهو السبب عند المبرد فأن قلت معنى الشرط هو سببية
الاول للثاني او تعليق الثاني بالاول وهذا المعنى يقتضي ادوات الشرط ولم
يوجد ههنا لا اسماء الشرط ولا حروف الشرط فكيف تكون الفاء مرتبطة
بمعنى الشرط قلنا ان اللام في الزاني والزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط
واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط في السببية والخبر كالحزب السببية بمعنى
الداخل على الخبر الدالة على تلك السببية مرتبطة بمعنى الشرط في السببية الفاء
لا يعمل فيما قبل الفاء والشرط فيما اخبر عامله ان يكون ما بعد الاسم ممكن
التسليط عليه فأنقلت هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالى واما اليتم فلا
تقهر واذا جاء نصر الله فسيح وربك فكبر وثيابك فطهر فم في كل هذه المواضع
المواضع ما بعد الفاء عامل فيما قبل الفاء فليكن هذه الآية ايضا من قبيل
هذه الآي وليكن ما قبل الفاء معمولا لما بعد الفاء منصوبا به ممكن التسليط
قلنا ما بعد الفاء لا يعمل في ما قبل الفاء اذا كانت الفاء سببية غير زائدة
واقعة موقعها في داخل على الجزاء غير مقدم عليه من معولاة لغرض كما في

هذه الآية واما في مواد النقص ليس مثل هذه الفاء اذ الفاء في فسيم زائدة
ليست سببية وفي البواق غير واقعة موقعها اذ معمول مدخولها قدم عليها
لفرض وهو الفصل بين آلتى الشرط والجزاء في الاول والحصر والاختصاص
في الاخرين لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر والاختصاص أو الآية
جملتان عند سيبويه **فانقلت الشرط والجزاء في قول المبرد المذكور**
ان ايضا **جملتان قلنا** المراد بالجملتان في قول سيبويه الجملتان المستقلتان
والشرط والجزاء غير مستقلتين بل احدهما مرتب على الآخر فاقبل كيف
قال سيبويه الآية **جملتان بل الزانية والزاني المعطوف والمعطوف عليه مبتداء**
فاجلدا وخبرة فيكون جملة واحدة قلنا المعطوف والمعطوف **مبتداء محذوف**
المضاف وخبرة ايضا محذوف فتقديره وحكم الزانية والزاني فيما سيتلى عليكم
وقوله فاجلدا وجملة ثانية **أوردت** لبيان الحكم الموعود وجزء الجملة لا يعل
في جزء جملة أخرى فلا يكون الآية داخلية في باب الاضمار على شريطة التفسير
لامتناع التسليط **والا فانقلت الفاء في قوله** فاختار جزائية يقتضى الشرط القيل
وما تقدم هنا الا وهو حرف استثنائية **قلنا** الا ليست حرف استثناء بل
هو مركب من **ان الشرطية** ولم **الجمدية** وفعل الشرط محذوف فالتقدير وان
لم تكن الفاء بمحض الشرط كما هو مذهب المبرد او لم تكن الآية **جملتين** كما هو
مذهب سيبويه فتكون الآية داخلية في قاعدة النصب بالاضمار **فالخيار فيها**
حينئذ النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء بالرفع فيهما **الموضع الرابع**
من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها **التحذير** اي موضع التحذير
فالعبرة بحذف المضاف فلا يرد ان التحذير ليس بموضع فيلزم حمل غير الموضع
بالموضع وانما يجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو قرينة
وسد المسد في القسم الاول هو المعطوف وفي القسم الثاني تكرار المحذوم
فالاول معمول نائب الفاعل المحذوف بمعاونة التكرار **فانقلت التكرار**
بينما ضيق الوقت **قلنا** المنا في شئ آخر والتكرار ليس لاعين المطلوب والمقصود
وهو اي التحذير في اللغة هو يفت شئ عن شئ وتبديد شئ عن شئ **فانقلت هو**

مبتدأ و معمول صفة موصوف محذوف اى اسم معمول خبره والخبر محمول
 على المبتدأ ولا يصح الحمل ههنا لانه يلزم حمل الذات على صرف الوصف قلنا
 العبارة محمولة على الاستخدام وهو ما يكون لشيء معنيان يراد احدهما بذكر اللفظ
 الصريح والآخر بارجاع الضمير اليه فللتحذير معنيان لغوي وهو المعنى المصدرى
 تخويف شيء عن شيء وتبعيد شيء عن شيء واصطلاحى منقول عن ذلك المعنى المصدرى
 اى تخويف شيء عن شيء وتبعيد شيء عن شيء واصطلاحى منقول عن ذلك
 المعنى المصدرى وصار اسما للمفعول بتقدير بعد اذ اتق فالحمل باعتبار المعنى
 الاصطلاحى معمول اى اسم عمل فيه التصب خرج به ضمير اتق لانه
 مرفوع بالمفعولية خرج به الطريق الطريق اذنيًا لانه منصوب على التمييز
 فأنقلبت هو مبتداء معمول خبره ولا يصح الحمل لان التحذير هو اسم
 المفعول بعد اذ اتق والمعمول عبارة عن اثر العامل وهو الحركة قلنا
 المراد بالمعمول هو المعمول فيه فحذف فيه كما حذف في المشترك فيه
 ويقال المشترك ويقال في المفرغ فيه المفرغ بتقدير اتق فأنقلبت
 المحذر او المحذر منه معمول لا تق مقدرا لا لتقدير اتق فينبغي ان يقول
 باتق بدون قوله بتقدير قلنا هذا العبارة محمول على القلب اى باتق مقدرا
 خرج به اتق الطريق الطريق بذكر اتق لانه ليس تحذيرا تحذيرا أما
 منصوب على المفعول المطلق والعامل محذوف اى حذر ذلك الاسم المعمول
 تحذير اى للتحذير والجملة على كلا التقديرين صفة لذلك الاسم المعمول
 مما بعده اى مما بعد ذلك الاسم المعمول او ذكر المحذر منه مكررا
 فأنقلبت المستتر في ذكر فاعله والمحذر منه مفعوله فالمستتر يقتضى المرجع و
 لا مرجع ههنا قلنا انه على صيغة المجهول مسند الى المفعول فلا ضمير فيه فأنقلبت
 ان او حرف عطف يقتضى المعطوف عليه ولم يوجد ههنا قلنا ان ذكر المحذر منه
 معطوف على حذر او ذكر المقدر فان قلت العطف على ذلك المقدر غير
 صحيح لان المعطوف في حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه صفة لاسم
 فالمعطوف عليه مشتمل بالعاث الى الموصوف والمعطوف غير مشتمل قلنا

المعطوف ايضا مشتمل على العائد اذ تقدير الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا لكنه وضع الظاهر موضع المضمحل لغرض وهو ان التحذير في النوع الثاني هو المحذر منه لا المحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف اياك في المثالين اسم عمل فيه النصب على المفعولية بتقدير بعد محذر مما بعده فانقلبت الظاهر ان المثال الاول مثال الاول نوعي التحذير والثاني للثاني والثاني للثاني غير صحيح لان التحذير في النوع الثاني محذر منه مكررا واياك محذر لا محذر منه ولا مكررا قلنا هذا ان مثالان الاول نوعي التحذير وهو المحذر وورد مثالين بنوع مع ان التوضيح يحصل بمثال واحد لان التحذير اذا كان محذرا فلا بد من ذكر المحذر منه بعده لا يفاظ الغافل فالمحذر منه اما اسما صريحا كالاول او تاويلا كالثاني فانقلبت الاسد معطوف على اياك والمعطوف في حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه محذر فالمعطوف كذلك فلا يوجد المحذر منه قلنا ان المحذر منه محذوف وهو من الاسد بقريضة قوله والاسد اذ التقدير ومعناه بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك ثم حذف بعد لضيق الوقت وحذف النفس لعدم الاحتياج وابدل ضمير المتصل بالمتفصل لعدم ما يتصل به وحذف من الاسد من اجزاء المعطوف عليه اكتفاء بقوله والاسد في اجزاء المعطوف وحذف من نفسك في اجزاء المعطوف اكتفاء باياك في المعطوف عليه فبقى اياك والاسد فانقلبت ان التحذير اى لا اسم المحذر في المعطوف عليه النفس وتحذيره مسلم وفي المعطوف الاسد وحذف الارب و تحذيرهما غير مسلم لان تبعيد النفس من الاسد مقدور الانسان وتبعيد الاسد من النفس غير مقدور الانسان قلنا الاسد والمحذف في جانب المعطوف والمعطوف عليهما جميعا المحذر منه لان هذا التركيب في الاصل بعد نفسك من الاسد وبعد نفسك من الاسد بالتكرار ولما كان التكرار شنيع فقلب في اجزاء المعطوف ونقل المحذر الى موضع المحذر منه وصار مدخول من ونقل المحذر منه الى موضع المحذر وجعل مدخول

الواو فصار بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وحذف الارب هو ضرب
الارب بالعصا في المحرم قاله عمر للحرم وانما هي عنه لانه
يقتله فلا يحل له والطريق الطريق مثال الثاني نوعي التحذير والعامل المحذوف
اتق تقديره اتق الطريق الطريق ثم حذف اتق لضيق الوقت لوجود قرينة هو النصب
و سد المسد هو المفعول بمعاونة التكرار ثم اعلم ان المصنف قد قال بتقدير اتق
وتقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لازم لا يقتضي المفعول ولا يعمل
النصب وعمله في النوع الثاني لانه من باب الحذف والايصال وهو ان يتعد
الفعل اللازم بواسطة حرف الجر ثم حذف حرف الجر مع بقاء اثر التعدية
ويوصل الفعل بالمفعول وهو المجرور بعد حذف الجر ايضاً ولا يمكن حذف
حرف الايصال في النوع الاول لانه مسموع في الثاني فلا يقاس عليه غيره و
لانه لو كان من باب الحذف والايصال في الاول لصار التقدير بعد من
نفسك الاسد لصار النوع الاول النوع الثاني لان مدخول من هو المحذر
منه لا المحذر فاجاب البعض عن هذا الاعتراض ان المص ذكر اتق والمراد
به بعد من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم فرد به الشايع بقوله وتقدير
بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الالتقاء من الطريق
لا على تباعد الطريق لانه غير مقدور المخاطب فالصواب ان يقول المص بتقدير
بعد واتق واجواب عن جانب المص ان بعد واتق متلازمان فذكر احدهما
يستلزم ذكر الآخر فيكونان مرادان كانه قال بتقدير اتق وبعد فيقدر بعد في
جميع افراد النوع الاول لان المعنى على التباعد المقدور وفي بعض افراد النوع الثاني
مثل نفسك نفسك فانقلبت هذا المثال ليس من النوع الاول للتكرار
ولا من الثاني لانه محذر لا المحذر منه فان معنى هذا التركيب بعد نفسك مما
يوذيك كالاسد ويعترض انه ايضاً محذر لان المحذر منه هو مدخول من
قلنا ان من تعليلية وما مصدرية تاوول الفعل بالايذاء وفاعله محذوف
فيكون التقدير بعد نفسك لاجل ايذائها اياك كالاسد فان قيل
لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين اما خروجه من النوع

الاول لانه محذر منه لا محذراذ ليس بعده ما يحذر منه واما خروجه
 من النوع الثاني لان التحذير فيه مكرر وهو غير مكرر مع انه تحذير ايضا اذ
 المعطوف بالمحذر تحذير قلنا لا ضرر في خروجه لانه من التوايح والتوايح كلها
 خارجة عن الحدود بدليل ذكرها في ما بعد او نقول ان الاسد ليس بمعطوف
 على التحذير اذ التقدير الاصل في المعطوف وبعد نفسك من الاسد
 فالاسد في المعطوف والمعطوف عليه كليهما محذر منه مدخول من التحذير
 الاسم المنصوب هو المحذر والله اعلم بالصواب ونقول هذا شروع في
 بيان كيفية ذكر المحذر منه ان كان التحذير محذرا فان كان التحذير محذرا
 فالمحذر منه اما اسم صريح او تاويلي فان كان الاول فلذكره طريقان
 الواو ومن لا يجئ فيه تقدير من وان كان الثاني فلذكره طرق ثلاثة
 الواو ومن وتقدير من اياك من الاسد بذكر من كما كنت تقول
 اياك والاسد بالواو ومن ان تحذف بذكر من كما كنت تقول اياك و

ان تحذف بالواو وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقديرين
 لان حذف حرف الجر عن اَنْ وَاَنْ قياس لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها
 لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل الاسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة
 اسم واحد اجازوا فيه الاختصار والتخفيف بحذف حرف الجر ولا تقول
 اياك الاسد لامتناع تقدير من وشدوذة مع غير اَنْ وان واما حذف
 حرف الجر في المفعول فيه وله بالشروط الآتية في بحيثهما فجائز وهما ممتنع
 لعدم وجود الشرط فانقلبت الشرح مخالف عن المشروع اذ قول المص لا ممتنع
 يدل على عدم جواز تقدير من وقول الشارح وشدوذة يدل على جواز بسبيل
 القلة قلنا السراذ من الشاذ ما يكون مخالفا عن القياس والاستعمال جميعا كالسجد
 بضم الجيم وهذا الشاذ لا ينافي الامتناع فانقلبت فليكن بتقدير العاطف قلنا
 حذف العاطف اشدن وذا لان حذف حرف الجر قياس فمع ان وان كما عرفت
 وشاذ كثير في غيرها كما في شاذ الذي خالف القياس فهو شاذ بالنسبة الى القياس
 ووافق الاستعمال فانه كثير بالنظر الى الاستعمال واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا

كما في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا لتسلم قلت اى وقتت المفعول فيه اى من المنصوبات المفعول فيه وهو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا او مطابقة والتضمنى اما في ضمن الفعل المذكور او المقدر او في ضمن شبه الفعل المذكور او المقدر وذكر الفعل من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لانه وقع عليه فعل مذكور فقوله ما فعل فيه فعل جنس شامل لاسماء الزمان والمكان كلها لانها لا تخلوا عن ان يفعل فيها وبقيد المذكور خرج نحو يوم الجمعة يوم طيب فان يوم الجمعة لا محالة يفعل فيها فعل من غير لكن الفعل المفعول فيه غير مذكور فلا يكون مفعولا فيه بل يكون مبتدأ وبقيد الحيثية خرج نحو شهدت يوم الجمعة لان ذكر الفعل فيه لوقوعه عليه لا لوقوعه فيه فأنقلت كلمة ما عبارة عن الزمان والمكان بقرينة قوله من زمان او مكان فلا يصدق الحد على فرد من افراد المحدود اى لا يكون جا معا ولا مانعا اما الاول فلان اسماء الزمان والمكان مفعول فيه ولم يفعل فيها فعل بل فعل الفعل في مدلولاتها واما الثانى فلان مدلولات اسماء الزمان والمكان فعل فيها فعل مع انها ليست مفعولا فيها بل دوالها قلنا العبارة بحذف المضاف وكلمة ما عبارة عن زمان او مكان تقديره هو اسم ما فعل فيه الخ فأنقلت المقصود من التعريف تحصيل صورة غير حاصلة من المحدود وهما حصل من الحد ما حصل من المحدود لان اللام في المفعول فيه موصولية فوضع كلمة ما الموصولة في الحد في موضعها ووضع فعل فيه موضع مفعول فيه قلنا الحد مقيد بقرينة زائد لم يفهم من المحدود وهو مذكور وهذا القدر كان للتأثير بين الحد والمحدود فأنقلت المتبادر من الفعل الاصطلاحي وهو مركب من النسبة والحدث والزمان النسبة والزمان مما لا يفعل قلنا المراد من الفعل اللغوي وهو الحدث بقرينة قوله فعل فأنقلت التعريف غير جامع لا فرادة لخروج يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة لانه من افراد المحدود وليس الحدث مذكورا فيه قلنا ذكر الحدث اعم مطابقة كصومى يوم الجمعة دائرا وتضمنا كما في مثال النقض فأنقلت الحد

غير جامع لخروج يوم الجمعة في جواب متى صحت لان الحدث غير مذكور
لا مطابقة ولا تضمناً قلنا المذكور اعم في ضمن الفعل اللفظي او المقدر وههنا
المقدر فانقلبت خرج يوم الجمعة في انا صائمه يوم الجمعة لان الحدث غير
مذكور لا مطابقة ولا تضمناً في ضمن الفعل اللفظي او التقديري قلنا تضمني
اعم في ضمن الفعل او شبهه فانقلبت قد خرج يوم الجمعة في جواب
متى انت صائم قلنا شبه الفعل اعم ملفوظا او مقدرا وههنا مقدرا
تقديره انا صائم يوم الجمعة ثم حذف بقريئة السؤال فانقلبت التعريف
غير مانع من دخول الغير اذ دخل فيه المفعول به في قولك شهدت يوم
الجمعة لصدق التعريف عليه مع انه مفعول به لا مفعول فيه وانما صدق
التعريف عليه لانه فعل فيه فعل مذكور فان الشهود يوم الجمعة لا يكون الا
فيه قلنا قيد الحيثية مراد في التعريف اى ذكر الفعل من حيث ان الفعل
واقع فيه وذكر شهدت ههنا للوقوع عليه لا للوقوع فيه فانقلبت لما كان
قيد الحيثية مراداً فيه خرج به يوم الجمعة يوم طيب لان ذكر يوم الجمعة لحمل
يوم طيب عليه لا للوقوع ما فعل فيه فيكون ذكر قيد مذكور بعد قيد الحيثية
مستدرك قلنا ذكر قيد مذكور لزيادة الانكشاف تصريحاً وقيد الحيثية غير مصرح
من زمان او مكان فانقلبت كل قيد ما خوذ في التعريف لا بدله من
بيان ما احتراز به وقد تم التعريف بما سبق جمعا ومنعاً فيكون ذكر
من زمان او مكان بلا فائدة قلنا هذه الكلية غير لازمة اذ ربما يذكر
قيد في التعريف وليس للاحتراز عن شئ بل لافادة فائدة اخرى وذكر
ههنا لافادة امور ثلاثة بيان كلمة ما وقعت في التعريف وتقسيم المفعول
فيه للقسمين زماناً ومكاناً وتمهيد لبيان حكم كل منهما مغايراً من الآخر
وشرط نصبه اى نصب المفعول فيه تقديراً في اذ التلطف بقى يوجب الجر
في المفعول فيه فانقلبت له خالف المص عن سائر النحويين حيث قالوا وشرطه
تقدير في وقال المص وشرط نصبه تقدير في قلنا المفعول فيه عند المص على
قسمين منصوب بتقدير في و مجرور بظهور في لصدق التعريف عليهما وآما عند

غير المفعول فيه ما هو منصوب بتقدير في وما هو بظهور في فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه فيكون تقدير في شرط ذات المفعول فيه
عند غير المص فقالوا شرطه تقدير في وعند المص شرط نصبه تقدير في لا شرط
ذاته وظروف الزمان كلها مبهما كان او محدودا والبهم ما لا يكون له
حد معين كالدهر والحين والزمان والمحدود ماله حد معين كاليوم و
الشهر والسنة تقبل ذلك اے تقدير في وان كان الاصل فيه ذكر في نحو
صمت دهر او سافرت شهرا لان البهم جزء مفهوم الفعل والفعل يعمل
في جزئه بلا واسطة حرف الجر كالمفعول المطلق فيعمل في المفعول فيه ايضا
والمحدود محمول على البهم لا شتر اكهما في الزمانية اے في الذات وظروف
المكان ان كان مبهما غير معين قبل ذلك اے تقدير في حملا
على الزمان البهم لا شتر اكهما في وصف الابهام نحو جلست خلفك والا
ای وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا اے لا يقبل بتقدير في نحو
جلست في المسجد اذ لا يمكن حمله على الزمان البهم لاختلافهما ذاتا
وصفة فان قلت ينبغي ان يحمل على الزمان المحدود لا شتر اكهما في وصف
المحدودية او المكان البهم لا شتر اكهما في الذات قلنا على هذا يلزم الاستعارة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير وذلك غير جائز وقسم المكان
البهم بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
ولما في معناها كالعلو والسفل والجنوب والشمال وانما كانت مبهم لان امام
زيد مثلا متناول لجميع الامكنة التى تقابل وجه زيد الى انقطاع الارض
فان قلت تفسير المكان البهم غير متناول لبعض الظروف الجائز النصب
بتقدير في كما يقال زيد عندك ولديك دونك وسوى فاجاب المص وحمل على
البهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما لانهما مهمما
فان قلت لا يطابق الضمير التثنية مع المرجع لانه امور ثلاثة قلت
ذكر في بعض النسخ لانهما بتا نيت الضمير فلا يرد الاعتراض وبعض
النسخ بتثنية الضمير با رجاء الضمير الى عند ولدى ولم يذكر وجه حمل

الشبه لان حكمه حكمهما فانقلبت يجوز في لفظ مكان تقدير في ونصبه فهو
 جلست مكانك مع انه معين محدود غير مبهم فاجاب المم وكذا حمل على
 المكان البهم في تقدير في وجوز نصبه لفظ مكان وان كان معيناً لكنه
 محمول عليه لكثرة اى بعلاقة كثرة الاستعمال مثل كثرة استعمال الجهات
 لا بعلاقة الابهام ويرد في حمل عند ولدى والشبه استغارة المستعير
 ويجاب عنه ان وجه الحمل الابهام متحد بين عند ولدى والجهات الست
 والزمان البهم ووجه الحمل اذا التقد بين المحمول والمحمول عليه لمحمول
 عليه ذلك المحمول فيكون المحمول الاخير محمول على اصل المحمول عليه
 فلا يلزم استغارة المستعير وايضا يتحمل عليه ما بعد دخلت لكثرة
 الاستعمال لا للابهام على الاصح اى على مذهب الاصم واحتراز عن
 بعض النحاة فانهم يقولون انه مفعول به وعلى المذهب الاصم انه مفعول
 فيه والاصل فيه استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة الاستعمال ويرد
 ايراد ان من جانب البعض على الاصم ان ما بعد دخلت مفعول به لا
 مفعول فيه لان خاصة المفعول فيه ان ياتي بعد تمام الفعل بالمفعول ولا شك
 ان معنى دخلت لا يتم بدون الدار وبعد تمام الفعل بالمفعول يقتضى
 المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فعلم ان ما بعد دخلت
 مفعول به لا مفعول فيه وايضاً ليس فيه خاصة المفعول فيه اذ خاصة
 المفعول فيه ان كل فعل ينسب الى مكان خاص بالوقوع فيه يصح ان ينسب
 الى مكان عام شامل له ولغيره فانك اذا قلت ضربت زيداً في الدار جازان
 يقال ضربت زيداً في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك اذ داخل
 البلد يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد اذ الدخول يقتضى سبق
 الخروج وهو غير خارج من البلد فلما لم يكن فيما بعد دخلت خاصة المفعول
 فيه فيكون مفعولاً به اجيب عن الاول ان الدخول فعل لازم لا يقتضى المفعول
 اذ الدخول وزن فعول ووزن فعول لازم غالباً كالقعود والجلوس والدخول
 فمفعول فيه للفعل اللازم يحى بعد تمام الفعل بالفاعل وعن الثاني ان الخاصة

المذكورة للمفعول فيه لفعل ليس في مفهومه نسبة من الخارج الى الداخل
ومن الداخل الى الخارج وفي مفهوم دخلت نسبة من الخارج الى الداخل
وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمي بلا شريطة التفسير كما قلت
يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت وبعامل مضمي على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مرفى ما
اضمر عامله من اختيار الرفع في قولك يوم الجمعة صمت فيه اذا المرجحة في
جانب الرفع السلامة من الحذف ولم يوجد المرجحة من جانب النصب واختيار
النصب في قولك ما يوم الجمعة صمت فيه لوقوعه بعد النفي واذا يوم الجمعة
صمت فيه لوقوعه بعد اذا الشرطية ومثال لبس الشسر بالصفة كل يوم
صمت فيه في الصيف اذ كل قرينة العموم وهو يحصل في النصب يقينا وفي
الواقع ايضا يحصل العموم الموافق لكلمة كل اذا كان في الصيف بدلا من فيه
وصمت خبر كل يوم وان كان صمت فيه صفة يوم وفي الصيف خبر كل يوم
فهذا ينافي عموم كل ويستوى الامران في مثل زيد سار ويوم الجمعة سرت
فيه اي معه ويجب النصب في ان يوم الجمعة سرت فيه والله اعلم
بالصواب المفعول له هو ما فعل لاجله اى لاجل قصد تحصيله او
بسبب وجوده فعل اي حيث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فبقوله
اسم ما جنس شامل للمحدود وغيره وخرج بقوله لاجله ساثر المفاعيل مفعولا
مطلقا او به او فيه او معه وبقوله مذكور خرج نحو اعجبني التاديب لعدم
ذكر الفعل الذي فعل لاجله معه فبقوله هو ما اي اسم ما فالعبارة بحذف
المضاف يدخل التاديب ويخرج مدلوله فانقلبت ان المفعول له ان كان
علة للفعل فيصم التمثيل الاول لان التاديب علة للضرب ولا يصح التمثيل
الثاني لان الجنب معلول لا علة وان كان معلولا فيصم التمثيل الثاني لا الاول
قلنا المراد كلهما كما اشار الشارح بقوله لاجل تحصيله او بسبب وجوده وليسمى
القسم الاول علة غائية والقسم الثاني معلولا لان العلة الغائية ما تكون باعشا
على الفعل مؤخرا عن الفعل كالتاديب باعشا على الضرب مؤخرا عن الضرب

فَأَنْقَلَبَتِ التَّادِيْبُ هُوَ عَيْنُ الضَّرْبِ لِأَنَّهُ مُؤَخَّرٌ عَنِ الضَّرْبِ لِأَنَّ التَّادِيْبَ الضَّرْبُ
كِلَاهُمَا فَعَلَ الضَّارِبُ فَإِذَا حَصَلَ الضَّرْبُ حَصَلَ التَّادِيْبُ قَلْبًا الْمُرَادُ بِالتَّادِيْبِ
هُوَ التَّادِيْبُ وَهُوَ فَعْلُ الْمَضْرُوبِ حَصَلَ بَعْدَ تَادِيْبِ الضَّارِبِ بِالضَّرْبِ فَيَكُونُ مُؤَخَّرًا
وَالْمَفْعُولُ لَهُ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي مَعْلُولٌ لِلْفِعْلِ لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ بِالْفِعْلِ فَأَنْقَلَبَتِ الْمُنْتَبَارُ
مِنَ الْقِعْلِ الْأَصْطِلَاحِي وَهُوَ مُرَكَّبٌ مِنَ الزَّمَانِ وَالنَّسْبَةِ وَالْحَدَثِ وَالْأَوَّلَانِ غَيْرُ
قَابِلَانِ لِلْفِعْلِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ الْمُرَادُ بِهِ اللَّغْوُ وَهُوَ الْحَدَثُ وَهُوَ قَابِلٌ لِلْفِعْلِ شَمَّ
الْمَذْكُورُ مُشْتَقٌّ مِنَ الذِّكْرِ وَهُوَ الْعِلْمُ وَالْكِتَابُ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا فَرِئَامُ الْمَفْعُولِ
فَأَنْقَلَبَتِ خَرَجَ مِنْهُ الْمَفْعُولُ لَهُ يَقُولُ الْمُجِيبُ تَادِيْبًا فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَمْ
ضَرَبْتَ زَيْدًا فَإِنَّ الْحَدَثَ غَيْرُ قَلْبًا الْمَذْكُورُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً مِثْلَ ضَرَبِي
تَادِيْبًا لَزَيْدٍ أَوْ حَكْمًا كَمَا كَانَ مُقَدَّرًا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ وَخَرَجَ يَقُولُهُ مَذْكُورُ التَّادِيْبِ
فِي قَوْلِهِ الْمُجِيبُ التَّادِيْبُ لِأَنَّ الْقِعْلَ الَّذِي فَعَلَ لَتَحْصِيلِهِ غَيْرُ مَذْكُورٍ فَأَنْقَلَبَتِ
هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا ضَرَبْتَ زَيْدًا أَوْ أَمَّا يُوْرِدُ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ لِأَنَّ الْمَذْكُورَ
غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِقَوْلِهِ مَعَهُ قَلْبًا قَيَّدَ مَعَهُ مُرَادٌ بَعْدَ مَذْكُورٍ ثُمَّ لَهَا لَمْ يَقَيَّدَ مَذْكُورٌ مَعَهُ فِي التَّرْكِيبِ
الَّذِي هُوَ فِيهِ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَذْكُورٌ مَعَهُ كَمَا فِي ضَرَبْتَ زَيْدًا تَادِيْبًا فَأَجَابَ أَنَّ الْمُرَادَ مَعَهُ
فِي التَّرْكِيبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ فَأَنْقَلَبَتِ أَنْهُمَا مَذْكُورَاتٌ فِي تَرْكِيبٍ وَاحِدٍ وَيُرَدُّ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ
لَعَدَمِ تَقْيِيدِهِ بِعَمَلِهِ فَأَجَابَ أَنَّ الْمُرَادَ بِذِكْرِهِ مَعَهُ إِيْرَادَةُ الْعَمَلِ فِيهِ مِثْلَ ضَرَبَةٍ
تَادِيْبًا مِثَالِ الْمَفْعُولِ لَهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا فَعَلَ لِأَجْلِ حَصُولِهِ فَعَلَ مَذْكُورٌ
وَهُوَ الضَّرْبُ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَأَنْقَلَبَتِ التَّرْتَّبُ بِالشَّيْءِ يَكُونُ مُؤَخَّرًا عَنِ الشَّيْءِ وَالتَّادِيْبِ
وَالضَّرْبِ وَاحِدًا إِذَا ضَرَبَ شَخْصٌ بِالْعَصَا هُوَ التَّادِيْبُ قَلْبًا أَنْهُمَا وَإِنْ كَانَا مُتَّحِدَيْنِ
ذَاتَا مَغَاثِرَيْنِ اعْتِبَارًا إِذَا اسْتَقَالَ آلَةُ الضَّرْبِ فِي مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ إِذَا اعْتَبَرَ مُؤَثِّرًا يَسْمَى
بِالضَّرْبِ وَإِذَا اعْتَبَرَ مُؤَثِّرًا لِلْإِخْلَاقِ الْحَسَنَةِ فِي الْمَضْرُوبِ يَسْمَى تَادِيْبًا أَوْ نَقُولُ
أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّادِيْبِ التَّادِيْبُ وَهُوَ قَبُولُ الْأَدَبِ وَهُوَ غَيْرُ الضَّرْبِ لِأَنَّهُ فَعَلَ
الضَّارِبُ وَالتَّادِيْبُ فَعْلُ الْمَضْرُوبِ فَأَنْقَلَبَتِ فَعْلُهُ هَذَا لِأَنَّهُ فَاعِلُ الْقِعْلِ الضَّرْبِ
وَالْمَفْعُولُ لَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْوزَ تَقْدِيرَ اللَّامِ قَلْبًا وَإِنْ لَمْ يَقَعْدْ فَاعِلُ الضَّرْبِ
وَفَاعِلُ التَّادِيْبِ لَكِنْ اقْتَعَدَ فَاعِلُ الضَّرْبِ وَفَاعِلُ سَبَبِ التَّادِيْبِ وَهُوَ التَّادِيْبُ

وقعدت عن الحرب جبناً مثال للقسم الثاني من المفعول له وهو ما فعل
 لوجوده فعل لان القعود انما وقع لوجود الجبن خلافا للزجاج فانقلبت
 ان خلافا منصوب وللنصب طرق كثيرة فمن اى طريق منصوب هو قلنا انه
 منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو يخالف على صيغة المجهول فان
 في المعلوم يلزم النسبة المخالفة الى الجمهور وذلك غير جائز والجملة خبر المبتدأ
 المحذوف فيكون التقدير والقائل يكون المفعول له معبولا مستقلا غير داخل في
 في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عند
 اى عند الزجاج مصدر مفعول مطلق ثم يرد كيف يقول انه مفعول مطلق و
 المفعول المطلق مصدر للفعل السابق والتاديب ليس بمعنى الضرب فاجاب الشارح
 من غير لفظ فعله فان قيل المفعول المطلق اذا كان مقارنا للفظ فعله فيلزم اتحاد
 المعنى وايضا يصح تاويله بعين فعله فكيف التاويل ههنا قلنا التاويل يصح ههنا اما
 في جانب العامل او في جانب المفعول ادبته بالضرب تاديبا التاويل في جانب العامل
 في المثال الاول وجبت في القعود عن الحرب جبنا واما التاويل في جانب
 المفعول ضربة ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جبن ثم حذف المضاف
 واقيم المضاف اليه مقامه فيسمى باسمه واعرب باعرابه وال جواب عن جانب
 الجمهور ان صحة تاويل نوع بنوع لا تستلزم دخول النوع المؤول في حقيقة النوع
 المؤول به الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف نحو جائئني زيد زيد راكبا اى وقت
 الركوب ولا تخرج الحال عن المحالية ولا تدخل في الظرف ثم اعلم ان المفعول
 له على قسمين مجرور بظهور حرف الجر نحو ضربته للتاديب ومنصوب بتقدير حرف
 الجر لصدق التعريف عليهما هذا عند المص و عند الجمهور على قسم واحد ما كان
 بتقدير حرف الجر منصوبا فيكون تقدير حرف الجر شرط ذات المفعول له عند الجمهور
 فيقولون شرطه تقدير اللامر عند المص تقدير حرف الجر شرط نصبه لا شرط
 ذاته ولذا قال المص و شرط نصبه تقدير اللامر لان ظهور اللامر يوجب الجر
 في المفعول له فانقلبت المفعول له كما يجي بلام التعليل كذلك يجي بكلمة من
 والباء وفي مثال الاول خاشعا متصدعا من خشية الله ومثال الثاني فبظلم

من الذين هادوا حرمنا ومثال الثالث كما في قوله عليه الصلوة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجل هرة حبستها فلم خصلت اللام بالتقدير قلنا الغالب في تعليلات الافعال اللام فلا يقدر غيرها اذ لا يذهب الذهن كون غير اللام مقدر العدم تشهير غير اللام وانما يجوز حذفها فانقلبت مبنى المثنون بالاختصار فينبغي ان يكتفى بارجاع الضمير في يجوز الى تقدير اللام ولم يذكر فاعل يجوز وهو المحذوف قلنا لم يكتف بارجاع الضمير الى التقدير اذ مفهوم التقدير مركب من شيئين الاسقاط من اللفظ والابقاء في النية والاسقاط من اللفظ الذى هو قار من الاصل محتاج الى الشرط الآتية لان النكته للفار والابقاء في النية الذى هو قار على الاصل لان الاصل في الاشياء الابقاء على حاله غير محتاج الى الشرط الآتية فصريح بالجزء المحتاج وان اكتفى بالضمير فيوهمان كلا الجزئين محتاج الى الشروط الآتية والجواز بمعنى الامكان الخاص يسلب الضرورة عن الجانبين فيجوز حذف اللام كما جاز ذكر اللام اذا كان المفعول له فعلا اى كان المفعول له دالا على الحدث المطابق لانه ان كان عيناً فلا يجوز تقدير اللام جئتكم للسمن لفاعل الفعل المعلن به اى اتخذ فاعل الفعل المفعول له لانه ان لم يقصدنا عليهما فلا يجوز تقدير اللام نحو جئتكم لمجيئكم اياى ومقارناً له اى للفعل المذكور في الوجود بان اتخذ زمان وجودهما نحو ضربته تاديباً اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار لان الضرب اذا اعتبر موثر لها يسمى بالضرب واذا اعتبر مؤثراً للاخلاق الحسنة يسمى بالتاديب او يكون زمان وجود احدهما بعض من زمان وجود الآخر كما زمان الفعل جزء من زمان وجود الآخر فاما زمان الفعل جزء من زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب جبناً واما زمان المفعول له جزء من زمان الفعل نحو شهدت الحرب ايقاء للصلم بين الفريقين وان لم يتخذ زمانها ولا زمان احدهما جزء من زمان الآخر نحو اكرمك اليوم لو عدى بذلك امسب فلا يجوز تقدير اللام وانما اشترط هذه الشروط الثلاثة لتقدير اللام اذ بهذه الشروط يشبه المفعول له المفعول المطلق والفعل يعمل في المفعول

المطلق بلا واسطة حرف الجر فكذا فيه وان اختل منها شرط فلم يشبهه به فلا يعمل فيه بغير حرف الجر المفعول معه وأعلم ان الفعل اذا اسند الى الفاعل فلا يخلو أما بالاصالة او بواسطة الواو فالاول يسمى بالفاعل والثاني لا يخلو أما ان يكون ما بعد العاطف مشاركاً للمعطوف عليه في الفعل مع اتحاد الزمان والمكان او مشاركاً في الفعل فقط بدون اتحاد الزمان والمكان فالاول يسمى بالمفعول معه والثاني هو المعطوف ثم أعلم ان في المفعول معه لابد من امور ثلاثة المعنى اللغوي والاصطلاحي وحل التركيب واثار المصنف الى الثاني بقوله هو مذكور الم والمعنوي اللغوي هو ما يكون مصاحباً للفاعل في صدد الفعل او للمفعول في وقوع الفعل عليه وأما حل التركيب فاللام موصولية و مفعول صيغة مفعول ومعه مفعول ما لم يسمى فاعله له والضمير المجرور الى الموصول وانقلت مفعول ما لم يسمى فاعله من المرفوعات فكيف يجوز نصبه قلنا قد جوز بعض النحاة اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوباً جرياً على حالة اكثرية كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم فبين فاعل تقطع وترك بالنصب لانه منصوب غالباً على الظرفية وهذا الجواب شريف جداً أما الشرافة لموافقة قول الله تعالى واما جذا لانه خال عن التكلف كما في الجواب الثاني وقيل في الجواب ان مع ليس مفعول ما لم يسمى فاعله لان مع للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل ولانه لو كان نائب الفاعل يكون مرفوعاً ولفظه منصوباً فيلزم الشيء الواحد مرفوعاً و منصوباً فالاولى ان يقال في الجواب ان نائب الفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر مفعول و يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزان فان بين للزوم الظرفية لا ينوب مناب الفاعل فاسند حيل الى ضمير راجع الى مصدر حيل اي حيل هو اي الحيلولة فيكون المعنى ههنا الذي فَعِلَ فَعِلَ بمصاحبتة فانقلت المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص لما عرفت قلنا هذا الشرط في لفظ المصدر الصريح فهو ما خوذ في مفهوم الفعل فلو اقيم مقام الفاعل لا يغيث فائدة جديدة وفي ذكر الفاعل والمفعول ما لم يسمى فاعله

قائدة جديدة اذ النسبة في مفهوم الفعل اليهما داخلية وهما خارجان منه و
ههنا نائب الفعل الضمير وهو غير داخل في مفهوم الفعل فحصل فائدة جديدة و
ان كان الراجع والراجع متحدين في الصدق هو مذكور بعد الواو احتراز عما وقع
غير الواو من الحروف العاطفة لانها لا تبدل على معنى المصاحبة لمصاحبة اي المفعول
معه معمول فعل فاعلا كان نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا
درهم واللام متعلق بمذكور وعلته له اذ المصاحبة معنى الواو لا يحصل الا بذكرها
لفظا اي لفظيا كان الفعل او معنى اى او معنويا فالاول كما في المثالين
المذكورين والثاني كما في مالك وزيدا اى ما تصنع فانقلبت التعريف غير
ما نفع لدخول المعطوف فيه اذ هو ايضا مذكور بعد الواو قلنا المعطوف خارج
عن التعريف بقيد المصاحبة اذ المصاحبة تحصيل باشتراك ما بعد الواو لما قبل
الواو في الفعل مع اتحاد الزمان والمكان بان يصدر الفعل عنهما او يقع الفعل
عليهما في زمان واحد ومكان واحد والمعطوف مشترك للمعطوف عليه في الفعل
ولا تبدل على المصاحبة بينهما في الفعل في زمان ومكان واحد واعلم ان في
عامل المفعول معه خلافا بين جمهور النحاة وعبد القاهر فعند الجمهور عامله
فعل او معناه لانه اصل في العمل فنسبة العمل الى غير الفعل مع وجوده غير
جائز وعند عبد القاهر عامله الواو لانه قريب الى المفعول معه من الفعل قال
الاخفش العامل عمل في الواو اذ هو بمعنى مع فهو اسم لكن صورته صورة حرف نقل
اعراب نصبه الى مدخوله كما في الا للصفة فانقلبت لها كان الواو بمعنى مع فلم
وضعت الواو موضعه قلنا لانه اخصر فانقلبت الفاء ايضا اخصر كالواو فلم
رجحت الواو قلنا الاصل في الواو ان يكون عاطفة بمعنى الجمع وهو يناسب
المعية اما الفاء فللتعقيب لا يناسب المعية فان كان اى وجد اشار الشارح بانه
في مثل هذا المقام يجوز كونه ناقصا وتاما ففي الموضع الاول اشار الى ناقضية
وفي الثاني الى كونه تاما الفعل فانقلبت قد خرج عنه زيدا في قولك عمرو
ضارب هو وزيدا فانه مفعول معه وليس ههنا فعل قلنا المراد من الفعل
لفظا منصوب على التمييز عن نسبة كان الى الفعل والغرض من هذه المسئلة

امتنياز مواضع المفعول معه والمعطوف اذ كلاهما بعد الواو اعراب المعطوف عليه
والمفعول معه منصوب فقط فلا بد من معرفة الامتنياز بينهما في المواضع فقال فان
كان الخ وجاز العطف فانقلت ان العطف جائز في مثل ضربت زيد او عمرا و
لم يجز فيه الوجهان بل تعب فيه النصب بالعطف قلنا الجواز بمعنى انه لم يجب
وهنا العطف واجب لان الاصل في الواو العطف والعدول عن العطف الى النصب على
انه مفعول معه للتنصيص على معنى المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص
لا يعلم انه منصوب على العطف او على انه مفعول معه فيجب النصب على الاصل الذي
هو العطف فانقلت العطف في مثل جئت وزيدا لم يجب ولم يجز فيه الوجهان
بل تعين كونه مفعولا معه قلنا الجواز هنا بمعنى الامكان الخاص الذي فيه سلب
الضرورة عن الجانبين بمعنى انه لم يجب ولم يمتنع وفي الصورة الاولى واجب وفي
الثاني ممتنع لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد او الفصل غير
جائز فانقلت ما الفرق بين هذا التركيب وبين كفاك وزيد درهم فان نصب
زيد الا يعلم انه من جهة العطف او من جهة انه مفعول معه فينبغي ان يكون العطف
ايضا فيه واجبا مع انه مفعول معه قلنا سلمنا لكن الضمير في كفاك وان كان
فضلة لكنه متصل بالفعل فصار كالجزم منه فلا ينتقل الذهن الى العطف بل
المبتاز ان زيد منصوب على انه مفعول معه فالوجهان فانقلت فالوجهان جزاء
الشرط والجزاء لا يكون الا جملة والوجهان العطف والنصب على كونه مفعولا معه
نحو جئت انا وزيد بالرفع وزيدا بالنصب على المفعولية والآي وان لم
يجز العطف فانقل قوله والاستثنى عن قوله وجاز الذي بمعنى لم يجب فهو
مستثنى عن الوجوب فيكون التقدير وان وجب العطف تعين النصب وتعين
النصب على كونه مفعولا معه عند امتناع العطف لا عند وجوب العطف وايضا
المثال لا يطابق المثل لان المثل لوجوب العطف والمثال لا امتناع العطف قلنا
والاستثنى عن جاز الذي بمعنى لم يجب ولم يمتنع فيكون التقدير في المستثنى
والآي وان لم يجز العطف فالمستثنى من ظاهر لفظ جاز لا من المفهوم الذي
بمعنى لم يجب اذ هو متناول للصورتين جئت وزيدا جئت انا وزيد الصدم وجوب

العطف فيهما والحال ان تعيين النصب عند امتناع العطف لا عند عدم وجوب
العطف لتساوي الامرين في الصورة الثانية فيكون المستثنى عن قوله ولم يمتنع
ايضا فصار المعنى وان لم يحجز العطف بل امتنع تعيين النصب نحو جئت و
زيد لان العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير الفصل بالمنفصل او غيره
جائز فتعين النصب فيه لعدم جواز وجه سواء وان كان الفعل معنى
وجاز العطف تعيين العطف نحو ما لزيد وعمر والفعل المعنوي
مالا يكون مصححا ولا مقدرا في نظم الكلام بل يفهم من سياق الكلام وهو هنا
يصنع لان الامر بالجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع و
تعيين العطف لان ما بعد الواو لو كان منصوبا يلزم حمل العامل المعنوي مع وجود
العامل اللفظي وهو غير جائز بلا حاجة لجواز وجه آخر وهو العطف فان قيل
في كلامي المص تناقض لان المفهوم من قوله وجاز العطف المساوات العطف
وعدم العطف لان الجواز عبارة عن تساوي الطرفين والمفهوم من قوله تعيين
العطف وجوب العطف وعدم جواز النصب قلنا هذا الا اعتراض انها يرد لو
كان الجواز محمولا على الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين
بل الجواز هنا محمول على الامكان العام المقيد بجانب الوجود فبسلب الضرورة
عن جانب عدم عدم العطف ليس بضروري سواء كان وجود العطف ضروريا
اولا فلذا قال الشارح لم يمتنع فان قلت ان كان قوله معنى خبر كان فلا يمتحمله
على الفعل لانه مصدر وهو لا يحمل الا على افرادة والفعل ليس من افراد المصدر
قلنا معنى صفة لوصف محذوف اي امراد معنويا بحذف ياء النسبة فيكون
الفعل من افراد الامر المعنوي والاى وان لم يحجز العطف بل امتنع تعيين
النصب فان قلت والاهنا بمعنى لم يجب وعدم وجوب العطف لا يستلزم
تعيين النصب كما في جئت انا وزيد وانما كان لم يحجز العطف بمعنى لم يجب لانه
مقابل لجاز المذكور الذي بمعنى وجب فيكون وان لم يحجز العطف بمعنى لم
يجب العطف فيرد الاعتراض المذكور قلت وان لم يحجز العطف مقيد
بقيد بل امتنع وفي جئت انا وزيد لم يمتنع العطف ولذا لم يتعين النصب

نحو مالك وزيدا وما شائك وعمرأ والعطف ههنا ممتنع لان العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز فلم يبق وجه سوى النصب فان
قلت ينبغي ان يعطف في المثال الثاني عمرأ على الشان والعطف على الظاهر
جائز فلم يتعين النصب قلنا وان عطف على الشان فيكون التقدير وما عمرو
فيلزم السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو المقصود السؤال عن شانها لان
المعنى ما تصنع او ما يهاثله فان معنى المثالين الاخرين ما تصنع وزيدا
ومعنى المثال الاول ما يصنع زيد وعمرو فان قلت لان المعنى جارو ومجرور يقتضى
المتعلق ودليل يقتضى المدعى وهما غير موجودين قلنا انهما مقدوران بالتقدير
وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان الخ فالفعل المعنوى ما لا يكون
مصرحا ولا مقدرا في نظم الكلام بل يفهم من فحوى الكلام وههنا كذلك
لان اللام الجارة اذا وقعت بعد ما الاستفهامية تكون بمعنى يصنع وتصنع
فالمشعر على المعنى الفعلى في المثالين الاولين اما الاستفهامية وحرف الجر
الطالبان للفعل وفي المثالين الاخيرين شيان مالا استفهامية والشان
الذى بمعنى المصدرى اى بمعنى الفعل والصنعة لان شائك بمعنى فعلك و
صنعتك لهما فرغ المص عن بيان المفاعيل الخمسة شرع في بيان المفاعلات
بالمفاعيل فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
من حيث هو فاعل او مفعول به فكلية ما عباره عن اللفظ شامل لكل الالفاظ
بقيديبين هيئة خرج ما يبين الذات كالتمييز وبقيد اضافتها الى الفاعل
او المفعول به خرج صفة المبتدأ نحو زيدن العالم اخوك وبقيد الحيثية خرج
صفة الفاعل او المفعول به فان صفة الفاعل او المفعول به تدل على هيئتهما
سواء وقعا فاعلا او مفعولا او لا لان الصفة قيد الذات والحال قيد الذات
وعاملها فالحال مبين الهيئة التى حصلت للفاعل وقت الصدور او للمفعول
وقت الوقوع فان قلت ينبغي ان لا يصلح حالية لسمين او عالم في قولك
جائنى زيد سميئا او عالما ورثيت زيدا سميئا او عالما لان العلم والسمانة
حاصل لهما قبل كونهما فاعلا وبعد كونهما فاعلا ومفعولا ولا يتقيدان بوقت

الجمی والرویۃ کما یقید الركوب بوقت الجمی فی جائثنی زید راکبا قلنا الحال قید
الذات ای ذی الحال والعامل فیه وقت ثبوت الحال الذی الحال معنی الفاعلیۃ
والمفعولیۃ ملحوظا سواء کان زمان الحال والعامل متحد کالجمی والركوب اوزمان
العامل جزء من زمان الحال کما فی المثالین المذكورین فانقلبت التعریف
للايضاح وکلمۃ اول التزید والتشکیک فبینهما تناف قلنا کلمۃ اول للتوابع وما قال
الشارح ان هذا التزید علی سبیل منع الخلو ای التزید علی قسمین تزید فی الحد
وتزید فی المحدود ولمنافی للتعریف التزید فی الحد لا فی المحدود ثم اعلم
ان الحال علی قسمین مفرد وجملۃ والمفرد علی سبعة اقسام محققۃ ومقدرة
ومتزادۃ ومتداخلة وموطات ومؤکدة ومنتقلة فانقلبت التعریف غیر
جا مع الخروج ضرب زید عمارا کبین لان کلمۃ اول احد الامرین والحال فیه
للامرین قلنا کلمۃ او ههنا لنوع الخلو لا الجمع لفظا او معنی ای سواء
کان الفاعل او المفعول لفظیا او معنویا والفاعل اللفظ ما یکون عامله لفظیا بان
یکون جزء من الکلام وملفوظا حقیقة مثل جائثنی زید راکبا او حکما کالمقدر
مثل زید فی الدار قائما والفاعل المعنوی ما یکون عامله معنویا والعامل المعنوی
ما لا یکون مصرحا ولا مقدرا فی نظم الکلام ومنطوقه بل ینفهم من فحوى
الکلام ینعتبر لصحة الحالیۃ نحو هذا زید قائما فان اشیر وابنه المفهومین من
لفظ هذا ابنه من الهاء واشیر من ذال یصیر زید مفعولا لهما ویصیر قائما
حال منه لا ملفوظین ولا منطوقین ولا جزئین من الکلام وان لم ینعتبر
افزید خبر لا یصح الحال منه فانقلبت تعریف الحال غیر جا مع لافراة
لخروج الحال غیر جامع لافراة لخروج الحال عن المفعول المطلق نحو ضربت
الضرب شديدا وعن المفعول معه نحو جئت انا وزید اراکبا وعن المضاف
الیه اذا کان مضافه فاعلا او مفعولا یصح حذف المضاف واقامة المضاف
الیه مقام المضاف نحو بل نتبع ملة ابراهیم حنیفا وان یا کل لحم اخیه
میتا فیکون المضاف الیه ایض مفعولا بعلاقة صحة القیام او یکون المضاف الیه
الکل والمضاف جزء فاعل او مفعول فالمضاف الیه ایض یکون فاعلا او مفعولا

بعلاقة الجزئية والكلية وكلها ليست فاعلا ولا مفعولا به فأجاب الشارح الهندي هذا الاعتراض انما يرد لو كان يبين بصيغة المعلوم وهيئة بالنصب وبه من متعلقات المفعول لم لا يجوز ان يكون يبين على صيغة المجهول من التفعيل او على صيغة المعلوم من التثقل وهيئة بالرفع على انه مفعول مالم يسمى فاعله او فاعل للثاني والجار والمجرور متعلق بتبين لا بالمفعول فيكون المفعول اعم من ان يكون مفعولا مطلقا او مفعولا معه فيدخل الحال عنهما لكن هذا الجواب ضعيف بوجوه الاول ان المفعول لما كان اعم ولم يكن الجار والمجرور من متعلقات المفعول فدخل فيه الحال عن المفعول فيه والمفعول له ولم تجئ الحال منهما والثاني انه يلزم تعلق الجار والمجرور بالبعيد والثالث ارجاع الضمير في متعلق الصلة لاني نفس الصلة والرابع انه على هذا الجواب وان دخل الحال عن المفعول المطلق والمفعول معه لكن لا يدخل عن المضاف اليه فالاولى في الجواب عن الاعتراضات الواردة ان المفعول والفاعل اعم من ان يكونا حقيقة او حكما فيدخل في التعريف الحال عن الكل اما الحال عن المفعول المطلق فان ضربت الضرب بمعنى احدثت الضرب شديدا فيكون داخلا في المفعول المحكي بالتأويل واما الحال عن المضاف اليه بعلاقة صحة القيام كما في بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم وهو المضاف اليه لكنه مفعول به لان مضافه مفعول نتبع ويصح اقامة مقام المضاف كما يقال بل نتبع ابراهيم فيكون مفعولا حكما واما الحال عن المضاف اليه بعلاقة الكلية والجزئية وان لم يكن بينهما علاقة صحة القيام كما في قوله تعالى ان دا بر هولاء مقطوع مصبحين فان مصبحين حال من المضاف اليه وهو هولاء لكنه مفعول مالم يسمى فاعله حكما لانه مضاف اليه لدا بر والدابر اسم ان لكنه مفعول مالم يسمى فاعله حكما لانه مرجع ضمير مقطوع ودابر الشيء جزء الشيء فلما كان الدابر المضاف الى هولاء وجزئته مفعول مالم يسمى فاعله فيكون الكل هو هولاء ايضا مفعول مالم يسمى فاعله بعلاقة الكلية

والجزئية فيصح الحال عن هؤلاء فأنقيل لا بد ان يكون عامل الحال وذو الحال متحد
والا اتحاد ههنا مفقود لان عامل هؤلاء الدابر المضاف وعامل مصبحين مقطوع
لان عاملها الفعل او شبهه او معناه والدابر اسم جامد ليس بواحد منها قلنا ان
مقطوعا عامل في الضمير حقيقة وفي الدابر حكما باعتبار المرجعية لذلك الضمير
وفي هؤلاء حكما لانه كل الدابر فعامل الجزء عامل في الكل فأتحد بهذا الاعتبار
عامل الحال وصاحب الحال فأنقيل لما كان كون الاسم مرجعا للضمير الفاعل
والمفعول كافيا لصحة الحالية واتحاد العامل ينبغي ان يصح الحال عن المبتداء في
زيد ضربته قائما في كون قائما حال عن زيد لانه مفعول باعتبار انه مرجع للمفعول
ومعول لعامل الراجع حكما وليس كذلك بل قائما حال عن ضمير المفعول لا عن
زيد قلنا جاز اتحاد العامل اعتبارا وكون العامل اعتبارا في الآية الكريمة للضرورة
لعدم صحة الحال عن ضمير مقطوع لعدم المطابقة ولا ضرورة في جعل قائما
حالا من المبتدأ لوجود المفعول به صريحا فلا حاجة الى جعل المبتدأ مفعولا
معنويا باعتبار انه مرجع للضمير المفعول مثل ضربت زيدا قائما مثال
للفاعل والمفعول الملفوظين حقيقة لان فعلهما لفظي يقتضي فاعلية التاء و
مفعولية زيد من غير اعتبار معنى خارج عن الكلام كما في المعنوي وزيدا في
الدار قائما مثال الفاعل اللفظي الملفوظ حكما وهو الضمير المستكن في الطرف
لان الضمير المستكن ملفوظ حكما وعامله ايضا ملفوظ حكما لان المتعلق المقدر
من قبيل الملفوظ المحكي وهذا زيد قائما مثال للمفعول المعنوي وهو
زيد لان عامله معنوي المستفاد من هذا يستفاد من هاء هذا انه زيد
ومن ذا يشير زيدا فأنقيل لا فرق بين هذا وفي الدار في ان كلا واحد منهما
ليس بعامل في نفسه بل باعتبار امر خارج وهو اشير وابنه في هذا وثبت
في الدار فما الوجه ان هذا عامل معنوي وفي الدار لفظ قلنا لم يقصد
من هذا اشير وابنه حتى يكونا من اجزاء الكلام الفعلية بل الكلام جملة
اسمية وفي الدار غير تام اذ هو محتاج الى المتعلق فالمتعلق من اجزاء الكلام
فالاول ملحوظ معتبر للضرورة وهي صحة الحالية لا الجزئية الكلام فيكون

امرا خارجا عن الكلام والثاني من اجزاء الكلام فيكون داخلا لا خارجا واعلم
ان في تعريف العامل المعنوي اختلافا بين المص والشارح فعامل المعنوي عند
المص ما لا يكون له حصته في اللفظ مقدرا كان او مستقادا من الغير وعند
الشارح العامل المعنوي ما لا يكون مصرحا ولا مقدرا في نظم الكلام فالمقدّر
عامل معنوي عند المص لعدم حصته في اللفظ ولقضي عند الشارح اذا المقدر عند
لفظي فالمثال الاول لفظ اتفاقا والثالث معنوي اتفاقا والثاني محل الاختلاف
لفظ عند الشارح معنوي عند المص وعاملها اے عامل الحال اما الفعل
المفوض نحو ضربت زيدا قائما او المقدر نحو زيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه فان قيل شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل فهو
متناول لمعنى الفعل لانه ايضا يعمل فذكر معناه بعده مستدرك قلنا شبه الفعل
ما يعمل عمله وهو من تركيبه اے حروف الفعل موجود فيه وحروف الفعل
في العامل المعنوي غير موجود لان حروف اشير غير موجود في هذا فان قيل
فعل هذا خرج عن تعريف شبه الفعل الظرف واسم الفعل لانهما يعملان
كله وحروف الفعل غير موجود فيهما قلنا حروف الفعل في الظرف موجود
باعتبار المتعلق والنيابة كما قال الشارح اذا كان مقدرا بالفعل واما اسماء الافعال
القياسية فحروف الفعل موجود فيها كنزال وتراك واما السماعي فمحمول عليها
فشبه الفعل اما اسم الفاعل نحو زيد مضروب قائما او الصفة المشبهة نحو
زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام بغير التصريح والتقدير
به نحو هذا زيد قائما كالنداء نحو يا زيد قائما والتمني ليستك عندنا مقيما
ان كان حالا عن اسم ليست والترجي نحو لعله في الدار قائما ان كان الحال عن
تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى
ذي الحال وهو يحصل بالنكرة والتعريف زائد بالغرض فان قيل الغرض من
التعريف حكم على المبتدأ وهو يحصل بالخبر النكرة فينبغي ان لا يجوز تعريفه
قلنا الخبر ركن اصلي في الكلام فلا باس بان يكون زائد الحروف واما الحال
ففضلة فينبغي ان لا يوجد راسا في الكلام وان وجد فيجب ان يكون قليل

المحروف بان لا یدخل علیہ اللام وصاحبها معرفة غالباً فان قلیل کلام
المم مشتمل علی التناقض لان قوله وصاحبها معطوف علی ضمیر تكون وقوله معرفة
معطوف علی قوله نكرة فتكون مع اسمها وخبرها جملة خبر مبتدأ وهو قوله
وشرطها فشرطها يقتضی كون صاحب الحال معرفة دائماً لان المشروط
لا يوجد بدون الشرط و غالباً يقتضی كون صاحب الحال معرفة فی اکثر
المواد لا فی جميع المواد فيلزم التناقض فأجاب الشارح الهندی ان قوله و
صاحبها مرفوع علی الابتدائية و معرفة مرفوع علی الخبرية وتلك الاسمية
معطوفة علی اسمية قبلها اعنی وشرطها ان تكون نكرة فالمعطوفة لا تكون داخله
تحت الشرط لان الداخل فی المعطوف قيد يكون قبل المعطوف علیہ لان نفس
المعطوف علیہ لكن هذا الجواب ضعيف لان فیہ صرف العبارة عن الظاهر
الی غیر الظاهر اذ فیہ عطف علی البعيد والعطف علی القريب اولى من البعيد
و ضمیر تكون قريب من الشرط فالاولی فی الجواب وصاحبها مرفوع علی انه
معطوف علی اسم تكون ومعرفة منصوب معطوف علی خبر تكون فيكون داخله
تحت الشرط ولا يلزم التناقض لان قوله غالباً مفعول فیہ وقيد غالباً
للاشتراط المفهوم من قوله وشرطها لا لقوله وصاحبها معرفة یعنی لا یراد
اعرفیة صاحب الحال فی جميع المواد حتی يلزم التناقض بل یراد اشتراط
صاحب الحال معرفة فی غالب المواد فيكون معنی العبارة یراد الحال مشروط
فی غالب المواد بكون صاحب الحال معرفة لا فی جميع المواد فالحاصل ان مواد
وقوع الحال علی قسمین غالب وغير غالب فالغالب مشروط بكون صاحب الحال معرفة
وغير غالب لا يكون مشروطاً بكون صاحب الحال معرفة بل يكون نكرة مخصصة
كما فی المواضع الخمسة الاول ما يكون ذو الحال فیہ نكرة موصوفة نحو جائئني
رجل عن بني تميم فارساً او نكرة مغنية عن التعريف كغناء المعرفة لاستغراقها
جميع افرادها نحو قوله تعالی فیها يفرق كل امرحکيم امراً من عندنا ان
جعلت امراً حال من كل امر لا من ضمیر حکيم لان حينئذ يكون صاحب
الحال معرفة لا نكرة مخصصة او كان ذو الحال نكرة واقعة فی خیز الاستفهام

نحو هل اتاك رجل راكبا او كان ذو الحال نكرة واقعة بعد الاناقضة للنفي نحو
 ما جائني رجل راكبا فانقيلا لا يطابق المثال مع المثل لان ذي الحال ههنا
 وقع قبل الا لا بعد الا قلت ان كلمة بعد سهو من قلم الناسخ والنسخة العجيبة
 قبل الا او نقول انه واقع بعد الا لان التقدير هكذا ما جائني رجل بحال
 من الاحوال الا رجل راكبا او كان ذو الحال نكرة مقدما عليه الحال نحو جائني
 راكبا رجل وانما شرط كون صاحب الحال معرفة او نكرة مخصصة لكونه محكما
 عليه للحال في المعنى والمحكوم عليه لا يكون الا معرفة او نكرة مخصصة فانقلت
 قد انتقض قاعدة تكثير الحال بقول الشاعر عرس وارسلها العراك فان العراك
 حال من الضمير المنصوب مع انه معرفة باللام ومرت به وحدة فان وحدة
 حال من الضمير المجرور مع انه معرفة بالاضافة وفعله جهداك فان جهداك
 حال من الضمير المخاطب مع انه معرفة بالاضافة فاجاب المم بقوله وارسلها
العراك ولم يزد لها ولم يشفق على نقص الدخال فانقيلا نسبة ارسل الى
 ضمير الحمار الوحشي غير صحيح لان الارسال فعل ذوى العقول قلنا المراد بالارسال
 البعث فيكون المعنى بعثهما العراك فانقلت البعث هو الحيوة بعد المات فهو
 خاصة الله تعالى فلا يصح نسبة الى الحمار الوحشي قلنا المراد بالبعث التخليه اى
 خلى حمار الوحشى سبيل الا تن الى جانب الباء العراك اى حال كونها مجتمعة
 ولم يشفق من الاشفاق بمعنى الخوف لا بمعنى الشفقة على نقص الدخال اى
 على عدم اتمام شرب بعض بسبب دخول بعضها في بعض فالنقص عبارة عن عدم
 اتمام شرب بعض البعير بسبب دخول بعض البعير في بعض فالاضافة من
 قبيل اضافة السبب الى السبب فان قلت الدخال يستعمل في الابل فلا ^{يصح}
 استعماله في الا تن قلنا المراد ههنا مطلق مدخله بعض شئ في بعض من قبيل
 ذكر المقيد وارادة المطلق او العبارة بحذف المضاف اى على نقص مثل نقص
 الدخال فيكون من قبيل تشبيه فعل الا تن بفعل البعير وصررت به
 وحدة و نحو مثل فعلة جهداك متاول بالنكرة باعتبار الوجهين الاول
 ان العراك ووحدة وجهداك مفعول مطلق لا فعال محذوفة والجملة وقعت

حالا والمصدر منصوبة على المصدرية لا على الحالية والثاني ان تلك المصادر وان كانت
صورها معرفة لكنها موضوعة موضع النكرات كما ان المضاف بالاضافة اللفظية
معرفة صورة ونكرة معنى فهي في قوة اسم الفاعل النكرة اي معتركة ومنفرد او
مجتهدا فان كان صاحب الحال نكرة محضة ولم تكن فيها شائبة
تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بين النكرة والمعرفة
نحو جائئ رجل وزيد راكبين وجب تقديمها لتخصيص النكرة بتقديم
الحال لانها في المعنى مبتدأ وخبر والمبتدأ اذا كان نكرة فيجب تقديم الخبر
عليه للتخصيص فكذا الحال تقدم على ذا الحال النكرة لتخصيصه وايضا قدم الحال
عليه لئلا تلتبس الحال بالصفة في حالة نصب ذي الحال نحو رثيت رجلا
راكبا ثم قدم في سائر المواضع وان لم تلتبس طرد الباب نحو جائئ راكبا
رجل فانقلبت قد انتقضت بالحال في المواضع الخمسة المذكورة فان ذا الحال
فيها نكرة ولم يقدم الحال عليه قلنا المراد نكرة محضة وفي المواضع الخمسة المذكورة
مخصصة والنكرة المحضة ما لم تكن فيها شائبة تخصيص فانقلبت ان ذا الحال
اذا كانت نكرة ثم قدم الحال عليه فلا يبقى نكرة محضة فلا يصح اطلاق
النكرة المحضة عليه لان التقديم من وجوه التخصيصات فينبغي ان لا يكون
تقديم الحال واجبا عليه قلنا المراد بالتخصيص المنفرد ما سوى التقديم بقريته
قوله وجب تقديمها لان التخصيص اذا كان حاصل بالتقديم فكيف يجب
تقديم الحال فانقلبت ينقض بقولنا جائئ رجل وزيد راكبين لم يقدم
الحال مع تنكير ذي الحال قلنا وجوب التقديم في الحال التي لم تكن مشتركة
بين المعرفة والنكرة في مادة النقص مشتركة لان الغرض الاصل في التقديم
دفع التباس الحال بالصفة وفي صورة الاشتراك لا يلزم الالتباس لانهما لا يخلو
لا يصلح صفة لاحدهما ولا لهما ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي
فيما عدا مثل زيد قائما كعمر قاعدا اذ لضعفه لا يعمل في معمول مقدم والعامل
المعنوي ما لا يكون له حصة في اللفظ فهو على قسمين اما مقدرا والمستفاد من فحوى
الكلام هذا عند المص والعامل المعنوي عند الشارح ما لا يكون مصرحا ولا مقبدا

في نظم الكلام فعنده اللفظي على قسمين لفظي مصرح و مقدر قانقلت ينقض
 هذا بقولك زيد قائماً كعمر قاعداً اذ عامل قائماً التشبيه المستفاد من الكاف
 و قدّم قائماً عليه قلت هذه القاعدة منحصرة بما سوى مواضع الضرورة
 الى التقديم و ههنا ضرورة للتقديم اذ كلما وقع حالان مختلفان من ذي
 الحالين مختلفين باعتبارين مختلفين وجب ان يلي كل من الحالين الى ذي
 الحال اذ في التأخير كما يقال زيد كعمر قائماً قاعداً يلزم الاشتباه والالتباس
 فلا يعلم ان اي الحالين من أي ذي الحال بخلاف الظرف فأنقلت ان
 المخالف عنه للظرف اما العامل المعنوي او ضمير متقدم الراجع الى الحال فان
 كان الاول فالظرف لا يخلو اما داخل في العامل اللفظي كما هو مذهب الشارح
 او داخل في العامل المعنوي كما هو مذهب المصنف فان كان داخل في العامل
 اللفظي فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف
 الذي هو عامل لفظي مخالف عن العامل المعنوي حيث تتقدم الحال على الظرف
 فيرد ان تخصيص الظرف بالذكر باطل لان الحال كما تتقدم على العامل اللفظي الظرفي
 كذلك تتقدم على العامل اللفظي غير الظرف و ان كان داخل في العامل المعنوي
 فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل بخلاف الظرف الذي هو عامل
 معنوي مخالف عن العامل المعنوي حيث تتقدم الحال على الظرف الذي هو
 عامل معنوي فيلزم التناقض و ان كان الثاني فالظرف ايضاً لا يخلو اما عامل
 لفظي او معنوي فان كان لفظياً فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي
 بخلاف الظرف الذي هو عامل لفظي مخالف عن الحال فان الظرف يتقدم على
 العامل المعنوي لا في تقديم الظرف على العامل المعنوي و ان كان معنوياً فيكون معنى
 المتن ولا تتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف الذي هو عامل
 معنوي مخالف عن الحال فان الظرف الذي هو عامل معنوي يتقدم على العامل
 المعنوي فيلزم تقديم الشيء على نفسه وهو باطل قلنا المخالف عنه للظرف العامل
 المعنوي والظرف داخل في العامل اللفظي و أنقلت تخصيص الظرف بالذكر
 باطل لان الحال تتقدم على كل عامل لفظي ظرفياً كان او غيره قلت تخصيص الظرف

بالذكر لبيان الاختلاف في الظرف فيكون معنى المتن ولا تتقدم الحال على العامل
 المعنوي اتفاقاً وتتقدم على العامل اللفظي غير الظرفي اتفاقاً وفي تقديم الحال على
 العامل اللفظي الظرفي اختلاف فعند سيبويه غير جائز مطلقاً قدم المبتدأ على الحال
 نحو زيد قائماً في الدار وغير مقدم نحو قائماً زيد في الدار أو قائماً في الدار زيد
 للاضمار قبل الذكر في الفضلة في الصورتين وأعمال شبه الفعل بغیر اعتماد في
 الصورة الثابتة وجائز عند الاخفش في الصورتين لأن الاعتماد ليس بشرط
 عنده ولا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط وإن كان الظرف
 داخل في العامل المعنوي فلا يجوز أن يكون المخالف عنه للظرف العامل المعنوي
 لمكان التناقض أو نقول أن المخالف عنه للظرف ضمير متقدم الراجع إلى
 الحال والظرف داخل في العامل اللفظي فيكون المعنى بخلاف الظرف الذي هو
 عامل لفظي مخالف عن الحال فإن الظرف يتقدم على العامل المعنوي وأنقلت
 على هذا المعنى يلزم الخروج عن البحث قلت لما قال المص ولا تتقدم الحال على
 العامل المعنوي وكان في الحال معنى الظرفية فتوهم المتوهم أن الظرف أيضاً
 لا يتقدم على العامل المعنوي فدفع ذلك الوهم بقوله بخلاف الظرف فإنه يتقدم
 لتوسع التحات في الظروف أو داخل في العامل المعنوي فيكون المعنى بخلاف الظرف
 الذي هو عامل معنوي مخالف عن الحال فإن الظرف يتقدم على العامل المعنوي و
 أنقلت يلزم تقديم الشيء على نفسه قلت العامل المعنوي على تسعين ظرف
 وغير ظرف وتقدم أحد القسمين على الآخر لا يسمى بتقديم الشيء على نفسه كتقدم
 العرب على البني لا يسمى تقديم الشيء على نفسه والله أعلم بالصواب ولا تتقدم
 الحال على ذوالحال المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة أو بحرف الجر فأنقلت
 المضاف إليه لا يقع ذالحال نحو غلام زيد فلا يتصور تقديم الحال فكيف يصح نفي
 التقديم عن الحال إذ نفي الشيء يقتضي تصور وجود ذلك الشيء قلت المضاف
 إليه يقع ذالحال إذا كانت الاضافة لفظية أو معنوية فيما يصح إقامة المضاف إليه
 مقام المضاف فإسكان مجروراً بحرف الجر بالاضافة لم تتقدم الحال على ذالحال
 المجرور نحو جاءني مجروداً عن الثياب ضاربة زيد لأن الحال تابع لذالحال و

فرعه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم قرعته وتابعه بطريق الاولى و
ان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين فالاولون
يمنعون التقديم للعلّة المذكورة وهو المختار عند المصر ولذا قال على الاصح و
الكوفيون يجوزون التقديم بدليل عقلي ونقلی أما النقلی فلان حروف الجر معدّة
للفعل اللازم كما يعد بهمزة الافعال وتضعيف التفعيل وهما من اجزاء الفعل
فكذا من اجزاء الفعل فمجروورها في الحقيقة منصوب لتعديتها الفعل اليه فذهبت
راكبة بهندا في قوة اذهبت راکبة هندا والجواب عن طرف البصريين عن
هذا الدليل العقلي ان الدليل غير مطابق للمدعى لعمومه مطلق الحرف الجر
سواء كان ياء او غيرها والدليل خاص بالياء اذ تعدية حرف الجر كهزمة
الافعال والتضعيف مختص بالياء لا يوجد في غيرها وليس في الياء في كل
موضع بل اذا وقع بعد باب ذهب يذهب وفي احسن بزيد عند الاخفش وايضا
ينبغي لهم ان يجوزون تقديم الحال على المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه
مرفوع او منصوب في الحقيقة فلم حكموا بالامتناع في الاضافة مطلقا وبالجواز
في حروف الجر واما الدليل النقلی فقله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
فكافة حال عن الناس المجرور باللام وقدم والجواب عن طرف البصريين
ان كافة حال عن الكاف وآنقلت لا يصح المطابقة بين الحال وذی الحال في
التذكير والتانيث قلت التاء في كافة للمبالغة للتانيث أو نقول ان كافة
منصوب على انه صفة مفعول مطلق محذوف اى رسالة كافة او مصدر بنفسه
لفعل محذوف تقديره الا ان تكون كافة فان قلت لما صح هذه الاجوبة فلم قال
الكوفيون بالحال عن الناس والتقديم خلاف الاصل ولم قال المصر الاصح لانه
مقابل الصحيح ولم يبق مذهبهم صحيحا على هذه الاجوبة قلنا ان هذه الاجوبة
كلها تكلف وتحسف اما التكلف في الجواب الاول فلان تاء المبالغة غير معلوم
الوقوع في غير فَعَالٍ وفَعُولٍ ومفعال والاستدلال بكافية وشافية غير سديد لان
التاء فيهما ليست للمبالغة بل للتانيث باعتبار الموصوف اى رسالة كافية وشافية
والتكلف في الجواب الثاني احتياج الى التقديم والتقدير خلاف الاصل ففي الاول

احتياج الى تقدير الموصوف وفي الثاني الى العامل وايضاً كون المصدر على هذا الوزن نادراً كالعاقبة والعافية والكاذبة فمع هذه التكاليف في عدم كونه الكافية حالاً من الناس احتمل كونه حالاً من الناس فكان صحيحاً غير اصح وكل ما دل اي لفظ دل على هيئة اى صفة جامداً كان الدال نحو هدى للمتقين اذا كان هدى حالاً من ضمير فيه او مشتقاً فهو راكبا في جائئى زيد راكبا صح ان يقع حالاً بغير تاويل الجامد بالمشتق والغرض من هذا المسئلة رد على جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق في الحال وان كان الحال جامداً يؤل بالمشتق ومنشأ اشتراطهم المشتق في الحال كثرة وقوع الحال مشتقاً ووجه الرد ان المقصود من الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول فاذا حصل ذلك البيان بالجامد فلا حاجة الى التاويل بالمشتق مثل بسراو رطباً في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطباً قيسراو رطباً جامدات وقفا حالان لدلالة لهما على صفة البسرية والرطوبة فلا حاجة الى تاويلهما بالمبسرو المرطب والجمهور يؤولونها بهما فان نقلت كيف يؤولون البسرو الرطب المجرد ان باسم الفاعل المزيد وايضاً البسرو الرطب والطيبة صفات للثمرة و المبسرو المرطب صفتان للنخل فكيف يصح تاويل صفة الثمرة على صفة النخل نعم يصح هذا التاويل لو كان هذا اشارة للنخل ويابى عنه البسرو الرطب والطيب لانها صفات لما على النخل لا للنخل قلنا لما كان اسم الفاعل من المجرد اى الباسرو الراطب غير مسموع ومن المزيد مسموع كما في قولهم البسرا النخل فهو مبسر فوضعوا المسموع موضع المصنوع والجواب عن الثاني ان المبسرو المرطب صفتان للنخل اذا كانت همزة الافعال للتعددية بل هي للصيرورة وهى ما تضمن بها ماضى الافعال لمعنى صار ووضع المتضمن موضع المتضمن يكون مجردة من متعلقات المتضمن فيكون التقدير البسرا النخل اى صار ما على النخل بسرا فالجود والمزيد كلاهما صفتان للثمرة واسناد المزيد الى النخل مجازاً من قبيل اسناد صفة الحال الى المحل ثم العامل في رطباً اطيب باتفاق النحاة وبسرا خلاف بين العامة والمحققين فذهب العامة العامل في بسرا اسم

الاشارة لان اسم التفصيل بضعف عمله لا يعمل في ما قبله و مذهب المحققين
 ان عامله اسم التفضيل و تقدمه بناء على قاعدة تجوز التقديم و هي اذا وقعت
 الحالان المختلفان من ذى الحالين المختلفين وجب ايلاء كل من الحالين
 الى ذى الحال اذ في التأخير يلزم الاشتباه والا لتباس فبسر يتعلق بالمشار
 اليه لهذا باعتبار انه مفضل فيل الحال اليه فان قيل قد اعتبرت حيثية
 المفضل في المشار اليه بهذا بعد اضرار طيب فينبغي ان يلي الحال الى ضمير طيب
 ويقال هذا طيب بسرا منه رطباً و اما ايلاء الحال الى هذا فهو امر مشترك
 بين المفضل والمفضل عليه قلنا لما كان الضمير في طيب بالنسبة الى الظاهر
 وهو المرجع كالعدم فاقيموا الظاهر مقام الضمير في حق ايلاء الحال اليه و رطباً
 يتعلق بالمشار اليه لهذا باعتبار انه مفضل عليه فيل الحال الى ضمير منه ومذهب
 العامة غير صحيح بالاعتبارين أما اعتبار الاول فلان الحال قيد لعاملها و
 الاشارة غير مقيد بوقت البصرية لا مكان الاشارة الى التمر اليابس
 او البسرا و الرطب فلا يتحد زمان الاشارة والبصرية و اما الاعتبار الثاني
 لانه يصح ان يقع موضع هذا اسم لا يصح اعماله نحو ثمرة نخلي بسرا طيب
 منه رطباً فيخشى ان طيب عامل فكذا فيما نحن فيه والله اعلم بالصواب والبسر
 ما فيه حلاوة وبقى فيه حموضة والرطب ما فيه حلاوة صرفة مع اللينونة والرطوبة
 والتمر ما فيه حلاوة صرفة مع اللينونة وقد تكون الحال جملة اذ المقصود
 من الحال بيان هيئته الفاعل او المفعول و ذلك كما يحصل بالمفردات يحصل
 يحصل بالجمل ولكن لا مطلق بل حال كونها خبرية لان الحال يثبت
 لذى الحال و حكم بذى الحال والجملة الانشائية لا يصح كونها محكوماً بالشيء
 قوله فالاسمية فانقلت الفاء على ^{اي انواع} الانحاء فيما هي من الانواع قلت هي
 تفصيلية او جزئية والاجمال والشرط مقدران فالتقدير ولما كانت الجملة مستقلة
 بنفسها غير رابطة لغيرها والحال مربوط بذى الحال فاذا وقعت الجملة حالا
 لابد من رابط يربطها بذى الحال والرابط هو الواو والضمير والجملة لا تخلوا
 اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً او منفيّاً او ماضياً

مثبتاً او منفيًا فيكون خمس جمل فالفاء في قوله فَالْاَسْمِيَّةُ تفصيلية او
 جزائية اى الاسمية الواقعة حالاً متلبسة بالواو والضمير معاً ركناً
 كان الضمير او غير ركن نحو جئت وانا راكب وجئت و غلامى راكب اذا لسمية
 مؤكدة في الاستقلال فلا بد ان يكون الرابط في غاية القوة وهو الواو والضمير
 معاً اما نفس الاستقلال الاسمية لاشتمالها على المسند والمُسند اليه واما
 تأكيد استقلالها لان جزء اولها غير مقتضى للربط لانه خال عن الحدث
 المسند او متلبسة بالواو وحدها بلا ضعف لان الواو تقع في اول الكلام
 وجوباً فتدل على الربط من اول الامر فجاز الاكتفاء بها نحو قوله عليه السلام
 كنت نبياً و آدم عليه السلام بين الماء والطين والاسمية حال من المستكن
 في نبيا فانقلت يعلم من الحديث ان وجود نبينا صلى الله عليه وسلم
 مقدم على وجود آدم عليه السلام وليس كذلك قلت معناه كنت نبياً في عالم
 الارواح لا في عالم الاجساد وفيه ان النبى هو انسان مبعوث الى المكلفين بتبليغ
 الاحكام فإطلاق الانسان على الروح غير جائز وايضاً عالم الارواح ليس بعالم
 التكليف بالاحكام قلنا هذا التعريف للنبى في عالم الاجساد واما تعريف
 مطلق النبى سواء كان في عالم الاجساد او الارواح فهو مُبَلِّغٌ بالاحكام
 مبعوث بها ولا شك ان روحه المطهر مُبَلِّغٌ بحقيقة الاحدية الى الارواح ويحاجب
 عن الثانى ان الارواح لا يتخلوا عن التكليف لكن تكليفها ليس كتكليف عالم
 الاجساد في تفصيل الاحكام الا ترى الى سجود آدم عليه السلام والى قوله تعالى
 الست بربكم قالوا بلى فعنى الحديث نبوتى حاصل قبل وجوده بالجسم لاني نبى
 في الارواح و آدم عليه السلام وكل نبى نبى في عالم الاجساد لاني الارواح فان
 قلت لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالاً من ضمير حق في قوله هو الحق
 لا شك فيه ولا تجوز فيها قلنا الربط بالواو وجائز في الاحوال المنتقلة لاني المؤكدة
 اذا الفصل بين المؤكد والمؤكد غير جائز بالواو والحال في مادة النقص مؤكدة
 او متلبسة بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يبدل على الربط من اول
 الامر لعدم وجوب وقوعه في اول الكلام فلا بد من الواو بالصحيح نحو كلمة فوه الى

في أي مضمومة إلى في حال من الفاعل فالعائد ياء المتكلم أو المفعول فالعائد ضمير
 الغائب المجرور والمضارع المثبت أي الجملة الفعلية التي وقعت حالا وفعلا
 يكون مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لأنه مشابه بالاسم الفاعل
 الذي يستغنى عن الواو نحو جائني زيد يسرع أي سارعا وما أي الجمل التي
 كانت لسواهما أي سوى الاسم أو الفعلية المشتملة على المضارع المثبت وهي
 الفعلية المشتملة بالمضارع المنفي أو الماضي المثبت أو النفي متلبسة بالواو
 والضمير معا أو بأحد هما بلا ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
 استقلالها كالاسمية وامثلةها جائني زيد وما يتكلم غلامه وبلاو ونحو جائني
 زيد ما يتكلم غلامه أو بلا ضمير نحو جائني زيد وما يتكلم عمرو جائني زيد وقد
 خرج غلامه قد خرج غلامه وقد خرج ثم في أحد هذه الصور بيان كما قال المص
 ولا بد في الماضي المثبت وقع حالا من دخول لفظه قد لأن قد وضعت
 لتقرب زمان الماضي إلى زمان الحال حقيقة أي أريد بالماضي الذي دخل
 به قد الماضي القريب إلى الحال لا البعيد منه ولا المتوسط وإذا وقع الماضي
 المثبت حالا لا بد من دخول قد ليدل على قرب الماضي الذي وقع حالا إلى
 زمان العامل تجوزا وإنما كان هذا المعنى مجازي بالاستعمال قد في جزء
 المعنى الموضوع له وهو القرب وجود عن جزء الآخر وهو زمان الحال أو كان
 معنى مجازيا لأن قد موضوعة للقرب الخاص وهو قرب زمان الماضي الزمان
 الحال واستعمل في مطلق القرب وهو قرب زمان الماضي الذي وقع حالا إلى
 عامل الحال ماضيا كان نحو جائني زيد وقد ركب غلامه أو مضارعا نحو
 يمي زيد وقد ركب غلامه فأنقلبت زمان الحال متحد مع زمان العامل ومقارن
 بزمان العامل فاذا وقع الماضي حالا والعامل مضارعا لا بد من إيراد قد ليريد
 من الماضي الماضي القريب إلى المضارع الدال بالحال فيقارن الزمانين وإذا كان
 العامل ماضيا فاتحد زمان الحال والعامل فلا حاجة إلى إيراد قد قلنا المتبادر
 من الماضي الماضي البعيد من الزمان الحال أو المتوسط للقريب إلى الحال فلا
 يقارن الزمانان فاذا دخل به قد أريد به القريب إلى الحال فيقارن الزمانان

من الماضي الذي وقع حالا ماضيا متلبسا في العامل فأنقلبت الزمانان

وانما كان ماضيه بالنسبة الى العامل لانه اذا نسب الفعل او شبهه الى شيء مقيد
بالقيد لا بد ان يكون ذلك الشيء مقيداً بذلك القيد قبل نسبة الفعل او شبهه
ايضاً فمضية الماضي حالاً مقدم على مضية الماضي عاملاً فلا يقارن الزمانان
وقيد بالماضي المثبت لانه لو كان منقياً فيستمر نفيه الى زمان العامل فيقارن بغير دخول
قد ظاهره نحو جائي زيد قد ركب غلامه او مقدره نحو قوله تعالى جاءكم
حصيرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم منصوبان على انهما حالان من
قد او خبران لكان المحذوف والغرض من التعميم رد على مذهب سيويه و
المبرد فانهما لا يجوزان تقدير قد فيسيويه يأول الآية بقوما حصرت صدورهم
فيكون الماضي صفة الحال المحذوف وعند المبرد الماضي وقعت جملة دعائية
و يجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر راشداً مهدياً اے سر راشداً مهدياً فحذف سربقرينة
حال المخاطب او مقابلة كراكبا في جواب السؤال كيف جئت فجاز في جواب هذا
السؤال راكبا بحذف جئت و جاز جئت راكبا بذكر جئت ومن امثلة القرينة المقالية
قوله تعالى يحسب الانسان ان لن نجعل عظامه بلى قادرين اے يلع نجمها قادرين على
ان نسوي بناته وراشداً مهدياً منصوبان بان يكونا حالين مترادفين من ضمير سر او
حالين متداخلين بان يكون الاول حالاً من ضمير سر والثاني حالاً من ضمير
الاول والثاني منصوب على انه صفة الاول ويجب حذف العامل في بعض
الاحوال المؤكدة التي وجد فيها شرائط الحذف الثلاثة والحال المؤكدة مالم
تنقل من صاحبها غالباً كالعطوفية لا تنقل عن الاب غالباً وايضاً الحال المؤكدة
وتكون قيد للعامل كما في قولك هو الحق لا شك فيه اذ يتقدير شك كما هو للكفا
ايضاً حق والحال المنتقلة ضد المؤكدة في التعرفين كراكبا في جائي زيد راكبا
ينقل غالباً عن ذي الحال ويكون قيد للمبجئ مثل زيد ابوك عطوفاً
فان عطوفاً حال مؤكدة للدلول الا التزامي لمضمون جملة اسمية وصاحب
الحال و عاملها محذوف اي احقه وجوباً لقيام قرينة وسد المسد اما القرينة
فان الخبر وهو ابوك اذا ثبت للمبتدأ يفهم منه ثبت يثبت وحق يحق فيدل

على معنى الثبوت والحقيقة واما سد المسد هو الحال المعبول قائم مقام العامل المحذوف بمعاونة الجملة المتقدمة المناسبة للعامل المحذوف لانه المدلول الا الترامي للجملة المتقدمة فان قيل احق لا يخلوا اما من المجرد بفتح الهمزة او من الافعال بفهم الهمزة وتقدير كليهما غير صحيح اما الاول فيدل على الثبوت باليقين لانه مجرد خال عن زيادة الثبوت واما الثاني فيدل على الاثبات والاحقاق والمقصود ههنا التحقق لا الاحقاق لان الموضوع للمبالغة هو الفعل لا افعال قلنا المراد هو الاول من باب حق يحق بفتح الهمزة لكن المجرد مستعملة بمعنى المزيد هو الفعل والمجرد يحمى بمعنى المزيد كصات يصوت بمعنى صوت يهتوت تصويتا فيكون مجازا بابيا مع اتحاد اللفظ اى المأداة او المراد هو الثاني لكن الافعال بمعنى الفعل فذلك هو الجواز الباني مع اتحاد المأداة واللفظ او المراد ان الاحقاق بمعنى اثبت يثبت وهو يدل على الثبوت بطريق المبالغة لانه مزيد يدل على زيادة المعنى لا على الثبوت فقط فيكون مجازا لفظيا مع اتحاد الباب فالحاصل ان للمجرد معنى واحدا وهو التحقق وهو الثبوت على اليقين وللمزيد معنيين وهما التحقق والاثبات وكلها معان مجازية فانقلت ضميرا حقه اما الى زيد واما الى بوته فعلى الاول لا يصح مفعولية لان الثبوت والتحقق لا يقعان على الذات بل يقعان على الصفات لان مفعولهما هو المقدور والمقدور الصفات دون الذات وعلى الثاني الضمير غير مطابق لل مرجع وايضا يلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف لان عطوفا فعول بمعنى العاطف قلنا الضمير الى زيد ونسبة الثبوت اليه مجاز لانه المشتمل على الابوة وهذا التقدير مذهب سيبويه وعند صاحب المفتاح التقدير يحق عطوفا من الحنئ بمعنى نرم شدة وهذا حق التقديرات ووجه الاحقية خلوه عن الاعتراض المذكور فى الحق واخذ المصنف على مذهب سيبويه لان فى تقديره تقدير الفعل العام وتقدير الفعل العام اولى من تقدير الفعل الخاص ويحتمل من الافعال الخاصة وشرطها امور اربعة فالعبارة بحذف المضافات اى شرط وجوب حذف عامل الحال لان الشرط للاحداث والمعاني والحال من قبيل الالفاظ ان تكون مقررة اى مؤكدة

واحترز بهذا القيد عن المنتقلة فان الحذف فيها وان كان جائزا كما في قولك راكبا
 في جواب السائل كيف جئت اى جئت راكبا لكنه لم يجب لفقد شرط التأكيد المضمون
 جملة واحترز بهذا القيد عن الحال المؤكدة لبعض اجزاء الجملة كتأكيد العامل في
 قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فان رسولا حال مؤكدة لا رسل فقط لا للجملة وهي
 ارسلنا لان كون الشخص رسولا يقتضى الارسال لا ارسال الله ان كان الرسول محمولا على
 المعنى اللغوى فلا يجب حذف العامل وان كان الرسول محمولا على المعنى الاصطلاحي
 وهو النبى فايضالا يجب حذفه لانه موكد لمضمون الفعلية لا الاسمية فيخرج بقيد
 الاسمية الاسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف العامل لان
 ذلك الجزء في الاولى مذكور في المرتبة الاولى وهو الفعل في الفعلية وهو عامل فلا
 حاجة الى تقدير العامل الاخر نحو قوله تعالى شهد الله فقائما فيه حال موكد ولم
 يحذف عاملها والشرط الرابع ان يكون عقد الجملة من الاسمين لا يصلح احدهما للعاطية
 كما في مثال المص واحترز به عن نحو قولك الله شاهد قائما بالقسط اعلم ان الحال
 على سبعة اقسام محققة ومقدرة ومترادفة ومتداخلة ومتواطية ومنقلة ومؤكدة
 فالاول ما يكون معنى الحال ثابتا لذى الحال بدون فرض الفارض وبغير اعتبار بالمعتبر
 مثل جائئني زيد راكبا والثاني ما يكون معنى الحال ثابتا لذى الحال بفرض الفارض
 واعتبار بالمعتبر كما في قوله تعالى فادخلوها خالدين والثالث ما يكون الاحوال
 متعددة وذو الحال واحد مثل سر راشد مهديا والرابع ما كان الحال التافهالا
 من تمييز في الحال الاول كما في المثال المذكور والخامس ما يكون الحال توطيئة
 لتوصيف ذى الحال كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا لعلمكم تعقلون والسادس
 ما يكون منفكا عن صاحبه غالبا نحو جائئني زيد راكبا والسابع ما لا يكون منفكا
 عن صاحبه غالبا نحو زيد ابوك عطوفا التمييز في اللغة مصدر مبنى الفاعل
 اى مميز للابهام الجنسى السابق وفي اصطلاح النحاة ما يرفع الابهام
 اى الاسم الذى يرفع الابهام فلا يرد ان التعريف غير مانع لصدقه على غير
 المحدود كما في قولك قطع رزق فلان اى مات لان مات يرفع الابهام عن قوله
 قطع رزقه لانه مبهم بانه قطع بسبب الفقر او المرض او الموت مع انه ليس بتمييز

لانه من الاسماء المنصوبة وهو الفعل فكلمة ما عبارة عن الاسم وهو الجنس قوله
يرفع الابهام فصل خرج به البديل لانه يترك البديل منه ويراد به معين
المستقر اى الثابت الراشح في المعنى الموضوع له فصل آخر خرج به قرينة المشترك
واوصاف المبهمات وعطف البيان لانها ترفع الابهام لكن ليس ذلك الابهام في
المعنى الموضوع له فالتقبل التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه قرينة
المشترك نحو رأيت عينا جارية فجارية يرفع الابهام في المعنى الموضوع له وهو
ما وضع المبهم لمعان واجناس كثيرة بوضع واحد كلفظ رطل موضوع بوضع واحد
لاجناس الموزونات ولفظ عشرون موضوع بوضع واحد لاجناس المعد وذات
وغير ذلك من المقادير ولفظ المشترك وضع بوضع واحد لمعنى واحد ثم وضع المعنى
آخر فكل وضع معنى واحد غير مبهم بل الابهام ثبت في الاستعمال باعتبار تقدير
الموضوع له لان نفس الموضوع له فالصفة ترفع ذلك الابهام الاستعمال لا الوضع فان
قيل التعريف غير مانع عن دخول الغير دخل فيه اوصاف المبهمات نحو هذا
متناول لكل محسوس ويسى وصفا لا تميزا قلنا في اوصاف المبهمات وامثال
الضماثر مذهبان مذهب المتقدمين فامثال الضماثر موضوعة لمفهوم كل بشرط
استعمالها في الجزئيات وانما وضعت لمفهوم كل لان الشرط في الموضوع له ان
يكون معلوما للواضع حين الوضع والمفهوم الكلى معلوم لانه امر واحد والجزئيات
غير معلوم عند الوضع لان بعضها موجود عند الوضع وبعضها معدوم وبعضها
حاضر وبعضها غائب فلا يمكن وضعها بمقابلتها فبالضرورة وضعت للمفهوم وانما
استعملت في الجزئيات لان المفهوم الكلى لا وجود له الا في ضمن الجزئيات فيكون
التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لذلك
المفهوم الكلى ومستعمل في الجزى بان يراد منه الجزى واما مذهب المتأخرين فامثال
الضماثر موضوعة للجزئيات بلحاظ المفهوم الكلى وانما وضعت للجزئيات لان المراد
منها الجزئيات فوضعها ايضا للجزئيات واما لحاظ المفهوم الكلى لان الجزئيات
غير منضبط غير متناه لا يمكن الوضع بمقابلتها بغير آليته المفهوم الكلى فيكون
التعبير عندهم كل شئ مفرد مذكر محسوس بحس البصر فلفظ هذا موضوع لكل جزئى

جزئ منه بلحاظ المفهوم الكلي ومذهب المتأخرين اولى من مذهب المتقدمين لان امثال الضمائر يكون عندهم من قبيل المجاز متروكة الحقيقة دائماً فالحاصل لا ابهام فى المعنى الموضوع له لا مثال الضمائر لانها موضوع لمفهوم كل وهو امر واحد عند المتقدمين او موضوعة لكل جزئى جزئى عند المتأخرين لا ابهام فيه ايضا لكن الابهام نشأ من تعدد المستعمل فيه عند المتقدم ومن تعدد الموضوع له عند المتأخر لا من نفس الموضوع له والتميز ما يرفع الابهام هو ما وضع لاجناس كثيرة بوضع واحد من نفس الموضوع له فقط فَانْ قُلْتَ التعريف غير مانع لصدقه بعطف البيان مثل ابى حفص عمر فان عمر رفع الابهام من ابى حفص وليس بتميز بل هو عطف بيان قُلْتَ ان عمرو حفصا اسمان لمسمى واحد وموضوعا لشخص معين لا ابهام فيه بل عمر زال خفاء عدم اشتها ذلك المسمى بذلك الاسم ابى حفص فخرج عن تعريف التميز عن ذات لا عن وصف احتزن به عن الثمت والحال فانهما يرفعان الابهام عن وصف الموصوف وذى الحال نحو رطل بغدادى فان فى رطل ابهامين من حيث الوصف كبر او صغر او من حيث الذات والجنس باعتبار موزون الرطل فاذا اريد به رفع ابهام وصفه أَوْ قِي بصفة او حال فيقال عندى رطل بغدادى او بغدادى او اذا اريد به رفع ابهام ذاته وجنسه باعتبار الموزون أَوْ قِي بتميز فيقال عندى رطل عسلا اورتنا مذكورة او مقدرة مجرورتان على انهما صفتان لذات واسارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة طاب شئ منسوب الى زيد نفسا نفسا يرفع عن ذلك الشئ المقدر واما كان هذا التركيب فى قوة هذا التركيب لان نفسا تميز يقتضى الابهام السابق ولا ابهام سابقا لا فى المنسوب ولا فى المنسوب اليه فعلم من التميز ان طاب وان كان فى الظاهر منسوب الى زيد لكن فى المعنى منسوب الى شئ مقدر من متعلقات زيد ومتعلقات زيد امور كثيرة وقع الابهام فيها فرفع ذلك الابهام بالتميز فانقلبت لما كان الشئ فاعلا لطاب فلم نسب الى زيد فى اللفظ قُلْتَ نسب الى زيد فى اللفظ ليكون تفصيلا بعد الاجمال وليكرر المبح

في حق زيد ولذا الميرقل طاب نفس زيد فالاول اى القسم الاول من التميز وهو
 ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد فان قيل المثال لا يطابق
 الممثل لانه مفرد والمثال تثنية وجمع قلنا المفرد ههنا مقابل الجملة والمضاف
 فالتثنية والجمع مفردان بهذا المعنى فان قيل في كلام المص تناقض لان المفهوم
 من قوله يرفع الابهام المستقر في المعنى الموضوع له ان الامر المبهم هو المعنى الموضوع له
 والتميز يرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن ذات ان الامر المبهم هو الذات و
 والتميز يرفع الابهام عنه والمفهوم من قوله عن مفرد مقدراً وغير مقدراً ان الامر
 المبهم مفرد مقدار غير مقدار والتميز يرفع الابهام قلنا هذه الثلاثة متحدة
 بالذات لان المعنى الموضوع له عبارة عن الاجناس المختلفة وكذلك الذات عبارة
 عن الاجناس وكذلك المفرد المقدار المراد به المقادير هي الاجناس المختلفة مقبلاً
 صفة مفرد صيغة الة اى ما يعلم به قدر شئ ويبين به قدر شئ غالباً ظرف
 مكان مبهم منصوب بتقدير في اى في غالب المواد واكثرها فانقلبت في عبارة
 المص تكرر لان الاول عبارة عن التميز الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة و
 قوله عن مفرد مقدار وهو لا يكون الا ذات مذكورة فيلزم التكرار وايضاً في عبارة
 المص ظرفية الشئ لنفسه قلنا لان رفع الابهام عن مفرد مقدار مظروف في
 غالب المواد وغالب المواد ليس مفرد مقدار ويلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا لا
 تكرر ولا يلزم ظرفية الشئ لنفسه لان رفع الابهام عن ذات مذكورة عام عن
 مفرد مقدار او في غير مقدار فذكر الخاص بعد العام لا يكون تكرار ابل تفصيلاً
 بعد الاجمال واما الثانى فلان رفع الابهام عن ذات مذكورة مطلقاً سواء كان
 في المفرد المقدار او في غيره يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص وهو رفع الابهام
 من المفرد المقدار فيلزم ظرفية ^{الممثل والتوضيح} الاخص للاعم ولا شك ان العام يوجد في
 الخاص فان قيل المثال لتوضيح يحصل ^{بالمثل} بالواحد فلا حاجة الى التعدد
 وغير ملائم لمنصب الاختصار قلنا المثل وهو المفرد المقدار خمسة كما في
 هذا البيت نظم سه پنج اند جان من تو مقادير را شناس ^{بكيل هست} وزن عد ذراعست
 هم قياس - ثم المفرد المقدار جنس اما تحقق في ضمن عدد من قبيل تحقق العام

في ضمن نوع عدد نحو عشرون درهماً فدارهم تميز رفع الابهام عن
 ذات مذكورة وهو عشرون وهو مفرد ليس مضافاً ولا مشابهاً له و
 لاجملة لكنه مبهم باعتبار المعنى الجنسى المجازى وهو العدود بالعشرين
 فدرهماً تميز رفع ذلك الابهام وظهور نوع من العدود الجنسى المعنى المجازى
 لعشرين وأما في ضمن غيره كـ ١٠ غير العدد كالوزن محورطل زيتاً
 فزيتاً تميز رفع الابهام عن ذات مذكورة وهو رطل وهو اسم تام بتوحيده
 عامل نصب زيتاً مفرد ليس بمضاف ولا مشابه بالمضاف ولا جملة ولا مشابه
 به ولكنه مبهم باعتبار المعنى الجنسى المجازى وهو الوزون بالرطل تحته انواع
 الوزون فزيتاً يرفع الابهام عنه بان يظهر نوع من الوزون الجنسى و
 نحو منوان سمناً فسمناً تميز رفع الابهام عن ذات مذكورة وهو منوان
 وهو اسم تام بنون التثنية عامل نصب سمن مفرد ليس مضافاً ولا مشابهاً
 له ولا جملة ولا مشابه به مقدار يعلم به قدر الوزونات لكنه مبهم باعتبار
 معناه الجنسى المجازى وهو الوزون بالمون متناول لانواع الوزونات
 فسمناً يرفع الابهام وظهور به نوع من الوزون الجنسى وكالكيل نحو قفيزان
 برا بالتقرير المذكور وكالزراع نحو ذراع ثوباً بالتقرير المذكور وكالمقياس -
 نحو على التمرة مثلها زُبْدًا فان قيل المثل لا يطابق المثل لانه مفرد
 ومثلها مضاف غير مفرد قلنا زُبْدًا تميز عن المضاف وهو المثل لانه مبهم
 لانه نسبة الاضافية والمراد بالمفرد المقابل للنسبة الاضافية لا المضاف
 فالمضاف داخل في المفرد فزُبْدًا تميز يرفع الابهام عن ذات مذكورة و
 هو المثل وهو اسم تام بالمضاف اليه عامل نصب زبداً مفرد لانه
 خال عن النسبة ولكنه مبهم باعتبار معناه الجنسى المجازى وهو المقيس
 الممثل تحته انواع المثل فزبداً رفع ذلك الابهام الجنسى وظهور نوع واحد
 من ذلك الانواع فانقلبت لانسلم ان التميز في هذه الامثلة يرفع الابهام
 من هذه المقادير لعدم الابهام في لفظ هذه المقادير ولا في المعنى الموضوع
 له لان الموضوع له في عشرين عدد معين فوق التسعة عشرو تحته العشرين

والواحد والموضوع له في رطل نصف المن وفي منوان اثنان من المن وفي مثل مقدار التمرة فلا شك ان التميز يرفع الابهام ولا ابهام في هذه الاسماء التامة ولا في معناها قلنا المراد بالمقادير المقدورات في هذه الصور لان المراد بالآخرين المعدود به والرطل الموزن به والمنوان الموزن بهما والقفيزان المكييل بهما و ذراع المذروع به ومثل المقيس بالتمرقة وانها كان المراد بالمقادير المقدرات لان التميز الواقع بعدها يقتضي الابهام ولا ابهام في لفظ هذه المقادير ولا في معناها الحقيقي لها فاعلم ان التميز تميز للمعنى المجازي المناسب للمعنى الحقيقي والمناسب للمقادير المقدورات فانقلت التميز يرفع الابهام الكائن في المعنى الموضوع له للاسم التام والمقدورات ليست معاني هذه الاسماء التامة كما ترى قلنا المقدورات وان لم تكن معاني للمقادير حقيقة لكنها معان مجازية للمقادير بوضع نوعي في المجازات لان كل لفظ اذا قرن بقريئة صارفة فهو معين لمعنى مناسب للمعنى الموضوع له وههنا كذلك لان لفظ رطل قرن بقريئة صارفة وهي زيتا من الموضوع له وهو نصف المن الى معنى مناسب وهو الموزن للمعنى الموضوع له لان الموزن مناسب للوزن فعند ذكر قريئة صارفة عن الوزن يراد به الموزن لان المميز والمميز متحدان ذاتا والرطل من قبيل الوزن وزيتا من قبيل الموزن فاذا اريد من الرطل الموزن فاقصد اذاتا وبغير ذكر القريئة يراد به نفس الوزن مثل الرطل نصف المن فانقليل امثلة المفرد المقدار خمسة فلم ذكر البعض وترك البعض وهو الذراع والكييل وكرر البعض وهو مثال الوزن قلنا المقصود الاصلى للمص التبيينه على بيان ما يتم به المفرد وهو الاسم التام الناصب للتمييز والمتممات امور اربعة التنوين كما في رطل زيتا ونون التشنية كما في منوان سمنان ونون الجمع كما في عشرين درهما والاضافة كما في على التمرة مثلها زيد او قد بين المص متممات الاسم في هذه الامثلة فلو ذكر ذراع ثوبا لكرر مثال التنوين ولو ذكر قفيزان بر الكور مثال نون التشنية فانقلت متمم الاسم انما كان حرفا اخيرا للاسم وتلك المتممات الاربعة خرجت عن الاسم قلنا متمم الاسم ذاتا هو حرف الآخر ومتمم الاسم حالا و

فانقلت او ذكرى منوان سمنان قفيزان بر الكور مثال نون التشنية و مثال للكييل والميمرت مثال الديل والميمرت مثال الوزن هذا ذكر منوان سمنان لكرر استعماله وشبهه

هيئة وتلك المتممات متممات حال الاسم وهيئة لان معنى تمام الاسم ان يكون الاسم على حالة ان لا تمكن اضافته معها ولا شك ان الاسم مستحيل الاضافة معها اما مع النوبين والتنوين فانهما تدل على انقطاع الملحق به عما بعد والمضاف متصل لما بعد فيبين اجتماع علامتي الاتصال والانقطاع تناف واما مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا واما كان الاسم التام بهذه الاشياء عاملا في التميز مع ان العامل اما الفعل او شبهه والاسم التام اسم جامد خال عن الحدث لان الاسم مع الابهام الجنسي اذا تم بالاشياء المذكورة فالاسم شابه الفعل في الوقوع موقع الاول والمتم شابه الفاعل في الوقوع موقع الثاني والتميز الآتي يشبه المفعول في الوقوع موقع الثالث والفعل اذا تم بالفاعل يقتضي نصب المفعول كذلك الاسم التام بهذه الاشياء مع الابهام الجنسي يقتضي نصب التميز فان قيل كثير من الاسماء تام بمعنى انه مستحيل الاضافة كالمعارف باللام او العلم ولا ينصب التميز منها مثلا لا يقال عندى الراقود خلا فالراقود مبهم بالجنس باعتبار المظروف فيه وتام لانه لا يظاف المعارف باللام ولا يجوز نصب التميز وهو المخل عنه قلنا هذه المتممات الاربعة انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم واللام وان كان متمما بهذا المعنى لكن لا يقع في آخر الاسم فلا يشابه الفاعل والاسم لا يشبه الفعل فلا ينصب التميز فيفرد التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان التميز جنسا وله تعريفان الاول ما يتشابه اجزائه مع الكل في اطلاق الاسم كالماء والتمر والزيت والضرب تطلق على القليل والكثير منها والثاني ما يقع مجزأة عن التاء على القليل والكثير كالمثلة المذكورة وان كان مع التاء فلا يكون جنسا صحيح الاطلاق على الكثير بل يكون اسم جنس صحيح الاطلاق على فرد فرد من ذلك الجنس كتمر وضرورة وضربة فالتميز الجنسي اذا صح اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعية الا ان يقصد الانواع مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره فيفرد التميز في جميع الاوقات ان كان جنسا الا وقت قصد الانواع لان ان ناصبة مصدرية اولت مدخولها بتاديل المصدر وتقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع ان كان المستثنى من جنس

المستثنى منه كما هو حال المفرغ ان يكون في التصل لا في النقطع فالتقيل تميز الجنس
كما يجمع وقت قصد الانواع كذا يثنى وقت قصد التثنية والمفهوم من صيغة
الجمع جواز جمعية وقت قصد الانواع لا النوعين قلنا الانواع محمول على الجمع اللغوي
وهو ما فوق الواحد فيشمل المثنى ايضاً فالتقيل تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
غير صحيح لانه كما يثنى ويجمع وقت قصدهما كذا يثنى ويجمع وقت قصد الاعداد
فينبغي ان يقول المص الا ان يقصد الانواع والاعداد كما يقال طاب زيد جلستين
او جلسات كذا لك جازي طاب زيد جلسة او جلسات قلنا المراد بالانواع حصص
الجنس سواء كان بالقيودات الكلية فهي الانواع او بالقيودات الشخصية الفردية
فهي الاعداد وانما يثنى ويجمع التميز الجنسي لان لفظ الجنسي مفرد الايدل على
الانواع وان دل على القليل والكثير فلا بد وقت قصدهما كونه موافقاً للمقصود
ويجمع في غير اى يورد التميز على ما فوق الواحد جواز الا وجوباً حيث لم
يقصد الوحدة في غير التميز الجنسي فالتقيل ان التميز الغير الجنسي كما يجمع
يثنى ايضاً فلا بد ان يقول المص ويثنى ويجمع في غير الجنس قلنا ويجمع منضمين
لمعنى يورد والجمع محمول على الجمع اللغوي وهو ما فوق الواحد فالتقيل لا يجمع
في مقام الافراد بل يفرد كما يقال عندي عدل ثوباً فقوله ويجمع ليس على ما
ينبغي قلنا تثنية التميز الغير الجنسي يفرد حين قصد الافراد ويثنى حين
قصد التثنية ويجمع حين قصد الجمع فيقال عدل ثوباً او ثوبين او ثواباً
ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية فالتقيل ضمير كان لا يخلوا اما
ان يرجع الى التميز او الى المفرد المقدر فعلى الاول يلزم مخالفة المقصود لان
المقصود اتهام المفرد المقدر عليهما لا اتهام التميز وعلى الثاني يلزم انتشار الضمائر
لان ضمير يفرد وكان ويجمع راجع الى التميز قلنا ضمير يفرد وكان ويجمع راجع
الى المفرد المقدر والجاري يتعلق بالمقدراى تاما بتنوين وانتشار الضمائر باطل في كلام
واحد لا في غيره فلا يلزم خلاف المقصود او نقول الضمير راجع الى التميز والجاري
يتعلق بمتلبس فيكون المعنى اسكان التميز متلبساً بتنوين المفرد المقدر فأنقلت
التمييز متلبس بتنوينه لا بتنوين المفرد المقدر قلت لها تم المفرد المقدر بهما

اقتضى التميز فكانه متلبس بهما جازت الاضافة اى اضافة المفرد المقدار
الى التميز فانقلبت كيف يجوز الاضافة لان المضاف مغائر للمضاف اليه بالذات
والمميز والمميز متحدان بالذات قللت المغائرة في الاضافة اللامية وههنا
بيانية والمضاف اليه في الاضافة البيانية عين المضاف وانما جازت الاضافة
لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذكر المضاف اليه مع حصول التخفيف بحذف
التنوين ونون التثنية نحو رطل زيت ومنوا سمن والى وان لم يكن
تاما بالتنوين او بنون التثنية يل يكون تاما بنون الجمع او الاضافة فلا
اى فلا تجوز الاضافة اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف لان المضاف
لا يضاف ثانيا واما في نون الجمع فلانه قد يضاف الى غير المميز نحو عشرة
رمضان اذا اريد به اليوم العشرين من رمضان فلو اضيف الى المميز ويقال
عشرى رمضان واريد به عشرين شهرا من رمضان لزم الالتباس ان المراد
بعشرين رمضان اليوم العشرون او عشرين شهرا من رمضان فلا تجوز الاضافة
وان لم يلزم الالتباس في عشرون درهما ايضا حملا لصورة عدم الالتباس به
الالتباس طردا للباب وعن غير مقدار عطف على قوله مقدار اى القسم
الاول من التميز كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذا لك يرفع الابهام عن
مفرد غير مقدار وهو ما ليس بعدد ولا كيد ولا وزن ولا ذراع ولا مقياس
نحو خاتم حديد فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس متناول لاجناس كثيرة
تام بالتنوين مقتضى التميز وقوله حديد اى يرفع ذلك الابهام وغير مقدار
لانه لا يقدر به الشئ والخفض اى خفض التميز باضافة غير المقدار اليه
اكثر استعمالا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذكر المضاف اليه مع الخفة
بالحذف فانقلبت على هذا ينبغي ان يكون الاضافة اكثر في المفرد المقدار ايضا
لوجه المذكور قلنا المقادير اصل في المبهات فتقتضى التميز على صورة التميز
وهو النصب وغير المقادير ليست كالمقادير في الابهام فلا تقتضى التميز على صورة
التميز وهو النصب لقصور غير المقدار عن طلب التميز لان المبهات اى المقادير
متنولة لاجناس كثيرة وغيرها متنولة لاجناس قليلة اذا قبلت الطبع والصياغة

والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع
الابهام عن نسبة فان قيل التفصيل مخالف للاجمال لان المذكور في الاجمال
ان القسم الثاني يرفع الابهام عن نسبة وايضا يلزم التناقض فينبغي ان يقول عن
ذات مقدرة في نسبة جملة قلنا القسم الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة
وعن نسبة ايضا فقال في الاجمال عن الذات وفي التفصيل النسبة واقتصر على
ذكر النسبة ولم يقل كليهما اشارة الى ان مقابلة القسم الثاني مع الاول في النسبة
فقط لان القسم الاول يرفع الابهام عن الذات المذكورة وفي القسم الثاني يرفع
الابهام عن طرف وهو الذات المقدرة وعن نسبة جميعا فالمقابلة بين القسمين
في النسبة واما في الذات فمستتر بينهما فان قلت المقابلة في ذكر الذات تقدير
الذات قلت ان الذات قد يكون في القسم الاول ايضا مقدرا بخوربه رجلا فلا
يبقى المقابلة بينهما الا بالنسبة لاشتراكهما في الذات فان قيل لما لم يكن المقابلة
بين القسمين باعتبار ذكر الذات وتقديره فلم قابل المص في صدر الكتاب
المقدرة مع المذكورة حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة قلت انما قابل
الذات المذكورة مع المقدرة لان القسم الثاني يرفع الابهام عن النسبة ولا يحصل
الابهام في النسبة الا بابها من طرف النسبة وطرف المبهم في جميع مواد القسم الثاني
هو الذات المقدرة وهو شئ منسوب في النسبة فلذا جعلها مقابلة للذات
المذكورة في جملة اى نسبة كلمة في جملة او ماضاهاها اي شابهها
مفاعلة من ضمها مهموز اللام وابدال الهمزة بالالف مشترك بين المعنيين
احدهما وهو اشتقاق المرأة الى الزوج والثاني المشابهة ولما كان المعنى
الاول غير مناسب بالمقام فسر الشارح بالثاني وشبه الجملة اما اسم
الفاعل نحو الحوض ممتلى ماء اي شئ منسوب الى الحوض ماء واسم
المفعول نحو الارض مفجرة اي شئ منسوب الى الارض عيوننا او الصفة
المشبهة نحو زيد حسن اي حسن شئ منسوب الى زيد وجهها واسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا اي افضل شئ منسوب الى زيد ابا والمصدر نحو اعجبني
طيبه ابا اي طيب شئ منسوب اليه ابا وكل ما فيه معنى الفعل نحو حبك زيد

مع ذات مقدرة والمذكور في التفصيل ان القسم الثاني يرفع الابهام

رجلا اى حسبك شئ منسوب الى زيد رجلا غوطاب زيد نفسا وزيد طيب
 ايا اورد المثالين لان الاول مثال للنسبة الكائنة في الجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب
 عنه والثاني مثال للنسبة الكائنة في شبه الجملة والتميز فيه محتمل للمنتصب عنه
 ولمتعلقه فان قيل الظاهر من المثالين ان النفس يقع تميزا عن نسبة الجملة لا
 عن شبه الجملة وان ابا يقع تميزا بالعكس مع ان العكس جائز قلنا لا فرق في التميز
 بين الجملة وشبهها فيكون هذا ان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب
 زيد نفسا و ابا وزيد طيب نفسا و ابا و ابوة و دارا و علما فان قيل الظاهر ان
 قوله و ابوة معطوفة على ابا لان العطف بالقريب اولى فيعلم منه ان ابوة الى آخره
 لا يقع تميزا عن نسبة الجملة مع انه جائز قلنا انه معطوف على نفسا و ابا على حسب
 المعنى فهو مائل الى كل من المثالين غير مختص بالاخير فكان المص اورد لكل من
 التميز عن نسبة الجملة او شبهها خمسة امثلة والمجموع عشرة امثلة فان قيل ما
 الفائدة في تعدد الامثلة مع ان المثال للايضاح وهو يحصل بالواحد ومع ان الاختصار
 في ذكر الواحد المطلوب في التون قلنا لو اكتفى بمثال واحد لتوهم اختصاص التميز
 بنوع واحد مذكور في ذلك المثال مع ان التميز على خمسة انواع عين وعرض كل واحد
 منهما اما اضافي او غير اضافي فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون التميز على اربعة
 اقسام عين اضافي وغير اضافي وعرض اضافي وغير اضافي فلم يكرر مثال عين غير
 اضافي وهو نفس و دار قلنا التميز باعتبار المنتصب عنه على ثلاثة اقسام خاص
 بالمنتصب عنه وخاص بمتعلقه ومحتمل لهما فنفسا تميز عين لانه قائم بذاته غير
 اضافي لان تعلقه غير موقوف الى تعقل الغير خاص بالمنتصب عنه بانه تعبير
 عنه واطلاق عليه ومتحد ذاتا معه وذاتا تعين عين لانه قائم بذاته غير اضافي
 لان تعلقه غير موقوف الى تعقل الغير خاص بمتعلق المنتصب عنه تعبير عنه
 واطلاق عليه ومتحد ذاتا معه و ابا تميز عين لانه قائم بذاته اضافي لان تعلقه
 موقوف الى تعقل الابن محتمل لهما بان يكون تعبير المنتصب عنه او تعبير المتعلق
 فتكرار مثال عين غير اضافي باعتبار المنتصب عنه و ابوة مثال تميز عرض لانه
 معنى قائم بالاب اضافي لان تعلقه موقوف الى تعقل ابنة خاص بالمتعلق بانه

تعبير عن متعلق المنتصب عنه لا تعبیر عن عينه لانه عين والا بوة عرض وعلماً
 تميز عرض لانه معنى قائم بالعالم غير اضافي لان ثقله غير موقوف الى الغير خاص
 بمتعلق المنتصب عنه تعبیر عن المتعلق واطلاق عليه لا عين المنتصب عنه لانه ذات
 والعلم عرض والمميز والمميز متحدان فيما صدقا عليه او في اضافة الى القسم
 الثاني اما يرفع الابهام عن نسبة كائنة في اضافة مثل يعجبني طيبة ابا
 وابوة ودار او علماً وترك النفس لانه اظهر التميزات لاختفاء في اتيانه وزاد
 على المذكور قوله ولله درة فارساً ولم يورد في نسبة الجملة وشبهها للوجهين
 احدهما ان التميز قد يكون صفة مشتقة وثانيهما لما اورد صاحب المفصل هذا
 المثال مثالا لتمييز المفرد الغير المقدر على ان يكون الضمير فيه مبهما متناولا للفارس
 وغيره كضمير ربه رجلا متناول للرجل وغيره فميز بفارس ورجل فاورد المصنف
 تميز النسبة فانه يصلح تميزا عنها على ان الضمير فيه الى المعين كما هو المتبادر من
 احوال الضمائر والابهام في نسبة الدار اليه فان قيل ان الدار في الوضع اللبن
 فلا يصح اضافة الى المذكور فانه للبهوث لا للمذكور قلنا نعم انه اللبن في اللغة لكنه
 اريد منه الخير الكثير اللازم للبن مجازا بقرينة اضافة الدار اليه فيكون المعنى لله
 خيرة فارساً فان قيل الاضافة تفيد اختصاص الدار بمعنى الخير لرجع الضمير
 واللام تفيد اختصاص الدار بمعنى الخير بالله فكيف يقوم العرض الواحد بمجلدين
 متغاثرين والعرض اذا قام بمحل لا يقوم باخرو ولا ينتقل الى الآخر قلنا هذا المثال
 يستعمل في كثرة الخير للمرجع والتعجب منها والشئ اذا اكثر ويكون موجب
 للتعجب والتخير فينسب الى الله تعالى جل جلاله لانه المظهر والمنشأ للجائب فان
 قيل هذا المثال يستعمل في مقام المدح للمرجع وهو يقتضى المبالغة والفارس
 صيغة اسم فاعل من الفراسة بفتح الفاء مصدر فارس بالضم اى حاذق في امر
 الخيل وهو لا يقتضى الزيادة والمبالغة والمدح يفهم من الدار الذي هو بمعنى الخير
 الكثير او نقول ان الفارس صيغة اسم فاعل من الفراسة بكسر الفاء يقال للعلم
 القافية وهو علم يعرف به احوال الآدمي باطننا كالتصويب او غيره من احوال الآدمي
 ظاهراً كالخطوط في اليد وغيرها فهذا المعنى يقتضى المبالغة والزيادة لكن المجرد

ههنا بمعنى المزيد بصيغة اسم الفاعل من التفرس اى متفرسا والتفعل وضع
لكثره الفعل **فم** اى بعد تقسيم التميز الى الخمسة باعتبار الذات تقسيم التميز
الى الثلاثة باعتبار المنتصب عنه وهو **الكان** اى التميز **السم** لاصفة فان
حكمها سيجى انشاء الله تعالى **الجلاله يصح جعله لما انتصب عنه فان قيل**
هذا التقسيم فى القسم الثانى من التميز الذى من النسبة والعامل الناصب فيه
هو الفعل او شبهه او المضاف الذى هو مصدا لا مطلق المضاف والمنتصب
عنه عبارة عن فاعل هذه الامور وهو جامد لا يجرى منه النصب فكيف يصح
اطلاق المنتصب عنه عليه قلنا اطلاق المنتصب عنه على ذلك الفاعل مجاز
لانه لما تمت هذه الامور به مع الابهام فاقضى التميز فكان نصب التميز
حاصل به **او نقول** كلمة ما بمعنى الاسم والعبارة بمحذوف مضاف عن الضمير
فيكون التقدير **لها** اى للاسم الذى انتصب التميز عن عامله **او نقول** كلمة
عن بمعنى بعد كما فى قوله تعالى جل جلاله طبقا عن طبق اى بعد طبق فان
قيل ان نفسا اسم جامد صحيح جعله للمنتصب عنه بان يكون اطلاقا
عليه ولا يجوز ان يكون له ولمتعلقه بل له خاصة قلنا المراد بصحة الجعل
له بطريق الاحتمال ونفسا صحيح جعلها له بطريق القطع والتنصيص
فانقلت ان ابوة ودارا وعلما صحيح جعلها للمنتصب عنه بان الاول و
الثالث معنا فيه والثانى مسكنه مع انها لا يجوز كونها للمنتصب عنه
بل خاصة بمتعلقه قلنا المراد بجعله للمنتصب عنه اطلاق التميز عليه
والتعبير عنه بالتميز ولا يصح اطلاقها عليه والتعبير عنه بها **جاز ان**
يكون التميز له اى تميزه واطلاقا عليه وتعبيرا عنه تارة ولمتعلقه
اى تميز المتعلق المنتصب عنه وتعبيرا عنه واطلاقا به ولا يلزم الالتباس
على المخاطب بان هذا التميز متحد ذاتا مع المنتصب عنه او المتعلقه لان
ذلك يعلم بحسب القرائن كالكلام فى احسنية احدهما والاحوال كحسن
الخلق فى الناس من ايها فالتميز ايضا لذلك الاحد والا فهو لمتعلقه
فانقلت ان الفاء جزئية يقتضى الشرط سابقا والسابق كلمة الارتفاع شرطا

لانه فعل والاحرف استثنائي قلت الا في الاصل مركب من ان الشرطية ولم
 المجدية وفعل الشرط محذوف بقريئة مقابلة للاول فيكون التقدير وان لم يكن
 التميز اسما صحيح الجعل لهما فهو متعلقه ثم حذف فعل الشرط بقريئة مقابلة للاول
 بقى ان لم ثم ادغم النون في اللام بقاعدة يرملون ولم يحذف الفعل المجزوم
 بل غير صورته وابدل الميم بالالف فكان بصورة الا الاستثنائية فان قيل
 ان الجزاء لا يترتب بالشرط لان المستثنى منه شيان صحيح الجعل المنتصب
 عنه وغير نص في المنتصب عنه فيكون معنى العبارة وان لم يصح جعله لما
 انتصب عنه وكان نصا في المنتصب عنه فهو متعلقه اذا كان نصا في المنتصب عنه
 فكيف يصح جعله متعلقه وكيف لم يصح جعله لما انتصب عنه فاجاب الشارح بعد
 ما لم يكن نصا في المنتصب عنه يعني ان المراد من المستثنى منه شئ واحد وهو
 المذكور في المتن فان قيل لا يكون هذه الصورة مقابلة للاولى لان الاولى ايضا
 متعلقه قلنا المقابلة في الخصوص التميز للمتعلقة ووجوب التميز له فخطاب زيد
 ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء لا يصلح ان تكون تعبير الزيد بل لمتعلقه
 وهو معنى قائم به في الاول وحدث قائم به في الثاني ومسكنه ومملوكه في
 الثالث في متحدة ذاتا متعلقه لالعينه ومتحدة للشئ المقدار المنسوب الى زيد
 فيطابق التميز فيهما فانقلبت المذكور امور ثلثة التميز الذي خاص لمنتصب
 عنه والتميز الذي خاص لمتعلقه والتميز الذي هو محتمل لهما فينبغي ان يقول
 المص فيها ليطابق الراجع مع المرجع قلنا ضمير التشنية راجع الى قسمي التقسيم
 الاول وهما ان يكون التميز للمنتصب عنه او لمتعلقه ثم ما كان للمنتصب عنه
 فهو على قسمين بطريق التصريح او الاحتمال ما قصد من وحدة التميز او
 تشنية او جمعية فان قيل ينبغي ان يقول المص لما انتصب عنه بدل ما قصد
 قلنا موافقة التميز في الصورتين وعبارة ما قصد متناول لهما وعبارة
 لما انتصب عنه متناول لاحدهما فلذا اختار ما قصد على ما انتصب عنه
 والصورتين ان الموافقة اما لعين المنتصب عنه فخطاب الزيدان ابوين
 او لمعنى فيه فخطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجداله ولزوم المطابقة لان

صيغة المفرد لا تصلح اطلاقها على المثنى والمجموع الا اذا كان جنساً مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف فيكون التقدير فيطبق التمييز فيها في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنساً لان التميز الجنسي يطلق على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه فخطاب زيد او الزيدان او الزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الجنسي في جميع الاوقات الا وقت قصد انواعه به فيثنى ويجمع لان الجنس اذا ذكر ويراد به انواع الجنس فيجوز تثنيته وجمعه نحو كتاب البيوع اذا اريد بالبيع انواعه صحيح وفاسد وباطل ومكروه فخطاب الزيدان عليين والزيدون علوماً اذا اريد لكل من الزيدين او الزيدون نوع آخر من العلم فان قيل الجنس ما يشتمل الانواع لا محالة فينبغي ان يثنى ويجمع وان لم تقصد الانواع به قلنا مجرد اشتماله بالانواع لا يستلزم تثنيته وجمعه بغير قصد المتكلم الى امتيازاتها النوعية فان صيغة المفرد لا تفيد امتيازاتها النوعية فالجنس اذا وجد في ضمن الافراد النوعية يثنى ويجمع تبعية الافراد المتعددة وان كان التميز صفة مشتقة كانت او مؤولة بالمشتق نحو كفى زيد رجلاً اي كاملاً في الرجولية لان كفى اذا نسب الى شخص يراد به الشخص الكامل في جميع الاكساب فيكون رجلاً بمعنى كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له فانقلت البحارو والبحر متعلق بصفة خبر كانت وفيه ضمير للصفة فيلزم حمل الشئ على نفسه ويقيد ما افاد اسم كان قلنت المحمول المقيد بقوله له مغاير للموضوع ويقيد ما لا يفيد الموضوع له اى المنتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تقتضي الوصف والمذكور اولى بالوصفية من غيره فخطاب زيد والدا كان الوالد زيداً الا والدا وان كان المعنى الوالد والاب واحد وطبقه فان قيل الواو لعطف المدخول على قوله له اى صفة له وهو خبر كانت فالطبق ايضاً خبر وهو المصدر فيلزم حمل صرف الوصف على الذات لان المراد من الصفة اسم صفتي لا المعنى المنصدي قلنا الواو بمعنى مع فالطبق مفعول معه لا المعطوف فالمعنى صفة له مع طبقه او المعطوف على خبر كانت لكن المصدر مبني للفاعل فالمعنى كانت صفة له ومطابقة له فان قيل ان المطابقة من الجانبين ويستعمل في ذلك المعنى المقابلة والطبق مجرد

لا يدل بالفعل من الجانبين قلنا المصدر المجرد ههنا بمعنى المزيد بمعنى المطابقة
واضافته الى ضمير راجع الى المنتصب عنه اما من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل
والمفعول محذوف فيكون المعنى مطابق المنتصب عنه للصفة او من قبيل اضافة
المصدر الى المفعول فيكون المعنى مطابقة الصفة المنتصب عنه فأنقيل لا يوجد
المطابقة في تركيب من التراكيب لان المنتصب عنه معرفة غالباً والتمييز نكرة دائماً
قلنا المراد بالمطابقة المطابقة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان
الصفة المشتقة حاملة لضمير الموصوف والضمير مطابق للمرجع في هذه الامور
واحتملت الصفة المذكورة الحال لاستقامتها المعنى على الحالية ايضاً غوطاب زيد
فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً فأنقيل ان كان استقامة
المعنى على التقديرين فلم يورد الاحتمال بتقدير الحالية قلنا زيادة من على التميز
الصفتي نحو لله دره من فارس يؤيد التميز لان من تزداد في التميز لا في الحال
لان من والتمييز متناسبان لوضع كليهما لبيان الذات والحال وضعت لبيان
الهيئة والصفة وايضاً مقصود المتكلم بهذا الكلام مدح المنتصب عنه بالفروسية
لا مدحه في وقت الفروسية اذ يمدح المنتصب عنه وقت الفروسية بصفة
اخرى غير الفروسية وذلك غير مقصود فمن التمييز يفهم معنى المقصود لا من
الحال فأوردت مثل طاب زيدن العالم فارساً فلا يعلم ان الطيب مسند الى
زيد باعتبار العلم او الفروسية صيغة الاحتمال ولا يتقدم التميز على عامله
فأنقيل عبارة المصنف مشتمل بالتناقض لان المفهوم من قوله ولا يتقدم عدم
صحة التقدم اصلاً والمفهوم من قوله والاصح صحة التقدم لان نفى اضية لا يتلزم
نفى الصحة قلنا الجملة الاولى مقيدة بالشرط اي ولا يتقدم التميز اذا كان عامله
اسماً جامداً تاماً باحد متممات الاربع بالاتفاق لانه اسم جامد خال عن الحدث
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة فيعمل في المفعول المؤخر لا المقدم
وحكم الجملة الثانية في التميز الذي عامله قوى وهو الفعل وغيره فعمل العبارتين
مغاير فلا يلزم التناقض والاصح ان لا يتقدم التميز على الفعل
فأنقيل كما لا يتقدم التميز على الفعل كذلك لا يتقدم على اسم الفاعل اسم المفعول

قلنا المراد بالفعل هو العامل القوي صريحا او غيره فالاول الفعل والثاني هما لان التميز من الفعل وشبهه فاعل في المعنى ولا يتقدم الفاعل الصوري على الفعل فلا يتقدم ما في معناه فان طاب زيد نفسا في قوة طاب نفس زيد فانه قيل كثيرا من المواد لا يكون التميز فيها فاعلا للفعل كما يقال امتلاء الماء الامتلاء ماء لان الامتلاء صفة الظروف لا ينسب الى المظروف فلا يقال امتلاء الماء الامتلاء وكما في قوله تعالى فجرى الارض عيونا فعيونا تميز عن نسبة فجر الى الضمير المتكلم مع الغير ولا يكون فاعلا فلا يقال فجر عيونا لان التفجير صفة الله تعالى لا ينسب الى العيون بل العيون مفعول به قلنا التميز فاعل للفعل المذكور بعينه كطاب زيد نفسا نفسا تميز للفعل المذكور بغير التاويل في الفعل او فاعل للفعل بالتاويل اما يجعل اللازم كما يقال في المثال الثاني انقهرت عيون الارض او لقول نسبة الفعل الى الفاعل الحقيقي غير لازم اذ قد يكون نسبة الفعل الى الفاعل السببي فالماء وان لم يكن فاعلا للامتلاء حقيقة لكنه سبب للامتلاء فيكون فاعلا وعيونا وان لم يكن فاعلا للتفجير حقيقة لكنه سبب التفجير ففاعلية التميز في هذين المثالين مجازية كما في قولك ربح زيد تجارة فتجارة سبب الربح فيكون فاعلا في المعنى وان كان الراجح الحقيقي هو زيد فعلى هذا الجواب الحاجة الى تاويل اللازم بالمتعدي او المتعدي باللازم في دفع الاعتراض المذكور الا ان يقال ان التاويل لحصول الفاعل الحقيقي وبغير التاويل فاعل مجازي والحقيقة ادنى من المجازي والقائل بعدم جواز تقدم التميز على العامل القوي بخلافه للمأزني والهيرد فانهما يجوزان تقدير التميز لقوة العامل فيعمل في المحمول المقدم والآخر على العامل القوي وهو اسم الفاعل واسم المفعول والفعل اتفاقا مع الجمهور في عدم جواز تقدير التميز على العامل الغير القوي كالصفة المشبهة واسم التقضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل فانها ضعيف في العمل فلا يعمل في المحمول المقدم اما النقل فقول الشاعر اتهم جرسلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تصيب فان جملة وما كاد الى آخره حال عن سلى فينبغي ان يرجع ضمير كاد وتصيب راجع الى سلى التي هي

ذو الحال لكن لما كان ضمير كاد مذكرا لا يرجع الى سلمي فيكون ضميره ضمير
الشان و تفسيره بنفسا مفرد غير صحيح اذ تفسير ضمير الشان بالجملة لا
بالمفردات فتصيب جملة مفسرة لضمير الشان و ضميرها راجع الى سلمي
ونفسا تميز عن نسبة تطيب الى ضمير سلمي مقدما عليه ورد الشارح الهندي
عليهما أنّ وما كاد الجملة حال عن المحبيب و ضمير كاد راجع الى المحبيب و ضمير
تطيب ايضا راجع الى المحبيب و نفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير سلمي مؤخر بالفعل
فلا تمسك لهما به و هذا الرد غير مرضي للشارح بوجه الاول لعدم المطابقة
بين اسم كاد و خبر كاد و هو تطيب لتذكير اسم كاد و تانيث خبره و الثاني ان حالة
الجملة عن المحبيب مخالف لسوق الكلام والسوق في تعجيب سلمي لا المحبيب و
هذا المعنى يحصل بالحالية عن سلمي لا المحبيب و الثالث ان تطيب تانيث باعتبار
نفسا التي وقعت تميزا عن نسبة كاد الى ضمير المحبيب و تانيث الفعل باعتبار
تانيث التميز غير معهود فورد الشارح على المأزني والمبرد ان استدلالهما بناء على
تقدير تانيث تطيب لم لا يجوز ان يكون يطيب بصيغة المذكر و ضمير كاد
للمحبيب و نفسا تميز عن نسبة كاد الى ضمير المحبيب فيكون التقدير وما كاد
المحبيب نفسا يطيب فلا يكون التميز مقدما بالفعل ولا بد ان يكون الدليل
صرحا في المدعى والمدعى تقديم التميز على الفعل والتقديم على تقدير تانيث
تطيب و في يطيب احتمال تذكيره فلا يتم استدلالهما به المستثنى مرفوع تقدير
على الابتدائية والخبر محذوف مقدما و اى منهما والمستثنى وهو الخرج عن شئ لغة
وما يطلق عليه لفظ المستثنى اصطلاحا والغوى اخص والاصطلاحى اعم فلا
يرد عدم تناول المقسم القسم الثانى فان قيل تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع
غير جائز لان الشرط في التقسيم ان يكون للقسم مفهوم مشترك صادق على كل
قسم ليس قلنا المفهوم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا و ههنا وجد الثانى و
هو ما يطلق عليه لفظ المستثنى فان قيل تقسيم المستثنى الى المتصل والمنقطع
تقسيم الشئ الى نفسه وهو المتصل وغيره وهو المنقطع لان المستثنى صيغة اسم
المفعول بمعنى الخرج وهو الاول لا الثانى قلنا المستثنى وان لم يطلق على المنقطع

بالمعنى اللغوي وهو المخرج يطلق عليه بالمعنى الاصطلاحي وهو ما يطلق عليه لفظ
 المستثنى فان قيل المستثنى عبارة عن المتكلم بعد الشاى كقولك على عشرة
 الا درهما كانك قلت على تسعة فهذا التعريف لا يكون صادقا الا بالمخرج
 فالتقسيم الى المتصل والمنقطع تقسيم الشئ الى نفسه وغيره قلنا هذا التعريف
 باصطلاح الاصوليين وعند النحاة ما يطلق عليه لفظ المستثنى وهو صادق على
 القسمين فان قيل تقسيم المستثنى الى القسمين غير صحيح لان التقسيم بعد
 التعريف والمص لم يعرف المستثنى فكيف يقسمه قلنا لما كان معلومة المستثنى
 بهذا التعريف اعنى ما يطلق عليه لفظ المستثنى كاف لصحة التقسيم فلم عرف لكل
 واحد من القسمين تعريفا على حد ولم يكتف بذلك الوجه قلنا لما كان لكل واحد
 منهما احكام خاصة ولا يمكن اجزائها على كل واحد منهما الا بعد تعريفهما على حد
 على حد عرف لكل واحد منهما بتعريف على حد فقال متصل ومنقطع ان كان
 الربط مقدما على العطف يلزم حمل الخاص على العام وان كان العطف مقدما على
 الربط فالجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيعلم ان مجموعهما مستثنى لا كواحد
 منهما والامر ليس كذلك اذ كواحد منهما مستثنى على حد قلنا العطف مقدم
 على الربط وذلك الاعتراض انما يرد لو كان التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى
 الجزئين بل هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى الجزئين والكل كما يصدق على
 جميع الجزئيات كذلك يصدق و يطلق على كل جزئ جزئ منه فالمتصل هو
 المخرج عن حكم شئ متعدد جزياته واجزائه الاول نحو ما جائئ احدا لا
 زيدا والثاني اشترى العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد وهو المستثنى منه
 لفظا اى ملفوظا كالمثال المذكور او تقديرا نحو ما جائئ الا زيد فان نقلت
 المستثنى منه او داخل فيه فعلى الاول ينبغي ان لا يكون مخرجا لان المخرج
 بعد الدخول وهو غير داخل قبل الاستثناء وان كان الثاني فيلزم التناقض
 قلنا المستثنى المتصل داخل في المستثنى منه قبل الاستثناء ولا يلزم التناقض
 باخواجه بعد الاستثناء اذا التناقض انما يثبت لو كان حكم الجى في المستثنى منه
 واقعا قبل ذكر المستثنى بل الحكم في المستثنى منه موقوف على ذكر المستثنى فيكون

المعنى القوم بغير زيد جائئى لان كل كلام فى آخره قيد مخالف من اول الكلام
 فالحكم فيه موقوف الى آخر الكلام لئلا يلزم التناقض كما فى قولك له على عشرة
 دراهم الا درهما فاول الكلام يقتضى وجوب العشرة و آخره يقتضى وجوب التسعة
 فالحكم بوجوب العشرة موقوف الى آخر الكلام فوجب التسعة على المقر وايضا فى
 كلمة التوحيد حكم النفي موقوف فى إله الى ذكر الله جل جلاله فيكون للمعنى العبوة
 بالحق غير الله ليس بوجود بالافقيل هذا التعريف غير مانع عن دخول الغير
 لانه صدق على قوله الا الله فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانه
 اسم مخرج عن متعدد لفظا بالا مع انه ليس مستثنى قلنا المراد بالا الا غير الصفة
 وحرف الاستثناء هناك بمعنى غير للصفة واخواتها كغير وسوى وسواء
 وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون واحترز به عن المخرج بحرف العطف
 فانه يسمى بالمعطوف لا بالمستثنى هو جائئى القوم لازيد وما جائئى القوم
 لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها لانه بعد الا واخواتها
 غير مخرج عن متعدد لعدم دخوله فى المستثنى منه والمخرج يقتضى سبق
 الدخول فالقيل لما كان غير داخل فى المستثنى منه فما الحاجة بذكره
 بعد الاخوات والا قلنا ان ادوات الاستثناء فى المنقطع بمعنى لكن والمستثنى
 بعدها فى الحقيقة كلام مستقل متأثر من الاول جيئى به لدفع توهم الدخول
 فى المستثنى منه لئلا يلزم بين المستثنى المنقطع والمستثنى منه فيكون المستثنى
 المتصل يقين الدخول والمنقطع متوهم الدخول فلذا ذكرنا بعد ادوات الاستثناء
 ليخرج يقين الدخول فى المتصل ومتوهم الدخول فى المنقطع ثم اعلم ان فى
 المستثنى المتصل والمنقطع مذهبين مذهب المحققين ومذهب العامة فذهب
 المحققين ان المتصل ما هو المخرج عن المستثنى منه سواء كان من جنسه
 نحو جائئى القوم الا زيدا مشيرا باللام الى القوم الذين كان زيدا افرادهم
 او من غير جنسه كقولك جائئى القوم الاحمار مشيرا باللام الى القوم الذين
 كانوا متلبسين بالحمراء والمنقطع هو المذكور بعد الا واخواتها غير مخرج سواء
 كان من جنسه كقولك جائئى القوم الا زيدا مشيرا الى القوم الذين ليس زيدا

فردا منهم او من غير جنسه كقولك جائئني القوم الاحمارا مشيرا الى القوم
الذين ليسوا مستثنىين بالاحمار ومذهب العامة ان المتصل ما هو من جنس
المستثنى منه داخل كان او غير داخل خارجا بالادوات او غير خارج بها
والمقطع ما ليس من جنس المستثنى منه داخل او غير داخل خارجا بالادوات
او غير خارج بها فاما اعتبار في المتصل والمقطع خروج وعدمه وعند المحققين
وجنس وعدمه عند العامة والمختار عند المصنف مذهب المحققين فلذا
عرفهما بالخروج وعدمه فلا يرد له مخالف المصنف عن تعريف المشهور ان
المتصل ما هو من جنس المستثنى منه والمقطع عكسه لما فرغ المصنف عن
تعريفهما شرع في اخراجهما فقال وهو منصوب وجوبا ذكر الشاح وجوبا
لمقابلة ما بعد الصور الخمسة لانه ايضا منصوب لكنه جوازا فان قيل ضمير هو
ان كان الى مطلق المستثنى فهو غير مذكور يلزم الاضمار قبل الذكر وان كان
راجعا الى احد القسمين فحكم النصب غير مختص باحدهما وان كان راجعا
اليهما فلا يطابق الراجع مع المرجع ينبغي ان يقول وهما منصوبان قلنا
ان الضمير الى المطلق وهو معلوم بالوجهين اولاً بهذا التعريف ما يطلق عليه
لفظ المستثنى وثانياً بالتفطن من تعريفهما يعلم تعريف المطلق وهو المذكور
بعد ادوات الاستثناء مخرجاً او غير مخرج ولعلومية المطلق من هذين التعريفين
لم يعرف للمطلق رؤماً للاختصار اذا كان واقعاً بعد الا لانه ان كان بعد
غير وسوى وسواء فمجور غير الصفة فان قيل تقيد الا بغير الصفة
غير جائز لان الواقع بعد الا الصفتى ليس بمستثنى قلنا قيد به لسلا
ينفل عن وقوعها صفة في كلام موجب واحتزبه عن وقوعه في
غير الموجب لانه ليس واجب النصب والكلام الموجب كما قال الناظم
كلام موجب ان باشد كه باشد: ز نفي هي استفهام خالي نحو جائئني القوم
الا زيدا وانما كان منصوباً في الموجب لان محل النصب في المستثنى والاستثناء
الرفع والنصب والجور على البدلية والبدلية ههنا مستنوع لان البدل في حكم تكرار العامل
فان كورته يلزم فساد المعنى وان لم تكرر يلزم المخالفة عن قاعدة البدل فان قيل

هذه القاعدة منقوضة بقولنا قرئت الايوم كذا لان المستثنى في هذا القول في كلام موجب ولم ينصب على الاستثنائية بل على الظرفية قلنا المراد بالموجب الموجب التام وهو ما ذكر المستثنى منه فيه وههنا لم يذكر المستثنى منه فيه ولذا انصب على الظرفية فان قيل لا بد من قيد موجب تام لخراج هذا القول قلنا لا حاجة لخراج هذا القول فان البحث في نصب المستثنى بأي وجه كان بالظرفية او بالاستثنائية او بالخبرية او بالمفعولية وههنا منصوب على الظرفية فان قيل لا يصح اطلاق الاستثنائية قلنا يصح اطلاق الاستثناء عليه لانه هو المخرج و يصح اطلاق الظرف عليه لانه اسم زمان مفعول فيه لقرئت فان قيل لا بد من قيد موجب تام ليخرج عنه قولنا قرئ الايوم كذا فانه في كلام موجب ولم ينصب بل هو مرفوع على انه مفعول ما لم يسمى فاعله قلنا لا حاجة لخراج هذا القول بقيد تام لان هذا المثال فرد من افراد المستثنى المفرغ والمفرغ خارج عن هذا القسم بقريئة المقابلة وهو بمنزلة المستثنى عن هذه القاعدة وهذا الم يقل في كلام موجب تام ثم اعلم ان العامل في المستثنى المنصوب لفظة الاكما قال صاحب النظم لمائة العامل واو ياؤ الخ وعند البصرية الفعل المتقدم بتوسط الا اذ للمستثنى نسبة الجزئية للمنسوب اليه للفعل ولا يكون معربا باعرابه اذ هو قد جاء بعد تمام الفعل بالفاعل او المفعول فشابه المفعول في وقوعه بعد تمام الفعل بالفاعل فيكون منصوبا او مقدما على المستثنى منه في موجب او غير موجب لان محل النصب بالاستثناء الرفع والنصب والجر على البدلية والبدلية ههنا متنع لان البدل لا يتقدم على المبدل منه او منقطعا نحو ما في الدار احد الاحمارا في الاكثر في اكثر اللغات والقبائل وهي قبائل الحجازية او في اكثر من اهل النخات فانهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع منصوب عندهم سواء كان فيه خاصة البدلية او لا اذ لا يتصور فيه بدل الكل ولا البعض ولا الاشتمال بغير بدل الغلط وهو ايضا غير متصور اذ مبنى بدل الغلط بالسهم والغفلة ومبنى المنقطع بالرؤية والقطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى القسمين اما ان يوجد فيه

خاصية البدل وهو حذف المستثنى منه واقامة المستثنى مقام المستثنى
منه نحو ما جائئى القوم الاحرار ففى هذا القسم يجوزون الاستثناء والبدل و
آما ان لا يوجد فيه خاصية البدل ففى هذا القسم معا ففون مع المجازيين
فى وجوب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فبن رحم
هو المرحوم المعصوم غير داخل فى العاصم اليوم فيكون منقطعا واجب النصب
محملا على الاستثنائية لعدم خاصية البدل فيه لانه ان اعيد العامل وهو لفظة
لا يلزم نفي المعصوم والمقصود نفي العاصم من الطوفان اذ المعصوم موجود وهو
اهل الفلك وايضا لا يجوز حذف المستثنى منه وهو العاصم لان خبره موجود
محذوف فلو حذف اسم لا ايضا يلزم الاجفاف فى الكلام او كان بعد تحلا
وعلا اى يجب النصب فيه اذا وقع بعدها نحو جائئى القوم غلا زيدا او عد
زيدا لانها من الافعال والمستثنى الواقع بعدها مفعول لهما و اعرابه
النصب و اطلاق المستثنى عليه لخروجه عن حكم المستثنى منه فان قيل
نصب المستثنى بعد عدا مستقيم لانه فعل متعد و بعد خلا غير مستقيم لانه
لازم يتعدى الى المفعول بواسطة من نحو خلت الديار من الانيس فكيف يكون
منصوبا بعده قلنا انه متعد باعتبار متضمنه لانه متضمن لمعنى جاوز وهو
متعد فكذا هذا وهذا من باب المحذف والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم
بواسطة حرف الجر ثم يحذف حرف الجر مع بقاء اثر حرف الجر وهو التعد
فى المجرورية و يوصل الفعل الى مفعوله بنفسه فيتعدى بنفسه فان قيل تضمنه
معنى جاوز والمحذف والايصال ليسا من الامور الواجبة بل من الامور الجائزة
فيكون مجرورا بمن عند ذكرة وعند عدم تضمنه فكيف يكون منصوبا وجوبا
بعده قلنا النحات التزموا هذا التضمين والمحذف والايصال فى باب الاستثناء
ليكون المستثنى بعد خلا فى صورة المستثنى بالا لالتى هى الاصل فى باب الاستثناء
فى النصب فان قيل لما كان المستثنى الواقع بعدها مفعول لهما فاعلها
قلنا فاعلها ضمير مستكن فيهما ولا يكون فاعلها اسم ظاهر ولا ضمير بارز
ليشبه مستثناهما فى وقوعه متصلا بهما كاتصاله بالا فان قيل ضميرهما اما

راجع الى المستثنى منه في قولك جائئني القوم خلا زيدا وعدا زيدا فلا يطابق
 راجع مع المرجع في الافراد والجمعية وان كان راجعا الى شئ آخر يلزم الاضمار
 قبل الذكر قلنا انه اما راجع الى مصدر الفعل المذكور تقديره خلا بحيثهم زيدا
 او الى اسم الفاعل لفعل المذكور تقديره خلا الجائي منهم زيدا او الى بعض غير معين
 من المستثنى منه فبطريق التكرير يتناول الكل فلا يلزم خروجه من البعض
 وبقائه في البعض تقديره خلا بعض منهم زيدا والجملة في محل النصب
 حال عن القوم فان قيل الماضى المثبت اذا وقع حالا لا بد فيه من قد
 قلنا قد ههنا مقدرة ولم تظهر قد ليشبها بالالتى هي الاصل في باب الاستثناء
 في عدم ذكر قد في الاكثر اى النصب بهما في اكثر الاستعمالات وفي بعض
 الاستعمالات مجرور لانهما حرفا جر والمستثنى مجرور بهما وايضا المستثنى
 منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما
 مصدرية مختصة دخولها بالافعال فتعينتا للفعلية وازيل عنهما احتمال
 الجارية فلذا لم يقيد في الاكثر كما قيد بتيد الاكثر في خلا وعدا واما
 رواية الاخفش بجواز الجر بعدهما على ان ما زائدة فهذه الرواية اما غير
 ثابت عند المص آوله يعتمد بها فلم يقل في الاكثر نحو جائئني القوم ما خلا
 زيدا وما عدا زيدا والمستثنى بعدهما مقبول به لهما واطلاق المستثنى
 عليه لخروجه عن حكم ما قبلهما وفاقلهما ضمير فيهما راجع الى مصدر الفعل
 المذكور او الى اسم الفاعل لفعل المذكور او الى بعض غير معين من المستثنى
 منه فبطريق التكرير يتناول ذلك البعض الى الكل وليس براجع الى بعض معين
 فيوهم ان المستثنى خارج عن ذلك العين وبقى في ما عدا والمقصود خروجه
 عن الكل ثم الجملة في محل النصب اما حال عن القوم او ظرف لجاء فان قيل
 لا يصح الحالية لان الحال محمول على ذى الحال وههنا غير صحيح لان ما مصدرية
 اول خلا بتاويل الخلو يلزم حمل صرف الوصف على الذات ولا يصح الظرفية
 ايضا لان الظرف اما زمان او مكان وليسا بزمان ومكان قلنا ان ما خلا وما عدا
 بتاويل الخلو والعدو والمصدر مؤل بتاويل اسم القائل فيكون المعنى جائئني

القوم خالياً بجهتهم زيدا او خالياً الجائي منهم زيدا او خالياً بعض منهم زيدا
 فيصم الحالية او النصب على الظرفية بتقدير مضاف لان كلمة ما مصدلية
 اول الفعل بتاويل المصدر وحذف الاوقات عن اول المصادر كثير شائع
 تقديره جائي القوم وقت خلو جهتهم زيدا او وقت خلو الجائي منهم او
 وقت خلو بعض منهم زيدا ثم حذف الوقت واقيم ما خلا وما عدا مقام المطا
 ونصبا كنصبه ثم اعلم ان خلا وعدا وما خلا وما عدا لا يتصرف فيها
 بالتثنية والجمعية وبنقله الى المضارع لانها قائمة مقام الا في الاستثناء
 ولا يتصرف في الا فكذا في نائبها واذا لم يستعمل في الاستثناء يتصرف فيها
 كقوله تعالى جل جلاله واذا خلوا الى شياطينهم وكذا المستثنى منصوب جوبا
 بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة والمستثنى بعد هما خبرهما
 وخبر الافعال الناقصة من المنصوبات واسمها ضمير راجع الى اسم الفاعل
 لفعل مذكور نحو سيجي اهلك ليس الجائي منهم زيدا او الى بعض منهم نحو سيجي
 اهلك لا يكون بعض منهم زيدا ولا يجوز ان يرجع الى مصدر الفعل المذكور
 لئلا يلزم حمل الذات على صرف الوصف وخبرهما محمول على اسمهما
 فانقلبت حمل الذات على صرف الوصف غير جائز في الوجبات وههنا
 سائلة فيكون المعنى ليس الجي زيدا الصديق الحكم قلنا على هذا اي فوت المقصود
 اذ المقصود خروج زيد عن حكم الجي لا نفى الجي عن زيد ولا نفى زيد عن
 الجي ثم اعلم انهما يستعملان في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يستعمل
 ان في المنقطع لان خبرهما محمول على اسمهما ولا يصح الحمل ههنا لان حمل
 الحمار على جائي القوم او على بعض القوم غير جائز اولان الضمير لهما كان
 راجعا الى المستثنى منه فتوهم الدخول فيه ولا يستعملان في المفرغ لان
 المستثنى منه في المفرغ لان المستثنى منه في المفرغ غير مذكور وفي هذه
 الافعال ضمير للمستثنى منه فيلزم الاضمار قبل الذكر ولا يتصرف فيها مثل لم
 يكن وليست لان هذه الافعال من خلا الى ليس قائمة مقام الاول لا يتصرف
 فيها لانه حرف فكذا لا يتصرف في نائبها لهما فرغ المص عن مواضع وجوب

النصب شرع في مواضع جواز نصبه فقال و يجوز فيه النصب اء ويجوز
 في المستثنى النصب على الاستثنائية ويختار البديل عن المستثنى منه فيها
 بعد الا فأنقيل ان فيه وفيما متعلق يجوز وتعلق الطرفين المتجانسين
 بالمتعلق الواحد غير جائز لا استدراك احدهما فلا يقال مررت بزيد بالبرية
 او بالليل قلنا ان قوله فيه ظرف لغو متعلق بجوز وقوله فيما ظرف مستقر متعلق
 بواقع مقدار حال من ضمير فيه فأنقيل ضمير واقعا راجع الى المستثنى وكلمة
 فيما ايضا عبارة عن المستثنى فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا ان كلمة ما موصوفة
 عبارة عن المحل وقوله بعد بمعنى متاخر خبر ليكون المحذوف ويكون مع اسمه وخبره
 صفة لما فيكون المعنى حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الاحتراز
 عما وقع بعد سائر الادوات اذ حكمها غير ذلك كما مضى وسيبي في كلام غير
 موجب احتراز عما اذا وقع في موجب فحكمه ما مر وهو وجوب النصب
 لاننا اذا بدل في موجب والبديل في حكم تكرير العامل فيكون المعنى جائئ القوم
 الاجاء زيد فيلزم فساد المعنى ويلزم اتحاد حكم المستثنى والمستثنى منه ولا بد من
 المفارقة بينهما في الحكم بخلاف غير الموجب فانه يمكن ان يكرر اصل العامل
 بغير النفي فيكون معنى ما جائئ القوم الا زيد الاجاء فيثبت المفارقة بينهما بالنفي
 في المستثنى منه والاثبات في المستثنى وذكر المستثنى منه فأنقيل الواو
 في قوله وذكر للعطف يقتضى المعطوف عليه وليس شئ ههنا صالحا للمعطوف عليه
 قلنا ان الواو للحال من الضمير المجرور في فيه ايضا كما ان فيما باعتبار المتعلق
 وقع حاله منه فيكونان حالين متداخلين ومترادفين من المستثنى ففي قوله
 ذكر المستثنى منه اما بالواو على تقدير انه لان الجملة الاسمية اذا وقعت
 حالا تكون مشتملة على الواو والضمير معا او على تقدير قل وتقدير العائد وهو
 قبله لان الماضى المثبت اذا وقع حالا لا بد من قد فأنقيل الضمير في انه لا
 يخلوا اما راجع الى المستثنى الذى رجع اليه ضمير قوله فيه آو راجع الى المستثنى
 منه فعلى الاول لا يوجد العائد في الخبر الى اسم ان يعنى ان ان حرف مشبه
 بالفعل يقتضى الاسم والخبر فاسمها هو الضمير المتصل بان والجملة التى وقعت بعدا

اعنى قوله ذكر المستثنى منه خبرها والجملة اذا وقعت خبر الابد فيه من عائد
ولا عائد ههنا وعلى الثانى وان وجد العائد وهو وضع الظاهر موضع المضمركن
يلزم الخروج عن البحث لان البحث فى ان المستثنى قد يكون بدلا وقد لا يكون
بدلا لا فى كون المستثنى منه بدلا ولا اولاً قلنا ان الضمير راجع الى المستثنى منه
هو المستثنى فان المستثنى منه كما يطلق على المستثنى منه كذلك يطلق على المستثنى
لانها من الاسماء والمتضائفين فيصح استعارة احدهما للآخر فلا يلزم الخروج
عن البحث وبقيد ذكر المستثنى منه احتراز عن المفعول اذا عرابه باعراب
المستثنى منه المحذوف ولم يذكر المصنف كونه منقطعا او مقدما على المستثنى
منه لان حكمها وجوب النصب كما سبق فحوما فعلوه الا قليل بالرفع على
البديلية من الضمير المرفوع ببدل البعض والا قليلا بالنصب على الاستثناء وما
مررت باحد الا زيد بالجر على البديلية والازيد بالنصب على الاستثنائية وما دبت
احدا الا زيد بالنصب اما بطريق البديلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو
جائز غير مختار وانما اختار البديل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة اذ هو بواسطة الا و اعراب البديل
بالاصالة وبغير واسطة فانقلت بديلية القليل من واو الجمع غير صحيح
بوجوه الاول ان البديل مقصود بما نسب الى المتبوع والمنسوب ههنا الى
المتبوع هو عدم الفعل وهو غير مقصود بالبديل والا لزم خلاف المقصود
والثانى ان البديل بتكرار العامل فان تكرار العامل لزم المحذور المذكور
الثالث ان البديل مقصود دون البديل منه والمبديل منه فى هذا المقام مقصود
بالعدم والبديل بالاثبات والرابع ههنا بدل البعض لعدم صحة باقى الاقسام
وفيه لا بد من ضمير الى البديل منه كما فى ضربت زيدا راسه ولم يوجد ههنا
والخامس ان النكرة اذا وقعت بدلا من المعرفة وجب نعتها ولا نعت ههنا
قلت عن الاول ان البديل مقصود باصل النسبة ولا شك ان قليل مقصود
باصل النسبة مع قطع النظر الى النفي وعن الثانى ان البديل بتكرار اصل العامل
لامع النفي فلا يلزم فساد المعنى وعن الثالث ان البديل مقصود باصل النسبة

وليس المبدال منه مقصودا باصل النسبة وعن الرابع ان هذه القاعدة فيما اذا لم يكن البديل واقعا بعد الا واما اذا كان واقعا بعد الا فيفيد البعضية لان المتصل بعض من المستثنى منه وعن الخامس ان هذه القاعدة في بدل الكل وههنا بدل البعض او نقول يصح ابدال التكررة من المعرفة بدون التوصيف عند البعض فليكن الآية محمولا على مذهب البعض او نقول التقدير الا اناس قليل فالناس بدل ووصف بالقليل كذا قيل والله اعلم بالصواب ويعرب المستثنى على حسب العوامل معطوف على قوله منصوب بحسب المعنى اذ معنى منصوب ينصب فيكون عطفت المضارع على المضارع وكذا قوله ويجوز فيه النصب ويختار البديل عطفت على قوله منصوب بحسب المعنى وقوله منصوب خبر هو فكذا ا قوله يجوز ويعرب خبر هو فان قيل ان الحسب عبارة عن القدر فيكون معناه ويعرب على قدر العوامل هو مستلزم لاجتماع العوامل على معقول واحد قلنا ان الحسب ههنا عبارة عن الاقتضاء فان قيل اجتماع العوامل على معقول واحد يفهم من جمعية العوامل في قوله على حسب العوامل قلنا ان اللام في العوامل جنسية واللام الجنسية اذا دخلت على الجمع تبطل معنى الجمعية ويراد منه فردة اذ الجنس خال عن التعدد والجمع يدل على التقيد بينهما منافات ولا يبطل معنى الجنسية لدفع التثافي لئلا يكون ذكر اللام لغوا وايضا كل لاحق ناسخ للسابق ولا يكون السابق ناسخا لللاحق فيكون المعنى ويعرب المستثنى على الاعراب يقتضيه العامل السابق لانه لما حذف المستثنى مقامه واعرب باعرابه وفرغ العامل السابق من عمل المستثنى منه الى عمل المستثنى ولذا يسمى هذا القسم بالمستثنى المفرغ لغوا العامل لعمله فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد المشترك بالمشارك فيه بحذف الصلة فيهما فالضمير مستتر فيهما وحذفت اللام وفي من باب الحذف والايصال وهو اى الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب فان قيل قوله وهو في غير الموجب جملة اسمية معطوفة على قوله ويعرب فهذا من قبيل عطف الاسمية على الفعلية وذا غير جائز بخلاف العكس فانه جائز مع ضعف قلنا ان هذا الواو ليست للعطف بل للحال عن الضمير المستكن في يعرب ليفيد فان قيل يتعلق ليفيد بيعرب ودليل له والدليل مثبت للمدعى واعرابه غير ثابت

هذا ما استدل به في كتابي في بيان الصواب في الاعراب في قوله يعرب

بالافادة بل بقيامه مقام المستثنى منه قلنا ان قوله ليفيد غير الموجب فائدة
صحيحة وهو صحة الحكم على تقدير عموم المستثنى منه لانه لما حذف ولم يوجد
القرينة على خصوصه بقدر المستثنى منه العام ويصح الحكم بتقدير عموم المستثنى منه
في غير الموجب مثل ما ضربني الازيد اذ لو قدر احد فالحكم صحيح اذ يصح ان
لا يضرب المتكلم احد الازيد ولا يجوز الحكم بتقدير عموم المستثنى منه في الموجب
نحو ضربني الازيد اذ لو قدر احد فلا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الازيد لان
اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها في ذلك
الا انتفاء كثير غالب واما اشتراك جميع افراد الجنس في اثبات الفعل لها ومخالفة
فرد منها في ذلك الاثبات فقليل الا ان يستقيم المعنى استثناء من مفهوم
الكلام السابق فيكون التقدير وهو واقع في غير الموجب في جميع الاوقات ويقع
في الموجب طريقان الاول صحة ثبوت الحكم على سبيل العموم في المستثنى منه نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الا سفل عند المضغ الا التماسح فان قيل تمثيل الشاح
بهذا المثال ليس ملائما نحن فيه لان بحثنا في المفرغ وهو ما ليس فيه المستثنى
منه وهو موجود فيه اي كل حيوان قلنا هذا الظير اورده لصحة الحكم فيه على
سبيل العموم والشمول لا مثال للمفرغ والفرق بين الظير والمثال ان الظير
لمجرد الايضاح وليس فرد للممثل والمثال لا يوضح الممثل وفرد للممثل والثاني
ان تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه العام بعض معين يدخل
فيه المستثنى قطعاً لو جود بعض العين يصرف اليه العام مثل قرئت الا يوم
كذا فان قيل ان المراد بالقرأة ارادة القرأة كما في قوله تعالى اذا قرئت القرآن
فاستعد بالله من الشيطان الرجيم والارادة مستقيمه في جميع العبر فلا حاجة
الى التاويل بايام الاسبوع او الشهر قلنا ان القرأة ههنا القرأة بالفعل
لا الارادة بها فمس الحاجة الى التاويل فيكون المعنى اوقعت القرأة كل يوم
الا يوم كن الظهور انه لا يريد المتكلم بهذا الكلام جميع ايام الدنيا بل يريد
ايام الاسبوع او الشهر او السنة فان قيل كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كما في ضربني الازيد كذلك لا يستقيم المعنى

على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضاً في بعض الصور فحومات الا
زيد فينبغي ان يشترط استقامة المعنى في غير الموجب ايضاً ويقول هو اى المضرغ
يجئ في الموجب وغير الموجب عند استقامة المعنى قلنا الاعتبار للغالب والغالب
في غير الموجب استقامة المعنى وفي الموجب عدم استقامة المعنى فلو جه غلبة استقامة
المعنى في غير الموجب لم يشترط استقامة المعنى فيه وانما كان ذلك لان اشتراك جميع
افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بذلك الافراد ومخالفة فرد منها كثير غالب و
اشتراك جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها ومخالفة فرد منها قليل نادر فاقبل
كما يصح قرئت الا يوم كن اذا كان المراد بكل يوم ايام الاسبوع او الشهر والسنة ينبغي
ان يصح ضربى الزيد اذا اريد بكل احدى جماعة مخصوصة بواسطة القرائن فلا فرق
بين المثالين في انهما جائزان مع القرينة وغير جائزين بدونها قلنا لا فرق بين
المثالين في القرينة المعنوية بخصوص المستثنى منه وهو تعذر اجتماع الضاربين على
ضرب شخص واحد في قولك ضربى الزيد وتعذر ايقاع القراءة في جميع ايام
الدنيا لعدم وجودة في جميع ايام الدنيا لكن هذه القرينة تفهم من نفس تركيب
قرئت الا يوم كن لان المتكلم لا يريد جميع ايام الدنيا لعدم وجودة فيها وكذا لا
لا يريد ايام عمره بقرينة فعل ماض وهو قرئت فخرج الحال والاستقبال وخرج
في الماضى زمان الطفولية لعدم قابلية القراءة فيه فيبقى من كل يوم زمان بعد
البلوغ الى وقت التكلم ولهذا الزمان اجزاء الاسبوع والشهر والسنة فيصرف
المستثنى منه العام الى ذلك الاجزاء المعينة لتصحيح الكلام ولم يوجد قرينة
الخصوص بجماعة دون جماعة في تركيب ضربى الزيد لفظاً حتى يصرف المستثنى
منه العام وهو كل احدى الى ذلك الجماعة الخاصة بل تفهم من خارجى وهو سوال
السائل كما اذا قيل من ضربك من هذا القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربى الا
زيد فالفرق بين المثالين بظهور القرينة لا بنفس القرينة وظهورها قرئت الا يوم
كذا لانه مفهوم من تركيبه وليس ظهور القرينة في ضربى الزيد لانه مفهوم
من امر خارجى وهو سوال السائل فاقبل ضربى الزيد ايضاً جائز عند وجود
القرينة بالسوال فلم يخص الاستثناء بقرئت ولم يعم الموجب عند استقامة المعنى

قلنا ان الغالب عدم وجد ان التقرينة الظاهرة في الموجب غير قرئت فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اى من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا عند استقامة المعنى لم يحزم مثل ما زال زيد الا عالمها اذ صورته وان كان غير موجب لكنه في المعنى موجب اذ معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى اذ بعض صفاته مناقض لبعض آخر كالوجود والخلو العلم والجهل والقيام والقعود والنوم واليقظة فلا يجتمعان فكيف يُؤَبَّدُ وانما كان معناه ثبت زيد على جميع الصفات دائما اذ في معنى زال نفى واذا دخل عليه حرف النفي افاد الثبوت على الدوام اما نفس الثبوت لان نفى زال قد نفى بحرف النفي فلو لم يقد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وهو باطل كما بطل اجتماع النقيضين واما الثبوت على الدوام فانه لو افاد نفس الثبوت فلا تجزئ فائدة في نفى النفي اذ الافعال الثبوتية كثيرة غيرها مثل كان واعترض الشارح الرضى يمكن ان يحمل الصفات على الصفات التي يمكن اجتماعها في شخص واحد ثم يستثنى من جعلتها العلم او يحمل على جميع الصفات ممكن الاجتماع او غير ممكن الاجتماع مبالغة في نفى صفة العلم كانه يحصل فيه الصفات المتناقضة لكنه البعد عن صفة العلم وعلى هذين التاويلين يندرج هذا التركيب في صورة استقامة المعنى فلم يحكم المص بعدم جواز هذا التركيب قلنا مراد المص بعدم الجواز بغير التاويل واما مع التاويل فيرجع جميع مواد الايجابية الى صورة استقامة المعنى فلا فائدة في اشتراط غير الموجب كما يؤل في ضربين الازيد كل من يتصور منه الضرب فيصرف كل احد اليه او يراد غلوا المجتمعين وكثرهم على ضربك من كل احد فانقلبت قد تقرر فيما سبق ان المستثنى منه اذا كان مذكورا في كلام غير موجب ففيه جواز جواز النصب واختيار البديل فهذا منقوض بشئ ما جائى من احد الازيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به ففي هذه الامثلة المستثنى منه مذكور في غير الموجب مع انه لا يختار فيها البديل اذ لو كان اختيار البديل فيها لكان المستثنى مجرورا في المثال الاول ومنصوبا في الثاني والثالث مع انه مرفوع في الكل فاجاب المصنف بقوله واذا تعدر البديل على اللفظ فانقلبت

كلمة على لا تقع صلة التعذر بل صلة الباء قلنا الجار والمجرور متعلقان بالحمل
المحذوف أي من حيث حمله على اللفظ أي على لفظ المستثنى منه فعلى الموضع
فإن قيل الجار والمجرور لا يقع جزاء قلنا إنما متعلقان بحمل المقدار أي يحمل على
الموضع أي محل المستثنى منه عملاً بالاختار على قدر الامكان مثل ما جائني من
أحد الأزيين فزيد بدل مرفوع محمول على محل أحد وهو الرفع بالفاعلية لا مجرور
محمول على لفظ أحد ومثل لا أحد فيها أي في الدار الأعمرو فعمرو مرفوع
بدل محمول على محل أحد لا منصوب محمول على لفظ أحد ومثل ما زيد
شيئاً إلا شيئاً لا يعبأ به أي لا يعتد به فشيء مرفوع بدل محمول على محل
شيء لا منصوب محمول على لفظ شيئاً فأنقيل ما الفائدة في ذكر لا يعبأ به والمقصود
بالمثال ما زيد شيئاً إلا شيئاً فقط قلنا ليس في كثير من نسخ الكافية قوله لا يعبأ به
فلا يرد الاعتراض على هذه النسخ ويرد على ما هو فيه فهو صفت الشيء المستثنى
ووصف به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه بل يلزم استثناء الخاص من العام
فأنقيل لاجابة له في دفع استثناء الشيء من نفسه إلى صفته بقوله لا يعبأ به بل
يمكن أن يجعل المستثنى بشئ منه شيئاً أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشئية
أولاً وخص المستثنى بشئ لا يزيد عليه صفة غير إطلاق الشئية فيكون استثناء
الخاص من العام مع الاختصار قلنا هذه التصانيف بالنسبة إلى المبتدئين فهم
لا يذهب إلى هذه التوجيهات الماثرة بغير قرينة لفظية وإنما تعذر البديل على اللفظ
في الصورة الأولى لأن من الاستغراقية لا تزداد اتفاقاً بعد الإثبات سواء
كان موجباً في الأصل أو كان منفيّاً ثم صار موجباً بسبب دخول الألف من
التأكيد النفي ولا تقع بعد الانتقاض فلو ابدل من اللفظ وقيل ما جائني من أحد
الأزيين الجركان في قوة قولنا جائني من زيد فتلزم زيادة من في الإثبات و
ذلك غير جائز وأما تعذر البديل في الصورتين الأخيرتين لأنه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا أحد فيها إلا عمراً بالنصب فأنقيل ينبغي أن يبني بالفتح
كالمتبوع لأنه مبني بالفتح لأن اسم لا تنفي الجنس إذا كان نكرة غير مضافة بلا فاصلة
مبني بالفتحة قلنا أن عمراً بالنصب يدل عن محل أحد لأن تابع المبني تابع للمحل

ومحله النصب لان لا عامل النصب لكنه متضمن لمن الاستغراقية والاسم المتضمن
للعنى الحرف مبنى أو نقول ان فتحة احد مشابحة للنصب لانه يحى عارضا بعد
دخول لا كما ان النصب يحى عارضا بالعامل فكانها نصب والاسم منصوب وبدل
النصب منصوب فاذا كان عمرا بدلا من اللفظ والبدل في حكم تكرير المعلوم ^{لعمل في البدل}
بهذا العمل فلا بد من تقدير لا وكذا في قوله ما زيد شيئا المستثنى لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما لتعمل فيه والحال ان ما ولا لا تقدرا
لاحقيقة على مذهب من قال لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكمها اذا اكتفى بدخل
العامل على المبدل منه واعتبرت سرية حكمه اليه فانه في قوة التقدير عاملتين
حال من ضمير لا تقدرا في المستثنى المحمول على البدل بعد اى ما صار
الكلام مثبتا لا تنقاض النفي بالا لاهما عملتا للنفي اذا عملت لمشابهة أن
لفظا في فتم الاول ومعنى لان ان التاكيد الاثبات ولا لنفي الجنس لتأكيد النفي
فحمل النقيض بالنقيض في العمل وكلمة ما عملت لمشابهة ليس في النفي والدخول
على المبتدأ والخبر وقد انتقض النفي بالا فلما تعذر البدل على اللفظ حمل
على المحل عملا بالوجه المختار على قدر الامكان فعمرو مرفوع على انه محمول على محل
احد وهو الرفع بالا ابتداء وشئ مرفوع محمول على محل ثانيا وهو الرفع بالحرية
فانقلت لاحد في هذا المثال لفظه وهو البناء على الفتح فلما تعذر البدل على
اللفظ بقى له محلان محل قريب وهو النصب بكلمة لا وانما كان قريبا لحصوله
بعد دخول كلمة لا فيكون قريبا ومحل بعيد وهو رفعه بالا ابتداء وانما كان
بعيدا لحصول الرفع قبل دخول كلمة لا فلم اعتبروا الحمل على محل بعيد لا قريب
قلت ان محله القريب انما هو بعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا
واما محله البعيد لا دخل لعمل لا فيه بل هو مرفوع بالعامل المعنوي بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا جواب سوال ان نفي ليس منتقضة بالامع ان المستثنى
محمول على البدل من حيث اللفظ فاجاب المم لانها اى ليس عملت للفعلية
لانفى فالنفي وان انتقضت بالا لكن فعليتها باق كما قال المم فلا اثر لانتقاض معنى
النفي في عليها لبقاء الامر العامة هي اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر

وهو الفعلية فانقلبت ان النفي والفعلية كلاهما مدلولان لكلمة ليس فكيف ينتفى
احد المدلولين وهو النفي ويبقى الآخر وهو الفعلية مع ان كل واحد منهما غير منفك
عن الآخر قلنا هذا التركيب مأول بقوله ما كان زيد شيئا الاشياء فانقص النفي
الحاصل من ما وبقي فعلية المعبر بكلمة كان ومن ثم اء ومن اجل القاعدة المذكورة
ان عمل ليس للفعلية وعمل ما ولا للنفي جاز ليس زيدا الا قائما باعمال ليس
في قائما وان انتقص نفيمها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال
ما في قائما لان عمل ما للنفي وقد انتقص النفي بالا والمستثنى مخفوض فان قيل
ان الخفض هو الجذر الذي بالحركة فلا يتناول الجذر الذي بالحرف نحو جائئى القوم غير
الزيديين قلنا ان المهم ذكر خاصا وهو الخفض واراد العام وهو الجرف فيكون المعنى
والمستثنى مجرور بعد غير وسواى بالقصر مع الضم السين او كسرهما وسواء
بكسر السين او فتحها مع المد وانما كان المستثنى بعد الكلمات مجرور الكون المستثنى
بعدها مضاف اليه واعرابه الجرو بعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جرو
عمله الجرو وانما قال فى الاكثر لان بعض النحويين اجاز النصب بها على انها فعل
منعد فاعله ضمير راجع الى الله تعالى وما بعده مفعوله فيكون منصوبا لا يقال على
هذا يلزم الاضمار قبل الذكر لان الله تعالى يعلم من معنى حاشا ذ معنى حاشا
تبرية المستثنى وتنزيهه عن فعل سوء منسوب الى المستثنى منه اذ المستثنى منه
لحاشا يكون دانكأ منسوباً اليه لفعل سوء والمستثنى برى عن ذلك الفعل التبرية
من الفعل سوء لا يقدر عليه احد الا الله بدليل قوله تعالى وما تكبرئ نفسى ان النفس
لا مارة بالسوء الا ما رحمر ربي وقوله تعالى لا حول ولا قوة الا بالله والفعل والفاعل
والمفعول جملة فعلية حال عن المفعول مثل ضرب القوم عمرا اذا كان ضرب
عمر ظلماً بغير حق حاشا زيد اى برأة الله تعالى عن ضرب عمر الذى هو الظلم
والعائد فى الحال وضع المظهر موضع المضمرة فى صلة حاشا وهى عن ضرب عمر موضع عن
ضربه واعراب غير فيه اى فى باب الاستثناء واما فى الصفة فاعرابه باعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فى المستثنى بالا لانه
لها انجربه المستثنى انتقل اعرابه الى غير الذى هو الجزء الفارغ عن الاعراب كما

نقل اعراب المضاف اليه الى المضاف في عبد الله فالرفع والنصب والجرح مجرى بالعبء
منقولة عن الله لانه آخر الكلمة حال العلوية والباعث بالنقل مشغولية بالجرح في حال
الاضافة والاعلام المنقولة عن المركبات تبقى باعراب السابق حال التركيب التفتيل
هكذا جائئ القوم غير زيد بالنصب لانه يوجب وما جائئ القوم غير حمار بالنصب
لانه منقطع وجائئ غير زيد بالنصب لتقدمه وما جائئ القوم غير غير زيد
بالوجهين وما جائئ غير زيد وما ربيت غير زيد وما مررت بغير زيد وغير
اي كلمة غير في الاصل صفة لصدق تعريف الصفة عليها لانها دالة على ذات
مبهمة قائم معنى المغائرة بها فالاصل والاكثر في استعمالها ان تقع صفة في التركيب
كما تقول جائئ رجل غير زيد ولما كان استعمالها في الصفة اصل واكثر وهو يقتضي
استعمالها في المعنى الآخر ايضا فقال حملت على الا مصدرية تلك الجملة لكن ان
استعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل ولما كان بين المحمول والمحمول
عليه علاقة فقال الشارح لا اشتراك كل منهما في مغائرة ما بعدها لما قبلها كما
حملت الاعليها اي استعملت الامكان غير في الصفة فاستعمال غير بمعنى الا غير
مشروط بالشرط واستعمال الا بمعنى غير مشروط بالشرط الثلاثة لكن شرطيتها في غالب
المواد واكثر المواد لا في جميع المواد لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت
الاتابعة فان قيل التوابع من الاسماء معربة باعراب المتبوع والاحرف لا يقبل الاعراب
فكيف تكون تابعة قلنا المراد من التابع لازمه وهو البعدية اذ تابعة بمعنى واقعة واللام
بمعنى البعد كما في قوله تعالى لدلولك الشمس اي بعد دلولك الشمس لجمع فان قيل
ان الا في جائئ القوم الا زيد وجائئ رهط الا زيد وجائئ رجلا الا زيد
فالا في هذه الامثلة بمعنى غير وليست واقعة بعد جمع قلنا المراد بالجمع المتعدد
افرادا فدخل فيها لجمع واسم الجمع والمثنى فالمعنى واقعة بعد المتعدد الذي
لا يتقين بدخول ما بعده الا فيه ولا يخرج ما بعده الا منه وانما اشترط وقوعها
بعد متعدد لكونها بمعنى غير ليوافق حال الا صفة حال الاستثنائية في وقوعها بعد
المتعدد فالمستثنى منه متعدد فوجب ان يكون موصوف الا ايضا متعدد مذكور فلا
يقدر موصوفها اذ كون الا بمعنى غير صفة خلاف الاصل فلا يذهب الذهن الى كون

موصوفها مقدرا كما يقدر موصوف غير لكونها صفة فلو قدر موصوفها يذهب الذهن الى كونها صفة والى كون الموصوف مقدرا منكورا اى منكرا بتفسير غير المشهور ... بالمشهور صفة لجمع لان التعدد لو كان واحدا من المعارف الخمسة فما بعد الا اما دخلا فيه يقينا فيكون متصلا واما خارجا منه فيكون منقطعا فلا يحمل على الابعث غير وان كان التعدد واللام ان كان اللام جنسيا او استغراقيا فيتناول ما بعد الا فيكون متصلا وان كان اللام للمعد الخارجى فما يشار باللام الى جماعة لم يكن زيد فردا منهم فلا يتعذر المنقطع وان اشير الى جماعة يكون زيد فردا منهم فلا يتعذر المتصل غير محصور كما يعرف الاشياء باضدادها فقال الشارح المحصور على نوعين جنس مستغرق لا فرادة وهو النكوة في حيز النفى او النكوة الواقعة بعد كل نحو ما جائئى رجل اورجال الازيد وكل رجل جائئى الازيد وانما يقال له المحصور لا تحصر جميع الافراد فيه او بعض من الجنس معلوم عدده نحوه على عشرة او عشرين الادرهما او واحد وانما اشترط التعدد غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء المتصل فلا تكون الا بمعنى غير لان الشرط لحمل الابعث غير تعذر قسمي المستثنى فان قيل قوله لتعذر الاستثناء جار مجرور يقتضى المتعلق ودليل يقتضى المدعى فما هما قلنا انهما مقدران كما قال الشارح وانما يصار عند وجود هذه الشروط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء بالقسمين عند وجود هذه الشروط كما ستعرف فلما تعذر الاصل وهو الاستثنائية حمل على خلاف الاصل وهو كون الابعث غير لثلا يلزم الغاء الا فان قيل ضابطة المصلا جامعة ولا مانعة اما الاول لمخرج جائئى رجال الا واحد او الارجال والاحبار فان رجلا جميع منكور غير محصور ولا يتعذر فى الاولين المتصل وفى الاخير المنقطع واما الثانى لدخول جائئى مائة رجل الازيد فان مائة رجل محصور وتعذر الاستثناء فيه لانه لا يعلم ان مائة رجل مائة مع زيد او بغير زيد ففى المتصل الدخول يقينا وفى المنقطع الخروج يقينا فلما تعذر احمّل الابعث غير قلنا ان هذه الضابطة غالبية اكثرية لا كلية يعنى تعذر الاستثناء غالبا يوجد عند وجود هذه الشروط واما التعذر وعدم التعذر فى مواد النقص من النواذر فان قيل

ينبغي ان يقيد المصنف هذه الضابطة بقيد غالباً كما قيد الشارح قلنا ان كون
 الابعثى غير عند عدم هذه الشرائط نادراً فلم يلتفت المصنف الى هذه النادر ولم
 يقيد بقيد غالباً نحو لو كان فيهما فكلمة في بمعنى اللام لئلا يلزم ظرفية السماء
 والارض لله تعالى المنزه عن الظرف اى لو كان مالكا لهما الهة والجمع محمول
 بمعنى المتعدد فيتناول النفي المستفاد من لو لا الهين ايضاً فلا يرد ان النفي الجمع لا
 يستلزم التوحيد لجواز الإلهين فيهما الا لله اى غير الله لفسدنا لما كان الفساد
 يستعمل في الاعراض كما يقال لفسد الصلوة والصوم والارض والسماء من الذوات
 فكيف يصح نسبة الفساد اليهما فلذا عبر الشارح عن الفساد بقوله لخرجنا عن النظام
 العجيبة لان الفساد لازم مع التعدد كما في ملوك الارض فالاول في الآية الكريمة
 صفة بمعنى غير والشرائط موجودة واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهى الهة ويتقذر
 الاستثناء بالقسمين لعدم دخول الله في الهة باليقين وعدم خروجه منها باليقين
 وشرط صحة الاستثناء المتصل الدخول باليقين وفي المنقطع الخروج باليقين وفي الآية
 مانع آخر عن حمل الابعثى الاستثناء لانه لو كان للاستثناء لصار المعنى لو كان فيها
 الهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدنا فيوهم من هذا المعنى ان يكون فيهما الهة غير
 مدستثنى عنها الله فلا يثبت التوحيد فان قيل هذا الوهم جار في غير ايضاً لان المعنى
 لو كان فيهما الهة غير الله فيوهم من هذا المعنى ان فيهما الهة غير مغاثر من الله
 نعوذ بالله قلنا لا يجرى هذا الوهم في هذا المعنى لان المغاثرة لازم والتعدد ملزوم
 فلما انتفى اللازم وهو المغاثرة انتفى الملزوم فالحاصل ان كلمة لو شرطية تقتضى
 الشرط والجزاء فقوله كان فيهما الهة شرط وقوله لفسدنا جزاءه والجزاء لازم للشرط
 وجوداً وعدماً وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم فالفساد لازم مع التعدد و
 الفساد منفي حساً فعمل منه نفي التعدد ايضاً فان قلت لها تعذر الاستثناء فليصل
 على البديل فتعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة قلت لا يحمل على البديل لانه
 غير الموجب فقط وايضاً البديل لا يكون الا في تركيب يجوز فيه الاستثناء وهذا
 منقوض بكلمة التوحيد ففيه تعيين البديل ولا يجوز فيه الاستثناء كما قاله عصام
 الذين وضعف حمل الا على غير في غير اى غير الجمع المنكور غير المحصور

لصحة الاستثناء الذي هو معنى اصلي للكلمة الا ومعنى غير منه خلاف الاصل والصير
 الى خلاف عند تعذر الاصل والفرض من قوله وضعف رد على سيبويه فانه يجوز وقوع
 الاصفة مع صحت وضعف حمل الا على غير هذا ارد على سيبويه فانه يجوز
 وقوع الاصفة مع صحة الاستثنائية كما في قولك ما اتاني احد الا زيد جازان يكون
 الا بمعنى غير مع انه يجوز المتصل ونفسك في هذا الجواز بقول الشاعر كل اخ مفارقة
اخوة : لعمر ابيك الا الفرقد ان فالفرقد ان صفة لكل اخ لا استثناء منه بغير الشرائط
 وان كان استثناء يجب فيها النصب لانه في كلام موجب وحمل المصنف ذلك على الشدة
 وقال لا يصح الاستدلال بهذا الشعر لانه فيه شذوذين آخرين وصف كل والمشهور
 وصف المضاف اليه لكل لانه المقصود والكل غير مقصود اورد للاحاطة افراد
 المضاف اليه والفصل بالخبر بين الموصف والصفة ولم يتعرض الشارح الى الفصل
 بالجملة القسمية بين الموصوف والصفة لانه تابع للخبر لانها لتأكيد الخبر وكذا
 الخلاف في كلمة التوحيد فكلمة الا فيها بمعنى غير صفة محمول على محل الاله وهو
 الرفع لكن صورة الاحرف غير قابل للرفع فنقل الى المدخول هذا عند سيبويه و
 عند المصنف ما بعد الا فيها مستثنى لصحة الاستثناء لانه وقع بعد الجنس المتفرق
 الشامل لما بعد الا لان النكرة في حيز النفي شاملة لجميع افرادها لكن المستثنى
 اذا وقع في كلام غير موجب بعد الا والمستثنى منه مذكور جاز الاستثناء واختار
 البديل لكنه تعذر البديل من لفظ الاله وايضا من محله القريب اذا جعل منصوبا لان
 البديل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير لا اله الا الله فيلزم نفي الاله الحق وهو
 كفرو ايضا كلمة لا لا تعمل بعد انتقاض نفيه بالا لانه يعمل للنفي وقد انتقض النفي
 باز فيحمل على محله البعيد وهو الرفع على الابتدائية وتعين البديل من محله البعيد
 في كلمة التوحيد ولا يجوز فيها النصب على الاستثناء لانه لا يعلم انه منصوب على
 الاستثناء او على البديل من اللفظ او من المحل القريب وعامل لفظ الاله ومحله القريب
 كلمة لا فتعيد كلمة لا في لفظ الله فينفي الحق نعوذ بالله فتعين الرفع على البديل من محله
 البعيد لا اله الا الله وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ فان قيل المنفى بلا لا يخلو آما اله الحق او الباطل
 فله الاول يلزم استثناء الشيء من نفسه لاتحاد المصداق بين اله والله وعلى الشا في

لا يصح الحكم بالنفي لوجود الآلهة الباطلة الكثيرة قلنا انا فنتار الشق الاول ولا يلزم
استثناء الشيء من نفسه لان الله اعم من الله بحسب المفهوم لتكراره والله علم لذات
الله تعالى خاص به وان كان في الخارج متعديين والعموم بحسب المفهوم كاف لصحة
الاستثناء كما قال عبيدي احرار الا زيدا وعمرا وخالدا ولم يكن لهذا القائل عبد
غيرها فصح الاستثناء حيث لم يمتنع احد منهم ولم يكن رجوعا من الاقرار لان
عبيدا اعم بحسب المفهوم لانه جمع يطلق على الثلاثة وما فوقها غير منصرف فيها
وان كان منصرفا فيها في الوجود واعراب سوى وسواء النصب على الطرف
فاجار والجورور باعتبار المتعلق وهو بناء في محل النصب على انه مفعول له لقوله
النصب فان قيل المفعول له علة والعلة من الاعراض والطرف زمان او مكان
وهما من الذات فلا يصح كون الطرف مفعولا له قلنا ان الطرف مؤل بالطرفية
والالف واللام فيه عوض عن حذف المضاف اليه فيكون التقدير بناء على طرفيتيها
وانما نصبا على الطرفية لانهما يعبران عنهما بالمكان كقولك جائئني القوم سوى
سواء زيد اى مكان زيد فان قيل فعلى هذا لا يكون من ادوات الاستثناء بل بمعنى
المكان فيكون مفعولا فيه لا الاستثناء قلنا ليس المراد بالمكان المكان الحقيقي بل
بمعنى البدل والبدل بمعنى الانعام فيكون معنى قولك جائئني القوم سوى زيد اى مكان
زيد ومكان زيد بمعنى بدل زيد وبديل زيد بمعنى انعام زيد اى انعدم زيد عن الجئ
فيكونان لازما للطرفية على الاصح وهو مذهب سيبويه والبصريون لان سوى
في الاصل صفة للفظ مكان كما قال الله تعالى مكان سويا اى مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم الوصف مقام المكان مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار
بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل كما تقول
انت لي مكان زيد اى بدل زيد لان البدل كاشن مكان المبدل منه استعمل بمعنى البدل
في الاستثناء لانك اقلت جائئني القوم بدل زيد افاد ان زيد المراد بك ثم جرد
عن معنى البدل واستعمل لمطلق الاستثناء فسوى الطرف بحسب الاصل وغير
طرف بحسب المعنى المراد وهو الاستثناء فالبصريون نظروا الى فعلة الاصل وهو
المكان فيكون منصوبا على الاصل والكوفيون نظروا الى المراد وهو الاستثناء فجعلوه

كغير و مستمسكهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدو وان دناهم كما دناؤان سوك
فيه وقع فاعل لم يبق فيكون مرفوعاً وعند البصريين منصوب على الاصل وان وقع
بمعنى الاستثناء او بمعنى الفاعل لانه يجوز اسناد الفعل الى لا ذم النصب وتركه
منصوباً جرياً على المحالية الاصلية كما في تقطع بنصب البين وان وقع فاعلاً
لتقطع خبر كان واخواتها اے اشباهها في عدم اتمام معناها بالمرفوع بغير
المنصوب وهي الافعال الناقصة الباقية هو المسند اے الشيء المسند بعد
دخولها اى بعد دخول كان او احد اخواتها فان قيل التعريف غير مانع عز دخول
غير الخبر فيه كقائم ويضرب في كان زيد ابوه قائم وكان زيد يضرب ابوه
فانهما مسندان بعد دخول كان وليسا بخبر كان لان الخبر هو مجموع الجملة
فاجاب بعض الشارحين ان المراد بالمسند المسند الى اسمائها فخرجاً لانها
ليسا بمسندين الى اسم كان بل قائم مسند الى المبتداء ويضرب مسند الى
الفاعل وهذا الجواب ضعيف لان قوله بعد دخولها لاخراج المسندات الباقية
فاذا اريد بالمسند المسند الى اسمائها فيخرج المسندات الباقية لانها مسندة
الى اسمائها لا الى اسم كان فذكر قوله بعد دخولها مستدرك فلما كانا ضعيفين
اجاب الشارح بجوابين الاول ان المراد بالدخول وارودها للعمل في الاسم
الخبر وعمل كان في مجموع الجملة لا في قائم ويضرب فمجموع الجملة خبر لعمل
كان فيها وخرج قائم ويضرب لعدم عمل كان فيهما والثاني ان المراد بالاسناد
الاسناد الجديد بعد دخول كان وتجديد الاسناد حاصل لمجموع الجملة واما يضرب
وقائم باقين على الاسناد السابق لان العوامل اللفظية اذا دخلت على المبتداء
والخبر تزيل الامور الاربعة العامل السابق والاسناد السابق والاعراب السابق و
الاسم السابق وهذه الامور الاربعة ذائلة في الجملة بعد دخول هذه الافعال و
باقية في قائم ويضرب مثل كان زيد قائماً فان قائماً خبر كان مسند الى
اسم كان بعد دخول كان وامرأة اے امر خبر كان واخواتها كما مر خبر المبتداء
في اقسامه وهي المفرد والجملة والنكرة والمعرفة واحكامه وهي التعدد والواحد
والمثبت والمحدوف وشرائطه وهي ان خبرها اذا كانت جملة لا بد فيها من

عائد وقد يحذف ولكنه يتقدم حال كون الخبر معرفة على الاسم سواء كان
 الخبر معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة ولا يتقدم الخبر المعرفة على المتبدأ
 لان اختلاف الاعراب في خبر كان يصلم دفع الالتباس بين الاسم والخبر و
 اتحاد الاعراب في المبتداء والخبر موجب للالتباس بين المبتداء والخبر فان قيل
 القاعدة منقوضة بقولهم كان. الفقى هذا حيث لا يجوز تقديم الخبر في مثل هذا
 التركيب قلنا جواز تقديم الخبر فيما اذا كان الاعراب في الاسم والخبر او في احدهما
 لفظيا واذا كان الاعراب فيهما منتفيا فلا يجوز تقديم الخبر على الاسم للبس وقد
 يحذف عامله اى عامل خبر كان وهو نفس كان لانه لا يجوز الحذف من
 هذه الافعال غير كان لان كان كثيرا الاستعمال فيسبق الذهن الى كونه محذوفا
 فالشهرة قريبة الحذف في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
 وان شرا فشر ويجوز في مثلها اى في مثل هذه الصورة واول الشارح
 التركيب المذكور بالصورة لا بالتركيب للمطابقة بين الراجع والمرجع وهى ان
 يجئ بعد ان الشرطية اسم ثم فاء ثم اسم فتناول المذكور وغيره كان راكبا فراكب
 وان ماشيا فماش اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى اما نصب الاول على
 انه خبر كان المحذوف واما رفع الثانى على انه خبر مبتداء محذوف فتقديره ان
 كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ونصبهما على ان خيرا في الموضعين خير
 لكان المحذوف فيكون التقدير ان كان عملهم خيرا وكان جزاؤهم خيرا و
 رفعهما اما رفع الاول لانه اسم لكان المحذوف واما رفع الثانى فانه خبر
 مبتداء محذوف فالتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ورفع الاول و
 نصب الثانى اما رفع الاول لانه اسم كان اما نصب الثانى لانه خبر كان فيكون
 التقدير ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا و قوة الوجوه وضعفها باعتبار
 قلة الحذف وكثرته فيكون الاول اقوى الوجوه لان المحذوفات فيه قليلة لانها
 ثلاثة ويكون الرابع اضعف الوجوه اذا المحذوفات فيه خمسة كان والتجار والجر
 في جانب الشرط وكان واسمه في جانب الجزاء والثانى والثالث متوسطتان
 لان المحذوفات فيهما اربعة ويجب الحذف اى حذف عامل الخبر وهو كان فقط

في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ان كان اما بفتح الهمزة
 فيكون تقديره لان كنت علة متقدمة وانطلقت معلول مؤخر وان كان اما
 بكسر الهمزة فيكون التركيب المذكور شرطا وجزاء فاصل اما بفتح الهمزة لان
 كنت حذفت اللام حذفاً قياسياً لان حذف حرف الجر من أن وأن قياسى ثم
 حذف لفظ كان اختصاراً وانقلب الضمير المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به
 وزيدت بعد ان لفظه ما يوضع كان عوضاً عنه وخص زيادة ما ليكون وسيلة
 للدغام وغير ما لا يصلح للدغام وادغمت النون في الميم والبقى الخبر منصوباً
 على حاله فصار اما ان كنت منطلقا انطلقت واصل اما بكسر الهمزة ان كنت
 منطلقا ان طلقت فيعمل به ما عمل بالاول بغير حذف اللام فيه واقتصر المص
 على فتح الهمزة لانه اشهر واكثر اسم ان اخواتها هو الاسم المسند اليه
 بعد دخولها اى بعد دخول احدها مثل ان زيد قائم فالتقيل هذا التعريف
 غير مانع عن دخول غير الاسم فيها كابوة في ان زيد ابوة قائم فان ابوة
 مسند اليه بعد دخول ان وليس اسم ان بل جزء الجملة الواقعة خبراً قلنا المراد
 بالمسند اليه المسند اليه الجديد بعد دخول ان وهو زيد واما ابوة فباق على الاسناد
 السابق ولم يجد دكونه مسند اليه القائم بعد دخول ان او نقول ان المراد بالدخول
 عمل ان واخواتها في الاسم والخبر وعمل ان موجود في زيد او مجموع جملة ابوة
 قائم لا في ابوة فقط المنصوب بلا التى لنفى الجنس فقوله لا موصوفة بالوصول
 مع الصلة المحذوفة صفة لا والتقدير التى استعملوها في محادياتهم وقوله لنفى
 الجنس باعتبار المتعلق وهو الكائنة صفة ثانية فالتقيل ينقض بلا رجل قائم فان
 لا لنفى القيام لا لنفى ذات الرجل قلنا العبارة بمحذوف المضاف اى لنفى صفة الجنس
 ولم يقل هكذا لان الغالب في خبر لا لنفى الجنس الفعل العام اى لا رجل موجود ثم
 توجه النفى الى الوجود ونفى وجود الرجل مستلزم لنفى ذات الرجل ولذا قال المص
 لنفى الجنس واعلم ان اسم لا على ثمانية اوجه وجه المحصر ان اسمه اما مفرد
 او مضاف وكل واحد منهما اما نكرة او معرفة
 وكل واحد منهما اما موصول او مفصول فمثال المفرد النكرة الموصولة لا احد في

الدار ومثال المفع المفعولة لا في الدار رجل ولا امرأة ومثال المفع المعرفة الموصولة
لازيد في الدار ولا عمر ومثال المفع المعرفة المفعولة لا في الدار زيد ولا عمر ومثال
المضاف المعرفة الموصولة لا غلام زيد ولا عمر ومثال المعرفة المفعولة لا فيها غلام زيد
ولا عمر ومثال المضاف النكرة المفعولة لا فيها غلام رجل ولا امرأة ومثال المضاف
النكرة الموصولة لا غلام رجل طريف فيها فالاول مبنى على الفتح والثالث منصوب
والصور الستة الباقية بينهما مرفوعة مكررة لا غير ولم يقل اسم لا لكل من المنصوبات
ولا أكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات لا حقيقة بان يكون
كله من المنصوبات ولا مجازاً بان يكون أكثر من المنصوبات كالمستثنى بل المنصوب
منه اقل من ما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بلا واو واما غيره من
المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات مجازاً اعطاءه لاكثر حكم
الكل فان قيل ينبغي ان يقول المصنف اسم لا اذا سم لا ما هو المنصوب بها لفظاً
كالضاف وشبهه او تحلاً كما هو المبني بالفتح واما ما هو مرفوع فليس اسمها
لعدم عملها فيه قلنا ان المبني بالفتح ليس منصوباً محلاً عند سيبويه بل هو
مرفوع على الابتدائية فلا يكون كله من المنصوبات فلا بد من التعبير بالمنصوب
بلا وانما لم يكن منصوباً عند سيبويه ما هو المبني بالفتح لان انتصابه
مشروط بشروط وشرط الاضافة منتفى في المبني على الفتح هو المسند
اليه بعد دخولها وخروج مثل ابوة في غلام رجل ابوة قائم لعدم عمل لا
فيه بل عمل في الجملة والمراد بالدخول العمل او لكونه مسند اليه سابق
على دخول لا لانه مسند اليه بعد دخول لا فان قيل المقصود تعريف اسم
لا وقد حصل بقوله هو المسند اليه بعد دخول لا فاشتغاله بقوله يليها الاشتغال
بها لا يعني قلنا مقصود المص تعريف المنصوب بلا لا تعريف اسم لا مطلقاً وتعريف
المنصوب بلا لا يحصل بذلك المذكور بغير ضم شرط ثلاثة الاول قوله يليها وشرط
الولى لان لا ضعيف العمل لا يعمل مع وجود الفاصل فان قيل الايلاء من الامور
الاضافية ولو عشر مراتب فينبغي ان يكون غلاماً في لا في الدار غلام رجل ولا
امرأة منصوباً بالوجود شرط النصب وهو الايلاء بمعنى البعدية مع انه مرفوع

قلنا المراد بالابلاء وقوع المسند اليه بلا فاصلة والثاني نكرة وشرطت لان لا يعمل في المعارف لانها وضعت لنفي الجنس ويعمل في الجنس ويدخل في الجنس مضافا او مشبهها به اء والشرط الثالث ان يكون اسم لا مضافا او مشبهها به وهو الاسم الذي لا يتم معناه بغير انضمام شئ كان من متعلقاته وانما اشترط كونه كذلك للنصب لان اسم لا اذا كان نكرة يكون متضمنا لمعنى من مفردا كان او مضافا لان اصل لا رجل في الدار ولا غلام رجل في الدار لا من رجل ولا من غلام رجل ثم حذف من تخفيفا مع بقاء معنى من وهو تأكيد الاستغراق النفي لجميع افراد الجنس والمتضمن لمعنى الحرف مبنى خمسة عشر مبنى المفرد ونصب المضاف لان الاضافة من خواص الاسم تقوى جهة الاسمية وتضعف اقضاء معنى الحرف والاصل في الاسماء الاعراب وقوله يليها نكرة مضافا او مشبهها به وهذا احوال اربعة مترادفة من ضمير اليه وهي التي تكون احوالا متعددة من ذى الحال الواحد وسميت بالمترادفة لان الترادف هو الركوب خلف الآخر وما بعد الاول ايضا ثابت لذى الحال كالاول فتكون كالراكيين عليه واحوال متداخلة بان الاولى حال من ضمير اليه او من الضمير المجزور في دخولها او ما بقى من الضمير المرفوع في يديها مثل لا غلام رجل مثال للمضاف مع الشرطين الاولين للنصب ولا عشرين درهما مثال لامشبهها بالمضاف مع الشرطين الاولين للنصب وانما يكون مشبهها به لان معنى عشرين لا يتم بغير انضمام العدد وقوله لكن على النسبة المشهورة خبر للمثاليين وعلى غير المشهورة خبر للثاني وخبر الاول محذوف تقديره لا غلام رجل ظريف فيها فان كان الفاء لتفصيل الصور السبعة الباقية من الصورة النصب المذكورة مفردا فان قيل ضمير كان راجعا الى المسند اليه في قوله هو المسند اليه فان قيل ينقض هذه القاعدة بلا حول ولا قوة لان اسم لافيه مفرد مع انه ليس بمبنى بل جازفيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمفرد مفرد غير مكرر بقربينة ذكره فيما بعد مخالفا عنه والمصنف اذا ذكرها عدة كلية ثم ذكر بعض افراد القاعدة مخالفا عنها فيكون ذكر بعض الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلك القاعدة وايضا الخاص اذا قبل بالعام فالمراد

بالعام ما سوى افراد الخاص فأنقيل ينقض بلا زيد في الدار ولا عمر ووبلا في
 الدار رجل ولا امرأة لان المسند اليه مفرد فيهما وليس بمبنى بل مرفوع مكر
 قلنا المراد بالمفرد المفرد الذي انتفى فيه الشرط الاخير وهو الاضافة مع بقاء
 الشرطين الاولين وهما الولي والتكوة وفي مادة النقص انتفى الشرطين فهو
 اى المسند اليه مبنى على ما اى المحرف والحركة ينصب ذلك المسند اليه به
 اى بتلك الحرف والحركة قبل دخول لاعليه فلا يجتمع المتناهيان في زمان واحد
 وهو الفتح في المفردات نحو لا رجل في الدار والكسر في الجمع المؤنث بلا تنوين
 نحو لا مسلمات في الدار لا تنوين المقابلة مشابهة بتنوين التمكن في الصورة
 وتنوين التمكن متنوعة عليه فكذا المقابلة والياء في التثنية والجمع المذكور السالم
 نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك فالمراد بالمفرد مقابل المضاف وشبهه فالتثنية
 والجمع داخلان في المفرد بهذا المعنى وانما بنى اسم لا المفرد لتضمنه معنى من اذ
 معنى لا رجل في الدار لا من رجل في الدار لانه جواب لمن يقول هل من رجل
 في الدار والسؤال اما حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وآنما بنى على ما ينصب
 به ليوافق حالة بناء اسم لا حالة اعرابه فأنقيل اسم لا اذا كان مضافا ايضا
 متضمن لمعنى من اذ لا غلام رجل في قوة لا من غلام رجل فليعلم لم يبنى على
 الفتح بل هو منصوب قلنا الاضافة من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية
 وتضعف جانب الحرفية والاصل في الاسماء الاعراب وان كان المسند اليه
 بعد دخول لا معرفة مفردا كان او مضافا نحو لا زيد في الدار ولا عمر ولا
 غلام زيد في الدار ولا غلام عمر او مفصولا بينهما وبين لا اى المسند
 اليه مفصولا تكوة كانت او معرفة وكلا واحد منهما اما مضاف او مفرد فهذه اربع
 صور نحو لا في الدار زيد ولا عمر ولا في الدار غلام زيد ولا غلام عمر ولا في الدار رجل
 ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا غلام امرأة فكل كلمة او لمائة الخلو عن التعريف
 والفصل لا لئانة الجمع بينهما وجب الرفع في جميع هذه الصور الست على الابتداء
 اما في المعرفة الغير المفصولة فلا متناع اذ لا لتفى الجنس في المعرفة واما في المفصول
 التكرة فلان لا ضيف العمل لا يعمل مع الفصل واما وجوب الرفع في المعرفة

المفصلة مُدَلَّلٌ بالدليلين والتكرير اى تكرير اسم لا مطلق لا بعينه فلا يرد
ان التكرير غير موجود في المثال لان التكرير عبارة عن ذكر الشئ مرتين
فاجاب ان المراد من التكرير تكرير نوعى لا شخصى اما التكرير في المعرفة
ليكون جبيرة عن ما فات من الكثرة واما التكرير في النكرة ليكون الجواب
مطابقا للسؤال كما قال السائل في الدار رجل ام امرأة فلما كان السؤال مرفوعا
مكررا فأورد الجواب مرفوعا مكررا للمطابقة بين السؤال والجواب واما التكرير
في المعرفة المفصلة مدلل بدليلين فان قيل قد تقرر ثم ان اسم لا اذا كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فينتقض هذه القاعدة بقولهم لا ابا حسن فان
ابا حسن كنية على رضى الله عنه معرفة وليس مرفوعا ولا مكررا فاجاب
المصنف ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها متاول
بالنكرة بالوجهين اما بتقدير المثل اى لا مثل اى حسن لها ثم حذف مثل
واقيم المضاف اليه مقامه واعرب باعرابه وهو النصب لان مثلا لتو غله
في الابهام لا يصير معرفة بالاضافة الى المعرفة واما بتاويله بالفصل بين
الحق والباطل فذكر العلم واريد منه الوصف المشهور صاحب العلم به كانه قيل
لا فيصل لها اى لا قاطع لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان
الظاهر ان تنوينه للتذكير فاذا يَأْوُلُ العلم بالصفة فيكون نكرة بنفسه فيوقع
التنوين موقعه وهو النكرة وحذف اللام دليل على التذكير واذا أَوَّلُ بتقدير
المثل فيكون نكرة باعتبار الامر الخارج ونياية المضاف اليه مقام المضاف
النكرة لا باعتبار نفسه وحذف اللام ولحقق التنوين التذكير ظاهر ان العلم
سار نكرة بنفسها بارادة الوصف لانه نكرة باعتبار النياية مقام النكرة فان
قلت قد تقرر ثم فيما سبق ان اسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصلة فمبنى
على الفتح فينتقض بقولهم لاحول ولا قوة الا بالله فان اسم لا في الموضعين
فيه كذلك وليس بمبنى بل يجوز فيه خمسة اوجه كما ستذكر فاجاب المصنف
وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه وحاصل الجواب
وجوب البناء على الفتح في اسم لا غير مكرر نحو لا رجل في الدار وفي المكر خمسة

اوجه فأنقلت اضافة المثل الى ما بعدا كان لاميا فالمراد في اللامية هو المضاف
 لا المضاف اليه فينبغي ان يجرى الوجه الخمسة في مثل هذا التركيب كما في قوله
 تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج لا في لا حول الخ وان كان الاضافة بمعنى
 من فالمراد في البائية هو المضاف اليه فينبغي ان يجرى الوجه في لا حول الخ لا في
 الآية الكريمة مع انها تجرى فيها ايضا قلنا ان اضافة مثل الى ما بعدا لامية لكن
 المراد بمثل قاعدة كلية شاملة للمضاف والمضاف اليه كليهما ويكونان فردين لها
 فيكون التقدير في تركيب كورت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
 نكرة بلا فصل يجوز فيه خمسة اوجه بحسب اللفظ بان يغاثر لفظ كل
 واحد من الوجوه فلا يرد ان الحصر في الخمسة غير مستقيم لوجود وجه سادس
 وهو عكس الخامس بناء على اختلاف توجيهيهما باعتبار كونهما بمعنى ليس و
 كونهما ملغيات فاجاب الشارح ان خمسة اوجه باعتبار تغاثر اللفظ واما
 بحسب التوجيه تزيد عليها وعكس الخامس باعتبار اللفظ داخل في الثالث
 فتحتهما ا الى الاول لا حول ولا قوة الا بالله بناء على ان لا في الوضعين لفظ
 الجنس واسم لا لفظي الجنس اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل فهو مبني على الفتح
 ولا قوة معطوف على لا حول من قبيل عطف مفرد على مفرد وخبرها
 محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله فأنقبيل كيف يكون الخبر
 المفرد خبرا لهما فينبغي ان يقال موجودان وايضا يلزم توارد المؤثرين
 على اثر واحد وهو رفع الخبر قلنا ان الاسمين باعتبار المماثلة في الافراد
 والتكبير بمنزلة اسم واحد فيقتضيان خبرا واحدا وكلمة لا في الوضعين
 باعتبار المماثلة في كونهما لفظي الجنس بمنزلة عامل واحد فلا يلزم توارد
 المؤثرين على اثر واحد فأنقبيل فعلى هذا فينبغي ان يجوز العطف على اسم ان
 بالرفع في المعطوف بغير ذكر الخبر مقدما في المعطوف عليه ويقال ان زيد
 وعمر وذهبان فيكون ذهابان خبر لهما ا الى المعطوف عليه وللمعطوف لان
 ان والعامل المعنوي متحدان اثر في رفع الخبر فلا يلزم توارد المؤثرين
 المختلفين على اثر واحد وهو رفع الخبر مع انه لا يجوز كما قال المصنف ما بعد

قلنا ان مماثلة لا فيما بينهما في الموضعين كاملة ذاتا وعملا فيكونان بمنزلة عامل واحد
ومماثلة ان والعامل المعنوي وان كانت موجودة في رفع الخبر لكنها ناقصة ذاتا وعملا
فلا يكونان بمنزلة عامل واحد فيلزم توارد العاملين المختلفين على معول واحد
وهو الخبر ويجوز في لاجل ولا قوة عطف الجملة على الجملة بناء على ان الخبر
المذكور وهو الا بالله خبر للثاني وللادول محذوف الى لاجل الا بالله بقريضة
المذكور والوجه الثاني فتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول لان الادول
لالتفي الجنس الخ واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني
معطوف على الاول فيكون منصوبا محلا على محله القريب او على لفظه لمشاكلة
حركة حركة الاعراب ذاتا وان كانا مختلفين صفة من حيث الاعراب والبناء
وفي هذا الوجه ايضا يجوز عطف المفرد بالمفرد وعطف الجملة على الجملة بان
يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على صفة والوجه الثالث فتح الاول
ورفعه اي رفع الثاني اما فتح الاول فلان لالتفي الجنس واما رفع الثاني فلان
لا زائدة والثاني معطوف على المحل البعيد للادول وهو الرفع على الابتداء ويجوز
في هذا الوجه ايضا عطف المفرد بالمفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف الجملة
على الجملة بان يقدر لكل منهما خبر على صفة والوجه الرابع رفعهما بكونهما مبتداء
لان قول لاجل ولا قوة الا بالله جواب لقولهم الغير الله حول وقوة قلنا كان
السؤال مرفوعا مكررا اورد الجواب كذلك ولوجه الخامس رفع الاول على ان
لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني على ان تكون
لالتفي الجنس فضعف رفع الاول اذا كان لا بمعنى ليس وان كان رفع الاول لالغاء
فهذا التركيب على الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على
الوجه الاول وهو رفع الاول على ان لا بمعنى ليس وفتح الثاني على ان يكون لا لتفي
الجنس متعين لعطف الجملة على الجملة اذ لو عطف المفرد على المفرد يلزم كون الخبر الواحد
مرفوعا ومنصوبا اذ لا بمعنى ليس يقتضي الخبر منصوبا ولا بمعنى لالتفي الجنس يقتضي
الخبر مرفوعا وكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة محال وعلى الوجه
الثاني وهو ان يكون لا في الاول لتفي الجنس ملغاة عن العمل لوجود شرط الالغاء

فلا ضعف لانه يجوز ان يكون رفع الاول لالغاء عمل لانه ينبغي بالتكثير لان شرط صحة الالغاء لا عن العمل بالتكثير فان قيل ان علته الغاء على هو المعرفة
والفصل لا بالتكثير قلنا ان شرط صحة الالغاء والقوليف شرط وجوب الالغاء فهذا الخ

وهو التكرير وفي الثاني ايضا لنفى الجنس لكن غير ملغاة عن العمل بل هو عاملة
 واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لاى
 تاثير لا فى مدخولها اعرابا وبناء فلا يرد ان الاعراب لا يتغير ويتغير الفحة البنائية
 اذا العمل يستعمل فى الاعراب فاجاب انه ذكر الخاص واراد منه العام والفرض من
 هذه المسئلة امر ان الاول ان حرف الجر اذا دخل على كلمة لا يتغير تاثيره ولا نحو وجد
 وجدت زيد اهلا مال وكنت بلا مال فوهم الواهم ان الهمزة اذا دخلت على
 لا ايضا يتغير العمل فاجاب بقوله واذا دخلت الخ والثاني ان معنى لا لنفى الجنس
 النفى واذا دخلت عليها الهمزة يكون معناها التمنى او العرض او الاستفهام وقد ذكر
 المصنف فى بحث المستثنى ان لا لنفى الجنس اذا انتقض نفيه بطل عمله فوهم
 الواهم ان يتغير تاثيره بالهمزة ايضا لتغير معنى النفى عنه فدفع بقوله فحاصل
 الجواب ان حرف الجر عامل اذا دخلت على كلمة لا العامل ينتقض عمل لا
 اذا للاحق ينسخ عمل العامل السابق وكلمات الاستفهام غير عاملة فلا تنسخ
 عمل لا واما انتقاض لنفى بالاصريه اذ الابد النفى وضعت لانتقاض النفى
 السابق واما الاستفهام والتمنى والعرض ليست كالا لاحتمال النفى فيها باعتبار عدم
 القبول فى الآخرين والجواب المنفى فى الاول ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة
 على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام كما هو المعنى الحقيقى لهمزة الاستفهام
 واما العرض مثل الاتزول عندى فان قيل المصنف تبع فى اكثر قواعد هذا الفن
 على مذهب سيبويه ولم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض كحال لا قبل الهمزة فى مدام
 تغير العمل فلم يخالف عنه قلنا ان المعقد ذهب ههنا الى مذهب السيرافى والمزول
 فانهم قالوا ان رجل فى الارجل والانزول والاماء فان اسم لا فى الكل باق على الفتح
 بعد الهمزة كما كان بالفتح قبل الهمزة وقد اعترض الاندلسى ان لا فى العرض
 غير مركب من همزة الاستفهام ومن لا لنفى الجنس بل حرف اذا كانت لرض
 يكون من دواخل الافعال مثل ان الشرطية وحرف التحضيض ويكون اسم
 لا منصوبا بعده على ما اضر عامله نحو الا زيدا تكرمه واجيب عن اعراضه
 الا اذا كان للعرض يكون بالتخفيف واذا كان للتخصيص فيكون بالتشديد و

وجوب النصب بعد التحضيض وأما التثني فحوالاً ماء اشربه بمكان لا يرجي مأه
فأثقل ينقض هذا القاعده بقول الشاعر
أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى
مُحْصِلَةٍ تَبَيَّنَتْ : قد غيرت فيه بدخول همزة الاستفهام من البناء الى الاعراب قلنا
ان الا في هذا البيت ليست لالنفى الجنس الداخلة عليها همزة الاستفهام لكنه حرف
تحضيض براسه فانقلبت ان حرف التحضيض من دواخل الافعال وجوباً فكيف
دخل على الاسم قلنا ان الا في الشعر من حروف التحضيض بمعنى هلا ترد منفى
رجلاً ولذلك نصب ونون وعند يونس لالنفى الجنس دخلت عليها همزة الاستفهام
اتمنى والقياس الا رجل بالفتح لكنه نون لضرورة الشعر ثم أعلم ان التثني والترجي
والعرض طلب الشيء على سبيل المحبة والملاخيران مختصان بالممكن والاو لا يستعمل
في الممكن والمستحيل كليهما فحكيت زيدا قائم ليت الشباب يعود ونعت اسم لا
المبنى افردة بالذکر ولم يكتف بالنعت الذي يذكر بعد لساثر الاسماء ذوجهة واحداً
ونعت اسم لا المبني لان نعت اسم لا المعرب تابع للفظ اسم لا فقط نحو لا غلام
رجل ظريفاً الاول واحترز به عن النعت الثاني وما فوجه فانه ذو وجهين
كما ستعرف نحو لا غلام ظريف كريمة في الدار مفرداً منصوب على انه حال
من ضمير مبنی هو خبر المبتداء وقدم على العامل وذی الحال ليكون
القيودات في سلك واحد واحترز به عن نحو لا رجل حسن الوجه فانه
ذو وجهين يليه حال بعد حال اما متداخلة او مترادفة او صفة مفرد
احترز به عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فانه ذو وجهين فأثقل
لا حاجة الى ذكر قيد الاول لان كلما كان النعت يلي الى اسم لا فيكون اولاً فيخرج
به ما يخرج بالاول مع ان مبنى المتون بالاختصار قلت استثناء قيد الثاني
عن الاول جائز واما استثناء قيد الاول عن الثاني فغير جائز كما في تعريف
الحيوان بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة لان كل متحرك حساس مع ان
ذكرهما معه ليس بمستدرك مبني على الفتح حملاً على المنعوت لمكان الاتحاد
فيما صدقاً عليه والاتصال ولم يبنى بالفهم نعت المنادى كالمنعوت لهذا الوجه
لان توجه حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والفهم اثر حرف النداء وتوجه

حرف النداء الى المنعوت لا الى النعت والضم اثر فيه اثرها فأنقيل ينقض هذا القاع
 بقوله لا ماء ماء بارداً فان باردا نعت المبني الاول مفرد ايليه ومع وجود القيود
 فيه اثرها فأنقيل ينقض هذه القاعدة بقوله لا ماء ماء بارداً فان باردا نعت
 المبني الاول مفرد ايليه ومع وجود القيود فيه جواز الوجهين اعراباً ولا يجوز
 بناؤه قلنا ان المراد بنعت اسم لا المبني بالفتح الاسم الذي هو مبني بالاصالة وهو
 الماء الاول وباردا نعت للماء الثاني الذي هو مبني بالفتح تبعاً لاصالة وان كان
 نعتاً للاول فليس مما يليه فلذا لم يحذف فيه البناء ومعرب لان الاصل في التراجع
 تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصباً
 حملا على اللفظ او على محله القريب منصوبان على المفعول المطلق اي اعراب
 رفع ونصب او على المفعول المطلق اي اعراب رفع ونصب او على الظرفية اي
 حالة رفع ونصب او على المحالية اي حال كونه مرفوعاً ومنصوباً نحو لا رجل
ظريف وظريفاً والا وان لم يكن النعت بالقيود المذكورة فالاعراب
 اي فحكه الاعراب رفعا ونصباً لا البناء وقد مرت الامثلة في بيان فوائد القيود
 والعطف على اللفظ والمحل جائز فأنقيل كلمة على اذا وقعت صلة
 العطف فيكون مدخولها معطوفاً عليه واللفظ والمحل عبارتان عن البناء
 والاعراب وهما من الاوصاف فكيف يصح العطف عليه اذا المعطوف عليه
 من الاسماء قلنا العطف نسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وكلاهما مقداران
 وقوله على اللفظ متعلق بان يحمل مقدرا فيكون التقدير والعطف اي عطف
 الاسم على اسم لا المبني بان يحمل على اللفظ ويجعل منصوباً وبان يحمل على المحل
 ويجعل مرفوعاً جائز ولا يجوز فيه البناء لانه في المتصل والمعطوف مفصول من
 كلمة لا بالعاطف وانقلبت ان العاطف حرف واحد يصلح ان يجعل في حكم العدم
 قلنا ان العاطف لم يجعل في حكم المتصل والعدم اذ هو مَطَّئَةُ القُصْل بلا التوكيد
 اذ المعطوف بالمتنى تزداد فيه لا كثيراً نحو لا حول ولا قوة فان المعطوف كذلك و
 فيه خمسة اوجه قلنا المراد بالمعطوف بغير تكرير لا فانقلبت ينقض بقوله لا
 غلام لك والفرس فان المعطوف غير مكرر بلا ولا يجوز فيه الا الرفع لا متناع اثر لا

لنفي الجنس في المعرفة مثل قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو
 بالمجد ارتدى وتازرا - فأنقليل لم اقتصر المصنف بذكر تابع النعت والمسطوف و
 ترك ذكر باقي التوابع قلنا لانص عن الضات المتقدمين فيها لكن ذكر الاندلسي ان
 حكمها حكم التوابع المنادى فأنقلت قد تقرر ثم فيما سبق ان اسم لا اذا كان مفردا
 نكرة بلا فصل يكون مبنيا على الفتح فهذه القاعدة منتقضة بقوله لا اباله ولا غلاما
 له فان اسم لا في هذين التركيبين نكرة مفردة بلا فصل وليس بمنته بل معرب منصوب
 الاول بالالف والثاني بالياء فاجاب المصنف بقوله ومثل لا اباله ولا غلاما له جائز
 بالا مكان الخاص فاصل الاستعمال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيها
 مبنيا على ما ينصب به والجار والمجرور باعتبار المتعلق خبره وقد جاء على سبيل القلة
 بالنصب فيها وان لم يكن مضافا لكنه مشبه به كما قال المصنف فأنقلت كما جاز مثال
 المذكور كذلك لا اخاله ولا فرسي له ايضا جائز قلت المراد بالمثل هو القاعدة
 الكلية فيكون المضاف والمضاف اليه فردين لها وهو كل تركيب يكون فيه بعد
 اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من
 اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلاما فدخل فيه مثل والمضاف
 اليه له تشبيهها له اى لا اسم لا في هذين التركيبين فلا يرد الضمير راجع الى التركيبين
 فلا يطابق الراجع المرجع وتشبيهها مفعول مفعول له لجائز والمصدر مبنى للمفعول
 فاتحد المسند اليه لجائز والتشبيه وهو التركيب المذكور فصح تقدير اللام و
 النصب بالمضاف واجراء احكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف
 النون فيكون معربا للشبه وان كان غير مضاف في الحقيقة وذلك التشبيه
 انما هو لمشا ركته اى اسم لا وقت عدم اضافة لاجل اظهار للمضاف اليه
 له اى للمضاف في اصل معناه المضاف في الاختصاص فاخذ حكم المضاف
 ومن ثم اى لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين لتشبيه غير المضاف
 بالمضاف في معنى الاختصاص لم يحجز تركيب لا ابا فيها اى في الدار لانه
 لا مضاف ولا مشبه به في الاختصاص فان الاختصاص في التركيب الاول
 بسبب ابوة الاسم للضمير المجرور والابوة بالنسبة الى الدار غير موجود فلا يقال

لا اباها ولا ابا فيها باثبات الالف بل يقال لا اب فيها وليس اى اسم لافى هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد بالتركيبين لان مقصود المتكلم بهما نفى جنس الاب و جنس الغلامين لمرجع الضمير بالاستقلال بغير حاجة الى تقدير الخبر ولو كان مضافاً حقيقة يلزم نفى الاب المعلوم والغلامين المعلومين للضمير المجرور لان المضاف معرفة وايضاً يحتاج الى تقدير الخبر لان المضاف المضاف اليه جزء الكلام خلافاً لسيبويه وتخصيص سيبويه بالذكور لانه رئيس النحاة والا فالخلاف ثابت للخليل وجمهور النحاة ايضاً او مقصود المصنف بيان الخلاف فى هذه المسئلة لاتعين المخالفين وقد حصل بقوله خلافاً لسيبويه فان المذكورين قائلون على ان الاسم فى هذين التركيبين مضاف حقيقة واما اتمام اللام فيما بين المضاف والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة والفصل بالتأكيد اللفظي جائز لانه عين الاول كما فى ياتيم تيم عدى فالفصل به كلا فصل ويحذف اى اسم لا كثيراً اى حذفاً كثيراً فى مثل لا عليك والمراد به كل تركيب دخل كلمة لا على الحرف ودخول الحرف بالحرف ممتنع فعلم ان الاسم محذوف والمراد به كل تركيب كان الخبر فيه مذكوراً فلا يحذف فى قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله تعالى الا من رحم الله لا يلزم الا حجاب فى الكلام وفى قولهم لا كزيد جعلنا الكاف اسماً بمعنى المثل فالخبر محذوف اى لا مثل زيد موجود والاسم محذوف والكاف خبره اى لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرفاً فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين فى النفي والدخول على الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا اسناداً جديداً بعد دخولها فخرج قائم فى ما زيد ابوة قائم فانه وان كان مسنداً بعد دخول ما لكنه باق على الاسناد السابق ولم يبعد دخول ما وبقي الجملة خبر التبريد اسنادها الى زيد بعد دخول ما والمراد بالدخول العمل وعمل ما فى مجموع الجملة الرفع وقائم مرفوع على العامل المعنوى فخرج بقيد الدخول بمعنى العمل وهى فالتقيل الضمير راجع الى الخبر فلا يطابق الراجع مع المرجع فى التذكير والتانيث قلنا الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من الخبر او تانيث الضمير باعتبار تانيث الخبر فانقلبت ان اسمية اسم

ما ولا ايضا لغة مجازية فلم يختص الخبر بالذكر قلنا العبارة بحذف المعطوف فيكون
 التقدير وهي اى خبرية خبر ما ولا وكذا السمية اسم ما ولا لهما لغة مجازية و
 تخصيص الخبر بالذكر لان ظهور عملهما في الخبر واما الاسم مرفوع قبل الدخول
 وبعد الدخول فلا يظهر عملهما فالخاص في عمليتهما خلاف فعند المجازين انهما
 عاملان لهما دليلان عقلي ونقلى اما الاول لانهما مشابهيان بليس في النفي
 والدخول والمشببه به عامل فكذا المشبه واما الثانى قوله تعالى وما هن امهاتكم
 بكسر التاء وما هذا بشرا بنصب بشرا فان لم يكن كلمة ما عاملة فقراً برفعهما
 واما بنو تميم فلا يعملون لهما اصلا لا في الاسم ولا في الخبر ولهما دليلان عقلي
 ونقلى اما الاول فلان الشرط في العامل ان يختص دخوله بنوع واحد وهما غير
 مختصين كما يدخلان على الاسم يدخلان على الفعل نحو ما يضرب لا يضرب واما
 الثانى فقول الشاعر ومهفهف كالغصن فقلت له انتسب بـ فاجاب ما قتل المحب
 حرام برفع حرام - فان كانت كلمة ما عاملة ففيل بنصب حرام لكن مذهب المجازين
 اولى من مذهب بنى تميم لموافقتهم التنزيل والجواب عن الدليل العقلي ان ما ولا على
 قسمين عاملتين فهما مختصتان بالاسماء واما الداخلتان على الافعال فهما غير
 عاملتين والجواب عن الدليل النقلى فان الشاعر من قبيل بنى تميم مدعى لا
 يكون قوله حجة واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم واختص زيادتها مع
 ما بالذكر لانها لا تزداد مع لا اولان كلمة ما قوية في العمل فلما بطل العمل بزيادة
 العامل القوى يبطل العمل بزيادة عامل الضعيف فانتقلت كلمة ما نافية وان
 ايضا نافية ودخول النفي بالنفي يفيد الاثبات وهو غير مراد في ما ان زيد قائم
 قلت ان ليست بنافية بل زيدات للتاكيد عند البصريين ونافية مؤكدة عند
 الكوفيين للنفع السابق او انتقض النفي بالا نحو ما زيد القائم او تقدم
 الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما مع احد الامور
 الثلاثة اما الاول فلان ما ضعيف العمل فلا يعمل مع الفصل واما الثانى فلان
 عملها للنفي وقد انتقض النفي بالا والثالث فلانها يعمل بالترتيب وقد فات و
 قد جازيونس اعمال ما بعد انتقاض النفي بالامتناسكا بقول الشاعر وما الدهر

الا منجنوناً باهله : وما صاحب الحاجات الا معذباً :- باعمال ما في الموضعين بعد
انتقاض النفي بالا والجواب عن الجمهور ان منجنوناً مفعول به للفعل المحذوف اى
الا ان يشبه منجنوناً أو مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره الا ان يدور دوران
منجنون باهله وقوله معذباً مصدر ميمي مفعول مطلق فيكون التقدير وما صاحب
الحاجات الا يعذب معذباً كما انت الاسير فقط اعلم بالصواب واذا عطف عليه
اى على خبرهما بهوجب بكر الجيم اى بحرف موجب يفيد الايجاب بعد النفي
وهو بل ولكن نحوماً زيد مقيماً بل مسافروماً عمر قائماً لكن قاعد قال رفع اى فحكم
المعطوف الرفع لا غير فلا يرد ان الجزاء جملة والرفع ههنا مفرد لكونهما بمنزلة الاق
نقض النفي - اللهم اغفر عبد الله ولوالديه . آمين ولصاحب تصفية هذا الكتاب محمد قائماً
الا فغانى ثم كنزى خصوصاً غانزى ابارك اللهم آمين ثم آمين ولا يؤيه برحمتك يا ارحم الراحمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَحْثٌ فِي بَيَانِ الْمَجْرُورَاتِ

المجرورات اما بالرفع على انه مبتداء خبره قوله وهو ما اشتمل الخبر واخبره
محذوف اى المجرورات هذه وهو مبهم اشارة الى المذنون او الى ما بعد او بالرفع
على انه خبر مبتداء محذوف اى هذه المجرورات او بالوقف على انه لفظا ورده للفصل
بين انواع المنصوبات والمجرورات لا محل له من الاعراب فيكون داخل في القسم
الثاني من المبني فاقولت المجرورات ان كانت جمع المجرور في جمع المؤنث ومفرد
مؤنث كسلوات جمع مسلمة وان كانت جمع المجرورة فلا تطابق الموصوف و
هو الاسم في التذكير والتانيث قلت انها جمع المجرور ومفرد الجمع المؤنث
الاسم مؤنث كسلوات جمع مسلمة وقد يكون مذكراً اذا كان صفة لمذكور غير

عاقِل كايام معدودات جمع معدود وهو صفة مذكر غير عاقل وهو اليوم فجميع
بالالف والتاء هو فأنقيل ضمير انكان راجعا الى المجرورات فلا يطابق الراجع
المرجع في التذكير والتأنيث ولا في الافراد والجمعية وانكان راجعا الى مفردها
فيلزم الاضمار قبل الذكر قلنا انه راجع الى مفردها وهو المجرور وهو في ضمن المجرورات
ويجوز ارجاع الضمير الى المرجع الضمني كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب التقوى فان
هو راجع الى العدل وهو ضمني لانه جزء مدلول اعدلوا فأنقلت فعلى هذا يلزم
تعريف الفرد لان المجرور هو المفرد قلنا المجرور كما يلاحظ بالفردية كذلك يلاحظ
بالجنسية فالتعريف له بالمحاط بالجنسية لا بالمحاط بالفردية فأنقيل المرجع المذكور اولي
بالمرجعية من الضمني فينبغي ان يرجع الضمير الى المذكور بتاويل المذكور او برعاية
الخبر قلنا على هذين التاويلين يلزم تعريف الافراد لان المحوظ في الجمع هو الافراد
فأنقيل لما كان المعرف هو المجرور فلم ذكر المجرور بصيغة الجمع قلنا ذكر صيغة
الجمع دلالة على تعدد الانواع اى على تعدد الافراد نوعية او شخصية فيكون المعنى
هو المجرور الذى هو في ضمن المجرورات من قبيل دلالة الجمع بالجنس لان
دلالة الجمع بالفرد ما اى اسم اشتمل من قبيل اشتمال الموصوف بالصفة لا
من قبيل اشتمال الكل بالجزء فأنقيل كلمة ما عبارة عن الشئ فيصدق التعريف
على الحرف الاخير من العرب كاللذال في مررت بزيد لانها شئ مشتمل على علامة
المضاف اليه وهو الجرو وليس بمضاف اليه قلنا كلمة ما عبارة عن الاسم لا عن
الشئ فخرج الحرف الاخير ودخل الاسم وآلأعث على اخراج المشتمل الحقيقي
وهو الحرف وادخل المشتمل المجازى وهو الكل اصطلاح النحاة لانهم يطلقون
المرفوع والمنصوب والمجرور على الاسماء لا على الحروف فأنقيل يصدق تعريف المجرور
بالمجرور الذى اعرابه بالحرف لا يصدق على المجرور الذى اعرابه بالحركة لان المتبادر
من الاشتمال اشتمال الكل بالجزء وذلك يوجد في الحروف لجزئيتها من الاسماء ولا يوجد
في الحركات لعدم جزئيتها من الاسماء قلنا المراد بالاشتمال اشتمال الموصوف بالصفة
كما ان الصفة لا توجد بدون الموصوف وقائمة بالموصوف كذلك الجرحر فاما حركه
لا يوجد بدون الاسم وقائمه به على علم المضاف اليه فأنقيل انكان العلم

بمعنى المصطلح فعلم الشيء محمول بالشيء والعلم ههنا عبارة عن الحرف والحركة وهما لا يميلان على المضاف اليه فلا يقال المضاف اليه حرف او حركة لانهما نقيضان وان كان بمعنى المكان المرتفع كما في قول الله عز وجل في البحر كالاعلام فلا يستقيم المعنى ههنا وان كان بمعنى العلامة فيلزم اخذ المعنى من معاني اللفظ المشترك بغير قرينة وهو غير جائز قلنا العلم بمعنى العلامة ههنا والقرينة عليه تقرر للعنيين الاخرين فان قيل لفظ زيد في صورة بزيد موجود في جاء في زيد ومضاف اليه لم يرد وليس بمشتمل على علم المضاف اليه في التركيب الثاني قلنا الاعتراض انما يرد لو كان الجبر علامة لذات المضاف اليه ولفظه بل هو علامة لكونه مضافاً اليه بوصف المضاف اليه وهذا الوصف في التركيب الاول موجود فكان مجروراً وغير موجود في الثاني فلا يكون مجروراً وعلامة المضاف اليه امور ثلاثة كسرة في المفردات وجمع المثنى السالم وفتحة في غير المنصرف والياء في الاسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم وكل واحد منها اما لفظية او تقديرية ولم يقل الشارح المحلى لان البحث في الجبر بالحرف او بالحركة والجبر بالحرف غير موجود اولان التقديرى متناول للمحلى اذ ايراد منه غير الملفوظ اولان المراد ههنا بيان اعراب اسم المعرب مثال الكسرة مررت بزيد وبفتى ومثال الفتحة باحمد وموتى ومثال الياء بابيك وابي القوم فان قيل تعريف الجبر غير جامع لافرادة لخروج الجبر بحرف الجبر الزائد فهو كفى بالله والمجورر بالاضافة اللفظية لانها مجروران ولم يشتملا على علم المضاف اليه لانه هو المنسوب اليه بواسطة حرف الجبر لان مجرور حرف الجبر الزائد منسوب اليه قبل دخول حرف الجبر لا بعد الدخول والمضاف اليه بالاضافة اللفظية هو المنسوب اليه بالقيام او بالوقوع قبل الاضافة لا بعد الاضافة لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فالحاصل ان بين المحد والمحدود مساوات فيما صدقا عليه يعنى افراد كل واحد منهما افراد للآخر وههنا المحدود اعم من المحد فيلزم تعريف الاعم بالايخص قلنا هذا الاعتراف انما يرد لو كان المشتمل على علامة المضاف اليه هو المضاف اليه فقط بل المشتمل على علامة المضاف اليه اعم منه ومن المشبه به والمجورر بحرف الجبر الزائد والمضاف اليه بالاضافة اللفظية مشبهان به في الاشتمال على الجبر كما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم منهما في الاشتمال على الجبر كما ان المشتمل على علم الفاعل والمفعول اعم

منهما في الاشتغال على الرفع والنصب فيكون بين المجرور والمضاف اليه عموم وخصوص مطلقاً فكل مضاف اليه مجرور ولا يكون كل مجرور مضاف اليه فيقتضي المادتان فمادة الاجتماع مرتت بزيد ومادة الافتراق من جانب المجرور كفي بالله والمضاف اليه كل اسم الزم فأنقيل لِمَ خالف المص في تعريف المضاف اليه عن الجمهور حيث قالوا في تعريفه المضاف اليه كل اسم نسب اليه اسم بواسطة حرف الجر اللفظي قلنا المراد هنا من المضاف اليه هو غير المصطلح عندهم بل المصنف ذهب في تعريفه الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بواسطة حرف الجر اللفظي ايضاً كما يطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بواسطة حرف الجر التقديري الاول مرتت بزيد والثاني غلام زيد لصديق معنى اللغوي عليهما قوله كل اسم حقيقة او حكماً فأنقيل يخرج عن التعريف المضاف اليه في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم لان المضاف اليه هو الجملة قلنا ان الاسم اعم من الحقيقي والحكمي وهما الثاني فان الجملة ههنا بتاويل نفع الصادقين نسب اليه شئ اسماً كان نحو غلام زيد او فعلاً فهو مرتت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديرًا خبران لكان المحذوف مؤلان باسم المفعول لصحة الحمل والمثالان المذكوران مثالان لهما مراداً حال من ضمير كان المحذوف فأنقيل ذكر مراداً بعد التقدير مستدرك اذ التقدير اسقاط من اللفظ ومراداً في النية فيكون متعددين في المعنى قلنا فرق بينهما اذ التقدير ومراد في الذات والمراد ههنا مراد في العمل فلا استدراك فأنقيل تعريف المضاف اليه غير مانع عن دخول الغير لانه يصدق على المفعول فيه والمفعول له لان كلا منهما اسم اضيف اليه الفعل بواسطة حرف الجر المقدّر المراد من حيث العمل هو في الاول والآخر في الثاني وهما مرادان للعمل وهو الظرفية الاول والعلئية في الثاني وليسا بمضاف اليهما قلنا ان المراد من العمل بقاء اثر حرف الجر وهو الجر والجر موجود في المضاف اليه لافيهما فصم التعريف جمعاً ومنعاً ثم قوله كل اسم جنس شامل لكل الاسماء نسب اليها شئ كالابتداء والفاعل وغيرهما أولاً كالحال والتيز وغيرهما وقوله نسب اليه شئ خرج به الاسماء غير المنسوبة اليها وقوله بواسطة

حرف الجر و قوله مراداً خرج به المفعول فيه والمفعول له لان النسبة الفعل اليهما
بواسطة حرف الجر لكنه غير مراد لابقاء اثر الجر فيهما فالضاف اليه اما ان يضاف
اليه اسم بظهور حرف الجر او بتقديره مثل غلام لزيد و غلام زيد و اما ان يضاف
اليه فعل بظهور حرف الجر فهو مرت بزيد او بتقدير حرف الجر وذلك مجرد
احتمال العقلي غير موجود في الاستعمال لان الاضافة بتقدير الحرف الجر مختص
بالاسم لا يوجد في الفعل ولذا قال المصنف فالتقدير اے تقدير الحرف الجر
شرطه ان يكون المضاف اسماً اذ لو كان فعلاً لا بد من التلطف به نحو مرت
بزيد مجرداً التنوينه فان قيل عبارة المصنف غير مؤيد لمراده اذ المراد ببقاء الاسم
المضاف واسقاط التنوين والعبارة تدل على العكس قلنا ان مجرداً بمعنى منسلخاً
ونسبت الانسلاخ تكون للعوارض لا للمعرض كما يقال انسلك شعرة بالتنوين
عارض للاسم فيكون المعنى منسلخاً عن الاسم تنوينه و ما قام مقامه من نون
التثنية والجمع ويبقى الاسم المضاف فان قيل قوله مجرداً يقتضى تلبس المضاف
بالتنوين قبل الاضافة وذلك غير لازم كما يضاف غير المنصرف نحو مرت
باحمدكم و حواج بيت الله فيلزم الاضافة بغير التجريد قلنا ان التجريد
مقيد بالشرط فيكون المعنى مجرداً ان كان متلبساً بالتنوين او نقول في غير
المنصرف اسقاط تنوين الفرضي والحكي لاجلها اے لاجل الاضافة لان التنوين
او النون دليل على تام هي فيه والمضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة فلو لم
يحذف فيلزم اجراء التنوين في وسط الكلمة حكماً فان قيل اے تعريف المضاف اليه
اليه لا يكون جامعاً لافرادا اذ خرج منه المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانهم غير
قائلين بتقدير حرف الجر الى النوعين لفظية ومعنوية وقم الشيء لا يخالف عن
المقسم لكن منشأ خطأ غير القائلين بالتقدير تلاميذ المصنف ولم يبين المصنف
تقدير حرف الجر فيها كما بين في المعنوي بمعنى اللام بمعنى من بمعنى في لا
في المتن ولا في الشرح فظنوا بعدم تقدير حرف الجر فيها وقد تكلف بعض التلاميذ
بتقدير اللام في اضافة الصفة الى المفعول لتقوية العمل لا للتغذية مثل ضارب
زيد اى ضارب لزيد لانه متعد بنفسه وانما قال الشارح لهذا التقدير تكلفاً لان اللام

التي كانت لتقوية العمل تكون زائدة لجرد ربط ما قبلها بها بعدها فينبغي ان يكون ذلك
 اللام في اللفظ في التقدير وتكلف في اضافة الصفة الى الفاعل مثل حسن الوجه
 بتقدير من البياينة فان ذكر الوجه في جائئ زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان
 في اسناد الحسن الى زيد ابها ما لا يعلم اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكان
 المتكلم قال من حيث الوجه فانقلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة
 اللفظية لا تفيد الاتخفيف قلنا هذا التخصص واقع قبل الاضافة فلا يكون مزفوائد
 الاضافة وهي فانقل الضمير راجع الى مطلق الاضافة فالخصر في القسمين باطل
 لوجود القسم الثالث كمررت بزيد لان مررت مضاف الى زيد وليست ذلك الاضافة
 لفظية ولا معنوية قلنا الضمير راجع الى الاضافة بتقدير حرف الجر لامطلق الاضافة
 فالقسم لهما احد قسمي الاضافة لا مطلقا معنوية ولفظية ووجه الحصر فيها ان
 المضاف اما صفة عاملة في المضاف اليه قبل الاضافة أولا فالاول لفظية والثاني
 معنوية وسمى المعنوية بها لافادتها معنى التعريف او التخصص في المضاف وسمى الاضافة
 اللفظية باللفظية لافادتها تخفيفا في اللفظ لا المعنى بمحذف التوين او ما قام مقامه من
 نوني التثنية والجمع فالمعنوية الفاء للتفصيل بعد الاجمال ان يكون المضاف
 صفة فانقل الباخوذ في تعريف المضاف اليه نسب اليه شئ فينبغي في التعريف
 ان يقال فالاضافة المعنوية نسبة شئ الى شئ بتقدير حرف الجر مراد للمعنى والعمل
 وايضا فالمعنوية ذات مع الوصف مبتداء وقوله ان يكون بتاويل الكون خبره
 فيلزم حمل صرف الوصف على الذات مع الوصف قلنا هذا تعريف رسمي لا تحقيق
 فيكون هذا التعريف تعريف بالعلامة كما قال الشارح فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف
 فيها غير صفة مضافة الى معمولها سواء لم يكن صفة اصلا كغلام في غلام زيد
 او كان صفة لكن غير مضافة الى معمولها وهو الفاعل او المفعول قبل الاضافة
 بل اضيف الى غير معمول نحو لله رب العالمين او ملك يوم الدين وهي اى
 الاضافة المعنوية على ثلاثة اضرب بالحصر الاستقرائي وحصر الشئ اذا دار بين
 النفي والاثبات فان كان العقل مجوز القسم آخر يسمى حصرا استقرائيا كحصر
 الكلام في القسمين وان لم يكن العقل مجوز القسم آخر يسمى حصرا عقليا كحصر

الكلمة في الاقسام الثلاثة والمحصرهنا في الثلاثة بالاستقرار لعدم وجود غيرها في التتبع والاستقرار وان كان العقل يقتضى ان يكون الاضافة بحرف جر غير اللام ومن وفي اما بمعنى اللام اوردت اما وجوباً للتصديدها في المعطوف وانما سميت هذه الاضافة بالاضافة بمعنى اللام لان فيها حصول اختصاص المضاف بالمضاف اليه وهو مدلول اللام والجار باعتبار المتعلق وهو كائن خبر المبتداء وقوله فيما عدا اجنس المضاف وطرقة متعلق بمبتدأ بمعنى اللام وكلمة ما موصوفة او موصولة وعدا فعل ماض وقاعله ضمير فيه راجع الى كلمة ما وقوله جنس المضاف وطرقة منصوب مفعول عدا فان قيل غلام زيد المضاف والمضاف اليه كلاهما من جنس واحد لا اشتراكهما في الرجولية مع ان هذه الاضافة لامية قلنا المراد بالجنس الجنس النطقى وهو الذى يطلق ويصدق على المضاف وغيره فخاصل المعنى لا يكون المضاف اليه امراً كلياً صادقاً على المضاف وغيره ولا يكون ظرفاً للمضاف لان المضاف اليه لو كان كذلك لكان الاضافة في الاول بمعنى من وفي الثانى بمعنى في واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف اى في المضاف اليه الذى هو امر صادق على المضاف وغيره ويكون المضاف ايضا امر كلى صادق على المضاف اليه وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة يقتضى ثلث مادة اجتماعية كاخاتم من الفضة ومادة الافتراق من جانب الخاتم من الحديد ومادة الافتراق من جانب الفضة كالدرهم واما بمعنى في في ظرفه اى ظرف المضاف ثم اعلم ان المضاف اليه لا يخلو اما ظرف للمضاف اولا فان كان ظرفاً كصلوة الليل وضرب اليوم يسمى بالاضافة بمعنى في لان في هذه الاضافة المضاف اليه ظرف للمضاف والظرفية مدلول في وان لم يكن المضاف اليه ظرفاً للمضاف فهما لا يخلوان اما ان يكون بينهما مرتبة تبائن او مرتبة المساوات او مرتبة عموم وخصوص مطلقاً او مرتبة عموم وخصوص من وجه فالاول كغلام زيد يسمى بالاضافة الامية لان في هذه الاضافة يحصل اختصاص المضاف العام بالمضاف اليه الخاص والاختصاص مدلول اللام والثانى كليث

اسد فهذه الاضافة ممتنعة لا فائدة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر
المضاف اليه لغواً بلا فائدة فانقلبت فيها فائدة وهو التخفيف بحذف
التنوين من المضاف قلنا هذه الفائدة لا يكفي في الاضافة المعنوية بغير حصول
معنى التعريف او التخصيص وذلك غير موجود ههنا بل هو فائدة الاضافة
اللفظية فقط والثالث كعلم الفقه وشهر رمضان فهذه الاضافة لا يخلوا اما
ان يضاف العام الى الخاص كعلم الفقه يسمى بالاضافة اللامية لا فادتها مدلول
اللام وهو الاختصاص او يضاف الخاص الى العام كفقه العلم ورمضان
شهر فهذه الاضافة ممتنعة لا فائدة المضاف اليه ما افاد المضاف فيكون ذكر
المضاف اليه لغواً بلا فائدة والرابع كخاتم فضة فهذه الاضافة لا تخلوا اما
ان يكون المضاف اليه اصلاً بان يكون المضاف متخذاً من المضاف اليه فيسمى
هذه الاضافة بمعنى من لان المضاف اليه فيها بيان المضاف العام والبيان معنى
من او يكون المضاف اصلاً بان يكون المضاف اليه متخذاً من المضاف فهو فضة
خاتمي خير من فضة خاتمك فيكون بمعنى اللام لا فادتها هذه الاضافة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فان قيل ان الاضافة اللامية هي التي يصح اظهار اللام
فيها ولو لم يصح لم يصح جعلها لامية فعلى هذا لا يصح عند اضافة العام الى الخاص
من قبيل اضافة اللامية كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك لعدم صحة اظهار
اللام فيها لان المعنى على تقدير الاضافة في شجر الاراك شجر له خصوصية ومناسبة
بالاراك بان يكون الاراك فرداً له وكذا لك المعنى في علم الفقه ويوم الاحد ولو
اظهر اللام ويقال الاراك اى شجر كائن للاراك لفسد المعنى لان الاراك شجر
بنفسه لانه شجر آخر ثابت للاراك وكذا لك في البواقى وايضاً قيل في الاعتراض
ان اضافة الكل الى رجل في قولك كل رجل لامية ولا يقال فيه كل لرجل
باظهار اللام والا يلزم فك الاضافة والكل لازم الاضافة قلنا لا يلزم في مواد
الاضافة اللامية التصريح باللام بل يكفي فيها افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وهذا الجواب
مختاره الشارح ورد بهذا الجواب جواب بعض الشارحين ان كل لاحاطة افراد

المضاف اليه فيؤل بالافراد فيكون التقدير افراداً لرجل فيصح اظهار اللام لان الافراد
غير لازم الاضافة ووجه الرد ان التاويل خلاف الاصل فيصار اليه عند الضرورة
ولا ضرورة ههنا كما عرفت ان اظهار اللام في اللامية غير واجب بل يكفي فيها
افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام وهو فان قيل الضمير راجع الى
الاضافة فلا يوجد المطابقة بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث قلنا
الاضافة مؤل بكون الاضافة بمعنى في لا المطلق بقريضة القرب قليل في استعمالهم
اذ ردها اكثر النجات الى الاضافة بمعنى اللام فان قيل كيف يردونها الى اللامية
لتقائم مفادها اذ مفاد اللامية اختصاص المضاف بالمضاف اليه ومفاد الظرفية
ظرفية المضاف اليه للمضاف قلنا معنى الاختصاص موجود في الاضافة بمعنى
في لان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص وقوى فيه لا الاختصاص الصدري
اذ هو بالضارب فان قيل فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضاً الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا فرق بين الاضافة بمعنى
من وبمعنى في فان الثاني قليل وقوعها فردها الى الاضافة بمعنى اللام قليلاً
للاقسام والاول كثير الوقوع في كلامهم فالاولى جعلها نوعاً على جهة تحوّل غلام زيد
مثال الاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد وحاتم فضة مثال للاضافة بمعنى
في اى ضرب واقع في اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية فالضمير في تفيد
راجع الى المعنوى لا الى قسم آخر ولا المقسم بقريضة قوله تعريفاً اذ الاضافة اللفظية
لا تفيد التعريف تعريفاً التنوين عوض عن حذف المضاف اليه اى تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة واراد الشارح تعريف المضاف لا المضاف اليه لان
مكتسب التعريف هو المضاف من المضاف اليه بقريضة قول المصنف وشرطها تجريد
المضاف من التعريف وان كان المكتسب المضاف اليه من المضاف فينبغي ان يقول
وشرطها تجريد المضاف اليه من التعريف وانما تفيد الاضافة المعنوية التعريف
في المضاف لان نسبة شئ غير معين الى معين تفيد التعيين في المنسوب كذا قال
الشارح الهندي في دليل المتن وذلك غير مرضى للشارح فرد عليه ان ذلك غير لازم
الا ترى ان نسبة الفعل الى فاعل معين لا تفيد التعيين في الفعل كما قيل

ضرب زيد لا يعلم ان الضرب قليل او كثير شديد او خفيف بل افادة الاضافة المعنوية
تعريف المضاف وضعى كافادة اللام التعريف فى المدخول بالوضع فان الهيئة التركيبية
فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فان قيل ذالذ لا ملازمة
غير موجود فى بعض مواد الاضافة المعنوية كما فى قولك جائئى غلام زيد عند تعللها
زيد ولم تشر الى واحد معين فالضافة المعنوية موجودة ولم تقدر التعريف وكذلك
قولك ابن عمر عند تعدد ابناء عمر عدم اشارة الى واحد معين قلنا حال الاضافة كحال
اللام فانها وضعت لتعين المدخول وقد تستعمل بغير اشارة الى معين كما فى قوله
ولقد امر على اللثيم يسبنى : فمضيت ثم قلت لا يعينى : وذلك الاستعمال خلاف
الوضع فان قيل ينقض هذه القاعدة باضافة غير ومثل نحو جائئى رجل غير زيد
او مثل زيد فان الاضافة المعنوية موجودة ولا تجب فيها التعريف ولذلك وقعا
صفتين للنكرة قلنا تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة بغير غير ومثل اذها
لا يعرفان لتوغلها فى الابهام لعدم خصوصيتهما بشئى دون شئى فان قيل لانهم انما
لا يعرفان بالضافة الى المعرفة بل يفيد التعريف كما يقال عليك بالحركة غير
السكون او فى قوله تعالى غير المغضوب عليهم فان غير قد افاد التعريف فى هذين
الموضعين لوقوع فيهما صفة للمعرفة وهما الحركة والموصول قلنا عدم تعرفهما اذا
لم يكن للمضاف اليه غير ضد واحد واذا كان له ضد واحد يعرف بالضافة وفى
مادة النقص له ضد واحد لان ضد السكون هو الحركة وضد المغضوب عليهم
المرحومين والمنعمين فيعرف غير لصدية المضاف اليه فيهما الموصوف غير وكذلك
يعرف مثل اذا كان للمضاف اليه لمثل مثل يشتهر بمأثلة فى وصف من الاوصاف
كما يقال للقاضى جائئى مثلك فيعلم منه قاضى آخر وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصاً
اى تخصيص المضاف مع مضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل
الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل و
غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت شركاء الغلام
وشرطها تجريد المضاف من التعريف فان قيل ينتقض بقولنا انادبا
زيد والصابو زيد ولم يحسن الوجه فان المضاف فى هذه الامثلة غير

مجرد عن اللام قلنا ضمير شرطها راجع الى الاضافة المعنوية والمضاف في هذه
الامثلة مضاف بالاضافة اللفظية فان قيل تجريد المضاف من التعريف يقتضي
سبق تلبس المضاف بالتعريف نحو غلام زيد يعلم ان اصله الغلام ثم مجرد عن
اللام للاضافة ولا يضاف اذا كان اصله غلام زيد بدون اللام وليس الامر
كذلك قلنا التجريد بمعنى التجرد والتخلو وهذا المعنى عام سواء كان المضاف متلبسا
باللام ابتداء ونقول ان التجريد مشروط بشرط وجود التعريف قبل الاضافة واذا
لم يكن المضاف معرفة قبل الاضافة جازة الاضافة وان لم يوجد التجريد والتجريد
في المعرفة ان كان باللام حذف لاهه وان كان علما نكر بان يراد من العلم فردا واحدا
من الجماعة التي سميت بذلك العلم وقد يكون تنكير العلم بأرادة اشهرها وصادف اسمه
بالعلم من ذكر العلم وقد يكون بالثنية والجمع كالزيدان والزيدون ويدل على
تنكيرهما دخول اللام عليهما ولم يذكر الشارح تنكير العلم بهذين الطريقين لان الغالب
في تنكير العلم هو الطريق الاول ولم يذكر الشارح المضمرات والمبهات مع انها ايضا من
المعارف لانها لا تضاهى اصلا لا متناع سلب التعريف عنها لو وضعها على التعريف
فان قيل تجريد المنادى المضاف ليس بشرط في الاضافة مع انها معرفة بحرف
النداء فينبغي ان لا يدخل حرف النداء وان كان للتعريف لكنه ليس بمطلق بل
موقوف الى القصد وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكانت
طالبة للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى
المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة بحيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
فان قيل ينبغي ان يضاف غير الاكمل في التعريف الى الاكمل فيه ويكون المضاف
غير الاكمل مكتسبا للاكملية من المعرفة الاكمل فهو الغلامنا فلا يلزم تحصيل الحاصل
او نقول لما لم يجز الاضافة في صورة المساوات فحمل عليها صورة اعرافية المضاف
في امتناع الاضافة طردا للباب فان قيل قد جوزوا جعل المعرفة علما في مثل النجم
والصق والثريا وابن عباس مع انه يلزم تحصيل الحاصل فينبغي ان يجوز اضافة
المعرفة الى المعرفة ايضا قلنا في هذه الامثلة زوال تعريف حاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية لان التعريف العلمى قوى من اللامى

والاضاف في قلما جاء القوي ارتفع الدوني فلا يلزم تحصيل الحاصل بل يلزم
تبديل ضعيف بالاكمل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب اللهم اغفر لنا
من سوء الحساب آمين يا تواب فان قيل قد قررتم فيما سبق وجوب تجريد
المضاف من التعريف في الاضافة المعنوية فهو منقوض بقولهم الثلاثة الاثواب
فان الاضافة في هذا التركيب معنوية ولم يجرد المضاف من اللام فاجاب المصنف
بقوله وما اجازة الكوفيون من الثلاثة الاثواب حاصل الجواب ان جواز
اضافة العدد المعروف باللام الى المعدود المعروف باللام ليس باتفاقي بل عند
الكوفيين فقط عند البصريين يجرد المضاف من اللام ثم يضاف ودليل جواز
الكوفيين بغير التجريد ان المضاف في الاعداد هو المضاف اليه لان الثلاثة
هي اثواب لا غير وشرط كسب المضاف التعريف من المضاف اليه التعريف بالمضاف
والمضاف اليه وهو مفقود فلا يلزم تحصيل الحاصل لكن مذهبهم ضعيف بالوجهين
الاول انه على هذا يلزم ان يجوز الخاتم فضة بغير التجريد لا اتحادها في الذات و
الثاني ان شرط كسب المضاف التعريف من المضاف اليه هو التعريف في اللفظ وهو
موجود في الثلاثة الاثواب فيلزم تحصيل الحاصل وشبهه من العدد المعروف باللام
المضاف الى معدودة نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستملا
اما قياسا فلما ذكر من تحصيل الحاصل واما استملا فلما ثبت من الفصحاء من تركه
اللام كما قاله ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع : يا منزلى سلمى سلام عليكما :
هل الا زمن اللاتي مضين رواجع : وهل يرجع التسليم او يكشف العى : ثلاث الاثافي
والديار البلاقع : واما ما جاء من الحديث اغسلوا يوم الجمعة ولو اشتريتم كاسا
بالالف الدينار فحمول على البديل دون الاضافة فان قيل لما خالف الثلاثة الاثواب
قياسا واستملا فينبغي ان يقول المعنى متمنع موضع ضعيف لانه يدل على الجواز مع
الضعف قلنا الثلاثة الاثواب شبه في الصورة بالمائة الدينار التي في الحديث
فلم يقل متمنع رعاية للادب والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف
صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد فانه ليس بلفظي بل معنوي مضافا
الى معمولها قبل الاضافة والمعمول اما فاعل الصفة نحو حسن الوجه او مفعولها

نحو ضارب زيد واحترن بالمفعول اضافة الصفة الى غير الفاعل او المفعول كاضافة
 الصفة الى المفعول فيه نحو كريم البلد ومضارع مصر وما لك يوم الدين فانه مقتو
 افاد التعريف ولذا وقع صفة للمعرفة مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم
 الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا
 تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخصيصاً لكونها في تقدير
 الانفصال نظراً الى المعنى لانها لا تفيد التعريف ولا التخصيص بل هي باقية
 بعد الاضافة على التكرير الذي قبل الاضافة فيكون ضارب زيد في قوت ضارب
 زيداً بالانفصال وفي تقدير الاتصال نظراً الى اللفظ لحصول التخفيف في هذه
 الاضافة والتخفيف اما في جانب المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة نحو ضارب
 زيد او حكماً نحو حراج بيت الله او بحذف نوني التثنية او الجمع نحو ضارباً زيد
 ضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتارة في الصفة
 كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه للتخفيف استتر
 في القائم لثلاثي نحو شبه الجملة عن عائد المعتمد فهذا التخفيف في جانب المضاف
 اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معاً نحو زيداً قائم الغلام كان اصله قائم
 غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير و
 استتارة في الصفة ومن ثم اءى من جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف
 وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب برجل حسن الوجه
 باضافة الصفة الى مفعولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفاً جاز هذا
 التركيب وامنح تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفاً لم يجر
 الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وبجاز الثاني لكون المعرفة صفة للمعرفة فان
 قيل المشار اليه بثم مجموع امور الثلاثة من انتفاء التعريف والتخصيص ووجود
 التخفيف والحال ان جواز الاول مبني على انتفاء التعريف ووجود التخفيف ولا دخل
 لا انتفاء التخصيص وامنح الثاني مبني على انتفاء التعريف ولا دخل للتخفيف فكيف
 يشار بثم الى مجموع الامور الثلاثة قلنا المشار اليه بثم مجموع الامور الثلاثة ولا
 يلزم منها ان لكل واحد منها دخلاً في جواز الاول وامنح الثاني اذ ربما ينسب الفعل

الى الكل والحال انه مصدر وعن البعض قتل بنو فلان والقتل مصدر عن بعضهم فالجواز
والامتناع هنا منسوبان الى الثلاثة وصاداران عن امتناع التعريف ومن جهة انها
تفيد التحفيف جاز تركيب الضارباً زيد والضاربون زيد لحصول التحفيف بحذف
النون في المضاف وامتنع الضارب زيد لعدم التحفيف لان تنوين الضارب
سقط بالالف واللام لا بالاضافة وسقوط النون في الاولين بالاضافة لا باللام لازاللام
لا يسقط النون بل يسقط التنوين فان قيل هذا تفريع بالاصل المذكور الصريح وهو
التحفيف والاول تفريع بالاصل الضمني غير الصريح والمذكور اولي من الضمني فينبغي
ان يقدم المصنف الثاني بالاول قلنا آخرة لكثرة لواحقه بقوله خلافاً للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد بوجه آما لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة والتنوين سقط بالاضافة قبل دخول اللام فحصل التحفيف
ورد عليه المصنف في شرحه بالكافية المسمى بامالية الكافية ان القول بتاخر اللام
المتقدمة حساً على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر
معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وهو جازئ بغير
حصول التحفيف فاجاب المصنف عن دليله بقوله وضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها فاراد الشارح الهندي شهر الكافية هذا المعنى قوله وضعف
الواهب الخ ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة غير لا يثق في الاستدلال لان
هذا القول والتركيب مثل الضارب زيد فهو ممتنع فكذا هذا لعدم الفائدة
في الاضافة فرد الشارح على هذا المعنى بوجهين الاول ان نسبة الضعف الى هذا القول
والشعر غير صحيح لانه قول الفصحاء وايضاً في هذا المعنى شوب مصادرة على المطلوب
لان قول المصنف على هذا المعنى يكون اثبات المدعى وامتناع الضارب زيد موقوفاً على
ابطال دليل الخصم وهو الفراء وابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى موقوفاً على
اثبات المدعى وهو امتناع الضارب زيد فقال الشارح في معنى قول المصنف وضعف
استدلال الفراء بمجواز الضارب زيد لان استدلاله بناءً على جر عبدها معطوفاً على
المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب ولا نص على جر عبدها اذ يحتمل النصب حملاً

على محل مائة او على انه مفعول معه او مجرور على انه معطوف بالمائة لكنه فارق
بينه وبين الضارب زيد اذ فيه اضافة الصفة المعرف باللام بالذات بلا واسطة
العطف وفي الواهب المائة الهجان وعبدالها الاضافة بواسطة العطف وكثيرا ما
يجوز شئ بواسطة العطف ولا يجوز بالذات الا ترى جاز رب شاة وسخلتها ولم
يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بغير العطف وانما قال الشارح شوب
مصادق على المطلوب لا عين مصادق على المطلوب لانه ياخذ المدعى في الدليل بل
يوخذ في ابطال دليل الخصم وهو ليس بمصادرة اذ المصادرة في اللغة حمل برمطوب
راكوند وفي الاصطلاح على اربعة انواع جعل المدعى عين الدليل او جزء الدليل او
جعل المدعى موقوفا عليه للدليل او لجزئه وليس ههنا واحد منها وشوبها موجودة
لا ثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو
قول اعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب ومجموع البيت الواهب المائة الهجان
وعبدالها عودا يزجي خلفها اطفالها اى ممدوحى الواهب الخ فان قيل توصيف
المائة بالهجان غير صحيح لان المائة جمع معنى والهجان مفرد كحمار وايض المائة
مؤنث والهجان مذكر قلنا الهجان جمع بمعنى بيض جمع ابيض لان كسرة الهجان
ان فرضت ككسرة حمار يكون مفردا وان فرضت ككسرة رجال يكون جمعا والجمع
بناويل الجماعة فكان مؤنثا فان قيل اضافة العبد الى ضمير الهجان غير جائز
لان اضافة العبد يكون الى مال كها وسيدة والهجان مملوك لا مالك قلنا المراد بالعبد
حقيقة لكن المضاف محذوف اى عبد صاحبها او مجازا اى راعيها والعلاقة بينهما
ان الراعى قائم بخدمة المولى كما ان العبد قائم بخدمة المالك اى المولى
عودا اجمع عائذ اى حديثات النتائج حال من المائة ويزجي اما بصيغة المعلوم
من الافعال كقوله تعالى يزجي لكم الفلك على صيغة المعلوم المذكور بمعنى يسوق و
فاعله ضمير راجع الى العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسمى فاعله فان قيل على هذا لا يعلم
حال رفع الاطفال ونصبها قلنا حقيقة اعرابها وصيغة الفعل يعلم من حركة حرف
الروى من القصيدة غير معلوم الى الشارح ولذا لم يجز متابعتين الصيغة واعرابها

او جواز الفراء الضارب زيد بغير حصول التعريف لانه قاسه على الضارب الرجل
والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس
عدم جواز لانتفاء التخفيف في هذه الاضافة لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملاً
على الوجه المختار في حسن الوجه فان في الوجه في الحسن الوجه وجوه
ثلاثة رفع بالفاعلية الصفة وهو ضعيف لخلوشه الجملة عن عائذ الموصوف و
هو قبيح كما تقرر في محله ونصبه وهو بناء على التشبيه بالمفعول في وقوعه الموقع
الثالث لا بالاصالة لان الصفة لازمة لا تقتضي المفعول وتجره باضافة الحسن اليه
وهو المختار لاشتماله على العائد للمبتداء او الموصوف وحصول التخفيف بمحذف
الضمير في الوجه واستتمراً في الصفة وقلب الضمة كسرة فلما كانت هذه الاضافة
جائزة مختارة ووجد فيها التخفيف في جانب المضاف اليه حمل على هذا التركيب
الضارب الرجل ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً
معرفين باللام وهذا الاشتراك مقصود بين الضارب زيد والحسن الوجه لان
المضاف وان كان صفة معرفاً باللام لكن المضاف اليه ليس باسم جنس فقياس الضارب
زيد على الضارب الرجل قياس مع الفارق واجاب المص عن حمل الفراء الضارب
على الضاربك بقوله والضاربك وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وان كان
القياس فيها عدم الجواز لعدم التخفيف فيها لا في جانب المضاف ولا المضاف
اليه لكنه محمول على ضاربك فلما جاز الاضافة فيها بغير حصول التخفيف
جاز الضارب زيد بغير حصول التخفيف فيه فيمن قال جواب سوال كيف
يقيس الفراء الضارب زيد بالاضافة على الضاربك لعدم الاضافة فيه فان الكاف
ضمير منصوب على المفعولية متصل باسم الفاعل فاجاب المص بقوله فيمن قال يعني
استدل له بناء على قول من قال انه اى الضارب في الضاربك مضاف والضمير
مجرور المحل على الاضافة واما على قول من قال انه غير مضاف فلا يحتاج جواز
الى الحمل على ضاربك حملاً يعني جوازاً لمحموليته على ضاربك فان قاعدتهم
اذا اتصلوا سمي الفاعل والمفعول المجردين عن اللام بمفعولاً تماماً وكانت مضمرة است
متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى حصول التخفيف في هذه الاضافة لان

التونين في مثل ضاربك محذوف للاتصال لا للاضافة وانما التزموا الاضافة
ليبقى الضمير المجرور المتصل دائما لعدم جواز انفصاله ولو كان منصوبا و لم
يضاف اليه اسم الفاعل قد يكون متصلا عند عدم تعذر المتصل وقد يكون منفصلا
عند تعذر المتصل لوجود منفصله فلم يبق اتصاله فيلزم المخالفة عن قاعدتهم
المفروضة ثم انهم لما لم يعتبروا التخفيف وجوزوا ضاربك بغير التخفيف حملوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى
مضمي متصل محذوف وتنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد
عليه لانهما ليسا عن باب واحد لان المضاف وان كان اسم فاعل لكن المضاف اليه
ليس بضمير فالتقيل ما الدليل على ان التنوين في ضاربك سقط قبل الاضافة
لا للاضافة قلنا الدليل عليه انه لو سقط التنوين في ضاربك بالاضافة لتصور اول
ضاربك بالتنوين كما يتصور ضاربك زيد الاول ولم يتصور ذلك فعلم ان التنوين
في ضاربك سقط قبل الاضافة لا للاضافة فان قيل يجوز ان يكون ضاربك في
الاصل ضارب اياك ثم سقط التنوين بالاضافة وابدلت المنفصل بالمتصل فعلا
ضاربك فحصل فيه التخفيف جدا لوجود التخفيف في الجانبين ثم حمل الضاربك
عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى ضمير متصل
وتنوينهما محذوف قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد قلنا لو كان كذلك لسمع ولم يسمع وايضا التخفيف في الاضافة
اللفظية على قسمين احدهما في جانب المضاف وهو يحصل بحذف التنوين وقائم
المقام ثانيهما في جانب المضاف اليه وهو يحصل بحذف الضمير واستتاره في الصفة
واما ابدال المنفصل بالمتصل ليس منهما فان قيل ينبغي ان يجوز الضارب زيد محمول
على ضارب زيد والعلاقة بينهما ان المضاف فيهما صفة والمضاف اليه علم قلنا لو جاز
الضارب زيد محمولا على ضارب زيد فلم يبق في اشتراط التخفيف فائدة فقط
ولا يضاف موصوف الى صفة فان قيل ينقض بالامثلة الآتية فان فيها اضافة
الموصوف الى صفة قلنا عدم الجواز وقت بقاء معنى التوصيف وفي تلك الامثلة
زال معنى التوصيف وانما لم يجز اضافة الموصوف الى الصفة لان الواحد من التركيب

التوصيفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احد هما مقام الآخر لان الصفة محمولة على الموصوف
والمضاف اليه لا يحمل بالمضاف وايضا بين الموصوف والصفة اتحاد في المصداق وبين
المضاف والمضاف اليه مغايرة في الذات وايضا على تقدير الاضافة يلزم اجتماع المتضادين
لان الصفة تابع للموصوف في الاعراب والمضاف اليه يكون مجرورا ابدا فلم يبق وجوب
التبعية وايضا الموصوف اخص او مساو والمضاف اعم او مبائن ولا صفة الى
موصوفها بالدلائل المذكورة خلافا للكونيين فانهم يجوزون بالدليل وهو امثلة
الآتية وتورد على البصريين في القا عدة الاولى مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التركيب اضيف موصوف
الى صفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها فاجاب المصنف ان مثل هذه التركيب متناول
فمسجد الجامع متناول بمسجد الوقت الجامع وجانب الغربي متناول بجانب المكان الغربي و
صلوة الاولى متناول بصلوة الساعة الاولى وبقلة لحمقاء متناول بالبقلة الحجة الحمقاء
فان قدر تلك الموصوفات تلك الصفات في نظم الكلام تكون المضافات مضافة الى
تلك الموصوفات فيبدع الاعتراض بوجهين الاول ان الصفات ليست مضافة اليها لتلك
المضافات ولا صفات للمضافات وثانيهما ان تكون الموصوفات محذوفة نسبيا وتكون
الصفات قائمة مقام الموصوفات وتصور مضافة اليها لتلك المضافات فيندفع اليراد
بوجه واحد وهو ان الصفات ليست صفات للمضافات فان قيل هذا التاويل
يجري في الامثلة كلها لكن لا يجري في جانب الغربي لا توصيف المكان بالغربي اذ ليس
كل مكان غربيا قلنا المكان على قسمين كل وجزء والاول جميع الدنيا وهو ليس بغربي
فلا يصح توصيفه بالغربي والثاني يجوز ان يكون موصوفا للغربي ومضافا اليه للجانب وضافة
الجانب الى هذا المكان الجزء اضافة بانية فلا يرد ان بين المضاف والمضاف اليه مغايرة
ولست ههنا والمراد ههنا مكان الجزء فيصح التاويل ويورد على البصريين في القاعة الثانية
مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت
الصفة على الموصوف و اضيفت اليه فاجاب المصنف عن اليراد انه متناول بانهم حذفوا
قطيفة التي هي الموصوف في قطيفة جرد فبقى جرد بمعنى كهن متناول للقطيفة وغيرها

فلما ارادوا تخصيصه اضافوا الى نوعه الذي يتخصص به فيكون هذا الاضافة من قبيل
 اضافة العام الى الخاص لا من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وكن التقرير في اخلاق
 ثياب ولا يضاف اسم مماثل للبضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
 المضاف اليه كليث واسد مثال للمرادفين في الاعيان والبحث وحبس ومنع مثال
 للمرادفين في المعاني والاحداث فان قيل المماثلة عبارة عن اشتراك الشيئين في النوع
 كاشتراك زيد وعمر في الانسانية والعموم والخصوص من قبيل الاوصاف فكيف
 يصح ظرفيتهما للمماثلة قلنا المراد بالمماثلة المشابهة والعلاقة بينهما ان المشابهة والمماثلة
 قسمان لمقسم واحد وهو المناسبة فيكون ذكر نوع وميراد منه نوع آخر ولا شك ان المشابهة
 اشتراك الشيئين في الوصف والكيفية فان قيل المشابهة اشتراك الشيئين في الوصف
 اللازم لاحدهما والمشهور به احدهما كاشتراك زيد مع الاسد في وصف الشجاعة التي هي
 لازمة للاسد ومشهور بها الاسد ومغاثرين في الذات فكيف يصح التمثيل بليث واسد
 لاتحادهما في الذات قلنا المراد بالمشابهة ههنا شمول الصدق وعدمه بان كلما يصدق عليه
 الليث يصدق عليه الاسد وهذا معنى العموم وكلما لا يصدق عليه الليث لا يصدق عليه الاسد
 وهذا معنى الخصوص وهذا المشابهة موجودة في الليث والاسد فان قيل المتبادر بالمماثلة
 الترادف فينقض على الانسان والناطق فان اضافة احدهما الى الاخر غير جائز مع انهما
 ليسا مترادفين قلنا المماثلة اعم من ان يكونا مترادفين كما في المثالين اولاهما الانسان
 والناطق فانهما متحدان فيما صدقا عليه ومتغاثران في المفهوم فالترادف فان ما يكون
 متحدا في الصدق والمفهوم كليث واسد فكلما يصدق عليه الليث يصدق عليه الاسد
 ومفهومهما ايض متحد وهو الحيوان المفترس والمنساويان ما يكون متحدا في الصدق
 ومتغاثران في المفهوم كالانسان والناطق فكلما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الناطق
 وهذا المعنى معنى اتحاد الصدق ومفهومهما مغاثران مفهوم الانسان الحيوان الناطق
 ومفهوم الناطق ذات من له النطق فان قيل لما لم تجز الاضافة لا يصح اطلاق الصنف
 المضاف اليه على ذلك الاسم في قوله للبضاف اليه قلنا المراد بالمضاف اليه في الارادة
 فيكون معنى قوله ولا يضاف اسم مماثل للاسم الذي اريد كونه مضافا اليه لعدم
 في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت ربيت ليث اسد فالمضاف اليه افاد ما افاد الليث

المضاف فيكون ذكر المضاف اليه لغوا لا يقال فيه افادة التخصيف بحذف التتوين من
 المضاف قلنا مفاد الاضافة المعنوي التعريف او التخصيص وهو مقصود ههنا ايضاً
 التخصيف بحذف المضاف اليه اكثر من التخصيف بحذف التتوين فان قيل ان القاعدة
 منقوضة لكل الدراهم وعين الشيء لان الكل عين الدراهم والعين هو الشيء فاجاب
 المصنف بقوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف فيهما وان كان
 عاماً قبل الاضافة لصلاحيته كل للدراهم وغيرهما والعين يصلح للشيء وغيره فقد صار
 خاصاً بعد الاضافة بالمضاف اليه والمماثلة المتبعة للاضافة المماثلة قبل الاضافة كما
 في ليث واسد كما قال المصنف يختص به اى بالمضاف اليه فان قيل كلمة كل منكورة
 والدراهم معرفة والعين نكرة والشيء معرفة وضافة النكرة الى المعرفة تفيد التعريف
 لا التخصيص فكيف يصح قول المصنف يختص به قلنا ان الخصوص على قسمين احدهما
 مقابل للعموم والثاني مقابل للتعريف والمراد بقوله هو الاول فيكون معنى العبارة
 يصير العام خاصاً بسبب اضافة العام الى الخاص غير باق على العموم سواء افاد اللفظ
 التعريف او التخصيص اذا كان اللام للجنس او الاستغراق فيكون الاول وان كان للذهن
 فيكون الثاني فان قيل اعنية العين من الشيء ظاهرة اذا كان اللام للعهد واما اذا كان
 للجنس او الاستغراق ففيها خفاء لان الشيء يتناول الجوهر والعرض والموجود والمعدوم
 وكذا العين لا عين الشيء نفس الشيء قلنا هذا الاعتراض مسلم ان اريد بالشيء الوجود
 بالعين ايضاً وان اريد بالشيء الموجود بالعين الموجود والمعدوم فلا شك في اعنية العين
 من الشيء فان قيل ان المصنف في بيان الكليات وقوله كل الدراهم وعين الشيء في غاية
 القلة فيكون في بيان الجزئيات قلنا ان المراد بكل شيء هو اضافة العام الى الخاص
 كما عرفت لما تقرر فيما سبق ان شرحها بتجريد المضاف عن التعريف فينقض هذه
 القاعدة بسعيد كوز ونحوه فان سعيد اضيف الى الكوز مع عدم تجريد من العلمية
 وايضاً قد تقررتم انه لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه للعموم والخصوص فينقض
 هذه القاعدة بسعيد كوز فان سعيد اذكر اسمان لمسى واحد كليث واسد مع انه اضيف
 احدهما الى الاخر فاجاب المصنف بانه متناول بحمل احدهما على المدلول والاخر على
 اللفظ والدال بان وجد القرينة على الاول بالمدلول يراد من الاول المدلول ويراد من الثاني

الدال كالج في قول القائل جائئني كوز وان الجي يتصور من المدلول لا من الدال فيحمل
الاول بالمدلول والثاني بالدال فيكون المعنى جائئني سعيد كوز اي مدلول هذا اللفظ
و مدلول هذا الدال وان وجد القرينة بالاول الدال والثاني بالمدلول يراد من الاول
الدال ومن الثاني المدلول كقولك تلفظت بسعيد كوز فالملفوظ قرينة بالاول الدال لان
اللفظ يقع على الالفاظ والدوال لا بالمدلولات فيكون المعنى تلفظت بلفظ هذا
المدلول ودال هذا المدلول فان قيل ان كوزا وسعيدا مماثلان فكما يجوز سعيد كوز كذلك
يجوز سعيد بالتاويل المذكور قلنا انه غير جائز لانه غير مسموع لان قصد هم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم المحض غالبا ولا شك ان كوز القب اذ معناه رجل قوي مشهور
في البلد بالقوة وان صار علما ههنا فيكون فيه صفة حسن ولا يجوز هذا التاويل في
ليث واسد لان الجواز يكون بعد الوقوع في كلامهم وهو غير واقع وسعيد كوز
واقع في كلامهم ولما كان للاسم المضاف الى ياء المتكلم احكام خاصة في المضاف
وهو الكسرو في المضاف اليه وهي الفتح او السكون ولا يعلم هذا الاحكام من باقي
المضاف والمضاف اليه فلذا اخذ المصنف ذكر ذلك المضاف ولم يكتف بدخوله في باقي
المضاف والمضاف اليه فقال واذا اضيف الاسم الصحيح فان قيل ينقضي ثوب
وداري ليس من الصحيح مع ترتب الجزاء عليهما قلنا ان المراد بالصحيح هو عند النجات
وهو ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن
وسمى هذا الاسم بالملحق بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون مشابه بحرف العلة
بعد السكوت لا يشغل عليها وضع الحركات كوعده يسرفكذا لا يشغل وضع الحركات على
حرف العلة بعد السكون يعني وضع الحركات على حرف العلة غير ثقيل في الابتداء
والسكون الى ياء المتكلم كسر آخره لمحصل التناسب بين آخر المضاف والياء
مثل ثوب وداري وودي في الصحيح وظبي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة
او ساكنة السكون جاز لا خفية والفتح اولى اذا اصل في كل كلمة كانت على حرف
واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة كالكمة التي وقعت في الابتداء مثل
واو العطف وهمزة الاستفهام او حكما كما في ياء المتكلم اذا وقعت مضافة اليها وهي ان
كانت في آخر المضاف لكنها حكما في الابتداء اولها لا استقلالها في حكم الابتداء بها والاصل

في المبني بالحركة الفتح للتحفة وان لم يكن المضاف صحيحاً او ملحقاً به فان كان آخره اى
 آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاثت الالف لعدم موجب الانقلاب نحو
 عصاى ورحاى هذا في اللغة القصيدة وهذيل تقلبها اى الالف حال كونها كائنة
 لغير التثنية فالظرف باعتبار المتعلق حال من مفعول تقلبها ياء ليحصل بالقلب يا
 مشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلة الياء الكسرة القبلية فلما تعذر الكسرة التزم الياء التي هي اختها
 وتدغم في الياء فيكون الانقلاب وسلية للتخفيف فيقال عصى ورحى ولا تقلب هذيل الف
 التثنية كغلاماى لالتباس المرفوع بغيره لان الرفع التثنية بالالف والياء علائمة النصب
 والجرف لو قلبت الالف ياء لالتبس المرفوع بغيره بسبب القلب فان قيل ينبغي ان يقلب
 الواو ياء في الجمع السالم المذكور مضافاً الى ياء المتكلم فهو مسلى لانه يلزم التباس حالة رفعه
 بغيره قلنا ان القلب لعلة قياسية وهي اجتماع الواو والياء ولا يترك قاعدة كلية لالتباس
 في بعض الصور كما تقول مختار بصيغة الفاعل ويلتبس بسبب الاعلال بصيغة اسم المفعول
 واما قلب الالف بالياء في التثنية للمشاكلة فليست بامر كل فيترك المشاكلة لالتباس و
 ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المشلين
 فيما هو كالكلمة الواحدة نحو مسلمين اذا ضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون
 للاضافة وادغمت الياء فصار مسلى وان كان آخره واو قلبت الواو ياء لاجتماع
 الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا ضيف الى ياء المتكلم قلبت واو ياء
 وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الغنة
 قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة بها فقبل مسلى وان كانت قبل الواو والياء فتحة
 لبقى ما قبلها مفتوحاً كقولك في مسلمين مسلى وفي مصطفى مصطفى للتحفة للفتح
 وفتحت الياء المتكلم في الصور الثلاث للمساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان
 لم يتحرك واختير الفتح للتحفة فان قيل قد تقرتم ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء
 المتكلم الفاثت وان كان واو انقلب وان كان ياء تدغم فينقض بالاسماء الستة فان في
 آخر هذه الاسماء الستة الحروف الثلاثة في الاحوال الثلاث اذا ضيف الى غير ياء
 المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلاثة
 فاجاب المع بقله واما الاسماء الستة التي مر بالبحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم

نسباً منسياً كيبي فيقال هذا حم وحمك ورئيت حمًا وحمك ومررت بحم وحمك
 فاعرب بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث ومثل حمًا بالهمزة حين الافراد
 والاضافة وبالحركات الثلاث ومثل ولو بالواو حين الافراد والاضافة وبالحركات
 الثلاث في الاحوال الثلاث لكن حركاته تقديرية لوجود الالف المقصورة في آخره
 مطلقاً اى جواز استعمال حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقاً غير مقيد بحال الافراد
 والاضافة بل تنجى هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن
 مثل يدي مطلقاً في الافراد والاضافة بل ارد الى الاصل فالجاء ان اعراب هذه
 الاسماء الخمسة بالحروف حين الاضافة كما مرقى بحث الاعراب ليس بامرواجب
 بل يقرب بالحركات مطلقاً في الافراد والاضافة واما كلمة ذو منها فمعرب بالحروف
 ابداء وذولا يضاف الى مضمير لانه وضع وسيلة لتوصيف شئ باسم الجنس فلا يضاف
 الا الى اسم الجنس والضمير ليس باسم جنس واما قول الشاعر وهنًا المعروف
 ما لم يتنزل فيه الوجوه انما يعرف بالفضل من الناس ذو واهـ بالاضافة الى الضمير
 كذلك لا يضاف الى مطلق المعرفة فلو قال وذولا يضاف الى غير اسم الجنس لكان
 اشمل قلنا لما كان لباقي الاسماء الستة غير ذوا احكام خاصة عند اضافتها الى ياء
 المتكلم وذولا يضاف الى ياء المتكلم فلا يجرى عليه احكام خاصة فالعبارة المقصودة ههنا
 ان يقول المصنف وذولا يضاف الى ياء المتكلم لكن حصل نفي اضافة ذوا الى ياء المتكلم في
 ضمن نفي ياء المتكلم وهو الضمير ولو قال ذولا يضاف الى معرفة لحصل نفي اضافة
 ذوا الى ياء المتكلم في ضمن نفي الجنس وهو المعرفة وذلك بعيد ولا يقطع ذو عن الاضافة
 لان جعلها وسيلة الى توصيف اسم الجنس لا يحصل الا باضافة ذوا الى اسم الجنس التوابع
 خمسة ووجه المحصر فيها فان التابع لا يخلو اما ان يكون مقصوداً بالنسبة اولاً فالاول
 لا يخلو اما ان يكون المتبوع ايضاً مقصوداً بالنسبة اولاً فالاول هو المعطوف بالحرف الثاني
 هو البديل وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون دالاً على معنى في متبوعه اولاً فالاول هو
 النعت والثاني لا يخلو اما يكون مقررًا لامر المتبوع في النسبة او الشمول اولاً فالاول
 هو التاكيد والثاني عطف البيان فان قيل التوابع صفة الاسماء وتوصيف الجميع بالجمع
 يستلزم توصيف المفرد بالمفرد اى اسم تابعة لان التوابع جمع تابعة فلا يطابق الصفة بالموصوف

قلنا ان التوابع تبع تابع لا تابعة فان قيل التوابع على وزن فاعل ومفردة فاعلة كفوارب جمع ضاربة لا ضارب قلنا ان التابع نقل عن معنى الوصفية وصار اسماً للتوابع الخمسة وفاعل الاسم يجمع على فواعل كاهل على كواهل فان قيل تعريف التوابع لا يكون جامعاً لا لفردة لخروج ان ان وضرب ضرب لان الثاني في المثالين تأكيد للاول وليس بمعرب با عراب سابقه لعدم الاعراب في التابع والمتبوع قلنا المراد بالتوابع توابع الاسماء لا مطلق التوابع بقريية البحث فلما لم يكونا من افراد المحدود فلا بأس بخروجها عن الحد كل ثان فان قيل خرج عن التعريف التابع الثاني والثالث مثل جائئ زيد وعمر بكر لانهما ليسا بثنائين قلنا المراد بالثاني المتأخر وهو متناول لكل ما بعد المتبوع فان قيل خرج عن التعريف التابع المقدم على المتبوع كقولهم ورحمة الله عليكم السلام اصله السلام عليكم ورحمة الله كما جاء في الاشعار وايضاً خرج المتوسط كعمر جائئ زيد وعمر وبكر وايضاً ما كان المراد من الثاني المتأخر فلما اطلق على المتأخر الثاني قلنا التابع المقدم والمتوسط والمتأخر متى لوحظ مع المتبوع يكون في المرتبة الثانية وان كان غير ثان في التلفظ با عراب سابقه فالجاءوا بالجرور باعتبار المتعلق اى متلبس صفة ثان فان قيل ينقض بابوة في قولك جائئ زيد وابوة فان ابوة ثان وليس بمعرب با عراب سابقه لان اعراب المتبوع بالحركة واعراب التابع بالحرف قلنا المراد ان التابع بمعرب بنفس اعراب المتبوع بان كان اعراب كل منهما متحداً في جنس الرفع او النصب او الجراما بالنوع بالحركة والحرف قد يكون موافقاً وقد يكون مغايراً من جهة واحدة الى ناش اعرابهما من جهة واحدة شخصية مثل جائئ زيدن العالم فرفعهما ناش من جهة واحدة شخصية وهى فاعلية زيدن العالم لان الجئ المنسوب الى زيد ملحوظ مع التابع لا اليه مطلقاً ثم اعلم ان كل ثان جنس شامل للتوابع وخبر المبتدأ وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله با عراب سابقه يخرج الكل لتغاثر الاعراب فيها غير مفعولى ظننت واعطيت وخبر المبتدأ لاتحاد الاعراب فيها وقوله من جهة واحدة يخرج هذا الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر هو المعنوى المعبر بالتجريد للاسناد وهو يقتضى مسنداً ومسند اليه فيعمل في المبتدأ من حيث انه مسند اليه ويعمل في الخبر من حيث انه مسند فلا يكون نشأ اعرابهما من جهة واحدة شخصية وكذلك ظننت يقتضى

مفنوناً ومظنوناً فيه فيعمل في المفعول الاول النصب على انه مظنون فيه ويعمل في الثاني على انه مظنون فلا يكون نصبهما من جهة واحدة واعطيت يقتضى المعطى والمعطى له فيعمل في الاول النصب على انه المعطى له ويعمل في الثاني على انه المعطى فلا يكون انصبهما من جهة واحدة شخصية وانكنا مشتركين في المفعولية فان قيل تعريف التوابع غير جامع لا افراد التوابع اذ يخرج منه التوابع في هذه الامثلة هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفاً وجائى موسى العاقل فان كلا من هذه التوابع توابع مع انها ليست بمعربة باعراب السابق لان السابق الذى هو المتنوع فى كلها مبنى قلنا ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظياً او تقديرى او عالياً ثم اللفظى اما حقيقة او حكماً فالمتنوع فى المثال الاول مرفوع محلاً فالتابع ايضا مرفوع والمتنوع فى يا زيد العاقل ولا رجل ظريفاً معرب باعراب اللفظى المحكى لان ضمة زيد وفتحة لا رجل اعرابان حكماً اذ هما يشبهان الاعراب فى العروض والمتنوع فى جائى موسى العاقل معرب مرفوع تقديرى فان قيل ان تعريف التوابع خلافاً فى جانب المحد والمحدود اما فى جانب المحدود لانه جمع والمحوظ فى الجمع الافراد واما فى جانب المحد كلمة كل فان كلمة كل لاحاطة افراد المضاف اليه فيلزم تعريف الافراد بالافراد والحال ان التعريف للجنس بالجنس قلنا ان اللام فى المحدود للجنس واللام للجنس اذا دخلت على الجمع بطلت معنى الجمعية ويراد منه الجنس اى التابع وكلمة كل فى المحد زائدة فالمحدود فى الحقيقة التابع والمحد مدخول كل وهو ثابان فان قيل لما كان المحدود لفظ التابع مفرداً والمحد مدخول كل لا كل فلا حاجة الى ذكر التوابع بصيغة الجمع ولا حاجة الى ذكر كلمة كل فينبغى ان يقول التابع ثابان معرب باعراب سابقه قلنا ذكر المص التوابع بصيغة الجمع اشارة الى كثرة انواع التوابع ولما ذكر كل افاد صدق المحدود على جميع افراد المحد فيكون مانعاً عن دخول الغير لان معنى المنع ان كل ما صدق عليه المحد صدق عليه المحدود فكان المص قال ان كل ما هو ثابان باعراب سابقه فهو تابع . فان قيل سلمنا ان المحد مانع لكن لا يكون جامعاً قلنا الظاهر من تقسيمه وبيان ان انحصار المحدود فى التوابع الخمس لعدم ذكر غيرها ولو كان فرد من افراد التوابع غير الخمسة لذكر المص ذلك الفرد ايضا فحصل للتعريف جمع ومنع فان قيل ان الجمعية

والمنبئية تفهم من نفس التعريف اذ لابد في كل التعريف ان يكون جامعاً ومائناً فلا حاجة الى ذكر كلمة كل قلنا نعم ذلك لكنه ذكر كلمة كل ليكون الجمع والمنع كالنصوص عليه لان كلمة كل قائمة مقام كل فرد من افراد المضاف اليه فكانه قال كل فرد من افراد المضاف اليه فكانه قال كل فرد من النعت على سائر التوابع لانه اكثر استمالة في كلامهم من التوابع الاخرى و فرتبعتنه اذ هو يتبع المتبوع في عشرة امور وباقي التوابع يتبع في الاعراب فقط واعظم فائدة اذ فائدة النعت خمسة كما سيجي واكثر بحثاً والعزة للتكاثر تابع يدل على معنى في متبوعه فأنقيل ان الاسماء المشتقة تقع نعماً وتعاً ولا تدل على معنى في متبوعها بل تدل على معناها حين الانفراد بغير الانضمام مع الموصوف قلنا ان الاسماء المشتقة بغير الانضمام مع الموصوف لا تسمى نعماً مثل ضارب مفرداً بل تسمى صفة فيكون معنى العبارة يدل على هيئته تركيبية مع متبوعه على معنى في متبوعه لا بالانفراد فأنقيل خرج النعت الذي قاله القضية الكاذبة نحو جائني زيد المضروب لكل شخص فان المضروب نعت لزيد ولا يدل على معنى في متبوعه لان معناه مضروبيه واذ لا يتصور في زيد قلنا المراد بالدلالة ^{اللغة} على فهم المعنى الكائن في المتبوع ومضروبيه زيد فهم من هذا التركيب وان لم يتصور في الواقع مطلقاً منصوب على انه مفعول مطلق لقوله يدل باعتبار حذف الموصوف فيكون التقدير يدل على معنى في متبوعه دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد وتركيب من التركيب ثم اعلم ان في كل تعريف لابد من جنس وفصل بقوله تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه احتراز عن سائر التوابع لانها لا تدل على معنى في متبوعاتها بل تدل على معنى ستعرف في مفهوماتها وقوله مطلقاً احتراز عن بعض التوابع في بعض الامثلة مثل اعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه وجائني القوم كلهم فان البدل في المثال الاول والمعطوف في الثاني والتاكيد الذي يدل على معنى الشمول في القوم فالكل توابع تدل على معنى كائن في متبوعاتها وليست نعماً للمتبوعات لان دلالتها على معنى في المتبوعات في هذه المواد الخاصة لا مطلقاً

ولو جردت عن هذه المواد الخاصة لا تدل على معنى في المتبوعات كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد و غلامه وجاءني زيد نفسه واما الصفة فان هيئة التركيبية بين الموصوف والصفة تدل على معنى في متبوعها في كل مادة من المواد وفائدته ان النعت غالبا تختصيص في النكرات او توضيح في المعارف فالتخصيص عبارة عن قلة اسرى وفي النكرات كرجل عالم والتوضيح عبارة عن رفع الابهام الوصف في المعارف كزيدن الطريف ولما كان مفاد النعت هذين المعنيين غالبا او ح كلمة قد المفيدة للتقليل في المضارع مقابلة للاولين وقال وقد يكون لجرد التثاء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم فهذان النعتان لجرد مدح الله تعالى ولا يراد منهما التخصيص اذا التخصيص يجري في النكرات والمنعوت والنعتان ههنا معارف ولا التوضيح اذ هو يجرى لرفع الابهام الوصفى من الموصوف الذى يمتثل الوصفين المتضادين ولا احتمال عدم الرحمة في الله تعالى او لجرد الزم بغير قصد تخصيص وتوضيح نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم والدليل ما مر في التسمية او لجرد التوكيد فهو نفخة واحدة ان الوحدة تفهم من تاء نفخة فاكدت بالواحدة وقد يكون لكشف الباهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين المؤكد والكاشفة ان الاول مقرر والكاشفة موضحة مفسرة والفرق بين الايضاح والتقرير ظاهر ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تناولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف ردة بقوله ولا فصل اى ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى وضع غير المشتق لغرض المعنى فان قيل اضافة الغرض الى المعنى غير صحيح لان غرض الشئ يكون مرتبا مؤخرا عن الشئ كالا ضطجاع في السرير غرض من اتخاذ السرير مؤخر عن اتخاذ السرير والمعنى غير مؤخر عن الوضع اذ المعنى مقدم على الوضع قلنا عبارة المصنف محمول بالاختصار فيكون المعنى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وحاصل الجواب ان نفس المعنى مقدم على الوضع لكن دلالة اللفظ على المعنى مؤخر عن الوضع عموما منصوب على الظرفية

اى فى جميع الاستعمالات وجميع الازمنة مثل تمبى وذى مال فان التيمى اى
 المحق بالياء دائماً يدل على ان لذات مانسبة الى قبيلة بنى تميم وذو مال يدل على
 ان ذاتا ما صاحب مال ولذا وجب ان يكون لهما موصوف لفظاً او تقديرًا او خصوصاً
 اى بعض الاستعمالات فان قيل انه يلزم التناقض فى كلامى المعنى لانه يعلم من قوله
 مطلقاً ان النعت يدل على معنى فى المتبوع فى جميع المواد وان دل فى بعضها على معنى
 فى المتبوع فهو ايضا نعت وما هذا الا تناقض قلنا لا تناقض لان قوله عموماً فيما
 اذا كان النعت مشتقياً او ملحقاً بالمشتقى وهو المحق بالياء النسبىة او ذو فانها
 ملحقان بالمشتقى فى اقتضاء الموصوف فلا بد للمشتقى والمحق من الموصوف
 اللفظى او التقديرى فكلاً وجدت هيئية التركيبية بين الموصوف اللفظى او
 التقديرى فكلاً وجدت هيئية التركيبية بين الموصوف وذلك المشتقى والمحق
 به تدل على معنى فى الموصوف واما خصوصاً فى النعت الذى لا يكون مشتقياً
 ولا ملحقاً به كما فى بعض الجوامد وبعض التركيب فان وجدت هيئية التركيب
 ذلك البعض مع المنعوت تدل على معنى كائن فى المتبوع كما فى الامثلة الآتية وان
 جردت عن ذلك التركيب لا تدل على معنى فى متبوعه لعدم وجود متبوعه لفظاً
 ولا تقديرًا ولا يقدر لها الموصوف كما يقدر الموصوف للقسم الاول لعدم اصلتها
 فى معنى الوصفية مثل مررت برجل اى رجل فأتى جامداً وقع فى مثل هذا
 التركيب اى بين التكرتين المتجانستين اوليهما موصوفة اى وثانيتهما مضافة
 اليه لا اى فأتى فى مثل هذا التركيب يدل على معنى الكمال فى الرجل اى كامل فى الرجلية
 فيصم ان يقع نعتاً للرجل لوجود الموصوف واذا جرد عن هذا التركيب كما يقال اى رجل
 عندك لا يدل على معنى فى المتبوع لعدم وجود الموصوف بل هو مبتداء والظرف خبره
 ولا يقدر له موصوف ومثل مررت بهذا الرجل فان الرجل فى هذا التركيب
 وان كان وقع نعتاً لهذا فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات
 معينة باعتبار اللام وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات
 المبهمة فيصم ان يقع الرجل صفة لهذا وان جرد عن هذا التركيب كما يقال جئت
 الرجل او الرجل قائم فلا يقدر له الموصوف فلا يقع نعتاً لعدم المنعوت لفظاً ولا

تقديرًا وذَهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق في النعت الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة بدل الكل وليس بصفة لانه يدل على الذات لا على الصفة وايضاً تعريف
اللام ازيد من تعريف اسم الاشارة عندهم فلا يكون الموصوف اخص او مساو و
ذهب بعضهم الذين شرطوا الاشتقاق في النعت انه عطف بيان ومررت بزيد
^{هذا ان يزدن} ^{المشار اليه} فهذا في هذا التركيب يدل على حصول معنى في ذات زيد فوق صفة لزيد
وهو كونه مشار اليه ولو جرد عن هذا الموضع ويقال هذا زيد لا يصح ان يقع نعتاً و
توصف النكرة بالجملة الخبرية ههنا ثلاثة مقاصد الأول ان الجملة تقع صفة
ولم يلزم الافراد لمطابقة الموصوف والثاني الجملة الخبرية لانشائية والثالث
ان تلك الجملة تقع نعتاً للنكرة لا للمعرفة ووجه الأول ان الفرض من النعت
الدلالة على معنى في المتبوع وهذا الفرض كما يحصل من المفردات كذلك يحصل
من الجمل ووجه المدعى الثاني ان النعت يدل على معنى كاشن في المتبوع قبل وقت
التكلم والانشاء ايجاد ما لم يوجد يوجد بعد وقت التكلم لا قبل التكلم ووجه المدعى
الثالث ان بين النكرة والجملة تناسب لان النكرة تفيد الفرح المبهم كذلك الجملة
تفيد الحكم المبهم فان ضرب زيد تفيد مضمون المبهم وهو ضرب زيد وهو مبهم من
حيث التغليظ والتخفيف والقلّة والكثرة فأنقيل قد يقع الانشاء نعتاً للنكرة كما في
قوله جاشي رجل اضره فلم لم يتعرض للبيان قلنا لم يتعرض له لان الانشاء لا
تقع نعتاً الا بتأويل بعيد اما نفس التأويل هو مقول في حقه اضره واما بعد
فان في هذا التأويل خروجاً عن الانشائية الى الخبرية ومن الجملة الى الافراد وهو
مقول فأنقلتها لما كان التأويل بالمفرد فكيف يصح قول الشارح لا تقع الجملة
الانشائية بالتأويل قلنا انه حاصل معنى اضره كانها وقعت صفة وكذلك التأويل
اذا وقعت الانشائية جزاء نحو قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اي مقول في
حكم اغسلوا وكذلك اذا وقعت خبراً عن المبتدأ نحو الزانية والزاني فاجلدا اي
مقول في حكمهما اجلدا فأنقيل هذا التأويل مقول في حقه اضره انما يستقيم
لو صدر هذا القول من احد قبله فيدل على معنى في متبوعه وان لم يصدر هذا القول
من احد قبله فلا يستقيم اذ هو لا يدل على معنى كاشن في الموصوف قلنا ليس المراد من

القول المقول بالفعل بل المراد استحقاق المقولية لان يؤمر بضربه ويلزم في
الجملة التي وقعت نعتاً الضمير الراجع الى تلك النكرة الموصوفة لربط الجملة بالموصوف
لان الجملة مشتملة بالمسند والمسند اليه غير مقتضية للربط مع الغير والصفة مربوطة
بالموصوف فاذا وقعت صفة فلا بد من الضمير الى الموصوف فيحصل الربط ونخص
الضمير للربط ولم يجعل الرابط عاماً كما في الجملة الخيرية اربعة وضع الظاهر موضع
المضمر والالف واللام والتفسير كما في ضمير الشان والضمير الى المبتداء لان الصفة
في الجملة ليست بركن اصلي كالخبر فلا ترتبط بالموصوف بعائد ضعيف بل بعائد
قوي وهو الضمير واما الخبر فهو ركن اصلي في الكلام لانه المسند الى المبتداء فيربط يادى عائد
قويا كان او غيره مثاله جائئني رجل ابوه قائم وان لم يكن الضمير كما يقال رجل الاب
قائم فيكون الجملة اجنبية من الموصوف غير مبنية لحاله ولا متعلقة ويوصف
بمحاله الموصوف اي بصفة قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن اذ المحسن
حال الرجل وصفة قائمة به و بمحاله متعلقة اي متعلق الموصوف يعنى بصفة
اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن علامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى صفقى في الموصوف والمكان اعتباريا ثم اعلم ان النعت
على قسمين احدهما يسمى بنعت حال الموصوف والثاني بحال متعلق الموصوف فالاول
ما يكون النعت قائماً بعين الموصوف و علامته ان يكون مسنداً الى ضمير الموصوف انما
اي فاعل النعت ضمير راجع الى الموصوف والثاني ما يكون معنى النعت والصفقى قائماً
بمتعلقه حقيقة وللموصوف اعتباريا ومجازيا و علامته ان يكون مسند الى الاسم الظاهر
الذي يكون من متعلقاته فما ذكر في تعريف النعت تابع يدل على معنى في متبوعه اعلم
سواء ذلك المعنى ثابت للموصوف حقيقة وبالذات كما في القسم الاول او مجازاً وبالواسطة
كما في القسم الثاني فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في
عشرة امور يوجد في كل تركيب منها اربعة لا الباقى في الضدية بعضها مع بعض في
الاعراب رفعاً ونصباً وجرماً والتعريف والتذكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فان قيل ينقض بامرأة صبور و بامرأة جريح اذ رجل علامة
فان الموصوف والصفة غير مطابق في التذكير والتانيث في هذه الامثلة قلنا المطابقة

بين الموصوف والصفة لازمة في الاسماء التي لا يستوى فيها المذكر والمؤنث كضارب
ومضاربة ومضروب ومضروبة وآما فاعول بمعنى الفاعل كصبور بمعنى صابرا وفعيل
بمعنى المفعول كجريح وقتيل بمعنى المجروح والمقتول فيستوى فيهما المذكر والمؤنث يقال
رجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة جريح بلا فرق بين المذكر والمؤنث
وآما رجل علامة فالتاء للمبالغة جار على المذكر لوجود العلم في المذكر بسبيل المبالغة من
المرأة والثاني اى النعت بحال متعلق الموصوف ينتبعه في الخمسة الاولى هي الرفع
والنصب والمجر والتعريف والتكثير ويوجد منهما في كل تركيب اثنان لا الباقي لضدية
بعض مع بعض وفي البواقي كالفعل وهي ايضا خمسة الا فراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لانه يشبه بالفعل فياخذ حكم الفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر
كان مفردا ابداً واذا اسند الى الضمير يفرق للفرد ويشئ للتثنية والضمير يجمع بجمعه
واذا اسند الفعل الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي او الى الظاهر المؤنث الحقيقي مع الفصل
فيه جواز التذكير والتانيث فهذه الاحكام تجرى في النعت بحال المتعلق الموصوف
والامثلة كلها مذكورة في الشرح فان قيل ما وجه الفرق بين القسم الاول و
الثاني ان القسم الاول يتبع متبوعه في عشرة امور والثاني يتبع متبوعه في الخمسة
الاول وفي الخمسة الباقية بناء على ما اسند اليه وما جرى عليه والمسند اليه في القسم
الاول واحد وهو المنعوت لان اسناد الشئ الى ضمير شئ كاسناد الشئ الى ذلك الشئ
فالنعت يتبع متبوعه في عشرة امور وفي القسم الثاني ما جرى عليه غير من المسند
اليه لان ما جرى عليه هو المنعوت والمسند اليه هو المتعلق فالنعت يتبع متبوعه
في الخمسة الاول وفي الخمسة الباقية كالفعل ومن ثمرات من اجل كون الوصف
الثاني الخمسة البواقي كالفعلى حسن قام رجل قاعد غلمانة كما حسن
يقعد غلمانة وحسن ايضا قاعدة غلمانة لان الغلمان جمع بتاويل الجماعة
مؤنث غير حقيقي وفي المؤنث الغير الحقيقي جاز الوجهين التذكير والتانيث
في الفعل وشبه الفعل كما تقول قام رجل تقعد غلمانة وضعف قام رجل
رجل قاعدون غلمانة لانه بمنزلة يقعدون غلمانة والحقاق علامتي المشئ
والجموع في الفعل المسند الى الاسم الظاهر فضعف لصورة تعدد الفاعل ويجوز

من غير حسن ولا ضعف قعود غلبانه وان كان قعود جمعاً ايضاً كقاعدن لانك اذا كسرت الاسم المشابه لفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبة الفعل لا يجمع على صورة جمع التكثير فلم يكن قعود غلبانه مثل يقعدون غلبانه الذي هو ضعيف لتعدد الفاعل فيه في الظاهر فالتقيل تعدد الفاعل ممتنع لانه ضعيف لان الضعيف يدل على الجواز مع الضعف قلنا سُئِلَ هذا التركيب ضعيفاً لتعدد الفاعل في الصورة وليس التعدد في الواقع لاحتمال ان تكون الواو في يقعدون حرفاً دالا على جمعية الفاعل البعدي وليست بضمير او تكون ضميراً فاعلاً والمظهر بدل من الضمير او المظهر مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم على المبتدأ فعمل هذه الاحتمالات الثلاثة لا يلزم تعدد الفاعل فلا يمتنع لكنه ضعيف اذ صورته صورة تعدد الفاعل والمضمير لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب عرف المعارف واوضحها فلاحاجت لهما الى التوضيح واما ضمير الغائب فمحلول عليهما وقد جازا بركبنا توصيف المضمير الغائب بالعقلي والنقلي اما العقلي لانه ليس اعرف المعارف فله الحاجة التوضيح والنقلي قوله تعالى لا اله الا هو الحكيم والجمهور يحملون مثله على البديل كما قاله عبد الغفور فانقلت ينبغي ان يورد للضمير الصفة المأدحة والذامة وان لم يحتمل الى الايضاح قلنا انهما محمولان على الوصف الموضح في المنع طرد الباب ولا يوصف به لان النعت يدل على معنى وصفى في المتبوع والضمير يدل على الذات لا على المعنى الوصفى فانقل لم قال الشاح الرضى في عذر ترك المصنف حيث قال ولم يذكروا المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله والموصوف اخصوا مساو مع انه مذكور فلا حاجة الى الاعتراض ولا الى الجواب قلنا ان المصنف لم يذكروا قوله ولا يوصف به في بعض النسخ فالاعتراض والجواب محمولان على بعض النسخ الذي لم يذكروا فيه ولا يوصف به والموصوف اخصوا مساو فانقل ينقص بقولهم رجل عالم في النكرتين والحيوان الناطق في المعرفتين فان الموصوف في المثالين اعم صدقاً من الصفة لا اخص ولا مساو قلنا المراد بالاخص اكملية الموصوف في التعريف في المعرفتين والمراد بالمساوات المساوات في التعريف لا الخصوصية والمساوات فيما صدقاً عليه فعلم من هذه العبارة تفاوت المعارف في

التعريف فيما بينهما وهي خمسة كما جمعت في هذا النظم مع معارف ههناج هست
 زان نه ميش و نه كم به معنای مضمرد و اللام بهم هست علم به فاعرفها المضممرات اما كون ضمير
 المتكلم و مخاطب اعرف فظاهروا ما ضمير الغائب اعرف بالوجهين اما محمول عليهما
 و اما لانه محتاج الى لفظ يعبر هذا الضمير عنه ولهذا الاحتياج جعل الضمير الغائب
 بمنزلة وضع اليد فكان هذا الضمير وضع يده على ذلك اللفظ و اما كون العلم اعرف
 من اسم الاشارة فلان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
 بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين و انما يكون تعيينه بالاشارة
 الحسية و كثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية لكثرة المشار اليه و اما كون
 الاسماء اعرف من المعروف باللام فلان المخاطب يعرف مدلول الاسم الاشارة بالقلب والعين معا
 مدلول المعروف يعرف باللام يعرف بالقلب فقط والموصوفون اللام في التعريف و اما المضاف الى احد الاربعة
 فتعريفه بمنزلة تعريف المضاف اليه لانه مكتسب منه التعريف ومن ثم ان من اجل ان الموصوف
 اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله في التعريف وهو ذو اللام والاخر او الموصول
 لانه مماثل لذى اللام في التعريف نحو جائئني الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او
 بالمضاف الى مثله الى مثل المعرف باللام نحو جائئني الرجل صاحب القوس و اما في المعارف فانها
 اكمل من ذي اللام فلو وقع الاكمل نعتا لغير الاكمل فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب فان
 قيل انكم قلتم ان الموصوف اكمل من الصفة فينقض بمثل جائئني زيد صد يقك عند سيبويه لان
 المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عندنا وايضا ينقض بمثل مررت بزيدا هذا عند ابن سراج
 لان اسم الاشارة اعرف من العلم عندنا وايضا ينقض بمثل مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين
 لان تعريف الموصول ازيد عندهم من المعرف باللام فاجاب الشارح بقوله فلو وقع الاخص الاكمل
 في التعريف نعتا لغير الاكمل فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب اي عند من قال ان الموصوف
 اكمل من الصفة و من لم يشترط اكملية الموصوف من الصفة فلا بأس ان يكون الوصف اكمل من الموصوف
 فان قيل ان القاعدة السابقة تقتضي جواز توصيف الاسم الاشارة بسمه امور باسم الاشارة الاخر او
 بالمضاف الى اسم الاشارة الاخر فيكون الموصوف في تلك الصورتين مساويا للصفة في التعريف او
 بذى اللام او بالموصول اللذان هما انقصا من اسم الاشارة في التعريف او بالمضاف الى احدهما فيكون الموصوف
 في هذه الصور الاربعة اكمل من الصفة في التعريف ومع هذا القياس التزم توصيف اسم الاشارة بذى

اللام او الموصول فاجاب المصنف بقوله وانما التزم وصف باب هذا الى باب اسم الاشياء بنحو
اللام والموصول محمول عليه مثل مررت بهذا الرجل او مررت بهذا الذي كرم اى الكريمة لان الموصول
مع الصلة مثل ذى اللام للايهام الواقع فى باب اسم الاشارة بحسب اصل الوضع المقضى لبيان
الجنس فاذا اريد رفع ذلك الابهام فلا يتصور بمثله لان الابهام لا يرفع الابهام عن الابهام الآخر والمضاف
فى الصور الثلاث مكتوب للتعريف من المضاف اليه فلورفع ايهام اسم الاشارة بالمضاف لكاز استعارة
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذواللام لتعينه فى نفسه والموصول محمول عليه لانه مع
الصلة مثل ذى اللام فسقطت اربع صور وبقيت اثنتان فان قيل قد قال الشارح فى بحث التمييز
لايهام فى اسماء الاشارة بحسب اصل الوضع فكيف قال ههنا للايهام الواقع فى باب اسم الاشياء
بحسب اصل الوضع فيكون فى هذا الكلام تناقض قلنا لا تناقض فانما ذكر فى بحث التمييز من استعارة الابهام
باعتبار الوضع الحقيقى فان اسم الاشارة موضوع لكل جزئى جزئى على مذهب المتأخرين او موضوع
لمفهوم كل عند المتقدمين ولايهام فى ذلك الجزئ او المفهوم الكلى لانه امر واحد ودعوى الابهام
ههنا فى باب اسم الاشارة باعتبار الوضع المحكى وهو تعدد المستعمل فيه عند المتقدمين او تعدد الموضوع
له عند المتأخرين ومن ثم ائ من اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان لان العالم
نوعه بل يعلم انه رجل لان العلم غالب فى الرجال ولتنكير الموصوف والصفة فان قيل ان العلم
موجود فى الملائكة والجن ايضا فكيف يفهم ان المشار اليه انسان قلنا ان المراد بالعالم عالم الانسان
بقريته قوله مررت لان المرور بالملائكة والجن لا يعلم لنا العطف فان قيل العطف مصدر وهو
صرف الوصف مبتداء وتابع خبره وهو ذات مع الوصف فيلزم حمل الذات الذات مع الوصف
على صرف الوصف وايضا لا يصدق التعريف على فرد من افراد المعطوف لان عمرافى جائئ زيد
وعمر معطوف لا عطف وايضا عن العطف من التتابع غير جائز لانه امر معنوى والتتابع اسماء من
قبيل الالفاظ قلنا العطف مصدر مبنى للفعول اى المعطوف فاندفع الثلاثة فان قيل ان التعريف
ليس بجامع لافراد لانه خرج عنه العطف البيان لا يكون مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة
المبين وايضا لا يتوسط احد حروف العشرة بين المبين والمبين قلنا المراد ههنا المعطوف بالحرف
بقريته ذكر عطف البيان فيما بعد ولو كان المعطوف ههنا اعم من المعطوف بالحروف وغيره لم

يذكر عطف البيان فيما بعد تابع مقصوداً فأنقيل ان مقصوداً صفة تابع والضمير في مقصود
 راجع الى التابع مفعول القصد والقصد يقع على الاحداث والمقدورات والتابع ذات ليس من
 مقدورات المتكلم قلنا ان المقصود صفة التابع باعتبار حال متعلقه وهو النسبة فيكون التقدير
 قصداً نسبة التابع الى شئ اذا كان المعطوف عليه منسوباً الى ذلك الشئ او قصدت نسبة
 الشئ الى التابع اذا كان المعطوف عليه منسوباً اليه لذلك الشئ يا لنسبة فأنقيل الجار والمجرور
 متعلق بمقصود والباء للاستعانة فيكون المعنى قصدت نسبة يا لنسبة فيلزم نسبة الشئ لنفسه قلنا المراد
 بالنسبة الاولى النسبة الاصلية الصادرة عن الواقعي عن الفاعل والمراد بالنسبة الثانية النسبة التي وقعت
 في الكلام حكاية عن النسبة الاصلية الصادرة عن الفاعل فتثبت المفارقة بين النسبتين مع متبوعه
 فأنقيل ان قوله مع متبوعه متعلق بالنسبة لقربه فيكون المعنى المعطوف تابع قصد نسبة
 فعل او شبه الفعل اليه التي هي مع متبوعه فلا يحصل الاحتراز عن البديل قلنا انه متعلق
 بالقصد لا بالنسبة فيكون المعنى كما يكون المعطوف مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه ايضاً
 مقصوداً بها نحو جائئني زيد وعرفا بينهما مقصودان بنسبة الجمع الصادر عنهما فقوله تابع
 جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بالنسبة احتراز عن التوابع غير البديل لانها غير مقصودة
 وخرج البديل بقوله مع متبوعه لان المتبوع في البديل غير مقصود فأنقيل تعريف المعطوف لا يكون
 جامعاً لافراده لانه خرج عنه المعطوف بلا دبل ولكن واو واما لان المقصود مع هذه الحروف احكام من
 من التابع والمتبوع لا كلاهما قلنا ان المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة ان لا يذكر بطوطية ذكر
 التابع ويكون التابع مقصوداً بالنسبة ان لا يكون كالنفع الجاري على المتبوع من غير الاستقلال بالتابع
 بل المعطوف مستقل لان المتكلم اخبر عن حالهما ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
 الستة مقصودان بالنسبة معاً بهذا المعنى فأنقيل ان المقصود من التعريف هو الاحتراز عما عدا
 المحدود والاحتراز حاصل بما سبق فالاشتغال بقوله يتوسط اشتغال بما لا يعني قلنا اردت بالتعريف
 قوله ويتوسط لزيادة التوضيح ويتوسط بينه وبين التابع وبين متبوعه احكام الحروف
 العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف انشاء الله تعالى مثل قام زيد وعمر فأنقيل
 المصنف في صدر الاختصار فينبغي ان يقول في تعريف المعطوف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
 احد الحروف العشرة قلنا لو اكتفى بهذا القدر لم يكن التعريف مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه
 الصفات المتوسطة بينها وبين موصوفها احد الحروف العشرة كما في قوله جائئني زيدان العالم والشاعر

والدبير فأنقبيل العاطف توسط بين الصفات لا بين الموصوف والصفات قلنا ان الصفة الثانية والثالثة اذا وقعتا بعد حرف العطف ففيهما الحاظين لحاظ العطف بالصفة الاولى ولحاظ بالموصوفاتهما صفتان للموصوف فبالحاظ الثاني ليستا معطوفتين وصدق عليه تعريف المعطوف لانهما تابعتين لان الصفة تابعة للموصوف ووقعتا بعد حرف العطف فتوسط حرف العطف فتوسط حرف العطف بين الموصوف والصفة ولا يقال لهما المعطوف فأنقبيل كيف يلاحظ بالاسم الذي وقع بعد حرف العطف بالصفة لان توسط حرف العطف بين المعطوف والمعطوف عليه لا بين الموصوف والصفة قلنا توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لم يبق ما نعالج دخول هذه الصفات في تعريف المعطوف واذا عطف على الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب والمجذور لجواز العطف على المنصوب بغير التاكيد بالمنفصل وفي العطف بالمجذور يعاد الجار المتصل بارزا كان او مستترا احتراز عن المرفوع بالمنفصل لجواز العطف عليه بغير تاكيد اكد بمنفصل فأنقبيل ان قوله واذا عطف جملة شرطية وقوله اكد جزائه ووجود الجزاء مؤخر عن وجود الشرط وههنا بالعكس لان التاكيد مقدم على العطف قلنا اما الشرط وهو قوله واذا عطف متضمن لمعنى اريد فيكون التقدير واذا اريد العطف اكد بمنفصل فلا شك ان ارادة العطف مقدم على التاكيد واما الجزاء مقيد بقبيل او لا فيكون التقدير كذا ولا من العطف بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل كاجزاء مما يتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فلانه متصل لا يجوز انفصاله واما معنى فلانه فاعل والفاعل كاجزاء من المسند فلو عطف الاسم عليه بلا تأكيد يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة وهو غير جائز مثل ضربت انا وزيد مثال لتاكيد الضمير البارز المرفوع وزيد ضرب هو وعلامه مثال لتاكيد الضمير المرفوع المستكن فأنقبيل المعطوف الواقع بعد التاكيد لا يغلو اما معطوف على الضمير فيلزم المحذور المذكور واما معطوف على التاكيد وهذا ايضا باطل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه تاكيد والمعطوف لا يصلح التاكيد لان المؤكد والمؤكد متحدان في الذات والمعطوف

عليه تأكيد والمعطوف لا يصلح التأكيد لان المؤكد والمؤكد متحدان في الذات والمعطوف
مغاثر بالذات من التأكيد وهو انا قلنا ان المعطوف بعد التأكيد بالمنفصل على الضمير
المرفوع المتصل ولا يلزم عطف الكلمة المستقلة على جزء الكلمة لانه ظهر بالتأكيد
نوع الاستقلال في المتصل انه وان كان متصلًا لكنه منفصل حقيقة بدليل
جواز افراده بالتأكيد من غير العامل وان كان المتصل كاجزاء الحقيقى متما
يتصل به لا يجوز افراده بالتأكيد من غير ما يتصل به الا ان يقع فصل
مستثنى عن المستثنى منه المحذوف فيكون التقدير اكد بمنفصل في جميع الاوقات
الا وقت وقوع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فيجوز تركه
بالوجهين احدهما لما طال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فحسب الاختصار
بترك التأكيد وثانيهما المعطوف فاعل لان المعطوف بالفاعل فاعل والاصل
في الفاعل ان يلي الفعل فلتا بعد عن الفعل يكون ذلك المعطوف الاسم
الظاهر ضعيفا فعطف الضعيف وهو الضمير والفصل اعم سواء كان قبل
حرف العطف او بعده الاول نحو ضربت اليوم وزيد والثاني كقوله تعالى
وما اشركنا ولا آباءنا واجوز ههنا بمعنى الامكان الخاص الذي فيه سلب
الضرورة عن الجانبين فيجوز تأكيد بالمنفصل مع الفصل ايضا كقوله تعالى
فكبر فيها هم والغاؤون كما يجوز تركه والامران متساويان فان قيل حكم
المصنف على وجوب التأكيد عند عدم الفصل مخالف عن الفريقين البصريين
والكوفيين لان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تأكيد ولا فصل ولكن على قيم ومذهب الكوفيين انه جائز بلا قيم
قلنا المراد بالوجوب المفهوم من قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل
اكد بمنفصل الوجوب الاستيعساني كما قاله جمال الدين واذا عطف على
الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسمًا لان اتصال الضمير المجرور
بجاءه اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرًا
متصلاً جاز انفصاله لوجود المنفصل له والمجرور لا ينفصل عن جارة لعدم
وجود المنفصل له فلو عطف على الضمير المجرور لكان العطف على بعض حروف

الكلمة وهو غير جائز فإن قيل لاجابة في هذا العطف الى الاعداء بل ينبغي ان يؤكد
 بالمتفصل كما في المرفوع المتصل قلنا لا يؤكد بالجرور المتفصل لانه ليس للضمير الجواز
 منفصل ولا يؤكد بالضمير المرفوع المتفصل لان فيه استعمال الاشرف في موضع
 الارذل ولا يؤكد بالتصوب المتفصل لان فيه توهم عدم استعمال المنصوب
 المتفصل لامتصليهما لما كان متحدين في الصورة فحوبك وضربتك توهم المتوهم
 ان منفصليهما ايضا متحدين فان قيل ينبغي ان لا يعيد الخافض ويكتفى بالفصل كما
 في المرفوع قلنا تاثير الفصل في ترك التاكيد بالمتفصل ولم يوجد للجرور منفصل
 فكيف يتصور له الاثر وهو الفصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول فحوررت
 بك وبزيد والمال بيني وبين زيد الاول مثال لاعداء الخافض المحرف والثاني
 لاعداء الخافض الاسمي فان قيل لما عيد الخافض فيلزم عطف المركب على المفعول
 وهو الضمير الجور قلنا ان المعطوف هو الجور فقط فان قيل ان عامل المعطوف
 عليه عامل في المعطوف ايضا فيكون ذكر الخافض الثاني مستدرك قلنا ان ابرادة
 بجواز العطف لا للعاملية اذ المعطوف تابع للاول فاعرابه بعامل المتبوع فان قيل
 يلزم في المعطوف توارد العاملين قلنا جزم المعطوف بالاول والثاني كالعهد بمعنى بدليل
 قولهم بيني وبين زيد اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد ولولم يكن الثاني زائدا
 فيضاف كل من البينين الى الواحد وقيل الخافض الاول مضاف اليهما معا و
 الخافض الثاني زائد ولكن جرة بالثاني كما في المحرف الزائد في قوله تعالى كفى
 بالله ولزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم
 ترك الاعداء اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعداء في حال السعة والاضطرار اما
 في حال السعة كما في قوله يسئلون به والارحام اما ترك الاعداء المتفق عليه بين
 الفريقين في حال الضرورة كما قال الشيم الفاضل سعد الدين شيرازي في مدح
 رسول الثقلين صلى الله عليه وسلم بلغ العلى بكما له كشف الدجى بجماله
 حسنت جميع خصاله صلوا عليه واله فقوله واله معطوف على الجور في قوله عليه
 بلا اعادة الجار وكما في الشاعر يوم قربت تهجونا وتشمتنا فمابك والايام من
 عجب والجواب عن جانب البصريين ان في الاشعار جوازا لا يجوز في غيرها فلا

تقاس عليها حالة السعة لان الشعر حالة الضرورة والضرورة مستثنى
من القواعد والجواب من الآية ليس التصريح فيها ان الواو للعطف بل
يحتمل ان يكون للقسم ان كان قوله تعالى والارحام بالجرو ويحتمل ان يكون
الواو للعطف ونصب الارحام مفعولا لفعل محذوف وهو التقوا معطوف
على تقوا السابق فأنقيل ان البدل والتأكيد كلاهما من التوابع كالمعطوف
فينبغي ان لا يقعان عن المرفوع والمجورود بدون سبق التأكيد وبدون اعادة
الخاص كالمعطوف مع انه جاز تأكيد المرفوع المتصل نحو القوم جاءوا في كلهم
والابدال منه نحو اعجبتني جمالك بغير شرط تقدم التأكيد بالمتفصل وايض
جاز تأكيد الضمير المجرور نحو مودت بك نفسك وايض جاز الابدال منه اعجبت بك
جمالك من غير اعادة الجار ولو يجز العطف في الاول الابدال التأكيد بالمتفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا المؤكد عين المؤكد والبدل اما كل البدل
منه او بعضه او متعلقه والغلط نادر فهما ليسا باجنبين من متبوعهما فلا حاجة
في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف المعطوف فانه يغير المعطوف
عليه بالذات فلا بد من تحصيل مناسبة زائدة بينهما وهو التأكيد بالمتفصل في
صورة المرفوع واعادة الجار في صورة المجرور وانما يحصل المناسبة بالاعادة بان
المعطوف منضم بالجار كما ان المعطوف عليه منضم بالجار والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فأنقيل ينقض بجائني زيد وموسى وجائني زيد وهذا فان المعطوف ليس
في حكم المعطوف عليه في المثالين لانه المعطوف في المثال الاول معرب لا عراب
التقديري والمعطوف عليه معرب باعراب اللفظي والمعطوف في المثال الثاني
كحني والمعطوف عليه معرب قلنا المراد باشتراك حكمهما فيما يجوز ويحتنع
لا الاشتراك في جميع الامور مثال اشتراك ما يجوز جئت فزيد وعمر فلان ثبت وجاز لي المعطوف
عليه فكذلك ثبت وجاز للمعطوف فاشتركا في الفاعلية وامتنع المفعولية
فأنقيل ينقض بقولهم جائني انسان وبقر فان النطق يجوز للمعطوف قلنا
المراد بما يجوز ويمنع الذي هو من الاحوال العارضة والنطق داخل في مفهوم الانسان
فيكون من ذاتياته لا من عوارضه فأنقيل ان القاعدة منقوصة بكون الاسم معربا

ومبنيًا ومفردًا ومذكراً ومؤنثاً ومثنى ومجموعاً اذا لكل من الاحوال العارضة ولا يشترط ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه في هذه الامور بل يجوز ان يطفئ كل واحد منها بضده قلنا الاشتراك لازم في الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله وهذه الاحوال عارضة من نفسه لا من قبله فان قيل ينقض بيا رجل والحارث فان الحال العارضة للمعطوف عليه هو البناء بالضمه حاصل مما قبله وهو حرف النداء وليس في المعطوف البناء بالضمه بل الرفع والنصب واجب قلنا ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة للمعطوف عليه من قبله بشرط ان لا يكون المقتضى لتلك الاحوال منتفياً في المعطوف وههنا مقتضى الضمة في المعطوف عليه مباشرة حرف النداء مع المعطوف عليه وذلك المباشرة منتفياً في المعطوف لفظاً وتقديرًا اما انتفاء اللفظي فظاهر واما انتفاء التقديرى فلانه قد ربح حرف النداء في قوله والحارث لازم اجتماع حرف النداء مع اللام فالحاصل ان الضمة اثر حرف النداء وهو منتف في المعطوف لفظاً وتقديرًا فان قيل قد تقررت ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا لم يكن المقتضى للاحوال منتفياً في المعطوف واذا انتفى المقتضى للاحوال في المعطوف فلم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه كما لا يجب الضمة في والحارث لا انتفاء حرف النداء معه لا لفظاً ولا تقديرًا فهذه القاعدة منتقضة بنحو رب شاة وسخلة فان المعطوف شريك مع المعطوف عليه في الاحوال العارضة له من قبل وهي الجبر والتقييل والتكثير اذ هي حاصلة من قبل وهورب مع ان مقتضى تلك الاحوال وهورب والتكثير في مدخلها منتف في المعطوف لتعرفها بالاضافة قلنا ان لا نسلم ان التكثير منتف بل هو موجود لان سخلتها مؤلة بالنكرة لقصد عدم التعيين اى سخلة لها او الضمير نكرة اى رب شاة وسخلة شاة فان قيل الفير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع واذا كان له مرجع فلا وجه للتكثير وههنا راجع الى الشاة قلنا الضمائر كلها نكرات اذا لم يكن لها مرجع كربه رجلا او كان مرجع له لكن لم يوجد الاختصاص بمكة وصفة بنحو رب رجل اخيه فان اخيه بدل من رجل وهو المقصود بدخول رب وهو جائز وان كان له مرجع ورب تدخل على النكرة وههنا معرفة لوجود المرجع لكنه لم يختص

يختص بحكم او صفة وان وجد المرجع ووجد له اختصاص فالضمير معرفة
فوقلت رب رجل كريم اخيه بابدال اخيه لم يجز لان اخيه بدل من رجل موصوف بكريم
فيكون الضمير معرفة فالاخ معرفة ومدخول رب يكون نكرة لا معرفة فلا يرد الاعتراض على رب
شاة وسخلة اذ الضمير نكرة لعدم توصيف مرجعه والله اعلم بالصواب فان قيل قد تقرت ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة للاحوال الذاتية فينتقض بمثل يا زيد
وعمر ولان عمروا معطوف على زيد وهو في حكمه في البناء على الصفة والبناء من الاحوال
الذاتية لا في الاحوال العارضة قلنا ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة
لا في الذاتية اذ لم يكن المعطوف مثل المعطوف عليه واما اذا كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فحينئذ المعطوف في حكم المعطوف عليه في مطلق الاحوال وههنا المعطوف مثل المعطوف
عليه في كون كل واحد منهما مفردا معرفة فلذلك امتنع بناء المعطوف في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرا لا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوة عن الضمير الواقع في المعطوف
عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتداء وهو عمر
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولم يبين الشارح احتمال كون
قوله ولا ذاهب مبتدأ مسندا به اذ هو واقع بعد حرف النفي ورافع للظاهر وهو
عمر لانه على هذا التقدير على قوة الفعلية فيلزم عطف الفعلية الاسمية وهو غير
حسن فان قيل قد تقررت اذ كان في المعطوف عليه ضمير راجع الى ما قبله فلا بد
ان يكون في المعطوف ايضا ضمير راجع الى ذلك الشيء فينتقض ذلك القاعدة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيدن الذباب فان يطير ضمير يعود الى الموصول وينضب المعطوف
عليه ليس فيه ضمير فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيدن
الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب قاء السببية جواب بالمنع اي لانهم
ان الفاء للعطف بل للسببية فلا يرد الاعتراض على تلك القاعدة او اجيب بالتسليم
انه للعطف مع السببية لكن السببية تجعل الجملتين جملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى

لان الموصول اذا كان صلة جملة فعلية ووقع مبتدأ يكون متضمنا لمعنى الشرط وهو السببية فصارت الجملة اثنان جملة واحدة فيكفى بالربط الواحد فيها او للعطف لكنه يفهم منها سببية الاولى للثانية والمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببية الذباب او نقول ان الضمير محذوف في متعلق بغضب فيكون التقدير الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب فالحاصل ان قوله لانها فاء السببية اربع ترجمات الاول ليست للعطف بل معناها السببية فقط والثاني ان معناها السببية مع العطف والثالث ان معناها هو العطف فقط لكن يفهم منها سببية الاولى للثاني والرابع ان الضمير فيه مقدر واذا عطف فان قيل الشرط يدل على وقوع العطف فاذا وقع العطف فكيف يترتب عليه الجزاء بقوله لم يجوز قلنا ان قوله عطف يسند الى مصدره فيكون التقدير واذا عطف العطف والفعل اذا استند الى مصدره يكون الفعل متضمنا لمعنى او وقع فيكون التقدير واذا وقع العطف والايقاع صفة المتكلم قبل الوقوع فيكون المعنى واذا وقع التكلم ذلك العطف اى احداث ذلك العطف ولم يثبت بل يثبت بعدا على وجود عاملين فان قيل كلمة على اذا وقعت صلة للعطف فيكون مدخول على معطوفا عليه فلا يطابق المثال المثال لان في المثال عطف الاسمين على المفعولين لا على العاملين فاجاب الشارح عنه بثلاثة اجوبة الاول بقوله بناء والثاني بقوله وقال بعض الخ والثالث بقوله واكثر الشارحين الخ وحاصل الجواب الاول ان قوله على عاملين ليس صلة لقوله واذا عطف بل صلة لبناء المحذوف والمتعلق والمتعلق مفعول له لعطف فان قيل العطف يقتضى المعطوف والمعطوف عليه ولم يوجد ههنا قلنا ان كليهما ههنا محذوفان فيكون التقدير واذا عطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولى عاملين بعاطف واحد وتشريح الجواب الثاني ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى وهو الا مالة وكلمة على بمعنى فهو فيكون معنى العبارة واذا اميل الاسمين نحو العاملين بان يجعلهما معمولىهما ولا شك ان في المثال الاسمين وهما المحجورة وعمر وجعل معمولين للعاملين السابقين وتشريح الثالث ان العبارة على حذف المضاف فيكون المعنى واذا عطف الاسمين على معمولى عاملين وفي المثال هكذا فطابق المثال مع المثال وانما قال المص على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز بالاتفاق نحو قوله تعالى هو الذى جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء ولم يقل على اكثر من اثنين فانه غير جائز بالاتفاق نحو ثبت زيد في الدار صار بابا وعم البيت غلامه مختلفين وان قيل ينبغي ان لا يجوز تركيب ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لانهما مختلفين لفظا ومعنى اما لفظا اذا التلطف

بالاول اول والثاني ثان واما معنى فلان الاول مؤكّد والثاني مؤكّد قلنا المراد بالمختلفين غير متعديين في الذات بان لا يكون الثاني عين الاول وههنا الثاني عين الاول فهما متحدان في الذات ومختلفان في الصفة اى المؤكّد والمؤكّد والمراد بالمختلفين المختلفان في الذات فان قيل يقيم من قوله واذا عطف جواز العطف فهو مناقض لقوله لم يجوز قلنا جواز العطف في الصورة الواحدة بحسب الظاهر وعدم الجواز بحسب الحقيقة والصورة الواحدة ما قدم المعول المجرور على الرفع والمنصوب في جانب المعطوف والمعطوف عليه فهذه الصورة جائزة بحسب الظاهر والسمع كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرّة وبضياء شحنة وكما وقع في قول الشاعر كل امرأتين سمع امرأتين ونار تو قد بالليل نارا :- فهذه الصورة وان كان بحسب الظاهر جائز لوجود السمع لكنه لم يجوز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان حرف الواحد العاطف لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء عنهم فان الجمهور لا يجوزون هذا العطف في الصور الثالث بالدليل المذكور والفراء يجوز ذلك العطف في كلها اما في الصورة المذكور لوجود السمع فيها واما الصورتين الاخرتين فمحمولتين عليهما والجواب عن جانب الجمهور ان الشرط في المحمول والمقيس ان يكون المحمول عليه والمقيس عليه بالقياس والقاعدة وجواز الصورة الاولى بالسمع بغير القياس وكل شئ اذا جاز بالسمع من غير القياس يكون مخصرا على مورده وموردة الصورة الاولى وبقيت الصورتان الاخرتان على اصل القياس هو عدم الجواز الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان قيل ان المتبادر ان الاستثناء من قوله خلافا للفراء لانه قريب في فهم منه ان الفراء لا يجوز هذا العطف في هذه الصورة والامر ليس كذلك بل هو يجوز مطلقا في هذه الصورة وغيرها قلنا هذا الاستثناء من عدم الجواز عند الجمهور ومن خلاف الفراء ايضا فيكون حاصل معنى الاستثناء الاول ان عدم جواز هذا العطف عند الجمهور في الصورتين والجواز في هذه الصورة وحاصل معنى

الاستثناء الثاني خلاف الفراء عنهم في الصورتين والاتفاق

معهم في هذه الصورة في الجواز ولما كان الاستثناء منهما قدّم الخلاف على الاستثناء ولو اختلفا وقدّم الاستثناء لوهم الواهم ان خلاف الفراء عن صورة الجواز وليس كذلك والمراد بمثل في الدار زيد والحجرة عمرو كل تركيب عطف فيه الاسمان على معمولين عاملين مختلفين ذاتا وعملا والمعول المجرور مقدم على المعول المرفوع او المنصوب في جانب المعطوف والمعطوف عليه كليهما فهذه الصورة جائزة عند الجمهور بحسب الظاهر لوجود السمع فيها ولم يجوز بحسب القياس لان حرف العطف

الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين ويوصل اثرهما ملين الى المعطوفين وعند الفراء
هذه الصورة جائزة لوجود السمع والصورتان الاخرتان قياس عليهما مثالها زيد في الدار وعمر الحجرة وان
زيداً في الدار وعمر الحجرة فهما غير جائزتين عند الجمهور جائزة عند الفراء خلافاً للسيدويه فانه
لا يجوز هذا العطف لا بحسب الحقيقة ولا بحسب الظاهر في جميع الصور اما في صورة السمع فيصل
على حذف الجار وبقاء الجرور على الجر وهذا جائز كما جاء في بعض القراءة في قوله تعالى تريدن عرض
الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة فالتقدير عرض الآخرة التاكيد اى التوكيد فسر به لانه
نقل عن المعنى المصدرية جعل اسمًا لثان معرب الخ اوباق على المصدرية لكن فسر باسم الفاعل
لصحة الحمل له ولتطبيق المثال مع المثل او لصحة عدة من التوابع تابع يقرر امر المتبوع
فقوله يقرر متضمن لعنى يجعل فيكون المعنى يجعل امر المتبوع اى اى حال المتبوع وشانه مقررًا ثابتا
عند السامع كان متوهمًا قبل التاكيد عند السامع ويكون ثابتاً مقررًا عنده بعدم التاكيد في النسبة
او الشمول فالنسبة مصدر مبني للمفعول اى في كونه منسوباً او منسوباً اليه فان قيل المراد بالامر
شان المتبوع وحاله وكونه منسوباً او منسوباً اليه ايضاً شانه وحاله فيلزم ظرفية الشئ لنفسه قلنا ان كلمة في بمعنى
من البنائية فيكون المعنى يقرر ويتحقق امر المتبوع من كونه منسوباً او منسوباً اليه في التركيب اللذان غير
متحققين عند السامع فيثبت التاكيد ان المنسوب والمنسوب اليه في هذا التركيب هو المتبوع لا غير
ثم اعلوان التاكيد اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع اولدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ الاول نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد اولدفع ظن السامع بالمتكلم الجازما في المنسوب فهو
زيد قتل قتل دفعا لتوهم السامع ان يريد المتكلم بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضاً تكرير اللفظ
الاول حتى لا يبق شك السامع في ارادة المعنى الحقيقة او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شئ
والمراد نسبة الفعل الى متعلقات ذلك الشئ كما في قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيمب حينئذ
ايضاً تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب زيد اى ضرب هولاهن يقوم مقامه او تكريرة معنى
ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اى شمول المتبوع جميع افرادة دفعا لظن السامع بالمتكلم يجوز
الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لا افرادة فانه كثير ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
ويريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع اخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم فهذا هو العرض
من الفاظ التاكيد فقوله تاج جنس شامل لكل التوابع وقوله يقرر امر المتبوع خرج غير عطف البيان لان ليس
بموضع لهذا المعنى وخرج عطف البيان بقوله في النسبة او في الشمول فانه يقرر امر المتبوع ويوضحه لكن لا

في النسبة والشمول وهو لفظي سمي به لمصوله من تكرير اللفظ الاول ومعنوي سمي به لمصوله من ملأ
 المصنى فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول اول التكرير بالمكرر لصحة الحمل لتطبيق المثال
 مع المثل لان زيداً في جائئ زيد زيد مكرر لا تكرير فان قيل التكرير شنيع قلنا التكرار شنيع اذا كان
 بلا فائدة والاعادة ههنا لفوائد مذكورة فان قيل التعريف غير جامع لافزادة لان انت تأكيد في قواك
 ضربت انت ولم يكرر لفظ الاول وهو التاء في ضربت قلنا اعادة اللفظ الاول اما حقيقة نحو جائئني
 زيد زيد او حكماً نحو ضربت انت فان انت في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفاً للاول اذا الضرورة داعية
 الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلان المتصل اذا كان متصلاً فلا يجوز انفصاله من العامل و
 يجري فان قيل ضمير يجري اما راجع الى التكرير مطلقاً فيوافق بقوله في الالفاظ كلها لكن يلزم
 الخروج عن البحث اذا البحث في التأكيد اللفظي الاصطلاحي الذي هو من توابع الاسماء لا في مطلق
 الالفاظ اسماً كانت او فعلاً او حرفاً مفردات او مركبات واما راجع الى لتكرير الذي هو يسمي
 بالتأكيد اللفظي الاصطلاحي فيوافق البحث لكن يابي عن هذا الارجاع قوله في الالفاظ كلها لانه يقتضي
 جريان التكرير في الالفاظ كلها اسماً نحو زيد زيد او فعلاً نحو ضرب ضرب او حرفاً نحو انت انت او جملاً
 نحو زيد قائم او مركبات تقيدية كالضفاف والمضاف اليه او الموصوف والصفة او غير تقيدية
 كالمركبات التقديرية والمزاجية فان التكرير اللفظي يجري في كليهما قلنا ضمير يجري راجع الى مطلق التكرير
 البحث عن المطلق باعتبار بعض الافراد وهو التأكيد الاصطلاحي او نقول ضمير يجري راجع الى التأكيد
 اللفظي الاصطلاحي المبحوث عنه والمراد بالالفاظ الاسماء فان قيل لما كان المراد من الالفاظ الاسماء
 لم اكدت بقوله كلها قلنا المقصود في هذا العموم عدم اختصاص التأكيد اللفظي بالفاظ محصورة
 كالتأكيد المعنوي مختص ببعض الاسماء وفي الجوابين خدشة اما في الاول خلاف التبادر لان التبادر
 ارجاع الضمير الى التأكيد الاصطلاحي واما في الثاني ارادة الخاص مع وجود قرينة العام والتأكيد
 المعنوي مختص بالفاظ محصورة اى معدودة معدودة مسموعة لا يتجاوز عنها وهو نفسه
 وعينه وكلاهما وكله واجمع واكثع وابتع وابصع بالصاد المهمله وقيل بالضاد المعجمة قيل لا
 معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الافراد مثل حسن وسبن وقيل اكتع مشتق من حول كنع لى
 تام وابصع بالمهمله من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى وابتع من البتع وهو طول العرق
 مع شدة المرئ فان قيل لما كان هذه الالفاظ منقولة عن المعنى الاصلي الى المعنى التاكيدى فلا بد حينئذ
 من المناسبة بين المعنى المنقول والمنقول عنه قلنا يمكن استنباط مناسبات خفية بين المعاني الاصلية و

معناها التأكيد بالتأمل الصادق فالاولان اى النفس والعين يعمان فان قيل انهما ليسا
بشاملين لجميع الالفاظ والمعاني فكيف يفهم منهما العموم قلنا لقوله يعمان معنيان المشهور وهو
العموم وغير المشهور وهو الوقوع والمراد ههنا غير المشهور اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث فان قيل يلزم الالتباس فاجاب باختلاف صيغتهما افرادا وتثنىة وجمعاً
واختلافاً ضميرها العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد وتفسها في المؤنث
الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنىة المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
وهذا الاستعمال موافق للقياس واما استعمال الاول فلانهم يكرهون اجتماع التثنيتين اللتين فيهما
اتصال لفظاً ومعنى اما اتصال اللفظى بان تكون التثنىة الاولى مضافة الى التثنىة واما اتصال المعنوي بان
تكون التثنىة الاولى جزءاً من الثانية فيعبرون عن التثنىة الاولى بالجمع كما في قوله تعالى السارق
والسارقة فاقطعوا ايديهما اصله يداهما عبر الله تعالى عن التثنىة الاولى بالايدي وكما في قوله تعالى فقد
صغت قلوبكما اصله قلبها كما لان للاثنتين قلبين لا القلوب لكن لما كره اجتماع التثنيتين عبر الله تعالى
عن الاولى بالجمع ولم يعبر عن الاولى بالمفرد لدفع التثنيتين للنسبة بين التثنىة الاولى بالمفرد كما في
قوله تعالى لعن الذين كفروا على لسان داود وعيسى ابن مريم وانفسهم فجمع المذكر العاقل و
انفسهم في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني فان قيل الثاني هو العين وحكمه مذكور
فكونه للمثنى مخالفاً عن المذكور وتناقض في الحكم قلنا المراد بالثاني لفظ كل وهو وان كان ثالثاً
لكن لما سمي النفس والعين اولين تغليباً كالقمرين سمي الثالث ثانياً للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاها للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعاً باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرئت الكتاب كله وكلها نحو قرئت الصحيفة كلها
وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات
البواتي وهي اكتب وابتع وابضع بالهمزة والجملة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاً في المؤنث
الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة وجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتب اكتبون
اكتب وابتع ابتعون ابتع وابضع بضعوا بضعوا بضع ولا يؤكدا بكل واجمع الاذ واجزاء
مفردا كان او جمعاً اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه فان قيل لا بد ان يذكر في المتن الاذ واجزاء
وافرادا لا يؤكدا بهما ذوا افراد ايضاً كما يقال جائئني الانسان كله واجمع قلنا لا حاجة الى ذكر ذوا افراد لان
الكلى ما لم تلاحظ افراداً مجتمعة ولم تصرا اجزاء لا يصح تأكيداً بكل واجمع حاصله ان الكلى اذا اخذ

افراداً مجتمعاً من حيث انها مجتمعاً فيكون ذو الافراد بهذه الحيثية كلا وكل واحد من الافراد اجزاءاً يكون
قوله ذو اجزاء مشتملاً لذى اجزاء وافراد كليهما ويجب ان تكون ذلك الافراد بمحيث يصح
افتراقها حساً كاجزاء القوم او حكماً كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائداً دفع وهم
التبعض مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ في حق الاشتراء وان لم
يتجزأ في حق المئى فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه
لاحساً ولا حكماً في حق المئى واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان ومستكنّاً بالنفس العين
اى اذا اريد تاكيده بمهما اكد ذلك الضمير ولا ينفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت
نفسك نفسك تاكيد التاكيد الضمير بعد تاكيده ينفصل هوانت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمنى
بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفس الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
في صورة استكان الضمير اجريت عليها صورة ابراز الضمير طرد الباب وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز
تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد هما بالمتفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم الالتبس انما قيد بالنفس العين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاء وني كلام اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع واجمعين يليان العواطف
قليلاً بخلاف النفس والعين فانهما يليان العواطف كثيراً فيصح وقوعهما فاعلاً فيحتاج الى التاكيد
لوقوع الالتباس عند عدم التاكيد واكتع واخوالا يعنى اتباع وابعع اتباع لان اجمع فان قيل
اكتع واخوالا مبتدأ واتباع بكسر الهمزة مصدر من باب الافعال فيلزم حمل صرف الوصف على
الذات لان المتبداً يكون من قبيل الالفاظ والاتباع مصدر معناه حدثا فيكون من قبيل المعاني قلنا
ان الاتباع بفتح الهمزة جمع تابع فلا يلزم حمل صرف الوصف على الذات فان قيل اجمع ايضا تابع
تاكيد لما قبل فيكون هذه الكلمات تابع تابع فيكون كالمصغر للمصغر وذلك غير جائز قلنا المراد بالاتباع
ان هذه الكلمات لا تستعمل بدون اجمع لا المعنى الاصطلاحي بل هى تابعة لمؤكد اجمع بواسطة اجمع تكون
اجمع اول بمعنى الجمعية منها المقصودة منها فلما كانت اتباعاً فيحصل لها خاصية التابع فلا يتقدم
اكتع واخويه عليه اى على اجمع اذا التابع لا يتقدم على المتبوع وذكرها اى اکتع واتباع وابعع دون
ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر التابع بغير المتبوع البديل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع فان قيل ان اخوك في قوله جاشى زيد اخوك بدل وليس بمقصود

اذ القصد يقع على المعاني والاحداث قلنا مقصود صفة تابع بحال متعلقه وهو الحد من مقدمات
 المتكلم فيكون المعنى تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع وقوله اے دون المتبوع فان قيل
 ان التعريف غير مانع لدخول المعطوف فيه لان المقصود في جائئ زيد بل عمر التابع لا المتبوع مع انه
 ليس ببدل قلنا المتبوع في توالي البدل غير مقصود ابتداء بل ذكر المتبوع طوطية وتمهيد الى ذكر التابع و
 المعطوف عليه بل غير مقصود انتهاء ومقصود ابتداء فان قيل المتبادر بما نسب الى المتبوع ما نسب الى
 المتبوع بطريق الاستدلال فخرج من التعريف ضربت زيدا اذ لا لان ما نسب الى المتبوع بطريق الوقوع هنا
 مع انه من افراد البدل قلنا ما نسب الى المتبوع مستلزا نحو جائئ زيد اخوك او غير مستلزا نحو ضربت زيد اخوك
 فقوله تابع جنس شامل لكل التوابع وقوله مقصود بما نسب الى المتبوع احتراز عن النعمة والتاكيد وعطف اليها
 لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المتبوع فيها مقصود بالنسبة وقوله وانه احتراز عن المعطوف بالحرف لان المتبوع
 والتابع كليهما مقصودان في النسبة ولما قال الشارح ابتداء خرج المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء
 ثم بدأ له عرض منه وقصد المعطوف فالمتبوع مقصود ابتداء والتابع مقصود انتهاء فان قيل تعريف البدل
 غير متناول لافراد اذ خرج عنه البدل الواقع بعد الا نحو ما قام احد الا زيد فان زيدا ببدل وليس بمقصود
 بما نسب الى المتبوع لان ما نسب الى المتبوع نفى القيام والمنسوب الى التابع ثبوت القيام قلنا البدل
 مقصود باصل المنسوب وهو قام منسوب في الظاهر ولا الى المتبوع وثانيا الى التابع في القصد ان كان
 مخا بالصفة وهو النظر في الاول والاثبات في الثاني فالحاصل ان كلمة ما في قوله ما نسب الى المتبوع عبارة
 عن فعل وشبه فعل ففي التركيب المذكور الفعل هو قام منسوب الى احد وزيد كليهما وغير كلمة ما والا
 وصفهما وليتا بمنسوبتين فان قيل لما كانت النسبة الاولى نفيا فكيف تكون طوطية للنسبة الثانية
 المثبتة وما هذا الا طوطية النقيض الى النقيض قلنا الغرض من الطوطية ايقاظ الغافل هو
 يحصل بالنقيض ايض وهو اي البدل انواع اربعة قد رشح الشارح الاجمال ليشتمل العبارة على الاجمال
 والتفصيل ويشير الى ان العطف مقدم على الربط ويشير ان هذا التقسيم من قبيل تقسيم الكل الى
 الجزى وتقسيم الجنس الى الانواع لا من قبيل تقسيم الكل الى الجزء فلا يرد الاعتراضات ببدل
 الكل اي بدل هو كل البدل منه وبدل البعض اے بدل هو بعض البدل منه فالإضافة
 فيهما بيانية اذ خاصية الإضافة البينانية ان يحمل المضاف اليه على المضاف وهما كذلك و
 بدل الاشتمال اے بدل مسبب اي ذكر مسبب وسبب ذكره اشتمال احد المبدلين بالآخر والسبب
 مؤثر في المسبب ولا شك ان ذلك الاشتمال مؤثر في ذكر البدل لان الاشتمال لا بد له من المشتل لثقل

فاذا ذكر احدهما ذكرا الآخر مثال اشتمال البدل على المبدل نحو سلب زيد ثوبه ومثال اشتمال المبدل منه على البدل يشكونك عن الشهر الحرام قتال فيه و بدل الغلط بـ بدل سبب ذكره غلط المتكلم يذكر المبدل منه فلاضافة في الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملازمة **قال الاول**

اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول فان قيل المراد بالمدلول هو المعنى الوضع له فينبغي ان لا يكون اخوك في جائني زيد اخوك بدل الكل لتغاثر مفهوميهما لان معنى زيد حيوان ناطق مع هذا الشخص ومعنى اخوك اخ المخاطب قلنا المراد باتحاد المدلول اتحاد المصداق بان يكونا متحدين فانما مع تغاثرهما لفظا فدخل فيه جائني زيد اخوك لاتحاد مصداقهما وان اختلفا مفهوما وخرج جائني زيد زيد لعدم تغاثر اللفظي وان اتحد اذاتاً ومفهوماً واما اتحاد المفهوم غير لازم اذ هو قد يكون كما في زيد ضربته اياه وقد لا يكون كما في جائني زيد اخوك ثراياه في زيد ضربته اياه اما بدل نظراً الى تغاثر اللفظ واما تاكيد نظراً الى اتحاد المفهوم والمفهوم والمصداق فان قيل ينبغي ان يكون التابع خمسة والبدل ثلاثة و بدل الكل داخل في عطف البيان او يكون التابع اربعة والبدل اربعة وعطف البياد اخل في بدل الكل قلنا لم يفعل المصنف هكذا لوجود الفرق بينهما اذ المقصود في البدل التابع لا المتبوع وفي عطف البيان المقصود المتبوع لا التابع فلما لم يدخل احدهما في الآخر مفهوما لم يدخل احدهما في الآخر لفظاً

ذكر الثاني اے بدل البعض جزؤه اے جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا اراسه **والثالث** اے بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملازمة علاقة بحيث توجب نسبة الفعل الى المتبوع النسبة الى الملابس والتابع اجمالاً ولا يكون النسبة الى المتبوع تاماً بل لابد في تصحيحها من اعتبار غير المتبوع نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءً انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته اذا التجب يحصل من الصفات لا من الذوات وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالاً وكذا في سلب زيد ثوبه لان نسبة سلب الى زيد توجب نسبة الى الثوب اجمالاً ولا يكون نسبة سلب الى زيد تاماً بل لابد في تصحيح النسبة الى زيد من اعتبار غير زيد لان سلب الذوات غير معهود فان قيل في تعريف بدل الاشتمال صور بدل الفلظ نحو ضربت زيدا احارة وضربت زيدا غلامه لان زيد والحصار والغلام ملازمة علاقة المالكية والملوكية من غير احدهما جزء من الآخر وليست هذه الصور من صور بدل الاشتمال لانها من صور بدل الغلط قلنا المواد بالملازمة الملازمة المذكورة لا مطلق الملازمة لان نسبة الضرب الى زيد تام ولا يلزم في مصتها اعتبار غير زيد لانه يقع مضموناً فيكون من صور بدل الغلط لا من صور بدل الاشتمال بغيرهما فان قيل الحار والمجروب اعتبار المتعاق صفة ملازمة و

الضمير المحرور الى بدل الكل والبعض فيكون التقدير تكون تلك المناسبة من غير كون البديل كل المبدل
منه او جزأ المبدل فخرج منه بدل الاشتمال في مثل نظرت الى القمر فلكه لان الملازمة بين القمر والفلك من
حيث الكلية والجزئية لان القمر جزء من الفلك قلنا المنفعة الكلية والجزئية بان يكون البديل كل المبدل منه
او جزؤه فدخل ما فيه المبدل منه جزء والبديل كل فأنقيل كيف يكون هذا المثال من صور بدل الاشتمال
لان النظر الى القمر تام يكون بغير الفلك كما نظر الى ضوء القمر في الارض قلنا هذا المثال يستعمل
في ايام اختفاء القمر فالنظر اليه غير تام بدون الفلك فأنقيل لان سلم ان القمر جزء الفلك بل هو
كوكب ليلى مركز في السماء الاول قلنا هذا مناقشة في المثال وهو ممتنع لان المثال لتوضيح المثل فكيف
فيه مجرد الغرض والاعتبار ويمكن ان يورد مثال البديل جزء والمبدل منه كلام مثل ربيت درجة الاسد برجه
فانه لا محال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وهو ثلثون اذ الدرجة عبارة عن موضع
طلوع الشمس ولا شك ان في جانب المشرق ستة بروج وكذا في جانب المغرب ستة بروج وفي كل
برج ثلثون درجة اي سوراخا ومطلعاً للشمس والاسد اسم لبرج واحد فأنقيل لولم يجعل المصنف
هذا القسم من البديل لقلة وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
من العجم لا من العرب والرابع اء بدل الغلط ان تقصد انت اليه فأنقيل ان تقصد
بتاويل القصد خبر مبتدأ ولا يصح الحمل لان المبتدأ وهو البديل من قبيل الالفاظ والقصد من
قبيل المعاني قلنا ليس قوله ان تقصد خبر المبتدأ بل خبر المبتدأ محذوف وهو يكون وهو متعلق بالجار
المحذوف من أن فيكون التقدير والرابع يكون بان تقصد اليه وأن في قول الشارح ان يكون سهو من
الناسخ وزاد قوله انت اشارة الى ان تقصد بصيغة المخاطب المعلوم بقريظة قوله غلطت من غير اعتبار
ملازمة بينهما بعد ان غلطت بغيره اء بغير البديل وهو البديل منه ويكون ان اي البديل والمبدل
منه معرفتين نحو ضرب زيداً اخواه ونكرويتين نحو جائني رجل غلامك ومختلفتين نحو قوله تعالى
بالناسية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البديل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اء
نعت البديل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتفاه بصفة تكون
كالجابر لها فيه من نقص النكارة مثل بالناسية ناصية كاذبة فأنقيل ينقص هذه القاعدة بقوله مرت
زيد حار فاضحائر قلنا هذه القاعدة في بدل الكل وهذا القول من صور بدل الغلط فأنقيل ينقص هذه القاعدة
بقوله جل جلاله انك بالواد المقدس طوى فان طوى نكرة بدل الكل من الواد المقدس ولم يوصف
البديل قلنا يفهم ههنا من البديل ما لم يفهم من الواد المقدس لان معنى طوى التقديس مرتين فيكون

التكرير كما جابر ويكونان ظاهرين نحو جائني زيد اخوك ومضميرين نحو الزيدون ولقيتهم اياهم ويجوز ان يكون الثاني تأكيداً للاول ومختلفين نحو اخوك ضربته زيداً او اخوك ضربت زيداً اياه ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيداً الآن مدلول البدل والمبدل منه متحد والظاهر من الفوائد فلو ابدل الظاهر الغائب من ضمير المتكلم او مخاطب فلا يتحد مدلولها وايضاً ضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع اتحاد مدلوليهما واما بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود لعدم اتحاد مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى ضربتك الحمار وضربتني الحمار

عطف البيان تابع جنس شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز عن النعت **يوضح** متبوعه احترازه عن البدل والعطف بالحرث والتأكيد ثم اعلما بعض النكات يشترطون في عطف البيان ان يكون اوضح من المتبوع لانه لا يوضح المتبوع ولا يوضح يحصل بالاوضح ويقولون عطف البيان اسم اشتهر من اسمى مسمى الواحد نحو ابو حفص عمر فصر اوضح من ابى حفص وعند بعض النكات لا يلزم ان يكون عطف البيان اوضح من المتبوع بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما اوضح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني ويقال عمر ابو حفص مثل اقسام بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنيه امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اقى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى راكب على ناقه دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذباً فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول ويمشى خلف بعيره شعر ولم يذكر الشارح في قصة قسم عمر رضى الله عنه واقع في الشعر وواقع في المتن حفظاً للادب اقسام بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجراً ائمه كاذباً في قسمه وعمر رضى مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال الاعرابى اغفر له اللهم ان كان فقال صدق صدق صيغة امر مقصود بالنداء اى بالله صدق صدق الاعرابى في سوال غفرانه لى فاني فجرت بمنع السؤال عنه بمضمون قوله تعالى واما السائل فلا تنهرا والمعنى صدق الاعرابى في قوله انى على ناقه دبراء حتى النقيفا فاخذ يده فقال ضع عن راحتك فوضع فاذا هى نقباء عجفا فحمله على بعيره ورودة وكساء وانما قال الاعرابى انكا

فجر بان الشرطية الدالة على التشكيك مع انه فجر على القسم خلاف الواقع ادبا او ظنا منه انه قسم على يقينه ان الاعرابي كاذب في قوله فلا ياثم بقسبه او نقول ان كلمة ان مخففة من المثقلة ليست شرطية فتكون من قبيل قوله تعالى ان كان وعد ربنا لمفعولا فالتقيل يلزم في خبر ان المخففة من المثقلة اللام قلنا لو مر اللام في خبر ان المخففة اذ لم يكن ماضيا وان كان ماضيا لا تدخل اللام كما في قوله تعالى انا اعطينك الكوثر فالتقيل لا فرق بين عطف البيان وبدل الكل كما في قوله جائئني زيد اخو له يحتمل كلاهما فاجاب وقصده ان فرقه اشار ان المراد باللفصل الفرق لا مقابل الجنس من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية اى الفرق بين البدل وعطف البيان باعتبار المعنى واقع في جميع المواد بان التابع مقصود في بدل الكل لا المتبوع وفي عطف البيان المتبوع لا التابع واما الفرق اللفظي بينهما ثابت في بعض المواد لا في جميع المواد والتراكيب وهذا البعض واقع في مثل قول الشاعر انا ابن التاركة البكرى بشرة فان قوله بشرة جعل عطف بيان للبكرى جاز هذا التركيب لان عطف البيان لا يكون في حكم تكرير العالم فلا يكون التاركة بشرة وان جعل بدلا من البكرى لم يجز لان البدل في حكم تكرير العالم فيكون التقدير انا ابن التاركة بشرة فيكون من قبيل الضارب زيد وهو غير جائز لعدم حصول فائدة التخييف لا في جانب المضار ولا المضأ اليه واخر البيت به عليه الطير ترقبه وقوماء. وعليه الطير ثاني مفعول التاركة ان جعلناه بمعنى المصير والافهوه حال من البكرى الذي هو مفعول التاركة وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا للظرف وهو عليه لان الظرف يقتضي المتعلق وهو مجتمعا فالطير فاعل مجتمعا وشبه الجملة حال من البكرى ان كان الطير مبتدأ فترقبه حال من الضمير المستكن في عليه راجع الى مبتدأ وقوماء جمع واقع كنصور جمع فاعل ترقبه فحصل المعنى واقعه حوله مترقبه منتظرة الى انزهاق روحه لان الاكاشا مادام به رفق فالطير لا ترقبه والمراد بمثل انا ابن التاركة البكرى بشرة كل ما كان عطف بيان للمعنى باللام الذي يضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما لم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمة اذا كان بدلا فيمتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد زيدا بالتونين موقوما ومنصوبا جملا على اللفظ والمحل اذ جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم بغير تنوين اذ جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد يعنى كل ما خالف جنس عام ان يراد به المخالفة في الصحة اذا كان عطف بيان وعدم الصحة اذا كان بدلا فيكون قوما فيسمى اشتراك النوعي وان اريد به نفس المخالفة سواء كان بالاعراب او بالصحة وعدم الصحة يكون جنسا ويسمى اشتراك الجنس

سن هـ ١٣٤١ الساعى
محمد قاسم قاسم
افغانستان

قد فرغت من تصفية هذا الكتاب يوم الاحد
تشرين صفت من مرم الزمان

بالخير جلد اول من خادمة الكافية

ما شاء الله لا قوة الا بالله

الحمد لله والمنته على ان الكتاب المستطاب الموسوم به

خادمة الكافي

جلد ثانی

فی بحث المبني

من تصنیف احقر العباد المسمى بـ

مولوی حاجی عبد المنان

المعروف به لاخار بابا عفی عنه سكنه لاخار علاقه جنکی خیل تحصیل فتحپور

ریاست سوات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المبني أعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب والاصل في الافعال والحروف البناء لان الاسماء محل المعاني المعتورة وهي تقتضي العلامات لئلا يلتبس البعض ببعض وهي ليس الا الاعراب بخلاف الافعال والحروف فانها ليسا محل المعاني المعتورة فلا يحتاجان الى الاعراب وايضا الفعل ثقيل لانه موضوع للحدث والنسبة والزمان فالمناسب مع الخفة والبناء خفيف من الاعراب لان السلوك على طريقة واحدة اسهل من السلوك على طرائق مختلفة بخلاف الاسم فان ما هو موضوع له غير متعدد فيكون خفيفا فالاعراب عليه لا يفيد الثقل بخلاف الفعل فانه لو ثبت الاعراب عليه يفيده اشغل على الثقل فانه ثقيل الثقل انما يعتبر على اللسان والاسم والفعل سواء في التلفظ اللساني بل الفعل ثقيل من جهة تعدد الموضوع له على الذهن وهو غير مراد في الثقل قلنا الثقل بالذهن مستلزم للثقل على اللسان لان الذهن اذا وقع في التشويش وقع التردد في اللسان ثم المبني المطلق عبارة عما كان حركاته وسكناته من غير العامل وهو على قسمين احدهما مبني الاصل والاخر مبني الاسم فالاول عبارة عن الماضي والامر لحاضر والحرف والثاني عبارة عن الامرين احدهما ما ناسب مبني الاصل باحد المناسبات الست والثاني ان يقع الاسم غير مركب مع الغير تركيبا يتحقق به العامل كالاسماء المعدودة ثم حكم مبني الاصل ان لا يتحقق الاعراب فيه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فان ثقل الماضي قد يقع موضع الخبر مثل ضرب في زيد ضرب موضع زيد ضارب فيكون له ايضا محل من الاعراب يعني تحقق العامل فيه قلنا لانهم انه واقع موضع ضارب بل الجملة وقعت موقع ضارب والمراد عدم وقوع الفعل الماضي فقط وانما اعراب المضارع لانه واقع موقع اسم الفاعل مثل زيد يضرب في موقع زيد ضارب

لأن الأصل في الخبر الأفراد **فَأَنْقِيلُ** فعله هذا ينبغي أن يعرب الماضي أيضاً وقع موقع اسم
الفاعل مثل زيد ضرب في موضع زيد ضارب قلنا أن المضارع مشابه باسم الفاعل من جهة
أخرى وهو مثلية مع اسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات والماضي ليس كذلك
فلما شابه المضارع باسم الفاعل مشابهة كاملة ثبت له عين الأعراب والماضي مشابه
به مشابهة ناقصة ثبت له ما كان مشابهاً للأعراب وهو البناء على الحركة وإنما اختير
الفتح لأنه أخف الحركات **فَأَنْقِيلُ** فعله هذا ينبغي أن يعرب الأمر حاضر مشابهة مع
اسم الفاعل في الحركات والسكنات قلنا لا اعتبار لهزمة الوصل لسقوطها في الدرج فلما
لم يكن مشابهاً به لاتاماً ولا ناقصاً فلا يثبت له الأعراب ولا البناء على الحركة بل
صار مبنيّاً على السكون كما هو الأصل **المبني** أي الاسم المبني فله تقدير الاسم إشارة
إلى أن المبني صفة الاسم لا اللفظ لأن المعتبر في التعريفات هو الجنس القريب وهو
الاسم واللفظ هو الجنس البعيد وإشارة إلى دفع أن التعريف لا يكون جامعاً لأفراد الخروج
الحرف والأمر والماضي عن تعريف المبني لأنها غير مناسبة لمبني الأصل لأن الشيء لا يناسب
نفسه حاصل الدفع أن هذا الاعتراض إنما يرد لو كان هذا التعريف المبني بل التعريف
للأسم المبني فهي غير داخلية في الحدود فلا بأس بخروجها عن الحد **فَأَنْقِيلُ** تعريف
الاسم المبني بالمبني الأصل غير جائز لأنه غير معلوم أيضاً فيلزم تعريف المجهول
بالمجهول قلنا هذا التعريف بالنسبة إلى من يعرف ماهية المبني المطلق وهو ما كان
حركاته وسكناته من غير العامل ولكن لا يعرف ماهية الاسم المبني ولذا لم يعم
إلى ماهية المبني المطلق ما أي اسم ناسب **فَأَنْقِيلُ** تعريف المبني لا يكون فأنه
عن دخول الغير لصدقه على المضارع لأنه لفظ أو شيء مناسب لمبني الأصل وهو
الماضي لا اشتقاقه منه مع أنه ليس بمبني قلنا هذا الاعتراض إنما يرد لو كان كلمة
ما عبارة عن اللفظ أو الشيء بل هي عبارة عن الاسم مبني الأصل أي المبني
الذي هو الأصل في البناء وهي الأمور الثلاثة على الاتفاق والجملة من حيث
هي عند صاحب الفصل **فَأَنْقِيلُ** أن المبني مقابل للمعرب وكل قيد يؤخذ في
أحد المتقابلين نفيًا ذكر في الأخرى ثباتاً فينبغي أن يقول المصنف ما شابه مبني الأصل
قلنا المراد بالمشابهة النفية في تعريف المعرب هي هذه المناسبة لأنه لو بقيت على حقيقتها لا

يصدق تعريف المبني على الاسماء المبنية التي وجه بنائها غير المشابهة كالاسماء
المتضمنة لغير همزة الاستفهام او معنى حرف الشرط او الواقعة موقع مبني الاصل
كنزال وغير ذلك ويدخل في تعريف المعرب فلا يكون تعريف المعرب مانعا ولا تعريف
المبني جامعاً فانقلبت ان المراد بالمناسبة اما المطلقة او المؤثرة في البناء والقوية
فالكان الاول فينبغي ان يكون كل فرد من المعرب مبنياً لانه مناسب لمبني الاصل
في التلفظ والتكرر وان كان الثاني فيلزم اخذ المحدود في الحد وان كان الثاني فهو مجهول
قلنا المراد بالمناسبة المناسبة القوية وهي ليست بمجهولة لان المناسبة اذا ذكرت مطلقاً
في بحث المبنيات يكون نصاً فيما ذكر صاحب الفصل وهي احد الامور الستة وهي
قد تحصل بتضمن الاسم معنى مبني الاصل تحقيقاً لهما كما تضمن اسماء الاستفهام
والشرط لمعنى حرف الاستفهام والشرط وقد تحصل بمشابهة الاسر لمبني الاصل
كالهمزات فانها مشابهة لمبني الاصل وهو المحرف في الاحتياج وقد تحصل بوقوع
الاسم موقع مبني الاصل كنزال واقع موقع انزال وقد تحصل بمشاكل الاسم المبني
للأسم الذي وقع موقع مبني الاصل كجهار مشاكل عدلا وزنة لنزال الذي وقع موقع
انزال وقد تحصل بوقوع الاسم موقع الاسم الذي شابه مبني الاصل كالنهادي المفرد
الواقع موقع كاف الضمير الذي شابه صورة كاف حرف الخطاب في ذلك وقد تحصل
بإضافة الاسم الى مبني الاصل بلا واسطة نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم او بالواسطة
مثل عذاب يومئذ او وقع ذلك الاسم المبني غير مركب مع غيره على وجه
يتحقق معه عامله أعلم ان الاسم اما مفهوم مع الغير او لا فالثاني مبني كالاسماء
المعدودة والاول اما مشابه لمبني الاصل او لا فالاول مبني كجاء هؤلاء والثاني
اما تحقق معه عامله او لا فالثاني مبني كغلام زيد والاول معرب كجاء زيد فان قيل
تعريف المبني فيرمانع عن دخول الغير لدخول المعرب فيه هو زيد في نحو قام زيد
فانه ليس بمركب لانه جزؤه لا يدل على جزء معناه مع انه ليس مبنياً قلنا المراد
بالمركب المنفي في هذا المقام المركب اللغوي اى المفهوم مع الغير بقربية ان الاسم
لا يكون مركباً اصطلاحاً وزيد في مقام زيد وان لم يكن مركباً اصطلاحاً لكنه مركب لغة
والمركب اللغوي يراد منه احد المضمومين لا مجموع المضمومين وعلامته ان يتصدى

بكلمة مع مثل زيد في جائئ زيد مركب من الكلمتين فأثقل ان التعريف غير جامع
 لا فواكه اذ خرج منه غلام في غلام زيد اذ هو مركب مع المضاف اليه مع انه مبني قلنا
 المراد بالمركب المنفى الذي يتحقق معه عامله سواء لا يكون مركبا اصلا كزيد وعمر او مركبا
 لكن لا يتحقق معه عامله نحو غلام في غلام زيد فأثقل كلمة او لاحد الامريين فلا يسهل
 التعريف على هذا فانه اجتمع فيه هذان الامران اى المناسبة وعدم التركيب قلت كلمة
 او ههنا المنع الخولا للجمع ولا للانفصال الحقيقي فأثقل كلمة او مشتركة بين المعاني
 الثلاثة ففى اخذ بعضها ترجيم بلا مرجح وهو باطل قلنا الترجيم ههنا بالقرينة وهى ان
 المبني مقابل للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المناسبة فالمبني ما
 انتفى فيه هذان الامران نحو هذا او التركيب نحو زيد او عدم المناسبة فهو جائئ هؤلاء
 فأثقل التغير اذا وقع في عبارة العمدة لا يتخلوا عن نكتة فما النكتة في اختلاف
 الترتيب في ذكر المشابهة والتركيب في تعريف المعرب والمبني تقديمًا وتأخيرًا ايثارا للتقدم
 ما مفهومه وجودى لشرفه والقباه ضم وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون
 عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون القاب المبني في المعرب وبالعكس وانما قال ههنا القابه
 وقال في المعرب انواعه لان الاعراب يدل على انواع المعاني فلما كان مدلولاتها انواعا
 دوالها ايضا انواعا بخلاف البناء لانه غير متنوع فكذا داله فأثقل اضافة الالقاب الى ضمير
 المبني غير جائز لان لقب المبني مضموم ومفتوح ومكسور لا الضم الخ وايضا لقب الشئ محمول
 عليه كما يقال السعيد كرز ولا يعجم حمل هذه الاسماء على المبني لانها اسماء حركات المبني
 قلنا هذه الاضافة لادنى ملازمة لان هذه الاسماء القاب لحركات المبني فيكون من قبيل
 اضافة القاب المشتل الى المشتل فأثقل اطلاق الالقاب على هذه الاسماء غير جائز لان
 لقب الشئ يختص بذلك الشئ وهذه الاسماء كما يطلق على الحركات البنائية كذلك
 يطلق على الحركات الاعرابية كما قال المصنف بالضمه رفعا الخ وفيه نظر لان الشاهد
 يخالف المدعى لان في المدعى الضم الخ بلا تاو وفي الشاهد ضمة الخ مع تاو وهى مشتركة
 واجيب ان الضم والضمه مراد فان عند البصريين فيكون الشاهد بالمرادف شاهد بينه
 قلنا عن اصل الاعتراض للقب يستعمل على الوجهين بالوجه الخاص وهو ما يكون الضم
 فيه من جانبى الاسم والمسمى وبالوجه العام وهو ما يكون فيه الخصوص

من جانب المسمى لا من جانب الاسم ولا شك ان المسمى وهى الحركات فى آخر الاسم لا يعبر عنها الا بهذه الاسماء لان هذه الاسماء لا تطلق الا بهذه الحركات وحكمه بى حكم المبني واثره المترتب على البناء المبني ان لا يختلف آخره حين البناء لا اختلاف العوامل اذ قد يختلف للاختلاف العوامل مثل من الرجل من امرء من زيد فأنقيل اضافة الحكم بمعنى الاثر الى ضمير المبني غير جائز لان اثر الشئ صادر عن ذلك الشئ وعدم الاختلاف غير صادر من المبني بل هو صادر من البناء فى المبني قلنا اضافة لادنى ملازمة وهوان عدم الاختلاف وان لم يكن صادرا عنه لكنه مرتب واقع عليه فأنقيل لان سلم ذلك لان ترتب الاحكام على العلة وعللة عدم الاختلاف هو البناء لا المبني بل هو محل الحكم قلنا اضافة الحكم الى ضمير المبني من قبيل اضافة اثر الحال الى المحل فأنقيل هذا الحكم غير شامل للقسم الثانى من المبني لانه يختلف بدخول العوامل قلنا عدم الاختلاف حين البناء يعنى قبل العوامل واذا جاء العامل لا يبقى مبنيا او نقول هذا الحكم للقسم الاول لا للثانى وهى اى المبني وتانيث الضمير باعتبار تانيث الخبر لان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى لانه محل الفائدة فى الكلام ولانه داخل والمرجع خارج ورعاية الداخلى اولى من رعاية الخارج المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات فأنقيل عد كل الكنايات من المبنيات غير صحيحة لان فلانا وفلانة من الكنايات وليس بمبنيين قلنا انه من باب تغليب الاكثر على الاقل فعدا الكل منه مجازا ولم يقل بعض الكنايات كما هو الاطلاق الحقيقى وهو الاولى من الاطلاق المجازى قلنا يجوز للمصنفين الاتيان بالامر غير الاولى فى بعض المواضع وان لم يوجد المانع من من جانب الاولى لانهم لو اتوا فى جميع المواضع بالامر الاولى لتوهم الوجوب واسماء الافعال والا صوات بالرفع معطوف على اسماء الافعال لا على الافعال ردة على الهندى حيث قال يجوز فيه الرفع والجرو وجه الرد انه لو كان مجرورا معطوفا على الافعال يكون التقدير اسماء الاصوات فيلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانه قال فيما بعد الاصوات لا اسماء الاصوات وانما لم يقل فيما بعد الاسماء الاصوات لعدم صحة اطلاق

الاسماء عليها لعدم الوضع فيها فان قيل لها لم يكن فيها وضع فكيف ذكرت في بحث
الاسماء المبنيّة قلنا انها ملحقة بالاسماء المبنيّة لجريها مجرى الاسماء المبنيّة في
البناء او التكلم وان لم تكن اسماء في الحقيقة لعدم الوضع فيها فان قيل ينبغي ان يقول
الشراح بالرفع في الموصولات لانه قال فيما بعد الموصولات لا اسماء الموصولات قلنا انه
ان لم يصدر الموصولات والركبات والكنايات بالاسماء لكن مع اطلاق الاسماء عليها
فلا بأس بان تكون مجردة مضافة اليها الاسماء وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست بمبنيّة فلا بد من التقيد ببعض ولم يقيّد الموصولات
واسماء الاشارة ببعض مع ان ذان ذين تان تين اللذان اللذين اللتان اللتين
معربة عند البعض لعدم اعتبار المصنف اختلاف البعض في اعرابها لان اختلافها
ليس لاجل العوامل بل تلك الاسماء موضوعة لتثنية المرفوع بالالف ولتثنية
المنصوب بالياء فالوضع وافق حالة الاعراب ولم يقل بعض الموصولات مع ان
اي واية معربتان بالاتفاق لان اعرابهما في بعض الاحوال اى عند حذف
صدر الصلة ولا اعتبار لبعض الاحوال فان قيل حصر المبني فيما ذكر غير مستقيم
لان المنادى المفرد المعرفة واسم لا اذا كان نكرة مفردة بلا فاصل ومن والشرطيان
والاستفهاميتان والموصوفتان كلها مبنيات وليست بداخلة في شئ مما ذكر قلت
هذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنيّة فالمظروف منحصر والظرف غير
منحصر لان الظرف يقتضى غير المظروف ايضا واعلم ان الاصل في الاسماء
الاعراب لانها محل لورود المعاني المتورة عليها فلا بد من الاعراب ليكون
علامة للمعاني واذا كانت مبنيّة تكون فارة عن الاصل فلا بد فيها من علامة البناء
ثم اذا كانت مبنيّة فالاصل في البناء السكون لاجل الخفة فاذا كانت
مبنيّة على الحركة فتكون فارة عن الاصل فلا بد من علتين اخريين احدهما
لاختيار الحركة دون السكون والثاني لتعين الحركة دون الباقيتين المضمرو خالف
التفصيل عن الاجمال في الافراد والجمعية لان المنظور في الاجمال هو الجمعية
للدلالة على الانواع وفي التفصيل الافراد لانه مقام التعريف والتعريف انما يكون
للجنس وبالجنس وهو يحصل بصيغة المفرّد وقدّم المضمّر على باقي المبنيات لعدم الاختلاف

في بناء افراده كما كان الاختلاف في بعض افراد باقي المبنيات وسمى المضمير ضميراً لانه الاستتار والاستكان والضمير ايضاً يستتر ويستكن اولاًنه مشتق من الضمور وهو قلة اللحم والضمير ايضاً قليل الحروف بالنسبة الى الظاهر غالباً وبُنِيَ لان الغائب محتاج الى المرجع وهو اللفظ والتكلم والمخاطب الى تقدم المكنى عنه الدال وهو اللفظ لان وضع الضمائر للايجاز والاختصار في مقام الظواهر ما وضع الى اسم وضع وعبر عن كلمة ما بالاسم ليخرج اللام العهد الخارجي وكاف كذلك لانهما موضوعان للمخاطب لكنهما ليسا باسدين بل هما حرفان لم تكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه وخرج بقيد الحيثية زيد اذا تكلم مساماً فانه وان كان موضوعاً لذلك المسمى المتكلم لكنه ليس بمقيد بوقت التكلم لانه موضوع له سواء كان المسمى غائباً او مخاطباً او متكلماً وخرج بقيد المحكاية عن نفسه او غيره او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فبقيد الحيثية خرج زيد اذا خطب بمسامه فانه وان كان موضوعاً لذلك المسمى المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بمقيد بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متكلم او ساكت وخرج بقيد التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان كان مقيداً بقيد المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بمقيد بوقت الخطابة به بل هو اعم من انه مخاطب او غائب او متكلم او ساكت وخرج بقيد التوجه للفظ المخاطب لان وضعه وان كان مقيداً بقيد المخاطب لكن ذلك الوضع ليس بطريق توجه الخطاب اليه لان توجه الخطاب يكون بالضمائر والمخاطب ظاهراً وغائباً تقدم ذكره وكذا ويخرج بقيد تقدم ذكر المرجع الاسماء الظاهرة لانها موضوعة للغائب لكن تقدم ذكر الغائب ليس شرطاً فيه لفظاً او معنى او حكماً فالتقدم اللفظي ما يكون مرجع الضمير ملفوظاً وتقدمه اما حقيقة كضرب زيد غلامه او حكماً كضرب غلامه زيد لتقدم رتبة الفاعل على المفعول والتقدم المعنوي ما لا يكون المرجع ملفوظاً لكن المرجع مفهوم من حيث المعنى وذلك المعنى اما يفهم من اللفظ كالعدل يفهم من لفظ اعدوا في قوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى وانما يفهم العدل من اعدوا

له الحروف قوله المرجع لعل المراد بالمرجع الدال عليه لا المدلول عنه الضمير والاحتياج اليه لا يوجب البناء وان ارادتم الاطلاع على تمام هذا البحث فليكن المتأب الى حل المشكلات ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦

عبد المحليم الكوهستانی

لانه جزء من مفهوم اعدلوا او يفهم من سياق الكلام مثل قوله تعالى ولا بويه لكو احد
 منهما السدس فضمير ابويه راجع الى الميت المفهوم من سياق الآية لان السوق في الميراث
 ولا بد للميراث من الميت والتقدم الحكى ما لا يكون المرجع مقدما لا لفظا ولا معنى بل
 يكون له حكم تقدم الذكر كما في ضمير الشان والقصة فانه اُتي بهما مبهما ليحصل تعظيم الشان
 والقصة بذكرهما كرتين كرتة بهما وثانيا تفسيرا فيكون وقع في الذهن من ذكره اول تفسيرا
 فيكون كالراجع الى الحديث المعهود المتقدم في الذهن ولم يصرح به لقصد الابهام ولا لشر
 التفسير ثانيا وهو اى الضمير باعتبار ما قبله على قسمين متصل ومنفصل هذا تقسيم
 الضمير بالنظر الى ما قبله والاول تقسيم باعتبار ذاته فلا يردانه لم يكره يكتف في تقسيم الضمير
 بالتقسيم الاول وقسم الى المتصل والمنفصل فالمنفصل قدم المتصل في الاجمال لانه
 الاصل لوضع الضمائر لا يجازوا الاختصار وقدم المنفصل في التفصيل لان مفهومه جودى
 والوجودى اشرف من العدمى فهو اولى بالتقدير المستقل بنفسه غير محتاج في التلفظ
 الى كلمة اخرى هو العامل بل يكون كالاسم الظاهر والمتصل غير المستقل بنفسه
 بل هو محتاج في التلفظ الى كلمة اخرى وهو العامل فان قيل تعريف الضمير المتصل بغير
 المستقل غير صحيح لان عدم الاستقلال من صفات الحروف قلنا غير المستقل على نوعين
 غير منقل في التلفظ ومستقل في المعنى والحرف غير مستقل في المعنى وهو اى الضمير
 باعتبار الاعراب اقسام ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور لانه قائم مقام الظاهر
 هو منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة فكذا هذا لكن الاعراب في الاول لفظي او تقديرى
 او محلى وفي الثانى محلى فقط فالاولان اى كل واحد من المرفوع والمنصوب قسمان
 متصل لانه الاصل ومنفصل لما نفع من الاتصال كما ستعرف لما سى الاول
 والثانى وبالاولان مجازا سى الثالث بالثالث حقيقة ولم يسمى بالثانى كما في بحث التاكيد
 لان الحقيقة اولى من المجاز فقال والثالث وهو الضمير المجرور المتصل فقط
 لعدم وجدان المانع من الاتصال الذى هو الاصل لان المجرور لا ينفصل عن العامل
 الجار فذللك اى الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل ووجه المحصر ان الضمير ايا مرفوع او
 منصوب او مجرور وكل واحد منها اما متصل او منفصل فيكون على ستة اقسام لكن سقط
 من بين الانواع الستة مجرور منفصل لعدم وجوده في كلام العرب لان المجرور لا ينفصل عن

الجار فبقي خمسة انواع ثم القياس يقتضى ان يكون لكل واحد من الانواع الخمسة ثمانية
 عشر لفظا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فيكون لمجموع الانواع الخمسة تسعون
 لفظا لكن وضع في التكلم لفظان موضع ستة الفاظ بان اشتراك المذكر والمؤنث في صيغة
 الواحد المتكلم مع الغير والحال يعلم بالمشاهدة واشتراك بين المذكر والمؤنث في تثنية
 الغائب والمخاطب فبقي اثنا عشر لفظا وطرح ستة الفاظ فلما كان اثنا عشر لفظا من نوع
 واحد فيكون لمجموع الانواع الخمسة ستون لفظا قائمة مقام تسعين لفظا معنى النوع
 الاول وهو المرفوع المتصل المشتمل على اثنا عشر لفظا يبدأ بالضمير الواحد المتكلم الملحق
 بالفعل الماضي المعلوم ضمير ضربت ينتهي اولها الى ضمير جمع المؤنث الغائب الملحق بالفعل
 الماضي المعلوم كضربن او الملحق بالفعل الماضي المجهول كضربن وانما بدء من التكلم لانه
 اعرف المعاد اخر الغائب لانه دون الكل وانما سمي هذا النوع مرفوعا لانه ضمائر الفاعل
 الحقيقي او المحكي ومتصلا لاتصاله بالعامل الثاني وهو المرفوع المنفصل المشتمل على
 اثني عشر لفظا يبدأ من الضمير الواحد المتكلم وهو انا ينتهي الى ضمير جمع المؤنث وهو
 هن وسمى هذا النوع مرفوعا لوقوعه موقع الاسماء المرفوعة ومنفصلا لعدم اتصاله
 بالعامل والثالث وهو المنصوب المتصل على قمين متصل بالفعل مشتمل على اثنا
 عشر لفظا يبدأ من الضمير الواحد المتكلم الملحق بالفعل المعلوم نحو ضربتني وينتهي
 الى ضمير جمع المؤنث الملحق بالفعل الماضي المعلوم نحو ضربنهن وسمى هذا النوع بالمنصوب
 لانها ضمائر المفعول ومتصلا لاتصاله بالعامل والثاني متصل بالحرف نحو انني الى
 انهن منصوب لانه اسم ان متصل لاتصاله بالعامل والرابع وهو المنصوب المنفصل
 المشتمل على اثنا عشر لفظا يبدأ بالضمير الواحد المتكلم نحو اياي وينتهي الى ضمير جمع
 المؤنث الغائب نحو اياهن وسمى هذا النوع منصوبا لانه يقع موقع الاسماء المنصوبة و
 منفصلا لانفصاله عن العامل والنوع الخامس وهو المجرور المتصل على قمين متصل
 بالمضاف والحرف يبدأ من الضمير الواحد المتكلم نحو غلاهي ولي وينتهي الى ضمير
 جمع المؤنث الغائب نحو غلامهن ولهن وسمى هذا النوع مجرورا لدخول العامل الجار
 عليها وهو المضاف والحرف المجرور متصلا لاتصاله بالعامل واعلم ان في اياي اخلاقا
 كثيرة والختار وهو مذهب سيبويه ان الضمير هو ايتا والواحق في آخرة لدلالة على احوال

المرجع من التكلم والن خطاب والغيبة والا فراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فالرفع
 لا المجرور والمنصوب المتصلان المتصل لا المرفوع المنفصل يستترخا صفة لان الضمير
 المرفوع المنفصل كالجزم من الفعل فجوزا فيه الاستتار الذي هو الاخصر والاكتفاء بلفظ الفعل
 لكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في صيغتين في الفعل الماضي للغائب
 الواحد المذكور والواحد المؤنث الغائبة ان لم يكونا مسنديين الى الظاهر وفي خمسة
 صيغ المضارع الكائن للمتكلم مطلقا واحدا وفوقه مذكرا كان او مؤنثا والواحد
 المخاطب المذكور والواحد المذكور الغائب والغائبة الواحد المؤنث اذا لم يكونا
 مسنديين الى الظاهر ولم يؤخذ هذا القيد في التكلم والمخاطب لعدم جواز اسنادهما الى الظاهر
 لان فعل التكلم والمخاطب لا يستند الى الظاهر لان الظواهر كلها غائب وفي الصفة
 مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول وافعل التفضيل او الصفة المشبهة وسواء مفردا او
 مثنى او مجموعا مذكرا ومؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر فان قيل الاستتار في حالة
 التثنية والجمع غير مسلم بل الالف والواو ضميران بارزان في تثنية الصفات وجمعها
 كما كان الضميرين في تثنية الافعال وجمعها قلنا لو كانا ضميرين لم يتغيرا بدخول
 العوامل لان الضمائر لا تختلف فعلم ان الضمير فيهما مستكن فان قيل ان الضمائر تختلف
 الا ترى الى هو فانه يصير بعد دخول العامل ضاء نحو انه ضربه وكاف ضربتك صادرا في نحو
 ضربت في المجهول قلنا عدم التغير عند عدم تغير العامل فان قيل قد تغير العامل نحو
 جائئ الضاربين ورئيت الضاربين ومررت بالضاربين قلنا في الامثلة المذكورة تغير
 عامل عامل الضمير واما عامل الضمير وهو صفة باق على حاله لاسنادها الى الضمير فالضمير
 ايضا باق على حاله وهو الرفع بالفاعلية سواء كانت الصفة مرفوعة او منصوبة او مجرورة -
 فان قيل هذا مخالف عما سبق ان المبني ان المبني لا يختلف آخرا قلنا المراد بعدم الاختلاف
 عدم اختلاف الوصف وهو الحركة والسكون واما ذاته فيختلف باختلاف العوامل كما في المثالين
 المذكورين ولما كان وضع الضمائر للايجاز والاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فحق ان يكن
 المتصل لا يجوز المنفصل كما قال المصنف ولا يسوغ المنفصل مرفوعا كان او منصوبا فان قيل
 نسبة السوغ الى الضمير المنفصل غير جائز لان السوغ شراب درگورفتن وهذا المعنى يوجد
 في الانسان قلنا انه جاء بمعنى الجواز ايضا الا لتعذر المتصل فان قيل يلزم استثناء

الدليل من المدعى ومن الفعل وذلك جائز قلنا ان المستثنى منه محذوف وهو لاجل
 شئ فيكون استثناء الدليل من الدليل ومن الاسم لان وضع الضائر للاختصاص لا لاجاز
 فتى امكن الاتصال لا يجوز الانفصال وذلك ان تعذر المتصل يحصل باحد
 الامور الستة اما بالتقدير اى بتقدير الضمير على عامله اذا الاتصال بمجرى بآخر العامل
 لا بالاول واما بالفصل الواقع بين العامل والضمير لغرض لا يحصل الا بذكر
 الفصل لانه ان ترك الفصل يفوت الغرض وان اوردت الفصل فالفصل ينافى الاتصال
 او بالحذف اى بحذف عامل الضمير لعدم وجود ما يتصل به او بكون العامل اى
 عامل الضمير معنويا لان الاتصال اللفظي بالمعنى محال او بكون عامله حرفا
 والضمير المصول له مرفوع لان اتصال المرفوع بالحرف خلاف لغتهم لان فيه اتصال
 القوى بالضعيف وهو باطل واحترز بالمرفوع من المنصوب فانه جائز نحو انك وانى او
 اى الضمير مسند اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هى له
 اى على غير الموصوف لان عند الاتصال يلزم الالتباس فى بعض الصور مثل زيد
 عمر ضاربه هو وبعد الانفصال لا يلزم الالتباس لان المنفصل خلاف الاصل
 فيدل على المرجح خلاف الاصل وهو البعيد ولما وقع الالتباس فى بعض الصور فيجمل
 عليه صورة عدم الالتباس طردا للباب كما فى مثال البتة فان قيل كلمة من
 لذوى العقول فيعلم انه لا ينفصل فى غير ذوى العقول فينقض بقوله غم نا الحجة
 هو قلنا هذا من باب الاقتصار على الاشرف لا من باب الاحتراز عن الارذل -
 مثل اياك ضربت مثال لتقدم الضمير على عامله وكان فى الاصل ضربتك فلما تقدم
 المفعول لاجل الحصر صار منفصلا وما ضربتك الا انا مثال الفصل لغرض وهو
 التخصيص وكان فى الاصل ضربتك فلما قصد المتكلم تخصيص ضربه بالمخاطب وذا لا يحصل
 الا بادوات الحصر وهى ما والا فاورد النفى فى الاول وادخل الابين العامل وضمير
 المتكلم فصار منفصلا و اياك والشر مثال لحذف العامل وكان فى الاصل اتقنك
 والشر فلما حذف اتق والنفس لم يوجد ما يتصل به فصار منفصلا
 وانا زيد مثال كون العامل معنويا فلا يقال ت زيد وما انت
 قاطما مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوعا لانه اسم ما وهند زيد

ضاربتة هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير الموصوف لانها صفة هند لقيام معنى الضرب بها وجرت على زيد لانها خبر ولا يلزم المطابقة بين المبتدأ والخبر وان كان مشتقا لانه غير حامل لضمير المبتدأ فالقول المثال لا يطابق المثل لانه انما يصح لو كان هي فاعلا للصفة واذا كان تأكيدا للمستكن فلا يصح المثال بل هو داخل في صورة الفصل لغرض التاكيد لان الفصل لغرض على نوعين الاول ان يكون بين العامل والضمير فاصلة كالمثال المذكور والثاني ان يكون ايراد الضمير المنفصل لغرض سواء كان لغرض التاكيد نحو ضربت انا وزيدا أو البديل أو العطف فقولاه تعالى نمرقكم و اياهم ولقيتهم اياهم والمراد ههنا هو الاول وان قلت في الجواب يكفي في المثال احتمال وهذا المثال كما يحتمل التاكيد كذلك يحتمل القاعلية ايضا فيمكن هذا المثال بلحاظ القاعلية قلت هي في المثال تاكيد لازم لا فاعل بدليل قولهم نحن الزيدون ضاربوهم نحن فتحن الثاني تاكيد للمستكن في ضاربوهم لا فاعل للصفة والا لا يجوز جمعيتها لان الفعل والصفة اذا اسندا الى الظاهر يكونان مضردين ابدا اجيب عن اصل الاعتراض ان عمدة الفن هو الزمخشري وروى عنه افراد الصفة اي ضاربهم نحن فيكون فاعلا واختار بالتمثيل صورة عدم الالتباس ليثبت حكم الانفصال في صورة الالتباس بالطريق الاولى ولما فرغ من بيان اتصال الضمير الواحد وانفصاله شرع في بيان الاتصال والانفصال في ضميرين فقال واذا اجمع ضميران وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان مرفوعا وجب اتصال الثاني نحو اكرمته لان الفصل بالمرفوع كلا فصل لانه كالجزم من الفعل لقفا ومعنى فان كان احدهما اعرف وقد مته على غير الاعرف فذلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله نحو اعطيتك واعطيتك اياه اما الاول فنظر الى اللفظ لان الفصل بالضمير المتصل كلا فصل وان كان منصوبا واما الثاني فنظرا الى المعنى لانه فضلة فيعتبر بها الفصل وضربك وضربي اياه الاول بالنظر الى الاتصال اللفظي والفصل بالمتصل كلا فصل والثاني بالنظر الى المعنى لانه المجزور

وهو فضلة فيعتبر به الفصل والآية وان لم يكن احدهما اعرف او يكون اعرف
 لكن ما قد منه على غير الاعراف فهو منفصل اما على التقدير الاول فلثلا يلزم
 الترجيم بلا مرجح في تقدير احد المثليين على الآخر بلا مذر الانفصال واما على تقدير
 الثاني فلنكر اهتتم تقدير الانقص على الاقوى بلا عذر الانفصال نحو اعطيته اياك
 واعطيته اياك والمختار في خبر باب كان الانفصال غوزيد قائم وكنت
 اياك لان خبر باب كان في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ اذا كان ضميراً واجب الانفصال
 يكون عامله معنويا وبعد دخول كان صار شبيها بالمفعول في وقوعه بعد المرفوع المتصل و
 ضمير المنصوب بعد الضمير المرفوع واجب الاتصال ففي الشبيه وان لم يكن واجب
 الاتصال لكنه جائز لكن المختار فيه الانفصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
 والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا كما تقول لولا انت الى اخرها لان ما
 بعد لولا مبتدأ محذوف والخبر والمبتدأ اذا كان ضميراً يكون واجب الانفصال وكذلك
 الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع المتصل بعد عسى لان ما بعد عسى فاعل له والضمير
 المرفوع الفاعل واجب الاتصال كما تقول عسميت الى اخرها ولم يقل بغاية واحدة
 كما قال فيما بعد لتغائر الضميرين في الاتصال والانفصال في الاول واتحد الغاية
 في ما بعد لا تضادها في الاتصال وغير الاسلوب في الابتداء من المخاطب وخالف
 الفريقين اشارة الى ان السلوك بطريقتهما ليس بامر ضروري وجاء في بعض اللغات
 لولاك وعسالك الى اخرها بالاتصال لكن في المتصل خلافا فذهب الاخفش الى
 ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع في موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع
 بعض مثل ما انا كانت وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر لا لبعض
 الكلمات خاصة عند اتصال البعض كما ان للذن خاصة انتصاب غدوة عند
 اتصال غدوة وكذلك للولا خاصية جارية الضمائر عند اتصال الضمائر بها يعني مجرور
 والكاف ضمير مجرور واقع موقعه واما عسيك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب
 واتجه موقع المرفوع وذهب سيبويه الى ان عسى محمول على لعل لقربهما في معنى الرجل
 فالاخفش تصرف في الضمير في الموضعين وسيبويه في العامل ولها كان من الضمائر ياء
 المتكلم وكان لاحاقها في اخر الفعل خاصة دون ما سويها من الضمائر اشار المع الى تلك

القرينة على الحقيقة قوله قبل العوامل أو نقول ان المصنف ما لى الذهب والجمع بينهما
 جائز عند صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع للاختلاف في ضميريه واختير الفصل
 بما هو في صورة الضمير ليعبد عن كونه صفة لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به واختير
 صورة المرفوع لتناسب اصل الطرفين من فصل لعدم اتصاله بالعامل مطابق للمبتدأ
 لانه عبارة عنه والمطابقة في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والشك والخطاب والغيبة
 ويسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا فيما يصلح لهما مخو زيد هو القائل وادخل
 فيما لا يصلح لهما كما في صورة اختلاف الاعراب مثل ان زيد هو القائل وكون المبتدأ او
 الخبر ضميرا مثل كنت انت الرقيب حملا على صورة الالتباس وشرطه ان شرط الفصل
 ان يكون الخبر معرفة لان الاحتياج الى الفصل في المعرفة او افعل من كذا الاسم
 التفصيل المستعمل بمن معرفة حكما لا متناع دخول اللام عليه كما في المعرفة واما اسم التفصيل
 المستعمل باللام اذ الاضافة قد اخل في المعرفة ولم يذكر تعريف المبتدأ مع انه ايضا شرط لانه يعلم
 من الخبر لان الخبر اذا كان معرفة فلا بد من تعريف المبتدأ ولا يجوز تنكيره واذا اجتمع في
 الكلام معرفة ونكرة فيجب الحكم بائنة المعرفة وبخبرية النكرة ولم يدخل بين النكرتين مثل
 ولعبد مؤمن خير من مشرك وان كان القياس يقتضي ذلك لدفع الالتباس قلنا ان الشرط
 في القياس ان يكون الاصل المقيس عليه مقبولا موافق الاصل واذا كان غير مقبول مخالف
 الاصل فيكون مقتصرا على المورد وهنا ك لان الاصل ان لا يقع بينهما فصل مثل
 كان زيد وهو افضل من عمر واقتصر على مثال اسم التفصيل بعد دخول العوامل ولم
 يذكر مثال الخبر المعرفة قبل العوامل وبعد العوامل ولا مثال الخبر افعل من قبل العوامل
 لاستغنائها من المثال لكثرتهم او نقول اختار المص مثالا لا يلزم الالتباس
 فيه ليثبت اياد الفصل في صورة الالتباس بالطريق الاولى ولا موضع له من
 الاعراب عند الخليل لانه حرف ولا عمل من الاعراب للحرف وبعض العرب
 يجعله مبتدأ يستعمل بحيث يحكم النجات عليه مبتدأ بان يرفع ما بعد الضمير
 مع اقتضاء العامل السابق النصب وما بعد خبره الواو للحالية فالوصول
 مع الصلة الظرفية مبتدأ وقوله خبر خبر الوصول والجملة حال من المفعول
 الاول من يجعل او عاطفة فالوصول مع الصلة معطوف على المفعول الاول وخبره

منصوب معطوف على المفعول الثاني ويتقدم قبل الجملة فان قيل ان ذكر قبل مع
 ذكر يتقدم مستدرك لا اتحاد معانها قلنا يتقدم بمجرد عن معنى التقدم مستعمل بمعنى
 يقع قبل الجملة أو نقول لفظ قبل لتأكيد التقدم وانما احتيج الى التأكيد لان
 تقدم الضمير على المرجع غير معهود فاحتاج الى التأكيد أو نقول معنى يتقدم يقع
 متقدما على المرجع وهذا بحسب المفهوم اعلم من ان يكون قبل الجملة وبعد هاد
 قبل المفرد او بعده فقال قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان
 الضمير مذكرا وتذكيرا فيما اذا كان العدة في الجملة مذكرا او كان في الجملة بيا المذكر
 والقصة اذا كان الضمير مؤنثا وتانيث الضمير فيما اذا كان في الجملة بيان المؤنث
 او العدة فيها المؤنث وانما سمي الاول ضمير الشأن والثاني قصة رعاية للاسم
 والمسمى لان الضمير راجع الى الشأن والقصة كما قال الفاضل الهندي
 يفسر بالجملة بعده فان قيل ان الشيء اذا ذكر مرة اظهر اريد ذكر ثانيا
 اضمارا فينبغي ان يقول يفسر بها قلنا هذه القاعدة فيما اذا كانا واحدين
 وههنا ليس كذلك لان المراد بالاولى جنس الجملة وبالثانية نوعها فيكون تخصيصا
 بعد التعميم وهي الجملة الخبرية لان التفسير لا يكون الا بالخبرية ولما قال الشارح
 الهندي ان قوله ويسمى ضمير الشأن والقصة صفة الضمير الغائب فرد الشارح عليه
 انه جملة معترضة وقع بين الموصوف وهو قوله ضمير غائب وبين صفة وهو قوله
 يفسر بالجملة بعده ووجه الرد انه لو كان صفة لدخلت في القاعدة وليس
 كذلك اذا الحكم المتقدم وهو قوله ويتقدم قبل الجملة ثابت سواء وقعت
 هذا التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده لانه يخرج
 ما عدى ضمير الشأن وهو يخرج بقوله ويسمى ضمير الشأن فلا حاجة الى قوله
 يفسر الخ فان قيل لم يدخل قوله يفسر في القاعدة انتفت بقوله الشأن هو
 زيد قائم فانه ضمير غائب مقدم بالجملة المفسرة له وليس بضمير الشأن قلنا هذا خرج
 برجوعه الى الشأن لان الضمير الشأن ما لا يكون له مرجع واعلم ان لا يراد ضمير الشأن
 شرط اربعة الاول انه لا يدخل في كل كلام الا ما كان المحكوفه معظما فلا يقال هو زيد قائم
 اذا لم يكن قيا مرزب حكما معظما وانما شرط هذا الشرط لانه ما كان المحكوفه فيها عظيما فلا بد من ايراده

ليدل على تعظيم الحكم بذكره مرتين اولاً ابهاماً وثانياً تفسيراً فيكون اوقع في الذهن من ذكره
اولاً تفسيراً والثاني انه متقدم على الجملة لانه لتعظيم الحكم والحكم في الجملة لا في المفعول
والثالث انه ضمير فائب لان المتكلم والمخاطب لا يكونان مبهمين والرابع انه يفسر
بالجملة لابهامه ويكون الضمير الشان والقصة متصلاً ومنفصلاً والمتصل على تعيين
بارزاً ومستتراً على حسب العوامل اى على افتضاء العوامل فالعامل ان كان
معنوياً فمنفصل وان كان لفظياً فامّا صالح للاستتار فيستتر او لا يصلح للاستتار تبارك
مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمستتر لان العامل
صالح له وانه زيد قائم مثال البارز وحذفه عن اللفظ مع بقاءه في النية منصوباً
لا مرفوعاً لانه فاعل ضعيف جائز مع الضعف اما الجواز فلانه على صورة الفضلات و
اما الضعف فلانه حذف ضمير مراد بـ لا دليل فأنقلت ان الدليل عليه هو الخبر و
الخبر يقتضى المبتدأ قلنا ان الخبر كلام مستقل لا يقتضى ان يربط بغيره مثال حذف
ضمير الشان كما في قول الشاعر ان من يدخل كنيته يوماً يلقى فيها جازاً ولطياً وذلك
الحذف في جميع الاوقات الا مع ان اذا خففت اى وقت مقارنة ضمير الشان مع
المفتوحة الخفيفة فانه لا زمر لا جائز مثل وأخرد عواهم ان الحمد لله رب العالمين
لان ان بعد التخفيف يوجد عاملاً في المفعول مثل وان كلما ليوفين هم وان بعد التخفيف
لم يوجد عاملاً في المفعول فيلزم مزية الفرع على الاصل لان ان اقوى في الشبه مع الفعل
في فتم الاول فقد راعى عملها في المحذوف لئلا تزيد المكسورة على المفتوحة في العمل فأثقل
فعل هذا ايضا يلزم مزية المكسورة على المفتوحة لان الاول عامل في المفعول والثاني عامل
في المقدور والعمل في المقدور اسهل من العمل في المفعول قلنا المفتوحة عامل في المقدور واما
ولزوماً والمكسورة عامل في المفعول احياناً جازاً او العمل في المقدور واما ادلى من العمل في المفعول
احياناً اسماء الاشارة فأثقل ان التعريف فيرجا مع ولا مانع اما الاول فمخرج اسم الاشارة
لانه من افراد المحدود وليس داخل في الحد لانه غير موضوع لمعنى مشاراليه واما الثاني فلدخل
لفظ المشار اليه لانه موضوع للمشار اليه مع انه ليس من المحدود قلنا المراد باسماء الاشارة المحدودة
في المبنيّة فلا مانع بخروجه لانه من العربيات فأثقل تعريف اسم الاشارة بالمشار اليه تعريف
بنفسه وايضاً يلزم الدور اما الاول لان معرفة المحدود موقوفة الى معرفة جميع اجزاء الحدود وبعضها

المشار إليه وهو مشتق من الإشارة ومعنى المبادئ مراعى في المشتقات فيكون تعريف الإشارة
بالإشارة وأما الثاني فلان معرفة اسم الإشارة موقوفة الى المشار إليه لكونه مأخوذاً في تعريفه
ومعرفة المشار إليه موقوفة الى معرفة الإشارة لان تعيين المشتقات وخفائها باعتبار تعيين
المبادئ وخفائها قلناً لاسم الإشارة في جانب الحدود ومقارن من الإشارة في المشار إليه لان
الاول نقل عن معنى مصدرى وصار اسماً للكلمات المعينة في الاصطلاح والثاني هو المصدر فلا
يلزم تعريف الشيء بنفسه ولا يلزم الدور ايضاً ما وضع فأنقيل ان اريد من كلمة ما الاسم صح
ارجاع ضمير وضع اليه لكن لا يصح الحمل على اسماء الإشارة لانه حمل الواحد على الجمع وان اريد
الاسماء صح الحمل ولكن لا يصح ارجاع الضمير الواحد الى المتعدد قلناً كلمة ما عبارة عن الاسماء
وافراد ضمير وضع باعتبار لفظ ما او مؤل بتأويل كل واحد منهما او نقول كلمة ما عبارة عن
جنس الاسم لان حال الاضافة مثل حال اللام يعنى به اضافة المحسنة لمشار اليه لمعنى مشار
اليه هو المدلول الخارجى لالفظ المشار اليه اشارة حسية لازمنية حقيقة كما هو الظاهر وحكما
كما في قوله تعالى ذلكم الله ربكم فانه ان لم يكن محسوساً حقيقة لكنه محسوس حكماً لظهور
كمال قدرته ففى كل تعريف لابد من الجنس والفصل فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء
وقوله لمعنى مشار اليه فصل خرج به سائر الاسماء غير الضمائر الغائبة والموصولات فانها موضوعة
لمعاني اشير اليها بها فخرج بقوله اشارة حسية لانها موضوعة لتلك المعاني اشارة ذهنية ووجه
بنائها مشابهتها بالحروف في الاحتياج وهي ذاللمذكر فأنقيل الجار والمجرور اذا وقع في
الكلام لابد له من الاعراب فما الاعراب فيه قلناً الاعراب فيه النصب بناء على الحالية من
فأنقيل ذال فاعل ولا مفعول بل هو جزو من الخبر والحال ما يبين هيئتهما قلناً اذا مفعول
ما لم يسمى فاعله لفعل معنوى يفهم من نسبة الخبر الى المبتدأ فيكون التقدير ينسب ذالى الى
الإشارة حال كونها كاشاً للمذكر وللمثناة ذان وذين الى ينسب ذان وذين الى اسماء
الإشارة حال كونها كاشتين لمشاة فأنقيل فعل هذا يلزم تقدم الحال على العامل المعنوى
قلناً قدم الحال ليقرب الضمير الى المرجع وهو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال
المصنف بخلاف الظروف وللمؤنث تا وذى وقد متا على سائر لغات المؤنث للاختلاف
في اصالتها أما اصالة تا فلانه لم يشئ منها الاوتان وأما اصالة ذى ففى في مقابلة ذى
للمذكور و ته و ذه و تهى و ذهى فيكون المعنى وتنسب الى اسماء الإشارة

هذه اللغات حال كونها كائنة للمؤنث ولثنتا تان وتين اے ينسب تان وتين حال كونها كائنتين لثنتا وقدّم الحال ليقرب الضمير الى المرجع أو هو جائز عند الاخفش لتقدم المبتدأ كما قال المصنف بخلاف الظروف والاختلاف في تثنية المذكور للمؤنث ليس للعامل والاعراب بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذین وتین لتثنية المنصوب والجورور فالوضع وافق حالة الاعراب عند الجمهور وليس بمعرفة كما قيل لوجود علة بناء فيها وبجمعها اولاً اے ينسب الى اسماء الاشارة اولاء حال كونه كائناً لجمعها قدّم حال للوجهين المذكورين مد او قصر اے حال كونه ممدود او مقصورا والفرق بين اولا اذا كان مقصورا من اسماء الاشارة وبين الموصولات ان الاول يكون منكرا ابداً والثاني معروفاً ابداً وليحتمل اے يدخل على اوائلها على سبيل المحق والعرض بعد اعتبار اصلها فان قيل للمحق عبارة من ذكر الشيء في الآخر وحرف التنبيه انما يكون في الاول لا في الآخر قلنا المراد بالمحق هو الدخول من قبيل الذكر الخاص وايراد العام ولم يقل يدخل لان هذا الدخول على سبيل المحق والعروض يعلم من لفظ يلحق لا مقتضائه الملحق به المقدم على اللاحق ولا يعلم من لفظ يدخل لانه اعم سواء زائد او غير حروف التنبيه للتنبية على المشار اليه قبل ذكر لفظ المشار اليه وانما احتاج الى التنبيه لئلا يلغوا عن الاشارة الحسية عند غفلت السامع ويتصل بها حرف الخطاب وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وليس هذا الكاف ضمير الامتناع وقوع الظاهر موقعه فان قيل عدم وقوع الظاهر موقع الشيء لا يقتضي حرفيته الا تراء الظاهر لا يقع موقع ضمير افعّل ولا تفعل مع ان الضمير من الاسماء قلنا عدم وقوع المظهر يقتضي الحرفية اذا لم يكن علامة اخرى على الاسمية وههنا وجدت القرينة الاخرى وهو الاسناد اليه وهي خمسة والقياس يقتضي الستة الا ان تشترك تثنية المذكور والمؤنث في خمسة انواع اسم الاشارة لا اولوها لانها زيدت على الخمسة فيكون الحاصل من ضرب خمس في خمس خمسة وعشرين وهي المجموع المشتمل على خمسة صور لمفرد مذكور الذي الحق به حرف الخطاب يستدأ من الواحد المذكور وينتهي الى جمع المؤنث المخاطب فيقال ذاك الى ذاك يعني اذا اثرت الى الواحد المذكور وخاطبت مع الواحد المذكور

فقلت ذاك الى آخره وعلى هذا المعنى المذكور قياس ذلك الى ذكركن وكذا البواقي من المؤنث مفردا كان او تشنية وكذا اجمعها ويقال ذ القريب وذاك للبعيد وذاك للمتوسط وانما كان كذلك لان قلة الحروف يدل على قلة المسافة وكثرتها على كبرتها وتوسطها كذلك واخر التوسط وان كان القياس يقتضى نقد مه لان تحقق التوسط لا يجزئ الا بعد تحقق الطرفين وانما قال ويقال ولم ينقل هذا الحكم عن نفسه كما نقل سائر الاحكام عن نفسه لان المصنف لما رأى كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخرين لم يتخذ هذا الفرق مذهبه واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتلك وتلك واذانك مشددتين مثل ذلك واولا لك في افادة البعد وفي تشديد هاء خلاف عند المبرد وغيره فقد المبرد التشديد بدل عن اللام في الواحد لان اصلهما تانك واذانك فاجتمع القريبان في المخرج قلبت اللام نونا وادغم النون في النون ولا يقال هذا مخالف عن قاعدة الادغام لانها قلب الاولى الى الثانية وهما قد عكس لانا نقول هذه المخالفة لنكتة وهى بقاء النون الدالة على التشنية ولم يدخل اللام قبل النون ولم يوافق قاعدة الادغام لئلا يلزم دخول اللام المفيدة للبعد قبل تمام كلمة الاشارة واما عند غير المبرد فالتشديد بدل عن الف محذوفة في الواحد لان الف ذانك الف تشنية والف الواحد محذوفة عند التقاء الساكنين وعوض عنه النون وادغمت في النون هذا المذهب اولى لوجود التشديد في هذا ان مع الهاء واللام لا تدخل في الاخر اذا دخلت الهاء في الاول واما ثمر وهنا وهنا فهنا فلهما كان ولم يعد هذه الاسماء في تعداد اسماء الاشارة مع انها ايضا منها لانها اشير بها الى المكان خاصة وسائر اسماء الاشارة اعم من ان يكون المشار اليه بتلك مكانا او غيره خاصة لا يستعمل في غيره الاجازا حين يستعار المكان لتعبير الزمان كما في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق كما يستعار الزمان لتعبير المكان كما في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضع الاحرام الموصول وخالف التفصيل عن الاجمال في الافراد والجمعية لان هذا المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس والمحموط في الجمع الافراد وذكر في الاجمال صيغة الجمع لدلالته على كثرة الافراد فان قيل اب التعريف لم يصدق على لفظ الموصول لانه يتم بدون الصلة والعاثد مع انه من المحدود قلنا المراد بالموصول المحدود من المبنيات وهى الكلمات التى

تذكر فيما بعد ولفظ الموصول ليس منها فالتقيل معرفة المحدود موقوفة على معرفة جميع اجزاء
المحد وبعض اجزاء المحد الصلة وهي مصدر الموصول فثبت الصلة في جانب المحدود فلزم
تعريف الصلة بالصلة وذلك غير جائز قلنا الموصول وان كان مشتقا من الصلة لكن نقل
عن الوصفية وصار اسما للكلمات التي ستذكر في الاصطلاح والعرف فليس فيه الصلة لانه
اسم لا اسم المفعول والصلة ايض نقلت عن معنى المصدرية وصار اسما للجملة التي تنكوب
الموصول فلا يلزم التعريف الشئ بنفسه فقله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله لا
يتم جزء فصل خرج به كل الاسماء سوى اذ واذا وحيث لعدم اتمامها بدون
الجملة المضاف اليها وخرج بقوله وعائد لانها تتم بتلك الجملة بلا عائد فالتقيل
ان كان قوله جزء منصوبا على المصدرية فالفعل غير مشتمل عليه وان كان منصوبا
على التميز من نسبة الفعل يكون المعنى لا يتم جزؤه فيفهم منه انه تام بنفسه لكن جزؤه
غير تام وذلك غير مقصود اذ المقصود عدم اتمام الموصول لا عدم اتمام جزؤه وان
كان على الحالية فيفهم منه انتفاء الجزؤ بقاء اتمام على ان النفي اذا دخل على الكلام
المقيد فيتوجه النفي الى القيد ويبقى الكلام مثبتا وذلك غير جائز اذ لما كان الموصول
والصلة جزءا تاما من الكلام يكون الموصول وحده جزءا الجزء وجزءا الجزء وان لم يكن
تاما لكنه ناقص قلنا انه منصوب على التميز ان كان يتم من الافعال التامة لكن الجزء
مؤول بالجزئية وبعد التاديل يراد منه نفسه لا جزؤه فيكون المعنى لا يتم جزئية من الكلام
او على الخبر ان كان يتم من افعال الناقصة فيكون متضمنا لمعنى صار فيكون المعنى لا يصير جزء
تاما الا بصلة وعائد ولها حمل الشارح الرضى الجزء التام على ركن الكلام يعنى لا يقع
الموصول مستندا مستد اليه في الكلام بدون الصلة فرة الشارح عليه ان المراد بالجزء التام
ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا الى انضمام امر اخر عدة كان اذ فضلا والجزء الاول ما يدخل اليه
المركب اولاد وجه الرد ان الموصول كما لا يقع جزء عدة من الكلام كن لك لا يقع جزء فضلا
من الكلام بدون الصلة الا بصلة وعائد فالتقيل ان المراد من الصلة اما لغوية واصطلاحية
فالاول حقيقة مهجورة تشبه المجاز في استدعاء القرينة فما القرينة ههنا على ايراد
المعنى اللغوي والثاني مجاز متعارف يشبه الحقيقة في عدم استدعاء القرينة وان كان
الثاني فاما يؤخذ الموصول في تعريفها بان الصلة جملة مذكرة بعد الموصول ولا يؤخذ

بان يقال الصلة هي جملة خبرية فعله الأول يلزم الدور و على الثاني يلزم ان يسمى كل جملة
 خبرية صلة قلنا المراد بالصلة معناها اللغوي وهو الجملة المذكورة بعد شيء لا يتم ذلك الشيء
 بدون هذه الجملة فيتناول جملة التي وقعت بعد الموصول او اذا واذا وحيث لان كلامها
 لا يتم الا بتلك الجملة فخرج بقوله وعائد لانها لا تحتاج الى العائد والقريضة على ايراد المعنى
 اللغوي ذكر عائد لانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان ذكر العائد مستدركا اذ الصلة
 الاصطلاحية مشتملة على العائد او نقول ان المراد بها معنا الاصطلاحي ولا يلزم الدور
 لانه يمكن تعريف الصلة تعريف لا تؤخذ فيه الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
 لا يتم جزء الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فان قيل فعلى هذا يلزم
 استدراك قوله وعائد لانه ما خوذ في مفهومها الاصطلاحي قلنا انه تصريح بما علم
 ضمنا مبالغة في الاحتراز عن اذا واذا وحيث ولما كان الصلة بحسب المفهوم
 اعم من ان يكون جملة خبرية او انشائية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او
 غيره والواقع ان يكون خبرية لا غير والعائد ضمير لا غير ثم الضمير اعم من ان
 يكون للموصول او غيره والواقع ان يكون له فبين تلك الامور بقوله
وصلته الى الموصول الصريح جملة خبرية اما نفس الجملة
 لان الذي والى ومثناها ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة
 بواسطتها فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان يكون خبرية لان ما عداها
 كالامرو والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة تجب ان تكون موضحة
 لها والعائد ضمير له لانه اظهر العوائد وصلة الالف واللام الموصولية
 اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولية تشبه اللام الحرفية فيكون صلتهما
 ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى
 المعطوف عليه مع المعطوفات الذى للمفرد المذكر واللى للمفرد المؤنث
 والذان للتثنية المذكر واللذان للتثنية المؤنث بالالف والياء والاولى
 لجمعهما والذاتين لجمع المذكر واللاتى واللاء واللاى بكسر الياء او بالسكون
 فان قيل يلزم التقاء الساكنين على غير حدة قلنا ههنا جرى الوصل بجرى الوقف
 والتقاء الساكنين جائز عند الوقف لان امتداد الصوت قاصر مقام الحركة فلذلك جائز في

جوى الوقت واللاقى واللواتى لجمع المؤنث وما بمعنى الذى بغير ذوى العقول غالبا ومن
 الذى لذوى العقول غالبا ويستوى فيهما المذكر والمؤنث والفرد والجمع والمثنى واى بمعنى
 الذى وايبة بمعنى التى وذات الطائية هى ذو المنسوبة الى قبيلة طى لاختصاص مجيئها
 موصولة على لغتهم والفرق بين ذو من الاسماء الستة وذو من الموصولات ان الاول
 مضاف الى اسم الجنس ابناء ومعرب والثانى يعنى الذى فى المذكر والثى فى المؤنث و
 بعدها تكون جملة صلة لها كما فى قول الشاعر فان الماء ماء ابى وجدى وبيرى
 ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والثى طويتها فالعائد محذوف وذو من اسماء الاشارة
 اذا وقع بعد ما المكثفة للاستفهام وكذا كل من الاسماء الاشارة اذا وقع بعد ما
 ما عند الكوفيين نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى عم و مجموع الالف و
 اللام بمعنى الذى والثى والذان واللذان والذين واللتين باعتبار اختلاف الصفة التى هى
 صلتها والعائد المفعول الراجع الى الموصول واحترز به عن نحو سمع الله لمن حمده
 لان العائد وان كان مفعولا لكن لا يرجع الى الموصول فلا يجوز حذفه يجوز حذفه
 لانه فضلة عند عدم المانع ومن الموانع اجتماع ضميرين فى الصلة نحو الذى ضربته فى دابة
 لانه لو حذف ا حدهما يلزم حذف ضمير مراد بلا دليل لان الموصول دليل على
 ضمير واحد فى الصلة وهى موجود ومن الموانع كون العائد المفعول منفصلا بعد الان نحو
 جاشنى الذى ضربت الاياه لعدم دلالة الموصول على المنفصل واعلم ان النجاة قد وضعوا
 بابا يسمى باب الاخبار بالذى ومن المقصود من وضعه تمرين المتعلم فى مسائل
 هذا الفن ليعلم انه من اى اسم يصلح الاخبار ومن اى اسم لا يصلح كما لا يصلح
 الاخبار بالذى فى الحال والتمييز فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا
 اخبرت بان اردت الاخبار عن جزء جملة بالذى باستعانة كلمة الذى
 فيكون الذى آلة للاخبار لانه مخبر به لانه فى المثال وقع مخبر عنه لا مخبر به
 صدرتها اى اوقعت كلمة الذى فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع
 المخبر عنه بالذى والمراد بالموضع الذى كان له فى الجملة الاولى ضمير لها
 واخرته حال كونه خبرا عنه عن الذى لما فرغ المص عن بيان قاعدة
 الاخبار على وجه كل اراد ان يبينها على وجه جزئى فى مثال جزئى فقال

فاذا اخبرت عن زيد الكائن من جملة ضربت زيدا قلت بعد التصدير ووضع
 الضمير موضع الخبر عنه وتاخره خبرا الذي ضربته زيد وكذا لك الالف و
 اللام في صفة الاخبار بها في الجملة الفعلية خاصة لا الاسمية وانما اختصر الاخبار
 بالالف واللام الجملة الفعلية ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها لان صلتها لا
 تكون الا احدهما فان قيل ينبغي ان يخبر بها عن الجملة الاسمية لوجود اسم الفاعل والمفعول
 فيها كما قلت زيد ضارب وزيد مضروب قلنا لا يمكن الاخبار عن زيد باللام في هذه الجملة لانه
 ان اخبر عنه فالضمير لا يخلو اما ان يتقدم على اسم الفاعل او يتأخر ففي الاول يلزم دخول
 اللام على الضمير وفي الثاني لا يكون وضع الضمير موضع الخبر عنه ولا بيان فعل الفعلية
 متصرفا فلا يخبر باللام ان كان غير متصرفا اذ لا يمكن اشتقاق اسم الفاعل منه فهو نصر
 الرجل ولا بد ان لا يكون ذلك الفعل مصدرا بحرف الاستقبال اذ بعد اشتقاق اسم الفاعل منه
 يمنع دخول حرف الاستقبال عليه فيفوت معنى الاستقبال فان تعذر امر منها من الامور
 الثلاثة هي تصدير الموصول ووضع الضمير موضع الخبر عنه وتاخر الخبر عنه غيرا تعذر
 الاخبار لان الاخبار مشروط بالشرط الثلاثة والمعلق بالشرط يوجد بوجود الشرط و
 ينعدم بانعدامه ومن ثم اى لاجل ان تعذر امر من الامور الثلاثة يستلزم تعذر
 الاخبار امتنع الاخبار في ضمير الشأن لغوات الشرطين فيه امتناع تصدير الذي
 وتاخير الضمير لان ضمير الشأن مقدم على الجملة وجوبا والموصوف بدون الصفة و
 الصفة بدون الموصوف فلا يقال في ضربت زيدا العاقل الذي ضربته العاقل زيدا لان
 ضربت زيدا اية عاقل لغوات شرط الثاني فيه وهو وضع الضمير موضع الخبر عنه لان
 ذلك الوضع يستلزم كون الضمير موصوفا في الصورة الاولى وصفة في الثاني والضمير لا يوصف
 ولا يوصف به ويموز الاخبار من مجموعها نحو الذي ضربته زيد العاقل والمصدر
 العامل بدون المفعول فلا يقال في عجبت من ذق القصار الثوب الذي عجبت منه الثوب
 ذق القصار لانه لا يصلح وضع الضمير في موضع الخبر عنه لانه يستلزم كون الضمير عاملا في
 الثوب والضمير مفعول لا عامل ويموز من المصدر والمفعول معا في الذي عجبت منه
 ذق القصار الثوب وايضا يجوز من مصدر غير عامل فيقال في عجبت من ضربك
 الذي عجبت منه ضربك والحال لامتناع وضع الضمير موقعها لعدم جواز وقوع

المعرفة موضع النكرة والضمير المستحق لغيرها له واجب الرجوع لغير كلمة
الذي لفوات الشرط الأول والثالث فيه وهو تصدير الذي لانه يستلزم عود
الضمير الى الموصول فبقى الغير بلا عائد وان رجع الى الغير فبقى الموصول بلا عائد فلا يقال
في زيد ضربته هو والا سمر المشتمل عليه اى على المستحق لغيرها نحو زيد ضربت
غلامه فلا يقال فيه الذي زيد ضربته غلامه لوجه مذكور فان قيل ينبغي ان يجوز
ذلك الاخبار في الموضعين لوجود الضميرين فيرجع احدهما الى الموصول والاخر الى
غيره قلنا ان كلام من الموصول والغير يقتضى ارجاع الضمير الاول الى نفسه لان الموصول
يقتضى العائد في موضع المنبر عنه وهو الاول والغير وهو المبتدأ يقتضى العائد
في الجملة الخبرية وهو قوله ضربته واما قوله هو او غلامه خارج عن الجملة الخبرية
والصلة وما الاسمية لا الحرفية لان الحرفية ثلاثة اقسام نائية كافة مصدرية
موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وشروطية
نحو ما تصنع اصنع وموصوفة بمفرد نحو مررت بما معجب لك او بجملة نحو قول
الشاعر ربما نكرة النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وتامة بمعنى شئ
منكر عند ابي على لان ما في نعماء تميز عن نسبة نعم الى الضمير الميم والضمير نكرة ابداء و
مقوف عند سيبويه لان ما في نعماء فاعل نعم هو خال عن الضمير وفاعل فعل المدح
لا يكون الا معرفة فيكون التقدير على المذهب الاول نعم شيئا وعلى الثاني نعم الشئ
وصفة وهى ما يلحق بالنكرة لزيادة الابهام فيها فيفسد منها طرق التخصيص يشمل
لكل الافراد على سبيل الاستغراق نحو مثلاً ما اى اى مثال واعط كتاباً ما اى اى كتاب
ومن كذا لك موصولة مثل اكرمت من جائك واستفهامية نحو من غلامك و
شروطية نحو من تعزب اهزب وموصوفة بمفرد نحو قول الشاعر عرسه كفى بنا فضلاً على
من غيرنا حب النبي محمد اياتنا اى على شخص غيرنا او جملة نحو من جائك قد اكرمته
الا في التامة والصفة فان من لا يجمع تامة ولا صفة واى واية كمن في ثبوت
الا مور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فان قيل تشبيه اى بمن غير صحيح لان
اى تقع صفة اتفاقاً نحو مررت برجل اى رجل بمعنى كامل في الرجولية وكلمة
من لا تقع صفة اتفاقاً قلنا اى في هذا التركيب استفهامية في الاصل لان

مخادمة الكافية

معنى مررت برجل أى رجل عظيم والعظة منشأ السؤال لانه لا يعرفه كل احد لعظة شأنه
والسؤال يدل على كونه استفهامية ثم نقلت من الاستفهام الى الصفة وهى اء كل من اى و
اية معربة بالاتفاق وحدها غير مشارك لها فى الاعراب سائر الموصولات الاعلى
اختلاف فى تثنيتها وذو عند بنى على لان اى لازما لاضافة الى المفعول والاضافة الى
المفرد من خواص الاسم فيلحق الاسم بحالة الاصل فيه وهو الاعراب الا اذا كان موصولة
حذف صدر صلتها كقوله تعالى لنزغن من كل شيعة ابهراشد على الرحمن فتاى
هو اشد لتاكد مشابقتها الحرف فى الاحتياج اولا الى نفس الصلة ثم الى صدر الصلة و
بنيت على الضم تشبيها لهما بالفيثا فى حذف بعض الموهم وليريشن الموصوفة البنائية
كالموصولة لان الموصوفة البنائية لا تقع الا فى المنادى المعرفة وقد ذكرت فى بحث المنادى
فلا حاجة الى ذكره ثانيا وفى قولهم ما ذا صنعت وجهان والغرض من هذه المسئلة
ان ذا بعد ما الاستفهامية لا يلزم ان يكون موصولة فقط بل قد يكون للاستفهام
بدون معنى الموصول والمراد به كل تركيب وقع فيه ذا بعد ما الاستفهامية دون بعدها
فعل غير مشتغل عنه بضميره لانه لو كان مشتغلا بالضمير لدخل فى قاعدة الرفع وجوبا
احدهما ما الذى فيكون ذا من الموصولات فما مبتدأ وما بسمة خبره او بالعكس على
اختلاف المذهبين فيكون السؤال جملة اسمية وح جوابه وهو الاكرام رفع اسم
مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل واحد منهما
جملة اسمية والاخر اى شئ بمعنى ان ما ذا بكها بمعنى اى شئ او ما بمعنى اى شئ وذا
زائدة فيكون السؤال جملة فعلية لكون ما ذا مفعولا مقدما وح جوابه وهو الاكرام
نصب اى منصوب ليكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية فيكون التقدير
فى الاول الذى صنعت الاكرام وفى الثانى صنعت الاكرام اسماء الافعال لما كان
الاصل فى الاسماء الاعراب لكن لما انتقل اسماء الافعال الى معنى الماضى او الامر لم يبق لها
محل من الاعراب ككاف ذلك فانه فى الاصل له اعراب لكونه اسماء فلما انتقل الى معنى الحرفية
لم يبق له محل من الاعراب فيعبر عن اسم الفعل وفاعله بالجملة الفعلية ما اى اسم كان بمعنى
الامر او الماضى فان قيل كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسماء او الاسم والسؤال
والجواب مذكوران فان قيل كلمة ما لا يخلو اما عبارة عن الاسماء او الاسماء مع انهما

ليسا بمعنى الامر او الماضي بل بمعنى المضارع وهو تفخيم وتوحيق قلنا المراد بذلك المضارع
الماضي وهو تفخيم وتوحيق فأنقيل لما كان المراد من ذلك المضارع الماضي فما
الباعث في التعبير عن الماضي بالمضارع قلنا عبر عنه بالمضارع المحالي لان المعنى على النظام
والانساب ان يعبر عنه بالمضارع المحالي فأنقيل لما كان اللفظ والمعنى كلاهما بمعنى المضارع
فمن اين يعلم ان المراد منه الماضي قلنا لما كان استعمال اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي
كثيرا فاعلم انهما بمعنى الماضي كيلا يخالف عن الاستعمال الكثير مثل رويدا زيدا اعم
اهله وهيئات ذلك بمعنى الماضي اى بعدا وقدم ما هو بمعنى الامر لان اكثر اسماء
الافعال بمعنى الامر فأنقيل لما كان معنى اسماء الافعال معنى الامر والماضي لسمى
باسماء الافعال الا بالافعال قلنا انها اسماء للافعال مثل رويدا اسم للفظ اهل وهيئات
اسم للفظ بعد لكن هذا الجواب محذور لان العربى القح كثيرا ما يطلق على لفظ رويدا
لرود منه لفظ اهل بل يريد منه معنى اهل فعلم انه موضوع لمعنى اهل لا لفظ اهل
وتسميتها باسماء الافعال لا يعين الافعال لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولا تنصرف فيها
كتصرف الافعال من التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وفعال اى الموزون بفعال
فلا يرد ان المثال لا يطابق المثل الكائن بمعنى الامر المشتق من الشلاقي
المجرد قياس فاسماء الافعال على قسمين سماعى وهو ما لا يكون موزونا
بفعال وقياسى وهو ما كان موزونا به كنزال بمعنى انزل وفعال مصدا
معروفة كفجار بمعنى الفجر منصوب على الحالية من ضمير مبنى قدم بناء على
قاعدة في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطباً وصفة للمؤنث مثل يا فساق
بمعنى يا فاسقة مبنى كل واحد منهما لمشابهته له عدلا ووزنة اما الوزن فظاهر
واما العدل فلان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى كذلك فاساق معدول
عن فاسقة وفجار معدول عن الفجرة فأنقيل لان اسماء الافعال معدول
عن الفاظ الفعل لان العدل تغير اللفظ فقط فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية
الى الاسمية فينبى ان يقول المص لمشا بهته له مبالغة وزنة لان المبالغة موجودة
في جميع اسماء الافعال قلنا عدم خروج نوع الى نوع آخر انما هو فى العدل اللفظي
فقط والمراد ههنا هو العدل اللفظي والمعنى جميعا اول قول ان المراد بالعدل هو

الاشتقاق وبه يخرج المشتق عن حقيقة المشتق منه ^{كقرب من القرب} او نقول لا سلم ان العدل لا يخرج
 المعدول عن نوع المعدول عنه لان ثلث ومثلث خرجا بالعدل عن ثلثة ثلثة من التركيب
 الى الافراد فان قيل كيف يثبت العدل ولا دليل لهم بالعدل قلنا الدليل بالعدل
 الاشتراك المعنوي بين الفاظ الفعل وفعال والاشتراك في المعنى بين الشيئين لا يكون
 الا باحد الامرين اما بالترادف او بالعدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة في احدهما
 وهو المبالغة فتعين العدل وفعال علما للاعيان لعين من الاعيان فلا يرد ان
 المثال لا يطابق الممثل لانه علم للاعيان والمثال قطام ليس بعلم للاعيان بل تعيين
 واحد واحترز بقوله علما عن فعال صفة نحوياً فساق واحترز بقوله للاعيان عن
 نحو فجار فانه علم للاحداث فان حكمهما ذكر مؤنثا قيد واقى لا احترازي لان فعال
 العلمى لا يكون الا مؤنثا كقطام وغلاب علمين للمؤنثين مبني في استعمال اهل
 الجواز لمساوته له بفعال بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال بنى تميم
 الا ما كان في آخره راء فهو حضار فالماصل انهم يقسمون فعال العلمى الى
 قسمين ذوات الراء وغير ذلك ذوات الراء ففي الاول يوافقون مع الجوازين في البناء
 لان الراء حرف ثقيل كالماثور في المخرج فاختراروا فيها البناء للنفخة لان السلوك بطريق
 واحد اسهل من السلوك بطرق مختلفة وفي الثاني يخالفون عن الجوازين فيعربونها
 لغوات كمال المشابهة بفعال الامرى لعدم تصور المبالغة فيها لان المبالغة لا يتصور
 في اعلام الاعيان والمراد ببني تميم اكثرهم لان اقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء
 وغيرها بل يمكنون باعراب الكل الاصوات اعلم ان الاصوات على خمسة اقسام
 وجه الحصر ان الاصوات لا يخلوا اما منقولة عن الصوتية الى المصدرية نحو واما
 للتعجب او عن الصوتية الى المصدرية وعن المصدر الى اسم الفعل نحو صه منه نقل
 صه من الصوتية الى معنى السكوت ومنه الى اسكت ونقل مته من الصوتية الى
 معنى المنع ومنه الى منع واما غير منقولة فهو على ثلثة اقسام الاول ما يعرض للانسان
 عند عروض المعنى كقول المتندم والمتعجب ونى وح واثاني ما يجرى على لفظ الانسان على
 سبيل الحكايات من صوت الغير والثالث ما يصوت به الانسان اليها ثم والغير ولم
 يذكر المص الا القسمين الاخيرين لان المراد غير منقولة اما القسم الاول من النقل

فداخل في المصادر وآثاني في اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرهما ثانيًا ولما ذكرنا القسم الاول من غير المنقول لانه لما كان هذان القسمان الاخران ملحقين بالاسماء المبنية مع تعلقها بغير الانسان كان ذلك القسم الاول ملحقًا بالاسماء المبنية بطريق الاولى لعدم تعلقه بالغير وبنيت الاصوات لانتفاء التركيب فيها واذا ركب مع العامل كما اذا قلت قال زيد غاق مبني ايضًا على سبيل الحكايت كل لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها وانما ذكر في بحث الاسماء المبنية مع انها ليست باسماء مجرى الاسماء المبنية في البناء او اللسان حكى به صوت كما حكى الانسان بذلك اللفظ عن صوت الغراب وقال غاق او صوت به البهائم فالاول كغاق والثاني كنج لاناخه البعير المركبات فان قيل ان التعريف غير جامع لافرادا لخروج التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي لوجود النسبة فيها وايضًا خرج لفظ المركب لانه ليس بمركب من كلمتين قلنا المراد من المركبات المعدودة من المبنيات فلا باس بخروجها لان المعرفة اذا اعيدت معرفة فالثانية عين الاولى كل اسم وانما صرح بالاسم ههنا ولم يكتف بقريضة مباحث الاسم كما اكتفى في نظائرها لان في اسميتها شبهة لكونها مركبات والاسم قسم من الكلمة من كلمتين فان قيل كلمة من للتبعيض لانها داخلية على المتعدد فيكون المعنى كل اسم مركب من بعض الكلمتين فلا يصح اطلاق المركب عليه بعض الكلمتين كلمة واحدة وهي ليست بمركبة قلنا الجار باعتبار المتعلق وهو حاصل صفة الاسم والمجور المضاف الى الكلمتين محذوف فيكون التقدير كل اسم حاصل من تركيب كلمتين وجعلها كلمة واحدة فلا يكون للتبعيض لعدم دخولها على المتعدد والكلمتين اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا مثل سيبويه لان الجزء الثاني كلمة حكمًا لاجرائها مجرى الاسماء المبنية واسمين او فعلين او حرفين او مختلفين ليس بينهما نسبة اصلا لا بعد العلية ولا قبل العلية فخرج بهذا القيد المركبات المشتقة بالنسبة قبل العلية مثل التركيب الاضافي والاسنادي والتوصيفي فان قيل خروج الاسنادي مناقض لما سبق معمول على انه داخل في جنس المبنى على الحكايت و خروجها ههنا من نوع المبنى المركب فبناؤها ليس لاجل التركيب بل لاجل الحكايت فان قيل قد يقرر فيما سبق ان التركيب سبب لمنع الصرف وقد تقرر ههنا ان التركيب موجب للبتاء فلا بد من الفرق بين التركيبين قلنا ان التركيب على نوعين نوع بين

اجزائه نسبة والثاني ما لا يكون بين اجزائه نسبة فالاول لا يوجب منع الصرف ولا بناء والثاني لا يخلو اما ان يتضمن الجزء الثاني منه لحرف العطف اولا فالاول يوجب البناء في الجزئين خمسة عشر فان لم يكن متضمنا لحروف العطف فلا يخلو اما ان يكون مبنيا قبل التركيب اولا فالاول مبنى كسيبويه والثاني موجب للبناء في الجزء الاول وموجب لمنع الصرف في الجزء الثاني وهو المسمى بالتركيب الامتزاجي كعلبك فان قيل يخرج بقوله ليس بينهما نسبة خمسة عشر عن الحد لوجود نسبة العطف بينهما قبل العملية قلنا المراد بالنسبة نسبة ما سوى العطف لكن هذا الجواب مخدوش لان النسبة نكرة وقعت في حيز النفي تفيد العموم والشمول فيكون التخصيص فيها مع وجود قرينة العموم اصعب من ظاهرها الهيئتي التركيبية كما تفهم من ظاهرها الهيئتي التركيبية لعبد الله النسبة الاضافية لجر الله وكما تفهم من ظاهرها الهيئتي التركيبية لتابط شرا النسبة التعليقية لوجود النصب في شرا ولا تفهم من ظاهرها الهيئتي التركيبية النسبة اصلا في خمسة عشر فان تضمن الجزء الثاني حرفا حرف العطف او غيره بنيبا لوقوع الجزء الاول في الوسط والوسط ليس محلا من الاعراب والثاني لتضمنه الحرف لخمسة عشر و وحادي عشر واخواتها وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احدا اجزائه العدد الزائد على العشرة او صيغة اسم الفاعل المشتقة منه فان قيل ان المثال الاول قد تضمن معنى حرف العطف لان معناه مجموع الجزئين الثاني غير متضمن لان معناه واحد من احد عشر واقع في المرتبة الواقعة بعد العشرة لا مجموع الواحد والعشرة قلنا تضمن الحرف العطف اعم من ان يكون الثاني متضمنا بنفسه او باعتبار الماخوذة عنه والمراد ههنا الثاني لا الاول الا اثني عشر فبني الثاني فيه لتضمنه حرف العطف ويعرب الاول لشبهه بالمضاف في سقوط النون وانما سقط النون لاجل اتصال التركيب والنون مؤذن للانفصال كما سقط الواو والوؤنة للانفصال والا اعرب عواب الثاني مع منع صرف الثاني ان لم يكن قبل التركيب مبنيا احتراز عن سيبويه كعلبك فتعدده من قبيل المبنيات باعتبار الجزء الاول وبني الاول لتوسطه والتوسط ليس محلا للاعراب على الفتح لخفة على الاصم واحتراز به عن غير الاصم وهو لغتان اخريان لان فيه ثلث لغات احدها المذكور وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال

فيها على الاصم والثانية اعراب الجزئين معاً وضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين معاً وضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني
الكنايات جمع كناية وهو في اللغة والاصطلاح تعبير عن شئ معين بلفظ غير صريح
في الدلالة على ذلك الشئ كقولك فلان وتريد به زيد لغرض من الغرض كالإيهام
على السامعين فان قيل عد الكنايات من المبنيات غير صحيحة لانها جمع كناية وهي معني
مصدرى والمبنيات من اقسام الالفاظ وايضاً الكنايات مبتدأ وقوله كمالى آخره خبره
فيلزم حمل الذاتية على صرف الوصف قلنا المراد بها في بحث المبنى ما يمكن به لا
المعنى المصدرى والمعبر به من قبيل الالفاظ والذوات فان قيل ان اريد بها كل الكنايات
فيدخل فيها فلان مع انه معرب قلنا المراد بها بعضها لا كلها فان قيل المراد بالبعض لا
لا يخلوا اما بعض مطلق او بعض معين فان كان الاول فيدخل فيه فلان وان كان الثاني فهو
غير جائز لعدم قرينة على ذلك البعض المعين قلنا المراد به الثاني والقرينة عليه اصطلاحهم
لانهم اذا ذكر الكنايات في بحث المبنيات يريدون بها ذلك البعض المعين المذكور في
المتن وهو الاربعة فان قيل لم يرد ذكر المص تعريف الكنايات بل ذكر افرادها قلنا لما كان
المراد بها بعض الكنايات وليس لذلك البعض تعريف بخصوصه بغير دخول المعرب كمال
اشارع فلم يكن تعريف البعض ولا معرفته بالمفهوم الكلى الا بتصریح بالافراد وتعريف مطلق
الكنايات غير مقصود فاعرض عن تعريف مطلق الكنايات وتعرض لافراد ذلك البعض
وهي اربعة فقال كمر وبني لوضعه وضع الحرف وهو الثنائي او الاستفهامية متضمنة
لمعنى حرف الاستفهام والخبرية محمولة عليها وكن الاعد وبني لانه مركب من كاف
التشبيه وذا اسم الاشارة و أنحى منها معنى التركيبى وصار بمعنى كمر وبقي ذا اسم الاشارة
على اصل بنائه وكيث وذيت للحديث كناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان
كل واحد منهما كلمة وقعت موقع الجملة وهي اذ وقعت موقع المفرد لا تستحق اعراباً ولا بناءً فلما
وقع المفرد موقعها لم يجز خلوه عنهما فخرج البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل
التركيب وانما قال لا تستحق اعراباً ولا بناءً لان استحقاق فرع التركيب
والجملة من حيث لا تركيب لها مع العامل ولا غيره اما استحقاق البناء فرع المناسبة
بمبنى الاصل ولا مناسبة للجملة مع المبنى الاصل مناسبة معتبرة في البناء

وايضاً ان المستحق لهما هي الكلمة والجملة ليست كلمة فان قيل من الكنايات المبنية كاي فلم
 لم يذكره المعقلنا ان مرتبته منخط في البناء عن اخواتها فلذا لم يذكره المع ووجه
 الاخطا انه مركب من كاف التشبيه واي الموصولة العربية لكنه انفي عنها معناها الافرادى
 وصار كلمة واحدة بمعنى كمر الخبرية فهو المعرب باعتبار الاصل ومبنى في الحال واما كذا مبنى
 في الحال وفي الاصل فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميّزها فان قيل
 اضافة التميز الى كم غير صحيح لانه نقيض الابهام ولا ابهام في كمر لاني الصورة وهو الكاف
 والميم ولا في المعنى لانه للعدد قلنا هذا الاضافة لادنا ملازمة لانه للجنس المسئول عنه بكم
 منصوب لانه تميز واعرابه نصب مفرق لانها للعدد مطلقاً فاعطى لها تميز العدد الاوسط
 لان في اعطاء تميز احد الطرفين يلزم الترجيم بلا مرجح وكم الخبرية مميّزها مجرور
 بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى اما الافراد لانها كناية عن العدد الكثير ومميّز كك
 واما الجمعية فلان العدد على قسمين صريح وكناية وفي الصريح وجد كثرة العدد صراحة و
 ليس في العدد الكنائي تصريح بكثرة العدد فجعل جمعية تميزها نائبة مناب ما فات من
 صراحة الكثرة وقد دخل من فيهما في تميز كم الاستفهامية والخبرية لان من موافقة
 في البحر مع التميز المضاف اليه كم وايضاً قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتينا
 هم من آية بيّنة دليل على جواز دخول من فيهما لان كم في هذا الآية يحتمل
 الاستفهامية والخبرية ولهما استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام
 اما الاستفهامية فلتضمن معنى الاستفهام وله صدر الكلام واما الخبرية
 فلانه يدل على انشاء الكثير وهو ايضاً نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه
 عليه من اول الامر وكلاهما ولم يقل كلتاهما لانه مؤل بتاويل هذين النوعين
 اي كل واحد منهما يقع صرفوا تارة ومنصوباً تارة ومجروراً تارة
 فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعدة فعل
 او شبهه لفظاً او تقديرًا غير مشتغل عنه بضمير او متعلقه كان منصوباً
 معمولاً على حسبه ولما رجع الشارح الرضى ضمير حسبه الى اقتضاء الفعل فرد
 عليه الشارح ورجع الضمير الى عمل هذا الفعل ووجه الرد انه على تقدير رجوع الضمير
 الى الاقتضاء ينتقض بقوله كم يوم مرت فان كم ههنا منصوب

على الظرفية لا على اقتضاء الفعل لان الفعل يقتضى معمولات كثيرة ولا يعين بالتمييز وكيف يكون منصوباً على نصب جميع المنصوبات لا اقتضائه الى توارده الحركات المختلفة صفة لان الاقتضاء لا يعين بالتمييز واما اذا رجع الى العمل وهو ايضا يصلح لامور كثيرة لكن العمل يتعين بالتمييز فان التميز ان كان صالحاً للظرفية فنصب كم على الظرفية وان كان صالحاً للمفعولية او المصدرية فكم منصوب كك لان كم مع التميز وقع في موضع الظرف او المفعول او المصدر لكن التميز مشغول باعراب التميز فنقل اعراب المصدرية او المفعولية او الظرفية الى جزء فارغ وهو كم فالحاصل ان الفعل وان كان مقتنيا لمنصوبات كثيرة لكن تعيين كم من احد المنصوبات باعتبار التميز واما اقتضاء الفعل لا يعين بالتمييز مثال كم المنصوب على الظرفية نحوكم يوماً سرت وكم رجلاً ضربت مثال كم المنصوب على المفعولية وكم ضربة ضربت على المصدرية هذا امثلة للفعل اللفظي واما مثال الفعل التقديرى نحوكم رجلاً ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار اى كم رجلاً ضربت ضربته وان لم يجعله من قبيل الاضمار فيكون داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية مع ان لهما صدر الكلام لان هذا التقديم للضرورة لان تاخير الجار من المجرور غير جائز لضعفه عن العمل مع الفصل ونقول الجار مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للمصدر فعلى الاول يفوت المصدر ضرورة وعلى الجواب الثانى لا يفوت المصدر اصلاً والا اى ان لم يكن بعد فعل لفظاً ولا تقديراً ولا شبهه كك ولا قبله حرف جر ولا مضاف بل كان مجرداً عن العوامل اللفظية فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحوكم رجلاً اخوتك فى الاستفهامية وكم رجلاً اتى فى الخبرية فكم مرفوع على الابتدائية عند سيبويه والخبرية عند غيره وخبراً ان كان ظرفاً نحوكم يوماً سفرك فكم اولاً منصوب على الظرفية باعتبار الاعمال الكاشنة المتعلق فيه فيكون التقدير كم يوماً كائن سفرك ومرفوع ثانياً باعتبار نيابته مقام المتعلق المحذوف ولا يصلح الرفع على الابتدائية لكونه مجرداً

عن العوامل اللفظية لا يخلوا عنها وكذلك أي مثل كم في تأتي الوجوه الاعرابية
بالشروط المذكورة أسماء الاستفهام أي باقي الأسماء الاستفهام من كم فلا
يلزم تشبيه شيء لنفسه لأن كم أيضاً من أسماء الاستفهام والشرط فأنقلت
لا يجرى هذه الوجوه الأربعة في اسم من هذه الأسماء إلا في أي فكيف يصح قوله وكذلك
أسماء الاستفهام والشرط قلنا إن المراد أن مجموع هذه الوجوه يجري في جميع هذه
الأسماء لأن الكل يوجد في كل واحد من الأسماء أعلم أن أسماء الاستفهام والشرط
باعتبار ذاتها على ثلاثة أقسام قسم مشترك بين الاستفهام والشرط وهي ستة من وما
وأي وآين واتي وعتي وقسم يختص بالشرط وهو آذا وقسم يختص بالاستفهام وهو كيف
وآيان وهذه الأسماء التسعة بحسب جريان الوجوه الأربعة المذكورة فيها على أربعة
أقسام ووجه الحصر أن هذه الأسماء أما ظرف أو غير ظرف فأن كان ظرف فلا يخلوا
أما متضمن لمعنى الاستفهام أو الشرط فالأول خمسة أسماء وهو آين واتي وعتي و
كيف وآيان فيجرى فيها الوجوه الثلاثة البحر فهو من آين أنت والنصب على الظرفية
مثل آين جلست والرفع على الخبرية نحو آين زيد ولا يحتمل الرفع على الابتداء لأن
الرفع بالابتداء يختص بغير الظرف وهذا القسم ظرف والظرف لا يقع مبتدأ إذا لم يلد
له من متعلق عامل فيه وهو الفعل أو شبهه والفعل لا يقع مبتدأ إذا لم يلد له مسند
اليه والفعل لا يقع مسند اليه بل هو مسند ابتداء وإن كان المتعلق شبه الفعل فلا بد
أن يكون موصوفاً بصفة القسم الثاني من المبتدأ وإن كان متضمناً لمعنى الشرط
فيجرى فيه الوجهان البحر نحو آتيك في إذا طلعت الشمس والنصب نحو
آتيك إذا طلعت ولا يجرى في هذا القسم الرفع لا على الابتدائية ولا على الخبرية
أما الأول لأنه ظرف وهو غير صالح للابتدائية وأما الثاني لأنه لو كان
مرفوعاً على الخبرية فيقتضي المبتدأ وما بعده فعل لا يصلح الابتدائية
وإن كان غير ظرف فأيضاً لا يخلو أما لا زمر الاضافة أولاً فالأول نحو
أي ويجرى فيه الوجوه الأربعة البحر نحو يا يهر مررت والنصب نحو
يا يهر لقيت والرفع على الابتدائية بشرط كون ما بعده ظرفاً نحو أيهم في
الدار والرفع على الخبرية بشرط كون ما بعده غير ظرف نحو أيهم أخوك

والثاني نحو من وما فيجوز فيهما الوجهة الثلاثة سواء كانا متضمنين لمعنى الشرط او الاستفهام كالجزم نحو غلام من ضربت وبمن مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمورا مرروبا تمورا مرروبا مررت والنصب على المفعولية نحو من ضربت وما اشترت ومن تضرب اضرب وما تشتر اشتر والرفع على الابتدائية نحو من ابوك وما دنيك ومن ضربته ضربته وما تشتر اشتر ولا تحتل الرفع على الخبرية لان الرفع على الخبرية محقق بالظرف وهذه القسم ليس بظرف فثاقيل ان من وما وتعا خبرين عند الجمهور فكيف لا تحتل الرفع على الخبرية قلنا المنوع فيهما الرفع على الخبرية ما يحصل بالظرفية لا مطلق الرفع على الخبرية وفي مثل كم عممة لك يا جرير وخالة والمراد بالمثل كل تركيب يحتمل فيه كم الاستفهامية والخبرية وذكر المميز وحذف ثلاثة اوجه وهما نسختان احدهما مذكورة في المتن وهي المشهورة وثانيهما غير مذكورة لعدم شهرته وفي تمييز كم عممة الخ فاعلى الاول يحتمل ان تعتبر الالوجه الثلاثة في نفسكم لاني تميزكم احدها رفعه على الابتداء استفهامية كانت او خبرية وهذه الالوجه بناء على ان تميزه مذكور منصوبا كان او مجرورا وقوله وخالة منصوب او مجرور معطوف على عممة وقوله فدعاء صفة لهما وقوله قد حلت على عشارى جملة فعلية خبر للمبتدأ وثانيها نصب كم على الظرفية استفهامية كانت او خبرية وهذا الوجه بناء على ان تميزه ظرف محذوف وهو مرفوع منصوبا كان او مجرورا فكم ظرف لحلت قدم لانه يقتضى التصدير وقوله عممة مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبرها وثالثها نصب كم على المصدرية استفهامية كانت او خبرية وهذا الوجه بناء على ان تميزه مصدر محذوف منصوبا كان او مجرورا فكم مفعول مطلق لحلت قدم لاقتضاء الصدارة وقوله عممة مرفوع على الابتداء والجملة الفعلية خبرها و يحتمل ان تعتبر هذا الالوجه الثلاثة في تمييزكم لا في نفسكم احدها الرفع بالابتداء والاطلاق التميز عليها باعتبار بعض الوجوه وهذا الوجه بناء على ان تميزكم استفهامية كانت او خبرية محذوف ظرفا كان او مصدرا من متعلقا لحلت والجملة الفعلية خبر للمبتدأ وثانيها النصب على التميز على تقدير كونها استفهامية وثالثها الجر على تقدير كونها خبرية والاحتمال

الاول اولى من الثاني لان البحث في وجوه اعراب كم والثاني ماءً على جواز حذف
 التميز وهو غير مذكور هنا فكان الأكثراً تاخير هذه المسئلة عن قوله وقد يحذف
 في مثل كم مالك ليكون من متفرعات الحذف واما النسخة الاخيرة فصريح في الوجه
 الاخير فقط لوجود تصريح لفظ التميز فيها وتام البيت فدعاء قد حلبت على
 عشارى وقوله فدعاء صفة عمه وخالة مرفوع ان كانتا مرفوعتين ومنسوب
 او مجرور بالغم ان كانتا منصوبتين او مجرورتين ومعناه منقلبة الكف او القدم
 فاقبيل مقصود الشاعر القبح والذم وهما لا يحصلان بفداء لانه يحتمل ان يكون
 ذلك الانقلاب لكثرة العبادة فلا يدل على الهجو قلنا ان المراد انهما لكثرة الخدم
 صارت كذلك او نقول ان الشاعر ينسبهما الى سوء الخلقة يعنى انهما منقلبة الكف
 او القدم خلقة فكانتا ضعيفتين ومع ضعف الاعضاء لما خد متا في فعل انهما
 اخرج الناس وافقر الناس فاقبيل ان كلمة على لا تقع صلة لحلبت لفساد المعنى
 لان المعنى انهما باعنتان على الحلب لنا وهو خلاف المقصود وايضا ان الحلب متعد
 بنفسه فلا حاجت الى التعدية بعلى قلنا انه متضمن لمعنى ثقلت وهو لازم يتعدى
 بعلى يعنى انهما خد متاى وكنت كارهاً لخدمتهما لاجل قباحتهما لاجل شرافتهما
 فاقبيل ان القبح يحصل بمطلق الخدمت فلم اختار خدمت المواشى على الاناسى
 وهو الحلب قلنا ان خدمت المواشى ابلغ في الذم من خدمت الاناسى والعشار جمع
 عشراء وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة اشهر واختار للذم حلب العشار مع انه يحصل
 لحلب غيرها لان في حلبها زيادة مشقة وتكلف لافى غيرها واختار للذم خدمتها اشارة
 الى رذالة طرفيها ابية دامه فاقبيل مقصود الشاعر الذم وهو يحصل بتقدير كم
 الخبيرة لا الاستفهامية لانه غير عالم بخدمتهما فكيف يصح جعل كم استفهامية وخبيرة
 كليهما قلنا انه عالم بعدد العمات والخالات في الخدمت فالخبيرة تكون
 واقعية وتحقيقية والاستفهامية تكون على سبيل التهكم والسخرية والاستهزاء
 فكانه ذهل عن كميات عدد عماته وخالاته فسئل عنهما وقد يحذف
 تميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك
 كم وضربت في اى كل موضع قامت قرينة دالة على التميز المحذوف

وهنا كك لانه اذا سئل بعد العلم بنفس المال عن كمية مالك او اخبر عن كثرة مالك
فظاهر الحال قرينة على انه سوال عن كمية دباهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرة الدراهم
او الدنانير لا غير لان المال اذا ذكر في عرفهم مطلقا يراد منه الدراهم والدنانير وايضا
الدراهم والدنانير من الاموال الباطنة والسوال والاخبار غالبا يكون في الاموال الباطنة
لا غير لانه يعلم بالمشاهدة فلا حاجت الى السوال او الاخبار فيكون التقدير كمر درهما
او دينار او مالك في الاستفهام وكمر درهم او دينار مالي في الخبر واما القرينة في
الثاني فلانه اذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرة الضرب
فظاهر السوال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك او الى ضرباتك لانه
لما ثبت العلم اسائل بنفس الضرب علم ان السوال ليس من نفس الضرب بل من شئ
آخرو هو مرات ضربك او ضرباتك او المضروب فيكون التقدير في الاول كمر مرة مرة
ضربت وفي الثاني كمر ضربة ضربة ضربت فان قيل لا فرق بين المعنيين لان المرات
موجودة في الضربات وكذا العكس فلا حاجت الى حذف الاثنين قلنا ان المرات
للعدد والضربات بكسر الضاد للنوع وان جعلتها على وزن فُعلة بفهم الضاد للعدا لمقتضى
في المرات هو الزمان او لا فيكون المرة عبارة عن الزمان الذي فيه الحادث والمقصود في
ضربة هو الحادث او لا فيكون معناه الحادث في الزمان ويحتل ان يكون التميز الحادث في
المثال الثاني رجل ارجل تقدير كمر رجل ارجل ضربت وانما ذكر الشارح الثاني بصيغة
يحمل لان التميز فيه ليس من جنس الملفوظ وفي الاول من جنس الظروف فان
قيل يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانها مصدرية في الاجمال والبعض قلنا
اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنيية واما لقصد البعضية فلا حاجت الى ذكر البعض
مع اللام العهد فان قيل عد مذن ومذن من الظروف غير صحيح لان الظروف ما وقع فيه
الحادث ومذن ومذن مبتدأ كما يصرح عليه قلنا المراد بالظروف اسماء الزمان والمكان سواء
اعتبر ظرفيتهما او لا فان قيل لا يصح عد كيف من الظروف لانه اسم الصفة والحال لا اسم
الزمان والمكان قلنا الظروف اعم من ان يكون حقيقة او حكما وكيف ظرف حكما لانه يحتاج
الى المتعلق كالحقيقي اولانه يؤل بالجار والمجرور اشبه بالظروف او نقول ذكره كذكر
فعال غير الامر في بحث اسم الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب فمن قبيل ذكر

الشئ في باب ما يناسبه وأعلم ان الظروف جائز البناء كقيل وبعد لا يخلوا أما
 ان يذكر المضاف اليه أولا فان ذكر المضاف اليه مقرب وان حذف المضاف اليه
 فحذفه لا يخلوا أما ان يكون من اللفظ والنية معا أو من اللفظ فقط دون النية فالاول
 معربة كسائر الاسماء المفردة والثاني لا يخلوا أما ان يكون مع العوض او بدون العوض
 فالاول معربة والثاني مبنية منها أي من تلك الظروف ما أي ظرف فسر بالمفرد
 يصح حمله على منها قطع عن الاضافة بان يحذف المضاف اليه من اللفظ دون
 النية فان كان محذوفا منها اعرب مع التثنية نحو رب بعد كان خيرا من قبل. وسميت
 الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانها صارت غاية الكلام بعد حذف المضاف
 اليه وبُنيَتْ لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
 اليه واختير الضم لانه حركة قوية فيكون جبيرة عن تغيير كثير وهو حذف
 المضاف اليه كقيل وبعد وغيرهما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
 مثل فوق وتحت وغيرهما وبُنيت هذه الظروف وان لم يعوض التثنية واعربت
 ان عوض عنها التثنية كما قال الشاعر عرسه فساغ لي الشراب وكنت قبله اكاد اغض
 بالماء الفرات واجرى مجرا لا اءى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا
 غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لشبهه بالغايات لشدة
 ابهام غير كما ثبت فيها ولا يجوز حذف المضاف اليه الا بعد لا وليس لكثرة
 استعمال غير بعد ها والكثرة مقتضى للتخفيف وحسب أي وكذلك اجري مجرى
 الظروف المقطوعة حسب شبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
 ومنها اءى من الظروف المبنية حيث للكان ولا يضاف الا الى الجملة
 اسمية كانت او فعلية في الاكثر اءى اكثر الاستعمالات وقد جاء مضافا الى المفعول
 نحو قول الشاعر اءى حيث سهيل طالعا بجم يفتي كالشهاب ساطعا. وانما
 بُنيت بالضم كالغايات لانه غالب الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
 مضاف الى مضمون الجملة وهو غير مذكور فالاضافة كلا اضافة فتشاعت الغايات
 في قطع الاضافة فبنيت مثلها بالضم واما حين الاضافة الى المفرد فعرب
 عند البعض لزوال علة البناء ومبني عند بعضهم لان الاضافة

الى المفرد شأنه لا اعتبار لها وقال الاخفش قد تستعمل للزمان كما في قول الشاعر
وللفتي عقل يعيش به حيث تحرك ساقيه : اى زمانا يكون حيا وانما يكون ههنا
حيث زمانا لان انتهاء الحيوة بانتهاء الزمان لا بانتهاء المكان ومنها اى من الظروف
المبنية اذ ازمانية كانت او مكانية لعدم تقييد المعنى باحدهما ووجه بناؤها ما ذكر في حيث
وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كان داخلة على الماضي
لان الاصل في استعمالها ان يستعمل لزمان من ازمته المستقبل محض بوقوع الحدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم ولنا لم يوجد هذا المعنى غالباً في كلام العباد
ووجد هذا المعنى في كلام علام الغيوب لانه عالم بالامور الالائية كتر استعمال اذا في
كلام علام الغيوب وقل في كلام العباد نحو اذا طلعت الشمس واذا الشمس كوزت
وفيها معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة جزئية على مضمون جملة شرطية
او سببية الاولى للثانية فيكون متضمنة لمعنى حرف الشرط فهذا اى علة اخرى لبناؤها
ولذلك اى يوجد معنى الشرط فيها اختيار بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
و جَوَزَ الاسم ايضا لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون للمفاجات
وهو ملاقات الشئ بالشئ بلا شعور احدهما بالآخر فيلزم المبتدأ بعدها فرقابين
اذا المفاجاتية والشرطية فان قيل لما لزم بعدها المبتدأ ينبغي ان يرفع الاسم بعدها
لزوما لا محتملا مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمر قلنا المراد بلزوم المبتدأ بعدها الغلبة
فان اللزوم قد جاء بمعنى الغلبة و آعلم ان في اذا مذهب اربعة اوجه اذا ظرف
مكان خبر عن السبع فيكون المعنى خرجت فمكان خروجي السبع وهو ضعيف لان
العرب قد يصرح بالخبر في هذا المثال نحو خرجت فاذا السبع بالباب فلا معنى لهذا
القول وان كان الباب بدلا عن المكان فهو تكلف لفظا ومعنى اما لفظا فلان البدل هنا
بحرف الجر وهو غير موجود في البدل منه واما معنى فلانه لا يسبق الذهن الى البدلية
وثانيها ان اذا ظرف زمان وهو مذهب الزجاج فيكون المعنى خرجت ففي وقت خروجي السبع
وهو ضعيف ايضا لان ظرف زمان لا يقع خبرا عن الجئت والحيان وعلى هذين
المذهبين العامل فيها المعنوي وهو مستقر او مستقر متعلق اذا والثالث وهو مذهب
الاصم كما صرح به صاحب اللباب انها ظرف زمان للخبر المحذوف والعامل فيها

ذلك المحذوف وعلى هذا المذهب الثلاثة اذا مقطوعة عن الاضافة والرابع وهو مذ هب
 الزمخشري وابن الحاجب انها ظرف زمان مضاف الى ما بعدها اعني الجملة المحذوفة الخبر فان قيل
 ان كلمة اذا لما كانت مضافة الى ما بعدها لا يعمل فيها الخبر المحذوف لانه خبر المضاف اليه و
 لا يعمل في المضاف ولا خرجت لوجود الفاصل وهو الفاء فبقى بلا عامل قلت العامل
 فيها معنى المفاجات التي تفهم من اذا فيكون التقدير خرجت فاجئت زمان وقوف السبع
 فان قيل على هذا يكون اذا مفعول فاجئت فخرج من الظرفية فلا يصح عدل من الظروف
 قلنا انها غير لازم الظرفية وعدل من الظروف باعتبار الاغلب او نقول انه اسم زمان لا
 انه يقع ظرفا ابدا في تراكيبهم او نقول انه مفعول فيه بتقدير في والمفعول به محذوف وتقديره
 فاجت في زمان وقوف السبع اياها وعلى المذهب كلها الفاء للعطف فان قيل فخط هذا
 يلزم عطف الاسمية على الفعلية على الثلاثة الاول وهو غير مختار او عطف مفعول معنى
 الفعل على الفعلية على المذهب الرابع وهو غير جائز قلنا انها للعطف من جهة المعنى لا من
 جهة اللفظ والفاء للسببية فلا ورود ومنها اى من الظروف البنية اذا الكائنة للماضي
 وبيتي لما مر في حيث ولكون وضعها وضع الحرف ثنائيا ويجئى للمستقبل قليل كما في قوله
 تعالى فسوف يعلمون اذا الغلال في اعناقهم ولذا لم يذكر المص ويوقع بعدها الجملتان
 اى الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المقضى للاختصاص بالفعلية و
 يجئى للمفاجات قليلا ولذا لم يذكر المص ومنها اين واى للمكان استفهاما وشرطا
 حال كونها للاستفهام والشرط منصوبان على الحالية من الضمير في الظرف وحملها على
 الضمير مبالغة لرسوخها في معنى الاستفهام والشرط ومنه للزمان فيهما اى في
 الاستفهام والشرط وايا ان للزمان استفهاما والفرق بين ايان وقته ان الاول
 مختص بالامرين احدهما ان يكون ذلك الامر عظيمًا وثانيهما ان يكون مستقبلا بخلاف
 متى فانه اعم منهما وكيف الكائنة للحال اى حال شئ وصفة شئ فالمراد بالحال صفة لا
 زمان الحال فان قيل على هذا علاه من الظروف غير جائز لان الظرف اما مكان او
 زمان وكيف بحال الشئ اوضفة الشئ قلنا عدل من مذهب الاحفش او نقول انه جار
 مجرى الظروف لانه مؤل بتاويل الجار والمجرور كما ان الظرف مؤل بالجار والمجرور فوصفت
 يوم الجمعة اى في يوم الجمعة او نقول انه محتاج الى المتعلق كالظروف فلذا عدله من

الظروف ومنها مذ و منذ بنينا لما افقتهما لن و مذ حرفين اولان كل واحد منهما متضمن
لمعنى حرف الاضافة لان مذ يوم الجمعة بتاويل الاضافة اى اول مدة زمان الفعل
السابق يوم الجمعة والفرق بين مذ و مذ حرفين واسمين ثابت في اللفظ والمعنى اما في
اللفظ فلان ما بعد الاسمين مرفوع وما بعد الحرفين مجرور واما في المعنى فلا نهما اذا كانا
اسمين يكونان بمعنى اقل المدة وجميع المدة وهما معنيين اسميين واذا كانا حرفين يكونان
بمعنى من في الماضي وهو ابتداء الشئ الخاص عن الشئ الخاص كابتداء المسافرة من الستة
الماضية في قولك سافرت من البلد من ستة كذا او يكونان بمعنى في الحاضر والحال وهو ظرفية
الشئ الخاص للشئ الخاص كظرفية زمان الحاضر لعدم الرؤية في قولك ما رأيته مذ شهرنا
و منذ يوم ناول كل من الابتداء الخاص والظرفية الخاص بمعنى حرفي ويكونان تارة بمعنى
اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اى
اول مدة زمان عدم رؤيتي اياه يوم الجمعة اذا كانا صالحين جوابا لما لقي قبلهما اى يقع
بعدهما بلا فاصل المفرد اى الاسم المفرد حقيقة كاليوم في المثال المذكور وحكما كالشئ
والجموع الواقعين بعدهما نحو ما رأيته مذ اليومان الذان صاحبا فيهما فاليومان وان
لم يكونا مفردين حقيقة لكنه مفرح ان حكما لانهما اذا لم يلاحظا امرا واحدا لا يحكم عليهما
باولية المدة لان اول المدة عبارة عن امر واحد لا عن شئين او اشياء المعروفة حقيقة
كاليوم في المثال المذكور وحكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه فاليوم وان كان نكرة لكنه
حصل فيه التعيين المقصود من التعريف اذ المقصود التعيين لا التعريف الحقيقي والتعيين
حاصل يوم وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة
فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة ويكونان تارة بمعنى جميع المدة
اى جميع مدة زمان الفعل اذا كانا صالحين جوابا لكم قبلهما المقصود اى الزمان الذى
قصد بيان حال ذلك الزمان مثلثا بالعدد اى بعدد المستغرق جميع اجزائه فان قيل
المقصود صفة الزمان فالضمير فيه راجع الى الزمان والقصد لا يقع الاعلى مقدورا للتكلم و
الزمان ليس بمقدور قلنا المقصود خالى الضمير بل هو نعت بحال متعلق الموصوف وهو بيان
وهو مقدور للتكلم فان قيل قوله بالعدد ظرف لغو متعلق بالمقصود فيكون المعنى يليهما
اسم الزمان المقصود بالعدد والحال ان الاسم لا يقصد بالعدد بل العدد يقصد من الثلاثة

التي وقعت بعدها وكذا الاثنين مثل يومان اذا وقع بعدها لا يقصد بالعدد بل العد يقصد
 من اليومان فينبغي ان يقول المصنف به العدد موضع قوله بالعدد قلنا هذه الاعتراض انما
 يريد لو كان بالعدد ظرفا لغوا بل هو ظرف مستقر متعلق بتلبس حال من الضمير في المقصود
 وقد يقع يعني ان الكثير الواقع بعدها الامران المذكوران ووقوع هذه الثلاثة
 خلاف الاصل ل حاجته الى التقدير المصدر مثل ما خرجت مذ ذهابك او الفعل
 مثل ما خرجت مذ ذهبت او ان مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ذهابك او ما
 خرجت مذ ان ذهبت فيقدر بعدها زمان مضاف الى احد هذه الاشياء
 ليظهر حمل ما بعدها عليها وهو اي كل واحد منها مبتدأ لانها وان كانا كرتين
 صورة لكنهما كانا معرفتين معنى لوجود الاضافة في معناها وخبرها ما بعدها
 خلافا للزجاج فان عنده العكس لان ما بعدها معرفة صورة والجواب عنه وقوع
 المعرفة بعدها غير لازم فيلزم كون المبتداء نكرة والخبر معرفة في مثل قوله عذيو مان
 فان قيل لما وقع مبتدأ فلا يهم عداهما من الظروف المبينة قلنا المراد بظرفية هما
 كوفهما من اسماء الزمان او المكان لانها يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اى من
 الظروف المبينة لى ولدان وقد جاء لى ولدان ولدان ولدان ولدان ولدان ولدان
 ووجه بناءها ان بعضها موضوع موضع الحرف والبقية محمولة عليه وكلها بمعنى عند و
 الفرق بينهما انها تستعمل في ما هو حاضر نحو المال لى زيد ولا يستعمل فيما هو غائب
 عنه وعند يستعمل في كليها وحكمها ان يكون مدخولها مجرورا باضاقتها اليه ويجوز انصب
 بلدان لاسائر اللغات لغو خاصة لا بكثرة وسيرة لوجوه ثلثة الاول السمع والثاني ان
 نونها مشابهة لتوين رطل زيتا والثالث ان غدوة اكثر استعمالا من البكرة والصخرة
 فيكون للدين عاملا وان كان الظروف معمولان لان لبعض الكلمات خاصة عند اتصال
 لبعض الاخرى فيكون للدين خاصة انتصاب غدوة عند اتصال غدوة كما كان للولاء خاصة
 جارية الضمير عند اتصال الضمائر الجروسة نحو لولاك ومنها قط قط قط هذه
 خمس لغات كلها للماضى المنفى فان قيل ان موصوف الماضى لا يخلوا اما زمان او
 فعل فان كان الثاني فيكون قط من اسماء الافعال ولا قائل به واحد وان كان الاول
 فلا يصح توصيفه بالمنفى لان الزمان الماضى موجود لا منفى قلنا ان موصوفه فعل لكن

الظرف متعلق بيستعمل لا بوضع فيكون تقديره كلها يستعمل لاجل ظرفية الفعل الماضي
او موصوفه زمان والظرف متعلق بموضوع لكن المنفى نعت للزمان باعتبار المتعلق فيكون
التقدير كلها موضوعة للزمان الماضي المنفى وقوع حدث فيه يستغرق المنفى جميع الازمنة
الماضية ووجه بنائها ان بعضها موضوع بوضع الحرف والبقية محولة عليه ومنها
عوض بفتح العين وضم الصاد هذا اشهر اللغات للمستقبل المنفى اي يستعمل لاجل
ظرفية الفعل المستقبل او موضوع للزمان المستقبل المنفى وقوع حدث فيه يستغرق
المنفى جميع الازمنة المستقبلية نحو لا اراة عوض العائضين اي دهر الداهرين فهو
ان كان مقطوعا عن الاضافة نحو لا اراة عوض كالغايات ومعرب عند الاضافة
كالثال المذكور مثل الغايات وسمى الزمان المستقبل بعوض لانه كليا مضم جزء
يبحث في عوضه جزء آخر لثا فرغ المصنف عن بيان الظروف التي وجب بنائها شرع في بيان
الظروف التي جاز بنائها فقال والظروف اي الظروف المعربة كيوم وشهر وسنة
المضافة جوازا الى الجملة بلا واسطة اذ مثل يوم ينفع الصادقين صدقهم ورواية
اذ نحو من عذاب يومئذ بفتح الميم يجوز بنائها لاكتساب الظروف البناء من الجملة
التي اضيفت اليها ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب واكتساب البناء من
المضاف اليه غير لازم وانما قيد الظروف بالمعرب وقيد الاضافة بالجواز لان الظروف
البنية واجب الاضافة الى الجملة مثل اذ واذا حيث يجب بنائها لانه لما وجبت الاضافة
وجب البناء واذا جازت الاضافة جاز البناء وكذلك اي كالظروف المذكورة في
جواز الاعراب والبناء مثل وغير مذكورين مع ما وان مشددة كانت او
مخففة نحو قيامي مثل ما قام زيد او غير ما قام زيد او قيامي مثل انك تقوم او غير
انك تقوم او قيامي مثل ان تقوم او غير ان تقوم وانما جاز اعرابها لكونها اسمين
مستحقين للاعراب وجاز بنائها لمسابتها اذ واذا وحيث في لزوم الاضافة لكن اضافتها
الى الجملة و اضافتها الى المفعول فتكون المشابهة بعيدة اذ في المشبه به الاضافة الى الجملة
وفي المشبه الى المفعول اذ المشبه من الاسماء الصريحة ولا يجوز اضافة الاسماء الصريحة الى
الجملة فوضعوا طريقا لصحة اضافة مثل وغير الى الجملة ليزداد مشابقتها مع الظروف
فدخلوا مثل وغير على الجملة المصدرية بحرف المصدر فيكون المضاف اليه فيها جملة صريحة

ومفردا تاويلا عملا بالحقيقة والشبه جميعا المعرفة والنكرة خبر بمحذوف المضامين
لمبتدأ محذوف فيكون التقدير هذا باب بيان المعرفة والنكرة لما كان الاسم نوعين
معرب ومبني وكلاهما يعبان من الاسم والفعل والمعرفة والنكرة ايضا نوعان من
الاسم فوهم الواهم انهما ايضا يعبان من الاسم والفعل والحال انهما مختصان بالاسم
فقال الشارح من اقسام الاسم المعرفة ما اسم فسر من كلمة ما بالاسم لا بالشئ
ولا باللفظ ولا بالكلمة لان المتعبر في التعريفات هو الجنس القريب والجنس القريب
للمعرفة هو الاسم لا غيره وايضا احتراز عن الفعل مثل ضرب لانه موضوع لمعنى
معين وهو الحدث الخاص اى الضرب لكنه غير داخل في الجنس فلا حاجة الى
اخرجه بقيد اخر وضع بوضع جزى وكلى واعلم ان الوضع على قسمين خاص و
عام الاول ما يكون تعلقه بامر واحد سواء كان الموضوع له شخصيا كما في الاعلام
الشخصية او امرا كليا كما في الاسماء الاجناس او الاعلام الجنسية كالاسد واسامة
الموضوعين المفهوم كلى وهو الحيوان المقترس فالوضع فيها خاص لتعلقه بامر واحد
وهو المفهوم الكلى والموضوع له عام وهو ذلك المفهوم الكلى لصدقه على افراد كثيرة و
الثاني ما يكون تعلقه بامر متعددة سواء كان الموضوع له امرا جزيا كما في المضمرات و
اسماء الاشارة والموصولات او امرا كليا كما في المشتقات فيكون عمومية الوضع و
خصوصية الوضع باعتبار تعلقه بامر واحد او امر متعددة وعموم الموضوع له و
خصوصية باعتبار كونه ملحوظا بعمومه وخصوصه فعلم من هذا اقسام اربعة الوضع
العام والموضوع له عام والوضع الخاص والموضوع له خاص والوضع الخاص والموضوع
له عام لشئ متلبس بعيته اى بذاته المعينة المعلومة المعهودة بين المتكلم والمخاطب
فلا يتم التعريف بعلم المتكلم وحده بدون علم المخاطب لان المتكلم عالم بالتركات كلها
فقوله ما وضع جنس شامل للمعرفة والنكرة وقوله لشيئ بعيته احتراز عن النكرة
وهى اى المعرفة ستة انواع المضمرات اى الاول المضمرات وقد مها على سائر

له قوله بامر واحد المراد بالامر الواحد ما يمكن انضباطه بدون مراآتية المفهوم الكلى ١٢ عبد الحليم عفى عنه ١٣
قوله والموضوع العام الخ لا يقال الوضع الخاص والموضوع له العام تنوع كما هو المقرر عندهم لان المراد الاستاذ
ههنا بالموضوع له العام لا يكون المعنى الاصطلاحي اعنى الكثير بما هو الكثير بل المراد ههنا بالعام الكلى المقابل لخاص
يعنى الفرد ١٤ عبد الحليم عفى عنه ١٥ قوله المراد بالعموم الكثير بما هو الكثير كما فى ١٦

المعارف لانه اشار في ترتيب ذكرها الى ترتيبها الرتبى في التعريف فيكون المضمرات اعراف
 المعارف فالوضع فيها عام لتعلقه بامور متعددة وايضا بعنوم آله الموضوع والموضوع له
 والاعلام اى والثاني من المعارف الاعلام ^{بكلية} شخصية كانت او جنسية فالاول ما يكون
 الموضوع والموضوع له ملحوظان بخصوصه والثاني ما يكون الموضوع له ملحوظا بعنومه
 اى بالمعنى المذكور فالاول الوضع الخاص والموضوع له الخاص والثاني الوضع الخاص
 والموضوع له عام اى الكلى والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان الاول ما وضع
 بازاء مفهوم كلى بلا معهودية بين المتكلم والمخاطب كما ان لفظ اسد موضوع بازاء
 الحيوان المفترس مع الاخبار الواضع للمخاطب بوضعه وايضا الاول يجري عليه احكام
 النكرة والثاني يجري عليه احكام المعرفة ولهذا لا يدخل اللام على اسامته ويكون
 غير منصرف للتانيث والعلمية والمبهمات اى الثالث من المعارف المبهمات وهى
 اسماء الاشارة والموصولات وسميت مبهمات لان الاول من غير اشارة مبهر و
 الثاني من غير صلة مبهر وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص
 وما عرف باللام او بالنداء اى والرابع والخامس من المعارف المعروف
 باللام العهدية والجنسية والاستغراقية فيكون الموضوع له في الاول واحد احيقيا و
 في الآخرين واحد احكاما لان المجموع من حيث المجموع كشي واحد ولم يقل المصا
 دخله اللام لتلايدخل فيه مدخول اللام الذهنية والزائدة ولم يقل ما عرف
 باللام والميم لان مدخول الميم ليس قسما آخر من المعارف اذ الميم بديل اللام في لغة
 الحميرى واما المعروف بالنداء فحويا رجل عند قصد التعيين ولا يصير معرفة عند عدم
 القصد فحويا رجلا لغير معين والسادس اى النوع السادس من المعارف المضاف
 الى احدها اى احد الامور الخمسة المذكورة فان قيل المنادى واحد من الامور
 الخمسة المذكورة ولا يعلم اضافة الاسم اليه لوجود الفاصل بحرف التداوين المضاف
 والمضاف اليه قلت المراد باحدها ما يعلم كونه مضافا اليه والمنادى لا يعلم له و
 المضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات نحو غلام زيد او بالواسطة نحو غلام
 ابيك فلا يخرج الثاني من المعرفة فان قيل هذا منقوض بغير ومثل زيد فان غير
 زيد ومثل زيد لا يختص بالذات دون ذات فلذا وتعا صفتين للنكرة قلنا انها وشبهها

مستثنى من هذه القاعدة معنى منصوب مفعول مطلقا باعتبار المضاف الى اضافة
 معنى احتراز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد التعريف وخص العلم
 بالتعريف لان تعريف بعض المعارف المذكور فيما سبق والبعض مستغن عن التعريف فقال
 العلم بالاقسام الثلاثة ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا فان قيل التعريف
 ليس بجامع لافراده لخروج الاعلام الغالبة عنه لان التعيين فيها بحسب غلبة الاستعمال في
 فرد من افراد جنسه لا بوضع واضح قلنا الاعلام الغالبة داخله في التعريف لان استعمال
 المستعملين بمنزلة وضع الواضعين والاعلام الغالبة هي التي لها معان كثيرة او لا
 بحسب الوضع لكن لا يستعمل الا في فرد منها نحو النجم والصق والسرياء وابن عباس
 غير متناول غير منصوب على المحالية عن ضمير وضع ولا يجوز جره على انه صفة
 لشيء لوجهين الاول ان التناول صفة اللفظ لا المعنى والثاني خروج اعلام الجسمية لان
 معناها متناول لكثير فيكون المعنى حال كون ذلك الاسم غير متناول غير ذلك الشيء بوضع
 واحدا اجمارا والجورس في محل نصب مفعول مطلق باعتبار المتعلق فيكون التقدير
 تناولا بوضع واحد وقيد بهذا التلا يخرج الاعلام المشتركة لان تناولها غير با وضاع
 متعددة لا بوضع واحد لما فرغ من بيان مراتب تعريف الانواع بترتيب ذكرها
 شرع في بيان مراتب تعريف اصنافها الا المضاف وبيان تعريف اصناف المضاف
 معلوم من المضاف اليه فان تعريف المضاف مساو بتعريف المضاف اليه فقال و
 اعرف المعارف فان قيل ان اعرف صيغة اسم التفضيل فيكون معناه ليس
 فيه شيء من اللبس وليس كذلك لان المتكلم اذا كان وراء الجدار مع الغير وقال انا
 اشتبه على المخاطب ايهم متكلم قلنا ان المراد بالاعرف اقل اللبس لا عديم اللبس عند
 المخاطب المضمرا المتكلم بعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمرا المخاطب فانه دون
 المتكلم لانه يشته عند تعدد المخاطبين ايهم مخاطب فالاول اقل اللبس والثاني قليل
 اللبس ثم المضمرا الغائب ولم يذكر المص لانه علم من اعرفية التكلم والمخاطب انه دون
 منهما النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا بذاته المعينة المعهودة بين المتكلم و
 المخاطب فقوله ما وضع لشيء جنس وقوله لا بعينه احتراز عن اسماء العدد فان قيل
 بعضها مبني وبعضها معرب فالبنى منها داخل في المبنيات والمعرب داخل في المعربات

فلا حاجة الى ذكرها ثانياً قلنا ان لها احكاماً خاصة سوى الاعراب والبناء كالتذكير عند
 التانيك والتانيك عند التذكير فافرادها بالذكري لبيان احكام خاصة واخذ اسم الفاعل
 من الجوامد مختص بها واضافة المركب الى المركب مختص بها وهي ما وضع اى اسماء
 العدد الفاظ نس من كلمة ما بالالفاظ بصيغة الجمع لا بالمفرد ليصح الحمل بالمبتداء وفسر
 بالالفاظ لا بالاسماء يشغل الكل لان بعضها اسماء وهي الآحاد والاف ومائة والمركبات
 بغير العاطف وبعضها ليس باسماء كالمركبات مع العاطف لان العاطف دليل الانفصال
 واطلاق الاسماء عليها لان اصولها اسماء والمركبات بغير العاطف ايضاً اسماء لعدم
 دلالة على جزء المعنى المقصود وعدم وجود دليل الانفصال كما في المركبات مع العطف
 لكمية آحاد الاشياء اى الفاظ وضعت للعلمية مقدار آحاد الاشياء منفردة كانت
 تلك الآحاد او مجمعة فقوله ما وضع جنس شامل للاعداد وغيرها وقوله لكمية احترازنا
 عن ما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد المعين نحو زيد وعمر فانه يدل على واحد معين
 او على عدد الغير المعين كصبيخ الجمع ولفظ العدد وقوله آحاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء
 نحو النصف والثلث والرابع والخمس وباضافة الاحاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية
 الاحاد في نفسها من غير نسبة الاحاد الى الجنس نحو لفظ بضع ونفوقاً فيما يدا لان على عدد
 معين من غير نسبة الى الجنس ويذكر ان يتبع اسم عدد له تمييز نحو عشرة رجال ويضع وتبعية
 الاحاد من الافراد والاجتماع دخل في تعريف اسماء العدد الواحد والاثنتان لانهما وان
 لم يدا على الاحاد مجمعة بل يدا لان على احد واحد من لکنها يدا لان على الاحاد منفردة
 والدلالة على الاحاد مجمعة ما يكون بدفعة واحدة كثلاثة مثلاً في جواب كم رجلاً عندك و
 الدلالة على الاحاد منفردة ما يكون بدفعة واحدة يحصل بتكرار السؤال كالواحد في جواب كم رجلاً
 درهماً وديناراً عندك او بتكرير الجواب نحو كم رجلاً عندك فيقال في الجواب واحد واحد واحد
 فالاشياء عبارة عن المعدودات والآحاد عبارة عن واحد واحد من تلك المعدودات ولكي
 عبارة عن المرتبة التي تقع في جواب كم اذا سئل عن واحد واحد من تلك المعدودات واكثر
 من واحد بكم والالفاظ الموضوعه بأزاء تلك الكميات اسماء العدد فان قيل العدد ما يقع
 نصف مجموع الحاشتين فخرج الواحد لعدم وجود الحاشيتين الدونية وان وجد الحاشيتان الفوقية
 قلنا هذا تعريف اهل الحساب واما عند النحاة فالعدد ما يقع في جواب كم والواحد كذلك

فان قيل ان التعريف غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه رجلا ورجلان وذراع
وذراعان ومن ومنان لانها تدل على الوحدة والاثنية وليست من اسماء الاعداد قلنا
ان الموضوع له الاسماء الاعداد نفس الكمية بدون لحاظ بجنسية ومن هذه الامثلة تفهم
الوحدة والاثنية مع الجنسية اصولها اى اصول اسماء الاعداد التي يتفرع منها باقيا بالحق
التاء وباسقاطها وبالثنية او بالجمع او بالتركيب اضافيا كان او امتزاجيا اثنتا عشرة
كلمة مبتدأ من واحد وغيره وينتهي الى عشرة ومائة والفق تقول في الاعداد
واحد اثنان في المذكور اعلم ان هذه الاعداد مقرؤة بالوقف بحكمة على ما هو الاصل
في الكلمات قبل التركيب ويدل على ذلك ترك الواو بين هذه الاعداد وترك الالف في واحد
ومنصوبة محلا على انها مفعول تقول ومقولة القول جملة اذا لم يرد بالمقولة لفظها واذا
اريد بها لفظها لا يشترط ان يكون جملة كما في قوله تعالى ولا تقبل لهما اية وانما ذكرها
بسميل التعداد لان الاعراب لا دخل له في بيان استعمالها بل يكفي ذكر الادي وهو ذكر
العدد بغير الاعراب واحدة وثنان واثنتان في المؤنث قياسا بالتذكير للمذكر
والتانيث للمؤنث وتقول ثلاثة الى عشرة بالتاء للمذكر لان المعدود جمع والجمع
يتاويل الجماعة مفرد مؤنث فانت العد ليطابق العداد المعدود ثلث الى عشرة باسقاط
التاء للمعدود المؤنث ليحصل الفرق بين عدد المعدود المذكور وبين عدد المعدود المؤنث
ولم يعكس لكون المذكور مقتضى للتانيث اسبق فاعلى التانيث للمذكر السابق فيكون التذكير
للمؤنث فرقا بينه وبينها واذا اجاوزت عشرا تقول احد عشر اثني عشر في المذكر
احداى عشرة اثنتا عشرة وثننا عشرة في المؤنث بتذكير الجزئين في المذكر
اما الجزء الاول فلان في الواحد والاثنين قياسا سواء كان في المفردات او المركبات و
اما تذكير الجزء الثاني فمعمول على الباقي من المركبات وبتانيث الجزعين في المؤنث اما
في الاول فليقتاؤه على اصل القياس واما في الثاني فلخيله على الجزء الثاني من المركبات
الباقية في التانيث وتقول ثلاثة عشر الى تسعة عشر وتقول ثلث عشرة الى تسع
عشرة بتانيث الجزء الاول وتذكير الجزء الثاني في المذكور في المؤنث بعكس المذكر
اما تانيث الجزء الاول فلان المركبات نوع المفردات وفيها خلاف القياس في المركبات
مثل ذلك واما تذكير الجزء الثاني في المذكر لئلا يجتمع علامتا التانيث فيما هو كالكلمة

الواحدة من جنس واحد واما في احدى عشرة فليسا من جنس واحد واما في ثنتان فالتاء
ليست متميزة للتانيث بل هو بدل من اللام المحذوفة واما في اثنتان فحصول على ثنتان واما
تانيث الجزء الثاني في المؤنث فلان التذكير في الجزء الاول للمفروق بين المذكر والمؤنث و
قد حصل بتذكير الجزء الاول فلما منع من تانيث الجزء الثاني مع ان فيه موافقة العدد
مع المعدود وتبيين تكسر الشين عند التركيب في المؤنث من لفظ عشرة تعجزا عن
توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب والحجازيين يسكنونها لان السكون اخف من الفتحه و
مذهب التميم ضعيف لان في مذهبهم عدول من الفتحه الاخف الى الكسرة الاثقل و
تقول عشرون وانحواتها وهي العقود السبعة الباقية فيهما اي في المذكر والمؤنث
من غير فرق بينهما لان التاء واما فورد قبل الواو او بعدها ففي الاول يجري علامة التانيث
في الوسط واما الثاني يجري علامة تانيث كلمة على كلمة اخرى حقيقة وايضا لو اورد
التاء يلزم اجتماع علامة التذكير وهو الواو والياء والنون والتانيث وتقول فيما زاد على
كل عقد من تلك العقود احدا وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث
بالتقاس فيهما في الجزء الاول وبلا فرق في الثاني فان قيل لم ذكر احدا واحدا مع العشر
ولم يدخلها تحت قاعدة العطف بل خصها بما سوىها قلنا لما غير الواحد والواحدة
في التركيب والعطف الى احدا واحدا لم يكن العطف فيهما على غلط ما تقدم خص قاعدة
العطف بما سوىها ولم يدعها تحت قاعدة العطف ثم بالعطف اي تقول بعد التركيب
احد مع عشري بعطف تلك العقود على الزائد على العقود بلفظ ما تقدم اي حال كون
الزائد كائنا بلفظ عدد تقدم في الاتحاد من غير تغيير وخص عطف العقود على الزائد ولم
يعكس اشارة الى انه الاصل لان القليل يقدم على الكثير في التلفظ كما في احد عشر الى تسعة
وتسعين في المذكر وتسع وتسعين في المؤنث وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين اجاوزت
من عدد المتوسط مائة والفي في الواحد ومائتان والفي في ثنية فيهما اي في
المذكر والمؤنث بلا فرق بينهما لان المائة موضوعة بالتاء فلوزيدات التاء يلزم اجتماع التانيث
وهو مستكبره والالف محمول عليها لا اشتراكها في كثرة العدد ثم تقول فيما زاد على المائة والالف
وتثنيتهما بالاعطف اي يعطف الزائد عليهما او يعطفها على الزائد وانما جاز الاستعجال لان
لان العدد الكثير ثقل من حيث المحنى فغوز فيه الاستعجال لان الخفة يختار المتكلم بينهما شاء ولم

يقيد بأحد الاستعمالين على صورة ما تقدم من أسماء العدد من غير تغيير وتبديل في الواحد والواحدة أيضاً وانها لم يتغير الى احد واحداً كما في المركبات لان العدد الكثير ثقیل من وجه نظري المعنى فحقف بالاستعمالين وحفيف من وجه نظري قلة الوقوع فلم يتغير الواحد والواحدة الى احد واحداً وفي ثلثي عشرة للمؤنث اختلافات واقوال اربعة احدها فتح الياء وهو الاصل لبناء صدور الاعداد المركبة بالفتح كالثلاث عشر والثاني اسكانها كما قال المصنف وجاوز اسكانها لتثاقل المركب بالتركيب والثالث حذف الياء مع فتح النون كما قال المصنف وشذ حذفها بفتح النون لانه حذف بلا دليل وهو الكسرة والواضع كسر النون للدلالة على الياء المحذوفة لكن الفهم اولى من الوجوه لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الا واخر والوجه الاول اصل والثاني والرابع لاصل ولا شاذ والثالث شاذ والاختلاف فيه لكونه ناقصاً يائياً ولما فرغ المصنف من بيان أسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتا وابتداء من الثلاثة لانه لا مميزات لها دونها فقال ومميزات الثلاثة الى العشرة وكذا الثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظاً ومعنى اما مجرولانه لما كثرت استعمال الاعداد الاقل والكثرة تقتضي التخفيف فحقفوا بالاضافة لاجل حذف التنوين والقائم مقامها واما كونه مجموعاً ليطابق المعدود والعدد الا في ثلاث ثمانية الى تسع مائة استثناء من مجموع فيكون المعنى مجموع في جميع الاوقات الا في وقت كون تمييزها لفظ مائة وكان قياسها ان يجمع على مئين او مآت لان للمآت اجمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم والثاني بصورة جمع المؤنث السالم فالاول متروك لانه لا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فهو ثلاثة مسلمين لانه يلزم اجتماع علامة التذكير والتانيث على تقدير تانيث العدد ويلزم المخالفة عن قاعدة العدد على تقدير تذكير العدد والثاني متروك ايضاً لان المآت ان كانت تميز الثلاثة مثلاً فالمآت عدداً ايضاً يقتضي التمييز وقوع التمييز بعدها مستكراً عندهم لان التمييز تعود بالوقوع بعد عدد كان في صورة جمع المؤنث السالم ولها تعذر الجمعان فاقصر على المفرد مع كونه اخصر ومميزات احد عشر الى تسعة وتسعين لئلا فرغ من بيان تمييز عدد الاقل شرع في بيان تمييز عدد الاوسط فقال ومميزات الخمس منصوب مفرد اما النصب في العقود لتعذر

الاضافة اى اضافة العقود اذ لا يستقيم ابقاء النون اى فون عشرون وانحواتها معها اذ
 هى فى صورة نون الجمع ولا حذفا اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع اما النصب فيها
 سوى العقود لتعذر الاضافة وايضا لثلاث تصير الكلمات الثلاثة كلمة واحدة لان
 المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة واما افراد فلا نه لما صار منصوبا صار
 فضلا فاعتبر الافراد لتكون الفضلة قليل الحروف ولما فرغ من بيان تميز عدد
 الاوسط شرع فى بيان تميز عدد الاكثر فقال ومميز مائة والف ومميز ثلثيتهما
وجمعه اى جمع الالف ولم يقل جمعها كما قال ثلثيتهما لان جمع المائة مرفوض فى
الاعداد مخفوض مفرد اما الجر فلا نه لما كان من الاصول كالاتحاد فناسب
 ان يكون تميزها مطابقا للاتحاد فى الجر واما الافراد لان العدد الكثير ثقیل من
 حيث المعنى لدلالته على الافراد الكثيرة والقليل خفيف من حيث المعنى لدلالته على
 الافراد القليلة فاختر فى تميز الاول الافراد فى الثانى الجمعية رعاية للتعادل لما
 فرغ المصنف من بيان عدد ذى جهة واحدة فى التذكير والتانيث لكون تميزه ذاجهة
 واحدة شرع فى بيان عدد ذى وجهين لكون تميزه ذاجهتين فقال واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت به عن
 المؤنث كما اذا قلت ثلاثة الشخص او ثلث الشخص مریدا للنساء من الشخص او
 بالعكس كما كان العدود مذكرا واللفظ المعبر به عنه مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت
 بها عن المذكر اذا قلت ثلاثة نفس او ثلث نفس مریدا للمذكر فوجهان اى
 العدد وجهان التذكير والتانيث ففى الاول التذكير باعتبار المعنى والتانيث باعتبار
 اللفظ وفى الثانى العكس لكن اعتبار اللفظ اكثر لان اللفظ وطيفة النوا ولا يميز واحد
 ولا واحدة ولا اثنان ولا اثنتان وثلثان فان قيل فالتطابقة بين المدعى والدليل
 لان المدعى وهو قوله ولا يميز يدل على ذكر الواحد والاثنتين وترك التميز والدليل
 وهو قوله استغناء بلفظ التميز يدل على ذكر التميز وترك الواحد والاثنتين
 قلنا لا يميز متضمن لمعنى لا يورد فيكون المعنى لا يورد الواحد ولا الاثنان مع التميز
 بل يذكر ما يصح التميز ويطرحون العدد استغناء بلفظ التميز فان قيل فى
 عبارة المصنف تناقض اذا المفهوم من قوله ولا يميز ففى التميز ومن قوله استغناء بلفظ التميز

وجود التميز قلنا المراد بالتمييز صالح التميز على تقدير ذكر التميز معهما وهو المفرد في الواحد والثني في الاثنين واحتراز به عما لا يصلح للتمييز كالثنى والمجموع في الواحد والمجموع والواحد في الاثنين عنهما أي عن الواحد إذا كان التميز مفردا وعن الاثنين إذا كان مثني مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الوحدة والجنسية ومن صيغة رجلان ايضا الاثنية والجنسية فلا حاجت الى ذكر الواحد والاثنين علىحدة فان قيل تميز الواحد مفعن عن ذكر الواحد لكن لا نسلم ان تميز الاثنين مفعن عن الاثنين نعم لو كان التميز مثني لم لا يجوز ان يكون مفردا نحو اثنان رجل قلنا لم يجز تميز المثني الاثنى لانهما التزموا الجمعية في تميز الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يحصل فيه الجمعية ما هو الاقرب الى الجمعية وهو الاثنية وأعلم ان في توضيح دليل المصنوعين الأول باعتبار المعنى والثاني باعتبار اللفظ وبيان الأول ان المراد بالتمييز صالح التميز الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والثنائية فاستغنى صالح التميز عن ذكر العدد وبيان الثاني ان المراد بالتمييز جوهر حر ورفه القابلة للحقوق علامة الافراد هي التثنيين وقابلة للحقوق علامة التثنية وهي الالف والنون فاما ان يذكر العدد معه او يلحق به العلامة فاختاروا العلامة للاختصار والخفة ولا شك ان رجل ورجلان اخف من واحد رجل واثنان رجل واستغنوا عن ذكر العدد علىحدة بخلاف ما فوق الاثنين لان التميز جمع يطلق الثلاثة وما فوقها فلا بد من ذكر العدد المعين وذلك الاستغناء انما يكون لا فادت لفظ التميز النص المقصود أي التصريح على العدد بالعدد أي بذكر اسم العدد فلا حاجت الى ذكر العدد ثانياً وأعلم ان اسم الفاعل من اسماء العدد يستعمل بمعنيين أحدهما معنى التصير والثاني معنى الحال والأول ما يجعل ويصير عدداً نقص من العدد الذي اشتق اسم الفاعل منه بواحد ازيد بمرتبة واحدة وعلامته ان يبتدأ من الاثنين لا من الواحد لانه لا عدد تحت الواحد حتى يكون الواحد مصيرة واحداً وايضاً يضاف الى الأقل لا الى المساوي ولا الى الأعلى لان معناه الجعل والتصير وهذا الاثر يظهر في الأقل والمساوي والاكثر حاصل بنفسه فلا اثر بجعله وتصييره فيه وايضاً لا يجزئ من ما فوق العشرة لان اسم الفاعل لا يجزئ منه كما اذا قلت ثالث اثنين أي مصير الاثنين ثلاثة بانضمام ذلك المصير

مع الاثنين والثاني يدل على الواحد الذي وقع في مرتبة واقعة بعد العدد على العدد الذي اشتق منه ذلك الاسم الفاعل وعلامته ان يبتدأ من الواحد ايضا لانه يدل على المرتبة والمرتبة للواحد ايضا ويضاف الى المساوي وما فوقه لاني لا يلزم الكذب ويتجاوز عن العشرة لان بيان المرتبة لا يختص بها دونها كما قال المصنف وتقول في المفرد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصيير المصدر مضاف الى الفاعل ومفعولان محذوران فيكون التقدير بسبب اعتبار تصيير ذلك الواحد عددا ناقصا منه المشتق منه بمرتبة ازيد عليه بمرتبة الثاني في المذكر والثانية في المؤنث مقولة القول الى العاشر والعاشرة لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجزى فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها لانه اشتق من الفعل والفعل يعجز عن الاتحاد لا من المركبات واما اسم الفاعل بمعنى الحال فليس معنى الحدث بل صورته صورة اسم الفاعل كالحائط تدلى على وقوع موصوفه في مرتبة فلا باس بان يشتق ويبني من الجوامد وهو احد عشر وما فوقه ولذا عبر عن ثالث اثنين باسم الفاعل المصير وعن ثالث ثلثة باحدها لا باسم الفاعل لعدم اشتماله على المعنى الحديث وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد الاول والثاني في المذكر والاولى والثانية في المؤنث اذ وقع في المرتبة الاولى والثانية ولم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة بل يدلان على ذات وابدالا بالاول والاولى لانهما يدلان على المرتبة وهكذا تقول الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان اسم الفاعل من اساء العدد سواء كان بمعنى التصير او الحال حكم ساثر اساء الفاعلين في التذكير والتانيث فيقال مذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث وانما ذكروا الجزمين لانه اسم واحد فلا معنى للتانيث فيه ومن ثم اي من اجل اختلاف اعتبار التصير والحال اختلف اضافتاها فلاختلاف اضافتها اختلف القول قيل في الاول ثالث اثنين بالاضافة الى المساوي او الفرق اي احدها لانه لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر بالاضافة المركب الاول الاول الى المركب الثاني ومعناه واحد من احد عشر متاخر بعشر رجاء بناء على الاعتبار الثاني خاصة لان اعتبار الاول

لا تجاوز العشرة وان شئت قلت في اداء هذا المعنى جادى احد عشر الى تاسع
 تسعة عشر بمحذوف الجزء الاخير من المركب الاول بقريئة ذكره في الثاني فيعرب
 الجزء اول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب البناء ويبنى الجزءان الباقيان
 لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكور والمؤنث قدم المذكر في الاجمال
 لاصالته واخر تعريفه لانه عدوى وتعريف المؤنث وجودى المؤنث ما فيه اى اسم
 كان فيه علامة التانيث عبد الشارح عن كلمة ما بالاسم اشارة الى دفع توهم انحصار
 علامة المؤنث في التاء والالف غير مستقيم لوجود علامة اخرى وهو الفرج فاجاب
 الشارح ان المراد علامة اسم المؤنث هو الالف والتاء والفرج علامة الذات وايضا
 للمذكر والمؤنث قسمان من الاسم والمعتبر في تعريف القسم المقسم وهو الجنس القريب
 لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقاة وغرفة واحكاما كعقرب اذا
 الحرف الرابع في المؤنثات السماعية في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير
 المؤنثات السماعية لئلا يلزم اجتماع التائب والمنوب او تقدير اى مقدرة غير ظاهرة
 في اللفظ كدار ونار وقدم ونعل والمذكر ما بخلافه اى اسم متلبس بخالفته بان
 لا يكون فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء
 وهى ما تبدل بالهاء حالة الوقف وعلامتها ان يكون مدا ورسا لا مطولة وتكون متحضة
 للتانيث وايضا مفتوحة ما قبلها فخرجت تاء اخت وبنت ومسليات والالف
 حال كونها مقصورة كسم في الاسم وجبى في الصفة او ممدودة كصحراء في الاسم
 وحماء في الصفة فان قيل هذا منقوض بالعصى والرسى وارطى وقبشرى فان في
 آخرها الف مقصورة وليست بمؤنثات وكذا منقوض بكساء ورداء وعباء فان في آخرها
 الف ممدودة وليست بمؤنثات قلنا انه ليس مطلقا المقصورة علامة التانيث بل ما
 تكون زائدة لغير اللاحق وغير تكثير الابنية فخرج عصى ورسى لان الفهما ليست بزائدة
 بل هى منقلبة عن لام الكلمة وخرجت الف ارطى لان الفه لللاحق مجبى وخرجت الف
 قبشرى لانها لتكثير النحاسى وايضا ليس مطلقا الممدودة علامة التانيث بل ما تكون
 بعد هاء زائدة لغير اللاحق فخرجت الف كساء ورداء لان الهمزة فيهما منقلبة عن
 واو في الاول وياء في الثانى وهما لام الكلمة وخرجت الف عباء لان الهمزة فيهما لللاحق

بقوطاس واختلّفوا في علامة التانيث في المدود والصحيح وهو مذ هب سيبويه والجمهور
 انها الهمزة لان مصراع وحمراء في الاصل صحرا حمر ابا الف مقصورة زيدت قبلها الف استداد
 الصوت فالتق الساكنان قلبت الثانية التي للتانيث همزة وهو اى الاسم المؤنث حقيقي و
 لفظي فالحقيقي ما اى اسم با زا ئدى في مقابلة مدلوله ذكر من جنس الحيوان
 كأمرة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل ولم يقل ان المؤنث الحقيقي ما له فرج
 كراهية التلّظ به او لان الخنثى مذكور بان غلب علامات التذكير معه انه صاحب فرج و
 اللفظي متلبس بخلافه اى بخالفة المؤنث الحقيقي بان لا يكون في مقابلته ذكر من الحيوان
 بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقدير او حكما فالاول
 كظلمته والثاني عين فان علامة التانيث فيها مقدرة بدليل التصغير على عينية ولم
 يورد مثال الثالث كعقرب لقلة وقوعه واذ اسند الفعل اى العامل المتصرف
 بلا فصل كما هو الاصل فدخل شبه الفعل فيها لان حكمه ايضاً كذلك وخرج الفعل الغير
 المتصرف لان حكمه كذلك وخرج الفعل الغير المتصرف لان حكمه جواز الوجهين وخرج
 المؤنث الحقيقي المفعول فانه ايضا جائز الوجهين والتقيّد بقوله بلا فصل وهو الظاهر
 لان الاصل في الفاعل الايلاء الى العامل المسند اليه اى المؤنث مطلقا حقيقيا كان او
 لفظيا مظهرا كان او مضمرا فالتأخر اى ذلك الفعل متلبس بالتأخر وجوبا اشعاسا
 بتانيث الفاعل من اول الامر واعلم ان في ضمير اليه مذهبين مذهب الشارح الهندي و
 مذهب الشارح الجاهلي فمذهب الشارح الهندي ان ضمير اليه راجع الى المؤنث الحقيقي او
 الى ضمير المؤنث لانه ان رجع الى المؤنث مطلقا يلزم التناقض بين قوله فالتأخر وجوبا وبين
 قوله بانحياز مذهب الشارح الجاهلي ان ضمير اليه راجع الى المؤنث مطلقا لان البحث في
 مطلق المؤنث والتعريف لمطلق المؤنث وايضا يكون عبارة المص على هذا التقدير مشتملة على
 التفصيل بعد الاجمال ولا يلزم التناقض لان قوله وانت في ظاهره بمنزلة الاستثناء من هذه
 القاعدة لان المص اذا ذكر القاعدة الكلية ثم ذكر بعض الافراد مخالفة لها فهو بمنزلة الاستثناء من
 هذه القاعدة ايضا والخ وايضا الخاص اذ ذكر مقابلا للعام فيكون المراد بهذا العام ما سوى
 افراد الخاص ومذهب الاول مردود لانه مخالف للسوق وانت في ظاهر
 غير الحقيقي بانحياز في التذكير والتانيث ان شئت قلت طلع

الشمس وان شئت قلت طلعت الشمس واحترق بالظاهر عن اسناد الفعل الى ضمير غير الحقيقي لانه بالتاء وجوب لعدم المشعر بالتأنيث لفظا فلا بد من تانيث المسند ليشعر بتأنيث الضمير أما الاول فتأنيثه غير قوي فلا يجب ان يكون مسندة بالتاء وجوبا لوجود المشعر بالتأنيث في اللفظ وهو الفاعل المؤنث ايضا فان قيل ينبغي ان يستثنى المصروفة الفصل بالخيار ليستوفي احكام جميع اقسام المؤنث قلنا لا يحتاج الى تفيد عبارة المصروفة ان اذ الحمل على العاقل المتبادر واجب فان قيل هذه القاعدة منتقضة بقوله جائتني اليوم زيد اذا سمي به مؤنثا فانه يجب تأنيثه مع الفصل قلنا هذا الخيار فيما لم يكن المؤنث الحقيقي منقولا عن الاسم الذي غلب استعماله في الذكر وان كان منقولا عنه فيجب تأنيث الفعل لئلا يشبه الحال على المخاطب وحكم ظاهر الجمع في حكم الفعل في التذكير والتأنيث حين اسناده الى ظاهر الجمع احتراز عن اسناده الى ضمير الجمع فانه فيه اما الحاق التاء به او ضمير الجمع غير جمع المذكر السالم لانه لو كان سالما لم يجوز تأنيث الفعل لانه اشرف المجموع فلا يجوز تاويله بالمؤنث وهو الجماعة واما قوله آمنت به بنو اسرائيل فلتغير الكثير في بنو عومل في الفعل المسند اليه معاملة جمع الكثير وهي تأنيث الفعل مطلقا اي جمعا سالما مؤنثا وجمعا كثيرا حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي في جواز التذكير والتأنيث وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع الكثير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اے ضمير مستكن في الفعل المقرون بالتاء بناء على التاويل وافعلوا اے ضمير فاعلوا وهو الواو لانها موضوعة لجمع الذكور العقلاء والنساء اے ضمير الذي اسند اليه الفعل الراجع الى جمع المؤنث سالما كان او كثيرا والايام اے ضمير الذي اسند اليه الفعل الراجع الى جمع المذكر الغير العقلاء فعلت اے ضمير فعلت وهو المستكن المقرون بالتاء على التاويل وفعلن اے ضمير فعلن وهو النون أما في جمع المؤنث لان النون موضوعة لجمع المؤنث وأما في جمع المذكر الغير العاقل فلانه محمول على جمع المؤنث من قبيل حمل عديم العقل على ناقص العقل والنون موضوعة لجمع المذكر الغير العاقل وجمع المؤنث العقلاء محمول عليه من قبيل حمل ناقص العقل على عديم العقل المثنى ما لحق آخره اے اسم لحق آخر مفردة من حيث انه آخر مفرد المثنى فالمراد من المثنى وقع معرfa بضم الاصطلاح

والمراد من المثني الذي وقع في التعريف بمعنى اللغوي وهو دو كردن فيكون ايراد هذا
المعنيين بطريقة الاستخدام فان قيل يصدق التعريف على المفرد لانه اسم يلحق
في آخره الالف والياء والنون للتشبيه ولم يكن مثني قلنا العبارة على حذف
الضاف اي آخر مفردة فخرج المفرد اذا لا يحاق به لا بمفردة لعدم وجود مفردة و
المثني اسم يلحق بآخر مفردة الالف الخ او نقول المثني اسم يلحق آخره الف والياء و
نون مع لواحقه اسم اسبته مع لواحقه واسمية المفرد بدون اللواحق ولم يذكر
المفرد احد هذين القيدين لظهور المراد ان المثني عبارة عن مجموع اللاحق والمسبق
به فلا حاجت الى هذين التكليفين او نقول ان الحق بمعنى يكون اي المثني ما يكون
آخره الف الخ حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها حالتي النصب والجر للفرق
بين المثني والجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا
عن الحركة او التنوين اما نفس العوض فلان الاسم العاري عن البناء لا يجوز خلوه
عن الحركة او التنوين وكان في آخره الف لا يقبل الحركة ولا التنوين فعوض
النون عند البعض عن الحركة دون التنوين لانه يثبت مع اللام وان كان عوضا
عن التنوين لم يثبت مع اللام وعند البعض عوض عن التنوين لانه يسقط عند الالف
وان كان عوضا عن الحركة لم يسقط وعند البعض عوض عنهما لان التثنية فرع الواحد
والحركة والتنوين كلاهما ثابتان في الواحد فيثبتان في التثنية فان قلت
العوضية في الالف مسلم لانه لا يقبلها وفي الياء غير مسلم لانه يقبلها قلنا
الياء في التثنية حرف اعرابي وهو ساكن ابداء مكسورة لئلا يلزم توالي فتحات
اربعة في صورة الرفع فتح ما قبل الالف والالف بمنزلة الفتحتين وفتح النون
ليبدل فان قيل ضمير يدل راجع الى الالف والياء والنون فلا يطابق الراجع مع المرجع
قلنا الضمير راجع الى اللحق او اللاحق وحده او مع الملحق فان قيل لما كان الضمير
راجعا الى اللحق وهو مشتمل بالنون ايضا فهو عوض عن الحركة او التنوين الممنوعين في التثنية
هو غير دال على ان معه مثله من جنسه بل علامة التثنية هو الالف والياء اجيب
عنه بجوابين الاول منعي بانه لا نسلم ان الضمير الى اللحق المشتمل بالنون بل الضمير الى اللحق المشتمل
بالالف والياء لان عموم المرجح لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى ويعلمون الحق بردهن

فالضمير الى المطلقات وهي اعم من ان تكون بأئنة اورجعية والراجع خاص بالمطلقات الرجعية أو
اجيب ان الضمير راجع الى الحقوق المشتمل بالنون لكن لانضم عدم دلالة النون على ان معه إلا إذا
كون النون عوضاً عن الامرين ليس بما نفع عن الدلالة بذلك اذ الشيء الواحد قد يصلح لامور كثيرة
كما ان الالف في التثنية علامتها وايضاً علامة الرفع أو اجيب تسليماً ان الحقوق مشتمل
بالنون وهو غير دال على ذلك لكنه اذا دل اموان من امور ثلاثة على شيء فهو نسبة الدلالة الى الامور
لان للاكثر حكم الكل على انه معه اي مع مفردة مثله في العدد حال كون ذلك المثل
من جنسه باعتبار دخول ذلك المثل تحت المفهوم الكلي الموضوع له بوضع واحد المشترك
بينهما فان قيل ذكر الجنس بعد المثل مستدرك لا تعاد معناهما قلنا ان المراد بالمثل
المثل في العدد وبالجنس دخول المثل تحت المفهوم الكلي هو الموضوع له لذلك المفرد
سواء كانا متفقين في الذات كرجلين او مختلفين في الذات كابيضين لبقر وجراد
هما داخلين تحت مفهوم واحد وهو ذات من له البياض فلا يشي الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن اذا اريد بهما الطهر والحيض لعدم دخولهما تحت
المفهوم المشترك بينهما ولو اريد بالمثل المثل في الوحدة والجنس جميعاً لاستغنى عن
قوله من جنسه قلنا الظاهر من المثل المثل في الكمية وحمل الكلام على الظاهر
واجب خصوصاً في التعريفات فلذا ذكر الجنس فان قيل التعريف قد تم بما سبق
فما الحاجة الى قوله ليبدل قلنا في ذكره فائدتان الاولى الدلالة على انه معه مثله
والثاني انه لا يشي الاسم باعتبارين مختلفين وهو مفهوم من قوله من جنسه فان
قيل عدم جواز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين منقوض بالابوين للاب
والام فانه شئ الاب باعتبار معنيين مختلفين غير داخل تحت مفهوم واحد لان
مفهوم الاب الوالد المذكور ومفهوم الامر الوالد الموث وكذا القبرين غير داخل
تحت المفهوم المشترك بل مفهوم القمر كوكب ليلي ومفهوم الشمس كوكب نهاري -
قلنا هذا التثنية من باب التغليب ومعنى التغليب ان يجعل اللام مسماة باسم
الاب مجاز القوة التناسب بينهما لكونهما والدين للولد ثم يأول الاب بمسمى بالاب
يمصل المفهوم المشترك بينهما الذي هو الشرط في التثنية فيكونان متجانسين في المفهوم لا
مختلفين فيه اذ معناهما مسميان بالاب وهما فردان لهذا المفهوم وكذا حال القمرين

فان قيل ينبغي ان يجرى هذا التاويل في القرآن بالطريق الاول لان القراء موضوع للمظهر
والحيض حقيقة لا جهازا والاب موضوع للام مجازا فلما صح التاويل في الاب يعبر في القراء
بالطريق الاول فلا يكون التثنية باعتبار معنيين مختلفين قلنا لا شك في صحة التثنية
بمجرد اشتراك اللفظي بدون الاتفاق في المعنى وبعد التاويل يحصل الاتفاق المعنوي و
كذا يجوز التثنية في الاعلام المشتركة بعد التاويل عند الجمهور حقيقة كزيد مثلا علما
للكثير ثم يأول بالمسمى بزید ثم يثني ويجمع .

او مجازيا كعمر اذا صار علما لابي بكر ثم يأول بالمسمى بعمر
فيثني ويجمع وعند البعض يجوز التثنية في الاعلام بدون هذا التاويل لكون الاعلام
اكثر استمالا فالمطلوب فيها الخفة والاختصار بالتثنية واما اسماء الاجناس فقد اتفق في
جواز تثنيتهما بعد التاويل ولا يجوز قبل التاويل ولما كان آخر الاسم قد يعرض اليه التغير
عند الحاق علامة التثنية فاراد المصنف بيان هذا التغير وموضع التغير فقال فالمقصور
اسم الاسم المقصور وهو ما كان في آخره الف مفردة لازمة فبالا افراد احتراز عن مقرونة
بالهمزة كحمراء وبالمزوم عن الف زيدا في حال النصب وقفا فانه لا يسمى زيد . . . بهذا
الالف مختصرا اذ لا يثبت في حال الوصل وسمى المقصور مقصورا لانه ضد المهدد والمقصور
مشتق من القصر وهو المحبس وهو ايضا محبوس عن الحركات الكان الفه منقلبة عن واو
حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يميل كالوان في السمي بالي وهو ثلاثي
اي ذلك الاسم المقصور ثلاثي لازما فبه قلبت الفه واو اعتبارا للاصل الحقيقي والحكي
وخفة الثلاثي وان كان غير الثلاثي لا يرد لكان الثقل والاي وان لم يكن منقلبة عن واو
بل تكون منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رمي او حكما بان كان مجهول الاصل او عديم الاصل
وقد اميل فيه كميّان في متى او كان على اربعة احرف سواء كانت الالف اصلية كالا على او
ناذرة كجبل فبالياء اي قاله منقلبة بالياء عند التثنية اعتبارا للاصل الحقيقي او
الحكي وتخفيفا فيها زاد على الثلاثة والاسم المهدد وان كانت همزة اصلية
اي همزته لام الكلمة تثبت في الاشهر لاصالتها كقراء لجيد القراءة وان
كانت للتانيث فانقلبت همزة التانيث غير موجودة في كلام العرب قلنا
اطلاق التانيث بالهمزة باعتبار انها منقلبة عن الف التانيث كحمراء اصلها

حموا بالثانيث زيدات قبلها اخرى لمد الصوت فصار بالالفين اولهما لمد الصوت
وثانيتهما للثانيث فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين قلبت واوا لان الهمزة
حرف ثقيل من جنس الالف مستكرة وقوعه بين الالفين مع انها غير اصلية ولم
يبدل بالياء لان الواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها والاى وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للثانيث بل تكون للالحاق كهمزة علباء لالحاق قرطاس او منقلبة عن واو
اوياء اصلية ككساء ورداء قالوجهان اى الوجهان المذكوران جائزان احدهما بثبوت
الهمزة لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو اوياء ملحقة بالاصل وفى الصورة
الاخرى منقلبة عن واو اوياء اصلية فشا بهما همزة قواء فثبت فى الصورتين كما ثبت
فى قراء

وثانيتهما قلب الهمزة واوا
لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشا بهما همزة حموا فانقلبت مثلها
واوا وتحذف نونته اى نون التشنية للاضافة اذ النون والتتوين توجبان
تمام الكلمة وانقطعا عما بعدها والاضافة توجب اتصال المضاف مع المضاف
اليه فبينهما تناف والمتنايان لا يجتمعان وحذف تاء الثانيث حذفاً غير
قياس فى خصيان واليان ويجوز اثباتها ايضا على القياس كما فى ضاربين و
شجرتان ووجه الحذف ان كل واحد من الخصيتين والاليتين شديدة الاتصال
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الآخر فصارتا بمنزلة الاسم المفرد وتاء
الثانيث لا تقم فى حشو المفرد فالقييل التغير اذ وقع فى عبارة العدة لا يخلوا عن نكتة
فما الوجه انه ادرج الفعل المضارع فى حذف النون والماضى فى حذف التاء قلنا ان حذف
النون قاعدة مستمرة اى فى بيانه بالفعل المضارع للاستمرار لان الغلب فى المضارع الاستمرار
الابقرينة واما حذف التاء فليس بقياس وقاعدة بل وقع فى مادة مخصوصة على خلاف
القياس فاقى فيه بالفعل الماضى لان الغلب فيه الانقطاع عن الاستقبال دو الاستمرار
الجموع اى اسم واطلاق الاسم على المجموع مع ان جزء لفظه يدل على جزء مضاف باعتبار
شدة الاتصال والامتزاج بين الملقوق والملحوق به وعبر عن كلمة ما بالاسم احترازاً عن لام
الاستغراق فانها ايضا دال على آحاد مقصودة لكن ليست باسم دل دلالة مطابقة احتراز

عن تشنیہ اسم الجمع والجمع کما تفتین ورجالین فانہما وان دلنا علی آحاد لکن ہذا
الدلالة تضمنیۃ لا مطابقة اذ الدلول المطابق لہما اثنان من الجماعة ثم کل جماعة من الاثنین
تشمّل علی الآحاد علی آحاد اے علی جملة آحاد احترزہ عن الکل الافرادی نحو کل نفس
ذائقة الموت اذ کل نار حارقة فانه یدل علی الآحاد لا جملة بدفعۃ واحدة بل یدل علی الآحاد
بدفعات ^{کثیر} مقصودة اے یتعلق قصد المتکلم بتلك الآحاد فی ضمن ذلك الاسم احتراز عن
الکل المجموعی نحو کل فیل یا کل الاسد وکل رجل یطیق رفع هذا الحجر فانه یدل علی جملة الآحاد
لکن لیس فی ضمن ذلك الاسم بل فی ضمن المضاف الیہ لانه لاحاطة افراد المضاف الیہ
بحروف مفردة ظرف لغو متعلق بقوله دل او مقصودة او کلیمہما بطریق التنازع ولم یقل
بمفردة لان المتبادر منه الهيئة مع المادة وھیئة المفرد وصیغته لا یشقی حال الجمع والمفرد
اعم من ان یشکل تحقیقا کرجل الرجال او تعدیرا کنسؤ لنساء ولم یفرض المفرد لتمرورکب
وهو تہمة وراکب لانہا لیس من اوزان جموع القلة ولا من اوزان جموع الکثرة ولا نہما
یصغر ان بنفسہما فیقال تعدیر وکبیب ولوکانا اجمعین یردان الی المفرد فی نقیل اخذ
المفرد فی تعریف الجمع مستلزم للرد لان الجمع ما خوذ فی تعریف المفرد بأن
یقول المفرد ما لیس بمثنی ولا مجموع قلنا المفرد ملحوظ بتعریفین الاول کما قبل والثانی
المفرد هو الاسم الدال علی واحد واحد من تلك الآحاد وهما ملحوظ بلحاظ المفهوم
الثانی فلا یلزم الرد ورفیکون المعنی بحروف ہی مادة لمفردة الذی هو الاسم الدال
علی واحد واحد من تلك الآحاد بتغییر ما الجار والمجرور ظرف
مستقر منصوب محلا علی الحالیة من الحروف متعلق بمتلبسة ای حال کون تلك الحروف
متلبسة بتغییر ما بحسب الصورة لا بحسب المادة والا نخرج کثیر من المجموع وهذا التغییر
اما بزیادة کرجال ومسلمین ومسلمات او بنقصان ککتب فی کتاب او حمر فی حمار او
باختلاف فی الحركات کأسید أسید او اختلاف فی الحركات مع السکنات کتذرفی تذّر
حقیقة کالمذکور او حکما کالفلک وقوله ما دل علی آحاد جنس شامل للمجموع واسماء
الاجناس کتمرد نخل واسماء المجموع کرهط ونفرد قوم وبعض اسماء العدد کثلاثة وبقوله
مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء المجموع والعدد لعدم المفرد لہما واما اسماء
الاجناس فخرجت بقوله مقصودة ان یرید بها نفس الجنس لا الافراد وخرجت بقوله

بحروف مفردة ان قصد بها الافراد استعمالا لعدم وجود المفرد لها وأعلم ان كل واحد من اسماء الاجناس واسماء المجموع على قسمين قسم له مفرد من لفظه كتمر وتمرّة ونخل ونخله وكلم وكلمة في اسماء الاجناس وجاهل وجمل وبارق وبرق وركب وراكب في اسماء المجموع وقسم لا يكون له مفرد من لفظه نحو ابل وغنم ومفرد الاول بعير في اسماء الاجناس واسماء المجموع ليس يجمع اتفاقا لان الجمع لا بد له من مفردة ولا مفرد له واما القسم الاول فهو محل الخلاف كما بين المصنف بقوله على الاصح والاشتباه بالجمع لوجود المفرد له فخص المصنف التفريع بالاسم الجنس والاسم الجمع الذان لهما مفرد من لفظه ليظهر محل الخلاف والاشتباه فقال فنحو تمر المراد به كل اسم جنس كان الفارق بينه وفردة التاء وركب والمراد به الاسم الجمع الذي كان له مفرد من لفظه ليس يجمع على الاصح لانه لو كان جمعا فلا يخلو اما ان يكون جمع قلة او كثرة فالاول غير مسلم لانه على اوزان مخصوصة وهما ليسا بتلك الاوزان والثاني لا نهما يصفران بنفسهما والجمع لا يصغر بنفسه بل يرد الى المفرد فيصغر المفرد احتراز عن اجتماع الفرعيتين وايضا حروف الجمع لا تسع غالبا في صيغة التصغير وهي فعيل والفرق بين الجنس واسم الجنس والجمع واسم الجمع ان الجنس ما يقع على القليل والكثير كالتمر واسم الجنس ما يقع ويطلق على الواحد لا بالكثير والكثير بسبيل البدلية لادفعة واحدة كالرجل والجمع ما يطلق على الكثير دفعة واحدة وله مفرد من لفظه كالرجل لجماعة الرجال واسم الجمع ما يطلق على الكثير ولكن ليس له مفرد من لفظه فان قيل تعريف الجنس واسم الجنس منقوض بالكلم لانه جنس او اسم جنس ولا يقع على الواحد والاثنين قلنا عدم اطلاقه على الواحد والاثنين استعمالا لا وضعاً او نقول انه اسم جمع وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان مذهب الاخفش ان كل اسم الجمع له مفرد من لفظه جمع وقال الفراء اسم الجنس كذلك ايضا جمع ونحو فلان والمراد به كل جمع متحد مع المفرد في الصورة جمع هذا التفريع على عمومية المفرد والتغير لان المفرد للجمع تحقيقا او تقدير او التعبير اعلم من ان يكون تحقيقا او تقديرافضة فلك اذا فرضت كضمة قفل يكون مفردا واذا فرضت كضمة أسد يكون جمعا وهو اي المجموع على نوعين صحيح ومكسر فالجمع الصحيح يكون لمذكر تارة ويكون المؤنث

ومفرد الثاني شاة في اسماء المجموع فالقسم الثاني من اسماء الاجناس

تارة فالجمع الصيغ المذكور ما لحق آخره اے آخر مفردة واو مضموم ما قبلها
 في حالة الرفع اوياء مكسور ما قبلها في حالتی النصب والجرو ونون عوض
 عن الحركة او التثنية مفتوحة لانه لو كسر النون يلزم ثقل الكسرة مع ثقل الواو
 والضمه ليدل ذلك الحق او اللاحق فقط او مع الملقوق على ان معه اے مع
 المفرد اكثر منه اے من المفرد ولم يقل من جنسه اكتفاء بما سبق فان قيل ان اكثر
 اسم التفضيل واسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في الفعل عليه ولا كثرة في
 الواحد قلنا ثبوت اصل الفعل اما ان يكون تحقيقاً او تقديراً مثل فلان افقه من
 الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اے آخر المفرد
 ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذف
 الياء عند الحاق علامة الجمع الياء والواو لالتقاء الساكنين مثل
 قاضون حالة الرفع وقاضين حالتی النصب والجرو وان كان
 آخره اے آخر المفرد الذي اريد جمعه مقصوراً اے الف
 مقصورة حذف الف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما اے حرف كان
 قبلها اے قبل الالف على ما كان عليه مفتوحاً لتدل الفتحة على الالف المحذوفة
 مثل مصطفون حالة الرفع ومصطفين حالتی النصب والجرو وشرطه اى شرط
 صحة الجمع المذكور ان كان ذلك الاسم المفرد اريد جمعيته بهذا الجمع اسما
 محضا من غير معنى الوصفية فيه فمذكر علم يعقل من حيث المعنى
 فان قيل قوله فمذكر لا يخلو اما ان يكون خبراً عن قوله وشرطه ففيه
 محظورات الاول ان قوله فمذكر علم خبر والخبر محمول على المبتدأ وههنا لا
 يعهم الحمل لان الشرط هو التذكير والعلمية لانفس المذكر والعلم والثاني ان
 هذا الخبر جملة لانه شبيهة بالجزاء فلا بد فيه من عائدا وهو غير موجود والثالث
 ان دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط غير جائز والرابع
 ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر غير جائز عند الجمهور الا عند
 الضرورة واما ان يكون جزء الشرط والجملة الشرطية خبر للمبتدأ بتقدير
 الضمير الراجع الى المبتدأ في جانب الجزاء اے فهو مذكر ففيه محظوران

الاول ان الشرط هو التذكير لان نفس المذكر والثاني انه يلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز قلنا باختيار الشق الاول والجواب عن الاول ان في عبارة المصنف مسامحة ذكر المشتقة واردة المبدأ أي الكبير والعلمية وعن الثاني ان الخبر مفرد بتأويل الكون فيكون التقدير فكونه مذكراً علماً وعن الثالث ان المبتدأ وان لم يتضمن معنى الشرط لكنه مقيد بالشرط وهو قوله ان كان وعن الرابع ان الشارح ذهب في ذلك الى مذهب الهندي وعندنا يجوز الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر وايجاب اختيار الشق الثاني والجواب عن الاول بانه مؤل كونه مذكراً علماً والجواب عن الثاني ان حذف الضمير المرفوع جائز كما قال الرضي في بحث كليم المجازات انه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم أي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ وانما اشترط كونه مذكراً علماً يعقل لان هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرءة او واحد فهو اعوج للفرس فلا يجمع بهذا الجمع فان قيل هذا القاعدة منتقضة بطلمية فانه مذكر علم الصحابي يعقل مسماة ولم يجمع بهذا الجمع وايضا منتقضة بورقا وسلم فانهما يجمعان بنوا وبنون اسمي رجلين مع انها غير مذكرة قلنا المراد بالمذكر ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة او مقدرة فخرج نحو طلحة لانه بالتاء ودخل ورقا وسلمي اسمي رجلين لان العلامة القوية للتأنيث هو التاء لا الالف فلا يمنع الالف جمعية الاسم بالواو والنون لان المدوذة تقلب واوا فتسم علامة التأنيث في الصورة والمقصود قد يحذف ويبقى الفتح قبلها دالة عليها وأي وشرط الاسم الذي اريد جمعيته بالجمع الصيغ المذكورة ان كان صفة من الصفات من غير معنى العلمية فيه كاسم الفاعل واسم المفعول فمن كان يعقل أي له شروط فالشرط الاول كونه مذكراً والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الذي كان صفة واريده جمعيته بالجمع المذكور السالم افعل فعلاء فان قيل ان اريد من افعل وزنه فيكون المعنى لا يجمع وزن افعل بهذا الجمع فهو وزنه ايضا لا يجمع بهذا الجمع مثل احمر واسود وابيض وان اريد موزونه فيكون المعنى لا يجمع اسم موزون بافعل فلا يصح اضافة افعل الى

فعلاء لان كلما ذكر الوزن واريده الموزون فيكون ذلك الوزن علما لذلك الموزون و
العلم لا يضاف قلنا المراد بأفعل موزونه وافعل وان كان علما للموزون لكنه صار نكرة
بارادة الوصف المشهور اى لا يجمع مذكر فان قيل كثير من المذكرين يجمع بهذا الجمع
فخو ضارب ومضروب وشديد وندمان قلنا ليس المراد نفي المذكر مطلقا بل المراد نفي
المذكر الذى هو غير مستوي في صيغة الصفة مع المؤنث بل يكون صيغة المذكر مغايرة
من المؤنث بدون التاء كما في افعل التفضيل وافعل الصفة مؤنثها مغاير من افعل
بالصيغة واما الامثلة المذكورة فنذكرها ومؤنثها مستويان مشتركان في الصيغة
ليس مغايرين فيها بل الفارق بينهما هو التاء فقط ولذا تجمع بالجمع المذكر السالم
فان قيل ان المذكر غير المستوي مع المؤنث في صيغة الصفة الا فاعل التفضيل و
الا فاعل الصفتي كلاهما مع ان افعل التفضيل يجمع بهذا الجمع نحو انصر انصرون
قلنا ليس المراد من عدم الاستواء عدم الاستواء مطلقا بل المراد منه عدم الاستواء
الخاص بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء واسم التفضيل
المذكر وان كان على صيغة افعل لكن مؤنثه على صيغة فعلى لا فعلاء مثل
احمر حمر اء فلا يقال احمر ون للفرق بين افعل الصفة وبين افعل التفضيل لانه
يجمع بهذا الجمع كافضون ولم يعكس لان معنى الصفة في الافعل التفضيل كامل
من الافعل الصفتي لانه يدل على الصفة مع الزيادة فاعطى له اشر المجموع و
الشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلا فاعلى اى مذكرا غير مستوي ذلك
الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على وزن فعلا والمؤنث على وزن فعلى مثل
سكوان سكوى فلا يقال سكوان للفرق بين فعلا فاعلى وفعلا فاعلى كند
مانون ولم يعكس لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اصل من الفرق بالفتحة
اذ الالف المقصورة توجد في آخر الاسم ولم يكن مؤنثا مثل فتى و رضى وعصى
فاعطى اشر المجموع للاسم الاشر والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم
المذكور مذكرا مستويا فيه اى في هذا الوصف مع المؤنث مثل جري و
صبور فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا بل
بل المناسب ان يجمع يسويان فيه مثل جوسى وصبور والشرط الخامس ان لا يكون الاسم

المذكور متلبسا بتاء التانيث مثل علامة فلا يقال علامتون لثلاث يجتمع علامة
 التذكير والتانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى نون الجمع
 بالاضافة لها مر في التثنية فان قلت ان سين وارضين اسمان جامدان قد
 فقد الشروط كلها فيها وجمع بالواو والنون فاجاب المصنف وقد تشد نحو سين
 جمع سنة وارضين جمع ارض لعدم وجود الشرائط فيها فان قيل الحكم بالشذو
 ذ مخالف عن صاحب الباب فانه قال كل اسم في آخره تاء منقلبة عن حرف العلة
 يجمع بالواو والنون سواء وجد الشروط المذكورة فيه او لا نحو سنة فخ لا يدخل سنة
 في الشذوذ وبقي ارضين فيه قلنا ان المصنف عمل بقول الجمهور وهم لا ينظرون الى
 هذه القاعدة بل يعتبرون في هذه الجمعية السماع بالجمع المؤنث الصحيح ما لحق
 اى جمع لحق اخره اى اخر مفردة حيث انه مفرد بالجمع المؤنث الف وتاء و
 شرطه اى شرط جمع الصحيح المؤنث ان كان مفردة صفة وله مذكر لذلك
 المفرد مذكر فان يكون مذكرا اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والواو والنون
 لثلاث يلزم مزاية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى المفردة مذكر جمع بالواو
 والنون فان لا يكون اى فشر صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
 كما نض لان المتلبس بالتاء عنى حائضة جمعت بالالف والتاء فلو جمعت مجردة
 تاء ايضا بهذا الجمع نزم الانتباس لان معنى المجرد عن التاء هى القابلة للحيض
 بان تكون بالغة والمتلبس بالتاء هى الحائضة بالفعل والا اى وان لم يكن المؤنث
 صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع مطلقا واعتراض الشيخ الرضى ان هذا الاطلاق
 ليس بسديد بل لا بد من قيد السمع لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدارة كنار وشمس و
 نحوها ما كان تانيثها غير حقيقي لا يجئ هذا الجمع فيها بل هذا الجمع مسموع فيها
 كلسهوات والكائنات والكائنات لان تانيثها غير حقيقي ولا ظاهرا لعلامة فيكون
 خفيا فلا بد في تانيثها من شاهد السمع قلنا اطلاق المص من اعتبار الشروط لا من السمع
 فيكون المعنى جمع جمعا مطلقا من غير اعتبار الشروط مثل طلحات زينات وهندسات وانما
 لم يحتم الى الشروط لان الجوامد موضوعة برأسها فلا يظهر الفرعية والاصيلة فيها
 حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل جمع التكسير ما تغير اى جمع تنوير بتاء واحدة

من حيث نفسه وامور الداخلية فيه فان قيل التعريف غير مانع لدخول جمع السلامة فيه لانه تغيير بناء واحداً بطرق الحروف الزائدة به قلنا المراد بالتغير التغير في نفس المفرد وذاته والتغير في جمع السالم باعتبار الامور الزائدة عليه فان قيل هذا التعريف غير مانع لدخول جمع السالم فيه بمصطفون لتغير بناء الواحد فيه بحذف اللام قلنا المراد بالتغير التغير في المفرد لوصول الجمعية والتغير بعد الحذف بعد حصول الجمعية بقاعدة صرفية فان قيل لما كان التغير في تعريف جمع التكسير من حيث نفسه وامور الداخلية فيه فالتغير في تعريف مطلق الجمع ايضا من حيث ذاته الحرف فينبئ لا يتناول تعريف مطلق الجمع نحو مسلمون ومسلمات قلنا المراد بالتغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث امور الخارجية الزائدة عليها بقريته ما لا يها مية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافرس او اعتباريا كفلك جمع القلة يعنى الجمع على قسمين كثرة وقلة فالجمع القلة ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما وله اوزان اربعة في جمع التكسير اولها افعل فان قيل يخرج عنه افلس جمع فليس لانه جمع قلة وليس افعل قلنا ان المراد بافعال جمع على وزن افعل فيكون المراد منه الموزون فان قيل يخرج عنه افعل لانه لا يجمع قلنا بجمعيته ثبت بطريق الدلالة لانه لما ثبت الجمعية فيما يوزون به ثبت في الوزن بالطريق الاول وثانيها افعال اى جمع يكون على وزن افعال كالفراس جمع فرس وثالثها افعلة اى جمع على وزن افعلة كارغفة جمع رغيف ورابعها فعلة اى جمع يكون على وزن فعلة كغلامه جمع غلام كما قال الناطح جمع قلة راجها رهست ابنه افعل افعال فعلت افعلة بانو گويم هريكى را امثلة افلس افراس غلث ارغفته واجمع الصحيح مذكرا كان او مؤنثا فان قيل هذا مخالف لما قال الرضى انها لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما قلنا ما قال المصمبول على حال تنكير الجمعين وما قال الرضى معمول على تعريف جمعى السلامة والسند هو الاستعمال وما عدا ذلك المذكور من الاوزان الاربعة في التنكير والجمع الصحيح جمع كثرة وهو ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له فان قيل هذا القاعدة منقوضة بقوله تعالى ثلاثة قروء لانه جمع كثرة مستعملة في القلة قلنا قد يستعار احدها للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله ثلاثة قروء

مع وجود اقراء لها فرغ المعنى عن تقاسيم الاسماء ليس فيها لحاظ معنى الحدث شرع في تقسيم آخر للاسم الذى فيه لحاظ الحدث وهو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واخر هذا التقسيم من جميع تقاسيم الاسم ليكون الاسماء المتصلة والمشتبهة بالحدث متصلة ببحث الفعل وقدم المصدر بساثر الاسماء المشتبهة على الحدث لكونه مظنة الاصل لوجود الاختلاف فيه فانه عند البصريين اصل في الاشتقاق والباقي فرغ بالاتفاق واعلم ان الاسماء المتصلة بالفعل ثمانية المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ومعنى الاتصال انها لا ينفك عن معنى الفعل لان المصدر جزء الفعل واسم الفاعل من يقوم به الفعل بطريق الحدوث واسم المفعول من يقع عليه الفعل والصفة المشبهة من يقوم به الفعل بطريق الثبوت واسم التفضيل من يقوم به الفعل بطريق الزيادة واسم الزمان والمكان ما يقع فيه الفعل واسم الآلة ما يوجد به الفعل المصدر اسم الحدث فان قيل ان المتبادر من الحدث الصادر من الغير لان للحدث لا بد من الحدث فالتعريف غير جامع لافرادة فهو الطول والقصر فانهما مصدران مع انها ليسا بمصدرين عن الغير او طريق السؤال هكذا ان للحدث معينين احدهما ان الحدث بمعنى الحدوث المقابل للثبوت والاخر ان الحدث عبارة عن المعنى قائم بالغير فبالنظر الى المعنى الاول لا يصدق التعريف على الطول والقصر لانهما ليسا بمحادثين بل ثابتين للصاحب بطريق الدوام قلنا المراد بالحدث المعنى القائم بالغير سواء صدر عن ذلك الغير كالضرب والشيء اولم يصدر عنه كالطول والقصر البحارى على الفعل فان قيل ان جريان الشيء على الغير عبارة عن كون الاخير خبر للاول او صفة له او حا لآله او صلة له والفعل لا يعم ان يكون مبتداء او موصوفا او ذاقا او موصولا للمصدر فلا يصدق هذا التعريف على فرد من افراد المصدر قلنا المراد بجريانه على الفعل وقوعه تأكيد للفعل او بيان لنوعه وعدده فان قيل القادرية بمعنى القدرت والعالمية بمعنى العلم وويل او يحا بمعنى الهلاك فان كل واحد منها يدل على الحدث وليس بمصدر قلنا المصدر اسم الحدث البحارى على الفعل والفعل مشتق منه فخرج الاولان بقيد البحارى لانها لا يقعان تأكيداً

للفعل بل التأكيد هو القدرة والعلم وخروج الاختيار بقيد الاشتقاق لان الفعل لم
 يشتق منها وان كان الاختيار يقعان مفعولا مطلقا لان بين المصدر والمفعول المطلق
 عموما وخصوصا من وجه فالهامة الاجتماعية ضربت ضربا ومادة الافتراق من جانب
 المصدر الضرب واقعه على زيد ومادة الافتراق من جانب المفعول المطلق ويجاويلا
 فكلا لم يشتق منه الفعل ويدل على الحدث فهو اسم مصدر لا مصدر وهو اى
المصدر من الثلاثي المجرد سماع اى سماعى ويرتقى الى اثنين وثلاثين وزنا
 ومن غيرهما وهو الثلاثي المزداد فيه والرباعي المجرد والمزداد فيه قياسا اى قياسى
 داخل تحت قاعدة كلية مثلا كل فعل كان ماضيه على وزن افضل فمصدره على
 وزن افعال وهكذا ما سواه ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه حال
 كونه ماضيا او غيرا حالا كان او استقبالا وانما لم يشترط في عمله الحال
 والاستقبال كاسم الفاعل لان عمله لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار المشابهة
 وهذه المناسبة قرينة بنفسه فلم يحتمل الى تقويتها بشرط آخر فلم يشترط فيه الزمان
اذ لم يكن مفعولا مطلقا لانه ان كان مفعولا مطلقا يجئ حكمه ولا
يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لان المصدر حين العمل في قوة
 ان مع الفعل وان موصول حرفي وما بعدها صلة والصلة لا يتقدم على الموصول
 فمعموله لا يتقدم بالطريق الاولى وانما كان ان موصولا حرفيا لان كما ان
 الموصول الاسمي مع الصلة جزء من الكلام كذلك ان مع مدخوله بتاويل
 المفرد جزء من الكلام ولا يضمن فيه لانه لو اضمن في المفرد لأُضمِر في المشنئ
 والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين والجمعين نظرا الى المصدر و
 الفاعل نحو ضربانان وهو مستكره اى لو فرض استتار الفاعل فلا بد من العلامة
 بان يدل على ان المستتر الفاعل مشنئ او مجموع ان اُقى بالعلامتين بان يقال للذنان
 ضربانان عمر ان يلزم اجتماع التثنيين وان حذفت احدهما يلزم الالتباس فلا
 يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او ثنية الفاعل فان قيل يجوز ان يحتمل المصدر
 ضمير المشنئ والمجموع لايشئ ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهما
 والزيدان في الدار ويعلم حال الضمير من المرجع فلا لبس ولا استثقال واجاب

عنه الشارح الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار
 في منوبها اعني الامر والماضى منوب اسم الفعل والمتعلق منوب الظرف فان قيل
 هذا الجواب انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر
 بنفسها بل باعتبار المتعلق واما على القول بانها عاملان فيه بنفسها فلا وقال
 جمال الدين الانصران يقال في وجه عدم الاضمار في المصدر ان حذف الفاعل
 عن المصدر جائز فلو استتر فيه فلا يعلم ان الفاعل مستتر فيه او محذوف لكن يرد
 عليه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ على تقدير الاستتار لا حذف
 كما في الفعل قلنا الالتباس بين الحذف والاستتار بحسب الصورة لان الحذف
 فيه جائز لعدم النسبة فيه فان قيل هذه القاعدة منقوضة بضرب زيد احاصل
 فان اياء قد اضمم المتكلم في هذا المصدر فينبغي ان يذكر قيد الاستتار بان قال ولا
 يضم فيه بطريق الاستتار ليخرج هذا المثال لان الضمير فيه بارز قلنا لا حاجة الى
 هذا القيد لانه قال ولا يضم فيه مع كلمة في والاضمار فيه يستلزم الاستتار فيه
 فان الضمير اذا كان بارزا لا يقال يضم فيه بل يقال يضم فقط ولا يلزم ذكر
 الفاعل اى ذكر فاعل المصدر لا مظهره ولا مضمرا لان النسبة الى فاعل ما غير
 ما خوذة في مفهوم المصدر لان مفهومه هو الحدث السارح فلا يتوقف مفهوم
 المصدر على الفاعل بخلاف الفعل والصفات فلا يجوز حذف فاعلها لان النسبة
 ما خوذة في مفهوميهما الى الفاعل فان حذف الفاعل يلزم وجود النسبة بدون
 المنسوب اليه ويجوز اضافته الى الفاعل وان كان اعماله مثنوئا واولى لانه
 حينئذ اقوى مشابهته للفعل لكونه نكرة كما ان الفعل يدل على حدث غير معلوم
 مثال الاضافة كما في قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف المصدر
 الى المفعول ولم يقل ويجوز اضافته الى الفاعل والمفعول كما هو المختصرتفاوت
 الاضافة اليهما لان الاضافة الى الفاعل كثيرة والى المفعول قليلة والمفعول اعم
 من ان يكون مفعولا به او فيه اوله واعماله اى افعال المصدر باللام متلبسا
 بلام التعريف قليل نقلنا عقلا اما عقلا لان المصدر حين العمل في قوة ان مع
 الفعل حكما ولا تدخل اللام على ان مع الفعل مثلا لا يقال لان ضرب لدخوله

على الاسم الصريح وجوباً ينبغي ان لا تدخل على المصدر المؤل بان مع الفعل وجازاً للام
فيه على القلة فرقاً بين شئ صريح وبين المؤل به أما نقلاً فقوله تعالى لا يجب الله بالجهر
بالسوء لان الجهر مصدر معروف باللام عامل في السوء بواسطة حرف الجر وهو الباء
ولم يجئ المصدر المعروف باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح فان كان المصدر
مفعولاً مطلقاً فان قيل كيف يعبر بمقابلة هذا بما بعده من قوله وان كان بدلاً
مع ان المصدر في كلا صورتين مفعول مطلق قلنا ان المراد من هذا المصدر مفعول
مطلق صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل ومن الثاني مفعول مطلق مع البدلية
فا العمل للفعل ولا يجوز اعمال المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوى ولانه لا يصلح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضرباً ضربت ان
ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر التاويل بل بالمصدر الصريح والمفعول المطلق
الفرق على قسمين ما يكون فعله مذكوراً او محذوفاً بال حذف غير لازم وان كان
المصدر مفعولاً مطلقاً او تعديلاً منه اى من الفعل وهو ما حذف فعله لزوماً
فحوسقيا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للبنية والمراد من الوجهان عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان و
وجهان فان قيل لم فصل المصنوع بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما
كان اياه بالجملة المعارضة لبيان بعض احكام عمل المصدر مع ان هذه الاحكام
مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخرها عنهما قلنا بانه ذكر عقيب القسم الاول لان
عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخبرت على القسمين توهم تعلقه بالقسمين
على السوء وهذا باطل لان لهذه الاحكام مزية الاختصاص بالقسم الاول الا ترى
ان قوله ولا يتقدم معموله مختص بالقسم الاول واما في القسم الثاني فيجوز التقديم
لعدم كونه مؤل بان مع الفعل حين كونه بدلاً اسم الفاعل ما اى اسم المشتق
من فعل اى من حدث فان قيل يلزم القول على مذهب الكوفيين انه مشتق من
الفعل وهو مذهب مرجوح قلنا المراد بالفعل المعنى اللغوي لا الاصطلاحي فلا يكون المتن
بناء على مذهب الكوفيين فان قيل الحدث عبارة عن معنى تائم بالغير فيكون معنى لا
لفظاً والاشتقاق يجري في الالفاظ قلنا ان المراد من الحدث هو المصدر

لانهم اثبتوا صفات الدال للمدلول فأنقيل له لا يجوز ان يراد من الحدث هو المصد
الذي هو جزء الفعل الاصطلاحي فيمثل مذهب البصريين والكوفيين جميعاً قلنا صفات
الدال يجري على المدلول اذا كان المدلول مطابقاً لا تضمنياً فذكر الحدث واردة المصد
من هذا القبيل اذ الحدث مدلول مطابق للمصدر بخلاف ما ذكرت لان ثمة ذكر
المدلول وهو الحدث واريده منه دال تضمني وهو لا يجوز كما لا يجوز العكس بان يكون
المدلول تضمنياً فأنقيل ان قوله لمن صلة اشتق فصدق التعريف على اسم التفضيل
لانه ايضا اشتق لمن قام قلنا انه صلة لتضمنه وهو موضوعا حال من ضمير
اشتق فيكون قوله من قام به الموضوع له ثم المتبادر من الموضوع له الموضوع له التام
فخرج اسم التفضيل لانه موضوع لمن قام به لكن من قام به ليس الموضوع له التام
بل الموضوع له من قام به مع الزيادة فيكون التقدير موضوعا ذلك الاسم لمن قام
الاسم به اي بذات ما قام به الفعل فأنقيل يخرج عنه صاهل في قوله فرس
صاهل او مفترس في قوله حيوان مفترس لان من يستعمل في ذوى العقول قلنا
المراد بكلمة من هو الاعم من ذوى العقول وغيره ولم يذكر كلمة ما مع ان ما جهل
امره يذكر بلفظ ما تغليباً لذوى العقول على غيره بمعنى الحدوث لا بمعنى الثبوت
فأنقيل ان للحدث معنيين أحدهما التجدد المقابل للثبوت والثاني المعنى القائم
بالغير كالعرض فبالنظر الى المعنى الثاني صدق التعريف على الصفة المشبهة لانها
موضوعة لذات ما قام بها الفعل بمعنى الحدوث اي العروض وهو الحدث قلنا
ان المراد من الحدوث هو المعنى الاول لان قيام الفعل باسم الفاعل بطريق التجدد
والتحدث وقيام الفعل بالصفة المشبهة بطريق الثبوت والدام والاستمرار ولا يتصور
منه التجدد لان شرافة زيد لا يتجدد منه بل هو خلقى قائم به بطريق الدوام
فأنقيل يخرج عنه بعض اسماء الفاعلين لانه لا يدل على الحدوث مثل دائر
وخالدا وثابة وصفات الله تعالى ايض نحو خالق ورازق قلنا الاول يدل على الحدوث
المخلود والدام والثاني ان الدوام في صفات الله تعالى ليس بمفهوم من الصيغة بل باعتبار
الموصوف القديم ثم في كل تعريف لابد من الجنس والفصل فقوله ما جلس شامل لكل
الاسماء وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وبقي المشبهة لانها وقوله

لمن دامر به فصل خروج منه اسم المفعول واسماء الزمان والمكان والآلة وقوله بمعنى
الحدوث فصل آخر خرج به الصفة المشبهة لان قيام الفعل فيها بمعنى الثبوت لا بمعنى
الحدوث وأما اخراج اسم التفضيل فقد اختلف فيه فقال المع في شرحه انه خرج
بقوله لمن قام به لان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع فيكون التقدير ما وضع
لمن قام به وحده وقال أكثر شارحين ان خروج اسم التفضيل بقوله بمعنى لحدوث
لان قوله لمن قام به متناول له ووجه الرد عليهم ان حمل التعريفات على المعنى المتبادران
من قام به تمام الموضوع له وفي اسم التفضيل ليس ذلك تمام الموضوع له وايضا اسم
التفضيل على قمين بمعنى الحدوث كالضرب وبمعنى الثبوت كاحسن يخرج بقوله بمعنى
الحدوث الثاني لا الاول فان قيل لما كان من قام به مع المبالغة والزيادة قلنا لا بأس
بمخرجها لانها ليست باسم الفاعل بدليل جعل المصاحم صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل ومثل الشيء لا يكون عين الشيء وايضا حصر المص صيغ اسم الفاعل على
وزن فاعل في ثلاثي مجرد وعلى وزن المضارع من غيرة مع ميم مضمومة وصيغ المبالغة
مخالفة عنها وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على وزن فاعل و
من غيرة وهو على ثلاثة اقسام ثلاثي مزيد فيه ورباعي مجرد ومزيد فيه على صيغة
المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة
سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسرة ما قبل الآخر وان لم يكن فيما
قبل آخر المضارع كسر نحو مدخل ومستغفر الاول مثال لميم مضمومة موضع حرف
المضارعة المضمومة والثاني مثال لميم مضمومة موضع حرف المضارعة المفتوحة فان قيل
المناسب ان يقول في موضع مستغفر متضارب ليكون مثال الكسر الغير الواقع في آخر
المضارع ايضا مذكورا قلنا لم يذكر متضارب لان المضارع الذي كان ما قبل الآخر
مفتوحا لم يوجد الا في ثلاثة ابواب فكان قليلا فلذا لم يذكر تمام الموضوع له لاسم الفاعل
فالتعريف ليس بجامع لافرادته لخروج صيغ المبالغة منه لان معناها من قام به مع قيد عمل
اسم الفاعل في التسهيل بغير المصغر والوصوف وانما لم يعمل المصغر لغوات المشابهة
اللفظية بالفعل وايضا ان الفعل لا يصغروا انما لم يعمل موصوف لكونه اسما محضا لان
التوصيف من خواص الاسم وايضا ان الفعل لا يقع موصوفا فلا يقال زيد ضارب شديد

عمروا ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله المشتق منه لازماً يعمل عمل الرفع
نقط وان كان فعل المشتق منه متعدي الى مفعول واحد يعمل الرفع في الفاعل لنصب مفعول
واحد وقس على هذا فوه وكذا يعمل في سائر معمولاته بشرط معنى الحال الاستقبال
المجاور والمجورور منصوب المحل على الحالية باعتبار المتعلق عن ضمير يعمل اي يعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبساً بشرط فان قيل ان الشرط مضاف الى المعنى بمعنى من وبين المضاف والمضاف
اليه في الاضافة البيانية حمل والحمل ههنا غير صحيح لان الشرط مصدر فيكون وصفاً محضاً والمعنى
بمعنى المقصود قلنا ان الشرط بمعنى شئ فيصم حمل احدهما على الآخر قان قيل مطلق
الشئ ليس موقوفاً عليه لعمل اسم الفاعل فلا يصح وضع الشئ موضع الشرط قلنا المراد
بالشئ الذي يشترط عمله به لا مطلق الشئ فيكون موقوفاً عليه والاضافتان بيانيتان
فلا يرد ان المضاف والمضاف اليه مقايضان والشرط ليس الاعمى والمعنى ليس الا الحال و
الاستقبال وانما اشترط العمله احد هما لان عمله لمشابهة المضارع فيلزم ان لا يكون مخالفاً
عنه في الزمان فأنقيل هذا منقوض بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه بالصيد فانما يطا
بمعنى الماضي لانه اخبار عن الواقع بعد مضي الف سنة عليه وعمل في ذراعيه النصب
على المفعولية قلنا المراد من الحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكاية وههنا
الحال حكاية وهو ان يفرض ذلك الزمان الماضي كانه موجود الان لا يقال ينبغي ان
يصم عمل كل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اذ حكاية الحال تجري في الكل قلنا
اعتبار حكاية الحال انما يكون في الضرورة والضرورة انما يتحقق بعد العمل والعمل قد
تحقق في الآية الكريمة وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحب
قان قيل اضافة صاحب الى ضمير اسم الفاعل غير صحيح لانه يستعمل في ذى
الروح قلنا المراد به المتصف به قان قيل المتصف به هو الموصوف فلا يصح اعتماد
على غير الموصوف قلنا المراد منه اعم من الموصوف والمستدأ وغيره من العمدات
قان قيل المتصف به حقيقة في الموصوف ومجاز في غيره فيلزم الجمعيتين حقيقة
والمجاز قلنا هذا الجمع بطريق عموم المجازى ما قام به وانما اشترط الاعتماد
لعمل اسم الفاعل على عمله لمشابهة الفعل وبهذا الاعتماد يقوى جهة الفعل فيه
بحيث يشتمل اسم الفاعل على ما لا بد له منه وهو هذه الاشياء كما ان الفعل مشتق

على ما لا بد له منه وهو الفاعل فأنقيل ان اسم الفاعل ايضا مسند الى الفاعل ولا بد له منه فينبغي ان يكفي لعله هذه المشابهة بالفعل في الاسناد الى الفاعل فلا حاجة الى الاعتماد بهذه الاشياء قلنا ان اسم الفاعل ضعيف في العمل فلا يقوى بما لا بد له منه وهو الفاعل المؤخر وهو لا يتقدم عليه فلا بد لعمله من معتمد مقدم وما لا بد له منه مقدما وهو احد هذه الامور الاربعة وانما كان هذه الاشياء ما لا بد له لاسم الفاعل لانه ان كان خيرا فلا بد له من المبتدأ وان كان صفة فلا بد له من الموصوف وقس على هذا ما بقي فتشابه الفعل في الاشتمال في نفس ما لا بد منه وان كان ما لا بد منه لاحد يهمل غير ما لا بد منه للآخر او اعتمادا على الهمزة الاستفهامية وغيرها من الالفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي لان الاستفهام او النفي بالفعل ادلى لانها يقتضي الحكم غالبا وهو يكون في الجملة فازداد بهما شبهة بالفعل فان كان اسم الفاعل المتعدي وانما قيد بالمتعدي لان اسم فاعل اللازم يعمل عمل الرفع في الفاعل وان كان ما ضيا لان اشتراط الحال والاستقبال بالنسبة الى المفعول لان الفاعل جزء من اسم الفاعل فلا يحتاج الى قوة العامل بخلاف المفعول فانه فضلة فلا بد فيه من قوة العامل للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وارى ذكر المفعول مع اسم الفاعل وهو لا يعمل لانه لو لم يذكر المفعول جازان يضاف نحو هذا ضارب امس فقله ضارب يجوز فيه الاضافة الى امس بان يسقط التنوين ويجوز ان لا يضاف بان يثبت التنوين فاذا كان ما ضيا فيكونان بلا ربط وجبت الاضافة اى وجبت اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى مفعول مطلق لقوله الاضافة بتقدير المضاف اى اضافة معنى اما نفس الاضافة لانه لما تعذر نصبه لقوات الشرط فلو لم يضاف الى المفعول فلا يحصل الربط بينهما فيكون كوضع الحجر في جنب الانسان فلما اضيف حصل الربط بطريق الجرفيه واما معنى لقوات شرط الاضافة

اللفظية وهو كون الصفة مضافا الى معمولها مثال الماضي بالاستقلال زيد ضارب
 عمر اس الحمد لله فاطر السموات والارض ومثال الماضي في ضمن الاستمرار الحمد لله
 رب العالمين خلافاً للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل
 عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيبوز نصبه على المفعولية وجرة
 على الاضافة اللفظية لانه مضاف الى معموله عنده ونسك في ذلك بقوله تعالى
 وكلهم باسط ذراعيه بالصيد وعند الجمهور معمول على حكاية الحال فان كان
له معمول آخر غير المفعول المضاف اليه بان كان الاسم الفاعل متعديا الى المفعولين
 او فوقهما فبفعل مقدرا اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل فحوزيد معطى
عمر درهما اس قدرهما منصوب باعطى المقدر فان المتكلم لما قال زيد معطى
 عمر فكان السائل قال ما اعطاه فقال المتكلم درهما لا يجوز وباسم الفاعل لان
 المضاف لا يضاف ثانيا فان دخلت اللام الموصولة على الفاعل استوى الجميع
 اى جميع الازمنة لعمله ما ضيا كان او غيره لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل
 الى صيغة الاسم لكرهتهم دخول اللام على الفعل وما وضع منه للمبالغة كضارب
 وضروب ومضارب بمعنى كثير الضرب وعلیم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير
 الحذر مثله واعلم ان في صيغ المبالغة اختلافا فعند البعض خارج عن حد اسم الفاعل
 وعند البعض داخل فيه فعند قول من هو قائل بخروجها عنه يكون كلمة من في قوله
 منه ابتداءية وهى ما يكون مدخولها امرا كليا وينتزع منه الجزيات ولا شك
 ان مدخولها ههنا اسم فاعل ينتزع عنه صيغ المبالغة بتغير صيغة اسم الفاعل الى
 صيغة اخرى فيكون معنى عبارة المتن على هذه المذهب هكذا وما لى صيغ
 وضع منه اى من اسم الفاعل بتغير صيغة اسم الفاعل الى صيغة اخرى
 بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه مثله
 اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط الزمان والاعتماد فعلى هذا
 المعنى لا يلزم تشبه الشئ لنفسه وعند من هو قائل بدخولها فيه
 فيكون كلمة من في قوله منه بيان لكلمة ما في قوله وما وضع فيكون معنى المتن
 وما اى اسم الفاعل كان للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل لغير المبالغة

فيكون تشبهه احد القسمين بالآخر فالقيل ان صيغ المبالغة لا تخلوا ما ان يكون داخله في اسم الفاعل اولاً فان كان الاول فلا يصح تشبهه صيغ المبالغة باسم الفاعل لانه تشبهه شئ بنفسه وان كان الثاني فلا يصح بيان كلمة ما من البياينة لان المبين والمبين في الحقيقة شئ واحد قلنا انها خارجة عنه وكلمة من ابتدائية لا بياينة كما مر او نقول انها داخله فيه ولا يلزم تشبهه شئ لنفسه لان اسم الفاعل على قسمين أحدهما للمبالغة والآخر لغير المبالغة فشبه المص اسم الفاعل للمبالغة لاسم الفاعل الذي كان لغير المبالغة في اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على احد الامور الستة فان قلت ان اسم الفاعل يعمل لجهة المشابهة بالفعل المضارع في عدد الحروف والسكنات وقد فات هذه المشابهة في بعض صيغ المبالغة قلنا ان معنى المبالغة في صيغها يقوم مقام ما فات من المشابهة اللفظية فان قلت لما لم يكن الزيادة مانعاً من العمل في صيغ المبالغة ينبغي ان لا يكون الزيادة في اسم التفضيل مانعاً من العمل في الفاعل الظاهر والمفعول قلنا لان الزيادة في صيغ المبالغة في نفس الفعل فيكون كالفعل المكرر كما في باب التفعيل والزيادة في اسم التفضيل على الغير سواء كان الفعل بنفسه قليلاً او كثيراً والمثنى من اسم الفاعل ومن المبالغة والمجموع منهما صحيحاً كان او مكرراً مثله اے مثل اسم الفاعل المفرد في العمل والشرط لعدم عروض خلل الى صيغة المفرد من حيث الذات بالحاق علامتي التثنية والجمع الصحيح واما التفسير فمحول عليه ويجوز حذف النون اے نون المثنى والمجموع مع العمل في معبولة بالنصب على المفعولية وقيد بالنصب لانه اذا كان محموراً بالاضافة تحذف النون واجب ومع التعريف تخفيفاً لطول الصلة بها وهذا الحذف مشروط بشرطين وهو نصب المعبول وتعريف العامل كقوله تعالى المقيمي الصلوة على قراءة نصب الصلوة فان فقد النصب فيكون محموراً فيجب حذف النون للاضافة وان فقد التعريف فلا يحذف النون الا على ضعف مثل ولذا اتقوا العذاب الا ليمر بنصب العذاب على قراءة غير معتبرة اسم المفعول هو ما اسم اشتق من فعل اے حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما وقع الفعل عليه فقوله ما جنس شامل للمحدد وغيره وقوله اشتق من فعل فصل خرج به الجوامد وقوله لمن وقع عليه فصل آخر خرج به ما سوى المحدود

وايضاً اسم التفضيل الذي لتفضيل المفعول لان من وقع عليه تمام الموضوع له
 لاسم المفعول والموضوع له لاسم التفضيل من وقع عليه الفعل مع الزيادة وصيغته
 من الثلاثي الجرد على زنة مفعول ومن غير اء من غير الثلاثي الجرد على
 صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول فان
 قيل ان الكثرة في المفعول لا في اسم المفعول وكلامنا فيه قلنا ان كثرة المفاعيل
 يستلزم كثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول كما يكون للمفعول به كذلك يكون
 لساير المفاعيل وان كان للمفعول به حقيقة وللغير مجازاً وايضاً انما فتم لموافقة
 المضارع المجهول كاستخرج وهذا خل بفتح الراء والحاء واهرة اى حاله و
 شانه في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط احد الزمانين
 والاعتماد على احد الامور الستة لعمله كما مر اسم الفاعل واذا كان معروفاً
 باللام الموصولة يعمل ايضاً وان كان بمعنى الماضي وعمله الرفع في المفعول ما
 لم يسم فاعله ولو كان متعدي الى المفعولين فالاول يقوم مقام الفاعل والثاني يقيم
 على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهماً الآن او غدا او المعطى غلامه درهماً
 الآن او غدا او اسم الصفة المشبهة باسم الفاعل لانها تشي وتجمع وتذكروثوث
 مثله ما اى اسم اشتق من فعل لازم ابتداء او اشتقاق لمن قام به اى لما قام
 به على معنى الثبوت وضعاً فقوله ما جنس شامل للمحدود وغيره وقوله
 اشتق من فعل خرج الجوامد وقوله لازم خرج به على معنى الثبوت خرج
 به اسم الفاعل اللازم نحو قائم وذهب لانه قام الفعل بهما على معنى الحدوث
 لا بمعنى الثبوت واذا كان اللازم اعم من ان يكون عند الابتداء او الاشتقاق
 دخل في التعريف رحيم لانه مشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى
 رَحْمَ بضم العين ولان المشتق من رَحِمَ بكسر العين بعد نقله الى رَحْمَ
 بضم العين ولان المشتق من رَحِمَ بكسر العين اسم الفاعل وهو الرحم
 الذي يدل على الحدوث والتجدد لا على الرحم على الدوام قلما اريد الرحم على
 الدوام نقل من هذا الباب الى رَحْمَ بضم العين لان هذا الباب موضوع للطبايع
 والعادة الغير المنفكة فلا يقال رحيم الامن صار الرحم طبيعة له لانه قد يوجد وقد لا يوجد ولما كان

المراد من الثبوت ان يكون بحسب الوضع خروج ضارب وطالق لانها في اصل الوضع للحدث
لانه يقال للمرأة كانت في النكاح ثم طلقت فعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال و
صيفتها اى صيغة الصفة المشبهة فان قيل ينبغي ان يقول المصنف صيغتها بصيغة الجمع لا
بصيغة المفرد لان صيغة صفة المشبهة جنس ولها انواع وافراد اما الانواع ففى اوزانها مثل
فعل وفعل وفعل وغير ذلك واما الافراد ففى الوزونات مثل صعب وشديد وغير ذلك
الحز قلنا جازا يرد صيغة المفرد مع اختلاف انواعها لان الصيغة اسم جنس تطلق على الكثير
والقليل مخالفة لصيغة اسم الفاعل فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب
السمع اى كانت على قدر السماع لا تجاوز من مواضع السمع وانما قال على قدر السماع
لانه ليس لها وزن مخصوص حتى يجرى عليه دأبا كاسم الفاعل يجرى على وزن فاعل دأبا وعلى
صيغة المضارع قال صاحب الغاية الجاهل بالمرور مرفوع المحل خبر بعد خبر للابتداء فرد الشارح عليه ان تخصيصه
بالخبرية غير مستقيم لانه كما يعلم الخبر كذا لك يعلم ان يكون منصوبا على الحالبة من المستكن في مخالفة
باعتبار المتعلق كما مر تقديره او صفة المصدر المحذوف اى مخالفة كانه على قدر ما يسم القليل كما از صيغها
مخالفة عن صيغة الفاعل كذا لك مخالفة عن صيغة اسم المفعول فلم خصر مخالفة عن صيغة الفاعل قلنا خص
بيان المخالفة باسم الفاعل لزيادة اختصاصها به في معنى القيام وتكون عملها لمشابهة اياه في التكرار
والثابت والتثنية والجمع فيكون مشابهة به في شيئين لا يقال انها يعمل لمشاكلة الفعل كما قال المصنف
وتعمل عمل فعلها مطلقا قلنا لانهم ان عملها لمشاكلة الفعل اذا الفعل بمحذوف في الحدث وفيها معنى الثبوت بل
عملها لمشاكلة اسم الفاعل في الامور المذكورة وكل واحد منهما يدل على معنى القيام ومعنى قوله
وتعمل عمل فعلها ان عملها مقتصر في الفاعل كفعله لا يعمل في المفعول لعدم وجوده
كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا فالقيل ان اطلاق
الصفة من الاعتماد غير جائز لانه شرط لعملها كما هو الشرط لعمله قلنا هذا
الاطلاق بالنسبة الى الزمان فيكون المعنى مطلقا من غير اشتراط
زمان الحال او الاستقبال لانها بمحذوف الثبوت فكيف يشترط فيها الحال
والاستقبال واما شرط الاعتماد فمعتبر فيها بالاشياء
الخامسة غير اللام الموصولة فانها لا تدخل عليها
اتفاقا لانها لا تدخل على ما يدل بالحدث

من الصفة والصفة المشبهة تدل بالثبوت لا بالحدوث وتقسيم مسائلها فان قيل
 اضافة التقسيم الى المسائل غير جائز لان التقسيم عبارة عن انضمام القيودات المبائة
 المخالفة الى الامر المشترك بحيث يحصل بضم كل قيد قسم علىحدة وههنا قد انضم القيودات
 الى الصفة المشبهة لا الى المسائل في المسائل بنفسها قيودات قلنا التقسيم متضمن للمعنى
 الجمل فيكون المعنى وجعلها قسماً قسماً وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسألة
 لانه يسأل عن حكمه بانه داخل في الممتنع او القيم او المختلف او الاحسن او الحسن
ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجرورة عنها وعلى كل التقديرين معمولها
اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اى معمول لصفة
 المشبهة في كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوعة تارة ومنصوبة
 تارة ومجرورة تارة فلهذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسماً حاصلة من
 ضرب الاقسام الثلاثة الاعرابية في الاقسام الستة الحاصلة من قبل فالرفع في
 المفعول على الفاعلية اى على فاعلية المعمول للصفة والنصب على التشبيه
 اى تشبيه معمول لصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز في المعمول
 النكرة والجحر في المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة الى المعمول فكلية على
 في المواضع الاربعة التعليل كما في قوله تعالى تكبر والله على ما هديكم اى لاجل هدايتكم
 وتقصيلها فان قيل وتقصيلها مبتدأ وحسن وجهه خبره والخبر معمول على الابتداء
 والجمل ههنا غير صحيح لعدم الاتحاد لان التفصيل نسبة بين المفضل والمفضل وقوله
 حسن وجهه طرف النسبة وحمل الطرف على النسبة غير جائز لان الطرف من الذات
 والنسبة من الاعراض قلنا ان التفصيل بمعنى مفضل بمعنى للفاعل او بمعنى للمفعول فيكون
 المعنى مفضل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية لان المذكورة على وجهه الكلية و
 ههنا على وجه الجزئية فان قيل خبرية حسن وجهه ثلاثة لقوله وتقصيلها لا يصح
 من وجه آخر وهوان الخبر اذا وقع جملة لا بدله من عائد ولا عائد ههنا الى المبتدأ
 فاجاب بقوله قولنا معنى ان الخبر ليس بجملة بل هو مفرغ وهو قوله قولنا وقوله
 حسن وجهه مقولة القول والمقولة ليست الاجملة لعدم اتهام المقولة بدون الجملة

وهو لا يقتضى العائد فان قيل ان الخبر لما كان قوله قولنا فهو ليس الا مصدر
فيصح حمله على التفصيل فلا حاجة الى التاويل بالمفصل قلنا المراد من القول المقول
ههنا ليصح تفسيره حسن وجهه ثلاثة بتكوين الصفة ورفع المعول ونصبه او
بحذف التكوين وجرا الوجه للاضافة قوله بتكوين الصفة الخ جواب عن سوال
وهو ان شريف غلامه ايضا مفصل لهذا الاقسام فلم لم يتعرض المصنف اليه وايضا
ان المصنف في بيان الكليات فينبغي ان يذكره مثالا كليا لا الجزئي اجاب بقوله
بتكوين الصفة يعنى المراد بحسن وجهه كل صفة كانت متونا ومعهوله مضافا
فان صار كليا لاجزئيا فان قيل ان قوله ثلاثة خبر لقوله حسن وجهه ابتدائية
غير جائز لان المبتدأ لا يكون الا مفردا باعتبار انه قسم من الاسم وهو قسم
من الكلمة قلنا انه مؤل بالتركيب فانه مفرد وقوله ثلاثة في حسن وجهه ثلاثة
اي ثلاثة امثلة من الامثلة الثمانية عشر وكذلك حسن الوجه اي في
مثل التركيب المذكور هذا التركيب في اشتماله بوجوه الثلاثة المذكورة الاعرابية
وحسن وجهه ايضا بالوجوه الثلاثة فيكون المجموع في الصفة المجردة عن اللام
تسع صور الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة وجود ثلاثة الاعرابية
في المعول وترك العاطف اشعارا بانه شروع في قسم آخر من الصفة لان سابق
مجرد عن اللام وهذا مع اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلاثة الاعرابية
الحسن وجهه ايضا بهذه الوجوه فيكون المجموع في الصفة المتلبسة باللام تسع
صور وقدم الصفة باللام في الاجمال على الصفة المجردة عن اللام وعكس الترتيب
في التفصيل لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا فيه مختلف فيه و
باقي الاقسام صحيح واما اقسام الذات اللام فقسمان فيها مبتغان كما قال المصنف
اثنتان منها مبتغان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى المعول
المضاف الى الضمير مثل الحسن وجهه بجر الوجه على اضافة الصفة لان المقود
من الاضافة اللفظية تخفيف في جانب المضاف بحذف التكوين والتكوين ههنا
حذفت باللام وفي جانب المضاف اليه بحذف الضمير الراجع الى الموصوف من
فاعل الصفة وهو موجود ههنا او بحذفها معا ولم يوجد ههنا وثانيها كون

الصفة باللام مضافة الى المعحول المجرد عن اللام مثل الحسن وجه لان هذه الصورة تشبه عكس المعهود في الاضافة المعنوية لان المعهود فيها اضافة النكرة الى المعرفة وههنا اضافة المعرفة الى النكرة وهى لا تجوز في المعنوية فكذلك في اللفظية لانها فرع المعنوية فلا يخالفها من كل وجه كذا قال صاحب التكملة يعنى في اضافة المعرفة الى المعرفة في اضافة لفظية كانت مخالفة من الاصل وهو اضافة معنوية مثل الحسن الوجه فلو خولف في هذا الحكم ايضا اى باضافة المعرفة الى النكرة كانت مخالفا لها من كل وجه فان قيل في مثل الحسن الوجه ايضا مخالفة عن الاصل مع انه محسوب من الاحسن قلنا الحسن الوجه محمول على القائم الغلام لعلاقة ان في كل منهما المضاف والمضاف اليه معرفة في كل تركيبين ولم يحمل الحسن وجه لعدم تعريف المضاف اليه فان قلت ان في القائم الغلام ايضا اضافة المعرفة فينبغي ان لا يجوز هذا التركيب ايضا قلت ان الالف واللام في القائم موصولى والموصولى لا يفيد التعريف فلذا صح القائم الغلام فان قلت لما كان الالف واللام موصولى فيكونان بمعنى الذى والقائم بمعنى قام صلة والموصول مع الصلة معرفة فيلزم ايضا اضافة المعرفة فينبغي ان لا يجوز ايضا قلت اضافة القائم الى الغلام قبل تقرر الصلة فلهذا يجوز القائم الغلام واختلف في صورة واحدة وهى الصفة المجردة عن اللام مضافة الى المعحول المضاف الى الضمير مثل حسن وجهه فيسيبويه والبصريون يجوزونها على قبح في الشعر ولا يجوزونها في السعة والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح ان مقام الاضافة يقتضى كمال التخفيف في جانب المضاف والمضاف اليه فاستقيم الانقصار على اهلون التخفيفين مع امكان اعظم التخفيفين ووجه عدم الاستقباح عن الكوين ان التخفيف موجود وان كان غير كامل والبواقي من الاقسام الشانية عشر وهى خمسة عشر قسما فهذه على ثلاثة اقسام احسن وحسن وقيم كما صرح بالمرء بقوله ما كان فيه ضمير واحد منها اى من تلك البواقي فالضمير الواحد اما في جانب الصفة او في جانب المعحول فالذى في جانب الصفة هو على سبعة اقسام الصفة المعرفة باللام والمعهول ايضا معرف باللام منصوبا كان او مجرورا نحو

الحسن الوجه او الصفة المجردة عن اللام والمعمول معرف باللام منصوباً كان المعمول
او مجرداً نحو حسن الوجه او الصفة المعرفة باللام والمعمول نكرة منصوبة نحو
الحسن وجهها او كلاهما نكرتين والمعمول منصوب او مجرداً نحو حسن وجهها او حسن
وجهه والذي في جانب المعمول فهو على قسمين الصفة المعرفة باللام او المجردة عنها
والمعمول في كليهما مضاف الى الضمير ومرفوع نحو الحسن وجهه وحسن وجهه
بالرفع فيهما فيكون المجموع المشتمل على الضمير الواحد تسعة أحسن لان الضمير
في هذه التسعة بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
اي القسم الذي كان فيه ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول فهو على قسمين
الصفة المجردة عن اللام او المتلبيسة بها والمعمول منصوب مضاف الى الضمير نحو
حسن وجهه والحسن وجهه بالنصب فيهما أحسن أما الحسن فلا شتاله على الضمير
المتأخر اليه وغير احسن لا شتاله على ضمير زائد بقدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها
فهو على اربعة اقسام الصفة المعرفة باللام والمعمول معرف باللام او مجرد عنها نحو
الحسن الوجه والحسن وجهه او الصفة المجردة عن اللام والمعمول معرف او مجرد
نحو حسن الوجه وحسن وجهه برفع المعمول في الكل قبل عدم الربط بالموصوف لفظاً
فيكون المجموع الثمانية عشر قسماً وباعتبار صفة الامتناع والاختلاف والاحسية و
الحسية والقيم خمسة اقسام كما قال الناطق رحمه الله تعالى وبيح جهاد و
ممتنع بث مختلف بشماره ولما كان وجود الضمير ظاهراً في جانب المعمول لكونه بارزاً و
غير ظاهراً في جانب الصفة لكونه مستترا فيها احتيج الى قاعدة ليظهر بها وجود الضمير
وعدمه فقال وهي رفعت معول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان
معمولها حين رفعه فاعل لها استتر الضمير فيها يلزم تعدد الفاعل فلما كان المعمول فاعلاً
فهى كالفعل فكما ان الفعل لا يشته ولا يجمع كذلك الصفة لا تشته ولا تجميع بتثنية
معمولها وجمعه والاى وان لم ترفع معول الصفة بها بل صار مجرداً او منصوباً
ففيها ضمير الموصوف يكون فاعلاً لها فتوالت الصفة بتأنيث الموصوف وتثني
الصفة بتثنية الموصوف وتجميع الصفة بجمعية الموصوف لانها كالفعل والفعل اذا
استند الى الضمير فبابق الضمير مع المرجع في هذا الامر في الفعل فكذا في شبه الفعل مثل

زيد حسن وهند حسنة وزيدان حسان والهندان حسنان والزيدان الحسنون
والهندات الحسنات وجهها ووجه واسمها الفاعل والمفعول غير المتعديين
الى المنصوب مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيها ذكر من الاقسام الثمانية
عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسمى فاعله وينصبانها ويضافان اليهما
مثل زيدان القاتم ابوة اباه ابيه وزيدان القاتم الاب والاب والاب وزيدان
القاتم ابك وابا واب وزيدان المخروب ابك وابا واب وهكذا الصور التسع في الصفة
النكرة وانما قال غير المتعديين احتراز عن المتعديين فانه لا يجوز اضافتهما
ولا نصبهما بهما لتلايلزم الالتباس بالمفعول في مثل ضارب ابوة فلو قلنا اباه ابيه
لم يعلم ان الاب فاعل نصب على التمييز او المجرور بالاضافة والمفعول محذوف او
الاب مفعول والمستكن فاعل وايضا يلزم الالتباس في اسم المفعول مثل زيد
معطى غلامه فلو قلنا غلامه بالنصب او المجر لم يعلم انه مفعول ما لم يسمى فاعله
منصوب على التمييز او مجرور بالاضافة والمفعول الثاني محذوف او منصوب على
انه المفعول الثاني والمستكن في معطى مفعول ما لم يسمى فاعله اسم التفضيل ما
اشتق من فعل اي حدث لموصوف اي موضوعا لموصوف قام به الفعل او
وقم عليه الفعل فيشتل التعريف لقسمي اسم التفضيل المبني للفاعل والمبني للمفعول
بزيادة على غيره فهو اما ظرف لغو متعلق بموصوف والتنوين في زيادة
عوض عن المضاف اليه وهو الفعل فيكون المعنى موضوعا لذات متصفة بزيادة
الفعل على غير الموصوف في اصل ذلك الفعل فيكون الموصوف والغير مشتركين
في اصل الفعل او ظرف مستقربا اعتبار المتعلق صفة للموصوف فيكون المعنى لموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقوله ما جنس شامل لكل الاسماء وقوله اشتق من فعل
خرج الجوامد وقوله لموصوف يخرج اسم الظرف لان الموصوف عبارة عن ذات
بهية مثلا ضارب ذات من له الضرب فلا يعلم انه من اي نوع ولا ابهام في
نوع اسم الظرف بل هو معلوم وهو المكان والابهام في الافراد واجزاء المكان لا
في نوعه وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
الشبهة لعدم دلالتها على الزيادة بالغير كما في صيغة المبالغة وهو اي اسم التفضيل

فإن قيل حمل الفعل على اسم التفضيل غير صحيح إذ أفعل اخص من اسم التفضيل
فيلزم حمل الاخص على الاعم وايضا خرج انصر واضرب لانها اسما التفضيل
وليسا بفعل قلنا المراد من افعل هو من حيث الصيغة والهيئة لا من حيث المادة
ولا شك ان هيئة افعل غير مختص بفعل لانها كما توجد في افعل كذلك توجد
في انصر وغيره فلا يلزم حمل الاخص على الاعم أفعل للمذكر وفعل للتؤنث
وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لانها في الاصل اخير واشد
فخفا بالحدف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان ينبئ
اسم التفضيل من حدث ثلاثي لارباعي مجرد لا مزيد فيه ليهكن بناء افعل
وفعل منه لان هذه الصيغة لا تسع فيها حروف غير الثلاثي وان سقط بعضها
يعلم ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ايضا ليس بلون ولا عيب جملة صفة
للاثلاثي فإن قيل القاعدة منقوضة باجهل وابلد من العيوب وجاء اسم
التفضيل منه قلنا المراد بالعيوب هي الظاهرة وهذا من العيوب الباطنة فان قيل
فعل هذا ينبغي ان يكون احق من الحق بلاشذوذ لانه من العيوب الباطنة
ايضا مع انهم حكموا بشذوذها فاجاب شارح الهندي ان المراد من الحق ما
يبدأ اشرا حماقة في الظاهر كما ظهر في هبنقة فكان كالعيوب الظاهرة والاسم
التفضيل لا يجئ من العيوب الظاهرة قلنا حكموا بشذوذها لكنه هذا الجواب
ضعيف لانه يقتضي ان الحق على قسبين ما يبدأ آثارة في الظاهر وما لا يبدأ
آثارة في الظاهر فيكون الاول من العيوب الظاهرة فان اتى منه اسم التفضيل
فهو شاذ والثاني من العيوب الباطنة فيجئ منه بلاشذوذ ولم يقل بهذا الفرق
احد وايضا يعلم من هذا الجواب ان الجاهل والبلادة اذا بلغ علما تهما الظهور
فيها منها اسم التفضيل بلاشذوذ ولم يقل به احد فالحق في الجواب ان الفرق
بين اجهل وابلد وبين احق ان الاولين يستعملان فيمن لا يظهر اثر بلادته
وجعله والثالث يستعمل فيمن يظهر اثر حماقة في الظاهر لان منهما اشتق
أفعل لغيره اى لغير اسم التفضيل اى للصفة فقط بدون الزيادة فلو اشتق
اسم التفضيل منها فلا يعلم من احمران المراد به صاحب الحمرة ان كان صفة

او زائد الحمق على الغير ان كان اسم التفضيل فان قيل ينبغي ان يبنى اسم التفضيل
منها اولاً ولم يبنى الفعل للصفة منها فرقاً بينهما قلنا فعل للصفة يدل على ثبوت
مطلق الصفة والفعل التفضيل يدل على الصفة مع الزيادة والدال بالصفة مقدم
بالطبع على الدال بالصفة مع الزيادة فيبنى افعل صفة مقدما على افعل تفضيلا
موافقة للوضع مع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل مشتق من
ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى فان
قصدا اداء المعنى التفضيلي في غير الثلاثي المجرد او في الثلاثي الذى بمعنى اللون
او العيب بان يراد الدلالة على ان لاحدا زيادة في اللون او العيب على الغير او
في غير الثلاثي على الغير توصل اليه بأشد ونحوه مثل هو اشد منه
استخراجا مثال لغير الثلاثي و بياضا مثال اللون عمى مثال للعيب والحاصل
ان قصد بناء اسم التفضيل من الثلاثي المجرد الذى في معناه الشدة او الزيادة
او القوة او الكثرة مثل اشد او ازيد او اقوى او اكثر ويذكر مصدر الفعل الذى
لا يمكن بناء اسم التفضيل منه منصوباً على التمييز والتمييز عن نسبة اشد الى الضمير
يكون فاعلا فيكون التقدير هو اشد استخراجا من الغير وقياسه اى قياس اسم
التفضيل الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فلانه لو اشتق
لكل منها قياسا مطردا لكثرت الالتباس فاقصر واعلى الاشرف وهو الفاعل و
قد جاء للمفعول على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اعد ربى بمعنى
المعدور والوم بمعنى الموم و انشغل بمعنى المشغول و اشهر بمعنى المشهور
و اعرف بمعنى المعروف و ليستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
اما مضاف مخوزيد افضل الناس او بمن مخوزيد افضل من عمر او مخرفا
باللام مخوزيد الا فضل وانما يستعمل بأحد هذه الوجوه لان وضعه لتفضيل
الشئ على الغير فلا يد من ذكر الغير وهو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة
ظاهرة حقيقة واما مع اللام فهو فى حكم المذكر الظاهري لانه يشار باللام الى
معين بتعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا ادكماً فلا يجوز الجمع بين اثنين
منها مخوزيدان الا فضل من عمر لان الغرض من الامور الثلاثة معلومية

المفضل عليه قلنا علم من احداها فذاكر الآخر يكون لغوا واما قول الشارح
لست بالاكثر منهم حصي وانا العزة للتكاثرفاجاب عنه الشارح الهذيان كلمة
من ليست تفضيلة بل للتبعيض فيكون المعنى ليست من بينهم بالاكثر حصي اى
ادخل من على التعددى هو بين لانهما للتبعيض وقال الشارح ان اللام زائدة
فلا جمع بينهما وقال بعضهم ان كلمة من بمعنى في ولا يجوز خلوة عن الكل ايضا
لفوات الغرض وهو معلومية المفضل عليه مخوزيد افضل الا ان يعلم
المفضل عليه مثل الله اكبر فالمحذوف فيه هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ او المحذوف
فيه من مع الجور اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوف
اسم التفضيل المقصودة باسم التفضيل على من اضيف اليه اى على ما اضيف
اسم التفضيل اليه وهذه الاستعمال اكثر لان وضع افعول لتفضيل الشئ على الغير
فالاولى فيه ذكر المفضل عليه فيشترط في استعمال اسم التفضيل بهذا المعنى
ان يكون موصوف بعضا منهم داخل فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا
عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوف على مشاركيه
في هذا المفهوم العام فان قيل ظهر من قول الشارح الواقع لتفسير قول الماتن هو
على من اضيف اليه وهو اى على ما اضيف اليه اسم التفضيل باعتبار تحققه في
ضمن بعضهم اى تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل
وهو موصوف اسم التفضيل والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه اى ان لم يكن باعتبار تحقق
من اضيف اليه وهو المضاف اليه في ضمن البعض يلزم تفضيل الشئ على نفسه عدا دخول
الموصوف في المضاف اليه وظهر من قول الماتن فيشترط ان يكون بعضا منهم عدا دخول
الموصوف في المضاف اليه فلا يكون بين الكلامين الاتناقض قلنا موصو اسم التفضيل
داخل في المضاف اليه بحسب مفهوم اللفظ العام وخارج عنه بحسب الارادة فلا يلزم
التناقض اما الدخول فلان المقصود من هذا الاستعمال تفضيل الموصوف على مشاركيه
في هذا المفهوم العام واما الخروج بحسب الارادة فلا يلزم تفضيل الشئ بنفسه
مثل زيد افضل الناس فزيد بعض من الناس وداخل في مفهوم الناس

وخارج عن الناس بحسب الإرادة فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف أحسن أخوته
 لخروجه عنهم أي لخروجه يوسف عن الأخوة بأضاً فتهم إليه والثاني أن
 تقصد به زيادة مطلقة غير مقيدة بالمضاف إليه بل يكون بالمضاف إليه غير
 أيضاً فأن قيل لما كان المراد منه زيادة مطلقة فلم اضيف الى المضاف اليه الخاص
 مع ان المضاف اليه هو المفضل عليه وما الفائدة في هذه الاضافة
 فأجاب المصنف و يضاف اسم التفضيل الى المضاف اليه
 للتوضيح أي لتوضيح اسم التفضيل وتخفيفه كما يضاف باقي الصفات للتخصيص
 والتوضيح نحو مصارع مصر وحسن القوم فلا يشترط في هذا الاستعمال كون الموصوف
 داخل في المضاف اليه وبعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى اضافة اسم التفضيل الى
 احد الامور الثلاثة أما الى جماعة الموصوف داخل فيها نحو ذلك نبياً صلى الله عليه
 وعلى آله وصحبه وسلم افضل قریش أي افضل كل الناس وفي اضافته الى القریش
 فائدة معلومية النسب انه من القریش وأما يضاف الى جماعة الموصوف غير داخل
 فيها كقولك يوسف أحسن أخوته وأما يضاف الى غير جماعة نحو فلان اعلم
 بعداد فالأضافة لمعلومية المسكن ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
 المضاف وهو الذي قصد به الزيادة على المضاف اليه فقط الافراد أي افراد اسم
 التفضيل وتذكير اسم التفضيل وان كان الموصوف مشنئ او مجموعاً او مؤنثاً لان
 هذا القسم مشابه في ذكر المفضل عليه مع اسم التفضيل المستعمل بمن وهو مفرد مذكر
 لا غير فكذلك هذا والمطابقة أي مطابقة اسم التفضيل في هذا الامر لمن هو اسم
 التفضيل صفة له لان هذا النوع مشابه في التعريف لاسم التفضيل المستعمل باللام وهو مطابق
 لموصوفه فكذلك هذا وأما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف هو الذي قصد به زيادة
 مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة أي مطابقة اسم
 التفضيل مع الموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لان الصفة لا بد
 ان تكون مطابقة لموصوفها في هذه الامور لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما مع عدم
 قيام المانع وهو امتزاجه كن التفضيلة لفظاً كما في افعل من او معنى كما في اسم التفضيل
 المضاف من النوع الاول في ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد

من ذكر لا غير اى لا غير المذكوران ايراد علامة التثنية والجمع والتأنيث اما قبل كلمة من
 او بعدها فان كان بعدها يلزم اجراء علامة كلمة في كلمة اخرى حقيقة وان كان قبلها
 فيلزم اجراء العلامة المختصة بالآخر في وسط الكلمة حكما وانما كان قبل كلمة من وسط حكما
 لان كلمة من فارقة بين افعال التفضيل وبين افعال للصفة فان فعل تفضيلا لا يكون الا بكلمة
 من فتكون كالجزء من اسم التفضيل ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر فان قيل
 المراد بنفى العمل لا يخلوا اما نفى مطلق العمل سواء كان عمل النصب او الرفع او نفى عمل الرفع
 فقط فعلى الاول لا يصح الحكم لانه يعمل النصب في الظروف والحال والتمييز وعلى الثاني الحكم صحيح
 لكنه تعبد مطلق بلا قرينة وهو غير جائز قلنا المراد بالعمل المنفى الرفع على القاطبة بقرينة
 الاستثناء وهو قوله الا اذا كان صفة لان العمل في المستثنى عمل الرفع فعلم ان العمل المنفى
 في المستثنى منه ايضا عمل الرفع ليثبت المجانست بين المستثنى والمستثنى منه وانما خص
 المظهر لانه يعمل في المضم بلا شرط لان العمل في المضم ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا
 يحتاج الى القوة العامل وأعلم ان عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب وعمل الرفع
 فعمل النصب على قسمين عمل النصب على المفعولية وعمل النصب على الظرفية والحالية
 والتمييز اما عمل النصب على المفعولية غير واقع في كلامهم فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى
 هو اعلم من يضل عن سبيله فاعلم اسم التفضيل وقد عمل في من النصب على المفعولية
 قلنا ان من مفعول به لفعل محذوف تقديره هو اعلم من كل واحد يعلم من يضل
 عن سبيله واما عمل النصب على الظرفية والحال والتمييز فواقع بلا شرط اما
 في الظروف والحال فلانه كان لعملهما ادنى راحة الفعل وهو ايضا مشتمل
 على الحدث مثل زيد احسن منك اليوم راكبا واما في التمييز فلانه يتصبه
 اسم خال عن معنى الفعل كطل زيتا مع ان فيه معنى الفعل مثل زيد افضل
 منك ابا واما عمل الرفع فهو على قسمين عمل الرفع في المظهر وعمل الرفع
 في المضم فالثاني واقع بلا شرط لان العمل في المضم العمل في المقدار والعمل فيه
 اسهل فلا يكون محتاجا الى قوة العامل واما عمل الرفع في المظهر فممنوع
 بدون الشرط لان هذا العمل بالاصالة انها هو عمل الفعل وهو لم يعمل على
 الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة يعمل عمله فان قيل ينبغي ان يعمل

اسم التفضيل الرفع بالفاعلية لمشابهته باسم الفاعل كالصفة المشبهة قلنا ان الكامل والقوى في اسم التفضيل هو المستعمل بمن وهو غير مشابه باسم الفاعل لايشئ ولا يجمع للزومه مفردا مذكرا ابدا فالنقيض ان النوع الثاني من اسم التفضيل المضاف المرفع باللام يشابه باسم الفاعل لانهما يشئ ويجمع فينبغي ان يعمل لمشابهته قلنا ان هاهما محمولان على افعال من يضعفهما منه وانما كان اسم التفضيل بمن اصلا من سائر الاقام لذكر المفضل عليه فيه بخلاف المضاف فانه يحتمل المعنيين المذكورين فلا يقوى فيه جهة المطابقة واما المعروف باللام فظاهر وجائز بشروط اما الشرط الاول فهو ان يكون اسم التفضيل معتمدا على ذلك الصاحب وفي المعنى صفة لمسبب ليحصل له لظهور من متعلقا ته حتى يعمل فيه كما اشار المصنف الى ذلك بقوله الا اذا كان الخ والشرط الثاني ان يكون المفضل والمفضل عليه متحدين بالذات ومتقاربين لاعتبار ليضعف الزيادة التفضيلة التي هو مقتضى للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه في الذات كما اشار اليه بقوله مفضل الخ والثالث ان يكون اسم التفضيل منقيا بحرف النفي ليزيل زيادة التفضيل بحرف النفي ويبقى اصل الفعل كما اشار اليه المصنف بقوله منقيا الا اذا كان اسم التفضيل صفة في اللفظ لشي معتمدا عليه بان يكون نعتا او خبرا او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وغيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اے باعتبار تقيده بالشيء الاول على نفسه اے نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اے باعتبار تقيده بغير ذلك الشيء الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالشيء الثاني مفضلا عليه منقيا منصوب على انه خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منقيا مثل ما رثيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن في اللفظ صفة لرجل نعت بحال متعلق الموصوف وفي المعنى صفة للكحل حيث اسند اليه وهو مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد هذا باعتبار التركيب وبالعكس باعتبار القصد وانما كان اسم التفضيل بوجود هذه الشروط بمعنى

في اللفظ صفة لشي وانما اشترط ذلك ليحصل له صاحب ويكرن اسم التفضيل

الفعل لأنه احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعال في المواد الآخريه
الشرائط بمعنى فعل وانما كان بمعنى فعل باعتبار وجهين الاول ان النفي اذا توجه الى
اسم التفضيل يتوجه الى الزيادة ويقتضي اصل حسن كحل عين رجل مقبلا الى زيد أما
بالمساوات او بالدونية والقياس بالمساوات لا يناسب مقام المدح فيكون المعنى حسن
كحل عين كل احد دون حسنه في عين زيد فيكون المعنى حسن كحل عين كل احد دون
حسنة في عين زيد فيكون احسن مع النفي عرفا لان النفي الزيادة لا يلائم المدح
ثم توجه النفي الى المساوات لان النفي الدونية لا يناسب المقام فيكون المعنى
ما رثيت رجلا حسنا في عينه الكحل كحسنة في عين زيد فأنقيل لو كان
الزيادة التفضيلية بالنفي مقتضية لجواز عمل اسم التفضيل في المظهر فينبغي ان يجوز
عمل اسم التفضيل في المظهر في قولك ما رثيت رجلا افضل ابوة من زيد
مع انه غير جائز قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه
في المثال المذكور في المتن متحدان بالذات فبعد من الاصل اذا الاصل في
اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين في الذات ففي صورة
الاتحاد كما في مثال المتن ضعف المعنى التفضيلي لبعده وقوعه عن الاصل قلنا
زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة عود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز
عمله في المظهر واما في مثال النقص فالمفضل والمفضل عليه مختلفان في الذات
فبقي على الاصل فلا ضعف في معناه التفضيلي فيكون له قوة عود حكمه بعد
الزوال بالنفي وهو عدم جواز عمله في المظهر واعلم ان سيبويه جعل قوله
لا نهم لو رفعوا دليلا لجواز عمل اسم التفضيل في المظهر وجعل هذا القول مؤيدا
بالدليل وهو قوله لانه بمعنى حسن لا عين الدليل راد عليه ووجه الرد انه كما
يجري في النفي كذلك يجري في المثلث فلا حاجة الى اشتراط النفي مع انه
سيبويه ايضا شرط النفي مثل رثيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل على الابتدائية لفصلوا
بين احسن وبين فعموله فأنقيل المعول مشتق من العمل وهو
الاثر فالمعول هو المؤثر وهو الاعراب والفضل بين احسن واعرابه غير ممكن

قلنا المراد بالمعمول المعمول فيه والفصل بينه وبين احسن ممكن وهو منه فأنفيل
ان المعمول فيه لا تحسن على تقدير كون الكحل مبتدأ واحسن خبره هو الضمير المستكن
في احسن والفصل بين احسن والمستكن فيه غير ممكن ايضا قلنا ان المعمول فيه
لا تحسن على قسمين احدهما المعمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الزيادة
والثاني معمول فيه من حيث انه اسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والمراد ههنا الثاني دون
الاول وهو بهذا الاعتبار قوله منه في عين زيد والفصل بينهما ممكن وانما كان منه في عين
زيد معموله باعتبار معنى الفعلية لان اسم التفضيل بالاعتبار الاول يعمل في المفضل لان
اسم التفضيل يفيد المفضل في المفضل فيعمل في لفظه ايضا من حيث ان زيادة وبالا اعتبار
الثاني يعمل في المفضل عليه ولا يعمل فيه باعتبار الزيادة لان الزيادة موجودة في المفضل
دون المفضل عليه باجنبي وهو الكحل فان قيل ينبغي ان يكون الكحل مبتدأ
واحسن خبره المقدم عليه ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتدأ ايضا من معمولات
الخبر عند البعض قلنا كون الخبر عاملا في المبتدأ ليس مذهب الجمهور بل مذهب
بعض وهو غير راجح او نقول معمول احسن على قسمين احدهما انه معمول لاسم
التفضيل وفيه معنى الفعلية والثاني معمول له باعتبار كون الخبر عاملا في المبتدأ
وكل معمول ليس معمول له من الحيثية الاولى فهو اجنبي لمعموله كان من حيثية
الاول ولا يجوز تخلله بينهما وبين معمولاته من هذه الحيثية فان قيل ينبغي
ان يكون الكحل مبتدأ واحسن خبره والمبتدأ ليس اجنبيا من الخبر لاشتراكهما
في العامل المعنوي فلا يلزم الفصل بالاجنبي قلنا كون المبتدأ والخبر معمولين لعامل
واحد لا يخرج عن هذه الاجنبية ولا يثبت القرابة باشتراكهما في العامل المعنوي
لان المراد بالقرابة ان يكون اسم التفضيل عاملا فيه وهو غير عامل فيه على مذهب التحقيق
وان كان عاملا عند البعض فليس بالحيثية المذكورة بخلاف ما اذا كان الكحل مرفوعا بالفاعلية
فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من الحيثية المذكورة بانه فيه معنى الفعلية فان
قيل ينبغي ان يكون الكحل مرفوعا بالابتداء واحسن خبره ولا يلزم الفصل بين احسن
ومعموله وهو قوله منه في عين زيد لو قدم منه في عين زيد على الكحل قلنا لو قدم وقيل
ما رثيت رجلا احسن في عينه منه في عين زيد الكحل وان لم يلزم الفصل لكن

يلزم فيه تعقيد ركيك والتعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على معناه
والركيك ما ليس له لطافة يعنى سست وبه مزه ولزوم التعقيد بوجه ثلثة الاول الاضمار
قبل الذكر والثاني لما قلنا ما رأيت رجلا احسن في عينه فينظر السامع الى انه انى شئ
احسن فيه فينبغى ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة لا بعد قوله منه في عين زيد والثالث
انه على هذا التقدير يلزم تقدير المفضل عليه على المفضل وهو غير ظاهر الدلالة على
المعنى فان قيل ينبغى ان يقال ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هو في عين زيد
فلا يلزم الاضمار قبل الذكر قلنا وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر في هذا التركيب لكن
لا يخلو عن تعقيد للزوم تقدير المفضل عليه على المفضل وايضا لا يكونان من قبيل العبارة
المشهورة المسموعة من العرب بل مصنوعين فلا يجب علينا تصحيحهما ولما قرر مسألة
الكحل وبيّن شرائطها وما عبر به عنها على وجه مطابق للمقصود بلا زيادة ولا
نقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر
بعبارة مختصرة منه والدليل على اثبات هذه العبارة ما ذهب اليه سيبويه بقول
الشاعر فيما سياتى و اشار الى المختصر بقوله ولك ان تقول ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد فهذه العبارة مختصرة عن الاولى
بقدر ضمير منه وكلمة في وهذا توجيه المص في بيان الاختصار ولورفع لفظ العين
من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور معنى المقصود لان المفضل والمفضل
عليه لا بد ان يكونا من جنس واحد فهذا اخصر من المتن لان فيه اسقاط امور ثلثة
وهذا توجيه من الشارح في بيان الاختصار ولم يتعرض المص الى هذا التوجيه لكثرة
المحذوقات فلم يسبق الذهن او نقول انه لم يوجد في كلام العرب كذلك فان قيل
على كلا التوجيهين يرد الاعتراض اما على المتن فلان المقصود تفضيل حسن كحل
عين الرجل على حسن كحل عين زيد والمعلوم من المتن تفضيل الكحل على عين
زيد وفي توجيه الشارح يعلم تفضيل الكحل على زيد فلا يحصل الاتحاد الذي بين
المفضل والمفضل عليه وهو شرط لهذا العمل فاجاب الشارح الرضى انه على حذف
المضاف اى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد واجاب الشارح انه على كل توجيه
يقع المعنى بعد الاختصار على ما قبل هذا الاختصار على ما قبل هذا الاختصار لان العبارة محذوف المضاف

اذ لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء بنفسه بل يتعد الكل فانقدمت
 على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكل فيها مفضلاً عليه قلت ما رُئيت كعين
 زيد احسن فيها الكل هذا الوجه ايضا في بيان الاختصارية فيكون في المثال المذكور عبارة
 ثلثة الاول طويل والثاني قصير والثالث اقصر كان اصل هذه العبارة ما رُئيت عينا احسن
 فيها الكل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدماً عليه على سبيل التشبيه استغنى
 عن ذكره ثانياً واعترض الشارح الرضى انه لما قدم عين زيد على وجه التشبيه فيقيم منه
 المماثلة وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فأجاب
 الشارح عنه ان المماثلة في اصل التكمل والزيادة في الحسن فتقديره ما رُئيت عينا مماثلة
 لعين زيد في اصل التكمل احسن فيها الكل من عين زيد أو نقول ان احسن باعتبار
 حذف الجار والمجرور وجه المماثلة والتشبيه فلا يدل على الزيادة فكان تقديره ما رُئيت
 عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكل منه في غيرها فأنقيل لاضرورة في اعمال
 اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعاً على الخبرية والكل
 على الابتدائية ولا يلزم الفصل بين العامل والمفعول لعدم المعول هنا وهو منه في عين زيد
 قلنا هذه العبارة مختصرة من الاولى ففي الطويلة يلزم الفصل حقيقة وفي المختصرة حكما لانها فرعها و
 للفرع حكم الاصل أو نقول ان من التفضلي مع المجرور مقدريها ايضاً مثل ولا ارى نقول
 مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف فيكون التقدير قلت ما رُئيت كعين زيد قولاً يماثل
 قول الشاعر فأنقيل ان ابتداء البيت من قوله مررت على وادي السباع فعُدول المعنى الى
 وسط البيت يكون للنكتة فما هي قلنا انما ترك صدر البيت ليكون مبدئياً بما هو مبدأ المماثلة
 وهو ولا ارى في مقابلة ما رُئيت فأنقيل لم ترك المعنى موصوف احسن وهو مينا في المثال المذكور
 مع ان المماثلة الكاملة بين المثال المذكور والبيت في ذكر الموصوف اذ موصوف احسن
 في مقابلة قوله واديا وهو مذكور في الشعر قلنا انما ترك موصوف احسن
 لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور ففي هذا الشعر ايضاً تجرى
 العبارات الثلاثة اما الطويلة ولا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي
 السباع واما الاقصر ولا ارى وادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
 وكما قسم المعنى الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه يعلم من دليل المحصر مد كل واحد

منها ولم يكتف المصنف في الاسم بالتعريف الحاصل في ضمن وجه الحصر بل صدق مباحث
الاسم بالتعريف الصريح فلما وصلته النوبة الى مباحث القسم الثاني وهو الفعل سلك
بتلك الطريقة وصدر مباحث الفعل بتعريف صريح فقال الفعل ما مة كلمة دل
علي معنى في نفسه مة على معنى كائن في نفسه أي في نفس مادل يعني الكلمة
فان قيل ان كلمة ما عبارة عن اللفظ او الشئ فلا يكون التعريف مانعا عن دخول
الغير لانه دخل فيه جملة ضرب زيد لانه شئ اولفظ دل على معنى في نفسه مقترن
الجم ولم يكن فعلا بل هو جملة وان كان عبارة عن الكلمة فلا يطابق الراجع مع المرجع
لتد كبير ضمير دل وفي نفسه قلنا كلمة ما عبارة عن الكلمة وتذكير الضمير بناء على
لفظ ما وفي تقدير كائن اشار الى ان قوله في نفسه ظرف مستقربا اعتبار المتعلق
صفة لمعنى ورة على بعض الشارحين حيث قالوا انه ظرف لغو متعلق بقوله دل و
وجه الرد ان صلة الدلالة تكون كلمة على او الباء لا كلمة في وان كانت في بمعنى على او الباء
يلزم المجاز وهو خلاف الاصل والتقدير وان كان خلاف الاصل بالنسبة الى الذكور
لكنه شائع كثير وفي جرة رة على بعض الشارحين الآخرين حيث قالوا انه ظرف
مستقربا اعتبار المتعلق حال من المعنى ووجه الرد ان الحال قيد لعامل ذي الحال وهو دل و
الاصل هو اطلاق الدلالة لا لتقيدها ليشمل الجنس الاسم والفعل والحرف فان قيل كما ان الحال
قيد كذلك الصفة قيد فلما اختار تعييد الصفة على تعييد الحال قلنا ان الحال قيد للعامل
فلا يوجد الجنس والصفة قيد للموصوف فلا يلزم المحظور لمذكور فان قيل ان الضمير المجزور في
نفسه ضمير فاعب يرجع الى ما تقدم ذكره وهو امور ثلاثة الفعل وكلمة ما والمعنى فان كان راجعا الى
الفعل يلزم اخذ المحدود في الحد وايضا يلزم المخالفة عن صاحب الفصل لادرج الضمير الى المعنى
وايضا يلزم المخالفة من النهج السابق لان الضمير في وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضا يلزم طوية
الفعل للمعنى والظرف اما زمان او مكان والفعل ليس بواحد منهما وايضا لا يصح تعريف الحرف
لان الضمير لما رجع في تعريف الفعل الى المحدود ففي تعريف الحرف الى الحروف فيكون
المعنى الحرف مادل على معنى حاصل في غير الحرف والحرف لا
تدل على معناه بدون الضميمة فكيف تدل على معنى كائن في غيره
وان كان راجعا الى كلمة ما فلا يطابق الراجع مع المرجع وايضا يلزم المخالفة

عن صاحب الفصل وايضاً يلزم ظرفية الكلمة للمعنى والظرف زمان او مكان و
الكلمة لازمان ولا مكان وايضاً لا يصح تعريف الحرف لانه يكون المعنى الحرف
كلمة تدل على معنى كائن في غيرها والكلمة الحرفية لا تدل على معنى ها فكيف
تدل على معنى في غيرها وان كان راجعاً الى المعنى يلزم المخالفة عن النظم السابق لان
الضمير في نفسها في وجه الحصر راجع الى الكلمة وايضاً يلزم ظرفية المعنى للمعنى وظرفية
الشئ لنفسه غير جائز وايضاً لا يصح تعريف الحرف لان كينونة المعنى في غير المعنى
محال قلنا الضمير في نفسه راجع الى الكلمة ما التي هي عبارة عن الكلمة وتذكير
ضمير بناء على تذكير المعبر به وهو لفظ ما بغير اعتبار المعبر عنه وهو الكلمة ولا يلزم
المخالفة عن صاحب الفصل لا اتحاد مفاد الارجاعين لان مرجع كينونة المعنى في
نفس الكلمة كما هو المفهوم من عبارة الكافية و مرجع كينونة المعنى في نفس المعنى كما
هو المفهوم من عبارة الكافية الى امر واحد هو الاستقلال بالمفهومية واما الجواب
عن الظرفية ان الكلمة وان لم تكن ظرفاً حقيقة لكنها ظرف تشبيهاً كما ان الظرف
مشتمل على المظروف وغير محتاج الى شئ اخر كذلك الكلمة الفعلية مشتتلة على معناها
غير محتاجة في دلالة على معناها الى انضمام شئ اخر وصح تعريف الحرف ايضاً لانه
لها كان المراد من معنى كائن في نفسه الاستقلال فيكون المراد من معنى كائن في غيرها
عدم الاستقلال او نقول الضمير راجع الى المعنى والموافقة بالنظم السابق ليست
بامر ضروري والجواب عن الظرفية ان كلمة في نقلت عن الظرفية للمعنى الى الظرفية
لنظروا لا اعتبار فيكون المعنى يدل على معنى باعتبار في نفسه ان يكون المعنى معتبراً بذاته
ومنظور اليه بذاته لان يكون ملحوظاً في احوال غيره كالمعنى الحرفي وصح تعريف
الحرف ايضاً لانه لها كان المراد من هذا المعنى هو المعنى الاعتباري كان المراد من المعنى في
تعريف الحرف غير الاعتباري وغير المستقل منهما أما في الاول فلموافقة وجه الحصر أما
في الثاني فلتنكيره وقربه فان قيل لها كان الضمير في عبارة الكافية محتملاً للارجاعين
فلم يجوز المعنى في الايضاح شرح المفصل بارجاع الضمير الى المعنى قلنا عبارة المفصل
ظاهراً في ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبقية عبارة المفصل بها يدل على كينونة المعنى
في نفس الكلمة اي ليس تعريف الاسم ولا تعريف الفعل مسبقاً بوجه الحصر اذ

ليس في المفصل وجه المحصر حتى يوافق صاحب الفصل التعريف بوجه المحصر في ارجاع
الضير الى الكلمة كما هو في الكافية فان قيل المعنى المأخوذ في تعريف الفعل لا يخلو
أما معنى مطابق او تضمني او التزامي او المراد به مطلق المعنى من هذه الثلاثة فان
كان الاول فلا يصح توصيفه بالاستقلال المفهوم من قوله كائن في نفسه لان معناه
المطابق غير مستقل لانه مركب من المستقل وهو الحدث والزمان وغير المستقل و
هي النسبة اذ هي محتاجة الى تصور الطرفين وهما المنسوب والمنسوب اليه والمركب
من المستقل وغير المستقل لان النتيجة تابعة للاخص الارذل وان كان الثاني فلا
يخلو اما النسبة فيلزم المخطور المذكور وان كان الزمان فلا يصح توصيفه بالاقتران
لانه ليس في مفهوم الفعل زمانين حتى يقتراهما بالآخر في مفهومه وايضا
يقترون الزمان بالزمان وان كان الحدث فيلزم الترجيح بلا مرجح وان كان الثالث
فهو معنى التزامي وهو مجبور في التعريفات وان كان المراد مطلق المعنى فلا يوجد المطلق
الا في ضمن المقيد فيرد على المطلق ما يرد على المقيد قلنا المراد بالمعنى هو المعنى المطلق
اذ في اخذ احد المعاني الثلاثة ايراد كما عرفت ولكن هذا المعنى المطلق يتحقق في ضمن
الضمين وهو الحدث وهو معنى يصح توصيفه بالاستقلال والاقتران لانه يفهم من
لفظ الفعل بدون انضمام كلمة اخرى معه واذا فهم هذا الحدث من لفظ الفعل
يفهم من ذلك الفعل الزمان مقارنا له لان كلاهما مدلولان للفظ فعل ومدلول
يفهم من داله وما قلت ان الوارد بالمقيد وارد على المطلق لان المطلق لا وجود له الا
في ضمن المقيد قلنا بحثنا في الارادة لا في الوجود وارادة المطلق ممكن بدون المقيد كما
يراد ويتصور مفهوم العام بدون لحاظ الخاص ولا يتحقق ذلك المطلق في ضمن النسبة
لعدم صحة توصيفه بالاستقلال ولا في ضمن الزمان لعدم صحة توصيفه بالاقتران
مقترون وضعاً باحد الازمنة الثلاثة في الفهم لا في الوجود عن لفظ الدال
عليه فان قيل تعريف الفعل غير جامع لافرادة الخروج الافعال المنسقة عن الزمان
منه لانها غير مقترنة بها وغير مانعة عن دخول الغير لدخول اسماء الافعال فيه لانها
غير مقترنة باحدها قلنا ان المراد بالاقتران الاقتران بحسب اصل الوضع اي الوضع
الاول فخرج اسماء الافعال لانها غير مقترنة بحسب الوضع الاول لان بعضها منقول

عن المصادر وبعضها منقول عن الظروف وبعضها منقول عن الجار والمجرور وليس شئ منها
مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ودخل الأفعال المنسقة عن الزمان لأنها مقترنة بحسب
الوضع الأول كما يدل تسميتها بالأفعال المنسقة عن الزمان إذا تسلاخ بعد التلبس
فإن قيل إن التعريف غير مانع عن دخول الغير لدخول المصادر فيه لأن معناها
مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لأنها يوجد في أحدها قلنا المراد بالاقتران اقتران
معنى الحدث في فهم ذلك الحدث عن لفظ الفعل بأحد المصادر مقترنة بها في الوجود
لا في الفهم لأن الزمان ليس جزء من مفهوم المصدر إذ مفهوم المصدر هو الحدث
فقط لا الزمان **فإن قيل** يصدق التعريف على اسم الفاعل في قولنا زيد ضارب عمرا
الآن أو أمس أو غدا لا اقتران معنى الحدث فيه بأحد الأزمنة الثلاثة قلنا المراد
بالاقتران بأحدها في الفهم عن ذلك اللفظ الدال بالحدث ومعنى الحدث هو مفهوم
من لفظ الضارب غير مقترن بأحدها لعدم جزئية الزمان للضارب بل هو مفهوم من
امر خارج وهو الآن أو أمس أو غدا **فإن قيل** إن التعريف غير جامع لأفراد الخروج
المضارع منه لأنه مقترن بالزمانين الحال والاستقبال قلنا أحد الأزمنة اعم صريحا
أو ضمنا المضارع مقترن بأحد معنى لوجود الواحد في ضمن الاثنين أو نقول أنه مقترن
بحسب كل وضع بواحد والاشتراك عارض له بتعدد الوضع **ومن خواصه** أن الفعل
دخول قد لا نها تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال أو لتقليل الفعل أو لتحقيقه وكل من
ذلك لا يتحقق إلا في الفعل ودخول السمين **وسوف** لأن الأولى تدل على الاستقبال
القريب والثانية على البعيد والاستقبال قريبا كان أو بعيدا لا يوجد إلا في الفعل ودخول
الجوازم لأنها أما وضعت لنفي الفعل كلف ولما أو لطلب الفعل كلام الأمر والنهي
الفعل كلاً النهي أو التعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا
في الفعل **والحق** **تاء التانيث** مرفوع معطوف على الدخول لا مجرور معطوف على
مدخول الدخول ولا يلزم استدراك الحق لأن الدخول متناول له والاختصاص في ترك
الحق بان عطف تاء التانيث بقدر الدخول متناول له لأنه ذكر الشئ في الأول والحق
في الآخر لأنه محمول ههنا على المعنى المتبادر وهو ذكر الشئ في الأول فوقع الحاجة إلى ذكر
الحق وإنما اختص هذا الحق بالفعل لأنها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق إلا به

فاعل والفاعل للفعل فإن قيل ان الفاعل كما يكون للفعل كذلك يكون للصفات
 فلا تختص بالفعل قلنا ان الصفات مستغنية عن الحاق التاء الساكنة التاء المتحركة
 بالصفات ساكنة منصوب على الحاق عن تاء التأنيث احتراز بها عن المتحركة لانها
 مختممة بالاسم ولم يعكس لان الفعل ثقيل والاسم خفيف فاعطى الساكنة الخفيفة
 للفعل الثقيل والمتحركة الثقيلة للاسم الخفيف رعاية للتعادل وبحقوق نحو تاء فعلت
 فإن قيل ان كان فعلت متكلما تخرج تاء الخطاب المذكور والمؤنث ولحوقها ايضاً
 من خواص الفعل قلنا المراد بالتاء هي المقرونة بالفعل الماضي اعم من ان يكون
 متكلماً او مخاطباً والمراد بنحو تاء اتصال الضمائر البارزة المرفوعة لان اتصال الضمائر
 لا يكون الا بهاء فاعل والفاعل يكون للفعل وفروعه لكن حط الفرع عن اصله
 ينعم احد نوعي الضمير وهو البارز احترازاً عن لزوم تساوي الفرع والاصل وذلك
 الحط وان حصل بمنعم المستكن من الفرع ايضاً لكنه خص البارز بالمنع لان المستكن
 اخف واخصر فهو بالتعظيم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب
 اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة فإن قيل ان كلمة ما عبارة عن الشئ واللفظ
 او الكلمة فالتعريف غير ما نع لدخول امس فيه لانه كلمة تدل على زمان قبل زمانك
 مع انه ليس بماض بل هو ظرف قلنا كلمة ما عبارة عن الفعل فخرج امس فأنقيل
 ان التعريف غير ما نع لانه دخل فيه المضارع المجزوم بلم لانه يدل على زمان آه مع
 انه ليس بماض وغير بما مع لا فواحدة لخروج ان ضربت فانه ماض ولم يدل على
 زمان آه بل يدل على الاستقبال قلنا المراد بالدلالة بحسب اصل الوضع فخرج الاول
 لانه لا يدل بحسب الوضع على زمان آه بل يدل بحسب الوضع على الاستقبال والبال
 والدلالة بالزمان الماضي بعارض دخول لم ودخل الثاني لانه يدل بحسب اصل
 الوضع على الزمان الماضي وان يجوز من له الاستقبال بعارض دخول حرف الشرط و
 القرينة عليه التبادر لان المتبادر من الدلالة هو الدلالة بالوضع على زمان
 قبل زمانك فإن قيل نقض القاعدة بنحو ضرب زيد في الامس فانه ماض مع
 انه لا يدل على زمان قبل زمانك لان زمان الخطاب من وقت التولد الى وقت الموت
 وضرب زيد ليس قبل التولد قلنا المراد من القبلية القبلية من زمان حاضر في الخطاب

ولا شك ان ضرب زيد في الامس قبل زمان الحاضر فان قيل لما كان المواد بالزما
المضاف الى ضمير المخاطب الزمان الحاضر وهو عبارة عن اليوم والليل لان كل واحد
منهما حاضر الى الناس الى وقت الغروب فلا يكون التعريف جامعاً لافرادة لانه خرج
ضرب في ضرب زيد والحال ان الضرب صدر منه في وقت الفقه واخبر عنه شخص
في وقت العصر والغروب بقوله ضرب لانه ليس قبل اليوم وايضاً لا يصح اضافة
الزمان الى ضمير المخاطب لانه ليس له زمان قلنا المراد بالزمان الحاضر هو الذي
انت فيه وهو جزء اليوم والليل لاكلهما فالإضافة لادنى مناسبة وهو ظرفية
الزمان للمخاطب فان قيل ان قبل ظرف زمان باعتبار المتعلق وهو ثابت
صفة للزمان وهذا الاتصاف غير جائز للزوم كون الزمان من الزمانيات الـ
من الامور الواقعة في الزمان وتسكن في الزمان والزمان لا تسكن في الزمان
لان الظرف مغاثر عن المظروف وايضاً يلزم ظرفية الشئ لنفسه وظرفية الزمان
للزمان قلنا قبل مركب من الزمان والتقدم والمراد به هنا هو نفس التقدم لا الزمان
المتقدم بمجردة عنه كما اشار الشارح اليه بقوله قبلية فان قيل على تقدير مجردة عن
الزمان ايضاً يلزم ظرفية الزمان للزمان لان ذلك الزمان انما يكون قبل زمانك
اذا وجد في زمان قبل زمانك قلنا قبلية على قسمين ذاتية وزمانية وما ذكرته انما
شرط في الزمانية والمراد ههنا الذاتية كما اشار اليه الشارح بقوله ذاتية فان تقدم
بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان مبني على
الفقه خبر مبتدأ محذوف اي هو مبني على الفقه لفظاً او تقديره ان نحو ضرب ورحي اما البناء
على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لان البناء ضد الاعراب والسكون ضد
الحركة فلما اعتبر الحركة في الاعراب اعتبر السكون في البناء لضرورة التقابل فلم
شابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع زيد ضارب وشرطاً
وجزاء واما الفقه فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مع الضمير المرفوع مبني على السكون نحو ضربن الى ضربنا لان فع توالي اربع حركات
له التقدم الذي ما لا يكون بين المتقدم والتأخر زمان واسط وحكمه ان يجتمع ويتصل التأخر مع التقدم كقدم زمان
آدم عليه السلام على زماننا والتقدم الزمان بخلافه كقدم آدم علينا منهاج الدين . الراقم انوار الحق ١١

متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الضمير المرفوع كالجزء من الفعل لفظاً ومفعلاً
احتياج الفعل الى الفاعل وأعلم ان الماضي لا يخلوا اما مع الضمير او بدون الضمير فان كان
بدون الضمير فهو مبنى على الفتح نحو ضرب وضربت وان كان مع الضمير فالضمير لا يخلوا اما ساكن
او متحرك فان كان متحركاً فهو مبنى على السكون لدفع توالي اربع حركات نحو ضربن الى ضربنا و
ان كان ساكناً فلا يخلوا اما واو او الف فان كان واو فهو مبنى على الفهم لمناسبة الواو وان كان الفاء
فهو مبنى على الفتح لمناسبة الالف ومع غير الواو فانه يضم معها لمناسبة الواو لفظاً وتقديراً
كضربوا ورموا المضارع اى فعل اشبه الاسم عبر عن كلمة ما بالفعل احترازاً عن نحو
يزيد ويشكرون صدق عليه التعريف لكنه ليس بفعل حال كون ذلك الفعل متلبساً باحد
حروف نائيت اوائله فقله باحد حروف نائيت احترازاً عن نحو ضرب فانه وان كان فعلاً
مشاركاً بين المسير والفعل المشهور والبيان والتقسيم لكن لم يوجد فيه احد حروف نائيت
وقوله في اوائله احترازاً عن ضربت وضرباً ويسرفان حروف المضارع وان كانت موجودة
فيها لكن ليست في اوائل الافعال وهذا المشابهة انها يكون لوقوع اى لوقوع
المضارع مشتركاً بين زمانى الحال والاستقبال كوقوع الاسم مشتركاً بين العانى والتعدا
كالعين وتخصيصه اى وهذا المشابهة لتخصيص الفعل المضارع بواحد من زمانى الحال
والاستقبال بالسين وسوف وبالحال في دخول اللام الابتدائى كما ان الاسم يختص
باحد معانيه بواسطة القرائن فان قيل للملم يعرف المضارع بما عرفة القوم ان المضارع ما دل
على زمان الحال والاستقبال او بانه في اوله احد الزوائد الاربع قلنا اختار هذا التعريف لانه
يعلم منه وجه تسمية المضارع بالمضارع ويعلم منه المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى لان
المضارع في اللغة مشتق من المضارعة وهى المشابهة ولا شك انه مشابهة للاسم كما عرفت والمضارعة
مشتقة من ضرب ولا شك ان كلا الشبهين اى المضارع والاسم ارتفعاً من ضرب واحد وهو وجه
الشبه فيكونان اخوين رضاعاً فالهنة للمتكلم مفرد اذكر اكان او مؤنثا والنون له
اى للمتكلم اذا كان مع غيره واختص الهنة بالمتكلم الواحد والنون للمتكلم مع الغير لا تختصها
انا ونحن مخبران فصارعوا الاخير من الضمير المنفصل علامة حرف المضارعة والتاخر
للمخاطب مطلقاً واحداً كان او مؤنثاً او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً وللمؤنث الواحد والمؤنثين
غيبية اى حال كون ذلك المؤنث والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب غيرهما

ای غیر الواحد المؤنث والمؤنثین فان قيل غیرهما اما بدل من الغائب اوصفة وكلاهما
 غیر صحیح اما البدل فلانه اذا كان نكرة من المعرفة وجب توصیفه ولم یوصف غیر واما الصفة
 فللزوم المطابقة بین الصفة والموصوف في التعریف والحال ان الغائب معرفة و غیر نكرة
 قلنا انه مجرور على انه بدل من الغائب و غیر وان لم یصر بالاضافة معرفة لكنه في قوة
 النكرة الموصوفة في التقید أو نقول انه منصوب على انه حال من الغائب والحالية اولى
 لموافقة السابق لما فرغ من بیان ذوات حروف نایت شرع في صفاتها فقال وحروف
 المضارعة مضمومة في الرباعي فان قيل ان المراد بالرباعي لا یخلوا اما ان
 یراد به الرباعي المجرد والمطلق من الجرد والمزید فيه فان كان الاول یبطل الحكم الثاني
 وهو مفتوحة فیها سواء لان الافعال والتفعل والمفاعلة ما سوى الرباعي المجرد
 حروف المضارعة لیست مفتوحة فیها وان كان الثاني فیبطل المحکمین اما الثاني فلان الافعال
 والتفعل والمفاعلة لیست من الرباعي لا یجرح اولاً مزیداً مع ان حرف المضارعة لیست
 مفتوحة فیها واما الاول فینتقض بالرباعي المزید فيه مثل یتدحرج فانه الرباعي المزید
 فيه مع ان حرف المضارعة فيه لیست مضمومة قلنا الرباعي صفة للمضارع فعنی قول المع
 وحروف المضارعة مضمومة في المضارع الذي كان ماضیه على اربعة احرف اصلية کذا
 حرج او غیر اصلية کالابواب الثلاثة ومفتوحة في المضارع الذي لیست ماضیه على
 اربعة احرف سواء كان ثلاثاً مجرداً او مزیداً فيه غیر الابواب الثلاثة اورباعياً مزیداً
 فيه ولا یعرب من الفعل غیره ای غیر المضارع لعدم علة الاعراب فيه وهي
 قابلية ورود المعاني المعتومة كما في الاسم والمشابهة التامة بالاسم كما في الفعل المضارع
 اذ لم یتصل به نون تأکید ثقيلة او خفيفة ولا نون جمع المؤنث فان قيل
 ان اذا ظرف لقوله لا یعرب غیره فیعلم منه اعراب فعل غیر المضارع وقت اتصال
 النونين والحال ان غیر المضارع لا یصیر معرباً اصلاً اتصل به النونان ولا قلنا ان
 المدعى مرکب من جزئین سلبه وإيجابی والاول صریح والثاني مقصود بالبحث لان البحث
 في بیان احوال المضارع والاول غیر مقصود بل هو تابع في البحث للثاني فالظرف متعلق
 بالجزء الثبوتی المقصود غیر الصریح فیکون المحض ولا یعرب غیر المضارع وبعز المضارع اذا
 لم یتصل به نون تأکید ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما یكون مبنيّاً اما مع

نون التأكيد فلانه لشدة الاتصال بهلزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب على ما قبل
النون يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل على النون لزم دخوله على كلمة اخرى
حقيقة وآما مع نون جمع المؤنث فلان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضى ان يكون ما
قبلها ساكنا لمشابهة نون جمع المؤنث في المضارع نون جمع المؤنث في الماضى وما قبل
النون في الماضى ساكن لدفع توالى اربع حركات فما قبل النون في المضارع ايضا يصير
ساكنا حملا عليه واعرابه رفع ونصب وهما مشتركان في الاسم والمضارع
وجزم مختص بالمضارع كاجزمتنص بالاسم فالمضارع الصحيح الضوى منه
المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا و
الجمع المذكور والمؤنث غائبا كان او مخاطبا والمخاطب المؤنث فهذه اربعة صيغ
بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب لفظا اى حال كونها لفظتين و
السكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع
المتصل به ذلك الضمير بارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع لان نون جمع المؤنث
غائبا كان او مخاطبا ليس باعراب وتضربان في ثلاثة مواضع ففي خمسة مواضع يعرب
بالنون في حال الرفع واقما اعرب المضارع في وقت اتصال الضمير البارز المرفوع لان
علة الاعراب وهى المشابهة باقية بعد الاتصال واعرب بالنون لا بالحركة لان اخر
المضارع بعد اتصال الضمير صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب وايضا بعد لحوق
الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فان كسرة
ما قبل الياء غير لازمة فقتصر فيه الاعراب ولا يمكن الاعراب بزيادة حرف العلة بعده
الضمير لانه يلزم اجتماع حرفى العلة فلا جرم زيد النون بدل الرفع لمشابهة بالواو في الرفع
وتكسر بعد الالف وتفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه وحذفها اى النون
في حال الجزم والنصب فان قيل حذفها بعد الجازم مستقيم لانه في المفردات يسقط
الحركة ففي غير المفردات يسقط النون لكن بعد التأنيب غير مستقيم لانه لم يسقط في المفردات
شيئا قلنا الجزم في الافعال كالجري في الاسماء في الاختصاص والنصب في تثنية الاسماء و
جميعها تابع للجري في تثنية الافعال وجميعها تابع للجزم وفي الجزم سقط النون فسقط في
النصب والمضارع المعتل بالواو والياء يعرب بالضمه تقديرا في حال الرفع

هذا الضمير الصحيح ما قبله في قوله من كان منكم منكم

لأن الضمة ثقيلة على الواو والياء والفتحة لفظاً في حال النصب لثخنة الفتحة والحمد
 في حذف الواو والياء في حال الجزم لأن الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب
 للحركة نحو يغزو يرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغزو ولم يرمي والمضارع المعتل الآخر
 بالالف يعرب بالضممة والفتحة تقديرا لأن الالف لا تقبل الحركة نحو يرضى
 ولن يرضى والحذف في حذف الالف حال الجزم نحو لم يرضى لما فرغ المص من
 بيان المواضع المختلفة لأعراب المضارع شرع في بيان عوامله فقال ويرتفع المضارع
 إذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد وأعلم أن في العامل الرفع
 للمضارع مذهبين مذهب الكوفيين وهو التجرد عن العوامل اللفظية ومذهب البصريين
 أنه يقع موقع الاسم المرفوع والمنصوب والجور مثل زيد يضرب ومررت برجل يضرب
 ورئيت رجلا يضرب أي ضارب وضاربا وضارب وكل شيء وقع موقع الغير فله حكم الغير
 لكنه أعطى للمضارع اسبق أعراب الاسم وأقواه وهو الرفع وإنما كان الرفع اسبق أعراب
 الاسم لأنه أعراب الفاعل والفاعل مقدم على سائر معمولات الفعل وأقوى معمولاته
 ومذهب البصريين أن المضارع مرفوع في كل المواضع ولا يصح وقوع الاسم موقع
 ذلك المضارع كما وقع المضارع في الصلة نحو الذي يضرب فلا يقال الذي ضارب أو
 وقع بعد السين وسوف نحو سيقوم وسوف يقوم ولا يقال سقائم وسوف قائم
 أو وقع المضارع خبر كاد نحو كاد زيد يقوم ولا يقال كاد زيد قائم وكذلك يقال يقوم
 الزيدان ولا يقال قائم الزيدان أجيب نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان أن
 المضارع وقع موقع الاسم لأنه يجوز أن يقول الذي ضارب هو على أن ضارب خبر
 مقدم على المبتدأ وكذا قائمان الزيدان على أن قائمان خبر مقدم على المبتدأ فإن
 قيل كيف يقع الاسم المشي موقع الفعل الواحد لأن أعرابه بالحركة وأعراب الاسم
 بالحرف مع أنه ينبغي أن يكون أعرابه من جهة واحدة حتى يقوم أحدهما مقام
 الآخر قلنا جاز وقوع الفعل موقع الاسم وإن كان أعرابهما مخالفا في النوع لكنه متفق
 في الجنس وهو الرفع والاتحاد في الجنس كاف لصحة وقوع أحدهما موقع الآخر وأجيب
 عن نحو سيقوم وسوف يقوم أن المضارع مع السين واقع موقع الاسم لا المضارع

وحدة والسبب صار كما حد اجزاء الكلمة وإما سوف في حكم السين واجيب عن نحو كاد
 زيد يقوم ان يكون الاصل في خبر كاد ان يكون اسما وان هجر هذا الاصل في كاد استعمالا
 فكان المضارع في خبرها واقع في موضع يصلح الاسم باعتبار الاصل كذا قاله صاحب
 الغايات وينتصب المضارع بان ملفوظة ولن وكى واذن وبان مقدرة
 بعد حتى نحو سرت حتى ادخل البلد وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد
 لا ما المحمود وهي اللام الجارة الائدة الداخلة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذب
 لان هذه الثلاثة حروف جارة تدخل على الاسم ولما دخلت على الفعل لابد لتقدير ان
 ليَجْعَلَ الفعل مؤلا بالمصدر ويصح دخول حرف الجر عليه وبعد الفاء نحو زُرْنِي فأكرمك
 وبعد الواو والعاطفة نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لا تؤمنك او تعطيني
 حتى فان الواو والفاء العاطفتان واقعتان بعد الانشاء ولا يجوز عطف الخبرية على الانشائية
 فلا بد من تقدير ان يجعل الخبرية مؤلا بتاويل المفرد فيكون من قبيل عطف المفرد
 المؤل على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في قوله زُرْنِي فأكرمك لتكن
 منك زيارة فأكوام مني اياك لما فرغ المص من بيان النواصب اجمالا شروع في بيانها
 تفصيلا فقال فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال
 النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بمحذوف النون فان
 قيل القاعدة منتقضة بقوله تعالى علم ان سيكون وقوله تعالى اولايرون ان لا
 يرجع اليهم قولا ولا يملك لهم ضررا ولا نفعا فان غير ناسبة للمضارع فيها فاجاب
 المص بقوله وكلمة ان التي تقع بعد العلم هي ان المنخفضة من ان المثقلة
 فلان ان المنخفضة للتحقيق فتناسب العلم وليست ان الواقعة بعد العلم هذه
 اي ان الناسبة للمضارع لان ان الناسبة المصدرية للطبع والرجاء فلا تناسب العلم
 يدل على التحقيق اي على تحقيق المدخول باليقين والطبع والرجاء ليسا لتحقيق المدخول
 باليقين نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها
 الوجهان جعلها مصدرية ومنخفضة من المثقلة لان الظن باعتبار دلالة على غلبة
 وقوع الفعل يلائم ان المنخفضة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين فيه يلائم ان اليبس
 ولن مثل لن ابرح ومعناها لنفي المستقبل بالنفي التاكيدى لا التابيدى لانه لو

كانت للتأبيد يلزم التناقض في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي لان لن
يقتضى التأبيد وعدم الانتهاء وحتى تقتضى الانتهاء واذن التي ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها بان لا يكون ما بعدها متما لما قبلها
وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك و
الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان تاتني اذن اكرمك والثالث ان يكون
جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا ضربتك لان مدخول اذن لو كان متما لما
قبلها باحد هذه الوجوه لا ينتصب باذن لان اذن لضعف عملها لا تقدر ان تعمل في
المضارع الذي يكون متما لما قبلها لانه سابق عليها حكما واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونها جوابا للكلام الاول وجزاء له وهما لا يمكنان الا في الاستقبال
اما الجواب لانه عدة والعدة لا يوجد الا في الاستقبال واما الجزاء ايقاف بالعدا فلا يوجد
الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين او كلاهما وجب الرفع مثل قولك في
جواب من قال اسلمت فقلت اذن تدخل الجنة مثل مثال مختصر بالاستقبال
فان قيل تمثيل اذن لا يكون على طريقة الاخوات وهي انها مبتدأ ومثل خبره وخبر
اذن جملة شرطية وهي قوله اذا لم يعتمد معطوف عليه وكان الفعل معطوفه وكلاهما
خبرا اذن ومثل خارج عن هذه الجملة قلنا اذن مبتدأ ومثل اذن تدخل الجنة
خبره وقوله اذا لم يعتمد مع المعطوف ظرف للانتصاب الملحوظ مع اذن و
اشير الى ذلك بقول الشارح التي ينتصب بها المضارع وليس خبر اذن فيكون تمثيل
اذن مثل تمثيل اخواتها في ان كلا منهما مبتدأ ولفظ مثل خبره ولما كان الانتصاب
ملحوظا مع اذن ومشروطا بشرطين فادرج المصنف هذين الشرطين فيما بين المبتدأ والخبر
واذا وقعت اذن بعد الواو والقاء العاطفتين لما بعدها على ما قبلها لذي يكون
متما لما قبله فيكون مدخول اذن اية متما بالتبعية لما قبله فالوجهان جائزان
النصب منه على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة فكان مفيدا مستقبلا
من غير نظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبله والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف
وان ضعف نحو ان تزرنى ازرك واذن احسن ايك وكى التي ينتصب بها
المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية

ای سببیه ما قبلها لما بعدها کسببیه الاسلام لدخول الجنة فأنقیل السبب المسبب
متلا زمان لا ینفک احدهما عن الآخر والاسلام قد یسلب عن المرء العیاذ بالله ایضا
الاسلام فی الدنیا ودخول الجنة فی العقبی فلا یكونان متلازمین قلنا السببیه بحیث یمکن
ان یؤدی حصول جملة متقدمة الی حصول مضمون جملة بعدی او الجواب ان الاسلام
سبب عادی لله تعالی لا دخال المؤمنین فی الجنة کذا فهم من شرح الشرح والله اعلم
بالصواب وحتی التي ینتصب المضارع بعدها بتقدیر أن وهو مشروط بشرطین الاول
اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الی ما قبلها وان كان بالنظر الی زمان التكلم ماضیا
او حالا او مستقبلا والثانی ان یمکن بمعنی کی ای حال کون حتی بمعنی کی السببیه
او الی لا انتهاء الغایة واما شرط الاستقبال لیتحقق معنی ان لانها علم للاستقبال لانها
للطبع والرجاء وهما لا یجیبان الا فی المستقبل واما شرط ان یمکن حتی بمعنی کی او الی
لیتأكد الاستقبال لان السبب وانتهاء الغایة لا یمکن ان الابد السبب والابتداء وکون
حتى بمعنی کی او الی یعلم من قصد المتکلم لان المتکلم لو قصد سببیه ما قبلها لما بعدها
یکون بمعنی کی وان قصد انتهاء السیر بدخول البلد تكون بمعنی الی وأعلم ان مدخول
حتى یمکن مضارعا مشترکا بین الحال والاستقبال فان ارید منه الاستقبال فالاستقبال
لا یخلو اما بالنظر الی ما قبلها والی زمان التكلم معًا مثل اسلمت حتی ادخل الجنة
مثال حتی مختصة بمعنی کی واستقبال المضارع بالنظر الی الاسلام والی زمان التكلم
لانها فی الدنیا ودخول الجنة فی العقبی واما بالنظر الی ما قبلها فقط واما بالنظر الی زمان
التکلم فیمتثل ان یمکن المضارع ماضیا کما کان الاخبار بعد الدخول او حالا کما کان الاخبار
وقت الدخول او مستقبلا کما وجد مانع من الدخول فی وقت التكلم وکان قاصد الدخول
بعد زوال المانع مثل وکنت سرت حتی ادخل البلد مثال حتی محتملة لمعنی
کی او الی واستقبال المضارع بالنظر الی ما قبلها وبالنظر الی زمان التكلم محتملة
للماضی والحال والاستقبال وکثر مثال استقبال المضارع بالنظر الی ما قبلها
وبالنظر الی زمان التكلم معا بقوله واسیر حتی تغیب الشمس لانه مثال
لحتى مختصة بمعنی الی ففي الاول مختصة بمعنی کی وفي الثاني محتمل وفي الثالث
مختص بمعنی الی وان ارید منه الحال کما بینته المع بقوله فان اردت بالفعل

الذى دخله حتى الحال اى زمان الحال تحقيقاً وحكاية فالحال المحققى ما يكون زمان
التكلم بعينه والحال الحكائى ما يكون مدخول حتى ماضياً فى وقت التكلم لكن اريد به
الحكاية عن الحال الماضى فى وقت التكلم مثل قولك كنت مسرت أمس حتى ادخل البلد
فكانك فرضيت فى الامس السير ودخولك فى البلد فى زمان واحد ثم هيئات هذه
العبارة ثم مرفوعه لكونها حالاً ثم نقلت وحكيت عن هذه العبارة مرفوعة فى
وقت الحكاية كما كانت كانت حتى عند ارادة معنى الحال حرف ابتداء اى يبتدأ
بها كلام مستأنف ولا تكون حتى جارة ولا عاطفة لان الجارة لاختصاصها بالاسم
لا تدخل على الفعل الا بتقدير أن وقد امتنع تقدير ان ههنا لانه علم الاستقبال
وههنا اريد الحال واذا لم تكن جارة لا تكون عاطفة ايضاً لان الجارة لثلاثة
معان لا انتهاء الفعل بالجزء القوى او الضعيف او بالملاقى بالجزء الاخر والعاطفة
تستعمل فى المعنيين الاولين فلا يقال نمت البارحة حتى الصباح ^{من الصباح} بالنصب وانتفاء
العام يستلزم انتفاء الخاص والفرق بين حتى الجارة والعاطفة والابتداء اثنية ثابتة
فى اللفظ والمعنى أما الاول فظاهر من اعراب مدخوله وأما معنى فإن سببية ما
قبلها لما بعدها ضرورية فى حتى الابتدائية دون الجارة والعاطفة وفى العاطفة يشترط ان
يكون ما بعدها جزءاً قوياً او ضعيفاً وليس ذلك شرطاً فى حتى الجارة والابتداء اثنية
فيرفع ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اى سببية
ما قبلها لما بعدها يحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى لانها اذا
كانت جارة تعلق بما قبلها فعند فوات التعلق اللفظى وجب ان يكون سبباً ومسبباً
لحصول تعلق المعنوى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه مثال للمضارع
الذى اريد منه الحال تحقيقاً فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم فأنقيل الشرط
لتقدير ان هو الاستقبالية بالنظر الى ما قبلها وهو موجود فيه لان زمان عدم الرجاء
مستقبل بالنظر الى المرض وان كان حالاً بالنظر الى وقت التكلم فينبغى ان يكون
منصوباً لا مرفوعاً قلنا معنى الاستقبالية ان يفرض المتكلم مدخول حتى مترقب
الحصول وقت حصول ما قبلها وغير جامع لما قبلها كدخول الجنة والبلد وغيبة
الشمس فى الامثلة المذكورة غير جامع مع الاسلام والسير بل هى مترتبة وقت حصولها

فيكون مدخول حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبلها واما زمان عدم الرجاء فهو مجامع لزمان
 شدة المرض غير مترقب فيكون مدخول حتى حالاً فلا يعم تقديران فيكون مرفوعاً
 والله اعلم بالصواب ومن ثم اى من اجل ان حتى عند اعادة الحال من مدخولها حرف
 ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع الرفع في مدخولها نظراً الى انتفاء
 الامر الاول في قولك كان سيرى حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في
 هذا المثال لانها لما كانت حرف ابتداء فيكون مدخولها جملة متانفة وانقطع عما قبلها
 فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظراً الى انتفاء الامر الثاني في قولك
 اسرت حتى تدخلها لانه لما كان متانفاً مقطوعاً بوقوع السير وما قبلها مشكك
 الوقوع فيلزم المحكم بوقوع السبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت
 حصول كان التامة فمحو كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى لان
 كان التامة لا يقتضى خبراً فلا يلزم المحذور المذكور فان قلت الاستفهام موجود في قولك
 ايهم سار حتى يدخلها بالرفع فاجاب المصنف وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع واما
 جاز هذا التركيب لان السير في هذا المقام محقق والشك في تعيين الفاعل فيعوز ان يكون
 السبب متحقق الحصول فان قيل قوله وايهم سار معطوف على قوله كان سيرى فيكون المعنى
 وجاز في التامة ايهم سار فلا يعم تقيداً بقوله في التامة لعدم وجود كان فيه قلنا ان
 قوله وايهم سار بتقدير جاز من قبيل عطفت الجملة الفعلية على الفعلية او نقول
 انه قوله في التامة متأخرة في بعض النسخ لان التقدير هكذا وجاز في كان سيرى حتى
 ادخلها في التامة فيكون وايهم سار معطوفاً على كان سري ولا يلزم تقيد المعطوف
 بالتامة لان قيودات المتأخرة عن المعطوف عليه غير مرادة في المعطوف ولا مكي
 التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان واما تقديران بعدها لانها جارة تدخل على
 الاسم الصريحى او التاويل لا يكون الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل
 الجنة وسميت هذه اللام بلام كي لتضمنها معناها وهو سببية الاولى للثانية
 ولاهر المحمود التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان وسميت بلام المحمود
 لان المحمود مأخوذ من الحمد وهو النفي وهذا اللام اذا دخلت على خبر كان
 المنفى صار تأكيداً للنفي هي لام تأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظاً مثل

وما كان الله ليعذبهم او معنى غولم يكن ليفعل وهذا ايضا جارة فيقدر بعدها
 انْ فأنقيل اذا قدر بعدها ان يصير الفعل بتاويل المصدر فلا يصح حمله على اسم كان قلنا
 انه بتقدير المضاف في جانب الاسم فيكون التقدير وما كان صفة الله تعذيبهم او من
 جانب الخبر فيكون التقدير وما كان الله ذا تعذيبهم او المصدر مؤل باسم الفاعل فيكون
 التقدير وما كان الله معذبهم الفاء التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير انْ مشروط
 بشرطين احدهما السببية في سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول من
 الرفع الى نصب الذي هو الاصل في الافعال المنتصبة بعد فاء السببية ليدل الرفع
 على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستأنف بعدها
 الكلام للتخصيص على السببية التي غير اصل في معناها اذ الاصل في معناها هو
 التعقيب مع الوصل فيدل تغير اللفظ من الرفع الى النصب على تغير المعنى وهو العطف الى
 السببية فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
 قبل الفاء احدا لاشياء الستة لتبعد بتقدير الانشاء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
 على الجملة السابقة امر غورزي فكرمك فالمعنى ليكن منك زيارة فآكرام مني اياك او تحي
 غولا تشتمني فاضربك ويندرج فيها الدعاء هو اللهم اغفر لي فافوزوا واستفهام نحو
 هل عندكم ماء فاشربه او لقي نحو ما تاتينا فتحدثنا وايض التخصيض غولولا انزل عليه
 ملك فيكون معه نذيرا او لتمن غوليت لي ما لا فانفقه او وقع ذلك التمني
 على صيغة الترجي نحو قوله تعالى لعلى ابلم الاسباب اسباب السموات
 فاطع بالنصب او عرض نحو الاتنزل بنا فتصيب خيرا فأنقيل قد
 انْ ونصب المضارع في قول الشاعر ساءت منى منزلي لبني نعيم و آلحى
 بالبحاز فاستريحا - وليس فيه تقديم احدا لامور الستة قلنا هذا
 محمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير
 انْ فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية فأنقيل
 ان الواو للجمع فتقيدها بالجمعية باطل ولغو قلنا المراد بالجمعية المصاحبة
 لما قبلها بما بعدها من قبيل ذكر العام واردة الخاص و ثانيهما ان يكون
 قبلها اي قبل الواو مثل ذلك فأنقيل وقوع المثل قبل الواو باطل

لان المثل امر معنوي ووقوع الشيء قبل الشيء من خواص الالفاظ قلنا
المراد بالمثل المماثل ونسبة الوقوع اليه صحيح ثم المماثل صفة لا بد له من
الموصوف والمماثل له فالموصوف هو كلمة ما والمماثل له احد الامور الستة
الواقعة قبل الفاء فيكون التقدير ان يكون واقعا قبلها ما هو مماثل لاحد
الامور الستة الواقعة قبل الفاء وامثلتها بعينها امثلة الفاء بابدال الفاء
بالواو ونحو زرفى واكرمك الخ واولا التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان و تقدير ان بعدها مشروط بشرطين بمعنى الى ان او الا ان
فان قيل يفهم من العبارة ان او مركب من كلمة الى وان او الا
وان فالتقدير بعد او ان يلزم من تقدير ان تكرار ان وهو شنيع قلنا
كلمة او بمعنى الا او الى الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان يغداخلة
في مفهومها فلا يلزم تكرار ان مثل لا لزمك او تعطينى حقى فسيبويه
يقدر بالا بتقدير مضاف فيكون التقدير لا لزمك في جميع الاوقات
الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل المصدر
مجرور بالواو التي بمعنى الى فيكون التقدير لا لزمك الى اعطائك حقى و
العاطفة مرفوعة معطوف على اول العودات المفصلة الناصية بتقدير ان اعنى قوله
حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان فيكون المعنى
الحروف العاطفة التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مشروط بشرط وهو اذا
كان المعطوف عليه اسما صريحا او مجرورا معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فيكون
المعنى وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة فان قيل ان المراد بالحروف العاطفة هو
المطلق سواء كانت مذكورة او لا كشرخ صار فيما بين كلامي المع تناقض من حيث الاشتراط
لان يفهم من الكلام الاول ان الشرط في انتصاب المضارع بعد الفاء ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
وان يكون الواحد من الاشياء الستة المذكورة مقدما عليها ويفهم من هذا الكلام ان الشرط
في انتصاب المضارع بعد الفاء كون المعطوف عليه اسما صريحا لا غير وهكذا الاعتراض في الواو
وحتى واو قلنا المراد من الحروف العاطفة اعم مما ذكر وغيره كثير لكن المراد من الحروف العاطفة
المذكورة ههنا ما لم يكن الشروط المذكورة موجودة فيها فح لا بد لانتصاب المضارع

بعدها بتقدير أن يكون المعطوف عليه اسماً صريحاً كالشتم في قوله اعجبني ضربك زيد أو
 شتم فاشتم عطف على الاسم الصريح وهو الضرب فإن قلت أن قوله والعاطفة أما مجرور
 معطوف على حته في قوله وبأن مقدراً بعد حته أو مرفوع معطوف على أول المعدود الناصبة
 بتقدير أن وهو قوله وحته إذا كان مستقبلاً أو على آخرها وهو قوله وأو بشرط معنى إلى أن فالجواب
 باطل للبعد بين المعطوف والمعطوف عليه بحسب اللفظ وايضاً لا بد أن يذكرها مرتين مرة
 في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكر الواو والفاء وحته وأو كرتين مرة في الاجمال ومرة
 في التفصيل لانه لما عطف على الاجمال يكون قوله والعاطفة اجمالاً فلا بد الخ والرفع
 باطل ايضاً لان المراد بالحروف العاطفة لا يخلو اما ان يكون اعم مما ذكر فيها قبلها وغيره
 أو مختص بما ذكر في الاول يلزم في التفصيل ذكر ما لم يكن في الاجمال لانه لما عطف على
 التفصيل يكون تفصيلاً فلا بد من ذكره اولاً في الاجمال كما هو جواب الفصحاء وعلى الثاني
 يلزم تخصيص الحكم بالمدكور وليس هذا الحكم مخصوصاً بما ذكر لان انتصاب المضارع بتقدير
 ان يجيء بعد اثم ايضاً قلت جاز الرفع والجري في قوله والعاطفة لكن المختار الجروان
 قلت يلزم البعد بين المعطوف والمعطوف عليه قلت انه وان كان أبعد من حيث اللفظ
 لكنه اقرب من حيث المعنى لعدم ورود الاعتراض الذي ورد على تقدير الرفع وانقلت
 لا بد من ذكرها مرتين قلت الحروف العاطفة في حق تقدير ان على قسمين احدهما ما
 يكون البعض ممتازاً عن البعض في الشطر كالعاطفة الاربعة المذكورة وبعضها مشترك في
 الشطر مثل هذه الحروف العاطفة لانها مشتركة مع المذكورة في كون المعطوف عليه اسماً
 صريحاً ففي الاول لا بد من ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل لبيان الشرط
 واما الثاني فيكفي فيه ذكره مرة واحدة في بيان الشرط ويجوز اظهار ان مع لام
 كي لما فرغ المصنف عن بيان مواضع تقدير ان شرع في بيان المواضع التي يجوز فيها اظهار ان
 والمواضع التي يجب فيها الاظهار فبقي مواضع الامتناع كما تعرض الشارح لبيان وجب
 الامتناع فيها ولازم كي هي التي لسببية ما قبلها لما بعدها وكذا اللام المحوطة باللام كي وهي
 اللام الزائدة بعد فعل الارادة والامور لا كيد هما فجويزيد الله لين هب عنكم وامرت لا
 طع قوله ان يذكرها مرتين الخ اي ذكر افرادها وهي شعور غير كما ذكر حته الخ لالفاظ العاطفة لان تفصيل العاطفة واجباً لما
 باعتبار افرادها لا باعتبارها اي قلنا لانه لو اريد من لفظ العاطفة الحروف المذكورة (اي في المتن) فقط صارت تفصيلاً مع
 انها لم تذكر

عدل ومع الحروف العاطفة فواجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل
على الاسم الصريح فجازان يظهر معها ان المصدرية التي تعلق الفعل الى الاسم الصريح واما
لام الجحود فلا يدخل على اسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب استعمال
حتى بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح واما حتى بمعنى الى فهو محمول عليه
واما الواو والفاء واو اقضت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى السببية والجمعية ولائها
فتكون مثل عوامل النصب فلا يظهر النائب بعدها ثلاثا يكون بمنزلة توارد العامين على
معمول واحد ويجب اظهار أن مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة
دخول اللام التي بمعنى كي عليها اي على أن لاستكراه اللامين المتوالين نحو قوله تعالى
ثلاثا يعلم فان قيل حصر تقدير ان بتلك المواضع المذكورة باطل لانها تقدر بغير هذه المواضع
مثل قول الشاعر: تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ستعرف قدرا ان الفخمة فاه قلنا تقدير
ان في المواضع المذكورة مع العمل ولهذا ذكر وبغير هذه المواضع تقدير ان بدون العمل
لان بدون النيابة وفي المواضع المذكورة مع النيابة وهي الاشياء الستة فان قيل هذا
منقوض بقول الشاعر: ألا أيهذه اللائمي احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت
مخلد - بنصب احضر تقدير ان مع العمل بدون المواضع المذكورة قلنا انه شاذ لا يقاس
عليه غيره وينجزم المضارع بلم ولما ولا لام الامرو لا المستعملة في معنى النهي
احترازا عن لا في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي كلمات
الشرط والمجزاء اسما كانت او حروفا والمجزوم بها فعلا وهي ان ومهما واذا
وحيثما واين ومتى وما ومن واي واني واما انجزم المضارع مع كفيما
واذا فشاذا اما مع كفيما فلان معناه عبوم الاحوال فاذا قلت كفيما تقرأ تقرأ اي على
حال وكيفية تقرأ انت اقرأ انا ومن المعتذات استواء قرأة القاريين في جميع الاحوال و
الكيفيات فالجاصل ان هذه الاسماء تكون جازمة اذا كانت متضمنة لمعنى الشرط وهو
سببية الشرط للجزاء وههنا لا تكون قرأة المخاطب سببا لقرأة المتكلم على جميع الكيفيات و
الاحوال واما اذا فلان اسما الشرط وانما تجزم تضمنها معنى ان التي هي موضوعة للإيهام
واذا موضوعة للامور المخالفة للمقطوع بينهما منافات فلا يتضمن اذا المعنى ان فلا يجزم وبان
مقدرة اي ويجزم المضارع بان مقدرة فلم لقب المضارع ماضيا ونفيما

ففي المضارع ونفي الماضي ولها مثلها أي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص لما
 بالاستغراق أي باستغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بلما ولا
 يجيء الاستغراق في لم فعني ندم فلان ولم يفعل الندم انتفاء نفع الندامة تعقيب الندم
 غير مستمر إلى وقت التكلم ومعني ندم فلان ولما يفعل الندم انتفاء نفع الندامة من
 عقيب وقت الندام مستمر إلى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل أي تختص لما
 يجوز حذف الفعل المنف بـها عند وجود القرينة نحو شارفت المدينة ولما أي لما أدخلها
 وإيضاً تختص بـعدم دخول أدوات الشرط عليها لكون لما كثير الحروف فيكون كالفصل
 القوي من العامل وهو حرف الشرط ومعموله وهو المضارع فلا يعمل لضعفه في العمل
 وإيضاً تختص بنفي الفعل الترتيب الحصول غالباً ولم تستعمل عاماً ولما الإصرار للام
 المطلوب بها الفعل فإن قيل إن حصر الجوازم فيما ذكر غير صحيح لأن الأمر الداء
 نحو يغفر الله لنا ولما الالتئاس من الجوازم ولم يدخل في لام الأمر لأن الأمر عبارة
 عن طلب الفعل على سبيل الاستعلاء كما مر استبد بعبء ولا م الداء هي التي يطلب
 بها الفعل على سبيل الخضوع ولا م الالتئاس يكون على سبيل التنادي قلنا هذان إيمان
 داخلان في لام الأمر والفرق المذكور غير مغنبر عند النحات لأن الأمر عند هم طلب
 النفس مطلقاً ونقول إن المراد بلام الأمر صورة اللام بصورة الكل صورة لا م
 الأمر وهي مكسورة أبداً فرقا بين لام الأمر والابتداء وتشبيهها للام بالحارة
 في حصول العمل المختص بأحد النوعين وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم
 نحو وكتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليعملوا ثم ليقضو قعثم لأن من الزوائد حصلت
 كلمة على وزن فعل وكل كلمة على وزن فعل بكسر العين يجوز فيها سكون الأوسط نحو
 فخذوا ما ثم فحول عليها ولا النهي هـ لا المطلوب بها الترك أي الفعل معطوف
 كان أو مجهولاً عن طياً أو غائباً أو متكلماً وكلم المجازات المذكورة من قبل تلخل
 على الفعلين لسببية الفعل الأول وسببية الفعل الثاني فإن قيل إن
 سببية الأولى للثانية إنما يحصل بجعل المتكلم واعتبار المتكلم بين الأولى والثانية فكيف
 يعبر نسبة تلك السببية إلى كلم المجازات قلنا إن الجعل والاعتبار فعل المتكلم إلا أن المتكلم
 جعل كلم المجازات دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها فأنقيل لأن لم أن المتكلم اعتبر

السببية بين الجملتين ولا كلم الجازات والة عليها كما في قولك ان تشمتني فاكرمك لان الاول
ليس سببا للاكرام بل الاول سبب للاهانة قلنا ان السبب على نوعين واقعي وجعلى اى
فرضي والمراد ههنا الثاني ولا شك ان المتكلم فرض الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس
سببا لعند الاهانة هو الاكرام اظهار المكارم اخلاقه فان قيل سببية الاول للثاني غير
مستقيم في مثل قولك ان تكرمني الآن فقد اكرمتك امس وفي مثل قوله تعالى وان
تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم قلنا تقدر الجزاء على
الجزء فيكون التقدير ان تكرمني الآن فقد اديت حقى لاني قد اكرمتك امس وان
تعذبهم فلا تظلم بشئ لانهم عبادك وان تغفر لهم فانك حق به لانك انت العزيز
الحكيم وليس بيان اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقيق الثاني ووجود
وثانيهما جزاء لان يبتنى على الاول كابتناء الجزاء على فعل التعدي من الجاني فان
كان اى الشرط والجزاء مضارعين او الاول فقط مضارعا فالجزم واجب لدخول
الجازم مع صلاحية المحل وهو المضارع وان كان الثاني مضارعا فالوجهان
اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم مع صلاحية المحل والرفع لضعف تعلق المضارع
بجسولة الماضى وايضا يلزم الفصل بغير المعلوم واذا كان الجزء ماضيا بغير
قد لفظا او معنى بيان للماضى او قد فالماضى اللفظي نحو ان خرجت خرجت و
المعنوي المضارع المنفي بلم نحو ان خرجت لم اخرج ومثال قد حال كونها مملوطة
كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخيه من قبل ومثال قد حال كونها معنوية مقدرة
نحو قوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجر الفاء
في الجزاء لتحقيق تاثير حرف الشرط في الجزاء الماضى لقلب معناه الى الاستقبال فلا
حاجة الى الفاء الرابطة بين الشرط والجزاء وانما قال بغير قد لانه لو كان مع قد فيكون
ماضيا محققا وهو الذي كان التكلم والاخبار به بعد الواقعة نحو ان يسرق فقد سرق
اخر له من قبل فلا تاثير لحرف الشرط فيه بالنقل من الماضى الى الاستقبال فيجب دخول
الفاء فيه وان كان مضارعا مثبتا او منقيا بلا احتراز عن المضارع المنفي بلم
فانه داخل في الماضى واحتراز عن المنفي بلم حيث وجب فيه دخول الفاء لعدم تاثير
ادوات الشرط فيه بالنقل الى الاستقبال لتخصيصه بالاستقبال بلم فالوجهان اى

ففيه الوجهان الآتيان بإلغاء لعدم تأثير ادوات الشرط في المضارع تأثيراً قوياً وهو النقل من
 الماضي إلى المستقبل فيأتي بإلغاء الرابط واثرت من وجه وهو التغير من معنى الاشتراك إلى
 التخصيص بالاستقبال فيترك الفاء مثال التوكيد كما في قوله تعالى وإن يكن منكم الف
 يغلبوا الفين ومثال الآتيان وَمَنْ عَادَ كَيْفَ تَقُومُ اللَّهُ مِنْهُ والآي وإن لم يكن
 الجزاء الماضي والمضارع المذكورين فَالْفَاءُ لأن الجزاء إذا لم يكن ماضياً أو مضارعاً
 مذكورين فلا يخلو أما ماضٍ بقدر لفظاً وتقدير أو الماضي المثبت بقدر ما فيه الأخبار
 بعد الواقع وهو الماضي المحقق فإن كان قد لفظاً فظاً هو والآي في المقدرة وعلى
 كل تقدير لا تأثير بحرف الشرط في الماضي المحقق بالنقل من الماضي إلى معنى الاستقبال
 فيحتاج إلى رابطة الفاء وأما جملة اسمية أو امر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع
 غير مذكور أو التثني والعرض وفي المواضع كلها لا تأثير بحرف الشرط في الجزاء
 فاجتاج إلى الفاء أما الاسمية فلا تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وأما غيرها من
 المذكورات فمختص بالاستقبال بدون ادوات الشرط فلا تأثير بحرف الشرط فيها
وتجئ إذا للمفاجات على قلة مع الجملة الاسمية وقعت جزاء موضع
الفاء لأن معناها قريب من وانما اختص وقوع إذا موضع الفاء مع الجملة
 الاسمية لأن الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت المفاجية بالاسمية فرقاً بينهما مثل
 قوله تعالى وإن تصبرهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون موضع فهم
 يقنطون وإن التي يغزم المضارع بها حال كونها مقدرة وتقديرها مشروط بشرطين
 الأول أن يكون بعد أحد الأمور الخمسة والثاني أن يكون المضارع الواضع الواقع بعد
 هذا الأمر صالحاً للسببية وما تقدم من المضارع سبباً لذلك المضارع كما بيناهم
 بقوله بعد الأمر انما كانت مقدرة إذا وقعت بعد الأمر والنهي والاستفهام
والتثني والعرض إذا كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحاً لأن
 يكون سبباً لما تقدم وقصد السببية أي سببية ما تقدم للمضارع وانما اختص
لقد لا بأن بعد هذه الأشياء لأنها تدل على الطلب والطلب يتعلق بطول يترتب
 عليه نائذة وهو الأكرام يكون ذلك المطلوب وهو الزيادة سبباً لها وهي مسببة له و
 الدال بالسببية والمسببية لا تكون الادوات الشرطية ولما لم يكن في اللفظ تكون مقدرة

غوزرني اكرمك فحواسلم تدخل الجنة فالمضارع الواقع بعد الامر مجزوم بان مقدر
 مع فعل الشرط المجانس للاخر المذكور فيكون التقدير اسلم ان تسلم تدخل الجنة ولا
 تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا
 المثبت و امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي اما
 دليل الجمهور لان التقدير ان لا تكفر تدخل النار وعدم الكفر ليس سببا لدخول
 النار فيكون ممتنعا واما دليل الكسائي فان التقدير بحسب العرف ان تكفر تدخل
 النار والكفر سبب لدخول النار فان قيل كثيرا ما وقع المضارع بعد الامر ولم
 يكن مخبرا وما نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني وقوله تعالى فذرهم
 في طغيانهم يعمهون وقول الشاعر وقال رائد هم ارسوا نزاولها فكل
 حشف امرع يحجري بمقدار - قلنا يجوز فيها اذا قصد السببية واما اذا لم
 تقصد وجب الرفع اما بالصفة كما في المثال الاول او بالحال كما في الثاني او بالاستيناف
 كما في الثالث الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ مثال الامر ويرد على
 هذه النسخة ان هذا التعريف لا يكون لعين الامر بل لمثال الامر والمقصود ان
 لعين الامر وايضا ولا يعم حمل صيغة على مثال الامر لان المثال يكون امرا جزئيا
 وقوله صيغة يطلب المزمع مفهوم كل لا جزى فلا يصح الحمل قلنا ان المراد بالمثال
 الصيغة لا نهم يقولون فصل في امثلة الماضي والمضارع ويريدون بها صيغها
 فان قيل لما كان المراد بالمثال الصيغة فينبغي ان يقول المصنف الامر لمثلا يرد
 الاعتراض المذكور قلنا لم يقل الامر لان الامر كما يطلق على هذا النوع من
 الفعل كذلك يطلق على المصدر من باب امرياً مر فاراد النص بالمقصود من اول
 الامر ان المراد به صيغة الامر لا لفظ الامر فان قيل الامر مطلق من قيد
 اللام وقوله صيغة يطلب الى اخرة خاص لان مفهومه خاص وهو امر حاضر
 فيكون هذا تعريف العام بالخاص وهو غير جائز قلنا الامر اذا ذكر مطلقا عن
 قيد اللام فيكون مخصوصا بالامر بالصيغة في اصطلاح الضويين والاصوليين ولا
 يريدون منه الامر باللام صيغة يطلب بها الفعل هذا جنس شامل لكل
 امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما كان او مجهولا وقوله من الفاعل

احتراز عن الجهول فان فيه طلبا عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغا^ث
 والمتكلم يحدث حرف المضارعة احتراز عن قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وعن
 صه ورييد وحكم الخوة اخرا الامر في الحقيقة عند البصريين البناء على السكون لعدم
 وجود علة الاعراب فيه لان علة الاعراب اما محلية الاسم للبناء في مقتضية والامر ليس
 محلا لها واما المشابهة التامة بالاسم لفظا ومعنى وتلك المشابهة بسبب حرف المضارعة
 وقد حدث حرف المضارعة في الامر وفي الصورة حكم المضارع المجزوم في اسكان
 الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لان الامر مشابه بالمضارع المجزوم بلام
 الامر في معنى الطلب فاعطى له حكمه وعند الكوفيين ان الامر معرب مجزوم بلام مقدرا
 فان كان بعد الاى بعد حرف المضارعة ساكن لانه لو كان متحركا بعد اة اسكن
 آخرة وجعل ما بقى امرا مخوعدا وليس المضارع رباعيا فان قيل ان المراد
 بالرباعى لا يخلوا اما مع حرف المضارعة او بدا ونها فان كان الاول يخرج جميع المضارعة
 من الثلاثي المجرد لانها رباعية مع حرف المضارعة مع انها زيدت فيها هنة وصل وان
 كان الثاني يداخل فيه مضارع باب الافعال لانه ليس رباعيا بدون حرف المضارعة و
 لا يزداد فيه هنة وصل بل يزداد فيه هنة قطع قلنا ان المراد من الرباعى ما يكون الماضى
 على اربعة احرف وانما هو باب الافعال لا غير زدت هنة وصل لدفع الابتداء
 بالساكن ولم يتحرك الساكن لثلاثي تبليس بالماضى المعلوم او الجهول في بعض الابواب
 والباقى محمول عليه طرد الباب حال كون تلك الهنة مضمومة ان كان بعد اة
 اى بعد الساكن ضمة لانه لو فتحت لالتبس الامر بالمضارع المتكلم وان كسرت يلزم
 الخروج من الكسرة الى الضمة ومكسورة فيها سوالة اى سوى ساكن بعد ضمة
 سواء كان بعد اة كسرة او فتحة لانه لو ضم في مكسور العين التبس الامر بالماضى الجهول
 من باب الافعال ولو فتح التبس بامر باب الافعال ولو ضم في مفتوح العين لالتبس
 بالمضارع الجهول المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضى المعلوم من باب الافعال مثل اقبل
 مثال لما بعد الساكن ضمة واضرب مثال لما بعد الساكن كسرة واعلم مثال لما بعد
 الساكن فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة لانها هنة اصل ردت لارتفاع موجب
 حدثها وهو اجتماع الهزتين في المتكلم الواحد لا هنة وصل مقطوعة للاصالة فعل

ما لم يسمى فاعله فان قيل ان كلمة ما لا يخلو اما يراد بها المفعول فلا يصح اضافة الفعل اليه
 لان الفعل يضاف الى الفاعل لا الى المفعول وايضا لا يصح اضافة الفاعل الى ضمير راجع الى الموصول
 لان الفاعل للفعل لا للمفعول واما ان يراد بها الفعل فيصح اضافة الفعل الى الموصول لانه يلزم
 اضافة الشئ الى نفسه ولا بد بين المضاف والمضاف اليه من المغايرة قلنا ان كلمة ما عبارة عن
 المفعول واطافة الفعل اليه لادنى ملازمة لانه فاعل فعل واقع على المفعول وان لم يبعد عن
 واما اضافة الفاعل اليه فايضا لادنى ملازمة لانه فاعل فعل واقع على المفعول والعبارة بحذف
 المضاف الى فاعل فعله الذي وقع على المفعول ونقول ان كلمة ما عبارة عن الفعل والمغايرة
 بين المضاف والمضاف اليه في الاضافة اللامية وهذه الاضافة بيانية فانقلت لادنى بياينة
 من عموم ونحصر من وجه بين المضاف والمضاف اليه ولم يوجد ههنا وايضا لادنى يكون
 المضاف اليه اصلا للمضاف والمضاف متخذ عنه ولم يوجد هذين الشرطين قلنا هذا اضافة
 العام الى الخاص وفي اضافة العام الى الخاص مذهبان مذهب العلامة التفتازاني ومذهب
 غيره فمذهب العلامة انها بياينة ولا يشترط فيها هذان الشرطان وعلى مذهب غيره انها لامية
 ان لم يوجد هذان الشرطان كعلم الفقه وبيانية ان وجد فيه الشرطان كخاتم فضة وهو اي
 فعل حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر المصنف هذا القيد اكتفاء بما سبق فان
 كان ما ضميا ضم اوله وكسر ما قبل آخره فانقلبت الجزاء غير مرتب بالشرط
 لان ضمير كان راجع الى الفعل المجهول وهو لا يكون الا بضم الاول وكسر ما قبل الآخر فلا
 حاجة الى قوله ضم اوله وكسر ما قبل آخره قلنا ان ضمير كان راجع الى الفعل المعلوم والجزاء محذوف
 وقوله ضم اوله بيان الجزاء المحذوف فيكون التقدير فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
 المفعول مقامه ما ضميا غيرت صيغة الفعل المعلوم دفعا للتباس بين المعلوم والمجهول وقوله
 ضم بيان التغير بحذف حرف المصدر مع الجار يعني بان ضم الخ وانما اختيار هذا النوع من التغير
 للاعتناء من العلوم لان اسناد الفعل الى المفعول معنى غريب لادنى له من وزن غريب للخرابة
 اللفظ على غرابة المعنى واللفظ... الغريب على قيمين الاول ثقيل والثاني اثقل فانقلبت
 ما فيه الخروج من الضمة الى الكسرة والاثقل ما فيه الخروج من الكسرة الى الهمزة فلما حصل المقصود
 بالثقل فلا حاجة الى اختيار الاثقل وهذا التغير في الماضي المجرد ثلاثيا كان او
 رباعيا او ثلاثيا مزيدا باحرف وان كان مزيدا باحرفين او اكثر فاما في اوله

هزة وصل او تاء فان كان في اوله همزة ضم الهزة والثالث وان كان في اوله تاء ضم
التاء مع الثاني كما اشار اليه بقوله ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق
لثلاثين في الدارج بامر ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء في الماضي المجهول
من التفعّل والتفاعل والتفعل لانه لو اكتفى بضم التاء لالتبس الماضي المجهول من
هذه الابواب بالمضارع المعلوم من باب التفعيل والمفاعلة والفعلة مثل تُعَلِّمُ وَ
تُصَوِّرُ وَتُدْخِرُ خَوْفًا لِلْبَيْسِ مفعول له لقوله ويضم الخ ومعتل العين فان
قيل ان طوى وروى معتل العين ولا يجوز فيهما الاعلال والاوجه الثلاثة كما جاز
في قيل قلنا المراد بالمعتل العين ما يكون عينه معتلا وهذا من اللقيف فلو اعل
عينهما يعل في مضارعهما وهو يَطْوِي وَيُروِي فيلزم اجتماع الاعلايين لكن
هذا الجواب مخدوش لانه ينتقض نحو عور وصيد فانهما معتل العين فقط ولم
يعل فيهما فالحق في الجواب عن الاعتراض المذكور ان المراد بالمعتل العين
ما يكون عينه منقلبة الفاء في المعلوم فخرجت هذه الصيغ الاربع لعدم اعلال
عينها في المعلوم وانما لم يقيد المص بغيره ولا بعينه منقلبة الفاء في المعلوم لان المص
ذكر لفظ المعتل والمعتل ما يقع فيه الاعلال والاعلال غير واقع في كل واحد منها و
انما لم يقع طوى وروى لثلاثين في مضارعهما ولم يعل في عور وصيد
لعدم الاعلال في معلومهما ولم يعل في معلومهما لان العين في حكم السكون لان الاصل
في الالوان والعيوب هو المزيد فيكون الاصل فيه عَوْرٌ وَاِنْما خص ذكر الماضي المجهول
من الاجوف مع انه داخل في مطلق الماضي المجهول المذكور لزيادة غوض واختلاف فيه
اما الغوض لان في اعلاله نقلاً وابدالاً ليس في غيره واما الاختلاف فلاختلاف
المغات فيه وذكر المضارع المجهول من الاجوف وان لم يكن فيه زيادة غوض اختلاف
بتبعية الماضي المجهول الافصح فيه قيل وبيع بالنقل والقلب في الاول والنقل
فقط في الثاني وجاء الاشهاد فيه ايضاً وهو فصيح والاشهاد ميلان كسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة الواقعة بعدها نحو الواو اذ هي تابعة لحركة ما قبلها والضم
من الاشهاد الايذان بان الاصل في الفاء الضم والدليل للافصح موافقة قواعد
الاعلال وجاء الواو على ضعف اي قول وبُوعَ باسكان العين فيهما وابدال الياء بالواو

في الثاني وإنما ضعف لان فيه النقل من الخفيف الى الثقيل ومثله اء مثل
باب الماضي الجہول من الاجوف من الثلاثي الجرد باب الماضي الجہول من الاجوف من
باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في بحى اللغات الثلاثة فيه لوجود علة جريان
هذه الوجوه وهي كسرة حرف العلة مع ضمة ما قبلها دون استخیر واقیم لعدم وجود
الضمة فيما قبل حرف العلة وان وجد الكسرة في الحرف العلة بل يجرى فيه لفظ واحدة
وهو النقل والقلب في الثاني وان كان الفعل الذي ارید حذف فاعله واقامة المفعول
مقامه مضارعاً ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويستخرج ويتخرج
وقتي ما قبل آخره لحقة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المحذوف للمفعول
وذكره بتبعية الماضي الجہول لعدم الغبوض والاختلاف فيه تتقلب العين فيه الفأيا
كانت او واو اغويقال ويباع ويستخار ويقام ويختار وينقاد لتحرك حرف العلة حقيقة
كما في يختار وينقاد أو حكماً كما في الاربعة الاول لانها متحركة قبل النقل وان صار ساكنة
بعد النقل فكونه عارضى في حكم التحرك وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى
خبر مبتدأ محذوف اء هذا بيان الفعل المتعدى والتعدية في اللغة التجاوز وفي الاصطلاح
تجاوز الفعل من الفاعل الى المفعول به واما التجاوز الى غير المفعول به لا يسمى متعدياً
في الاصطلاح فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق فان قيل هذا
التعريف غير مانع لدخول البعل اللازم فيه لتعلقه بالفاعل اى لتوقف فهمه على متعلق
وهو الفاعل قلنا ان المتعلق في اصطلاحهم امر غير الفاعل ويتوقف فهم الفعل به فخرج
اللازم من الحد لان فهمه موقوف الى الفاعل وهو لا يسمى متعلقاً في اصطلاحهم فان قيل
دخل في التعريف الفعل اللازم لانه موقوف كالمتردد الى الزمان والمكان والغاية والحال
وهي امور غير الفاعل قلنا توقف الفعل الى هذه الاشياء في الوجود لا في الفهم والمراد
بالمتردد الذي يتوقف فهم الفعل به وذلك ليس الا المفعول به كضرب فان فهم
الضرب كما يتوقف بالضارب كذلك يتوقف بالمضروب وغير المتعدى متلبس
بمخلافه بان لا يكون فهمه موقوفاً على المفعول به كقعد فانه تعلق بكل واحد من
الزمان والمكان وغير ذلك لكن فهمه بدون هذه الاشياء جائز والفعل المتعدى
يكون متعدياً الى واحد كضرب والى اثنين ثانيهما غير الاول كما عطي

والى اثنين ثانيهما عين الاول فى الذات نحو علم والى مفاعيل ثلاثة كاعلم وارى
وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث حال كونها مشتملة على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز حذف الثانى
والثالث وابقاء الاول وحذف الاول وابقاء الثانى والثالث كما يجوز حذف احدى
مفعولى اعطيت بدون الآخر نحو اعلمت زيدا عمرا منطلقا والثانى والثالث من
مفعولها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال
القلوب خصها بالذكر بعد دخولها فى مطلق الفعل لبيان احكام خاصة فيها لا توجد
فى غيرها واشارة الى ان الفعل اما يصدر من الاعضاء او يصدر من القلب فالاول يسمى
فعل العلاج والجوارح والثانى بفعل غير الجوارح وغير العلاج وفعل القلب لانه يصدر
من القلب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا من قبيل اضافة الدال الى المدلول لانها
بعضها للشك وبعضها لليقين فالتقيل ان التسمية بالشك غير جائز لان الشك عبارة
عن تساوى الطرفين وليس بفعل من هذه الافعال بمعنى الشك المقضى للتساوى قلنا
ان المراد بالشك الظن من قبيل ذكر قسم من العلم واردة قسم آخر منه لان اليقين
والظن والوهم من اقسام العلم ونقول ان المراد بالشك عدم الجزم فيتناول
الظن والوهم فيكون من قبيل اطلاق الخاص واردة العام وهى ظننت و
حسبت وخلت للظن وزعمت مشترك بين الظن واليقين الاول نحو زعمت
الشيطان شكرا والثانى نحو زعمت الله غفورا وعلمت ورئيت ووجدت للعلم
تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى لبيان العلم والظن
الذات هى اى الجملة ناشية عنه اى من ذلك العلم والظن فتنصب هذه الافعال
الجزئيين اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انها مفعول لان لها
ومن خصا نصها جمع خصيصه وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره انه
اذا ذكر احدهما ذكر الآخر ولا يجوز الاقتصار على احدى المفعولين
لان مفعولى افعال القلوب بمنزلة مفعول واحد لان مفعولها فى الحقيقة مفعولان
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة مع بقاء البعض فانقلت هذه
القا عدة منتقضة بقوله تعالى ولا يحسبن الذين يدخلون بها آتاهم الله من فضله

هو خير الهم فالوصول مع الصلة فاعل لا يحسب والمفعول الاول وبخلهم محذوف و
 الثاني قوله خير الهم وقد يحذف الثاني كما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا به
 طالما قد وشى بنا الاعداء :- ففاعل لا تفل ضمير المخاطب ونا مفعوله الاول وجاز
 عين مفعوله الثاني محذوف فيكون التقدير لا تخلنا جاز عين على غراتك انا قلنا
 ان المحذف غير جائز عند عدم القرينة والقرينة ههنا موجود اما في الاول مقالية
 وهو قوله يخلون اما في الثاني حالية او اجيب ان مفعول لا يحسب هو الضمير
 المرفوع وقع موقع المنصوب كما في قوله تعالى انك انت العزيز الحكيم والضمير راجع
 الى البخل لكن وضع الضمير موضع الاسم الظاهر بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
 فيه الاقتصار على المعطى وحذف المعطى له ليدل على عموم المعطى له او على العكس فيدل
 على عموم المعطى ويجوز حذفها ايضاً ليدل على عمومها ولا يجوز حذف المفعولين
 في باب علمت يدون القرينة ويجوز مع القرينة نحو من يسمع يخل اي يخل سمع
 صادقا ومنها اى بعض خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اى ابطال عملها
 اللفظي والمعنوي ولا يجوز الغاء غير هذه الافعال لفساد المعنى على تقدير الالغاء
 في غيرها اما الجواز فيها للصحة المعنى فيها على تقدير الالغاء نحو زيد ظننت
 مقيم بمنزلة زيد مقيم في ظني واما عدم الجواز في غيرها لفساد المعنى
 فلا يقال زيد اعطيت درهم لان لا يصح زيد درهم في اعطائي فيصح ظرفية
 هذه الافعال للمفعولين ولا يجوز ظرفية غير هذه الافعال للمفعولين اذا
 توسطت بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم او تاخرت نحو زيد قائم ظننت
 واما جاز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لكونهما
 مبتدأ وخبر **كلما** تاما على تقدير الغاء او مفعولين لها على تقدير
 الاعمال فالجاءل ان الالغاء جائز لضعف عملها بالتوسط والتاخر فان قيل
 هذه من الافعال وقد جاز تقدير المفعول على الفعل لقوة الفعل في العمل
 قلنا ان افعال القلوب ضعيفة في العمل لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج و
 هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فعنى زيد قائم ظننت
 زيد قائم في ظني فان قيل كما يلغى هذه الافعال عن العمل على تقدير

التوسط والتأخر كنك ذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه او توسطت بين اسم
الفاعل ومعموله او توسطت بين معمولي إن أو بين سوف ومصوبها او بين العطف
والمعطوف عليه نحو ضرب احسب زيدا ولست بهكرم احسب زيدا وان زيد احسب
قائم وسوف احسب يقوم زيد و جائئي زيد احسب وعمر فلم خص الالغاء على
تقدير التوسط والتأخر قلنا المراد بالالغاء على سبيل الجواز والالغاء في هذه المواضع
واجب فان قيل لم خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه واجب كان واجبا
ايض من خواصها كما رثيت في الامثلة قلنا تخصيصه بالذكر لكثرة وقوعه وشيوعه لا
لحصر منها اى من خصائص افعال القلوب انها تعلق والتعلق وجوب ابطال
عملها لفظا لا معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة او مع الواسطة
و قبل التفي الداخلة على معمولها وتل اللام الابتداء الداخلة على معمولها
مثل علمت ازيد عندك ام عمر وعلمت ما زيد في الدار وعلمت لزيد
منطلق وانها تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة منطلق وانها
تعلق هذه الافعال قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضما ^{تقتت}
بقاء صورة الجملة لتدخل على الجملة ولو غيرت الجملة بنصب الجزئين فتدخل هذه
الاشياء بين العامل والمعمول فتفوت صدارتها وهذه الافعال توجب تغير الجملة
بنصب جزئ الجملة فوجب التوفيق بالا اعتبارين احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ
روى الاستفهام والنفي ولا امر الابتداء ببقاء مقتضىها وهو بقاء الجملة على حالها
وصورتها ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ببقاء المفعولية اذ لا تصير ظرفا
لها كما في الالغاء والتعليق ما خوذ من قولهم امرؤ معلقة اى مفقودة الزوج لامع
الزوج ومعنى التعليق فيها انها لا عاملة نظرا الى اللفظ ولا غير عاملة نظرا الى المعنى بل
معنى علمت لزيد قائم علمت قيا م زيد كما كان عند انتصاب الجزئين والفرق بين
الالغاء والتعليق ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب وايض ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها انها
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد
وانما قال متصلين احترازا عما اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعها

بهذه الافعال نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقاً ولا يجوز اجتماع الضميرين
 المتصلين الراجعين في غير هذه الافعال فلا يقال ... ضَرَبْتُني لان الاصل
 في الفاعل ان يكون مغايراً للمفعول في الذات لان الفاعل مؤثر والمفعول متأثر و
 المؤثر غير المؤثر فاذا اتحد اذا تأفلا بد فيهما من المغايرة بقدر الامكان بزيادة النفس
 فيقال ضربت نفسي فان النفس لما كان مضافاً الى الضمير والغالب المغايرة بين
 المضاف والمضاف اليه فكان النفس غير الضمير والمغايرة حاصل بين الفاعل
 والمفعول لان النفس ظاهر والفاعل ضمير واما افعال القلوب فمفعولها مضمون الجملة
 لا كل واحد من الجزئين ومضمون الجملة غير الفاعل فيكون التقدير علمت انطلاقي
 فلا يكون الفاعل والمفعول متعديين في الذات فأنقيل لا نسلم ان يكون الفاعل
 والمفعول ضميران راجعان الى المتكلم مع انهما ليسا من افعال القلوب قلنا انهما
 محمولان على وجدتي من باب حمل النقيض على النقيض لانهما نقيضان وجدتي
 فأنقيل قد اجتمع ضميران متصلان راجعان الى شيء واحد في قول الشاعر
 هـ ولقد اراني للرماح درية : من عن عيني تارة واما هي : وكذلك في قوله تعالى
 اني اراني اعصر خمرها فلا يكون ذلك من خواص افعال القلوب قلنا ان الرؤية
 البصرية والحسية محمولة على الرؤية القلبية والاول الرؤية البصرية والثاني الحسية
 ولبعضها اے ولبعض افعال القلوب وهو ما عدا حسبت وخلت وزعمت
 معني آخر فأنقلت تخصيص البعض بالمعنى الآخر باطل لان لكل واحد معنى آخر
 فان خلعت قد يكون بمعنى صرت ذاخل وحسبت بمعنى صرت ذاحسب وزعمت بمعنى كفلت
 قلنا المراد بمعنى آخر ليس مطلقاً بل المعنى الذي هو قريب الى المعنى الاول بحيث يتوهم
 منه ان هذا الفعل بهذا المعنى ايضا متعدي الى المفعولين والافعال المذكورة بالمعاني
 المذكورة ليست بمتوهمه لتعديتها الى المفعولين يتعدي به ^{الى واحد} اے بذلك المعنى
 الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهممت مشتق من الظنة
 وهي التهمة والتهمة قريب الى المعنى الاول لان الوهم نوع من العلم مثل قوله
 تعالى وما هو على الغيب بظنين اے بمتهمان كان بالظاء وان كان بالضاد فعناه
 بخيل وعلمت بمعنى عرفت مثل علمت زيدا اے عرفت شخصه والمعرفة

العلم بنفس الشيء من غير الحكم عليه فانه قريب الى العلم لانه العلم بنفس الشيء مع الحكم عليه
 ورئييت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب الى المعنى الاول لانه العلم بالحاسة
 والاول العلم بالقلب كما جاء في قوله تعالى فانظر ما ذا ترى بمعنى اى شئ الذى ترى
 او بمعنى اى شئ ترى متعدد الى مفعول واحد ووجدت بمعنى اصبت كما تقول
 وجدت الضالة اى اصبت الضالة بمعنى علمت الضالة بالحاسة الافعال الناقصة
 سميت بالافعال الناقصة للنقصان فى معانيها لانها لا تتم بمرفوعها بدون المنصوب
 لان مرفوعها فى الحقيقة مضمون الجملة فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد بخلاف باقى
 الافعال لانها تتم بمرفوعها بغير انضمام المنصوب لان مرفوعها هو المستند اليه لان السند
 اليه مركب من المرفوع والمنصوب كما فى الافعال الناقصة ما وضع افعال وضعت
 لتقرير الفاعل على الصفة فان قيل اللام اذا وقعت صلة الوضع فيكون منجولها
 موضوع لها والافعال الناقصة مشتملة على معان زائدة على ذلك التقرير
 كالزمان فى الكل والانتقال فى صار والداوام والاستمرار فى ما زال وما برح وما
 انفك وفتى فكيف وضعت هذه الافعال لتقرير الفاعل على صفة فقط قلنا
 ان تقرير الفاعل على صفة هو العدة فيما وضعت لها لا انه تمام الموضوع له لتلك
 الافعال فوجه العدة انه موجود فى الكل وانه مقصود بالاخبار فانقلبت ان التعريف
 لا يكون ما نعال دخول الافعال التامة فيه لانها ايضا وضعت لتقرير الفاعل على صفة
 قلنا ان الصفة مقيدة بقيد زائد فيكون التقدير هكذا على صفة غير مصدره والصفة
 فى الافعال التامة عين مصدرها كما قاله الشارح الرضى وآجاب الشارح عنه
 بثلاثة اجوبة الاول انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة والصفة خارجة عن ذلك
 التقرير لان التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج الافعال
 التامة عن الحد لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها وحاصل الثانى ان الافعال
 الناقصة وضعت لجزيات ذلك التقرير الكلى فصار مثلاً موضوع لتقرير الفاعل
 على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى ولا شك ان كل جزئ تمام
 الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرجت الافعال
 التامة منها لان الصفة داخلية فيها وحاصل الثالث ان اللام فى قوله لتقرير

الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقريب المذكور
 لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقريب فغيب
 كما عرفت فخرجت عن عدها ووجه الرد على الشارح الرضى ان التعريف قد يصح بذكر
 قيد زائد وهو قول الشارح الرضى على صفة غير مصدرية وهي كان وصار واصبح
وامسى واضمحى وظل وبات واخذ وعاد وغدا وراح وما زال وما
انقلب وما فتئ وما برح وما دام وليس فان قيل لم خالف المص عن سيبويه
 لانه غير قائل بحصرها في المذكورات لانه قال الافعال الناقصة كان وصار وما دام
 وليس وما كان نحوهن من الافعال التي هي غير مستغنية عن الخبر فالظاهر من
 هذه العبارة عدم الحصر في المذكورات ولهذا قد يتضمن كثير من الافعال التامة
 معنى الناقصة كما يقال تم التسعة بهذا عشرة اي تصوير التسعة بانضمام هذا الشيء
 عشرة تامة قلنا ان ما ذكره المص للاشتهار لا للحصر وقد جاء لفظ جاءت
 في قول الخواص من جاءت حاجتك ناقصة بان تكون ما نافية و جاءت
 بمعنى كانت واسمها ضمير راجع الى الغيرارة بكسر الفين عبارة عن الغفلة او الى اسم
 مؤنث آخر لتأنيث الفعل مقدم تقدم ما معنويا وحاجتك خبرها والمعنى ما جاءت
 غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا فغفلتنا ليست على قدر تحتاج
 اليه فلا يحصل مقصودك على هذه القدر من الغفلة متا هي مغلوبيتنا او كلمة ما
 استفهامية مبتدأ هو جاءت بمعنى صارت الضمير فيها راجع الى المبتدأ وتأنيث
 الضمير باعتبار اخير كما في قوله من كانت أمك ومعناه اية حاجة صارت
 حاجتك وايض جاء لفظ قد ناقصة في قولهم ار هف شفرته حتى
قعدت اي صارت الشفرة كأنها حربة اي ربح قصير و
 اختلف الفراء والأندلسي بان جاء وقعد ناقصة في هذين التركيبين فقط عند
 الأندلسي وفي غيرهما ايض عند الفراء تدخل الافعال الناقصة على
 الجملة الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها كما ان معانصار
 الانتقال والاشترار ترتب على الانتقال كون الشيء منتقلا اليه فلما دخل
 على الجملة الاسمية صار الاسم منتقلا والخبر منتقلا اليه فتوقع الجزء الاول

لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني في شبهه بالفعل في توقف الفعل عليه
 مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها
 ثبوتا ماضيا اے كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق و
 انقطاع لاحق فهو كان زيد فاضلا لعدم وجود القرينة عليهما او منقطعا نحو كان
 زيد غنيا فامتنع اشارة ان الانقطاع محتاج الى القرينة فان قيل ان توصيف
 الثبوت بالماضي والدوام اجتماع المتناهيين في مدلول كان وذا لا يجوز قلنا ان مدلول
 كان ثبوت خبرها لاسمها والدوام ناش من امر آخر وهو عدم كونه دالا على انتفاء
 ثبوت الخبر لاسمها لاسابقة من الاخبار ولا لاحقا من الاخبار وبمعنى صار فان قيل
 ان قوله بمعنى صار باعتبار المتعلق معطوف على قوله ناقصة فتكون كان بمعنى صام مقابلا
 للناقصة ولا يكون ناقصة والا لم يلى كذا قلنا الجار والمجرور معطوف على قوله
 لثبوت فالجاران متعلقان بمتعلق واحد وهو كائنة فهو عطف احد القسمين على
 الآخر لا على المقسم كما جاء كان بمعنى صار في قول الشاعر عرسه بتيهها قفر والمطى
 كانها ؛ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ؛ اي صارت فراخا بيوضها ولا يكون
 كان بمعناه لان بيوضها لم يكن فراخا في الماضي بل انتقلت الى الفراخ ويكون
 فيها ضمير الشأن فان قيل يفهم من اعادة تكون انها معطوفة على تكون السابق
 فيكون مقابلا للناقصة دون الناقصة قلنا انها معطوفة على قوله لثبوت من قبيل
 عطف المضارع على اسم الفاعل المقدرفيكون المعنى وكان تكون وقد يكون فيها ضمير
 الشأن اسماء لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر عرسه اذا مئت كان
 الناس صنفان شامت ؛ والاخر مثنى بالذى كنت اصنع وتكون تامة فان قيل
 لما كان المعطوفان السابقان معطوفين على قوله لثبوت خبرها فهو ايضا معطوف
 عليه فيكون تحت ناقصة فلزم اجتماع النقيضين قلنا انه معطوف على قوله تكون ناقصة
 والتامة ماتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبتت نحو كن فيكون اثبتت
 فثبتت وتكون زائدة وهي مالا يحل سقوطه بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف
 نكلم من كان في المهد صبيا اے من هو في المهد حال كونه صبيا وليس المعنى على
 الماضي لان المعنى انه صبى الآن لا انه صبى في الماضي بل هو زائدة لتخصيص

اللفظ فأنقيل بحثنا في اللغة في الناقصة لا يذكرها لأنها ليس من الناقصة قلنا ذكرها
استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال أما من ذات الى ذات نحو صار
الطين خذاً فانقل من ذات اللبن الى ذات الخثونة او من صفة الى صفة نحو صار
زيد عالماً اي انتقل من صفة الجمل الى صفة العلم وقد تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان
الى مكان او من ذات الى ذات والقرينة على هذا الاستعمال تعديته بالي واصبح و
امسى واضمحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها فانقيل اختصاص هذه
الافعال الثلاثة بهذا المعنى غير مستقيم لان هذا المعنى موجود في غير هذه الافعال
ايضاً مثل ضرب زيد لاقتران مضمون ضرب زيد بالزمان الماضي قلنا المراد باوقاتها
التي هي مدلول عليها موادها والاوقات التي هي المدلول عليها لصورها فان الاوقات
الأولى هي الصبح والمساء والضحى فالافعال التامة لا تدل عليها واما الثانية فمشتركة
بينها وبين غيرها وهو الزمان الماضي نحو اصبح زيد قائماً يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بالصبح وبمعنى صار لا انتقال اي وتكون هذه الثلاثة بمعنى
صار للانتقال نحو اصبح زيد غنياً اي انتقل من الفقر الى الغناء وليس المعنى انه صار
غنياً في الصباح وتكون هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول في الصباح والمساء والضحى
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما اللذان هما مدلولان لمادتهما
لا لصورهما فبمعنا ظل زيد سائراً حصل سير زيد في النهار ومعنا بات زيد نائماً حصل نوم
زيد في جميع ليله وبمعنى صار للانتقال من حال الى حال نحو ظل زيد غنياً فانقيل
لم يذكر المصطلح وبات تامين مع انها محيى تامين ايضاً قلنا ان مجيها تامين
في غاية القلة فكان كالعدم فلذا لم يذكرهما وانما يتصل بالثلاثة الاول مع انها مشتركة
فيها في الاحكام الثلاثة وهو الاقتران وبمعنى صار والتامة لان مجيها تامين
نادر فيهما وغير نادر في الثلاثة الاول واما آض وعاد وغدا وراح ناقصة اذا
كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك عاض وعاد من سفره اي رجع وغدا
اذا كان بمعنى المشي وقت الغدات وراح اذا كان بمعنى المشي في وقت الرواح وهو
ما بعد الزوال فانقيل لم يذكر المصطلح هذه الافعال في مقام الاجمال ولم يذكر في
مقام التفصيل قلنا انها غير ناقصة من وجه فلم يذكر المصطلح في التفصيل وناقصة من وجه

لا نها من ملحقات الناقصة فذكر في الاجمال وما زال وما برح وما انفك لاستمرار
 خبر لفا عليها مسمى اسمها فاعلا تنبيهها على ان اسمها ليس قسما على حدة من المرفوعات ولذا
 لم يذكر المسمى اسمها قسما على حدة في المرفوعات واما خبرها قسما على حدة من المنصوبات
 ليس بداخل في المفعول به ولا في غيره من المنصوبات فان قيل كيف يكون خبرها ثابتا
 لفا عليها على الاستمرار لعدم وجود الفاعل في جميع الازمان وفي بعض الازمان وان وجد لكنه
 غير قابل للخبر كما في حال الطفولية فاجاب المصنف بقوله من قبله ظرف للاستمرار اي استمرار
 الخبر للفاعل من وقت قابلية الفاعل للخبر لادائما افاد هذه الافعال الدلالة ثبوت الخبر
 على الاستمرار لان في معانيها نفيا فلما دخل النفي عليها فنفي النفي ونفي النفي ثبوت على
 الدوام اما نفس الثبوت لانه لو لم يفد الثبوت يلزم ارتفاع النقيضين وارتفاع النقيضين باطل
 كاجتماع النقيضين واما الثبوت على الدوام ليحصل الفائدة في نفي النفي لان نفس الثبوت كان
 في الافعال الثبوتية ايضا فان قيل ان المقصود بيان الافعال الناقصة وكلمة ما في زال فيرة
 ليست منها فاجاب المصنف ويلزمها اى الافعال الاربعة النفي فان قيل انه منقوض
 بزال زيد عن مكان وفك عمر عن زيد قلنا لزوم النفي حين ارادة استمرار الثبوت لا
 مطلقا والنفي اما لفظا فكما في الامثلة المذكورة واما تقديرا فكما في قوله تعالى تالله
 تفتنونن كرىوسف لانه الغرض من وضعها الاستمرار وذلك لا يحصل الا بنفي النفي
 وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفا عليها لان كلمة ما في مادام مصدرة
 فاوّل دام بتاويل الدوام واضاف الدوام الى الجملة المدخولة والاضافة خير صحيحة
 لان الاسماء الصريحة لا تضاف الى الجملة فاوّل الجملة بمضمون الجملة فيكون التقدير
 في اجلس مادام زيد جالسا دوام جلوس زيد ثم تقدر مدة قبل الدوام وتكون ذلك
 المدة ظرف زمان لا جلس لان تقدير الاوقات قبل المصادر كثير شائع واذا قدر
 الزمان قبله فيكون مع اسمه وخبره فضلا فلا بد هناك من ايراد كلام آخر شامل
 على المسند والمسند اليه كما اشار المصنف الى هذا بقوله ومن ثم اى من اجل انه توقيت
 شئ بمدة ثبوت خبرها لفا عليها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
 مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلا غير مستقل بالافادة وليس لنفي
 مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال كما هو مذهب الجمهور وقيل

وهو سبويه لنفي مضمون الجملة مطلقاً ولذلك قد يتقيد بزمان الحال وتارة بزمان المستقبل أول نحو ليس زينة الآن والثاني نحو ليس خلق الله تعالى مثله والثالث نحو قوله تعالى اليوم يا أيهم ليس مصروفاً عنهم ويجوز تقديم أخبارها كلها على اسمائها نحو كان قائماً زيد اذ ليس فيه الاتقديم المنسوب على المرفوع وذلك جائز فيما عامله قوى وهو الفعل ولا يجوز ذلك التصرف في المعولين بالتقديم والتأخير في الحروف المشبهة بالفعل وفي خبرها ولا لضعفها في العمل فان قيل ان اريد بجواز التقديم الامكان الخاص المقضي لسلب الضرورة من الجانبين فجانب التقديم الخبر منقوض بقوله كمر كان مالك فان كمر في هذا التركيب خبر واجب التقديم على الاسم لاقتضاء صدارة الكلام وجانب عدم التقديم الخبر على الاسم لاقتضاء صدارة الكلام وجانب عدم التقديم الخبر على الاسم منقوض بقوله صار عدوى صديقي فان صديقي في هذا التركيب خبر واجب التأخير لا واجب التقديم لان الاسم والخبر اذا كان الاعراب فيهما منتفياً لفظاً فتأخير الخبر لازم وان اريد بجواز التقديم الامكان العام المقيد هنا بجانب الوجود فيسلب الوجوب عن جانب عدم التقديم فينقض بقوله صار عدوى صديقي فان عدم التقديم هنا واجب قلنا المراد بالجواز الامكان الخاص عند عدم وجود مقتضى التقديم والتأخير وفي المثال الاول وجد مقتضى التقديم وهو الاستفهام وفي الثاني وجد مقتضى التأخير وهو الالتباس فان قيل لما كان قيد مقتضى التقديم والتأخير مرداً فينبغي ان المصير بهذا القيد وقال الجواز وقت عدم وجود مقتضى التصدر فان عند وجود مقتضى التصدر التقديم لازم وقت عدم المانع فان عند وجود المانع التأخير لازم قلنا تقيد عبارة المصير بالقيد الاول ظاهر لان العوارض مستثناة بالاستثناء العقلي وايضاً تقيد العبارة بالقيد الثاني ظاهر لان الموانع مستثناة وهي في تقديمها أي تقديم أخبارها عليها أي على تلك الافعال واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم أخبارها عليها وهو واحد عشر فعلاً من كان الى راح لانها افعال قوية ويجوز تقديم المفعول المنسوب على المرفوع فيها لقوتها في العمل وقسم لا يجوز تقديم أخبارها عليها وهو ما في اوله ما أي كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما في النافية فلانها المقتضى التصدر فلو قدم الخبر يفوت التصدر واما في المصدرية فلان مفعول مصدر

او يقدم على المصدر خلاقاً مفعول مطلق لفعل محذوف اى ويخالف هذا الحكم خلافاً ثابتاً
لابن كيسان فان الخلاف واقع ظاهراً من جانبه لامن جانب الجمهور لانه متأخر عن زمانهم
و مخالفة المتأخر عن المتقدم متصور والعكس غير متصور ولذا اورد مصدر باب المفاعلة التى
تقتضى ثبوت الفعل من احد الجانبين صريحاً والآخر التزاماً بخلاف باب التفاعل فانه يقتضى
ثبوت الفعل من الجانبين صريحاً وذلك الخلاف منه فى غير ما دام ودليل ابن كيسان
ان النفي اذا دخلت على ذلك الفعل الذى فى معناه النفي يفيد الاثبات قصار بمنزلة
كان وتقديم خبر كان على كان جائز فكذا هذا وقسم مختلف فيه وهو ليس
قائلاً بنبى ان يذكر ههنا صيغة اسم الفاعل من باب التفاعل بان يقول وقسم
متخالف فيه لان الاختلاف ههنا من الجانبين والتفاعل موضوع للاشتراك فى الفعل
من الجانبين صريحاً قلنا الافتعال ههنا بمعنى التفاعل افعال المقاربة ما اى
فعل وضع لدنو الخبر اى للدلالة على قرب حصول الخبر للفاعل رجاءً او
حصولاً او اخذاً فيه اى دتور جاء اودنو حصول اودنو اخذ فنصبها على المصدرية
لقوله لدنو الخبر لان المصدر العامل فى قوة ان مع الفعل فالدنو مشتمل على دتور جاء
الخ والاول ما يكون للتكلم طمع فى حصول الخبر للفاعل من غير جزم والثانى ما يكون
للتكلم يقين فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر والثالث ما يكون للتكلم يقين
فى حصول الخبر من غير الشروع فى الخبر ولثالث ما يكون للتكلم جزم فى حصول الخبر
مع الشروع فيه فالاول وهو ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى وخبره لا يكون الا فعلاً
مضارعاً مع ان اما كونه مضارعاً لان معناه عسى مقاربة بشخص الى فعل فى الاستقبالية
ولا يتحقق ذلك المعنى الا فى المضارع واما كونه مع ان للطبع والرجاء فيقوى بها معنى
الترجى المقصود فى عسى وهو غير متصرف لا يجيئ منه مضارع ولا مجهول ولا امر ولا
نهي لان عسى متضمن لانشاء الطمع والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف و
الحروف غير متصرف لان التصرف فى الفعل انما يكون باعتبار الفاعل والزمان الحروف
عارية عنها ثم فى عسى استعمالان احدهما ان يذكر بعده صريح ثم فعل مضارع
مصدر بان المصدرية المفيدة للاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود
الفعل فى الاستقبال والثانى ان يذكر بعده اسم صريح ثم فعل مضارع مصدر بان

فعلی الاستعمال الاول الافعل كان عسى من الافعال الناقصة بمعنى قارب وعلى الاستعمال الثاني كان عسى من الافعال التامة بمعنى قرب تقول على الاستعمال الاول عسى زيد ان يخرج فزيد اسم عسى وان يخرج في محل نصب خبره فيكون عسى ناقصة فالنقل خبر عسى محمول على اسمه ولا يعزم الحمل ههنا لانه يلزم حل صرف الوصف على الذات قلنا هذه العبارة محمولة على تقدير المضاف اما في جانب الاسم اى عسى حال زيدان الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيدان الخروج وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صحة الحمل على الاستعمال الثاني والخبر والمشابهة بالمفعول باعتبار معناه الاصلى الوضعى انه فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى ثم نقل الى انشاء طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى فيها وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو قبل النقل كالفعل المتعدى وبعد النقل كاللازم فالمضارع مع ان وان لم يبق في صورة الانشاء على المفعولية فهو مشبه بالمفعول الثاني كان في صورة الخبر فعلى هذا يكون تامة وعند الكوفيين ان الفعل في محل الرفع بدل عما قبله بدل الاشتمال لان فيه تفصيل بعد الاجمال وهو اوقع في النفس وعلى هذا عسى ايضا يكون تامة وهذا اولى عند شارح الرضى لخوذه عن تكليف تقدير المضاف كما في قول البصريين وكون المضارع مع ان مشبه بالمفعول كما في قول البعض وتقول على الاستعمال الثاني عسى ان يخرج زيد بان يذكر اسم عسى اسما تاويليا ففي هذا الاستعمال احتمالات احدها ان اسم عسى مشتمل على المنسوب والمنسوب اليه فان قصد اقامة ذلك الاسم التاويلي مقام المرفوع والمنصوب يكون عسى ناقصة وان اقتصر على المرفوع وهو الاسم التاويلي بدون قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة والاحتمال الثاني ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير الى زيد فيخرج مع الضمير في محل نصب خبر عسى والاحتمال الثالث ان هذا التركيب من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان عمل الثاني كان اسم عسى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد وخبره ان يخرج زيد فان عمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج مع الضمير الراجع الى زيد المتأخر في محل نصب خبره مقدما عليه وتكون عسى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن المضارع في الاستعمال الاول اما ... في الثاني فلا يحذف لانه فاعل عسى والفعل لا يكون فاعلا الا مع ان وانما تحذف

وَأَمَّا فَعْلُ بِرَأْسِ الْمَضَافِ فَتَكْلِفُ لِسْمَ ظُهُورِهِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي جَانِبِ الْأِسْمِ

أَنَّ لَانَ عَسَى مِثْلَهُ بِكَادٍ وَخَبْرُهُ فَعَلٌ مُضَارِعٌ بَدُونَ أَنْ فَكَذَا خَبْرٌ عَسَى قَدْ يَكُونُ بَدُونَ
 أَنْ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ: سَهْ عَسَى لَهُمُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ: يَكُونُ وَرَأَيْتُ فَرَجَ قَرِيبٍ: وَ
 الثَّانِي مَا وَضَعَ لَدُنَا خَبْرٌ دُونَ حَصُولِ كَادٍ تَقُولُ كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ وَلَهُ اسْتِعْمَالٌ وَاحِدٌ وَهُوَ
 أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ اسْمٌ مُعْضٌ وَخَبْرُهُ فَعَلٌ مُضَارِعٌ بَدُونَ أَنْ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى قُرْبِ حَصُولِ
 الْخَبْرِ الْمَضَارِعِ فِي الْحَالِ بِالْجَزْمِ وَالْيَقِينِ وَكَلِمَةُ أَنْ تَدُلُّ عَلَى اسْتِقْبَالِيَةِ الْمَضَارِعِ وَطَمَعِ
 الْمَضَارِعِ وَبَيْنَ الْحَالِ وَالْجَزْمِ وَبَيْنَ اسْتِقْبَالِيَةِ وَالطَّمَعِ مَنَافَاتٌ وَقَدْ تَدْخُلُ أَنْ عَلَى
 خَيْرِ كَادٍ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ بِعَسَى وَخَبْرٌ عَسَى مَعَ أَنَّ فَخْبَرُ كَادٍ أَيْضًا مَعَ أَنْ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ رَسَمَ
 عَقِي مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْجَمَى: قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلِي أَنْ يَمِصَّ: وَلَهَا كَانُ كُلِّ مِنْهَا مِثْلُهَا لِلْآخِرِ
 أَعْطَى لِكُلِّ مِنْهَا حُكْمَ الْآخِرِ وَإِذَا دَخَلَ النُّفْيُ عَلَى كَادٍ فَهُوَ كَالْأَفْعَالِ كَمَا فِي الْأَفْعَالِ فِي
 إِفَادَةِ نَفْيِ مَضْمُونِهَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ مَا ضِيَا كَانُ أَوْ مُسْتَقْبَلًا وَإِنَّا ذَكَرْنَا هَذَا الْحُكْمَ فِي كَادٍ
 دُونَ عَسَى لِأَنَّهُ فِي نَفْيِهِ اخْتِلَافًا وَأَمَّا فِي نَفْيِ عَسَى فَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَلْ نَفْيُهُ كَسَاثَرِ
 الْأَفْعَالِ وَقِيلَ فِيهِ يَكُونُ لِلْإِثْبَاتِ مُطْلَقًا مَا ضِيَا أَوْ مُسْتَقْبَلًا أَمَّا فِي الْمَاضِي فَلَانَ
 النُّفْيُ فِي الْمَاضِي لَوْلَمْ يَكُنْ لِلْإِثْبَاتِ بَلْ يَحْصُلُ بِهِ النُّفْيُ يَلْزِمُ التَّنَاقُضُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا
 كَادُوا يَفْعَلُونَ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ فَعَلِ الذَّبْمِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَذَنْبُهَا بِدَلٍّ عَلَى فَعَلِ الذَّبْمِ
 وَبَيْنَ التَّزَكُّ وَالْفَعْلِ مَنَافَاتٌ وَأَمَّا فِي الْمَضَارِعِ بِوَجْهِ ثَلَاثَةِ بَدَلِيلٍ تَحْطِيطِيَةِ الشُّعْرَاءِ قَوْلُ
 ذِي الرِّمَّةِ وَهُوَ قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ رَسِيسَ الْهُوَى مِنْ حَبِّ مَيْتَةٍ يَبْرَحُ وَبَيَانُ التَّحْطِيطِ انْمِقْصُؤُ
 ذِي الرِّمَّةِ عَدَمُ زَوَالِ رَسِيسِ الْهُوَى وَقَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَى زَوَالِ رَسِيسِ الْهُوَى لِأَنَّهُ
 النُّفْيُ فِي يَكَادُ لِلْإِثْبَاتِ وَبَدَلِيلُ تَسْلِيمِ ذِي الرِّمَّةِ تَحْطِيطَهُمْ وَبَدَلِيلُ تَغْيِيرِ ذِي الرِّمَّةِ قَوْلُهُ
 لَمْ يَكُنْ بَلَمْ أَجِدْ وَلَوْلَمْ يَكُنْ فِي الْمَضَارِعِ لِلْإِثْبَاتِ فَلَمْ أَخْطِئُوا وَلَمْ يَسْلَمْ تَحْطِيطُهُمْ
 وَلَمْ يَتَغَيَّرْ قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ بَلَمْ أَجِدْ وَالْجَوَابُ عَنْ جَانِبِ الْأَصَحِّ فِي الْمَاضِي أَنَّ
 قَوْلَهُ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ فَعَلِ الذَّبْمِ فِي وَقْتٍ قَبْلَ الْمَشْيَةِ وَقَوْلُهُ
 فَذَنْبُهَا بِدَلٍّ عَلَى إِثْبَاتِ فَعَلِ الذَّبْمِ فِي وَقْتٍ آخِرٍ وَهُوَ بَعْدَ الْمَشْيَةِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ
 بِقَوْلِهِمْ وَإِنَّا أَنْشَأَ اللَّهُ وَالْإِنتِفَاءُ فِي وَقْتٍ وَالثَّبُوتُ فِي وَقْتٍ آخَرَ لَا يَمُوتُ تَنَاقُضًا
 لِأَنَّ شَرْطَ التَّنَاقُضِ اتِّحَادُ زَمَانِ الْمُتَنَاقِضِينَ وَفِي الْمَضَارِعِ لِلتَّحْطِيطِ بَعْضُ الْفَصَحَاءِ
 تَحْطِيطِيٌّ ذَا الرِّمَّةِ فِي الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَذَا الرِّمَّةِ فِي تَخْيِيرِهِ لَمْ يَكُنْ بَلَمْ أَجِدْ

قال انما هو كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكذبها فالمقصود في الآية الكريمة نفى
روية لا الاثبات قيل يكون النفي الداخل على كاد في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال اء سائر الافعال في افادة حرف النفي نفى مضمون
الجملة تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون في الدعوى
الثانية بقول ذالرمة شعرة اذا غير الهجر المحبين لم يكذب رسيس الهوى
من حب مية يبرح فالمراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس الهوى
عن البراح فيكون كالافعال في حصول النفي لكن مدعى القائل الثالث مركب من كلا
الجزئين الاثبات في الماضي والنفي في المضارع فالثاني مسلم والاوّل غير مسلم
لان المقصود في الآية الكريمة نفى فعل الذبح ولا يلزم التناقض اذ نفى الشئ في وقت
لا يستلزم نفى ذلك الشئ في وقت آخر كما عرفت فمدعى القائل الثالث احسن من
مدعى القائل الثاني لان مدعى الثاني باطل بكلا الجزئين ومدعى الثالث باطل باحد
الجزئين والثالث وهو ما وضع لدنو ثبوت الخبر للفاعل وتو شروعه فيه طفق بمقتضى
وشرع كقوله تعالى وطفقا يخلصان عليهما من ورق الجنة اى شرعا بالخصف
وكرب فهو كربت الشمس تغرب اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واحد
بمعنى شرع وهى اء هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها
المضارع بغير ان لان معناها هو القرب الشروعى وان تدل على الطمع المتناهي للجزم و
الشروع واوشك بمعنى اسرع وضعا ثم استعمل بمعنى قرب وهى مثل عسى
وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى في كون خبرها فعلا مضارعا مع ان
وتارة تستعمل استعمال كاد في كون خبرها فعلا مضارعا بغير ان نحو واشك زيد ان يجمع او يجرى
فان قيل واشك لا يخلوا اما من القسم الثالث فلا يعجز استعماله بان اولا يكون من القسم الثالث
فلم ذكر في القسم الثالث فاجاب في بعض الشروح انه ليس من القسم الثالث اذ لو كانت
منها لامتنع استعمالها مع ان ولا من الاول اذ لو كانت منها لامتنع استعمالها
بدون ان بل هى مشتركة بين مقاربة الخروج رجاء وحصولا ولذا ذكر بعد
الفراغ من القسم الثالث لان المتعدد بعد الواحد ولذلك استعملت بان
وغيرها و اجاب الشارح انها من افراد القسم

الثالث ولذا اذكر في القسم الثالث وعطفه على طفق ووجه الرد انه لم يستعمل او شك بمعنى رجاء وحصول واما استعمالها بان المنافي للقسم الثالث فلانه بتقدير حرف الجر اي او شك زيد في ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال **فعل التعجب ما وضع لا نشاء التعجب** نقلا واما اصلا فانه وضع للاخبار وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب اما افراد الفعل فبالنظر الى ان التعريف للجش والجمعية بالنظر الى كثرة افرادة وتثنية الفعل بالنظر الى نوعي صيغتي التعجب **فان قيل** نسخة الافراد مستقيم ونسخة التثنية والجمعية غير مستقيم لان التعريف للجش وبالجش والمحوظ فيهما هو الافراد قلنا على كل تقدير التعريف للجش المفهوم في ضمن التثنية والجمع لا للافراد والنوعين **فان قيل** ان التعريف غير مانع لانه دخل فيه لله دره فار سالا لانه لا نشاء التعجب اذا تعجبت من خير شخص فقلت لله دره اي خيرة وايضا دخل فيه واهاله اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله قلنا كلمة ما عبارة عن الفعل لا عن اللفظ وهما ليسا من الافعال لان الاول اسم والثاني صوت **فان قلت** قاله الله من شاعر فعل التعجب اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك ليس من افعال التعجب ولا شل عشره يقال ذلك لمن اجاد الرمي والطعن والخيطة والكتابة في وقت التعجب ولا يقال له فعل التعجب مع انه فعل قلنا هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب باستعملت للتعجب بعد الوضع للدعاء اي لا يوسه له في الاصابة العشرة وگيا ساخته كند زيد را از جهت شاعري ويا غالب ساخته كند زيد را از جهت شاعري **او نقول** ان فعل التعجب ما وضعه لا نشاء التعجب فقط ولا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقص يستعمل في الدعاء اي لم يلفعل التعجب بناء على انه المقصود لان الاصل ان كلما ورد عليه التعريف ورد عليه التقسيم اوليا وضع لا نشاء التعجب على انه القريب مع اتحاد المعرف والمعرف **صبيقتان** احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرى هيا صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به **فان قيل** ان قوله صبيقتان مبين وقوله ما افعله وافعل به عطف بيان له والمبين والمبين متحدان بالذات وهما ليس كذلك لان الصيقتان عبارة عن فعل التعجب وما افعله ليس بفعل اذ هو مركب من الكلمات الثلاثة والفعل لا يكون الا مفردا قلنا افعل التعجب الذي هو ضمن هذين التركيبين وهو افعل

وافعل فأنقيل لما كان الفعل وافعل من صيغتي فعل التعجب ينبغى يكون أكرم هي أكرم زيد
 عمراً وأكرم في أكرم زيداً من أفعال التعجب لأنها أيضاً على افعل وافعل - - قلنا ان
 افعل وافعل من صيغتي التعجب بشرط ان يكون في هذين التركيبين بزيادة كلمة ما مع
 المفعول في الاول وبزيادة الجار والمجرور الثاني وهما غير متصرفين لانهما لما نقلتا
 الى معنى التعجب جريا مجرولاً امثال ولا يتصرف في الامثال فكذا فيها فلا يحسن منها مضارع
 ومجهول وأتيت ولذا صح العين في ما اقله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشد به
 مثل ما احسن زيداً واحسن بزید ولا يبينان الاما يبنى منه
 افعل التفضيل لشابهتهما اسم التفضيل في ان كلا منهما للبالغة والتاكيد فان
 المقصود في قولنا ما احسن زيداً اثبات احسن على وجه الكمال وكذا المقصود من قوله
 زيد افضل الناس اكماله في الفضل فيكون فيها البالغة والتاكيد وكذا لا يبينان الا
 للفاعل كما فعل التفضيل جاء للفاعل فأنقيل هذه القاعدة منتقضة بشئ ما شئ الطعام
 وما امقت الكذب فلان الاول التعجب في حسن لطم الطعام والثاني في مغبوضة الكتاب
 قلنا هذا شاذ لا اعتباره ويتوصل في الفعل المبتنع بناء صيغتي التعجب منه
 كالغير الثلاثي او الثلاثي الذي فيه اللون والعيب بهش ما اشد استخراجه
 او اشداد باستخراجه فينبى فعلاً التعجب من الثلاثي الذي فيه الشدة والقوة
 والكثرة والزيادة ويذكر مصدر الفعل المبتنع البناء مفعولاً او مجروراً بالباء ولا
 يتصرف فيها بتقديم وتأخير فأنقيل هذا المقام يقتضى بيان احكام خاصة
 بهما وعدم التصرف بتقديم وتأخير ليس من خواصهما اذ لا يجوز تقديم الفاعل و
 التمييز على الفعل ولا يجوز تأخير الفعل عنهما في جميع الافعال قلنا المراد بالتقديم
 التقديم الجائز فيما عداها كقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل والمراد بالتأخير
 التأخير الجائز فيما عداها كتأخير الفعل عنهما وانما لا يتصرف فيهما لانها بعد النقل
 الى التعجب جريا مجرولاً امثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال وانما جريا مجرولاً امثال
 لان كل واحد قد خرج عن موضعه الاصل الى المثال كتأبط شرأ الى التعجب كما احسن
 زيد الان الموضع الاصل للمثال الممثل والموضع الاصل لفعل التعجب هو الاخبار ثم
 نقل الى انشاء التعجب فلا يقال ما زيد احسن ولا يزيد احسين فأنقيل عدم التصرف

بالتقدير يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس فينبغي ان يكتب بذكر احدهما قلنا
 ان ذكر التأخير للتأكيد لا للتأسيس كقوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون
 او نقول ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عن
 الآخر بالقصد فكانه اعتبار القصد او قد يكون القصد الى تقديم المفعول ويكون تأخير
 الفعل بتعا غير قصد وقد يكون القصد الى تأخير الفعل ويكون تقديم المفعول بتعلا
 قصد ولا فصل اي لا يتصرف بهما بوقوع فصل بين العامل والمفعول لاجرائهما
 مجر الامثال فلا يقال ما احسن في الدار زيد او اكرم اليوم زيد وجاز الهازني
 الفصل بالظرف لانه مسموع من العرب نحو ما احسن بالرجل ان يصدق و
 اما الفصل بين ما والفعل فيجئ كثير عند الاكثرين بكلمة كان نحو ما كان احسن
 زيدا وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال و
 ما ابتداء فان قيل ان ما مبتدأ وابتداء خبره والخبر محمول على المبتدأ ولا يعبر
 الحمل ههنا لانه يلزم حمل صرف الوصف على الذات وهو لا يجوز قلنا ان الابتداء
 مصدر بمعنى المفعول اي مبتداء او على تقدير المضاف اي ذوابتداء او على حذف
 ياء النسبة اي ابتداءئية فكونه بمعنى شئ لان النكارة مناسبة للتعجب لان التعجب
 يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها الخبر فان قيل ان ما نكرة
 بمعنى شئ لا يصلح الابتداءئية قلنا انه من باب شرا ههنا اناب يعنى تخصيص بالوصف
 المقدور فيكون التقدير عند سيبويه باعتبار اصل التركيب شئ خفي سبب الحسن احسن زيد
 او المعنى شئ من الاشياء لا اعرفه جعل زيد احسنا لان الههزة للجعل والتقدير ثم نقل
 الى انشاء التعجب وان كُنْى عنه معنى الجعل فيكون المعنى بالفارسية چه عجب حسن زيد
 هست فجاز استعماله في شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدار الله وما اعلم الله
 بالفارسية چه عجب قدرت وعلم الله هست وموصولة عند الاخفش والخبر
 محذوف فيكون المعنى على اصل التركيب عند الذي احسن زيد اي جعله ذا حسن
 شئ عظيم وقال الفراء ما استغفها مية وبعدها خبرها والجملة الاسمية سوال جوابه
 محذوف فيكون المعنى اي شئ احسن زيد الجوابه شئ عظيم اي هو شئ عظيم وهذا المذهب
 قوى من حيث المعنى كان التكلم جهل سبب حسنه فاستغفهم عنه وقد يستناد من الاستفهام

معنی التعجب اذ نشأ كل منها من الجهل فحرم ما ادراك ما يوم الدين ولم يلتفت المعالي
 مذهب الفراء لانه لا يكون احسن حينئذ فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام
 كذا قال عصام الدين واعلم هذه التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالمعلم
 لا نشأ التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر ان المنقولات المركبة تبقى على
 اعرابها الاصل كما في عبد الله واعلم ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان
 استعمال نكرة غير موصوفة نادر على قول نحو نعمها هي او لم يرد مع كونه مبتدأ وظهر من
 وجه وهو انه لا تقديري فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان
 فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل من انشاء الاستفهام الى
 انشاء التعجب وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق
 لنقل بل بطريق المجاز والكنائية واما اصل احسن بزيدي فافعل صورته امر ومغناه الماضي
 لان التعجب لا يكون الا ما تحقق واستمر من فعل زيدي بمعنى صار زيدي اذ فعل على ان الهمزة
 للصيرورة كالتحمر بمعنى صار ذا لحم ويرى مجرورة فاعل عند سيبويه فيكون احسن
 خاليا عن الضمير لئلا يلزم تعدد الفاعل والباء زائدة لازمة كما في كفى بالله الا اذا كان
 التعجب منه ان مع الصلة نحو احسن ان يقول اي بان يقول فلا ضمير عند سيبويه في
 افعل لان الفاعل واحد ويرى مجرورة مفعول عند الاخفش لاحسن و
 الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صار ذا احسن والباء للتعدية بمعنى الخاص فيكون المعنى
 صار زيدي اذ احسن او الباء زائدة على ان الهمزة للتعدية كما خرج فقيه ضمير هو
 فاعله فيكون المعنى احسن انت بزيدي او زيدي اي اجعله حسنا اي وصفه بالحسن افعال
 المدح والذم ما وضع لا نشأ مدح وذم فان قيل ان التعريف غير
 جامع لا فردا لان فعل بضم العين ملحق بنعم وبش في سائر الاحكام مثل حسن الخلق
 وغير ذلك فهو من افعال المدح في عرفهم والحال انه لم يوضع لا نشأ مدح بل
 استعمل في المدح قلنا المراد بافعال المدح الذي هو المشهور بهذا اللقب عندهم
 وملحقات نعم وان كانت من افعال المدح لكنها غير مشهورة بهذا اللقب قوله لا نشأ
 مدح بان تنشئ المدح بقولك نعم الرجل زيدي لا ان تختار بالمدح في احد الا زمانه
 كما في قوله مدحته وزمته لانه اخبار عن المدح والذم حصلا في زمان سابق فلا يكونان

لا نشاء مدح او ذم فلا يكونان من افعال المدح والذم فتمها نعم وبئس فان قيل
 عد هما من الافعال غير جائز لانها اما مض او مضارع او مروهي على اوزان مشهورة
 وهما ليسا على اوزان مشهورة قلنا انهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين واذا
 كان فائمه مفتوحا وعينه حلقيا يجوز فيه اربع لغات نَعِم على الاصل نَعَم باسكان العين
 ثقل الكسرة على الحرف الحلقى نَعِم بنقل كسر العين الى الفاء ليدل على انه مكسور العين
 نَعِم اتباعا للعين فانه يورث الخفة باعتبار تماثل الحركتين لكن الاكثر في فعل المدح و
 الذم كسر الفاء واسكان العين وشرطهما ان يكون الفاعل معروفا باللام
 للعهد الذهني وانما يكون معروفا باللام انذهني اي ان الملفوظ معصود لان المقصود
 منها مدح او ذم للفرد المذهون فلا بد ان يكون ذلك الفرد المذهون في اللفظ معروفا
 باللام الذهني فيكون او لا لغير معين ويصير معينا بذكر المخصوص بعدا فيوجد في
 الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون او وقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون
 مضافا الى المعرف بها سواء كان بغير واسطة او بواسطة او بواسطتين فصاعدا
 او مضمرا اميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة
 لفظية وانما يكون الضمير مميزا لابهام الضمير لعدم المرجع وانما يكون نكرة لان التميز
 واجب التنكير وانما يكون منصوبة لان اعراب التميز هو النصب او مميزا بها مثل
 فنعمها هي فكلية ما منصوب المحل على التميز بمعنى شئ لانه تميز واجب التنكير
 لا بمعنى الشئ المعرفة عند الاكثرين فان قيل كلمة ما مساوية للمضمرة في الابهام فلا
 يميز لان التميز لبيان الجحش اجيب بمعنى المساءات لان المراد بها شئ عظيم لكن
 هذا الجواب ضعيف لان تفسيرهم بطلق الشئ يابي عنه والحق في الجواب ان الضمير
 مبهم من حيث الوجود دل على وجود التميز ومذهب الفراء وابو على بمعنى الذي
 فاعل لنعم والصلة محذوفة بجميع اجزائها اي فنعم الذي فعله هي اي الابتداء
 بالصفات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ فاما هو الفاعل لكونه
 بمعنى ذي اللامر واختار المص المذهب الاول لان مذهب الفراء ضعيف لقلة وقوع
 الذي مصحرا فاعل نعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها ومذهب سيبويه ضعيف
 لعدم مجي اما التامة بمعنى المعرفة في غير هذا الموضع فيكون قليلا وبعد ذلك

الفاعل المختص بالمدح والذم والبعدية بحسب الغالب لانه قد يتقدم المختص
 نحو زيد نعم الرجل فان قيل كيف يتقدم المختص والمحال ان نعم وبئس للانشاء
 وهو يقتضى القدر قلنا ان الانشاء يقتضى التصدي في الجملة التي هو فيها وانما يكون
 البعدية غالباً لان المختص للتعين بعد الابهام فينبغي ان يكون بعده وهو اى
 المختص مبتدأ ع وما قبله اى الجملة التي وقعت قبل المختص غالباً خبر لا
 فيكون جملة واحدة اسمية وانما قال غالباً بجواز استعمال الآخر وهو ما بين المص بقوله
 او خبر مبتدأ ع محذوف وهو فعلى هذا الاستعمال يكون التركيب جملتان الاولى
 فعلية والثانية اسمية مثل نعم الرجل زيد اما مرفوع على الابتداء او
 على الخبر والمبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل فانه مثل من
 هو فقيل زيد اى هو زيد شرطه اى شرط صحة وقوع المختص خصوصاً مطابقة
 الفاعل اى مطابقة المختص الفاعل او مطابقة الفاعل المختص فان قيل
 المثال لا يطابق المثال لان المختص فى المثال معرفة والفاعل نكرة قلنا ان المراد
 بالمطابقة المطابقة فى الجنس الانسانية وهو موجود فيهما فان قيل ينقض بنعم لاسد
 زيد لعدم الاتحاد فى الجنس قلنا الاتحاد فى الجنس اما حقيقة كما فى المثال المذكور
 او تاويلاً وههنا تاويلاً فان الاسد مؤل بالرجل الشجاع وهو متحد مع زيد فى الجنس
 وذلك المطابقة بينهما فى الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه
 عبارة عن الفاعل فى المعنى فان قيل هذه القاعدة منتقضة بقوله تعالى وبئس
 مثل القوم الذين كذبوا فان المختص وهو الذين كذبوا جمع والفاعل مفرد وهو
 المثال فاجاب المص بقوله وقوله تعالى وبئس مثل القوم الذين كذبوا
 شبهة مما لا يطابق الفاعل المختص متأول بالوجهين اما بتقدير مثل الذين كذبوا
 او يجعل الذين كذبوا صفة القوم وحذف المختص فيكون التقدير بئس مثل القوم
 المكذبين مثلهم والقريية على حذف المختص الآية المتقدمة وهى قوله تعالى
 مثل الذين حملوا التوراة وقد يحذف المختص اذا علم بالقريية مثل
 قوله تعالى نعم العبد اى ايوب والقريية على حذف ايوب ان الآية الكريمة وقعت
 فى قصة ايوب على نبينا وعليه السلام وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن والقريية

عليه نسبة الفعل السابق الى ضمير المتكلم مع الغير في قوله تعالى والارض فرشناها فنعم
 الماهدون وساء مثل بكس في اغادة الذم والشرايط والاحكام ومنها حب في
 حبذا والمعنى ان حبذا مركب من حب المتعدي كما يقال حبه يحبه بالكسر فهو محبوب
 بعد نقله الى فعل بضم العين لانه قد تقرر انه اذا جعل المتعدي من النعوت حوّل
 الى ذك كما في رحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها ومن ذاقا عليه اى فاعل
 حب ذاك وانما خص ذاكما في اساء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب و
 المشار اليه علم بذكر الامر الذهنى وان كان وضع اساء الاشارة للمشار اليه في الخارج
 ولا يتغير حبذا او فاعل حب او ذا عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص مثله
 او مجموعا او مؤنثا تجريها مجرى امثال التى لا تغير فيها في نقلها عن المواضع الاصلية
 لان حب في الاصل فعل ماض معلوم نقل عنه الى انشاء المدح وبعد المخصوص
 واعرابه اى مخصص حبذا كاعراب مخصص نعم على الوجهين المذكورين
 ويجوز ان يقع قبل المخصص اى مخصص جنذا او بعدا تمييزا و
 حال على وقف مخصصه في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو حبذا رجلا
 زيد وحبذا زيدا رجلا وحبذا راكبا زيدا وراكبا والعامل في التمييز والحال هو
 حب في حبذا وذو الحال هو ذا لا زيدا لان زيدا مخصص والمخصص يحى بعد تمام
 المدح والركوب من تمام المدح وآ علم ان كان المخصص مبتداء فعمر الرجل جملة
 فعلية خبر مقدم والعائد الى المبتداء الالف واللام و في حبذا العائد هو اسم الاشارة
 بمنزلة لام التعريف في التعريف والاشارة.

تمت بحث الفعل والله اعلم بالصواب

الحرف ما اى كلمة دل على معنى حاصل في غيره اى متعلق متصور بالنسبة الى
 ذلك الغير ولا يكون مستقلا بالمفهومية من تلك الكلمة الحرفية بدون ضم ذلك الغير الدال
 على متعلق مخصص ويكون تلك الدلالة على معنى في غيره فقط فان قلت كلمة ما لا تخلو اما
 عبارة عن الكلمة او عن الحرف او عن الشئ فان كان الاول فلا يطابق الرابح في دل مع المرجع

وان كان اثافي يلزم اخذ المحدود في الحد وان كان الثالث فالتعريف غير مانع لدخول
القرطاس الذي كتب فيه من والى فانه يدل باعتبار المكتوب فيه اى من والى على معنى في
غيره مع انه ليس بحرف قلنا ان كلمة ما عبارة عن الكلمة لان المعتبر في تعريف النوع
مقسمه ومقسم الحرف الكلمة واما تذكر الضمير باعتبار لفظ ما وفي تقدير حاصل اشارة
الى في غيره ظرف مستقربا اعتبار المتعلق صفة للمعنى وليس بلغو من متعلقات دل لثلا
يلزم المجاز فان قيل ان بين كلامي المص تناقض لان المفهوم من قوله دل على معنى
ان هذا المعنى انما هو معنى لتلك الكلمة الحرفية لان القاعدة اذا نسب المعنى الى الكلمة
بواسطة على تفيد مدلولية المعنى لذلك الغير قلنا ان المراد بحصول المعنى في غيره انه
لا تستقل الاستقلال ذلك الغير وتصوره وهم غيره فان قيل ان التعريف غير مانع
لدخول اسماء المتضائفة فيه كالا بوة والبنوة فان معنى الابوة لا يتصور الا بعد تصور
معنى الابن مع انها لا تسمى حرفا قلنا ان المراد بالتعقل عدم الاستقلال بالمفهومية
والاسماء المتضائفة تكون مستقلة فان قيل تعريف الحرف غير مانع لدخول
الفعل فيه فانه يدل باعتبار معناه المطابق على معنى في غيره وان دل
باعتبار معناه التضمني على معنى في نفسه وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط
والاستفهام تدل على معنى غيره باعتبار معناها المطابق . ان دلت
باعتبار معناها التضمني على معنى في نفسه قلنا قيد فقط مراد في تعريف
الحرف يعنى الحرف ما دل على معنى في غيره فقط والفعل وتلك
الاسماء وان دلت على معنى في غيرها كذلك تدل على نفسها
ومن ثم اى ومن اجل ان الحرف يدل على معنى في غيره احتاج
في جزئيه للكلام ركنا كان او غيره الاول نحو زيد في الدار و
الثاني خوسر من البصرة الى الكوفة الى اسم يتعقل معناه بالنسبة
اليه نحو من البصرة او فعل كذلك فهو قد ضرب حروف الجراما
وضع للافضاء بالفعل بنا فرغ المعنى عن تعريف الحرف شرعا
في اقسامه وهو على نوعين عامل وغير عامل فالعامل على نوعين عامل
في الاسم و عامل في الفعل فعامل الاسم سبعة انواع حروف الجر وحروف المشبهة

بالفعل وما ولا المشبهتان بليس ولا نفى الجنس وحروف النداء ولا استثنائية والواو بمعنى مع
 ولم يذكر هتأ ما ولا المشبهتين بليس ولا نفى الجنس والواو بمعنى مع والا لذكرها فيما سبق
 واما عامل الفعل فتوعان جازمة وناصبة ولم يذكر المصم هتأ لذكرها في بحث الفعل وقدم
 المصم حروف الجارة على سائر الحروف لانها كثيرة والعزة للتكاثر وعرف المصم بعضها كالحرف
 الجارة والتنوين ولم يعرف باقي الحروف لان الحروف الجارة مفهوما مشتركا بين جميعها
 وكذا اللتنوين بين جميع اقسامها بخلاف باقي الحروف لانه ليس لبعضها مفهوم اصلا
 كالحروف المشبهة والعاطفة وبعضها ليس مفهوم اصطلاحا بل مفهومه المعنى اللغوي
 مثل حروف الردع والتخفيض فان قيل ليس فرد من افراد حروف الجارة موضوعا
 لوصول قلنا الا قضاء بمعنى الوصول لكن لها عدى بالباء صار معناها الا يصل و
 المراد يواصل الفعل الى الاسم تعلق معنى الفعل بالاسم كتعلق المرور بزيد في
 مررت بزيد وعلامة الايصال واثرة تعدية الفعل الى الاسم حتى يكون المجرور
 مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا جاز العطف على المجرور بالنصب
 في قوله تعالى وارجلكم او معناها وهو كل شئ استنبط منه الفعل كاسم الفاعل
 نحو انا مار بزيد او المفعول نحو انا مرور بزيد او الصفة المشبهة نحو زيد شريف
 بالعلم والمصدر نحو انا على ذهاب به لقادرون والظرف والجار والمجرور نحو
 زيد عندك لاكرامك او في دارك لاكرامك فاللام في الاكرامك معد للظرف
 والجار والمجرور للاكرام اللذان سدا مسدا مستقرا واستقراويا حرف النداء
 القائم مقام اذعو وانا دى نحويا لزيد اوها التنبيه واسم الاشارة الى ما
 يليه سواء كان اسما صريحا كالمثلة المذكورة او تاويلا نحو وضاعت عليهم
 الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف بحروف الاضافة لانها
 تضيف الفعل او مفعلاه الى الاسم وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال
 الى الاسم او لان اثرها الجر في الاسم وهي من والى وحتى وفى
 والباء واللام ورب وواوها وواوالقسم وتائه وبائه وعن
 وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فهي باعتبار الذات
 على ثلاثة اقسام احدها مختص بالحرفية وهى العشرة الاول وثانيها مشترك بين

الحرفية والاسمية وهي الخمسة التي بعد العشرة وثالثها مشترك بين الحرفية والفعلية وهي الثلاثة الاخيرة لما فرغ المصنف من بيان اجمال هذه الحروف شرع في بيان تفصيلها فقال فمن تجيئ للابتداء الى لابتداء الغاية فان قيل اضافة الابداء الى الغاية غير جائز لان الابداء عبارة عن اول الشئ والغاية عبارة عن آخر الشئ والغاية عبارة عن آخر الشئ فهما في طرفي النقيض قلنا المراد بالغاية المسافة من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل أو المراد بالغاية الفعل وسمى الفعل بالغاية لان الغاية الغرض والمقصود والفعل ايضا فرض الفاعل ومقصودة أو نقول ان من لا يتبداء اي هي الامور التي لها غاية فلا تستعمل في الامور الابدائية كذا تروى وصفاته تعالى ومن الابدائية التي قبل مدخلها مبتداء منه مكانيا او زمانيا للفعل السابق الاول نحو سرت من البصرة الى الكوفة والثاني نحو صمتت من يوم الجمعة الى الاثنين وعلامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدة معني الى في مقابلتها الاول كالمثالين المذكورين والثاني نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان اعوذ بمعنى افرو والباء بمعنى الى فيكون التقدير افرو من الشيطان الرجيم الى الله والتبيين اي تجيئ للتبيين هي ما تكون مدخلها بيانا لامر مهم سابق وعلامته صحة وضع الموصول مقامها نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الوثن والتبعض وهو ما يجعل بعض مدخوله مفعولا لفعل نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وعلامته ان يصح وضع بعض مقامه و مدخلها امور متعد وزائدة مرفوع معطوف على قوله للابتداء لا مجرور معطوف على الابداء لصحة خبريته بخلاف الاولين وهي ما لا يختل بسقوطها المعنى الاصل للكلام وزيادتها لا تكون الا في الكلام الغير الموجب عند البصريين خلافا للكوفيين والاحقش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب اي مستدلين بقوله تعالى جل جلاله يغفر لكم من ذنوبكم لانه لو لم يكن زائدة في الآية يلزم المتناقض في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وبقولهم قد كان من مطروشه فاجاب المصنف عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطروشه المتوهم فيه زيادة من في الموجب متاول بكونها للتبعض كما في الآية الكريمة

او للتبيين كما في من مطراى يغفر لكم بعض ذنوبكم وقد كان اى وجد شئ من مطر
ولا يلزم التناقض لان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وازد في حق امة نوح على
نبينا وعليه السلام وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وارد في حق امة نبينا
صلى الله عليه وآله واصحابه وسلم فلا يلزم من غفران جميع ذنوب امة نبينا
وسلم غفران جميع ذنوب امة نوح على نبينا عليه السلام فلا يلزم التناقض
لان شرط التناقض اتحاد مكان المتناقضين او المراد بالجميع ما فيه حق الله
تعالى لا للعباد والمراد بالبعض ايضا ما فيه حق الله تعالى لا للعباد والى لانتها
اى تبيى لانتهاى الغاية فان قيل فعلى هذا يلزم اضافة الشئ الى نفسه والجواب
ما مر وهى ما تجعل مدخولها منتهاى اليه مكانيا كان او زمانيا للفعل السابق الاول
كما في قوله سرت من البصرة الى الكوفة والثاني كما في قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى
الليل وعلامتها ان نذكر في مقابلة من الابتدائية و**بمعنى مع قليلا** نحو قوله تعالى ولا
تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مضموما مع اموالكم وحتى كذا لك في كونها لانها
الغاية و**بمعنى مع كثيرا** ولم يكتف بالتشبيه في كونها **بمعنى مع كما اکتفى** في كونها
لانتهاء الغاية للتفاوت الواقعة بينهما في القلة والكثرة وتختص اى حتى با
الاسم الظاهر فلا يقال حتى كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لا تحبس
الضمير الجورر بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها لان حتى مشتركة بين الجارة والعاطفة
فلما لم يعلم حالها فلم يعلم حال الضمير الذى هو مدخولها خلافا للمبرد فانه جوز
دخولها على المضمر مستدلا بما في قول الشاعر **فلا والله لا يبقى اناس** فحق حثاك
يا ابن ابى زياد قلنا انه محمول على الشذوذ وفى للظرفية وهى ما تجعل مدخولها
ظرفا حقيقيا او مجازيا للشئ الاول نحو الماء في الكوز والثاني النحلة في الصدق والفرق
بالحسنة و**بمعنى على قليلا** كقوله تعالى ولا صلبتكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل
لان المعنى على الاستعلاء لا بالظرفية والهاء **للاصاق** وهى ما تجعل الشئ الآخر
ملتصقا بمدخولها اما بطريق المخالطة فهو به داء او المجاورة فهو مررت بزيد
فالاول يسمى **بالاصاق** الحقيقي والثاني **بالمجازى** اى لصوق مرورى بمكان يقرب
منه زيد والاستعانة وهى ما تجعل مدخولها معاونا للفاعل في صدور الفعل فى

تدخل على الآلات فلذا سمي بالآلات والاستعانة والمصاحبة وهي ما تجعل مدخولها مصلحاً
للمفعول في وقوع الفعل عليهما نحو اشترت الفرس بسرجه فأثقل ذكر المصاحبة بعد
الاصاق مستدركة لاتحاد معناهما قلنا لا نسلم الاتحاد بل المصاحبة اعم من الاصاق
فكل الصاق مصاحبة لا العكس والمقابلة وهي ما تجعل مدخولها مقابلاً عوضاً ثمتنا
لشيء آخر ولذا سمي بالباء عوضي والتعدينية فأثقل تخصيص التعدينية بالباء غير
مستقيم لان كل حرف جر موضوع لافضاء الفعل الى ما يليه وهذا معنى التعدينية
قلنا التعدينية على قسمين التعدينية بمعنى العام والتعدينية بمعنى الخاص فالاول افضاء الفعل
وشبهه الى الاسم وهذا موجود في جميع حروف الجارة والثاني ما تجعل الفعل اللازم
متضمناً لمعنى الجعل والتصير بعد ادخال الباء على اصل الفاعل ويورد للفعل الفاعل
الآخر ويوضع المتضمن موضع المتضمن بالباء وفي بعض التراكيب لا في الجسيم نحو
ذهب الله بنورهم واحسن يزيد اصله ذهب نورهم فلما دخل الباء على النور
وذكر الفاعل له لفظ الله صار معناه صير الله نورهم ذاهباً والظرفية نحو جلست
بالسجد لان بعض الحروف الجارة يجر بمعنى السمع وزائدة في الخبر والاستفهام
يحل لا مطلقاً نحو هل زيد بقائه والنفي بليس وبما نحو ليس زيد براكب وما زيد
براكب قياساً وفي غير اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعاً
سواء لم يكن خبراً اصلاً فهو على قسمين مرفوع نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيداً
او منصوب نحو اتقى بيده او كان خبراً لكن لا في الاستفهام والنفي نحو بحسبك زيد
واللام للاختصاص وهي ما تجعل الشيء الآخر مختصاً بمدخولها سواء كان ذلك
الاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بغير ملكية نحو الجمل للفرس والمعاقبة وهي
ما تدل على حصول مجرورها لفاعل الفعل المتعلق بعد وجود صدور الفعل عن
الفاعل نحو لزم الشر للشقاوة والتعليل وهي ما تجعل مدخولها علة لشيء آخر
سواء كان العلية ذهناً مقدماً على ذلك الشيء في التصور ومؤخراً في الوجود ويكون
العلة مرتباً على ذلك الشيء فهو ضربته للتأديب او خارجاً مقدماً على ذلك الشيء في
الوجود باعثاً على ذلك الشيء فهو خرجت لحافتك وبمعنى عن مقارناً مع القول
نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشراء قلت عنه لان اللام اذا وقعت صلة القول فيكون

مدخولها مخاطبا ومقولا له لذلك القائل فينبغي ان يقال قلت لزيد انك لم تفعل الشر
 موضع انه لم يفعل وزائدة وهي ما لا يحتل بسقوطها المعنى الاصلى نحو ردف لكم اے
 ردفكم بعض الذي تستعملون لانه متعدد بدون اللام بل زاد لتأكيد الردف وبمعنى الواو
 في القسم للتعجب نحو الله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام اى اذا كان
 الجواب امرا عظيما لا في الامور الخفيفة لان التعجب انما يكون فيما هو عظيم الشأن لا
 في حقير الشأن فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اے لانشاء التقليل و
 لذا وجب له صدر الكلام مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لان مدلولها
 ليس بتقليل متعلقا بامر معين فيتمنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فانها ما فيها
 جزية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل على القيلتين موصوفة لتحقيق مدلول
 رب وهو التقليل لان الشئ اذا وصف يصير اخص واقل من ذلك الشئ اذ المراد يوصف
 وايضا الغرض من وضعها لتقليل نوع من جنس وهذا المعنى لا يتحقق الا بكون مدخولها
 نكرة موصوفة فان النكرة تدل على الجنس والوصف يخصه فيصير نوعا ورب تفيد
 تقليله واشترط كون النكرة موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهو مذهب ابى
 على وآلبرد وآبن سراج وقيل لا يجب ذلك والقائل هو الفراء والاختش والختار
 عند المصنف الوجوب فان قيل لما كان رب في معنى التقليل اصلا يكون في معنى
 التكثير مجازا لعدم القائل بالاشتراك فيلزم ان لا يحتاج في معنى التقليل الى القرينة
 وفي معنى التكثير يحتاج الى القرينة والامر بالعكس قلنا استعمالها في معنى التكثير
 شائع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها في معنى التقليل
 ليس بشائع فيحتاج الى القرينة فالاول مجاز متعارف مشابه بالحقيقة في عدم استدعاء
 القرينة والثاني حقيقة مهجورة مشابه بالجواز في استدعاء القرينة وفعالها الذي
 تعلق رب به فعل ما ض لفظا او معنى قبل لحوق ما الكافة فلا يرد ربما يود الذي
 لانها لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند التكلم باعتبار تعلق الفعل به ولا يتصور
 ذلك التقليل المحقق الا في الماضي اللفظي نحو رب رجل كريم لقيته او المعنوي نحو رب
 رجل كريم لم افارقه محذوف غالبا لان الكلام الذي فيه رب جواب الكلام
 الآخر ظاهرا او مقدرا مثل ان يقول لك رجلا ما لقيت رجلا فتقول في الجواب

رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه وقد تدخل رب على
مضمير مبهم لا مرجع له فيكون نكرة حكما فلا يرد ان مدخوله نكرة والضمير معرفة
مميز لرفع الابهام بنكرة لان التميز واجب التنكير منصوبة على التميز فان قيل
مدخولها نكرة موصوفة والضمير لا يكون نكرة ولا يوصف قلنا تنكيره حكما لعدم المرجع
وتفسيره بالنكرة قائم مقام التوصيف والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا
هذكر وان كان المميز مؤنثا فحور به رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او
نساء وانما كان مفردا لان الاصل في مدخولها ان يكون مبهما والضمير المفرد المذكور الغير
المطابق للتمييز اشد ابها ما من الغير فيكون اولى مع الامن من البس بالتمييز والضمير
راجع الى المعهود في الذهن والمعهود في الذهن مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة
التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لان التميز كالمرجع له والمطابقة
بين الراجع والراجع شرط والجواب عن جانب المص ان تشبیه التميز وجمعة تذكير
وتانيث معنى عن تشبیه الضمير وجمعه وتذكيره وتانيثه وتأنيثها اي رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجميل فحور بها يود الذين
كفروا لانها لما كانت مكفوفة عن العمل لا يجب ان يكون مدخولها شيئا صالحا لخالصها
وهو الاسم فان قيل ينقض هذا بقول الشاعر ربما ضربة بسيف صيقل
فان رب دخلت على كلمة ما وليست بمكفوفة عن العمل ولاداخله على الجملة بل
دخلت على الاسم المفرد الجرد بها قلنا ان ما ليست بكافة بل هي زائدة ولما دخلت على الاسم
وجرت له وواوها اي واورب في حكمها ولم يقل وواوها في حكمها بل زاد قوله تدخل الخ
مع انه اخصر ثلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على ضمير مبهم تدخل على نكرة
موصوفة كما في قول الشاعر وبليدة ليس لها انيس : الا البعافير والا العيس فان قيل
ان سيويه رئيس الخات وهو قائل يكون هذا الواو للعطف فكيف يصح القول بالجارية
قلنا ان المص في هذا الواو ذهب الى مذهب الكوفيين وهم قائلون بكونها للعطف ثم
صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب لان مذهب سيويه
محل الاعتراض بان كون هذا الواو للعطف ظاهرا اذا كانت في وسط الكلام واما
اذا كانت في اول الكلام فلا بد له من تقدير المعطوف كما في ذلك الشعر مسرت وقطعت

بلدة وبلدة ليس لها انيس والتقدير خلاف الاصل والجواب عن سيبويه ان هذا التقدير شائع كثير لا يعد خلاف الاصل ولا تصفاً وهو الخروج من السبيل وواو القسم استعمالها مشروط بشروط ثلاثة الاول ما اشار اليه المص بقوله انها تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا تكون فعل القسم معه فلا يقال اقسمت والله لوجه الاول ان الواو مشهورة في حروف القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم والثاني انها فرع الباء فيختص استعمالها بها الفعل وعم الاصل وهي الباء من حذف الفعل وذكره حطالدرجة الفرع عن الاصل والثالث انها اكثر استعمالاً من اصله وهي الباء وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف والتخفيف بحذف الفعل والشرط الثاني ما اشار المص اليه بقوله لغير السؤال خبر بعد خبر لتكون فلا تستعمل في الانشاء فلا يقال في جوابها والله اخبرني لانها فرع الباء فيعم الباء من الجواب الانشاء والاخبار وتقتصر الواو بالاخبار حطالدرجة الفرع عن الاصل والشرط الثالث ما قاله المص مختصة بالظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا فعلن وذلك الاختصاص لان الواو فرع الباء فتعم الباء من الظاهر والضمير وخص الواو باحد القسمين حطالدرجة الفرع عن الاصل وخص الظاهر لصالته وان كان اللفظ لا يحصل باختصاص الواو بالضمير ايضاً والتاء مثلها في مثل الواو في اشتراط استعمال التاء بحذف الفعل وكونها لغير السؤال والفرق بين الواو والتاء انها مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطالدرجة التاء عن اصلها وهو الواو لان الواو اعم باسم الله وباسم الصفة فو درب الكعبة فخصت التاء باسم الله لانه اصل في باب القسم والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع في جميع ما ذكر من الامور المختصة بهما فالقبول لما كان الباء اعم منهما في الجميع فواحد من الجميع اختصاص الواو بالاسم الظاهر فاعيت الباء بان يكون مختصاً بالظاهر وكان في غير الظاهر ايضاً فكانه قبل الباء مختصة بالظاهر وغير مختصة به وقس عليه الباقي من حذف الفعل وكونها لغير السؤال بان يكون الباء مختصة بحذف الفعل ولغير السؤال وغير مختصة بهما وما هذا الا تناقض قلنا المراد بالجميع هو جميع الامور المذكورة فقيه احتمالان احدهما جميع ذوات الامور المذكورة والاخر جميع الامور المذكورة

بملاحظة وصف الاختصاص فالمراد ههنا الاحتمال الاول لا الثاني والاعتراض انما يرد على الثاني فقط ويتلقى القسم فان قيل يتلقى من الملاقات وهذا المعنى غير مراد قلنا ان يتلقى ههنا بمعنى يجب فان قيل ينقض بقوله بالله اخبرني القسم ولم يتلقى باللام قلنا المراد بالقسم القسم لغير السؤال وهو قسم السؤال باللام وان وحروف النفي فان قيل ان من حروف النفي ولم يصدر جواب القسم به قلنا المراد بها ما ولا فقط فاللام في الموجبة الاسمية او الفعلية نحو والله لزيد قائم والله لافعلن كذا وان في الاسمية نحو ان زيد القائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد فان قلت ينقض بقوله تعالى تالله تفتو تذكر يوسف لانه قسم لغير السؤال مع انه لم يصدر جوابه بأحد الحروف الثلاثة قلنا ان تقدير جواب القسم بها اعم من ان يكون حروف النفي لفظا وتقديرا وههنا حرف النفي مقدر بعني تالله لا تفتو تذكر يوسف واما قسم السؤال فلا يتلقى الاباء فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني واعلم ان الاصل في حروف القسم الباء لان تعلق فعل القسم بالقسم به الصافي والباء اصل في الاصاق ثم آوا ولا نها لانها للجمعية مستلزمة للاصاق ثم التاء لقربها في المنحرف الى الواو لانها حرف تؤدي في راس اللسان عند اصول الاسنان وقد يحذف جوابه اذا عترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة الدالة على جواب القسم وتكون من جنس جملة الجواب او تقدمه اى تقدم القسم ما يدل عليه اى جوابه الاول نحو زيد والله قائم والثاني زيد قائم والله لاستغناء الدال على الجواب عن الجواب ولم يسم الدال بالجواب وان كان الدال موديا لمعنى الجواب لان الجواب لا يقدم على القسم لا كل ولا بعض ولذا لم يصدر بحروف جواب القسم وعن المجاوزة وهى ما تجعل الشئ الآخر مجاوزا عن مدخولها ومجاوزة ذلك الشئ اما تحصل بزواله عن المدخول ووصوله الى الغير نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد واما تحصل بوصول ذلك الشئ بدون الزوال عن المدخول نحو اخذت عنه العلم واما تحصل بزوال ذلك الشئ بدون الوصول الى الغير نحو ادبت عنه الدين فان الدين

زال عن المديون ولم يصل الى المديون ولا الى دائئه لان الدين وصف شرعى ثابت بالذمت
غير قابل للنقل بل يقضى بمثله وعلى الاستعلاء وهى ما تجعل الشئ الآخر عاليا على
مدخلها بالاستعلاء الحقيقى غوزيد على السطح او المجازى غوزيه دين كان المديون يحمل
ثقل الدين على عنقه وقد تكونان اسمين ويعلم اسميتهما يدخول من عليهما غو
قول الشاعر ولقد ارانى للمرماح درية من عن يميني تارة وامامى اى جانب يميني ومز عليه
اى من فوقه والكاف للتشبيه وهى ما تجعل الشئ الآخر مشبها بالمدخول والمدخول
مشبها به لذلك الشئ الآخر والمشب به يجب ان يكون اقوى في وجه التشبيه من المشبه به
غوزيد كالاسد لان الغرض من التشبيه كون الناقص بواسطة الحقوق بكامل كاملا فان
قبل ينقص هذا بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما الخ ففيه شبه صلوة نبينا بصلوة
ابراهيم ومن المعلوم ان صلوة نبينا فوق من صلوة ابراهيم قلنا هذا التشبيه ليس من قبيل
الحاق الناقص بالكامل بل من قبيل الحاق ما لا يعرف بما يعرف وقد ظهر صلوة ابراهيم على
على نبينا عليهما ثم بسبب وقوعها في زمان سابق على نبينا وايضا قد يكون التشبيه للمجرد وتوجه
التشبيه في التشبيه في الشئيين لاني المقدار كما في قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح و
النبين فالتشبيه في اصل الوسى لاني المقدار وقد تكون الكاف اسما بمعنى المثل كقول شاعر
ه ه نساء بيض كغبار جهم فيمكن عن كالبرد المنهم اى يرفع شفتاهن عن الاسات
مثل البرد المنهم اى الذائب للطافة وزائدة نحو ليس كمثله شئ لان المقصود نفى المثل
لا نفى مثل المثل لانه يستلزم وجود المثل له تعالى فلا يشبت التوجيه وانما نسب الزيادة الى
الكاف لا الى المثل مع انه ثمان ونسبة الزيادة تكون الى الثاني لانها حرف ونسبة الزيادة الى
الحرف اولى من نسبة الزيادة الى الاسم وتختص الكاف بالظاهر عند اجماعهم فلا تدخل
على الضمير لئلا يجمع الكافان في مخاطب نحو قولك لرجل فلان كك فطرذ المنع في الكل وامادخلها
على المضمي المرفوع في ما انا كانت قليل ولا يدخل على المجرور كيلا يتكرر النقش خلافا للمبدفاته
اجاز دخول الكاف مطلقا في السعة والضروقة وفي الظاهر والضمير المرفوع والمنصوب والمجرور ونظرا

عه اعلم ان الغرض من التشبيه اما اثبات امكان وجه الشبه في المشبه واما بيان الحال واما بيان المقدار واما الحاق
الناقص بالكامل فالمعتبر في الثلاثة الاول هو الشهرة فقط دون الاكلمية وفي الرابع كما اعتبرت الشهرة كك

الى ما جاء في بعض الاشعار والجمهور يحكمون بها بالشذوذ وهذا مبنی باسكون ومنها مبنی
بالضم للزمان الماضي والحاضر فان قيل اذا وضعنا للزمان فيكونان من الاسماء الظرف
فكيف يحكم بحرفيتهما فاجاب المصنف بقوله للابتداء والظرفية يعني قوله للابتداء و
الظرفية بدل اشتغال عن قوله للزمان فالمقصود في الكلام هو الابتداء وهو معنى حرفي
وضع له لفظ في فلما كان مدلولها معنيين حرفيين فلذا حكم بحرفيتهما فهما للابتداء
بمعنى من الابتداء في الزمان الماضي اي اذا اريد بمدخولها الزمان الماضي
والظرفية اي بمعنى في للظرفية في الزمان الحاضر اي اذا اريد بمدخولها
الزمان الحاضر فالجواب ان مدخولها لا يكون الا زمانا فذلك الزمان لا يدخلوا
اما ماض او حال فان كان ماضيا فمعناها من الابتداء فيجعلان الزمان الماضي
الذي هو مدخولها مبدأ زمان الفعل السابق مثبتا كان او منقيا فهو سافرت من
البلد منذ سنة وما رثيت فلانا منذ سنة اذا كانت السنة ماضيا فالمعنى مبدأ مسافرت
او عدم روي اياه كان هذه السنة الماضية وامتداد ذلك الزمان الى وقت التكلم ولا
يكون مدخولها جميع مدة الفعل السابق ولا وسطه ولا آخرة وان كان فعناهما
في للظرفية فيجعلان الزمان الحال الذي هو مدخولها ظرفا للفعل السابق مثبتا كان
كان غوسافرت منذ شهرنا او منقيا نحو ما رثيته من شهرنا ومنذ يومنا
فالمعنى جميع مدة مسافرتي او عدم روتي اياه هذا الشهر الحاضر او اليوم الحاضر عندنا
ولم يكونا ماضيين لانها لم ينقضيا الآن ولم يتد التفعل زمان الى ما وراء مدخولها
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ في هذين المثالين للابتداء في الزمان
الماضي قلنا هذا الشهر واليوم حاضران عندنا ولم يكونا ماضيين لانها لم ينقضيا
الآن ولم يدخل فيه زمان آخر فكيف يصح اعتبارا ماضيهما اذا اشروط في كونها للابتداء
في الزمان الماضي ان يكون كل مدخولها ماضيا ويعمل ان يكون الاول مثلا
للابتداء بتقدير المضاف اي ما رثيت منذ تحول شهرنا والدخول عام صالح للابتداء
فان قيل كيف يكون هذان المثالان مثلا للظرفية لان الظرفية انها يكون في الحاضر
وجميع اجزاء الشهر واليوم ليس بماض عند التكلم بل بعضها مضى قلنا الحضور اعلم ان
يكون حقيقيا او اعتباريا فجميع اجزاء الشهر واليوم وان لم تكن حاضرة عند التكلم حقيقة

لكنها حاضرة اعتبارا يجعل التكمم حاضرا وان مشى بعضها وحاشا وعدا وخاللا
 استثناء أى لا استثناء ما بعدها عما قبلها فان كان ما بعدها منصوبا فهي افعال ذكرت
 في باب الاستثناء وان كان ما بعدها مجرورا فهي حروف جارة فذكرت هنا الحروف
 المشبهة بالفعل اخرت عن الجارة وان كان الاصل مقتضيا لتقدمها على الجارة
 لان المرفوع مقدم على المنصوب والمنصوب على المجرور لاصالة حروف الجر في العمل
 وفرعية هذه الحروف عنها لان عملها للمشابهة بالغير وعملها بنفسها لا لمشابهة
 غيرها ووجه مشابقتها بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلا نقسامها الى الثلاثية و
 الرباعية والخماسية كالفعل ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها لازمة
 لمعاني الافعال لان معانيها جزئية ومعاني الافعال كلية والكلى ملزوم للجزئى لان معنى
 ان وآن حقت الخ فلا يردان معاني هذه الحروف جزئية ومعاني الافعال كلية فكيف
 تكون معاني الحروف معاني الافعال فان قيل ان هذه الحروف ستة فينبغي ان
 يورد بصيغة جمع القلة أى الأخرى المشبهة بالفعل والحروف جمع كثرة يطلق على العشرة
 وما فوقها قلنا لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة بصيغة جمع الكثرة عبروا عن
 هذه ايضا بصيغة جمع الكثرة طرد الباب ولم يختاروا تغيير الاسلوب مع جواز استعمال
 كل من صيغتي القلة والكثرة موضع الاخرى نحو ثلثة قروء مع وجود اقراء وقلنا
 ان هذه الستة اذ لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نواتها ونفات لعل تبلغ

مبلغ جمع الكثرة وهى ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدرا
 الكلام وجوبا للتدل من اول الامر على انه أى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
 على قسم من اقسام الكلام كالكلام المشتمل على التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمني
 والترجى سوى ان المفتوحة فهي بعكسها فان قيل الضمير المجرور في عكسها راجع
 الى الحروف الستة وبعضها ان فتكون ان عكس ان فيلزم تعكيس الشئ عن نفسه قلنا
 العبارة محمولة على حذف المضاف أى بعكس باقياها فان قيل ذكر قوله بعكسها بعد الاستثناء هو

له لعل مراد لا استاذان معاني تلك الحروف لازمة لمعاني الافعال التي تستفاد من نحو الكلام المستند
 الحروف مثلا ان زيد قاتل يصفاه منه حقت قيام زيد او حقق قيام زيد وحينئذ لا غبار في اللزوم فلا يرد
 ان الكلى لا يكون ملزوما للجزئى بل الامر بالعكس عبيد الحليم

قوله سوى ان مستدرك لا تخاد مفادها وهو انها لا تقتضي الصدارة قلنا مفاد كل منها
مغاثر عن الآخر لان معنى الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة فيفهم من هذا المعنى جواز
وقوعها في الصدور وعدم وقوعها في المصدر مع فاسد كما ستعرف ففهم اليه قوله
بعكسها لان معناه انها مقتضى لعدم الصدارة فالاول عام والثاني خاص فلا يلزم
الاستدراك ثم اعلم ان للعكس طريقين احدهما ان باقى الحروف تقتضى صدرا
الكلام وان لا تقتضى صدرا الكلام وثانيهما ان الباقي يقتضى صدرا الكلام وان
تقتضى عدم الصدارة فمثل الشارح العكس على المعنى الاخير لا على الاول كما حمل
صاحب المتوسط على المعنى الاول لان المعنى الاول مستفاد من الاستثناء فلو حمل
العكس عليه ايضا يكون العبارة محمولا بالتاكيد والتأسيس اولى من التاكيد وايضا لو حمل
العكس على المعنى الاول فيحمل على المعنى الفاسد لان هذا المعنى يقتضى جواز دخولها
في صدر الكلام وهو فاسد لان ان تقتضى عدم التصدير لانها مع اسمها وخبرها
في تاويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشئ اخر لا تمام الكلام فلو وقعت في الصدر
التبست بان المكسورة في اللفظ والكتابة وتلحقها ما الكافة فتبلغ عن العمل لوجود
الفاصلة على الاصح اى على افصح اللغات نحو انما زيد قائم وقد تعمل على غير
الافصح كما في قوله الشاعر الايتما هذا الحمام لنا الى حما متنا ونصفه فقد برض
الحمام ونصبه ما تدخل حين دخول ما الكافة على الافعال لانها لما خرجت
عن العمل بسبب لحوق ما الكافة فلا يلزم ان يكون مدخلوها صالحا للعمل فان المكسورة
لا تغير معنى الجملة الى الافراد بل يحصل زيادة التاكيد بدخلوها عليها وان
الفتوحة مع جملتها وسمى اسمها وخبرها جملة وان اول بالمفرد باعتبار ما كان
قبلها دخلوها عليه في حكم المفرد ومن ثم اى لاجل الفرق بين ان وان
وجب الكسر اى كسر الهزة في موضع يقتضى الجمل ووجب الفتح في
موضع يقتضى المفرد فكسرت ان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة
لان التكلم بالمفردات باطل فلو فحمت يلزم التكلم بالمفرد وكسرت ايضا بعد القول
اى المشتق منه نحو قال زيدان عمر قائم لان مقول القول لا يكون الا جملة وكسرت
ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة فوجاثنى الذى

ان اياه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة لوجوب كون الفاعل مفردا
 نحو بلغنى ان زيدا عالم وحال كونها مع جملتها مفعولة لوجوب كون المفعول مفردا
 نحو كرهت ان زيدا شاعرا ومبتدأ ع لوجوب كون المبتدأ مفردا نحو عندى انك
 فاضل ومضافا اليها لوجوب كون المضاف اليه مفردا نحو اعجبني اشتها انك
 عالم فان قيل ينقض بما بعد لولا امتناعية او تخفيفية لان بعدها موضع الجملة
 لا نهما من دواخل الجملة فيجب ان يكون مكسورا مع انها واجب الفتح فاجاب المص
 بقوله وقالوا لولا انك بفتح الهزة بعد لولا امتناعية لانه ما بعد لولا الامتناعية
 مبتدأ ع وافراد المبتدأ ع واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت واما بعد لولا
 التخفيفية معمول للفعل الواجب دخولها عليه فاعلا كان او مفعولا مثال الاول لو
 لولا انك ضربتني صدر منك فقوله انك ضربتني بتاويل المفرد اى ضربك اياى
 فاعل للفعل المحذوف الداخول به لولا التحضيضية وهو صدر و صدر منك مفسر له
 ومثال الثانى لولا انى معاد لك زعمت فقوله انى معاد لك بتاويل معاد اى لك او
 بتاويل معاد لئى اياك مفعول زعمت المحذوف الداخول به لولا التخفيفية وقوله
 زعمت مفسر له وكذا قالوا لولا انك بفتح الهزة لانه اى ما بعد لولا فاعل لفعل
 محذوف والفاعل واجب افراده نحو لولا انك قائم اى لو وقع قيامك فان جازى
 موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر فى
 ان الفتح على تقدير المفرد والكسر على تقدير جعل الاسم والخبر جملة مثل من
 يكرمنى فاني اكرمه والمراد به كل تركيب يكون فيه ان مع اسمها وخبرها جملة
 واقعة جزاء الشرط ففى مثل هذا التركيب تقديران ان فرض المتكلم ما بعد الفاء
 جزاء تام الاجزاء غير محتاج الى الشئ الآخر من المسند والمُسند اليه فيكون موضع
 الجملة فيجوز الكسر وان فرض المتكلم ان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وخبر محذوف
 المبتدأ اى اكرامى ثابت له او جزائه انى اكرمه فيكون موضع المفرد فيجوز الفتح ومثال
 الآخر لجواز التقديرين ما وقع بعد اذا المفاجات كما فى قول الشاعر كنت اُرئى زيدا كما
 قيل سيدا اذا انه عبد القفا والها زمر فان فرض المتكلم ان مع اسمها و
 خبرها جملة تامة الاجزاء واقعة بعد اذا المفاجات فيكون موضع الجملة لان بعد

اذا يكون جملة فيجوز الكس، وان فرض المتكلم ان مع اسمها وخبرها مبتداء محذوف
 الخبر اي اذا عبوديته للفقهاء والهازم ثابتة وشبهه في جواز التقديرين ومن جملة
 اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت كلمة ما موصولة او موصوفة
 فيكون مقولا فيكون الاول ايضا مقولا فيكون المعنى اول مقولا في فلا بد ان يكون الخبر
 ايضا من جنس المقولات ليصح الحمل فيكون ان مع اسمها وخبرها واقعا في موضع الجملة
 لان مقول القول جملة فوجب الكس، وان جعلت ما مصدرية فيؤول اقول بتا ويل
 الاقوال فيكون الاول ايضا من الاقوال لان اول شئ يكون من جنس ذلك الشئ فلا
 بد ان يكون الخبر وهوان مع اسمها وخبرها معنى مصدر يا ليعم الحمل فيكون موضع
 المفرد مجازا لفتح ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى الافراد
 بل مفادها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا وحكما
 بالرفع لان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة فهي في حكم العدم فيكون اسمها منصوبا
 في محل الرفع فاعتبروا في اسمها دون المفتوحة لانها تغير معنى الجملة فلم تكن في
 حكم العدم فلم يعتبروا في اسمها الرفع المحلى ثم ان المكسورة لفظا ظاهرا وما حكما فاما
 وقعت بعد العلم فهو مفتوحة لفظا مكسورة حكما ولو لم تكن مكسورة حكما فالمفعول
 الثاني من باب علمت مسند الى الاول اسنادا تاما فيلزم ان لا يكون هذا الاسناد
 اسنادا تاما اذ ي اول بالمفرد ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع
مضى الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمر وتقدم
 نحو ان زيدا وعمر قائم فيعلم من افراد قائم تقدير قائم اخر قبل المعطوف وانما شرط
 لهذا العطف تقدم الخبر بالمعطوف لانه لو لم يتقدم الخبر لفظا ولا تقدير الزم اجتماع
 العاملين على اعراب واحد نحو ان زيدا وعمر ذاهبان فيعلم من تنية الخبر عدم
 تقدم الخبر على المعطوف فمن حيث هو خبر عن الاول فعامله ان ومن حيث هو
 خبر عن الثاني فيكون عامله معنوي فيلزم توارد العاملين على معمول واحد وهو غير
 جائز خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطوا معنى الخبر لصحة هذا العطف لان ان
 عندهم لا تعمل في الخبر بل هو مرفوع على العامل المعنوي قبل دخول ان وبعدها
 فلا يلزم التوارد لان ان عامل ضعيف لا يعمل الا في القريب والجواب عن البصر

انها صارت قوية بمشابهة الفعل لفظاً ومضة فعمل في القريب والبعيد ولا اثر لكونه
 اى اسم ان مبنياً في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضة الخبر عند الجمهور لان
 المحذور المذكور مشترك بين كون الاسم مبنياً وبين كونه معرباً فلا يقال انك و
 زيد ذاهبان كما لا يقال ان زيدا وعمر ذاهبان خلا فاللبرد والكسائي فانها
 يجوز ان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضة الخبر
 لانهما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بناءه فلا يعمل في الخبر ايضا لان عملها في
 الخبر بعد اعتبار عملها في الاسم لانها متلازمان فلا يلزم التوارد المذكور قلنا ان
 العمل اعم من ان يكون لفظاً او محلاً وههنا وجد الثاني وان سلم ان العمل مختص
 باللفظي فعدم الظهور في الاسم لما نع البناء ولا مانع في الخبر ولكن في جواز العطف
 على محل اسمه كذلك لانه لا يغير معنى الجملة لان معناه الاستدراك وهو لا ينافي في
 معنى الجملة فكان كالأعدم فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع وأما
 العطف بالرفع على محل اسم باقي الحروف المشبهة بالفعل لا يجوز لعدم بقاء المعنى
 الاصل فيها فلا يعتبر محل اسمها لان ليت ولعل تغرجان الكلام من الخبرية الى
 الانشائية وأما كان يغير معنى الجملة لان كون زيد عين الاسدينا في كونها مشبهة
 بالاسد وايضاً لذلك اى لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره
 دخلت اللام التي وضعت لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لتأكيد
 الجملة دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد
 معنى الجملة على الخبر نحو ان زيد قائم او دخلت على الاسم اذا فصل
 بين الاسم وبين ان نحو ان في الدار لزيد او دخلت على ما وقع بينهما
 اى بين الاسم والخبر نحو ان زيد اطعمك آكل وأعلم ان ههنا صوراً اربع لانه
 اما وقع فصل بين ان واسمها اولا فان لم يقع فصل فيدخل اللام على الخبر وان
 وقع فصل فالفصل اما خبرها مثل ان في الدار لزيد او معمول خبرها مثل ان في
 الدار لزيد قائم وان كان الفصل خبراً او معمولاً فيدخل اللام على الاسم وان
 وقع فصل بين اسم ان وخبرها بمعمول خبر نحو ان زيد اطعمك آكل فيدخل
 اللام على المعمول المقدم وخص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها وهو ما

تدخل اللام على اسمها بداون الفصل بينها وبينه يلزم توالي حرفي التأكيد و
الابتداء و هو مستكرة عندهم واختاروا تقدیر ان دون اللام ترجيحاً
للعامل على غير العامل و دخول اللام في لكن عن اسمها او خبرها
او على ما بينهما ضعيف لان لكن وان لم يتغير معنى الجملة لكنه غير
موافق للام في معناها التاكیدی مثل ان فان قيل هذا ينقض بقول الشاعر
عجاً وراسعداى باسعوسعيد و لكننى من حبها لعبيد قلنا هذا ضعيف لا
يقاس عليه غيره و تخفف ان المكسورة ثقل التشديد و كثرة
الاستعمال فيلزمها اللام بشروط الآول اذا كان الخبر مثبتاً لامنياً
لان اللام موضوعة لتأكيد الامر المثبت لا المنفي والثاني ان لا يكون
الخبر ماضياً مجرداً عن قد لان اللام تؤكد ما هو موجود في الزمان الحال
والخبر الماضى ليس كذلك والثالث ان لا يكون جملة شرطية لانها
متروكة الوجود واللام انها يؤكد ما هو محقق الوجود والرابع ان لا يكون
الخبر جواب القسم المصدر باللام لئلا يلزم توالي اللامين الامم الفصل
بين اللامين بما المزیدة هو قوله تعالى ان كلاهما يوفينهم فلا يردان
قاعدة لزوم اللام بعد التخفيف منتقضة بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر
وانا اعطينك الكوثر و يجوز الغائها عن العمل لفوات بعض وجوه
المشابهة بالفعل وهو الفهم والثلاثية ويجوز اعمالها على الاصل واللام
لازم على تقدير الاعمال والاهمال اما في الالغاء فللفرق بين التخفيف و
النافية واما في الاعمال فلطرد الباب او لتقدير الاعراب في بعض الاسماء
او البناء بعض الاسماء وعند سيبويه و سائر النحاة لا يلزم اللام حين
العمل للفرق بالعمل و يجوز دخولها بعد التخفيف على فعل من افعال
الابتداء على من افعال دواخل المبتداء والخبر لان الاصل دخولها عليها
فاذا فات دخولها عليها اشترط ان لا يفوت دخولها على مقتضى المبتداء
والخبر رعاية للاصل بقدر الامكان هو قوله تعالى وان كانت لكبيرة
وان نظنك لمن الكاذبين خلافاً للكوفيين في التعليم

اى فى التعميم الدخول بان جوزوا دخولها على فعل غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر
 هـ تالله ربك ان قتلت لسلماء : وجبت عليك عقوبة المتعد . والجواب عن البصريين
 انه شاذ لا يقياس عليه غيره وتخفف المفتوحة فتعمل عند التخفيف على سبيل
 الوجوب فى ضمير شان مقدرا لان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من المكسورة لفتح
 الاول كالقفل والمكسورة وجدت بعد التخفيف عاملة فى الملفوظ وغير عاملة فى الملفوظ
 نحو وان كلاما ليوفينهم وان كل لها جميع لدينا محضرون والمفتوحة لم توجد عاملة فى الملفوظ
 اصلا فيلزم منه ترجيح الاضعف على الاقوى فقد روا عملها فى ضمير شان مقدرا دفعا
 لترجيح الاضعف بالا قوى فانقيل المكسورة عاملة فى الملفوظ والمفتوحة فى
 المقدار والعمل فى المقدار اسهل من العمل فى الملفوظ فلا يحصل
 بهذا دفع ترجيح الاضعف بالا قوى فانقيل ان المفتوحة عاملة فى المقدار دوا مآ
 والمكسورة عاملة فى الملفوظ احيانا ودوام العمل فى المقدار اولى من العمل فى الملفوظ
 احيانا فتدخل على الجمل مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية والفعل اعم من
 دواخل المبتداء والخبر اولا فانقيل اطلاق الجمل غير سديد لان الانشائية لا تقع
 خبرا عن ان قلنا اللام فى الجمل عهدية والمعهود بها الجمل التى هى صالحة لتفسير
 ضمير الشان وهى الخبرية وشذ اعمالها فى غيره اى فى غير ضمير الشان ضميرا
 كان او ظاهرا فى السعة واما فى الضرورة فجاء عاملا فى المضمركما فى قول
 الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء ساكتنى : فراقك لم اخل وانت صديق و
يلزمها حال كونها مقرونة مع الفعل السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
 او سوف نحو قول الشاعر وعلم فعلم البرء ينفعه : ان سوف ياتى كل ما قدر
 او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم وانما لزم هذه الامور الثلاثة مع
 الخففة للفرق بين الخففة وان المصدرية الناصبة لان السين وسوف لا
 تجتمعان مع المصدرية لانهما للاستقبال وان المصدرية ايضا للاستقبال فيلزم
 استدراك احدهما وايضا قد لا تجتمع مع المصدرية لان قد للتحقيق والمصدرية
 للطمع وبينهما تناف وليس التنافى بين معانى هذه الحروف وان الخففة
 وايضا لم يعكس ليكون هذه الحروف بعوض من النون المحذوفة او حرف

النقي نحو فلا يرون ان لا يرجح اليهم فان قيل حرف النفي كما يجمع مع المخففة كما في المثال المذكور كذلك يجمع مع المصدرية مثل لئلا يعلم اهل الكتاب فلا يحصل الفرق بينهما بزيادة حرف النفي ليس لاجل الفوق بل ليكون كالعوض من النون المحذوفة والفوق بين المخففة والمصدرية أما من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى أما الاول فلان الفعل المنفي بها ان كان منصوباً ففي المصدرية والافنى المخففة وأما الثاني فان عني به الاستقبال ففي المصدرية والافنى المخففة فان قيل هذه القاعدة منقوضة بقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لان ان في هذين المثالين مخففة من المثقلة مقرونة مع الفعل ولم يوجد معها احد الامور المذكورة قلنا لزوم زيادة هذه الامور مع الفعل المتصرف وهذا ان الفعلان غير متصرف فاللام في قوله مع الفعل عهدية وكان للتشبيه اى لتشبيه شئ بغيره نحو كائن زيد اسداً فان قيل هذا منقوض بما اذا كان خبره مشتقياً نحو كان زيداً قائماً فالخبر ليس مشابهاً به للاسم لان الخبر محمول على الاسم ومتمم في الذات مع الاسم والمشبّه والمشبّه به مغايران في الذات فان كان مشابهاً به يلزم تشبيه الشئ بنفسه قلنا ان المشبه به هنا محذوف والخبر المشتق صفة له كان تقديره كان زيداً رجل قائماً اى شبهت زيدا به وتخفف فتلغى عن العمل على الاستعمال الا فصح لغوات بعض جوه المشابهة بالفعل وهو الفتحة وتعمل على غير الافصح كقول الشاعر وغيره مشرق اللون : كأن شدياً حقا على الاول وعلى الثاني وكان شدياً حقا وتعمل عند عدم عليها لفظاً في ضمير شان مقدراً كما في المخففة وقد يكون غير مقدر لعدم الداعي الى التقدير وهو جواز العمل في الظاهر وان المخففة لا يعمل في الظاهر ولكن للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع التوهم الناشئ من كلام سابق على لكن فاذا قلت جائي زيد فكان المتوهم توهم ان عمراً ايضاً جائك لها بيتهما من الالف فرفعت ذلك بقولك لكن عمراً ايضاً تتوسط بين كلامين متغايرين اثباتاً ونقياً معنى مفعول مطلق باعتبار الموصوف المحذوف اى تغائراً معنويلاً والضروري هو المعنوي واللفظي قديح كما في المثال المذكور او لم يوجد نحو زيد حاضر

لكن عمرا غائب وتخفف لكن فتلغى لكن عن العمل لفوات بعض وجوه المشابهة
 بالفعل وهو فتح الآخر فاشبهت لكن المشبه بلكن العاطفة لفظا في الصورة ومعنى في انهما
 للاستدراك فاجريت مجرى العاطفة في عدم العمل فان قيل ينبغي ان يجرى ان و
 ان بعد التخفيف على ان النافية وان التفسير في عدم العمل قلدا انهما وان كانا مشبهين
 بار النافية وان التفسيرية لفظا لكن غير مشبهين معنى فلم يكونا غير عاملين مثلها
 ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهذا الواو اما لعطف الجملة على الجملة كما في
 قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين بالرفع كما في بعض القراءة واما اعتراضه و
 هذا مختار عند شارح الرضي لان المقصود دفع التوهم وهو يحصل بما بعد الواو لان ما
 بعد الواو مجموع بما قبل الواو كما هو معنى الواو وليت للتمنى فتدخل على الممكن و
 المستحيل الاول ليت زيدا قائم والثاني ليت الشاب يعود واجاز الفراء ليت
 زيدا قائما بنصب الجزئين لانه للتمنى فكان المتكلم قال اتمنى زيدا قائما فكان
 ليت بمعنى الفعل المتعدي الى المفعولين لانه بمعنى فعل القلب واجاز الكسائي نصب
 الجزء الثاني بتقدير كان كما في قول الشاعر يا ليت ايام الصباء رواجعا او كنت في
 الوادي العقيق رواتعا :- فعند الفراء معناه اتمنى ايام الصباء رواجعا وعند الكسائي
 ليت ايام الصباء كانت رواجعا وعند المحققين منصوب على انه حال من الضمير
 المستكن في الخبر المحذوف اي ليت ايام الصباء كائنة لنا حال كونها راجعة ولعل
 للترجيح وهو توقع وجود امر بشرط ان يكون ممكن الوجود محبوبا كان او مكروها الاول
 لعلمكم تفلحون والثاني لعل الساعة قريب وشذ الجربها كما في اللغة العقيلية كما
 جاء في قول السرافى لعل ابى المغوار منك قريب :- وارجواب عنه ان الجروفيه على
 سبيل الحكاية عما وقع مجرورا في موضع آخر ارجيب ان يكون هذا الرجل
 مشهورا بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلاث بالياء
 الحروف العاطفة وانما سميت عاطفة لان العطف في اللغة هو الامالة وهذه
 الحروف ايضا تميل المعطوف الى نعم المعطوف عليه في الاعراب وهي الواو
 والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبلى ولكن وهذه اتفاقية
 بدون بل لان ما بعدها ان كان مفردا فيكون بدل الفلظ لا معطوفا

عند البعض وعدّ البعض أنّ المفسرة منها وعند الأكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها فالاربعة الاول للجمع والمراد بالجمع ان يشترك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم سواء كان بترتيب كما في غير الواو او بغير ترتيب كما في الواو ولا يكون لاحد الشئين كاذواً وما وليس المراد ان يجتمع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان واحد ومكان واحد كما هو معنى المصاحبة فيكون معنى جائئ (زيد وعمر) فمعبراً وثمر عمر حصل الجي من كليهما لا من احدهما ثم اشار الى معنى مخصوص باحداً بعد بيان معنى عام لها فقال فالواو للجمع مطلقاً ثم بين معنى الاطلاق بقوله لا ترتيب فيها اي لا يفهم منه الترتيب لانه في الترتيب في نفس الامر بين المعطوف والمعطوف عليه والقاء للترتيب يعني لتعلق الحكم بالمعطوف بعد تعلقه بالمعطوف عليه بغير المهلة وحتى مثلها لكن المهلة في حتى اقل من المهلة في ثم فتبي متوسطة بين القاء التقي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها جزء لانها موضوعة لعطف الجزء على الكل وذلك الجزء اما قوى او ضعيف من متبوعه ويعطف بحتى جزء قوى من المعطوف عليه ليقيد ذلك العطف قوة في المعطوف او ضعفاً في المعطوف اي ليدل العطف بحتى على قوة وضعف في المعطوف حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كأن هذا الجزء غير الكل بسببها فصلم ذلك المعطوف لان يجعل ذلك المعطوف غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل الى ذلك الجزء القوى والضعيف على شمول الفعل جميع اجزاء الكل فالخا صل ان الغرض من العطف بحتى شمول الفعل الى المعطوف الذي كان جزء قويا وضعيفا من المعطوف عليه بعد دخوله في شمول الفعل الى المعطوف عليه العام ففي اعادة المعطوف يحصل تكرار الشمول والباعث على ذلك التكرير دفع توهم عدم الشمول للجزء القوى من المعطوف عليه كما في قولك مات الناس حتى الانبياء فان الموت امر مكروه لا يتناول بحسب الفعل الى الجزء القوى من الناس وهم الانبياء فدفع ذلك التوهم بذكر الجزء القوى صريحاً او بالباعث على ذلك التكرير دفع توهم عدم الشمول للجزء الضعيف من المعطوف عليه كما في قولك قدم الحاج حتى المشاة فان القدوم بحسب العقل لا يتناول المشاة فدفع ذلك التوهم بذكر الجزء الضعيف فلما كان الغرض من العطف

بمحق شمول المذكور و الشمول لا يحصل الا بالتكرير و العطف و العطف يقتضيه
التغاثر بين المعطوف و المعطوف عليه و الجزء ليس مغايراً عن الكل
لانه من افرادة فيشترط فيه القوة و الضعف حتى يمتاز بهما من المعطوف
عليه فصله للغيرية و العطف و انتهاء للفعل فيشبهه حتى العاطفة حتى الجارية
في معنى الانتهائية فيجري الفرع و هو العاطفة على معنى الاصل و هو الجارية
في معنى الانتهائية و الله اعلم بالصواب فان قيل لها كان الغرض من
هذا العطف شمول الفعل و انتهاء بالجزء الاقوى و الاضعف و ذلك الشمول
يحصل بالملاقى للجزء الاخير ايضاً كما يقال نمت البارحة حتى صباح فانه
يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل فلا وجه لتخصيص كون المعطوف جزء
قوي او ضعيفاً للدلالة بالشمول بل ينبغي ان يقول و معطوفها جزء قوي او
ضعيف او ملاقى بالجزء الاخير فاجاب الشايع الهندي ان الجزء اعم من
ان يكون حقيقة او حكماً فيشمل الجوار ايضاً لكن هذا الجواب ضعيف لانه
يعلم منه جواز دخول حتى الحاطفة على الملاقى و الجوار و الجزء الاخير وليس
الا مركباً لك فالاولى في الجواب ان يقال ان الشمول المذكور يحصل بالملاقى ايضاً
لكن العاطفة فرع الجارية لكثرة استعمالها و الجارية تدخل على الجزء الاخير و
الملاقى كليهما فلو دخلت العاطفة عليهما لم يبق للاصل مزية على الفرع فان
قيل ان المزية يحصل باختصاص العاطفة بالملاقى للجزء الاخير ايضاً فلم يختص
بالجزء الاخير لا بالملاقى قلنا اختص الفرع باظهر المعنيين و هو كون مدخولها
جزء لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل و اكثر في الوجود
من اتحاد المتجاورين و او و اما و اهم كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد
الامرئين اى كائنة للدلالة على ثبوت الحكم لاحد الامرين و الامور
حال كون ذلك الاحد مبهماً غير معين عند المتكلم فان قيل ينقض
القاعدة بقوله تعالى ولا تقطع منهم آثماً او كفوراً فان كلمة او ههنا
لكل من الامرين فان المفهوم منه عدم اطاعة الآثم و الكافر و
ليس المعنى عدم اطاعة الكافر او الاثم فيفهم من هذا المعنى اطاعة

احد هما وذلك خلاف المقصود قلنا ان او ههنا لاحد الامرين على ما هو الاصل اما العموم
 وهو عدم اطا عتهما مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
 واعلم ان ام على اربعة اقسام متصلة وهو الذي يكون ما بعدها مربوطا بما قبلها
 كقوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والثاني منقطع وهو
 بخلافه كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور هل تستوى الاعمى والبصير
 والثالث زائدة كقوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير والرابع للتعريف بخوليس من
 امبرامصيام في امسفر قام المتصلة لازمة لهزمة الاستفهام غير مستقلة بدون
 الهزمة وسميت بام للتصلة لان ما بعدها متصل بما قبلها اي ليس ما بعدها وما
 قبلها كلامين مستقلين بل المجموع جزء واحد من الكلام بخلاف ام المنقطعة و
 يسمي ام المنفصلة ايضا فان ما بعدها منفصل عما قبلها فكل واحد منهما كلام
 مستقل يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين وهما المعطوف والمعطوف
 عليه لا استوائهما في الاعداد وتعلق الحكم والمستوى الاخرى الى الهزمة ليكون ام
 مع الهزمة بتاويل اى والفردان بعدها بتاويل المفرد المضاف اليه لا يقي نحو ازيد
 عندك ام عمراى ايها عندك ثبوت احد هما اى المستويين عند التكلم ظرف
 مقدم بقوله لطلب التعيين من المخاطب لانها مع الهزمة بمعنى اى وى يستفهم
 بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير الاستفهام جزء واحد و
 لذلك سميت بام المتصلة ومن ثم اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
 والاخر الهزمة ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يحجز تركيب ارضيت زيدا ام عمرا
 لان احد المستويين وان ولى ام ولكن الاخر لم يلى الهزمة وقال سيبويه هذا حسن
 وفصيم وازيد ارضيت ام عمرا احسن وافصح فان قيل في عبارة المص ههنا
 نسختان مشهورة وغير مشهورة وحكم المص في النسخة المشهورة بعدم جواز
 هذا التركيب كما في المتن وفي غير المشهورة بضعفه ولا يخفى ان الحكم بعدم
 الجواز او بالضعف بسبب تنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصاحة غير
 مناسب لان ما كان حسنا وفصيما لا يعد ضعيفا ولا غير جائز والجواب
 عن المص عن حكم الضعف ان المراد بالضعف هو الاضافى بالنسبة الى الافصح

لا انه ضعيف في نفس الامر والجواب عن حكم عدم الجواز ان المراد بالجواز في قوله
 لم يجز هو الجواز الذي في ضمن الوجوب فكان المعنى ومن ثم لم يجب ان يثبت زيدا
 الخ فعلم منه انه جائز فصح قول سيويه انه فصيح حسن لان الجواز لا ينافي الفصاحة
 ومن ثم اے من اجل ذكر بعينه كان جوابها بالتعين بتعين احد الامرين لان
 السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا يفيد ان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة
 مثل اجائك زيد او عمرو اجائك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان
 المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جائك او لا فان قيل لا ينحصر الجواب بالتعين
 لانه قد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما قلنا هذا
 المحصر اضافي بالنسبة الى نعم ولا لا بالنسبة الى جميع ما عداه فان قيل اعادة اسم الإشارة
 يقتضي ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول لتلا يلزم التكرار وليس المذكور سابقا الا
 امر واحدا قلنا ان المشار اليه بتم الثاني مغاير من المشار اليه بتم الاول لان المشار اليه بتم
 الثاني قوله لطلب التعيين والمشار اليه بتم الاول قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة
 لكن هذا الجواب ضعيف لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكام حتى يشار الى كل واحد منهما
 استقلالاً فالحق في الجواب ان المشار اليه بتم في الموضوعين امر واحد وهو قوله يليها
 الى قوله لطلب التعيين لكن ذلك الامر لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع امر
 المتصلة فرغ عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر فحكم عدم جواز التركيب المذكور متفرع
 على الشرط الاول وهو قوله يليها احد المستويين والآخر الهمزة وحكم جوابها بالتعين
 متفرع على الشرط الثاني وهو ثبوت احدهما عند التكلم لطلب التعيين على طريق اللف
 والنشر مرتبين فان قيل كان الجواب على المص ان يعطف قوله وكان جوابها بالتعين
 على قوله لم يجز وفروع كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان انصر
 واحسن اما الاخصرية فظاهر واما الاحسنيت فلان تكرار اسم الإشارة يوهم
 ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول وليس كذلك قلنا لو اكتفى المص بتم الواحد لوهم
 الواهم ان لكل من الشرطين دخلا في كل من التفرعيين والامر ليس كذلك اذ عدم
 جواز التركيب المذكور متفرع على الشرط الاول لا بالثاني وتعين الجواب متفرع
 على الثاني لا بالاول فلما كور ثم دفع هذا الوهم وامر المنقطعة كبل في الاضراب

عن الكلام خبريا او انشائيا والهمزة اى ومثل الهمزة للشك فى الثانى الاول مثل
 قولك انها لابل ام شاء اى القطيعة التى ازاها لابل قلما علمت بالخطاء اعرضت
 عن الاخبار الاول وشككت انها شاء او شئ آخر والثانى ازيد عندك ام عمر واما قبل
 قبل المعطوف عليه لازمة مع اما يعنى يصدر المعطوف عليه با ما ان كان المعطوف
 مصدرا با ما ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك جائزة مع او فاقبل
 عدا ما عن المحروف العاطفة غير جائز لان العاطفة تدخل على المعطوف وهى
 تدخل على المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو
 كانت هى ايضا للعطف يلزم ايرادة عاطفتين معا فيكون احدهما لغوا
 فالجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف
 بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام وعن الثانى ان الواو فائدة غير
 فائدة اما لان الواو لعطف اما با ما واما لعطف ما بعدها على المعطوف عليه
 فلا لغو ولا ويل ولكن لاحد هما معينا اى نسبة الحكم للمعطوف عليه
 او للمعطوف معينا فلا لثبوت الفعل للمعطوف عليه نحو جائئنى زيد لا عمر
 ويل ان كان بعد الاثبات فيصرف الحكم المثبت للمعطوف عليه الى المعطوف
 فيكون عكس لا وان كان بعد النفي ففيه خلاف فذهب البعض ان بل تثبتت
 ذلك الحكم المنفى للمعطوف فمعنى ما جائئنى زيد بل عمر ما جائئنى عمر على
 الاول و جائئنى عمر على الثانى ولكن لازمة للنفي فان كان لعطف المفرد على
 المفرد فتكون لا يوجب ما نفي عن الاول بعكس لا نحو ما قام زيد لكن عمر
 اى قام عمرو وان كان لعطف الجملة بالجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفي
 والاثبات فبعد النفي لا ثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جائئنى
 زيد لكن عمر لا يجيئ وما جائئنى زيد لكن عمر قد جاء
 حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل لدفع غفلت
 السامع عن سماع الكلام المتكلم ولذا سميت بحروف التنبيه وتدخلها خاصة
 من المفردات على اسماء الاشارة لدفع غفلت المخاطب عن الاشارة التى

لا يتعين معانيها الا بهالان معانيها اما جزياً بالوضع العام واما معنى العام بشرط
الاستعمال في الجزيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة الحسية
مثال الاول ألا زيد قائم والثاني نحو هذا حروف النداء في اللغة بمعنى آواز دادن مصدر
نادى وفي اصطلاح طلب الاقبال بحرف نائب لادعوا وقيل انها اسماء الافعال لتمامها
بها بعدها كاسماء الافعال وردة المص بان صيغ بعضها ليس صيغ الاسم وايض ليس
لها فاعل لا غائب ولا متكلم ولا مخاطب اما الاول لعدم التقدم المرجع واما الثاني
لا متناع استتاري في اسماء الافعال واما الثالث لان المخاطب المتأخر مدعو لادعاء و
يا اعمها في الاستعمال لانها تستعمل لنداء القريب والمتوسط والبعيد وايا وهيا
للبعيد لان البعيد محتاج الى استدعاء الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف وائى
والهزمة للقريب فان قيل لا سلم ان اى للقريب بل هى للمتوسط وايض
لم لم يذكر المص المتوسط قلنا ان المراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط فان
القريب على قسمين منتصف باصل القرب بدون الزيادة ومنتصف بزيادة القرب
فللول ائى ولثاني الهزمة حروف الايجاب سببت بهذا الاسم لان في جميعها
معنى الايجاب اى التحقيق نَعَمْ وَبَلَى وَائِى وَاجَلْ وَجَيْرُوانْ فَنَعَمْ
مقررة حقيقة لها سبقها اى لمضمون الكلام السابق على نعم سواء كان ايجابيا
اوسلبيا او استفهاما او خبرا فنعم في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم
يقم زيد بمعنى لم يقم زيد لانه يتحقق الكلام السابق نفيا كان او اثباتا ولذلك لو
قيل في جواب الست برىكم قالوا نعم في موضع قالوا بلى كان كفرا فان معناه لست
ربنا نعوذ بالله منه وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد لانه ينتقض النفي
عن الكلام السابق فعنى بلى في جواب الست برىكم انت ربنا وبلى مختصة
بایجاب النفي يعنى تنتقض النفي المتقدم وتجعله اثباتا سواء كان ذلك التوحيجا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب ما قام زيد بمعنى قد قام زيد او مقرونا بالاستفهام
نحو قوله تعالى الست برىكم قالوا بلى بمعنى انت ربنا وائى للاثبات بعد الاستفهام
ستفهاما راي غلبت استعمالها في الكلام الاستفهامى فلا يرد اى والله في جواب
قام زيد ويلزمها القسم غير مستعملة بدون القسم لكن لم يذكر فعل القسم معها

فلا يقال اقسمت اى والله والقسم به الله او الرب او العبرى تقول اى والله
 اى وربى اى ولعبرى واجل وجير وان تصديق للمخبر اى الاخبار
 كقولك اجل او جيل وان للمخبر قد اناك زيدا ولم ياتك اى قد اتي او الم يات وقد
 يعنى ان لتصديق الدعائى ويعنى بعد الاستفهام لكن لم يذكرهما المص للقلة مثال
 الاول كما فى قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى
 لعن الله تلك الناقة مع راکبها ومثال الثانى ليت شعرى هل للمحب شفاء من جرحه
 ان اللقاء اى نعم اللقاء شفاء للمحب حروف الزيادة وسميت بها لانها قد
 تقع زائدة فى الكلام فان قيل ينبغى ان لا تقع فى كلام الله تعالى وكلام
 الفصحاء لان الزائدة ما لا يكون له فائدة قلنا معنى الزيادة ان لا يحتل بسقوطها
 معنى الاصلى للكلام لانه لا فائدة لها اصلا لان لها فوائد فى كلام العرب لفظا
 ومعنى اما المعنوية تأكيد للمعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما
 اللفظية تزيين اللفظ او بزيادتها يحصل فصاحة اللفظ او كونه بسببها مهيا لاستقامة
 وزن الشعر او الجمع ولا تخلوا عن احد الفائدتين والا بعد عبثا وذلك لا يعنى فى
 كلام الله ولا فى كلام الفصحاء ان وان مخففين وما ولا ومن والباء
 واللام فان تزداد مع النافية كثيرا لتأكيد اللفظ نحو ما ان رئيت زيدا وكقول
 الشاعر ما ان مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد وقلت زيادتان
 مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضى اى مدة جلوس القاضى و
 قلت زيادتها ايضا مع لها فو لما ان قام زيدا وان تزداد مع ما كثير نحو فلما ازجاء
 البشير وتزداد بين الواو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قتلت الخ قتلت و
 قلت زيادتها مع الكاف نحو قول الشاعر ويو ما توافينا بوجه مقسم : كان
 ظلية تقطو الى ناضر السلم على تقدير جوفلية ونصبها على تقدير افعال كان المخففة
 ورفعها على تقدير الغائها او افعالها فى ضمير الشان المحذوف وما تزداد مع اذا
 نحو اذا ما تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو اياما
 تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين ما تبلس اجلس ومع ان فواما
 تزين من البشر احد احوال كون تلك المذكورات مع ما شرطاً اى ادوات شرط و

مع بعض حروف الجر نحو بما رحمة من الله لنت لهم وما خطياً أنهم أغرقوا
وعما قليل وزيد صديق كما ان عمراخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو
غضبت من غير ما جرم وإياها الإجلين قضيت أو كلمة ما تكررة في كل المذكورات
والجبرورات بعدها بدل منها ولا تزداد مع الواو العاطفة بعد التثنية لفظاً نحو
ما جاثني زيد ولا عمراً ومعنى هو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزداد بعلم
ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تعبد اذا مرتك اي ان تعبد و
قلت زيادة لا قبل اقسام نحو لا اقسم بيوم القيامة والسر في زيادتها التنبيه
على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فتبرز لذلك في صورة في القسم و
تشدت زيادتها مع المضاف كقول الشاعر في بئر لا حور سرى وما
شعره بافكه حتى اذا العبر حشر ومن والباء واللام تقدم ذكرها فلا حاجة
الى تكرارها حرفاً للتفسير اي فهمي لتفسير كل مبهم من المفرد نحو جاثني رجل
اي زيد والجملة كما يقال قطع رزقه اي مات وان فان مختصة بما في
معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح
القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهمي تفسير مفعولاً بمقدار الفعل غير صريح
القول وبمعنى القول نحو نادينا يا ابراهيم اي نادينا بلفظ ان يا ابراهيم
وقوله تعالى الا ما امرتني به ان اعبدوا الله او تقم تفسير للمفعول الظاهر كقوله
تعالى اذا وحينا الى امك ما يوحى ان اقد فيه حروف المصادر ما وان و
ان فالاولان للفعلية فتعللها في تاويل المصدر نحو وضاعت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها او عجبتني ان خرجت اي خروجك وهذا الاختصاص
بالفعلية عند سيبويه وعند الغير يجوز غير الفعلية نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا
باقية وان للاسمية الا اذا كفت بما يجوز بعدها الجملتين فان جعلها في
تاويل المفرد وهو مصدر الخبر المضاف الى الاسم ان كان الخبر مشتقياً او ما
في معنى المصدر دالاً على الحدث نحو ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر تقدير
الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التفضيل هلاً والاً
ولولاً ولوما لها مصدر الكلام للدلالة على احد انواع الكلام من اول الامر

بان الكلام تخفيفية وقطعا لوهم السامع على خلاف ما تقرر المتكلم من اول الامر و
يلزمها الفعل لفظا نحو هلا ضربت او تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا
ضربت او تضربه لان التخفيف لا يتصور الا في الافعال فان قيل هذه الحروف
تدخل على المضارع والماضى والتخفيف انما يستقيم في المضارع لا في الماضى لانه قد
فات قلنا ان هذه الحروف في المضارع التخفيف وفي الماضى اللوم مخاطب على ترك
ما فات ويمكن تداركه في المستقبل فهي في المضارع وفي الماضى التخفيف على تداركه
الفعل مثل ما فات في الماضى في المستقبل حرف التوقع قد يسمى بالتقريب
ايضا وسيتبين لهما ما علم ان قد اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم يضم الى التحقيق التقريب والتوقع في الماضى فاذا فيه ثلثة
معان كقول المؤذن قد قامت الصلوة اى قد حصل عن قريب ما توقعه وقد يضم
الى التحقيق التقريب فقط من غير توقع كما تقول لمن لم يتوقع ركوب الامير قد
ركب اى قد حصل عن قريب ركوب الامير وقد يضم الى التحقيق التقليل في المضارع
نحو ان الكذب قد يصدق وقد يكون التحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله
تعالى قد نرى قلب وجهك في السماء في الماضى للتقريب من الحال وهي في
المضارع مجرد عن الناصب والجازم وحرف التنفيس للتقليل فالتقليل يضم مع
التحقيق ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل باب القسم نحو قد والله حسنت ويجوز
حذف فعلها ايضا نحو قول الشاعر قد الترحل غير ان ركابنا لما نزل برحانا و
وكان قد زالت حرفا الاستفهام الهزة وهل لهما صدر الكلام
دلالة على احد انواع الكلام وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول ازيد
قائم واقام زيد وكذلك هل تدخل عليهما لكن الهزة تدخل على كل
اسمية خبرها اسم او فعل وهل لا تدخل على اسمية خبرها فعل فلا يقال هل زيد
قام لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاء بمعنى قد في الاصل في قوله تعالى هل اتى
على الانسان اى قد اتى وكان قد من لوازم الافعال فان ربيت فعلا في خبرها فلا
تدخل على اسم مع وجود الفعل ولذا قال المع الهزة اعم تصرفا فمواضع
استعمال الهزة اكثر من مواضع استعمال هل تقول ازيد اضربت ولا يقال

هل زيد اضربت و تقول اضرِب زيد وهو اخوك بادخال الهزة على
 الفعل لا ثبات ذلك الفعل على وجه الانكار فالاستفهام الانكارى يجرى في الهزة
 لا في هل فلا يقال هل تضرب زيد او هو اخوك وهو على قسمين اِمَّا لِلْيَوْمِ بمعنى لا
 ينبغي واما للتكذيب بمعنى لا يكون اولم يكن وذلك الفرق ثابت لان المستفهم عنه
 في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترض بضربك زيدا وهو اخوك لان
 التكلم عالم بنفس الضرب فاسوال من الرضى فلا ينبغي لك ضرب اخك فيكون الاستفهام
 فيه انكاريا بمعنى اللوم من الضرب و هل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها والفرق
 الآخران تقول زيد عندك ام عمر يجعل الهزة معادلة لام المتصلة ولا يقال
 هل زيد عندك ام عمر لان التكلم بما قصد الاستفهام عن احدا الامرين تعداد
 المستفهم عنه فاستعمال الاصل فيه اولى من غير الاصل وهى هل و هل تقع مع
 امر المنقطعة لان المستفهم عنه فى امر المنقطعة غير متعدد لانها لا تضرب عن
 السوال الاول واستيناف سوال اخر فهو هل زيد عندك ام عمر بتقدير بل عندك
 عمر والفرق الآخران تقول اثم اذا ما وقع وافمن كان او من كان
 بادخال الهزة على الحرف العاطفة يعنى اذا اجتمع حرف العاطف والهزة قدم
 الهزة على حرف العاطف لان الهزة اصل فى الاستفهام تقتضى كمال التصدر
 فان اخوت عنه يكون مربوطا بما قبلها لان العاطف لربط ما بعده بما قبله فيفتو
 كمال تصدراها بخلاف هل فانها ليس اصلا فى الاستفهام فلا تقتضى كمال التصدر
 فلا بأس ان تكون مربوطة بما قبلها واخوت عن حرف العاطف حروف الشرط
 والشرط فى اللغة الزام الشئ بالشئ ثم نقل فى الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون جملة اخرى فيكون المعنى الحروف الشرط حروف الدالة على
 التعليق ان ولو واما ولها صدار الكلام فان للاستقبال وان دخلت
 على الماضى فتكون ان للاستقبال فهما ولو عكسه فتكون لولها ماضى فهما فان
 قيل ينقض بقوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم قلنا هذا قليل
 فلذا لم يذكر المص فان قيل عدلوا من حروف الشرط غير جائز لان معنى الشرط تعليق
 الشئ بالشئ والمشهور ان لولا انتفاء الشئ الثانى لاجل انتفاء الاول كما فى قوله لولا

جعنتي لا كرمته فانه يدل على انتفاء الاكرام لاجل انتفاء الجعنى فكيف يصح عداها
 من حروف الشرط قلنا ان لو موضوعه لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
 آخر مقدر في الماضي وكلها كان حصوله مقدرا في الماضي فان منتفيا في الماضي
 فيلزم لاجل انتفاء المفروض في الماضي انتفاء لمعلق به ايض فيلزم انتفاءهما معا
 كما في المثال المذكور فيكون لوبا اعتبارا اصل الوضع للتعليق ويكون المعنى المشهور من
 لوازم معناه فان قيل ان لو يستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم
 فيستدل به على انتفاء الملزوم لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كما في قوله
 تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدت فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد
 الآلهة وتدل على ان الفساد منتف فيلزم من انتفاء الفساد انتفاء التعداد فتوهم
 المصان لو لا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني فكيف يصح عداها من حروف الشرط الموضوعه
 للتعليق قلنا هذا معنى مجازي لها يقصد اليه في مقام الاستدلال خاصة بانتفاء
 اللازم المعلوم على الانتفاء الملزوم لجهول لان هذا معنى حقيقي لها فان قيل
 ان لو قد تستعمل لبيان استمرار شئ كقولك لو اها نبي لا كرمته فكيف يصح عداها من
 حروف الشرط قلنا ان لو ههنا ايض موضوعه لتعليق الاكرام بالالهانة والاستمرار
 لازم لها لانه لما استلزمت الهانة الاكرام استلزم الاكرام بالاكرام بالطريق
 الاولى فيكون مستقرا في الحالتين وتلزم ان الفعل لفظا كما في الامثلة المذكورة
 او تقديرا نحو قوله وان احد من المشركين استنار لك ولو انتم تملكون فاحدو
 انتم مرفوعان فاعلان لفعلين محذوفين والفعلان المذكوران مفسران لهما
 فان قيل كيف يكون انتم فاعلا تملكون بل الفاعل هو ضمير الجمع وانتم تأكيد له
 قلنا ان انتم في الاصل ضمير في الفعل فلما حذف الفعل صار ذلك الضمير ابارزا
 ضميرا منفصلا لعدم ما يتصل به فان قيل لم لا يجوز ان يكون انتم تأكيد الا
 فاعلا قلنا حذف الفعل والفاعل معا بعد من حذف الفعل وحده ومن ثم
 اى من اجل لزوم الفعل بعد هيا قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح
 لا نه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدرو الصالح للفاعلية ان بالفتح لا بالكسر
 وقيل انطلقت بالفعل في خبرها موضع منطلق لان الاصل في الخبر الافراد

ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل الحذف فيقال
لوانك انطلقت لانك منطلق وانما قال كالعوض ولم يقل العوض لان ان تدل على
معنى التحقيق والثبوت فتدل على معنى ثبت المقدار فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا عنه عوض عن المحذوف في اللفظ فيكون كل واحد منهما كالعوض
لا عين العوض ووقوع الفعل موضع الخبر اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل
من مصدره وان كان جامدا اجاز وقوع ذلك الجامدا خبرا للتعذرة
اي وقوع الفعل في موضع الخبر مثل قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام
اشارة الى ان اول منصوبا على الظرفية فان قيل النصب على الظرفية غير جائز
لان الظرف اما زمان او مكان ولفظ الاول ليس بواحد منهما وايضا تقدير في
الاول غير جائز لانه يكون في زمان او مكان مبهمين والاول ليس بواحد منهما
قلنا المراد بالاول هو الزمان الاول فيكون المعنى واذا تقدم القسم في اول
زمان التكلم بالكلام احترازه عن توسط القسم بتقديم غير الشرط فانه يعنى حكمه
واحترازه عن تقديم الشرط على القسم فانه يعنى حكمه ايضا على الشرط لزمه
الماضي اي لزم القسم ان يكون فعل الشرط الواقع بعدة ماضيا لفظا او
معنى لئلا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط الجواب في عدم العمل
لفظا فيهما وكان الجواب للقسم لفظا لان التقديم من اسباب الترجيح لا
للقسم والشرط جميعا لئلا يلزم كون الجواب مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما
في المعنى فهو جواب للقسم كون اليامين واقعا عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضى اللفظي او ان لم تاتني مثال
للماضى المعنوي لا كرمتهك وان توسط القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يرجع ضمير يعتبر ويلغى الشرط
فيكون المعنى جازان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم وانما
جازا الوجهان لان القسم واجب الرعايت اذا وقع في الصدارة فاذا فات الصدارة

فاستوى الامرات اى الشرط والقسم كقولك انا والله ان تاتنى آتلك هذا
 مثال لتقديم غير الشرط وجواز الالغاء القسم فبالنظر الى المعنى الاول وهو رجوع
 ضمير ان يعتبر وان يلغى الى القسم فالنشر في التقديم والجواز كليهما على غير ترتيب
 اللف وبالنظر الى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط وهو
 ارجاع ضميرها الى الشرط فالنشر في التقديم على غير ترتيب اللف وفى الجواز على
 ترتيبه وان آتيتنى والله لا آتيتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
 وجواز اعتبار القسم فبالنظر الى المعنى الاول النشر باعتبار التقديم والجواز كليهما على
 ترتيب - اللف وبالنظر الى المعنى الثانى فالنشر باعتبار التقديم على ترتيب اللف و
 باعتبار جواز الغاء الشرط على غير ترتيب اللف فان قيل لما كان ضمير ان
 يعتبر وان يلغى محتملا للارجاعين فلم ذكر الشارح الارجاع الاول على سبيل
 الجزم والثانى على سبيل الاحتمال بذكر صيغه يحتمل قلنا لو حمل على المعنى
 الثانى يقع فى كل من المثالين اختلاف بين اعتباريه اى اعتبار التقديم و
 اعتبار الجواز لان النشر على المعنى الثانى فى المثال الاول باعتبار التقديم على
 غير الترتيب وباعتبار الجواز على ... الترتيب وفى المثال الثانى باعتبار التقديم
 على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت
 الاختلاف بين الاعتبارين لو حمل على المعنى الثانى بخلاف الحمل على المعنى
 الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب اللف بالاخبارين والمثال الثانى
 نشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار القسم فالحاصل ان
 للمعنى الاول رجحانا على الثانى لمكان كون النشر على ترتيب اللف بالاخبارين
 على سبيل الاجتماع وفى المعنى الثانى على وجه التفريق فان قيل لما اختير
 حمل عبارة المص على المعنى الاول ينبغي ان يتقدم المثال الثانى على الاول ليحصل
 مطابقة النشر بترتيب اللف قلنا مقصود المص اتصال المثال وقربه بالممثل اى
 بعض الممثل له وهو وان يلغى القسم فذكر المثال الاول بعد قوله وان
 يلغى بلا فصل باعتبار انه مثال لالغاء القسم وتقديم غير الشرط واما
 فصل المثال الثانى عن المثل وهو اعتبار القسم بالمثال الاول للضرورة

وأما تقدير المثال الثاني على الأول وإن حصل فيه الترتيب لكن لا يحصل الاتصال
 بين المثال والمثل وتقدر القسم كاللفظ فأقبل التقدير صفة واللفظ
 ذات مع الوصف لأنه عبارة عما يتلفظ به الإنسان فيلزم تشبيه الصفة بالذات
 مع الوصف وهو باطل قلنا اللفظ هنا محمول على المعنى المصدرى كما أشار الشارح
 إليه بقوله كالتلفظ به فيكون تشبيه الصفة بالصفة أو نقول التقدير واللفظ مصدران
 مبنيان للمفعول صفتان لموصوف وهو القسم وإضافة التقدير إليه من قبيل
 إضافة الصفة إلى الموصوف فيكون المعنى القسم المقدار كلفوظيه إن وقع في صدر
 الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله لئن
أخرجوا لا يخرجون فالأمر موطبة للقسم أي والله لئن أخرجوا فخرجوا ماضٍ لا يخرجون
 جواب القسم غير مجزوم وإن كان جزاء الشرط فالحزم بحذف النون أولى به وكذا لك
 قوله تعالى وإن أطعموهم إنكم لمشركون فالشرط ماضٍ وإنكم مشركون
 جواب القسم ولو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لكونه جملة اسمية والاسمية
 إذا وقعت جزاء يجب فيها الفاء وأما للتفصيل أي لتفصيل ما أجمله في
 الذكر أو في الذهن الأول نحو قولك جئتني أخوتك أما زيد فأكرمه وأما عمر
 فأهنته وأما بشر فأعرضت عنه والثاني ما يكون معلوماً للمخاطب بواسطة
 القرائن كما إذا ابتدأت بقولك أما زيد ويعلم المخاطب بمجيئ أخوتك وقد يمجى
 للاستيناف من غير سبق الإجمال كما ما الواقعة في أوائل الكتب وإذا كانت
 للتفصيل المجمل وجب تكرارها إذا انفصل يكون مكرراً وقد يكتفى بذكر قسم
 واحد إذا كان المذكور ضد الغير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر كقوله
 تعالى فأما الذين في قلوبهم زيغ فصدده المقدر وأما الذين ليس في قلوبهم زيغ
 والدليل على شرطية الأمر لزوم الفاء في جوابها وسببية الأول للثاني والتزم
 حذف فعلها وهو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها للتفصيل المقصود
 للتكرار ولكونه فعلاً عاماً على طريقة واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف
 المستقر وعوض بينها وبين فائها وإضافة لادنى ملازمة وهي كون
 الفاء واقعة في جزاء الأمر جزءاً مما في حيزها وذلك الجزء الذي

هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمداً او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو
 الملزوم ويحصل الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلاً الغرض من قولنا
 اما زيد فذا هب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا فاذا اقتضايها
 مقامه افاد ذلك وذلك الجزء اما مبتدأ فهو اما زيد فنطلق او معمولاً لما وقع بعد
 الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقاً الى تعويضاً مطلقاً غير مقيد بحال
 تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه كما هو مذهب سيويه فجعل
 سيويه لا ما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقاً لحصول الفوائد المذكورة
 به من تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم
 مقام الملزوم الادعائي واشتغالي حيز واجب الحذف بشئ آخر وعدم توالي حرف
 الشرط مع حرف الجزاء وقيل والقائل هو المبرد هو ان ما وقع بين اما والفاء
 معمول الشرط المحذوف علاً مطلقاً غير مقيد بحال تجويز التقديم وعدمه
 هذا اذا كان المتوسط منصوباً مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلقاً فيكون
 التقديم على المذهب الاول مهما يكن شيء من الاشياء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف
 فعل الشرط واقيم اما مقامهما ووسط يوم الجمعة بين اما وقائلاً لدفع توالي
 ادوات الشرط والجزاء وعلى المذهب الثاني تقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة
 فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط المحذوف فهذا القائل لم يجعل لاما
 خاصية جواز التقديم اصلاً وقيل والقائل هو الهارني ان كان المتوسط جائز
 التقديم على الفاء بان لم يكن المانع غير الفاء فمن قبيل القسم الاول
 فيكون المتوسط جزء الجزاء مقدماً على الفاء والا بان لم يكن جائز التقديم بان
 ضم مع الفاء مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيداً منطلق فان ما في حيزها لا يعمل
 قبلها فمن قبيل القسم الثاني فيكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل
 يجعل لاما قوة رفع حكم امتناع التقديم عن الاول دون الثاني واما اذا كان مرفوعاً
 نحو اما زيد فنطلق فرقع زيد على المذهب الاول بالابتداء كما كان قبل المتوسط وعلى
 الثاني بالفا على فعل الشرط المحذوف تقديره مهما يكن زيد فنطلق اي فهو
 منطلق فالتقدير كما يصح تقديره من شيء كذلك يصح على تقدير الرفع

بمهما يذكر زيد بصيغة المجهول فيكون زيد مفعول ما لم يسمى فاعله وتقديره على تقدير
النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة المعلوم المخاطب فيكون اليوم مفعول به لتذكر
كما في الكتب فما وجه تخصيص يكن شئ قلنا تقدير يذكر حالة الرفع وتذكر حالة
النصب غير ظاهر لان الذكر لا يستلزم الانطلاق وايضا الذكر فعل خاص والاضال
الخاصة كثيرة غير الذكر ايضا حرف الروع كلا والروع هو الزجر والمنع كما تقول
شخص فلان يبغضك فيقول رد عليك ليس الامر كذلك وقد جاء كلا بمعنى
حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة هو قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى و
اذا كان بمعنى حقا يكون اسما مبنيًا لمشابهة كلا الحرفية لفظا فان قيل لما كان كلا
اسما فلم عد من الحروف قلنا اذا كان اسما يحكم النحاة ايض بحرفيته لان المقصود
منه تحقيق مضمون الجملة فلا تخرج عن الحرفية بذلك مثل ان تاء تاسنيث
الساکنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من قبل ذكر
المسند اليه علامة لتأنيث المسند اليه ولم يقل لتأنيث الفاعل لان تأنيث الفعل
واجب لتأنيث مفعول ما لم يسمى فاعله فذكر المسند اليه ليشمل له وانما اختصت
الساکنة بالفعل والمتحركة بالاسم لان الاصل في الاسم الاعراب والفعل البناء
فجعلت سكون التاء الملحقة بالفعل علامة ببنائه وتحركة التاء الملحقة بالاسم
علامة باعرابه فان كان المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي
اذا ليس الخيار في الضمير والمؤنث الحقيقي بل وجب التأنيث فيهما فمخير
فانقلت الجزاء لا يكون الاجلة ومخير مفرد قللت انه خبر لمبتدأ محذوف
اي فانت مخير او هو اي الحاق تاء التأنيث مخير فانقلت مخير لا يخلوا
اما صيغة اسم الفاعل او اسم المفعول فان كان الاول فيصم خبريته عن انت لاعت
هو لانه راجع الى اللاحق واللاحق ليس بمخير بل المخير هو المتكلم وان كان
الثاني فلا يصم خبريته عن كليهما لان المتكلم هو المخير بصيغة اسم الفاعل لا المخير
بصيغة اسم المفعول واللاحق مخير فيه لا مخير قلنا انه خبر عن انت فيكون المعنى
انت مخير بين اللاحق والتاء وتركه او خبر عن هو محذوف فيه من قبيل الحد
والايصال وهو ان يتعدى الفعل اللازم بحرف البحر ثم يحذف حرف البحر ويبقى

اشر تعديته للفعل على ما كان قبل الحذف فانقلبت قد ذكرت هذه المسئلة فيما
 تقدم فذكرها ههنا تكرر وهو شنيع قلت ذكرها فيما تقدم من حيث انها من احكام
 المؤنث وذكرها ههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث فانقلبت لما جاز الحاق
 التاء بالفعل علامة لتانيث المسند اليه فينبغي ان يجوز الحاق علامة التثنية و
 الجمعين بالفعل علامة عليها فاجاب المص واما الحاق علامة التثنية
 والجمعين يعني جمع المذكر والمؤنث فحوقا ما الزيدان وقاموا الزيدون وقن
 النساء قضعيف لعدم احتياجهما الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
 علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا وسماعيا فلا بد من الحاق التاء للدلالة
 على تانيثه واما علامتها ظاهرة في الاسم غالبا غايث الظهور فلا حاجت الى علامة
 التثنية والجمع في الفعل فانقلبت ينبغي ان يقول المص ممتنم موضع ضعيف لان
 الضعيف يدل على جواز الا الحاق وهو ممنوع اذ على تقدير اللحق يلزم الاضمار
 قبل الذكر بلا فائدة وايضا يلزم تعدد الفاعل واما في صورة التنازع فالفائدة
 الاختصار وفي نعم رجلا وربه رجلا تفسير بعد الابهام قلنا لانسلم ان العلاقة
 المحققة بالفعل لتثنية المسند اليه وجمعه ضمائر بل هي حروف اتى به للدلالة على
 احوال الفاعل كماء التانيث في الماضي واعترض الشارح الرضى على المص ان حكم
 الضعف بالالحاق المذكور غير جائز لجواز ان يكون هذه المحروف ضمائر والظاهر
 بدل منها والفائدة في هذا البديل المبالغة في الاسناد كما في بدل الكل من الكل وتكون
 الجملة خبر مقدما على المبتداء لجهة كون الخبر مهما فلا يلزم الاضمار قبل الذكر بلا
 فائدة ولا تعدد الفاعل والجواب عن جانب المص ان جواز الحاق لهذين
 الاحتمالين المذكورين وضعفه لانه يفيد توهم تعدد الفاعل في الظاهر وان لم يكن
 في الواقع التنوين مصدر نونته بمعنى ادخلت النون على اللفظ ثم سمي به تنفس
 التنوين اشعارا لحدوثه وعروضه لان في المصدر معنى الحدوث وفي
 الاصطلاح نون ساكنة والمراد بالسكون الوضعي فلا يخرج عن الحد
 تنوين عاد ان الاولى لان حركتها عارضية تتبع حركة الآخر اللام عوض
 عن المضاف اي آخر الكلمة فعوله نون ساكنة جنس شامل لنون من دلان ولم

يكن وغير ذلك وقوله تتبع حركة الآخر فصل خرج به تلك النونات فان هذه عين
 او اخر الكلمة لا توابع حركات او اخر الكلمات وانما قال تتبع حركة الآخر لا الآخر
 لان التابع للآخر ما يكون ملحقا بالآخر بلا فصل وههنا الحركة فاصلة بين
 التنوين والآخر فانقلبت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلنا
 المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم يشمل التنوين الترنم في الفعل
 لا لتأكيد الفعل خرج به نون التأكيد الخفيفة فأنقيل هذا التعريف ليكون
 مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه نون يا رجل انطلق لانها ايضا نون ساكنة
 تتبع حركة الآخر قلنا المراد بتبعيةها تطفلها لها في الوجود كتطفل العارض
 للمعرض فانعدم التنوين لو انعدم الحركة وليس نون انطلق تابعا لحركة لام
 الرجل بهذا المعنى لانه لا ينعدم لو انعدم اللام وهو للتمكن وهو ما يدل على
 امكانية الاسم وهو كون الاسم غير مشابه للفعل في الوجهين المتعبرين في منع
 الصرف ولهذا لا يتصور معناه في غير المنصرف والتشكيك وهو الفارق بين
 المعرفة والنكرة فهو يدل على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت
 سكوتا ما في وقت ما وبغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن وانما
 خصصا مثال تنوين التشكيك بالنكرة المبنيية لان العرب انكان منصرفا
 فتنوينه ليس للتشكيك بل للتمكن لان غير المنصرف اذا دخل عليه التنوين بعد
 جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بقى سبب فخر ب احمد او لا نحو ابراهيم فليس
 تنوينه للتشكيك بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد التنوين
 بخلاف سيبويه فانه كان مبنييا فاذا انكر يدخل فيه التنوين التشكيك و
 اعترض الشارح الرضى بيني ان يشل برب احمد و ابراهيم لانه يجوز ان
 يكون تنوينهما بعد التشكيك للتمكن والتمكن معالانه يدل عليهما كما يدل على
 التشكيك والتمكن تنوين رجل واذا جعلت علما تمحض للتمكن قلنا
 ان تشكيك رجل يفهم من مادة لفظه فلا حاجة الى الحاق التنوين
 التشكيكية الفارقة بين المعرفة والنكرة بخلاف صه فانه مشترك
 فالتنوين فيه للتشكيك فالجاصل ان التشكيك والتمكن قسمان لمقسم واحد

و بين قسمي مقسم واحد لا بد من التباين فلا يجتمعان في لفظ واحد والعوض
وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لمناسبة التنوين المضاف
اليه في تعاقب كل منهما على آخر الكلمة كيومئذ فالיום مضاف الى اذواذ
الى الجملة فلما حذفت للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة جبرة
للقصان بالحذف ولو لم يجبر يبقى الكلمة ناقصة والمقابلة وهي
ما يقابل نون الجمع المذكور السالم كسلمات فان الالف فيه علامة
الجمع كما ان الواو علامة في الجمع المذكور السالم ولم يوجد فيه ما يقابل
النون فزيد التنوين في آخره لتقابلته وليس تنوينه للتمكن ولا للتذكير و
لا للعوض ولا للترنم اما الاول فلانه لو كان للتمكن لزال بعلية مسلمات
لامرأة لوجود العلتين العلمية والتانيث و اما الثاني فلوجوده فيما
كان علما كعرفات و اما الثالث فلعدم اضافته الى شئ و اما الرابع
فلوجوده في غير او آخر الايات والمصاريع فتعين كونه للمقابلة لانها
معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما يلحق او اخر الايات
والمصاريع لتحسين الانشاء اى عزل خواندن لانه حرف يسهل ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء ثم التنوين الترنم
اما يلحق بالقافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا ^{بشباع} باشباع
حركة واحدا من الالف او الواو او الياء وسميت هذه الحروف حروف
الاطلاق لا طلاق الصوت بامتدادها ثم عوض عن الحروف الاطلاق
التنوين لمناسبة بينهما في التغنى كما في قول الشاعر عرس اقل اللوم عاذل
والعتابين و قولي ان اصببت لقد اصابني ف فروى هذا البيت الباء
حصل باشباعها الالف فعوض عن الالف عند التغنى التنوين واما يلحق
القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا وسميت مقيدة لتقييد
الصوت بها وعدم امتدادها لعدم الحركة حتى يحصل باشباعها الحروف
الاطلاق ويمتد الصوت بها كقول الشاعر عرس وقائم الاعماق خاوى
المحترقن ف مشتبها الاعلام لماع الخفقن - فروى القافية القاق الساكنة

ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التفتي بالفتح او الكسر ثم الحق بها النون
للتفتي فأنقيل عد تنوين المقابلة والترنم لم يصح من اقسام الكلمة المعتبر
فيها الوضع لانهما لم يوضعا لمعنى لانهما موضوعان لغرض الترنم والمقابلة
لا ان معناهما الترنم والمقابلة كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب
لا بازاء المعنى قلنا عد هما من الكلمة باعتبار باقى الاقسام او عد هما متاهل
وتسامح وتنزيل الغرض من الشئ منزلة معنى الشئ ويحذف التنوين وجوبا
من العلم حال كونه موصوفاً بابن حال كون الابن مضافاً الى علم آخر
نحو جاثني زيد ابن عمر لكثرة استعمال ابن بين علمين اولهما موصوفاً وثانيهما
مضاف اليه فيقتضى التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطاً بحذف
الف ابن واحترض بالعلم انوصوف غير العلم فهو جاثني الرجل ابن زيد
وبالاضافة الى علم آخر احترض عن الاضافة الى غير العلم نحو جاثني
زيد ابن الرجل لقلة الاستعمال ويعلم من قيد موصوفاً انه لا يحذف
التنوين اذا كان الابن خبراً عن العلم نحو زيد ابن عمرو وكذلك حكم
الابنة في جميع ما ذكرنا الا في حذف هبة ها فانها لا تحذف لئلا
يلتبس ببنت بمثل هذه هندا ابنة عاصم نون التأكيد تمان خفيفة
ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون مشددة مفتوحة
والحركة لا لتقاء الساكنين وتعين الفتح لثقل النون وخفة الفتح والفتح
في جميع الادوات الا اذا قارن مع الالف كما اشار اليه بقوله مع غير الالف
اي غير الف التشنية نحو اضربان والجمع الفاصل بين نون جمع المؤنث
والنون المشددة نحو اضربان فانها تكسر معهما لشبههما فيهما بنون التشنية
تختص بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
او التشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام مثل هل تضربن والنهي
نحو ليتك تضربن والعرض الاتنزل بنافضيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
كذا وانما اقتصت هذا النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي و
الحال المستقبل لان النون لا تؤكد الا مطلوباً والمطلوب لا يكون ما ضيماً ولا حالاً

ولا خبرا مستقبلا وقلت اى نون التأكيد فى النفى لخلوة عن معنى الطلب وانما
 جاز قليلا تشبيها له بالنهى فلا يقال زيد ما يقوم من الا قليلا ولزمت النون المؤكدة
 فى مثبت القسم والعبارة بمحذ الموصوف اى فى جوابه المثبت لان القسم محل
 التأكيد فكرهوا ان يؤكّد والفعل با مر منفصل عن الفعل وهو القسم من غير التأكيد
 با مر متصل به وهو النون مع صلاحية الفعل للنون وفى قوله لزمت اشارة الى
 ان لحوق النون فى ما عدا جواب القسم المثبت غير لازم بل جائز وكثرت فى
 مثل اما تفعلن اى حرف الشرط المؤكّد بها فانه لما اكّد والحرف قصد التأكيد
 الفعل ايضاً لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اى النون ثقيلة او خفيفة مع
 ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليبدل ضمة ما قبلها على الواو المحذوفة
 لالتقاء الساكنين لان الشرط فى التقاء الساكنين على حدة كون الساكنين فى كلمة
 واحدة على مذهب والنون كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون
 المشددة على مذهب من لم يشترط فى التقاء الساكنين على حد كون الساكنين
 ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليبدل على الياء المحذوفة لالتقاء
 الساكنين على مذهب من يشترط لالتقاء الساكنين على حدة كون
 الساكنين فى كلمة واحدة او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة
 على مذهب من لم يشترط فى التقاء الساكنين على حدة كون
 الساكنين فى كلمة واحدة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
 وهو الواحد المذكور غائباً كان او مخاطباً والمؤنث الغائبة كان
 او مخاطباً والمؤنث الغائبة والمتكلم واحد او مع غيره مفتوح
 طلباً للخفة فان قيل ما عدى المذكور يشمل التثنية والجمع مع ان
 ما قبل النون فيهما ليس مفتوحاً بل قبل النون فيهما الف قليلاً ان المعص
 لما ذكر قاعدة كلية ثم ذكر بعدها بعض افرادها مخالفة عن تلك
 القاعدة تكون تلك الافراد بمنزلة الاستثناء عن تلك القاعدة كما
 اشار الى ذلك بقوله وتقول فى التثنية والجمع المؤنث
 ا ضربان واضربان باثبات الالف فى التثنية

لئلا يلتبس بالواحد وزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل النون التأكيد لئلا يجتمع
نونات متواليات ولا تدخلهما الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حد لعدم
كون الثاني مدغما خلافاً لليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حد كما في الوقف
لان امتداد الصوت في الوقف قائم مقام الحركة فلا يلزم التقاء الساكنين وليس بمضى
عند الاكثرين لان كمال الفصاحة في تبين المحروف و تحقيقها والتقاء الساكنين
ينافيه واما حال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم لما فرغ المص
من بيان الحاق النون بالفعل الصحيح بقوله وما قبلها الى آخره يعني ما قبل النون
مفتوح في المفردات سوى مخاطبة ومضموم مع ضمير جمع الذكور ومكسور مع الضمير
المخاطبة واثبات الالف في التثنية و زيادة الالف في جمع المؤنث شرع في بيان الحاق
التونين بالمعتل فقال وهما اي النون الثقيلة والخفيفة حال كونهما كائنين في غيرهما
اي غير التثنية والجمع فان حكمهما ما ذكر صحيحا كان الفعل او معتلا حال كون
الغير مقارنا مع الضمير البارز وهو واد جمع المذكور و ياء المخاطب كالمنفصل
اي كاللمة المنفصلة فيحذف الضمير معهما ان كان الضمير مديتاً أُعْزَنَ وَاِرمَئْ
بحذف الواو كما يحذف الواو في اللمة المنفصلة في نحو اغزوا الكفار وارموا
الغرض وكذا اُعْزَنَ وَاِرمَئْ بحذف الياء كما يحذف الياء في اللمة المنفصلة
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اُعْزَنَ وَاِرمَئْ بحذف الياء كما يحذف
الياء في اللمة المنفصلة نحو اُعْزِي الجيـش وارمي الغرض وان كان الضمير غير مديتة
فتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما تضم مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما تكسر مع المنفصلة نحو اخشين اخشي الرجل
فان لم يكن الضمير البارز بل هو مستتر كما في المفردات سوى مخاطب
فكما المتصل فالنون كاللمة المتصلة في رد الامات وفتحها نحو اغزوا ارمين
واخشين كما ترد في التثنية نحو اغزوا فانقلبت ان قوام التشبيه على
الامور الاربعة وهي المشبه والمشبه به وآلة التشبيه ووجه التشبيه فالثلاثة الاول موجود والرابع
غير موجود فلا يصح قوام التشبيه قلت وجه التشبيه بينهما امران احدهما ان نون التاليد
مشابهة بالفتحة في التثنية في اللحق باخر الفعل بحيث لا يمكن التلظ به

بغير حركة ما قبلها وثانيهما في اقتضاء فتح ما قبلها فان كلا منهما يقتضى فتح ما
 قبله وفيه أنه ههنا قسم ثالث لا يعلم حاله وهو ان لا يكون نون التاكيد مع الضمير
 اصلا نحو ليضربن زيد قلت ان قوله فكا المتصل شامل له ايض فان المراد به نفي
 الضمير البارز سواء وجد الضمير المستتر او لم يوجد ونقول ان مراد المصنف بيان احوال
 النون لحقت بالمخاطب لانه الاصل في الطلب لا غيره فان قيل ان كونه كالم متصل
 على الاطلاق غير جائز لان المتصل شامل للواو والياء ايض مع ان آخر الفعل غير
 ثابت معها قلنا ان المراد بالكلمة المتصلة الالف غير ممكن في الواحد المذكور كما
 هو الظاهر ومن ثم اى ومن اجل ان لحوق النون مع غير الضمير كالم متصل
 ومع الضمير البارز كالم منفصل قيل هل ترين مثال الحاق النون بغير البارز
 الذى ردت وتحركت لامه بالفتح كما ردت وتفتح اللام مع الكلمة المتصلة
 وهى الالف نحو ترين وهل ترين باسقاط نون الجمع الاعرابى وان لم
 يوجد المجازم لان النون علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضى البناء هذا
 مثال الحاق النون بالضمير البارز فضم الواو كما ضم في الكلمة المنفصلة نحو لم تردا
 القوم لعدم الضمة فيما قبل لانه يقتضى حركة ما قبلها والا يلزم التقاء الساكنين
 وهل ترين مثال الحاق النون بالضمير البارز وكسر الياء لاجل النون كما
 يكسر مع يكسر مع الكلمة المنفصلة نحو لم ترى الناس و اغزون فاقبل
 هذا معطوف على ترين لانه قريب فلزم دخول الاستفهام على
 الامر ولا استفهام لا يدخل على الامر قلنا انه معطوف على هل
 ترين لا على ترين فيكون المعنى ومن ثم قيل اغزون بزد الواو
 المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا و اغزق بحذف الواو
 لوجود الضمة فيما قبل كما تحذف مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا القوم
 و اغزق فى اغزى بحذف الياء لوجود الكسرة فيما قبل كما تحذف
 فى المنفصلة كما غزى القوم فان قيل لم لم يراعى المصنف الترتيب المستفاد
 من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير البارز مفردة مقدمة
 وامثلة الضمير المستتر مفردة متاخرة بل اورد على سبيل وقع الاختلاط

في الامثلة قلنا انه راعى ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف و هو
الابتداء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد الموث بعد اسقاطه مثال
المثنى وجمع الموث والنون المخففة يحذف للساكن اى لاجل البقاء
الساكنين كقول الشاعر لكل هيم من الهوم سعة في المسى والصبح لا بقاء
معه في ويا كل المال غير من جمعه لا تهين الفقير علك ان تركع يوماً
والدهر قد رفته - اصله لا تهينين حذف الخفيفة لالتقاءه مع اللام
وابقيت فتحة ما قبلها بقريئة ابقاء الياء لانه ان لم يكن الخفيفة المحذوفة
فيقال بكسر النون بغير الياء وانما لم يحركوا الخفيفة مثل التتوين فرقا بينهما
ولم يعكس بان حذف التتوين وحرك الخفيفة خطأ لمرتبة الخفيفة الفرع
عن مرتبة التتوين الاصل لانه من دواخل الاصل وهو الاسم والخفيفة
من دواخل الفرع وهو الفعل وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف
على المحقوق الخفيفة اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التتوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل الخفيفة فتقول في أغزُن وأغزُن بعد حذف
النون بالوقف اغزوا واغزى ولا يرد ما حذف لاجل التتوين ان حذف
التتوين بالوقف كقوله تعالى فاقض ما انت قاض ولا يقال بعد حذف
التتوين بالوقف ما انت قاض لان التتوين لازم في الوصل والخفيفة ليست
بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح
ما قبلها تقلب الفا في حال الوقف كما تقول في اضربن اضربن مشابهة
الخفيفة بالتتوين والتتوين تقلب الفا حال الوقف اذا انفتح ما قبلها
نحو عليماً و تحذف اذا ضم او كسر ما قبلها نحو اصببت خيرا و
اصابني خيرا واختم لي بخير ط

سَمَّتْ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْوَهَّابِ ط